

بِإِذْنِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى ٣٤١



الرسائل المسئلة

الشریف المرتضی

عَلِي بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ أَهْلِ

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الثاني

(الرسائل المسئلة)

تحقيق

عبدالله بن محمد بن عبدالحق

المؤلف الذكي والذكرى الفخيمة الشریف المرتضی



السَّئَالُ الْمَسْأَلُ

الشَّيْخُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِي، عَلَّمَهُ اللهُ
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الثَّانِي
(السَّئَالُ الْكَامِلُ)



تَحْقِيقُ
عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

مَوْلَانَا الشَّيْخُ الْمُرْتَضَى / ٣٤



سرشاهه: سید مرتضیٰ علی بن حسین ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
 عنوان و نام بدو: آیدوار
 محدثین الدرر، حبیب اللہ نجفی، حمید الاحمدی الجلفانی، إعداد: مركز المؤتمرات العلمیة والبحوث التابع لمؤسسة دار الحديث، تألیف مقتدات التحقيق: حیدر البیاض (الحسن)، اشرف: رضا الاسادی

مشخصات نشر:

مشخصات ظاهری:

شایک:

وضعیت فهرست نویسی:

یادداشت:

یادداشت:

یادداشت:

مندرجات:

موضوع:

موضوع:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

هېندی دیوی:

ده بندی کنگره:

بشناسی ملی:

1



مرکزهای علمی پژوهشی آزاد

المؤتمر الدولي لذكرى ألفتية الشريف المرتضى - مؤلفات الشريف المرتضى / ٣٤

الرّسائل، والمسائل، (المجلّد الثّاني، / الرّسائل، الكلاميّة)

الشریف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی

تحقيق: عدّة من المحققين؛ حيدر البياتي (حسن)، محمد حسين الدرايتي، حب الله النجفي، حميد الأحمد الجلفائي

اشرف: آية الله رضا الأستاذی

تقديم: حيدر البياتي (الحسن)

الإخراج الفنى: محمد كريم الصا

الخطاط: حسن فرزندگان

تصميم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ١٤٤٢ق/ ١٣٩٩ش/ ٤٠٠ نسخة، وزيري/ الثمن: ٦٥٠٠٠٠ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

٥١٧٣٥ ٣٦٦

مجمع البحوث الإسلامية، ص. ب: ١١١-١١٧١٥

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ٠٨٠١-١١١١-٥١١

مؤسسة العلمية - الثقافية في دار الحديث، قم: ص. ب: ٨١٦-١٧١٨٥

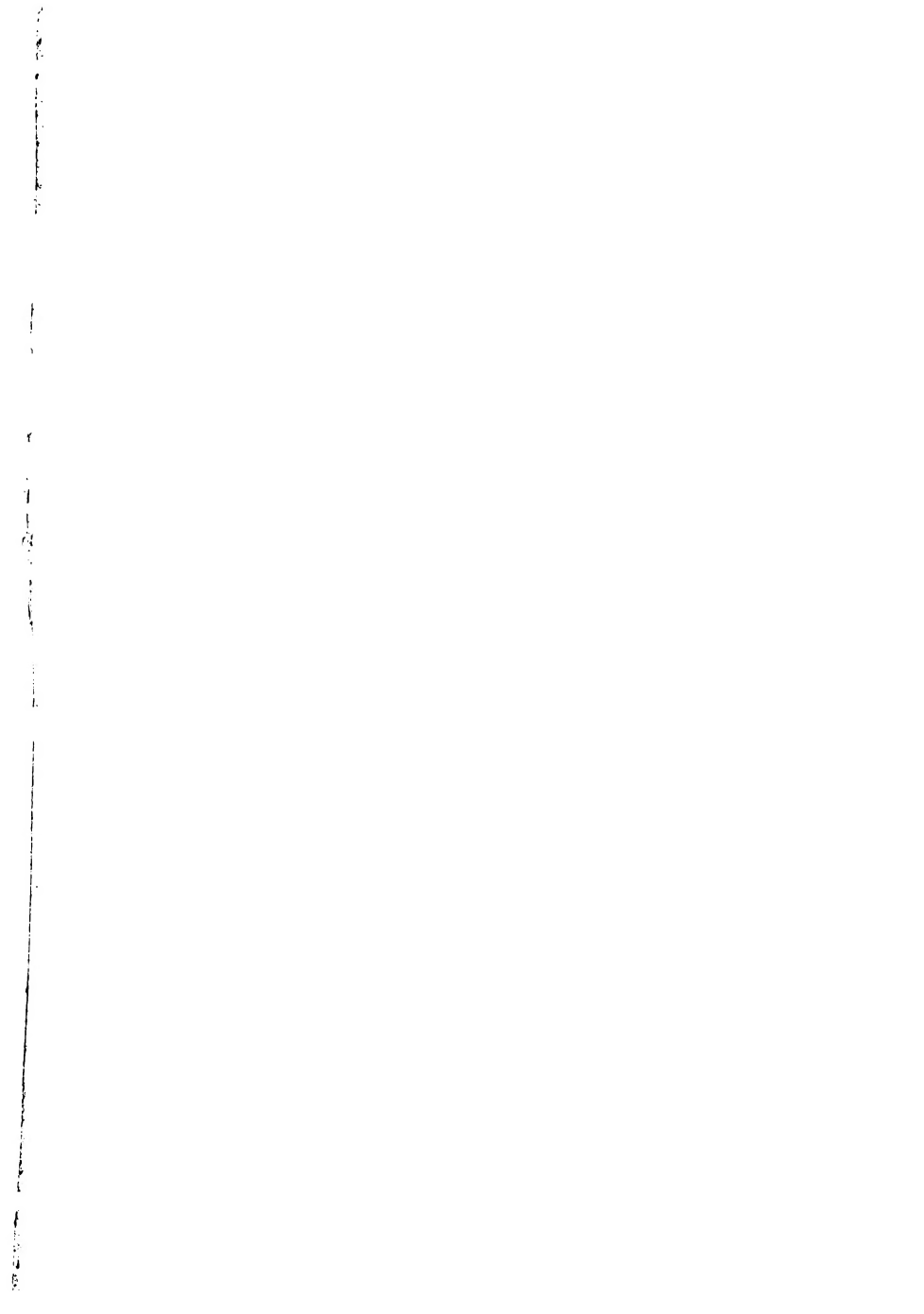
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمية - الثقافية في دار الحديث: ١٧٧٤٠٥٤٥ - ١١٥

www.islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

الفهرس الإجمالي

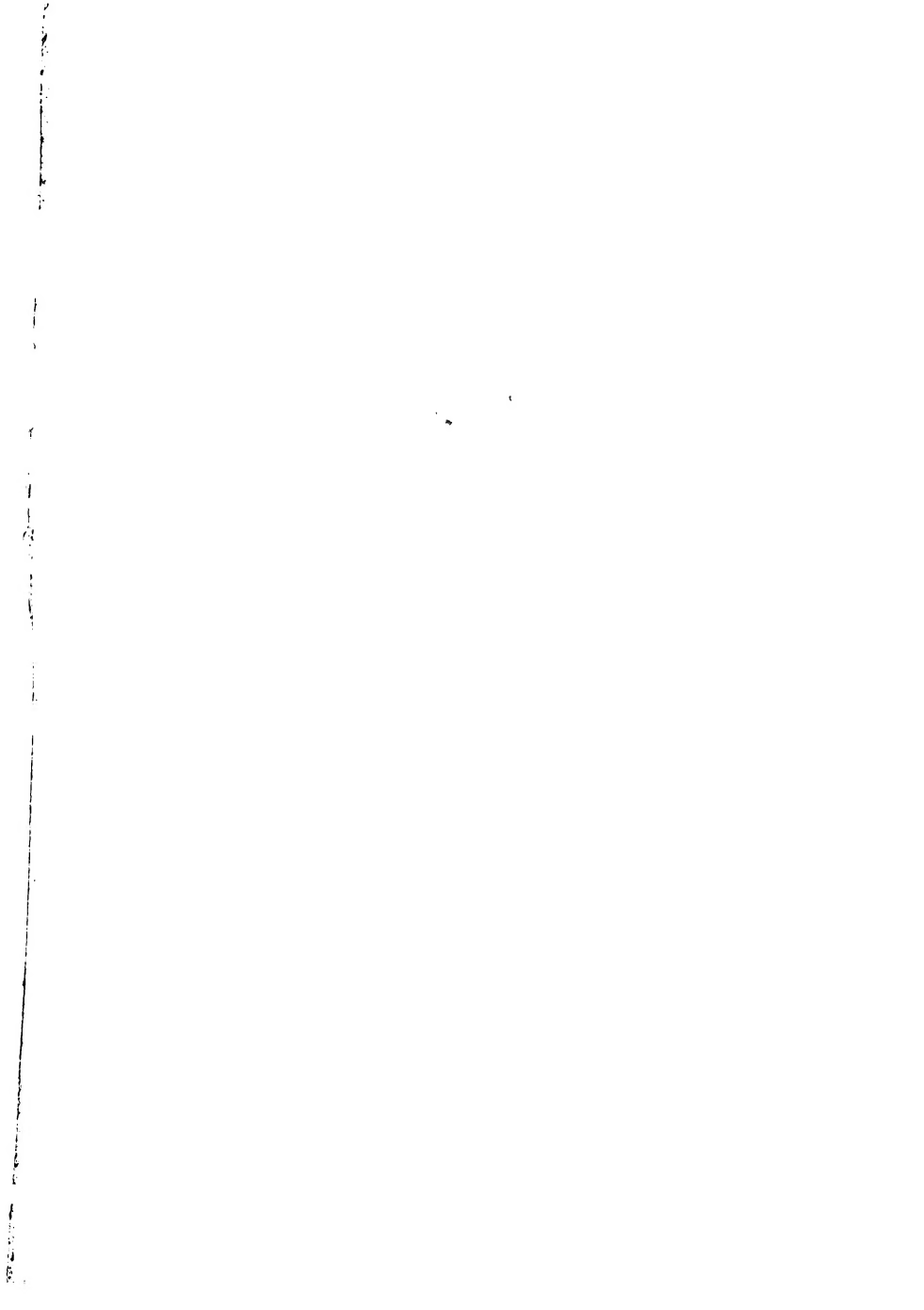
- ج. الرسائل الكلامية ٧
- (٢٦) جوابات المسائل السأرية ٧
- (٢٧) جوابات المسائل الرازية ١٣٧
- (٢٨) جواب المسائل الواردة من طبرستان ٢١٥
- (٢٩) جوابات المسائل النيلية ٢٧١
- (٣٠) مقدّمة في الأصول الاعتقادية ٣٣١
- (٣١) مسألة في الإنسان ٣٤٥
- (٣٢) مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال ٣٧٣
- (٣٣) مسألة حول قدم العالم ٣٩٥
- (٣٤) مسألة في خلق الأفعال ٤١٥
- (٣٥) نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض ٤٣٧
- (٣٦) مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر ٤٦١
- (٣٧) مسألة في إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه» ٤٦٩



ج. الرسائل الكلامية

(٢٦)

جوابات المسائل السّلاريّة



مقدمة التحقيق

من المسائل التي وجّهت إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها هي المسائل السَلارِيّة التي قدّمها إليه تلميذه النابِ الشيخ سَلار بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٤٨ هـ أو ٤٦٣ هـ)^١، فقد وجّه إليه ثمانِي مسائل مهمّة في مختلف المجالات الكلاميّة، و يعتبر بعضها من مسائل الكلام المعقّدة للغاية، وهي تعكس جانباً من آخر ما وصل إليه علم الكلام من تطوّر وعمق في عصر الشريف المرتضى، كما تعكس عمق فكر السائل والمجيب معاً، فهما علّمان من أعلام الإماميّة، ومن كبار رجال عصرهما. و تعتبر هذه المسائل من الأهميّة بحيث أنّ كلّ من ينوي القيام ببحث حول موضوع مرتبط بإحدى هذه المسائل فلا غنى له عن مراجعتها والانتفاع منها، فإنّه يمكن اعتبارها بمثابة مصدر أمّ في المسائل الكلاميّة التي تعرّضت لها. و نقوم فيما يلي باستعراض أهمّ الجوانب المتعلقة بهذه المسائل.

السائل

هو الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي الطبرستاني المعروف بسَلار^٢ (و بالفارسيّة: سالار، بمعنى الرئيس والمُقدّم)، ولا نعرف عن تفاصيل حياته شيء الكثير، سوى أنّه ممّا لا شكّ فيه أنّه يعتبر من كبار علماء الإماميّة في مجال الفقه

١. أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧٠.

٢. راجع ترجمته في رياض العلماء، ج ٢، ص ٤٣٨ - ٤٤٤؛ أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧٠ - ١٧٢.

و الكلام و غيرها، و قد مدحه الشريف المرتضى في مقدّمة جوابه على مسائله و وصفه بالأستاذ، حيث قال: «وقفتُ على ما أنفذه الأستاذ - أدام الله عزّه - من المسائل، و سألتُ بيان جوابها، و وجدته - أدام الله تأييده - ما وضع يده من مسائله إلّا على نكتة و موضع شبهة».

و وصفه الشيخ منتجب الدين (ت ٥٨٥هـ) بأنّه: «فقيه، ثقة، عين»^١.

و قال الفاضل الآبي (ت ٦٩٠هـ) في مقدّمة كتابه: «قد اقتصرْتُ في ذكر أقوال الأصحاب على المشايخ الأعيان الذين هم قدوة الإماميّة و رؤساء الشيعة»، و ذكر منهم الشيخ سلّار^٢.

و قال عنه العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ):

سلّار بن عبد العزيز الديلمي، أبو يعلى قدّس الله روحه، شيخنا المتقدّم في الفقه و الأدب و غيرهما، كان ثقةً وجهاً، له المُنْع في المذهب، و التقريب في أصول الفقه، و المراسم في الفقه، و الردّ على أبي الحسن البصري في نقض الشافعي، و التذكرة في حقيقة الجوهر، قرأ على المفيد رحمه الله و على السيّد المرتضى رحمه الله^٣.

كما قال عنه ابن داود (ت ٧٤٠هـ):

سلّار بن عبد العزيز الديلمي، أبو يعلى، فقيه جليل معظّم مصنّف، من تلامذة المفيد و السيّد المرتضى، من تصانيفه كتاب الأبواب و الفصول في الفقه، و الرسالة التي سمّاها المراسم و غير ذلك، قدّس الله سرّه^٤.

و قال عنه الشهيد الأوّل (استشهد ٧٨٦هـ) في بعض فوائده التي عدّد فيها أسماء

١. فهرست منتجب الدين، ص ٦٧.

٢. كشف الرموز، ج ١، ص ٤٠.

٣. خلاصة الأقوال، ص ١٦٧.

٤. رجال ابن داود، ص ١٠٤.

تلامذة الشريف المرتضى، وجعله في أول القائمة، وقال عنه:

أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز، وكان من طبرستان، وكان ربما يدرّس نيابة عن السيد، وكان فاضلاً في علم الفقه والكلام وغير ذلك^١.

وقد أُشير في هذه الكلمات إلى فضل سلّار ومكانته العلمية في مجال الفقه والكلام، ولكن أضاف الصفدي (ت ٧٦٤هـ) له تخصصاً آخر قد يكون خفياً على الكثيرين، وهو تخصصه في مجال الأدب والنحو، فقد سمّاه عند ترجمته: «سلّار بن عبد العزيز، أبو يعلى النحوي، صاحب المرتضى»، وذكر أنّ أبا الكرم المبارك بن الفاخر النحوي قرأ على يديه^٢. ولهذا خصّص السيوطي (ت ٩١١هـ) لسلّار ترجمة في كتابه: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة^٣، وبهذا اتّضح لنا جانب آخر من جوانب شخصية سلّار العلمية. والجدير بالذكر أنّ البعض أشار إلى تتلمذ أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي المشهور على يد سلّار^٤، ولكن يبدو أنّه خطأ نشأ من التباس الأستاذ بالتلميذ، فإنّ ابن جني يقع في طبقة أساتذة سلّار وقد توفي سنة ٣٩٢هـ،^٥ وبذلك يبدو أنّ العكس هو الصحيح، وأنّ سلّاراً هو الذي تتلمذ على يد ابن جني. وعلى أيّ حال فإنّ ارتباط سلّار بابن جني - وهو هو في مجال النحو - يؤيد الجانب النحوي من شخصية سلّار العلمية.

مشايخه

١. الشيخ المفيد.

١. مجلة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩-١٠، ص ٢٦٦.

٢. الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٣.

٣. بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٩٤.

٤. أعيان الشيعة، ج ٧، ١٧١.

٥. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣١٠.

٢. الشريف المرتضى. و كان سَلَّارَ من خواصّ تلامذة الشريف المرتضى، و قد تقدّم في كلام الشهيد الأوّل عنه أنّه كان ربما ينوب عنه في التدريس، كما يقال أنّ الشريف المرتضى أمره بنقض نقض الشافعي الذي ألفه أبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ) فقام بذلك^١، كما كان سَلَّارَ ممّن شارك في تغسيل الشريف المرتضى^٢.

٣. احتملنا قبل قليل أن يكون ابن جنّي من أساتذة سَلَّارَ.

تلاميذه

١. عبد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه.

٢. أبو الصلاح تقي الدين الحلبي. و كان سَلَّارَ إذا استفتي من حلب يقول: «عندكم التقي»^٣.

٣. الحسن بن الحسين بن علي بن بابويه المعروف بحسكا.

٤. الداعي بن زيد بن علي بن الحسين الأفطسي الحسيني الآوي.

٥. أبو علي الطوسي ولد الشيخ الطوسي.

٦. أبو الكرم المبارك بن فاخر النحوي.

٧. أبو الفتح الكراچكي.

٨. الشيخ المفيد أبو محمّد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين النيسابوري

الخزاعي.

٩. الشيخ المفيد عبد الجبار بن عبد الله المقري الرازي^٤.

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١١.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

٣. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٩٩.

٤. أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧١.

مؤلفاته

١. المراسم العلوية في الأحكام النبوية. وهو مطبوع.
 ٢. المقنع في المذهب.
 ٣. تقريب التهذيب في أصول الفقه.
 ٤. كتاب الردّ على أبي الحسين البصري في نقض الشافعي.
 ٥. التذكرة في حقيقة الجوهر والعرض.
 ٦. الأبواب والفصول في الفقه.
 ٧. المسائل السلارية: وهي الأسئلة التي سألها من الشريف المرتضى، وهذه هي المسائل الماثلة بين يدي القارئ.
- قيل: إنّه مات ودفن في قرية خسروآباد من قرى تبريز في سنة ٤٤٨ أو ٤٦٣ هـ.^١

المسائل

لقد وجّه سلّار هذه المسائل إلى الشريف المرتضى في أثناء تتلمذه على يديه في بغداد، وفُضِّل أن يقدّمها مكتوبة بدلاً من أن يطرحها شفهيّاً في الدرس، فقد قال في مقدّماتها:

والخادم وإن كان متمكناً من إيراد ذلك في المجلس الأشرف وأخذ الجواب عنه - على ما جرت به عادته - فإنّه سائل الإنعام بالوقوف على هذه المسائل، وإيضاح ما أشكل منها؛ ليعمّ النفع بها.

وهذا يعني أنّ الأسئلة والأجوبة بغدادية، وقد تمّ إعدادها في هذه المدينة العريقة في الثلث الأوّل من القرن الخامس.

وهذه المسائل تعكس مدى العمق الفكري الذي كان يتمتع به سلّار في مجال

علم الكلام، فالمعروف عن سَلَّار أَنَّهُ فقيه، وذلك من خلال كتابه المراسم، ولكن هذه المسائل تقدم لنا جانباً آخر من شخصيته، وهو الجانب الكلامي، فأكثر مسائله التي وجَّهها هنا تتعرَّض لمسائل من لطيف الكلام، وهي مسائل عميقة ومعقدة، و يحتاج التعمُّق فيها إلى عقلية فريدة وذكاء خاص. ولكن ممَّا يؤسف له أنَّ هذه المسائل لا تعكس لنا رأي سَلَّار في المسائل التي طرحها بصورة واضحة، فهو قد طرحها بصورة أسئلة وإشكالات على آراء كان يتبنَّاها الشريف المرتضى، وقد حاول أن يقوي تلك الإشكالات ويفصلها، ولكن هذا لا يدلُّ على إيمانه بتلك الإشكالات وقبوله بها، فلعلَّه طرحها ليجد الجواب عليها، وليخرج من الحيرة التي ربما كانت تسببها له.

و من جهة أخرى، لم يذكر المسائل السَلَّارية لا البصروي (ت ٤٤٣هـ)، ولا النجاشي (ت ٤٥٠هـ) ولا الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^١ - وهو أمر مستغرب -، وإمَّا ذكرها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)^٢.

و من مظاهر الاهتمام بهذه المسائل أمرُ الشريف المرتضى بإضافة المسألة الخامسة والسادسة منها، واللّتين تدوران حول المنجمين والمنامات - إلى تكملة الأمالي^٣.

كما ذكر السيّد ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ) الكثير من عبارات المسألة الخامسة

١. لقد ذكر الشيخ الطوسي المسائل الديلمية كأحد مؤلفات الشريف المرتضى (الفهرست، ص ١٦٥)، ولكن هذه المسائل ليست نفس المسائل السَلَّارية وإن كان سَلَّار ديلميّاً، وذلك لأنَّ ابن شهر آشوب ذكر الديلمية والسَلَّارية معاً في ضمن مصنفات الشريف المرتضى (معالم العلماء، ص ١٠٥)، فلو كانتا واحدة لأشار إلى ذلك أو اكتفى بذكر إحداهما، والأهم من ذلك أَنَّهُ وصف المسائل الديلمية بأنَّها مسائل في الفقه، بينما المسائل السَلَّارية لا تحتوي على أيِّ مسألة فقهية.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣١٩، ٣٢٥.

المتعلّقة بالردّ على المنجّمين، و قام بمناقشة جزء منها^١.

و سأل السيّد ابنُ زهرة (ت ٧٤٩هـ) فخرَ المحقّقين (ت ٧٧١هـ) عن بعض ما طرحه الشريف المرتضى في المسألة السادسة التي يدور موضوعها حول المنامات، و قام فخر المحقّقين بمناقشته^٢.

و قد كانت هذه المسائل عند السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ)، فقد نقل مقطعاً من مقدّمة الشريف المرتضى عليها^٣.

و أمّا الذين أشاروا إلى المسألة الخامسة أو السادسة - كالقطب الراوندي (ت ٥٧٣هـ) و غيره^٤ - التي تقدّم أنّهما منقولتان في تكملة الأمالي، فلا يمكن الجزم بأنّ المسائل السلارية كانت عندهم، فلعلّهم نقلوا هاتين المسألتين من تكملة الأمالي، كما صرّح العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) بذلك عند نقله لهما^٥.

و الغريب أنّ المحقّق الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) ذكر السلارية في كتابه ثلاث مرّات!!^٦، و لعلّ ذلك لاعتبارات مختلفة، فمرّة باعتبار أنّ المسائل من تأليف سَلار، و أخرى باعتبار أنّ الأجوبة من تأليف الشريف المرتضى، فصارت تأليفين لشخصين، و أمّا المرّة الثالثة فلا نعلم الوجه في ذكرها.

و ربّما بسبب صعوبة أكثر مطالب المسائل السلارية تعرّضت هذه المسائل لمحاولة تفكيكها، و استنساخ بعضها بصورة مستقلّة، من دون الإشارة أحياناً إلى أنّها جزء من المسائل السلارية. و قد وصل الأمر إلى استنساخ جواب إحدى هذه المسائل

١. فرج المهور، ص ٤١ و ما بعدها.

٢. مسائل ابن زهرة، ص ٦٦ و ما بعدها.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥.

٤. الخزائج و الجرائح، ج ٣، ص ١٠٢٥؛ مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٢٥٥.

٥. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٨١، ج ٥٨، ص ٢١٤.

٦. الذريعة، ج ٢، ص ٨٣؛ ج ٥، ص ٢٣٣؛ ج ٢٠، ص ٣٥٢.

- و هي المسألة السابعة التي يدور موضوعها حول بحث توارد الأدلة - مع حذف سؤال سلّار، بحيث صارت المسألة تبدأ بجواب الشريف المرتضى و أخذت تبدو كأنّها رسالة مستقلة^١!

و أمّا ما يدلّ على صحّة نسبتها - إضافة إلى ذكر ابن شهر آشوب لها - فهو ما تقدّم من وجود مسألتين منها في ضمن تكملة الأمالي التي لا شكّ في نسبة ما فيها إلى الشريف المرتضى. إضافة إلى ما سيأتي بعد قليل من إشارة الشريف المرتضى إليها في المسائل الطرابلسيات الثالثة. و أيضاً لقد صرّح سلّار في مقدّمة كلامه باسم الشريف المرتضى ودعا له بالبقاء، و هي قرينة داخلية مهمّة تدلّ على تصحيح النسبة.

و أمّا تاريخ كتابة المسائل فلا علم لنا به على وجه الدقّة، ولكن يمكن تخمينه من خلال إشارة الشريف المرتضى إليها في المسألة السادسة عشرة من الطرابلسيات الثالثة، حيث قال: «و قد كنّا أملينا منذ سُنَيَّات (و في النسخ الأخرى كما يلي: "منذ سُنَيَّات"، و "منذ سنتنا"، و "منذ سنوات"، و "مذ سئلنا") في جواب مسائل سئلنا عنها، مسألة استوفينا فيها الكلام على المنجمين»^٢، و هذه إشارة إلى المسألة الخامسة من السلّارية التي تطرّق فيها بالتفصيل للكلام على المنجمين، و قد أرسلت الطرابلسيات الثالثة سنة ٤٢٧هـ،^٣ و هذا يعني أنّ السلّارية قد أرسلت قبل هذا التاريخ بعدّة سنوات، و أمّا وفقاً للنسخة التي عبّرت بكلمة «سُنَيَّات» أو «سُنَيَّات» فسوف تكون السلّارية قد أرسلت بستين أو ثلاث - وربما أكثر من ذلك بقليل - قبل سنة ٤٢٧هـ.

١. كانت نسخة هذه المسألة عند المحقّق الطهراني. راجع: الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٥.

٢. المسائل الطرابلسيات، ص ٥١٨.

٣. المسائل الطرابلسيات، ص ٤٠٩.

محتوى المسائل

نحاول هنا بيان محتوى المسائل السلارية، و توضيح أهمّ مطالبها، مع التركيز على المطالب المعقدة، و محاولة فكّ مغاليقها بقدر المستطاع، و ذلك كما يلي:

المسألة الأولى: في أنّ الجوهرَ جوهرٌ في حال العدم.

تعتبر هذه المسألة من المسائل التي وقعت محلاً للنزاع في تاريخ الكلام، فقد ذهب الجبائيان أبو علي (ت ٣٠٣هـ) و أبو هاشم (ت ٣٢١هـ)، و أبو عبد الله البصري (ت ٣٦٩هـ) و غيرهم من معتزلة البصرة إلى أنّ الجوهر جوهر في حال العدم^١. بمعنى أنّ الجوهر في حال عدمه يكون على صفة تقتضي أن يكون متحيّزاً و يشغل حيّزاً من الفراغ عندما يوجد في الخارج، و لا يكون ذلك مُعطى له من قِبَل الفاعل، فالفاعل لا يعطي إلّا الوجود للجوهر و لا يعطيه الجوهرية، فالفاعل لا يجعل الجوهر جوهرًا، بل يوجده و حسب^٢. و هذه النظرية غير خاصة بالجوهر، بل تشمل الأعراض أيضاً؛ فالسواد لا يصير سواداً بالفاعل، بل يكون كذلك بذاته و في حال العدم. و قد ذهب الشريف المرتضى إلى ذلك، و تبنّاه في أكثر من رسالة^٣، و تعرّض إليه بصورة مفصلة في هذه المسألة من السلارية.

و ذهب أبو القاسم البلخي (ت ٣١٧هـ) إلى أنّ المعدوم شيء فقط، و هو ليس بجسم و لا جوهر و لا عرض و لا غير ذلك^٤.

فيما أنكر الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) كلّ ذلك، فقد رفض أن يكون المعدوم شيئاً

١. المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

٢. كشف المراد، ص ٥٥.

٣. راجع: نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى، و رسالة: كلام في حقيقة الجوهر، و رسالة: إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه»، و هما من الرسائل الكلامية للشريف المرتضى.

٤. المقالات للبلخي، ص ٤٤٢؛ أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين،

أو جسماً جوهرأً أو عرضاً أو أي شيء غير ذلك، فهو برأيه نفي محض^١، و تابعه على ذلك المحقق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ)^٢. كما نفاه ابن البطريق^٣ (ت ٦٠٠هـ)، و المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، و العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)^٤. و قد استدلل الشريف المرتضى في هذه المسألة من السلارية على ما ذهب إليه بما يلي:

الدليل الأول: طرح في هذا الدليل بياناً واضحاً و يسيراً، و هو: من الواضح أن الجوهر دون غيره إذا وجد كان متحيزاً، فلا بد من أن يكون مختصاً بصفة تقتضي له ذلك، و هي غير موجودة في غيره، هذا أولاً. و ثانياً: يجب أن تكون هذه الصفة متحققة في حال العدم و قبل وجوده، بحيث يجب أن يتحقق أثرها - و هو التحيز - فور وجود الجوهر و من دون انتظار، بخلاف ما لو كانت هذه الصفة معطاة من الفاعل، فإنه سوف يوجد ذات الجوهر أولاً ثم يعطيه صفة الجوهرية و هي التحيز، و في هذا توجد حالة انتظار و إن كانت عقلية، بينما إذا كانت الصفة المقتضية للتحيز متحققة في العدم لم يكن هناك انتظار. إذن، هذه الصفة ملازمة لذات الجوهر حتى في حال عدمه، و هو المطلوب.

و أما إشكال من يقول: إن هذا الكلام يقتضي أن يكون المعدوم معلوماً و مشاراً إليه و هو في حال العدم، بينما المعدوم لا يمكن فيه ذلك، فالجواب عليه: أن المعدوم

١. أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل العكسية، ص ٤٠-٤٣؛ فرج المهموم، ص ٤١-٤٢.

٢. كنز الفوائد، ص ١٤، ص ١٤٥.

٣. ذكروا له رسالة باسم: نهج العلوم إلى نفي المعدوم المعروف بسؤال أهل حلب (راجع: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٤٥).

٤. المسلك في أصول الدين، ص ١٨، ١٣٥؛ مسائل ابن مهنا، ص ٨٨؛ مسائل ابن زهرة، ص ١١٥-١١٦،

معلوم، فنحن نعلم بالصوت بعد انقطاعه وإن لم تكن ندركه بحاسة السمع، كما نعلم بالبعث والنشور وكلّها أمور معدومة.

وأما الإشكال بأنّه ما المانع من أن يوجد الجوهر غير متحيّز ثمّ يعطيه الفاعل صفة التحيّز؟ فأجاب عليه الشريف المرتضى من خلال بيان مفصل نفى فيه كلّ الاحتمالات الممكنة والتي يمكن أن يكون الجوهر قد حصل على تحيّزه من خلالها، فلم يبق إلّا احتمال أن يكون قد حصل على ذلك لذاته، وهو المطلوب. ويمكن اعتبار هذا البيان دليلاً ثانياً على ما ذهب إليه الشريف المرتضى في هذه المسألة. وبيانه كما يلي:

الدليل الثاني: أنّ تحيّز الجوهر إمّا أن يكون لوجوده أو لحدوثه، وهذان مشتركان بين الجوهر وغيره، بينما التحيّز خاصّ بالجوهر.

أو لحدوثه على وجه معيّن، ولكن لا يوجد وجه في حدوثه حتّى يقال: إذا وقع الجوهر عليه كان متحيّزاً، وإذا لم يقع عليه لم يكن كذلك. كما لو كان هناك وجه لحدوثه لم يمتنع أن يحدث على وجه آخر، فلا يكون متحيّزاً. وأيضاً لو كان كذلك، لجاز أن يحدث في نفس الوقت على الوجه الذي يقتضي تحيّزه، وعلى وجه آخر يقتضي أن يتّصف بصفة أخرى كالسواد؛ لأنّه لا تنافي بين التحيّز والسواد، بل التنافي بين التحيّز وعدم التحيّز، فيلزم أن يكون جوهرًا سواداً في آن واحد، لكنّه باطل -أو لعدمه- لكن انعدام الجوهر يمنع من تحيّزه، فكيف يقتضيه؟!

أو لعدم معنى، لكن العدم لا يخصّص شيئاً، بينما التحيّز خاصّ بالجوهر. كما أنّ المعدوم لا يؤثّر في غيره.

أو لوجود معنى، لكن هذا المعنى لا يوجب تحيّز الجوهر إلّا إذا كان مختصّاً به، وهذا الاختصاص إمّا بأن يحلّ في الجوهر أو يجاوره، وفي كلا الحالتين لابدّ أن يكون الجوهر متحيّزاً قبل ذلك، وإلّا لم يمكن أن يحلّ فيه المعنى أو يجاوره، وبذلك يلزم

أن يكون الجوهر متحيزاً قبل تحيزه. و أيضاً نقل الكلام إلى هذا المعنى، فهو لا بد أن يمتلك صفة تقتضي أن يوجب التحيز للجوهر، وهذه الصفة إن كانت لمعنى آخر لزم التسلسل، وإن كانت لذات المعنى فليكن الجوهر أيضاً متحيزاً لذاته، ولا حاجة لفرض معنى اقتضى ذلك له. و أيضاً لو كان كذلك لزم أن تكون كل الماهيات تستحق ما تختص به بسبب معنى، و يلزم جواز أن تمتلك الذات الواحدة معينين يقتضيان صفتين؛ لعدم التنافي بين الصفتين، فيكون الشيء متحيزاً و سواداً، و هو باطل. و أيضاً يلزم عدم امتناع تزايد المعاني فيزداد التحيز، و يزداد حجم الجوهر من دون أن تنضم إليه جواهر أخرى، و هو بديهي البطلان.

أو بالفاعل و هو أهم احتمال مقابل للنظرية المختارة، لكن هذا يستلزم جواز أن يجمع الفاعل بين التحيز و السواد في ذات واحدة؛ لأنه بحسب الفرض متعلق بفعله، و الفاعل مختار في أفعاله، ولكن هذا باطل؛ لأنه لو فرضنا وجود البياض في هذه الحالة، فإما أن ينتفي التحيز و السواد معاً، و هو باطل؛ لأن البياض لا ينافي التحيز فلا ينفيه، و إما أن يبقى معاً، و هو باطل؛ لأن البياض ينافي السواد فلا يجتمع معه، و إما أن ينتفي السواد دون التحيز، و هو باطل؛ لأنه يقتضي أن تكون الذات الواحدة موجودة معدومة، فقد فرضنا أن الفاعل فعل التحيز و السواد في ذات واحدة، فلا يمكن أن تفقد جزءاً من ذاتها دون جزء. و أيضاً لو صحّ من الفاعل أن يفعل التحيز لجاز أن يفعل الكون في جهة مثلاً، و بما أنه يمكننا فعل الكون في جهة لذا أمكننا أيضاً أن نفعل التحيز، و هو باطل، فنحن عاجزون عن إعطاء صفة التحيز للجوهر، بل هو أمر خاص بالله تعالى. و أيضاً بما أنه لا اختصاص للمقدورات بفاعل دون آخر، فلو تمكّن فاعل من فعل التحيز في الجوهر لكنا نحن أيضاً قادرين على فعل ذلك، و هو واضح البطلان.

أو لنفسه أو لِمَا هو عليه في نفسه، وعلى كلا الفرضين يثبت المطلوب، و هو أن

الصفة المقتضية للتحيز ملازمة لذات الجوهر، سواء في حال عدمه أو وجوده، وأنّه يجب له التحيز حين وجوده.

و ناقش الشريف المرتضى بعد ذلك دليلين أقيما على النظرية المختارة:
أحدهما: أن أيّ ذاتين لا تخلوان إمّا أن تكونا متماثلتين، بمعنى أن تكون كلّ واحدة منهما تسدّ مسدّ الأخرى لصفة ذاتيّة. أو مختلفتين، بمعنى أن إحداهما لا تسدّ مسدّ الأخرى لصفة ذاتيّة. فالمماثلة والمخالفة ترجعان إلى صفة في الذات، وحينئذ إذا ثبت أن الجوهر المعدوم مخالف للأعراض، وبما أن المخالفة تكون بواسطة صفة من الصفات، ثبت أن الجوهر يمتلك صفة تقتضي تحيزه متى وجد، وبهذه الصفة يخالف الأعراض التي لا تمتلك هذه الصفة، أو تمتلك صفة تقتضي - عند وجودها - وجودها في موضوع.

الجواب: أن هذه مجرد دعوى بلا دليل، فإنّ من ينفي كلّ صفة عن المعدوم لا يسلم لكم عدم خلوه من أن يكون مماثلاً أو مخالفاً لغيره، ولا يسلم ما فسّرت به التماثل والتخالف.

و الدليل الآخر: إذا لم تختصّ الجواهر بصفة تقتضي تحيزها عند وجودها، لما أمكن العلم بها على نحو التفصيل، وقد علمنا أن الله تعالى يعلم بالجواهر في حال عدمها على نحو التفصيل، ويميّز بعضها عن بعض، فلا بدّ أن تختصّ بتلك الصفة.
الجواب: المقدّمة الأولى غير مسلمة، فأنتم تقولون: إنّ الله تعالى يعلم أجزاء السواد الموجودة على نحو التفصيل، مع أن هذه الأجزاء لا يمتلك كلّ واحد منها صفة خاصّة به ليست للجزء الآخر، فيجوز أن يعلم بذاتين معدومتين على نحو التفصيل وإن لم تختصّ إحداهما بصفة ليست للأخرى.

و بعد أن بيّن الشريف المرتضى نظريته واستدلّ عليها وناقش بعض الأدلّة الباطلة، رجع إلى الأسئلة أو الإشكالات التي قدّمها سلار - والتي تركّزت على السؤال

عن المانع من أن يكون الجوهر جوهرًا بالفاعل، والذي يترتب عليه أن لا يكون جوهرًا في حال عدم -، و قام بالإجابة عليها، وذلك كما يلي:

١. السؤال: ذكر سَلَار في البداية إشكالاً لمن أنكر أن يكون الجوهر جوهرًا بالفاعل، وهو أنه يلزم منه أن يصير الشيء الواحد جوهرًا سوادًا؛ لعدم وجود تضاد بين الجوهرية والسواد أو ما شابه ذلك مما يمنع اجتماعهما، فإذا صحَّ ذلك و طرأ البياض فإنه ينفي السواد؛ لاستحالة اجتماعهما، لكنه لا ينفي الجوهر، فيلزم أن تكون الذات الواحدة موجودة معدومة.

فأشكل سَلَار بأنَّ جعلَ الفاعل الذات الواحدة جوهرًا سوادًا مستحيل من الأساس؛ لأنه يستلزم أن تكون تلك الذات متحيّزة وغير متحيّزة في آن واحد، وهو مستحيل في نفسه. وبذلك لا يمكن إيراد هذا الإشكال لردّ القول بأنَّ الجوهر متحيّز بالفاعل. الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنَّ العلم بتحيز الجوهر و عدم تحيز السواد متوقّف على العلم بأنَّ السواد والتحيز لم يكونا بالفاعل، وإنما هما من مقتضيات ذات الجوهر و ذات السواد، فإذا لم يثبت ذلك و جَوَزنا أن يكون السواد و تحيزُ الجوهر بواسطة الفاعل فسوف لن نقطع بكون السواد غير متحيّز و بكون الجوهر متحيّزاً، لأنَّ هذا سيكون أمراً راجعاً إلى الفاعل المختار، إن شاء فعله، وإن لم يشأ لم يفعله.

٢. السؤال: أورد سَلَار إشكالاً نقضياً على الإشكال الذي ذكره أعلاه، وهو أنَّكم تقولون: إنَّ حُسن الفعل و قُبْحه يكون بالفاعل، و مع ذلك لا تجوزون أن يكون الفعل الواحد حسناً و قبيحاً في آن واحد، مع عدم وجود تضاد أو ما شابهه بينهما. فليكن الأمر كذلك في كون الشيء جوهرًا سوادًا.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنَّ الحُسن و القُبْح و إن لم يكن بينهما تضاد ولكنهما لا يمكن أن يجتمعا؛ لأنَّ الحُسن تكون كلّ وجوه القبح متنفية عنه، و القبح يكون فيه وجه من وجوه القُبْح كحدّ أدنى، فإذا كان الشيء حسناً و قبيحاً لزم نفي ما

أثبتناه بعينه، وهو أشدّ في الاستحالة من التضادّ.

٣. السؤال: وأشكل سلّار إشكالاً نقضياً آخر مشابهاً للسابق، وهو أنّ الخبر والأمر يكونان بإرادة الفاعل، ولا تضادّ بين الإرادتين، ولكن مع ذلك لا يمكن للكلام واحد أن يكون خبراً وأمرأ في آن واحد.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّه لا مانع من ذلك، فيمكن أن يكون الكلام الواحد خبراً وأمرأ؛ لأنّه لا تضادّ بينهما، وليس فيهما إثبات للمنفى كما تقدّم في اجتماع الحسّن والقبیح. كما يمكن أن نتكلم بكلام ونقصد به الخبر فيكون خبراً، أو نقصد به الأمر فيكون أمرأ، ولكن هذا يعتبر أمرأ غريباً في اللغة العربيّة، ففي هذه اللغة لكليّ من الخبر والأمر صيغة تختلف عن الأخرى، فلو جُمع بينهما في صيغة واحد لكان المتكلّم كأنّه لم يتكلّم بالعربيّة.

٤. السؤال: أشكل سلّار على الإشكال الذي ذكره أعلاه، والذي دلّ على استلزام أن تكون الذات موجودة ومعدومة فيما لو جعل الفاعل الذات جوهرأ سواداً وطراً البياض، وإشكاله هو أنّ معنى جعل الذات جوهرأ سواداً هو أن يجعل الذاتين ذاتاً واحدة، وحينئذ إذا طرأ البياض نفى تلك الذات فصارت معدومة، ولم يبق شيء موجوداً حتّى يقال إنّ طروء البياض يستلزم أن تكون الذات موجودة ومعدومة كما تقدّم في الدليل. وأمّا إذا كان معنى جعل الذات جوهرأ سواداً جعل الذات الواحدة على صفتين، فهذا المعنى وإن لم يكن مراداً للمستدلّ - على الرغم من أنّه هو المتصوّر -، لكن يرد عليه أنّه عند طروء البياض سوف تنتفي الذات وتنتفي الصفات تبعاً لها، فلا يلزم بقاء شيء حتّى يقال: يلزم أن تكون الذات موجودة ومعدومة، بل سوف ينعدم كلّ شيء.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ الوجه في لزوم أن تكون الذات التي صارت جوهرأ سواداً بالفاعل أن تكون موجودة معدومة بطروء البياض هو أنّ جعلها

جوهراً سواداً يقتضي بقاءها واستمرارها على حالها ما لم يطرأ مانع، فإذا طرأ البياض منع من بقاء السواد ولم يَمنع من بقاء التحيز و الجوهرية، فصار في الذات وجهان: أحدهما يقتضي البقاء، والآخر يقتضي الانتفاء؛ فصارت لأجل ذلك موجودة معدومة.

المسألة الثانية: في أن القدرة توجب حالاً للجملة دون المحلّ.

من الأبحاث الكلامية التي وقعت محلاً للخلاف بين المتكلمين هو أن القدرة عندما تحلّ في جزء من أجزاء زيد، كاليد أو الرجل، فإنّها توجب صفة «القادر»، ولكن ما هو الذي يستحقّ هذه الصفة؟ هل هو زيد - أي زيد ككلّ (الجملة)، لا كلّ جزء جزء منه - أو اليد و الرجل، أي المحلّ الذي حلّت فيه القدرة؟ فالبحث يدور حول أنّه هل القدرة توجب حالاً (أي صفة القادر) للجملة (زيد) أو لمحلّ القدرة (اليد)؟

ذهب الشريف المرتضى إلى أنّ القدرة توجب حال «القادر» للجملة، دون المحلّ وإن كانت القدرة تحلّ في المحلّ، واستدلّ عليه بدليلين:

الأول: أنّ أحكام الفعل - من مدح و ذمّ، و أمر و نهى - كلّها ترجع إلى الجملة دون الأجزاء، فالذي يضرب شخصاً بيده لا يؤجّه اللوم و الذمّ إلى يده بل إليه كلّ. و الذي يجوز توجيه الذمّ إلى الجزء مخالف لبديهة العقل؛ فالعقلاء يفرّقون بين تعليق الذمّ بجزء كاليد، و بين تعليقه بمجموعة أجزاء مضموم بعضها لبعض (الجملة)، فيقبّحون الأوّل و يحسّنون الثاني، و لا يجوز أن يحسّن الثاني إلّا بأن يكون مجموع تلك الأجزاء (الجملة) قادراً واحداً.

الثاني: أنّ الأفعال تقع بحسب القصد و العلم و الإدراك، و هي متعلّقة بالجملة، فيجب أن يكون ما تقتضيه متعلّقاً بها أيضاً. و قد نسب الشريف المرتضى هذا الدليل إلى القليل.

و أضاف: إنّ القادر - و هو الجملة - لا يقدر أن يفعل إلّا إذا كانت في يده - و هي

المحلّ - قدرة، ثم قال: إذا جهلنا سبب ذلك - أي سبب حاجة القادر في فعله إلى وجود قدرة في المحلّ - فهو لا يعني أن نشكّ في كون الجملة هي القادر دون المحلّ، فإنّ هذا حكم بديهي، كما تقدّم.
ثم أورد على نفسه إشكالين:

أحدهما: أنّ القادر الذي هو الجملة لا يفعل في غيره من الأجسام إلّا بسبب، فكيف يفعل في أجزائه - وهي غيره أيضاً - بغير سبب؟ وهذا يدلّ على أنّ الجملة غير القادر بل القادر هو الأجزاء والمحالّ.

والآخر: وهو أنّه يلزم من كلامكم أن يقدر القادر - وهو الجملة - على الفعل، وإن لم تكن هناك قدرة في المحلّ، فكونه قادراً كافٍ لصدور الفعل، وإن لم تكن هناك قدرة في المحلّ، وبما أنّ هذا باطل، فيلزم أن لا تكون الجملة هي القادر. وأجاب على ذلك بما تقدم أنفاً، وهو أنّ عدم العلم بسبب شيء لا يدعو إلى ترك ما ثبت بالبداهة.

وبعد ذلك عاد للجواب على إشكالات سَلار، وذلك كما يلي:

١. السؤال: أقام سَلار في البداية دليلاً على أنّ القدرة توجب الحالّ للمحلّ لا للجملة - وهو خلاف ما ذهب إليه الشريف المرتضى -، وهو أنّها لو أوجبت الحالّ للجملة للزم أن يفعل بيده من توجد في قلبه قدرة، من دون أن تكون في يده قدرة؛ لأنّه إذا كان وجود القدرة في المحلّ يوجب الحالّ للجملة كلّها، يلزم منه أن تكون الجملة قادرة على كلّ الأفعال بوجود قدرة في جزء واحد منها، ولكن بما أنّه لا يجوز الفعل باليد من دون أن تكون فيها قدرة دلّ ذلك على أنّ القادر هو اليد لا الجملة، وهذا خلافاً للعلم مثلاً، فعلى الرغم من وجود العلم في القلب إلّا أنّ العالم يستطيع أن يفعل بيده أفعالاً محكمة ومنظمة.

ثم طرح إشكالاً على هذا الدليل، وهو أنّ سبب عدم صحّة الفعل باليد إلّا عند

وجود القدرة فيها راجع إلى طبيعة القدرة، فإن من أحكامها أن مقتضاها لا يتحقق إلا إذا كانت موجودة في المحل.

و أجاب عليه بأن هذا نفس كلامنا، فنحن نقول: القدرة توجب الحال للمحل، و أنتم تقولون: القدرة لا يتحقق مقتضاها إلا إذا كانت موجودة في المحل، فهو إقرار بما نقول لكن بعبارة أخرى.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأن الإقرار بما تقولون إنما يتحقق بأن ننفي الحال عن الجملة ونثبتها للمحل، ونحن لم نقل بذلك، وإنما قلنا: إنه لا يمكن الفعل من دون أن تكون قدرة في المحل، وهذا لا يعني إثبات الحال للمحل أيضاً، وليس إقراراً بما تقولون.

٢. السؤال: و أضاف سألار: إن كلامنا أولى من كلامكم، فنحن نثبت إيجاب القدرة الحال لما به يصحّ الفعل و هو المحل، و أنتم تثبتونه لما لا يصحّ به الفعل و هو الجملة، فإن فعل الضرب لا يصحّ بكلّ زيد (الجملة) بل بخصوص اليد (المحل).
الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ صفة القادر (الحال) إنما تضاف إلى ما يصحّ منه الفعل لا إلى ما يصحّ به الفعل، و هو الآلة، فإن الآلة لا توصف بأنها قادرة؛ و لا إشكال في وصف زيد (الجملة) بأنه قادر؛ لأنه يصحّ منه الفعل، و إن كان لا يصحّ به الفعل، فهو ليس آلة في الفعل.

٣. السؤال: و أورد سألار إشكالاً نقضياً، و هو إذا كانت القدرة في المحل توجب الحال للجملة، لزم أن يكون وجود «السواد» في جزء من الجسم يوجب «السواد» لكلّ الجسم (الجملة) أو وجود «الكون في جهة» في جزء من الجسم يوجب «الكون في جهة» في جميع الجسم (الجملة)، لكن هذا معلوم البطلان، فلكي يتّصف الجسم كلّهُ بالسواد لابدّ أن تتّصف جميع أجزائه بالسواد أيضاً، وهكذا الكون، فإنّ الجسم لا يكون في جهة إلا إذا كانت كلّ أجزائه في جهة أيضاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى: أمّا السواد فهو أساساً لا يوجب حالاً لا للمحلّ ولا للجملة، ومعنى قولنا: «إنّ هذا المحلّ أسود» هو أنّ السواد حالّ فيه لا أنّه موصوف بالسواديّة. وأمّا الكون في جهة فنحن نوافق على أنّه يوجب الحالّ للمحلّ لا للجملة؛ لأنّ أحكامه موجودة في محلّه ولا تتعدّى إلى الجملة، فإنّه لو تحرّكت اليد لا يقال: زيد متحرّك^١، بينما إذا قدرت اليد يقال: زيد قادر. فالكون يختلف عن القدرة التي هي محلّ كلامنا، فلا يصحّ النقض به.

٤. السؤال: و أجاب سلّار على إشكال قد يتوجّه إلى ما ذكره، وهو أنّ إيجاب القدرة الحالّ للمحلّ يوجب أن يكون هناك «قادرون كثيرون» في الجسم الواحد بعدد القدرات الموجودة في أجزاء هذا الجسم، وأن لا يتصرّف هؤلاء القادرون بإرادة واحدة، بل تفعل هذه اليد ما يخالف فعل اليد الأخرى. فأجاب على هذا الإشكال بأنّه إن أُريد أنّ كلّ جزء له حكم الجملة وهو كونه قادراً، فهو الذي كنّا نصرّ عليه منذ البداية، لكن هذا لا يوجب أن تكون هناك إرادة واحدة، فإنّ الإرادة غير القدرة، فالإرادة توجب الحالّ للجملة، وتكون الجملة هي المريدة، فتكون كلّ الأجزاء فاعلة بإرادة واحدة. وإن أُريد أنّه يلزم تسمية الجملة: «قادرون كثيرون» فهو أمر يرجع إلى اللغة العربيّة، فلو سمّاها العرب بذلك لسمّيناها نحن أيضاً بذلك.

الجواب: أمّا التفرقة بين الإرادة والقدرة فباطل، فإنّه لا فرق بينهما، فإمّا أن يوجبا الحالّ للمحلّ معاً أو للجملة معاً. وأمّا تسمية العرب بغير مهمّة في المقام، وإنّما الكلام في المضمون، وهو باطل.

٥. السؤال: ثمّ أورد سلّار إشكالاً نقضياً على القائلين بإيجاب القدرة الحالّ

١. إنّما ذكر الحركة باعتبار أنّها عبارة عمّا يوجب كون الجسم كائناً في جهة بعد أن كان في جهة سابقة (الحدود، ص ٣٥) فالحركة من فروع الكون في جهة.

للعجلة، و هو أنكم قبلتم بأن الكون في جهة يوجب الحالّ للمحلّ دون العجلة، فيلزمكم ما أوردتموه آنفاً علينا، و هو تسمية العجلة الواحدة: «كائنون كثيرون».

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بالموافقة إجمالاً على ذلك، ولكن لم يوافق على أن تسمى العجلة «كائنون كثيرون» - لأنّ هذا الجمع خاصّ في العربة بالعلاء، و المحالّ ليس كلّها عاقلاً - بل وافق على تسميتها: «ذوات كائنات»، أي ذوات كثيرة كائنة في جهة، و لا إشكال في ذلك.

المسألة الثالثة: في أن الحياة توجب حالاً للعجلة، دون المحلّ.

و هذه المسألة تشبه في روحها المسألة السابقة، و الكلام فيها واحد، فعلى الرغم من حلول الحياة في المحلّ لكن لا يقال له: «حي»، بل الحيّ هو العجلة، أي الحيّ هو زيد لا اليد مثلاً، فإنّ من مقتضيات الاتّصاف بصفة الحيّ أن يكون هذا الحيّ عالماً و قادراً و مريداً، و هذه الأحكام راجعة إلى العجلة لا المحلّ، فاليد لا توصف بأنّها قادر - كما تقدّم في المسألة السابقة - و لا عالم و لا مريد.

و بقيت الإشكالات التي طرحها سلار على لسان القائلين بأنّ الحياة في المحلّ توجب حالاً للمحلّ لا للعجلة، و هي:

١. السؤال: و قد يعتبر هذا أهمّ إشكال، و هو أنّ من مقتضيات الحياة الإدراك - أي الإدراكات الحسيّة، و هي السمع و البصر و الذوق و اللمس و الشمّ -، فلو لا الحياة لما حصل الإدراك، و لو لا أن تكون الحياة موجودة في المحلّ لما حصل الإدراك، فلو لم تكن حياة في العين لما أمكن الإبصار، و وجود الحياة في المحلّ كشرطٍ للإدراك يدلّ على أنّه لا بدّ أن يكون المحلّ حياً أيضاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنّ الحيّ هو العجلة لا المحلّ، و أمّا توقّف الإدراك على وجود حياة في المحلّ فهو لأمر خاصّ قد لا نعرفه يرجع إلى طبيعة الحياة، و هو لا يقتضي أن يصبح المحلّ حياً. فالعين توجد فيها حياة ولكن لا

تسمى «حيّة»، فالحيّ هو مجموع أجزاء زيد (الجملة) لا العين (المحلّ) بخصوصها، وإنّما العين جزء من الأجزاء التي يتكوّن منها الحيّ.

٢. السؤال: إذا قلنا إنّ الحياة توجب حالاً للجملة لا للمحلّ، فهذا يعني أنّه إذا حلّت الحياة في الشّعراً مثلاً فسوف لن يُضاف إلى «الجملة» شيء جديد، أي سوف لن تصير الجملة «حيّاً» بحلول الحياة في الشّعراً؛ لأنّها كانت قد صارت «حيّة» قبل ذلك بحلول الحياة في اليد مثلاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ هناك فائدة لحلول الحياة في المحلّ الجديد كالشّعراً، وهي أن يصير الشّعراً (المحلّ) جزءاً من الجملة، أي يصير من جملة الحيّ، فإنّ مجرد اتّصال الشّعراً بالحيّ (الجملة) لا يجعله جزءاً منه، وإنّما يصير جزءاً منه في حال ما لو حلّت فيه الحياة، فإذا حلّت فيه الحياة صار جزءاً من الحيّ (الجملة)، وأوجب حال «الحيّ» للجملة، وإن كانت الجملة قد وجب لها حال «الحيّ» بحلول الحياة في جزء سابق كاليد مثلاً.

المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرّض بمحلّه.

و سأل سلار عن وجه الإشكال في القول: إنّ العرض يختصّ بمحلّه بواسطة الفاعل، أي أنّ الفاعل هو الذي يفعل العرض في هذا المحلّ ويخصّصه به. وبما أنّ الفاعل عادة يكون عالماً وقاصداً لفعله، لذلك قد يرد على ما ذلك أنّ الفاعل غير القاصد كالنائم والساهي يمكنه فعل العرض وتخصيصه بمحلّه، مثل أن يحرك شيئاً فيفعل فيه كوناً في جهة، ويكون هذا الكون خاصاً بمحلّه، ولذلك لم يعتبر صاحب القول السابق الدالّ على تخصيص للعرض بمحلّه بواسطة الفاعل، أن يكون الفاعل قاصداً؛ وذلك لكي يشمل غير القاصد كالنائم والساهي.

وبما أنّ هذه المسألة لا تؤثر على مباحث أصول الدين اكتفى الشريف المرتضى في الإجابة على المقدار الذي توصّل إليه فكره، وأجل البحث إلى فرصة أخرى فيما

لو طرأ على ذهنه أمر جديد، و يبدو أنه لم يتوصّل في بعض وجوه هذه المسألة إلى نتيجة نهائية.

لكنّه قال في الجواب: إنّ العرض لا يخلو من أمرين: إمّا أن يمكن أن يوجد في محلّ آخر غير الذي وجد فيه، وإمّا أن لا يمكن ذلك في حقّه بحيث يستحيل وجوده في غير محلّه.

فعلى الوجه الثاني إذا سُئل عن وجه اختصاص هذا العرض بمحلّه واستحالة وجوده في غيره، فالجواب أنّه لا يوجد سبب لذلك؛ فالقول: «إنّ العرض يختصّ بمحلّه» يتضمّن إثباتاً وهو وجوده في محلّه ونفيّاً وهو عدم وجوده في غير محلّه. أمّا الإثبات فعلمته الفاعل كما هو واضح، وأمّا النفي والعدم فلا يمكن تعليقه وإسناده إلى علّة.

وببيان آخر: إنّ كلّ علّة افترضناها لذلك الاختصاص كانت باطلة، فإن كانت العلّة هي نفس و ذات العرض، اقتضى ذلك تماثل الأعراض التي تحلّ في هذا المحلّ، وهو باطل. وإن كانت علّة ذلك أيّ علّة أخرى لجاز زوالها، وعند زوالها يجوز أن يحلّ ذلك العرض في غير محلّه، وقد فرضنا استحالة ذلك. وإن كانت العلّة هي الفاعل، فالفاعل مختار في فعل العرض في محلّه أو غيره، وقد فرضنا استحالة ذلك. إذن على فرض اختصاص العرض في محلّه واستحالة وجوده في محلّ آخر لا توجد علّة يمكن تعليل ذلك بها.

وأما الوجه الأوّل، وهو اختصاص العرض بمحلّه مع جواز وجوده في محلّ آخر، فالكلام في وجه اختصاصه بمحلّه صعب مستصعب، وقد ذكر البعض أنّ وجه اختصاصه وجود «معنى» في العرض يقتضي ذلك، ولكن يرد عليه أنّه غير لازم؛ لإمكان أن يكون اختصاص العرض راجعاً إلى الفاعل القادر، خاصّة وأنّ هذا الاختصاص تابع للحدوث - لأنّه يحصل معه - لا للبقاء، وكلّ ما يتبع الحدوث يمكن

إسناده إلى الفاعل، خلافاً للبقاء فإنّه غير مستند إلى الفاعل عند المتكلّمين.

ولكن إذا صحّ هذا، يرد عليه النقض التالي: وهو إذا صحّ إسناد اختصاص العرض بمحلّه إلى الفاعل، صحّ إسناد اختصاصه بالوقت إلى الفاعل أيضاً، مع أنّ الوقت باقٍ و مستمرّ، و الباقي لا يُستند إلى الفاعل عند المتكلّمين كما تقدّم.

فأجاب الشريف المرتضى بأنّ الأفعال على قسمين: قسم لا يبقى إلّا وقتاً واحداً كالصوت و الإرادة، وهذا لا يستند اختصاصه بالوقت إلى الفاعل المختار؛ لاستحالة وجوده أكثر من وقت واحد، فلا يكون الفاعل المختار مختاراً في تخصيص الفعل بهذا الوقت دون وقت آخر، وهذا لا يعني أنّ الفاعل غير مُحدّث للفعل، بل هو فاعل له؛ لأنّه مختار في إحداثه أو عدم إحداثه، ولكن الكلام في تخصيصه بهذا الوقت دون غيره، فهو مختار في إحداثه لكنّه غير مختار في تخصيصه بالوقت. و القسم الآخر من الأفعال يبقى أكثر من وقت واحد، وهذا القسم لا يستند إلى الفاعل المحدّث إلّا في وقت واحد دون باقي الأوقات؛ وذلك لأنّ هذا الفاعل الحادث يفعل بقدرة زائدة على ذاته، و طبيعته هذه القدرة تقتضي أن لا توجد الأشياء بها إلّا في وقت واحد، و ذلك خلافاً للفاعل القديم تعالى القادر لنفسه، فإنّه يستطيع تقديم أفعاله و تأخيرها عن وقت وجودها.

و بذلك سيكون النقض المتقدّم وارداً على الناقض نفسه في أفعاله تعالى، و لا يرد عليه في أفعال المحدّثين؛ لما تقدّم من أنّ الحادث القادر بقدرة زائدة لا يقدر إلّا على وقت واحد. و بذلك يمكن صياغة النقض السابق بالصورة التالية: ما المانع من أن يكون تخصيص الفاعل المحدّث العرض بمحلّه مع جواز وجوده في محلّ آخر، مثل فعل الفاعل القديم تعالى في وقت مع جواز وجوده في وقت آخر؟

و هناك إشكال آخر، وهو: إذا جاز وجود العرض في محلّ آخر جاز انتقاله إليه، و هو يعارض اختصاصه بمحلّه الأوّل.

فيمكن أن يقال في الجواب: إنَّ الفرق بين الحالتين أنَّ اختصاصه بمحلِّه الأوَّل يكون بالفاعل، بينما انتقاله إلى محلٍّ آخر لا يكون كذلك؛ لأنَّ الفاعل لا يُنسب إليه إلا ما كان في حال الحدوث دون البقاء.

و على أيِّ حال يبدو أنَّ المسألة لم تكن منقَّحة بالكامل عند الشريف المرتضى، ولذلك اكتفى بهذا المقدار من الجواب، كما أشار إلى ذلك في نهاية كلامه.

المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم.

سأل سلَّار في هذه المسألة عن أمرين:

الأوَّل: مدى صحَّة ما ينسبه المنجِّمون من تأثيرات للنجوم في الأمور التي تحصل على كوكب الأرض، و ذكر تبريرين لكلامهم: أحدهما: أن يقال إنَّ الكواكب تؤثر في الأمور الأرضية كما تؤثر الشمس في سُمرة البشرة. والآخر: أن يقال إنَّ الله تعالى قد أجرى العادة على أن يؤثر في الأمور الأرضية عند طلوع كوكب أو انتقاله من مكانه. والثاني: مدى إصابة المنجِّمين في إخباراتهم، فالذي يقال عنهم: «إنَّهم حادسون في ذلك»، ولكن كيف يكون ذلك مع إصابتهم في أكثر أقوالهم؟ حتَّى إنَّهم يصيبون دائماً في تعيين وقت الكسوف. فما الفرق بين الإخبار عن الكسوف والإخبار عن تأثيرات الكواكب في الأمور الأرضية؟

و أجاب الشريف المرتضى بكلام مفصَّل وبيَّن رأيه حول النجوم، و قسَّم جوابه إلى قسمين وفقاً للسؤال:

القسم الأوَّل: ذكر في البداية أنَّ المنجِّمين يقولون: إنَّ الكواكب تفعل بطبيعتها في الأمور الأرضية، و لم يقل منهم أحد إنَّ عادة الله تعالى جرت بأن يفعل في الأرض أفعالاً عند حركة الكواكب، والذي يقول بذلك إنَّما يريد التظاهر بذلك أمام الآخرين لإبعاد التهمة عن نفسه. ثمَّ قام بذكر أدلَّة على إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضية، وهي:

الدليل الأول: قالوا: إن الكواكب تفعل بطبيعتها، مع أنَّ الطبايع لا وجود لها، والقول بها باطل. إضافة إلى أنَّ الفاعل لا بدَّ أن يكون حيّاً قادراً، ولكنَّ الكواكب ليست كذلك؛ وذلك لأنَّ الحياة تزول بالحرارة الشديدة كحرارة النار، والشمس - وهي أحد الكواكب - تمتلك من الحرارة أضعاف ما للنار الأرضية من الحرارة، فلا يمكن أن تكون حيّة. كما أنَّ الإجماع دلَّ على أنَّ الفلك - وهو عبارة عن كرة مصمتة ممتلئة تحتوي في داخلها على كواكب الشمس والقمر وسائر الكواكب، وتكون الأرض في مركزها - وما فيه من كواكب ليست حيّة، بل هي مسخرة ومدبرة، وما لم يكن الشيء حيّاً لا يكون فاعلاً.

الدليل الثاني: لو سلّمنا أنَّ الكواكب حيّة وفاعلة، فهي تكون فاعلة في الأرضيات بالتوليد؛ لأنها أجسام، والجسم لا يفعل في غيره بالاختراع، وإنما يفعل فيه بالتوليد، والتوليد متوقّف على وجود اتّصال مادّي بين الفاعل والفعل، مع أنَّه لا اتّصال بين الكواكب والأمور الأرضية. وأمّا الهواء - الذي قد يقال إنّه هو الواسطة بين النجوم والأمور الأرضية - فهو لا يمكن أن يكون واسطة في الأفعال الشديدة وحمل الأثقال، ولو كان واسطة لكان ينبغي أن نشعر به؛ فتأثير الهواء يكون محسوساً عادة. كما أنَّ هناك أموراً لا يجوز أن تُفعل بآلة مادية ولا تتولّد عن سبب كالإرادات والاعتقادات وسائر الأمور النفسية والعقلية، فكيف تمكّنت الكواكب من التأثير فيها؟

الدليل الثالث: لو كانت الكواكب مؤثّرة فينا ومدبرة لنا لسقط الأمر والنهي والمدح والذمّ عنّا.

الدليل الرابع: من معجزات الأنبياء عليهم السلام الإخبار عن الغيوب، فلو كانت معرفة المغيبات ممكنة من خلال معرفة أحكام النجوم، لَمَا كان إخبار الأنبياء عليهم السلام معجزة و خارقاً للعادة.

الدليل الخامس: الاستدلال بإجماع المسلمين على بطلان أحكام النجوم. وقد ذُكر

هذان الدليلان في آخر الجواب على المسألة.

و تعرّض الشريف المرتضى في الأثناء إلى ما ذكره سلّار من تبريرات لقول المنجمين:

أحدهما: احتمال أن يكون تأثير الكواكب كتأثير الشمس في سُمرة البشرة. فأجاب بأنّ الشمس ليست مؤثرة في السمرة، وإنّما المؤثر هو الله تعالى الذي جرت عادته على جعل البشرة سمراء عند تعرّضها للشمس، بينما ليس تأثير الكواكب من هذا القبيل.

و الآخر: احتمال أن يكون تأثير الكواكب من خلال عادة الله تعالى التي جرت على الفعل عند حركة الكواكب، فأشار إلى ما ذكره في بداية الجواب من أنّ أحداً من المنجمين لم يقل ذلك، وإنّما قد يتظاهر به البعض لتحسين صورته أمام الآخرين. ونحن لا نمنع أن تجري عادة الله تعالى بذلك، ولكن ما الدليل على وقوع هذه العادة، فالسمع لا يدلّ عليه، وأمّا التجربة - التي يمكن أن يقال: إنّ التجربة دلّت على وقوع أحداث بصورة دائمة عند حركة الكواكب، فلا بدّ أن تكون هذه الأحداث مستندة إلى الله تعالى، وبما أنّه تعالى ليس موجّباً بل مختار، فيجب أن تكون عادته اقتضت ذلك - فهي لا تدلّ على ذلك؛ لأنّها ليست مطّردة، فخطأ المنجمين أكثر من إصابتهم، وبذلك لا يمكن إثبات العادة الإلهية من خلال التجربة، وبذلك لا يبقى أيّ طريق لإثباتها.

القسم الثاني: تعرّض الشريف المرتضى في هذا القسم من الجواب إلى إصابة المنجمين في إخباراتهم، فرفض ما قد يدّعى من إصابتهم الدائمة، فإنّ أحكامهم مختلطة، قد تصيب و قد تخطئ، و قد بيّن ذلك من خلال استدلالات و حكايات جرت له حول هذه المسألة، و بيانها كما يلي:

أولاً: أن يقال لهم: خذوا طالع فلان، ثمّ قولوا: هل سيّعمل وفق ما يخرجه طالعُه

أو لا؟ فإن أخبروا بالإيجاب أو النفي، عمِل صاحبُ الطالع بخلاف ما أخبروا به، و هذا الأمر يُثبت خطأهم قطعاً ولا يمكنهم الفرار منه. و قد حاولوا التملّص من ذلك بأن اشترطوا أن يكتب صاحبُ الطالع ما يريد أن يفعله أو يخبر غيره بذلك. ولكن هذا الشرط باطل؛ فإنّه لو كان النظر في النجوم يدلّ على ما سيحدث، فلا فرق بين أن يكتب ذلك أو لا.

ثانياً: ذكر الشريف المرتضى حكاية له مع شخص أشار فيها إلى عدم إيمانه المطلق بأحكام النجوم، و عدم اهتمامه بها، و استشهد على عدم إصابة المنجّمين بمثال، و هو أنّه لو فرضنا طريقاً فيه آبار متقاربة بحيث يحتاج الماشي إلى الانتباه الشديد كي لا يسقط في إحداها، و في الماشين عميان و بصراء، فهل يجوز أن يتساوى الخطر الذي يهدّد العميان مع الذي يهدّد البصراء؟ بالطبع لا. و البصراء مثال للمنجّمين، و العميان مثال لغير المنجّمين ممّن لا يحسن التنجيم أو لا يهتمّ به، و مثال الآبار الأخطار التي تهدّد الإنسان في حياته، فإذا كان المنجّمون على حقّ و كانوا يعرفون ما يجري في المستقبل، لكان يجب أن يتّقوا الأخطار قبل وقوعها، بينما نراهم يواجهون نفس الأخطار التي تواجه غيرهم.

ثالثاً: قد شاهدنا مجموعة من الناس ممّن لهم القدرة على التنبؤ و الإخبار عن المغيّبات - و يسمّون: «الزّاقون» - يصيبون في إخباراتهم مع عدم امتلاكهم أيّ معرفة بعلم النجوم. ثمّ ذكر حكاية عن شخص من هؤلاء الزّاقين كان يعرف بالشعراني. و في النهاية أجاب عن سؤال سلّار حول معرفة الفرق بين الإخبار عن الكسوف و الإخبار عن تأثيرات الكواكب في الأمور الأرضيّة، و قال: إنّ معرفة الكسوف يعتمد على حسابات دقيقة معروفة، و على أصول صحيحة و قواعد سديدة، بينما أحكام النجوم و معرفة الخير و الشرّ فليس كذلك. و يكفي في الفرق وجود الإصابة الدائمة في معرفة الكسوف و عدم ذلك في أحكام النجوم.

المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات.

وجّه سَلار عدة أسئلة يدور موضوعها حول المنامات، و هي: هل المنامات صحيحة أم باطلة؟ و مَنْ الذي يفعلها؟ و ما هو جنسها؟ و ما هو وجه صحتها في أكثر الأحيان؟ و ما هو سبب الإنزال عند مشاهدة حالة الجماع في المنام؟ و أجاب الشريف المرتضى عن ذلك، و قد احتوى جوابه على بيان مجموعة من آرائه الكلامية، ممّا جعل هذه المسألة من المسائل الكلامية المهمة مع كونها بحسب الظاهر بعيدة عن ذلك.

و في البداية تعرّض لبيان حقيقة النائم، فذكر أنّ النائم غيرُ كامل العقل؛ و ذلك باعتبار أنّ العقل عنده عبارة عن مجموعة من العلوم التي تجتمع عند المكلف^١، فإذا كملت صار الإنسان كامل العقل و مكلفاً، و إذا نقصت صار ناقص العقل و خرج عن التكليف. و النائم بسبب كونه في حكم الساهي، و السهو يُنفي العلوم، فلذلك نراه يعتقد في أثناء نومه اعتقادات و تصوّرات باطلة لا وجود لها في الخارج، فصار غير كامل العقل و غير مكلف. فهذه حقيقة عقل النائم، و أمّا حقيقة النائم نفسه فسوف يأتي بعد قليل أنّه - حاله حال كلّ حيّ فعّال - عبارة عن هذا الجسم المُشاهد ككُلّ. و أمّا حقيقة المنامات فهي مجموعة اعتقادات لا علوم، و الاعتقادات أعمّ من العلوم، فهي تشمل الظنّ و الجهل و التقليد إضافة إلى العلم^٢، و بما أنّ العلم - بمعنى ما يقتضي سكون النفس^٣ - غير موجود عند النائم، لذلك صار ما عند النائم عبارة عن اعتقاداتٍ من الأنواع الأخرى غير العلم.

و أمّا الفاعل لهذه الاعتقادات التي تحدث في أثناء النوم فهو النائم نفسه؛ لأنّ كلّ

١. الذخيرة، ص ١٢١.

٢. الحدود، ص ٨٨، ٩٠.

٣. المصدر، ص ٨٨.

ما كان غيره من الفاعلين لا يصح أن تصدر منه هذه الاعتقادات؛ لأنه إما محدث أو قديم، والمحدثون من الأحياء الفاعلين - كالبشر والملائكة والجن - لا يقدرّون على إيجاد الاعتقادات في غيرهم، سواء كان ذلك الغير نائماً أم يقظاً، لا ابتداءً واختراعاً ولا بنحو التوليد؛ لأنهم أجسام، فإن حقيقة الحيّ الفعّال هو أنّه جسم^١، والجسم لا يقدر على أن يفعل الاعتقادات في جسم آخر - فالنائم جسمٌ أيضاً - ابتداءً ولا تولّداً؛ لأنّ التولّد يحصل بواسطة الاعتماد^٢، والجسم لا يؤثّر في جسم آخر إلا بواسطة الاعتماد، فالذي يريد ضرب وجه شخص آخر يجب أن يوجد اعتماداً بين يده ووجه ذلك الشخص، أي أن يوجد نوعاً من الدفع بينهما؛ كما أنّ اليد إذا أرادت أن ترمي حجراً فلن تتمكن من ذلك من دون أن يكون بينهما اعتماد ودفع. ولهذا لا يمكن ما ذكرناه من أن يوجد جسمٌ اعتقاداتٍ في جسم آخر؛ لأنه ذكرنا الآن أنّ الجسم لا يفعل في غيره إلا بواسطة الاعتماد والدفع، والاعتماد لا يمكن أن يوجد اعتقاداً وتصوراً في قلب شخص آخر، ولهذا إذا وضعنا يدنا على قلب شخص آخر واعتمدنا عليه مدة طويلة فسوف لن نتمكن من إيجاد اعتقاد فيه.

وأما القديم تعالى فهو قادر على أن يوجد الاعتقادات في النائم؛ لأنه تعالى قادر لنفسه ويستطيع أن يخترع الاعتقادات في الإنسان ابتداءً ومن دون حاجة إلى توسط الاعتماد والدفع والاتصال المادي، ولكن مع ذلك فإنّ الله تعالى لا يفعل تلك الاعتقادات في النائم؛ لأنّ أكثرها جهالات وغير مطابقة للواقع، وفعل الجهالات قبيح. فلم يبق إلا أن يكون الفاعل للاعتقادات في المنام هو النائم نفسه.

١. الذخيرة، ص ١١٤.

٢. يريد بالاعتماد نوعاً من الدفع الذي يحصل عند حصول تماس بين جسمين، فالذي يضع حجراً على يده يجد ثقل واعتماد الحجر على يده ودفعه إياها. وقد يحصل هذا الدفع بين جسمين في الجهات الست. راجع: الحدود، ص ٣٦ - ٣٧.

و أما صحّة المنامات و بطلانها، فقد تقدّم الآن أنّ أكثرها جهالات، ولكن مع ذلك أخذ الشريف المرتضى بتفصيل البحث حول هذا الموضوع، فذكر ما حكى عن المتكلّم صالح قُبّة من تصحيح جميع المنامات و اعتبارها مطابقة للواقع، و اعتبرها دعوى مخالفة للبداهة، و إذا كان اليقظان يرى المجذاف و القلم منكسرين في الماء و هما ليسا كذلك، فلماذا لا يجوز للنائم أن يرى منامات باطلة، و هو في حال النوم أقرب إلى النقص منه إلى الكمال؟

ثمّ قسّم المنامات من حيث سببها إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: منامات تحصل من دون سبب، فهي تكون من فعل النائم ابتداء، أي من دون داع و سبب.

الثاني: منامات تحصل من وسوسة الشيطان. و بما أنّ الشيطان حيّ فعّال، و كلّ حيّ فعّال فحقيقته أنّه جسم، و الجسم لا يوجد الاعتقاد في جسم آخر كما تقدّم، لذلك حاول الشريف المرتضى بيان طريق لنفوذ الشيطان إلى باطن النائم، فكان هذا الطريق أن يوجد الشيطان صوتاً و كلاماً خفياً يسمعه النائم فيتصوّر و يعتقد أنّه يرى مضمونه^١، كما قد يسمع النائم كلام شخص جالس إلى جانبه فيتصوّر أنّ ما يسمعه يراه. و هذا معنى وسوسة الشيطان.

الثالث: منامات تحصل من خلال كلام أيضاً، لكنّ الموجد لهذا الكلام - و الذي يسمّى بحسب الاصطلاح الكلامي: «الخاطر» - في هذه الصورة هو الله تعالى أو أحد الملائكة، فيعتقد النائم أنّه يرى مضمونه في منامه. و المنامات الصالحة تحمل على هذا المعنى، و الباطلة تحمل على وسوسة الشيطان.

و أما مطابقة بعض المنامات للواقع فيمكن حمله على الاتفاق و الصدفة، و إذا لم

١. أي يفعل اعتقاداً مطابقاً لمضمون ذلك الصوت، فقد تقدّم أنّ فاعل الاعتقادات في المنام هو النائم نفسه.

يمكن حمله على ذلك لشدة مطابقتها لتفاصيل كثيرة من الواقع أو لتكرّر مطابقتها مثلاً، فيمكن حينئذ أن تكون هذه المطابقة ناشئة من إيجاد الله تعالى كلاماً في سمع النائم يحتوي على مضمون مطابق للواقع فيتصوّر النائم ويعتقد أنّه يراه.

و أما المناشئ الأخرى كالطباع أو المأكولات، فقد نفى أبو علي الجبائي أن تكون الطباع منشأً للمنامات؛ لكونها غير مؤثرة أساساً، و الشريف المرتضى وافق على ذلك فقد كان يرى بطلان نظرية الطباع و تأثيراتها^١. و أما المأكولات فقد جَوّز الجبائي تأثيرها في المنامات، لكن الشريف المرتضى رفض ذلك باعتبار أنّ المأكولات أجسام و لا يمكنها أن تفعل في غيرها، فإذا نفينا أن يكون تأثيرها من خلال طباعها، كانت تلك التأثيرات من فعل الله تعالى، أي أن تكون عادة الله تعالى جرت بأن يفعل مناماً عند أكل بعض المأكولات، ولكن هذا يؤدي إلى نسبة التخييلات الباطلة إلى الله تعالى، و هو قبيح.

و أما منامات الأنبياء عليهم السلام فالروايات الواردة في صحتها أخبار آحاد لا يمكن التعويل عليها، و يمكن العثور على وجه في تصحيح مناماتهم، و هو أن يوحى الله تعالى للنبي أنّه سوف يريه مناماً في وقت معين، و أنّه يجب أن يعمل بمضمونه، فإذا رأى المنام قطع على صحته، لا لمجرد كونه مناماً للنبي. و على هذا الوجه يمكن حمل رؤية إبراهيم عليه السلام.

و أما خبر: «من رآني فقد رآني، فإنّ الشيطان لا يتمثل بي» فهو خبر واحد ضعيف، و لا يدلّ على صحة كلّ منام يُرى فيه النبيّ صلى الله عليه و آله. و يمكن حمل هذا الخبر على رؤية اليقظان للنبيّ صلى الله عليه و آله في حياته، و أنّه إخبارٌ عن أنّ من يراه في اليقظة فقد رآه حقيقة و لم يرَ شيطاناً تلبّس بصورة النبيّ، فهو بهذا يريد أن

ينفي ما قد يتناقله البعض من أنَّ الشيطان قد يتلبَّس أحياناً بصورة النبي صَلَّى الله عليه وآله. وهذا التأويل أقرب إلى الصواب؛ لكونه صَلَّى الله عليه وآله يفترض نفسه مرثياً وغيره راثياً له، وهذا الأمر يتحقَّق في حال اليقظة، خلافاً للمنام فإنَّه لا رائي على الحقيقة ولا مرثي، وإنَّما هي تصوَّرات ذهنيَّة.

وبعد ذلك ردَّ الشريف المرتضى تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة حيث قالوا إنَّ النفس اطلعت إلى عالمها فأشرفت على ما يكون. وقد ردَّ هذا القول؛ لأنَّ كلامهم غير مفهوم ولا مضبوط، فما هي حقيقة النفس؟ وما معنى اطلاعها إلى عالمها؟ وما هو عالم النفس؟ ولم يجب أن تُعرف الكائنات عند حصول هذا الاطلاع؟

وأما السؤال الأخير الذي سأل عنه سلاّر حول المنامات والمتعلِّق بسبب حصول الإنزال في النوم عند رؤية حالة الجماع، فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ الجواب عن ذلك يتَّضح عند بيان وجه الإنزال في حال اليقظة، فالرأي الصحيح في ذلك أنَّ عادة الله تعالى جرت بأن يُنزل الماء عند الحركة المخصوصة في حال اليقظة، وعلى هذا لا يمتنع أن يجري الله تعالى عادته بأن يُنزل الماء من النائم عند مشاهدته واعتقاده في المنام أنَّه يجامع.

المسألة السابعة: في توارد الأدلَّة.

يعتبر بحث النظر من الأبحاث الكلامية المهمَّة، فبعد أن يُثبت المتكلِّمُ قدرة الإنسان واستطاعته واختياره، يبدأ بالحديث عن التكليف العلميَّة والعمليَّة التي كُلف بها، فمن دون الاختيار لا معنى للحديث عن التكليف؛ لقبح تكليف العاجز أو المجبر، ومن تلك التكالييف التي كُلف بها الإنسان التكليفُ بالنظر والاستدلال على وجود الله تعالى وصفاته وسائر المسائل العقائديَّة، ولذلك طُرِح بحث النظر بصورة مفصَّلة بين المتكلِّمين، وتحدَّثوا عن تعريفه وشروطه وسائر خصوصيَّاته، وذكروا أنَّ من شروطه الشكُّ في المدلول؛ فإنَّ الغرض من النظر تحصيل العلم

بالممدول، فإذا كان الممدول معلوماً يكون النظر تحصيلاً للحاصل.

و لأجل وجود هذا الشرط في النظر طرح سلار في هذه المسألة إشكالاً متعلقاً بمسألة سميت: «توارد الأدلة» أو «ترادف الأدلة» طالباً من الشريف المرتضى الإجابة عليه، وهو إذا كان لممدول واحد دليلان أو أكثر، وأقمنا الدليل الأول، وحصل لنا بسببه العلم بالممدول و زال عنا الشك، فحينئذ فسوف لن نستطيع النظر في الدليل الثاني؛ لعدم تحقق شرطه، وهو الشك في الممدول؛ فإن الشك قد زال بالدليل الأول، و ارتفع شرط صحة النظر، فكيف يمكن النظر في الدليل الثاني؟

و ضرب لهذه المسألة مثلاً، وهو: إذا أقام المستدل على حدوث الأجسام دليلاً وهو دليل حدوث الأعراض^١، فسوف لن يتمكن من إقامة الدليل الثاني على حدوث الأجسام المبني على أن المعرفة الحسية المسماة بالإدراك لا تتناول إلا أخص أوصاف المدرك^٢، و لا يمكنه النظر فيه مع أننا نعلم أن بعض مقدمات هذا الدليل بديهية للغاية، مثل «أن الشيء إذا لم يكن قديماً كان حادثاً».

و أضاف إشكالاً آخر، وهو: إذا سئل المتكلمون عن سبب ترادف الأدلة و ذكر أكثر من دليل على مسألة واحدة، قالوا: سبب ذلك أنه إذا بدأنا بأي دليل أحسبنا لوصلنا إلى العلم، فهناك متسع لنا في اختيار أي دليل للوصول للعلم. إلا أنهم يقولون في نفس الوقت: نحن لا نعلم الدليل دليلاً إلا إذا أنتج العلم، ولكن بعد إقامة أول دليل كيف نعلم أن باقي الأدلة أدلة مع أنها سوف لن تنتج فينا العلم؛ لكونه قد

١. مفاده: أن الجسم لا يخلو من الأعراض، و الأعراض حادثة، و كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ إذن الجسم حادث.

٢. مفاد هذا الدليل: أن الجسم مدرك، و الإدراك يتعلق بأخص أوصاف المدرك، فلو كان الجسم قديماً لكان وصف القدم من أخص أوصافه، ولكن الجسم لا يدرك قديماً، و بما أن الشيء إذا لم يكن قديماً كان حادثاً، دل ذلك على أن الجسم حادث.

حصل سلفاً بواسطة الدليل الأول؟ فإذا قالوا: يمكن أن نعلم بأنها أدلة إذا نظر غيرنا فيها لأول مرة، فسوف يحصل عنده العلم، وبذلك نعلم أنها أدلة؛ لأنها أنتجت العلم في غيرنا. فالجواب: لا طريق للعلم بحصول العلم لغيرنا، فهو من الأمور الباطنة^١، فيبطل ما ذكرتموه.

وأجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال، فبدأ بعرض الإشكال من جديد و بشيء من التفصيل، و قوى في جوابه أن يكون الدليل الثاني مفيداً للعلم أيضاً كالـدليل الأول، و ذلك من خلال النظر في مقدّمات الدليل الثاني، فإنّ الذي ينظر في مقدّمات دليل صحيح يصير مضطراً إلى الإيمان بصحة النتيجة، فمن يعلم مثلاً بأنّ هذا الفعل ظلم، سوف يضطرّ إلى الحكم بقبحه بلا إشكال.

وإذا رجعنا إلى الإشكال المطروح في السؤال، و هو كيف يحصل له العلم بواسطة الدليل الثاني مع أنّه كان قد حصل له العلم من خلال الدليل الأول؟ فالجواب أنّه لا ينظر في الدليل الثاني منذ البداية، بل ينظر في مقدّماته واحدة واحدة، و إذا نظر في المقدّمة الأولى مثلاً كان يجب أن يكون شاكاً فيها قبل ذلك، و هذا لا يتنافى مع علمه بمفاد الدليل الأول؛ لأنّ مفاد هذا الدليل يختلف عن مفاد هذه المقدّمة؛ و هكذا إذا استمرّ و نظر في باقي المقدّمات من الدليل الثاني بعد شكّه في مفادها واحدة واحدة، ثمّ وصل إلى العلم بمفادها، فإذا اجتمع العلم بالمقدّمات كلّها حصل عنده علم بمفاد الدليل الثاني تلقائياً و اضطراراً، فقد ذكرنا أنّ من ينظر في مقدّمات دليل صحيح يصير مضطراً إلى الإيمان بصحة النتيجة، و بذلك يرتفع الإشكال.

ثمّ أشار في الأثناء إلى فائدة، و هي أنّ سبب ما يقال من أنّ النظر لا يجتمع مع العلم بمفاد الدليل، و أنّه لا بدّ من سبق الشكّ في ذلك، هو أنّ النظر لا يتعلّق بمدلول

١. وإخباره بحصول العلم في باطنه لا يفيد العلم، فهو خبر واحد.

موصوف بصفة ثابتة فيه، بل يتعلّق بمدلول لا يُعلم هل تلك الصفة ثابتة فيه أو منتفية عنه؟ أي يكون هناك تردد و شكّ في اتّصاف المدلول بذلك.

و عاد بعد ذلك إلى الإشكال السابق، فاستدلّ على إفادة الدليل الثاني للعلم بدليل آخر، وهو أنّه لو لم يكن مفيداً للعلم للزم أنّه لو أقام المستدلّ الدليل الأوّل، ثمّ أقام بعده الدليل الثاني، ثمّ حصل له بعد ذلك شكّ في الدليل الأوّل، للزم أن يرتفع علمه بالنتيجة؛ لأنّ الدليل الأوّل قد ارتفع بالشكّ، والثاني قد افترضناه لا يفيد العلم، ولكننا نعلم بالبدهة أنّه لا يزول علمه في هذه الحالة، وهو يدلّ على أنّ الدليل الثاني قد أفاد العلم.

ثمّ تعرّض للإشكال الآخر الذي طرحه سلار، وهو كيف نعلم أنّ الدليل الثاني دليل حقّاً؟ ففي حالة وجود دليل واحد يمكن معرفة كونه دليلاً أو لا من خلال حصول العلم وعدم حصوله، ولكن مع وجود دليلين وإقامة الأوّل، لا يمكن أن نميز هل الدليل الثاني دليل حقّاً أو لا؛ لأنّه لو كان دليلاً لم يحصل العلم بعده؛ لأنّ العلم كان حاصلًا قبل ذلك بالدليل الأوّل، سواء كان الدليل الثاني دليلاً أو لا.

و أجاب عنه بأنّه إذا نظر المستدلّ نظرة من الخارج إلى الدليل و تأمل في مقدّماته و وجدها صحيحة و وجد ترتيبها يؤدّي إلى النتيجة، فسوف يحصل عنده يقين بأنّه متى اجتمعت هذه المقدمات فسوف يحصل العلم لا محالة، أي يعلم أنّ هذا الدليل بمقدّماته يقتضي العلم في حدّ ذاته، وإن لم يتميّز لنا ذلك بسبب حصول العلم مسبقاً بواسطة الدليل الأوّل.

و أشار في النهاية إلى جواب البعض عن الإشكال الأخير، حيث أجاب ذلك البعض بأنّ النظر في الدليل الثاني لا يفيد العلم بالمدلول؛ لحصوله بواسطة الدليل الأوّل، بل يفيد أنّ الدليل الثاني دليل فحسب. و أشكل عليه الشريف المرتضى بأنّه لا معنى لهذا الكلام فإنّك تذهب إلى أنّ معرفة أنّ الدليل دليل متفرّعة على حصول

العلم بالمدلول، و على هذا إذا لم يحصل العلم بالمدلول سوف لن يحصل العلم بأن الدليل دليل.

ثم أشار إلى أن ما يقال من أن العلم بأن الدليل دليل هو علم بالمدلول، فيه تسامح؛ فإنهما قد ينفكان عن بعضهما البعض، فقد يعرف المدلول من لا يعرف أن ذلك الدليل دليل عليه، و بعبارة أخرى: قد يجهل بأنه دليل من يعرف المدلول. فالصحيح أن يقال: إن العلم بأن الدليل دليل يجب أن يقارنه العلم بالمدلول، وفقاً للتوضيح المتقدم.

المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكل جزء من أجزاء الخبر.

و سأل سألر عن الخبر، وأنه ما المانع من أن يقارن كل جزء منه إرادته لكونه جزءاً من الخبر؟ فهذا أفضل من القول بأن إرادة واحدة قارنت أول جزء منه و أثرت في الخبر كله؛ لأنه يلزم إما أن تؤثر الإرادة في المعدوم - لأنها أثرت فيما بعد الجزء الأول قبل وجوده - أو في الموجود مع كونها معدومة؛ لأنها تقارن الجزء الأول من الخبر ثم تنعدم، فتؤثر في باقي الأجزاء في حال عدمها؛ ولكن إذا قلنا بمقارنة إرادة لكل جزء من الخبر لم يلزم ذلك.

فإذا قيل: يلزم من هذا أن يكون كل جزء خبراً، فالجواب: أن طبيعة الخبر أن تكون له أجزاء، فإن الجزء الواحد لا يفيد معنى الخبر، ولذلك لا يمكن أن يكون كل جزء خبراً. أضف إلى ذلك: لو التزمنا بقولكم من أن إرادة واحدة تؤثر في الخبر، و لم يؤد ذلك إلى كون كل جزء خبراً، فليكن كلامنا المبني على وجود إرادات لا يؤدي إلى ذلك أيضاً.

و أجاب الشريف المرتضى بأن المؤثر في كون الخبر خبراً و الأمر أمراً هو حال المريد، و ليس الإرادة الزائدة على الذات، و لذلك إذا كان المريد مريداً لنفسه لا لإرادة زائدة لأثر في الخبر. و يدل أيضاً على ذلك أن الخبر لم يكن خبراً لوجوده أو حدوثه - لاشتراك غيره في ذلك، كالأمر - و لا لجنسه و صورته و صيغته - لأن قولنا:

«زيد قائم» كما يحتمل الخبر، كذلك يحتمل غيره، كما لو كان المتكلم حاكياً لكلام غيره، فإنه لا يقصد حينئذ الإخبار^١ - فلم يبقَ إلا أن يكون المقتضي للخبر كون المتكلم مريداً له.

و المريد لا يؤثر في الخبر إلا مع وجود مصاحبة بينهما أو ما شابه ذلك، و حينئذ نقول: لا يمكن أن يصاحب المريد كلّ أجزاء الخبر بنحو المجموع؛ لأنه يقتضي أن يكون كلّ جزء خبراً، مع أنّ الجزء لا يفيد معنى الخبر؛ كما لا يمكن أن يصاحب المريد آخرَ جزء من الخبر؛ لاستلزامه أن لا تكون الأجزاء السابقة أخباراً؛ فلم يبقَ إلا أن يصاحب أوّل الأجزاء و يؤثر في الجميع؛ لتعلّق أجزاء الخبر بعضها ببعض.

ولكن بقي احتمال آخر، و هو الاحتمال المذكور في السؤال، و هو أن يصاحب المريد كلّ جزء جزء من الخبر بنحو الاستغراق. و يرد عليه أنه إذا كان المقصود أنّ المريد يؤثر في جعل كلّ جزء خبراً، فهو باطل كما تقدّم. و إن كان المقصود أنه يؤثر في كلّ جزء بجعله جزءاً من الخبر و من جملته، فحينئذ سوف لن تبقى حال للمريد تجعل كلّ الخبر خبراً، ولا توجد هناك إشارة إلى حال خاصّة تجعل الخبر خبراً، فبقي الخبر بلا مؤثّر، و هو باطل.

أضف إلى ذلك: أنّ كون الجزء «من جملة أجزاء الخبر» ليس صفة و لا حكماً لهذا الجزء، فلا حاجة له إلى مقتضى أو مؤثّر، بينما كون الخبر خبراً يُعتبر صفة لا بدّ لها من مؤثّر، و قد تقدّم أنّ المؤثّر هو كون المريد مريداً - دون وجود الخبر أو حدوثه أو جنسه -، فيجب أن يؤثر في كون الخبر خبراً - لكونه صفة - لا في كون جزئه من جملته؛ لعدم كونه صفة، فلا حاجة له إلى مؤثّر كما تقدّم، و إنّما يؤثر حال المريد في الأجزاء فيما لو قارن أوّل جزء منها.

طبغات المسائل

تقدّم أنّ المسائل السّلاميّة - بسبب تعقيد أكثر مسائلها أو لأسباب أخرى - تعرضت إلى محاولة تفكيكها واستنساخ بعض مسائلها، وخاصة المسألتين الخامسة و السادسة (في الردّ على المنجمين، و في المنامات)، إضافة إلى السابعة (في توارد الأدلّة) أحياناً، مع إهمال استنساخ باقي المسائل، و قد أثر ذلك على نشر المسائل، فلم تنشر المسائل السّلاميّة كلّها إلّا في وقت قريب جدّاً، بينما نشرت المسائل المشار إليها بصورة مستقلة قبل سنوات بعيدة، و توضيح ذلك كما يلي:

١. طبعت المسألتان الخامسة و السادسة مع تكملة الأُمالي في طهران سنة ١٢٧٣هـ، و في القاهرة سنة ١٣٧٣هـ بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم؛ كما طبعتا في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧، ٢٩٩ في قم سنة ١٤٠٥هـ؛ إضافة إلى طباعتها في ضمن بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٨١، و ج ٥٨، ص ٢١٤. فيما طبعت المسألة السادسة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٨٨ في بيروت سنة ١٤٢٢هـ.

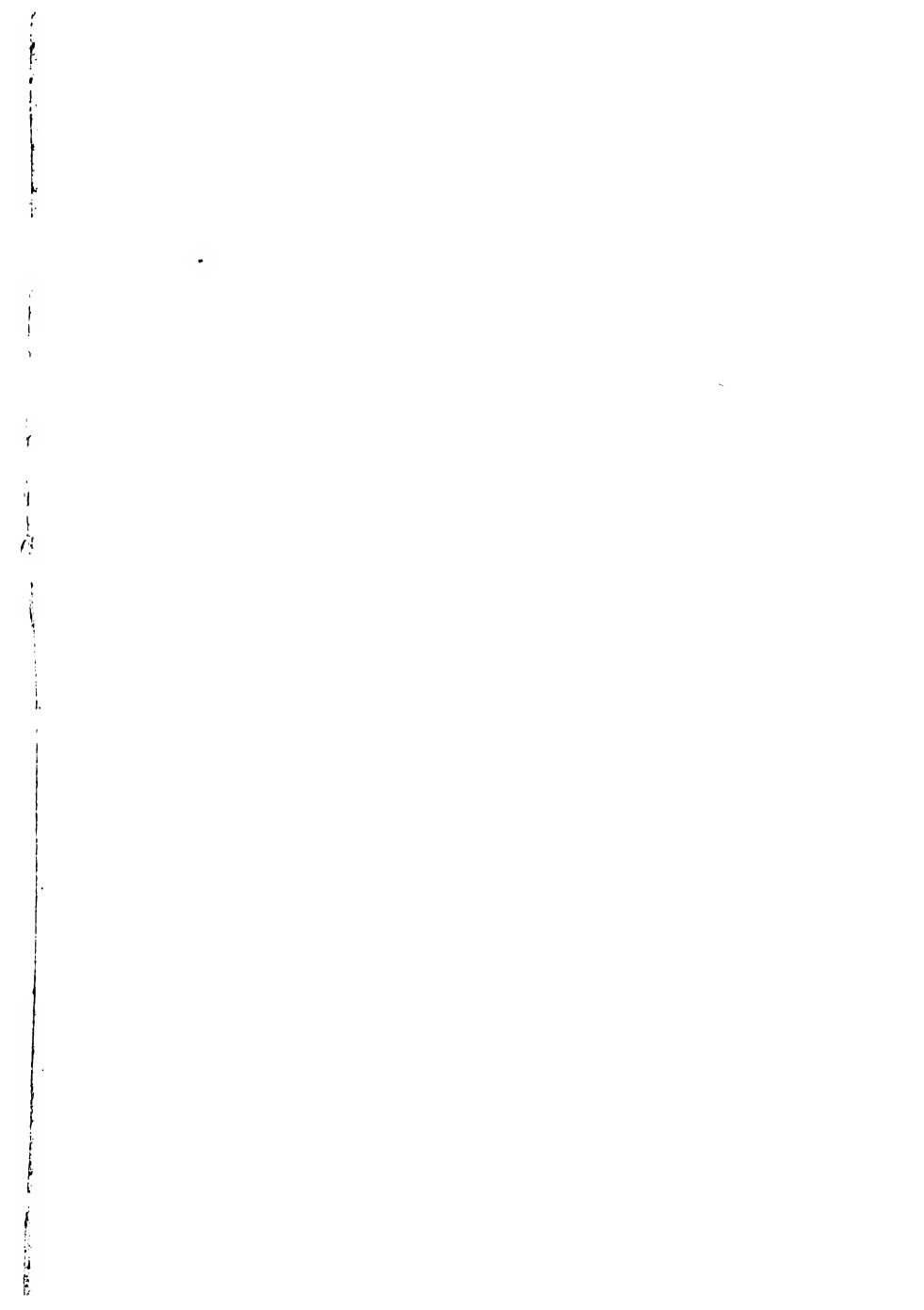
٢. و طبعت المسألة السابعة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٤٥ في قم سنة ١٤٠٥هـ.

٣. و قد طبع نصّ المسائل السّلاميّة بصورة كاملة لأوّل مرّة سنة ٢٠١٨م في العدد الثاني من مجلّة دراسات شيعية نقدية (Shii Studies Review) الصادرة باللغة الإنجليزية، ص ٢٧١، بتحقيق الدكتور حسن الأنصاري و البروفسورة زابينه اشميتكه، مع مقدّمة باللغة الإنجليزية.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة برلين، المرقّمة ٨٠٠؛ نسخها محمّد بن الحسن بن محمّد جعفر المؤدّب سنة ٥٤٤هـ بالخطّ النسخيّ، و قابلها مع نسخة مقروءة على الشيخ رشيد الدين عليّ بن زيرك الواعظ القمّي في سنة ٥٤٥هـ. و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (٩٧ - ١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٣؛ تقع في الصفحات (١٦٣ - ٢٠٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٤. مخطوطة مكتبة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠/٥؛ و توجد بصورة ميكرو فيلم في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، و تحمل الرقم ١٦٩٠/٥، و الرسالة تقع في الصفحات (٢٩٦ - ٣٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٥. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١ - ٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة، المرقّمة ٤٣٢/٢؛ تقع في الصفحات (٢ - ٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».



جوابات المسائل السَّالِيَةِ^٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٣

قَالَ سَيِّدُنَا الشَّرِيفُ، السَّيِّدُ^٤ الْأَجَلُ الْأَوْحَدُ الْمُرْتَضَى، ذُو الْمَجْدَيْنِ، عَلَمُ الْهُدَى - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرِضَاوَانِهِ -: وَقَفْتُ^٥ عَلَى مَا أَنْفَذَهُ الْأَسْتَاذُ - آدَامَ اللَّهِ عِزَّهُ^٦ - مِنَ الْمَسَائِلِ، وَسَأَلَ^٧ بَيَانَ جَوَابِهَا^٨؛ فَوَجَدْتُهُ^٩ - آدَامَ اللَّهِ تَأْيِيدَهُ^{١٠} - مَا وَضَعَ يَدَهُ مِنْ

١. فِي «أ» - «جوابات». وَ فِي «ص»: «أجوبة».

٢. فِي «ص»: «للشريف المرتضى رضي الله عنه». وَ فِي «ب، ج»: «تأليف سيّدنا الإمام، العالم البار، العلامة المحقّق المحقّق، السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى، عِلْمُ الْهُدَى، ذِي الْمَجْدَيْنِ، أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ قَدْ سَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَ نُورَ ضَرِيحِهِ».

٣. فِي «د، س، ط» + «و به نستعين». ٤. فِي «س»: - «السَّيِّد».

٥. فِي «ج»: «وقفْتُ». وَ فِي «س، ط»: «وافقت». وَ فِي «أ»: «قال سيّدنا الأجل المرتضى علم الهدى قَدْ سَ اللَّهُ رُوحَهُ: وقفْتُ». وَ فِي «ص»: «أما بعد، الحمد لله ربّ العالمين، وَ الصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ، فَقَدْ وقفْتُ» بَدَلَ «قال سيّدنا الشَّرِيفُ، السَّيِّدُ الْأَجَلُ الْأَوْحَدُ الْمُرْتَضَى، ذُو الْمَجْدَيْنِ، عِلْمُ الْهُدَى تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرِضَاوَانِهِ».

٦. فِي «أ»: - «آدَامَ اللَّهِ عِزَّهُ».

٧. فِي «س»: «و سائل». وَ فِي «ص»: «و سأل عن».

٨. فِي «أ»: «أجوبتها».

٩. فِي غَيْرِ «ص»: «و وجدته».

١٠. فِي «أ»: - «آدَامَ اللَّهِ تَأْيِيدَهُ».

مَسَائِلِهِ إِلَّا عَلَى نُكْتَةٍ وَ مَوْضِعِ شُبْهَةٍ.

وَأَنَا أَجِيبُ^١ عَنِ الْمَسَائِلِ، مُعْتَمِداً الْاِخْتِصَارَ وَالْإِيجَازَ، مِنْ غَيْرِ^٢ إِخْلَالٍ مَعَهُمَا^٣ بَيَانِ حُجَّةٍ أَوْ دَفْعِ شُبْهَةٍ؛ وَ مِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ وَ التَّوْفِيقَ وَ التَّسْدِيدَ^٤.

إِبْتَدَأَ الْمَسَائِلَ بِأَنْ^٥ قَالَ: أَمَّا نَعَمْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ بَدَوَامِ بَقَاءِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ، السَّيِّدِ^٦ الْأَجَلِ الْمُتَرْضَى عِلْمِ الْهُدَى - أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ، وَ أَدَامَ عُلُوَّهُ وَ سُمُوَّهُ وَ بَسْطَتَهُ، وَ كَبَّتْ أَعْدَاءَهُ وَ حَسَدَتَهُ - فَالْأَلْسُنُ تَقْصُرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهَا، وَ الْمُتَنُّ^٧ تَضَعُفُ عَنْ تَعَاطِي نَشْرِهَا؛ فَلَا أَزَالُ اللَّهُ عَنَّا وَ عَنِ الْإِسْلَامِ ظِلَّهُ، وَ حَرَسَ أَيَّامَهُ مِنَ الْغَيْرِ.

وَبَعْدُ، فَمَنْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى إِقَاءِ مَا يَعْزِضُ لَهُ، وَ^٨ يَعْتَلِجُ فِي صَدْرِهِ مِنْ الشُّبْهِ^٩، إِلَى الْخَاطِرِ الشَّرِيفِ، وَ اسْتِمْدَادِ الْهُدَى مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا مَعْنَى لِإِقَامَتِهِ عَلَى ظِلِّهَا^{١٠}. وَ الْغَايَةُ اقْتِبَاسُ نَوْرِ اللَّهِ شُبْحَانَهُ، لِيَقِفَ عَلَى الطَّرِيقِ النَّهْجِ، وَ السَّبِيلِ

١. فِي «أ»: «أُجِبْتُ».

٢. فِي «أ»: «مُعْتَمِداً لِلْاِخْتِصَارِ وَ غَيْرِ».

٣. فِي «أ، ص»: «مَعَهَا».

٤. فِي «أ»: - «وَ التَّسْدِيدِ». وَ فِي «س، ط»: «وَ التَّشْدِيدِ». وَ مِنْ هُنَا إِلَى بَدَايَةِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى سَاقِطٌ مِنْ «أ».

٥. فِي «س»: «أَنْ». وَ فِي «ص»: - «بِأَنْ».

٦. فِي «ص»: - «السَّيِّد».

٧. فِي «ج»: «وَ الْمُتَن». وَ الْمُتَن: جَمْعُ «الْمُنَّة» وَ هِيَ الْقُوَّة.

٨. فِي «س، ص»: «أَوْ».

٩. فِي «د»: «الشُّبْهَةُ».

١٠. أَي ظِلُّ الشُّبْهَةِ.

الواضحة، و الصراطِ المُستقيم. و الخادم، و إن كانَ مُتمكِّناً مِنْ إيرادِ ذلكَ في
 المَجْلِسِ الأشرَفِ، و أخذِ الجوابِ عنه - على ما جَرَتْ به عادته - فإنّه سائلٌ
 الإنعامَ بالوقوفِ على هذه المسائلِ، و إيضاحِ ما أشكَلَ منها؛ لِيَعْمَ¹ النفعُ بها،
 فيَحْصُلَ بذلكَ المُبتَغى بمجموعه، مِنْ الوقوفِ على الحقِّ، و عمومِ النفعِ
 للمؤمنينَ كافّةً، و التنويهِ بِاسمِ الخادمِ. و لرأيِ سيّدنا الشريفِ، السيّدِ المُرتَضَى
 عَلمِ الهدى - أدامَ اللهُ قُدرته² - في ذلكَ علُوّه؛ إن شاء اللهُ.³

١. في «د»: «ليعصم». و في «س، ص، ط»: «ليعلم».

٢. في «د، س، ص، ط»: «قدره».

٣. من قوله: «ابتدأ المسائل بأن قال» إلى هنا ساقط من «أ».

المسألة الأولى

[في أن الجوهر جوهر في حال العدم]

ما المانع من كون الجوهر جوهرًا بالفاعل، و جواز بينونته^١ مما بان منه بكونه جوهرًا وإن كان بالفاعل؟

فإن قيل: لو كان^٢ جوهرًا بالفاعل، لصح^٣ أن يجعله الفاعل جوهرًا سوادًا؛ لأنه لا مانع من ذلك، من تضادٍّ ولا ما يجري مجراه. وإذا صحَّ ذلك و طرأ البياض، فلا يخلو من^٤ أن^٥ ينفي^٦ السواد، أو^٧ لا ينفيه. (فإن نقاه لم يخل - من حيث كان جوهرًا - أن ينفي^٨ بالسواد، أو^٩ لا ينفي.)^٩ وقد علمنا أنه لا بُدَّ من نفي السواد بالبياض^{١٠}؛

١. في «أ»: - «و جواز بينونته».

٢. في «أ»: + «الجوهر».

٣. في «د، ط»: «يصح».

٤. في «ص» وحاشية «س»: «إمّا».

٥. في «ص»: + «لا».

٦. في «أ»: «يبيقى».

٧. في «د»: «و».

٨. في «ط»: «و».

٩. إذا حذفنا الجملة التي بين الهالين أو اعتبرناها جملة معترضة، فسوف يتضح لنا البرهان بصورة أكبر.

١٠. في غير «د»: «البياض».

لإستحالة اجتماع الصفتين، ولا يجوز نفي البياض للجوهر. فيؤدّي ذلك إلى كون هذه الذات معدومة موجودة.

فقد يمكن أن يقال: إن جعله الجوهر سواداً مستحيل^١؛ لأنه إذا جعله جوهرًا فهو متحيّز، وإذا جعله سواداً فهو غير متحيّز. فيؤدّي إلى كون الذات الواحدة متحيّزة^٢ وغير متحيّزة في حال واحدة^٣؛ وهذا يجري مجرى التصاد. وقد يمكن هذا القائل أن يقول لنا: أنتم عندكم أن كون الفعل حسناً^٤ وقيحاً بالفاعل، ومع ذلك فلا يمكن كون الفعل الواحد حسناً^٥ وقيحاً؛ ولا تضادّ هناك ولا ما يجري مجراه. وكذلك أيضاً الخبر والأمر إنما كانا خبراً^٦ وأمرًا بالإرادة، ولا تضادّ بين الإرادتين^٧ ولا ما يجري مجراه؛ ومع ذلك لا يمكن جعل الصيغة^٨ الواحدة خبراً وأمرًا في حال واحدة.

على أنه له أن يقول: لو سلمت صحة جعله جوهرًا سواداً؛ ومعناه: أن يجعل الذاتين ذاتاً واحدة، وليس معناه أن يجعل ذاتاً على صفتين. وإن^٩

١. في «أ»: «مستحيل».

٢. في غير «ص»: «و».

٣. في «ص»: «واحد».

٤. في «ص»: «أو».

٥. في «أ»: «و». وفي «س، ص»: «أو».

٦. في «أ»: «أو».

٧. في «أ»: «الإرادة».

٨. في «أ»: «الصنعة».

٩. في «أ»: «فمعناه أنه».

١٠. في «س، ص»: «فإن».

كَانَ الْمُرَادُ الْأَوَّلَ، فَإِنَّهُ إِذَا طَرَأَ الْبَيَاضُ فَنَفَى الذَّاتَ، فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَصَوَّرُ مَوْجُوداً
بَعْدَ ذَلِكَ؟ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِذَا^١ انْتَفَتِ الذَّاتُ فَالْصِّفَاتُ تَبَعٌ لَهَا، كَمَا
تَنْتَفِي^٢ صِفَاتُ الْحَيِّ عِنْدَ انْتِفَاءِ ذَاتِهِ. وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ هَذَا؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا هُوَ
الْمُتَصَوَّرُ^٣ لَا^٤ الْأَوَّلَ.

فَلْيُنْعَمْ بَيَانِ ذَلِكَ.

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

[فِي بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ جَوْهَرٌ فِي حَالِ الْعَدَمِ]

إِعْلَمْ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ عَدَمِهِ عَلَى صِفَةٍ تَوْجِبُ - إِذَا وُجِدَ -
كَوْنَهُ مُتَحَيِّزاً. وَكَذَلِكَ كُلُّ جَنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ عَلَى
صِفَةٍ تَقْتَضِي^٥ - بِشَرَطِ الْوُجُودِ - الصِّفَاتِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ لَهُ عِنْدَ الْوُجُودِ؛ مِنْ تَعَلُّقٍ
بِغَيْرِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ: أَنَّ الْجَوْهَرَ قَدْ ثَبَّتَ تَحْيِيزُهُ عِنْدَ وُجُودِهِ، وَأَنَّ التَّحْيِيزَ
يَجِبُ لَهُ بِشَرَطِ الْوُجُودِ^٦، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فِي الْحَالِ
عَلَى صِفَةٍ تَقْتَضِي^٧ هَذَا الْحُكْمَ لَهُ. وَجَرَى مَجْرَى ذَاتَيْنِ يَصِحُّ مِنْ إِحْدَاهُمَا

١. فِي «أ» : - «إِذَا».

٢. فِي «أ» : «يَنْتَفِي».

٣. فِي «س، ص» : «غَيْرَ أَنَّ الْمُتَصَوَّرَ هُوَ هَذَا».

٤. فِي «أ» : «و» بَدَلَ «لَا».

٥. فِي «أ» : «يَقْتَضِي».

٦. مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ».

٧. فِي «أ» : «يَقْتَضِي».

الفعلُ و لا يَصِحُّ مِنَ الْأُخْرَى، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصٍ مِّنْ صَحِّ الْفِعْلِ مِنْهَا^١ بِصِفَةٍ لَيْسَتْ لِلْأُخْرَى. و لا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ مُتَنَظِّرَةً و الْحُكْمُ حَاصِلٌ فِي الْحَالِ^٢؛ فَبَانَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي حَالِ الْعَدَمِ^٣ مِنْ حَصُولِ^٤ صِفَةٍ تَقْتَضِي^٥ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَلَامُكُمْ كُلُّهُ^٦ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا أَنْتُمْ لَهُ^٧ مُدَّعُونَ، وَ هُوَ غَيْرُ^٨ مُسَلِّمٍ لَكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ أَشْرَظْتُمْ إِلَى الْجَوْهَرِ قَبْلَ وَجُودِهِ فَقُلْتُمْ^٩: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا^{١٠} مَتَى وَجِدَ. وَ الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ، وَ لَا مُشَارٍ إِلَيْهِ.

ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى^{١١} أَنَّهُ يَتَحَيَّزُ^{١٢} مَتَى وَجِدَ، وَ^{١٣} قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَوْجِدَهُ فَلَا^{١٤} يَكُونُ مُتَحَيِّزًا؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ مُخَالَفَتِكُمْ يَتَحَيَّزُ^{١٥} بِالْفَاعِلِ،

١. فِي «أ»: «وَالْأُخْرَى يَتَعَذَّرُ عَلَيْهَا الْفِعْلُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَخْتَصَّ الَّتِي يَصِحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ مِنْهُمَا» بَدَل «وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْأُخْرَى»، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصٍ مِنْ صَحِّ الْفِعْلِ مِنْهَا.

٢. فِي «د»: «الْحَاصِلُ».

٣. فِي «س، ص»: «فَبَانَ أَنَّهُ فِي حَالِ الْعَدَمِ لَا بُدَّ»، بِتَقْدِيمِ وَ تَأْخِيرِ.

٤. فِي «د»: «حَصُولُهُ».

٥. فِي «أ»: «يَقْتَضِي».

٦. فِي «س» - «كُلُّهُ».

٧. فِي «س، ص»: «لَهُ».

٨. فِي «أ»: «غَيْرِ».

٩. فِي «س، ص»: «إِنَّمَا».

١٠. فِي «أ»: «- فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى».

١١. فِي «أ، س، ص، ط»: «مُتَحَيِّزٌ».

١٢. فِي «أ»: «- وَ».

١٣. فِي «أ»: «وَلَا».

١٤. فِي «س، ص»: «مُتَحَيِّزٌ».

و كذلك سائر الأجناس إنما تكون^١ على ما هي عليه بالفاعل .
 قلنا: قد ثبت أن المعدوم يصح العلم به، وأن عدمه لا يمنع من تناول العلم له
 بالأدلة الصحيحة؛ و قد بينا ذلك في مواضع كثيرة من كتبنا^٢، و استقصيناه، و
 أبطلنا الشبهة^٣ العارضة فيه. ^٤ و نحن نعلم ضرورة أن الصوت بعد عدمه نعلمه وإن
 كنا لا ندركه في^٥ الحال، و أننا نعلم كلام غيرنا و إن^٦ مضى و تقضى، و ما^٧ فعلنا^٨
 بالأمس، و نعلم أيضاً البعث و النشور و القيامة و الجنة و النار؛ و كل ذلك معدوم،
 و لم يمنع عدمه من تعلق العلم به.

[في بيان الدليل على وجوب تحييز الجوهر عند وجوده]

فأما الذي يدل على أن ما وجد متحيزاً لا يجوز أن يوجد و هو غير متحيز: أن
 تحييزه حاصل له^٩ بعد أن لم يكن حاصلًا لا يخلو من أن يكون إنما حصل
 لوجوده، أو لحدوثه^{١٠}، أو لحدوثه على وجه^{١١}، أو لعدمه، أو لعدم معنى،

١. في «أ»: «يكون».

٢. في «س، ص»: «في مواضع من كتبنا كثيرة»؛ بتقديم و تأخير.

٣. في «س، ص»: «الشبهة».

٤. راجع: الملخص، ص ١٢٤ - ١٢٨؛ شرح جمل العلم و العمل، ص ٦٥ - ٦٦.

٥. في «أ»: «+ هذه».

٦. في «أ»: «و ما».

٧. في «س، ص»: «و إن مضى و انقضى بما».

٨. في «أ»: «فعلناه».

٩. في «أ»: «- له».

١٠. في «د، س، ص، ط»: «أو لحدوثه».

١١. في «ص»: «على ما وجد».

أو لوجود معنًى، أو بالفاعل، أو لنفسه، أو لما هو عليه في نفسه.^١
 [١.] ولا يجوز أن يكون متحيزاً لوجوده؛ لأن ذلك يوجب أن يكون^٢ كل^٣ ما شاركه في الوجود^٤ متحيزاً.

[٢.] وبمثل ذلك يبطل^٥ أن يكون متحيزاً لحدوثه.
 [٣.] فأما^٦ حدوثه على وجهه، فالذي يبطله: أنه لا وجه يُشار إليه من وجوه^٧ الحدوث يقتضي^٨ كونه بهذه^٩ الصفة.

ولأنه كان لا يمتنع حدوثه على وجه آخر، فلا يكون متحيزاً.
 وإذا كان لا بُد من أن يتميز في الوجود بصفة فيجب أن يكون متى وُجد على وجه^{١٠} ولم يكن متحيزاً أن يكون بصفة جنس آخر، وإذا لم يمتنع حدوثه على الوجه الذي يقتضي كونه متحيزاً وعلى الوجه الذي يقتضي [كونه] بصفة جنس

١. فهذه تسعة وجوه، وسوف يُبطل السبعة الأولى منها، ويبقى الوجهان الأخيران، وأبهما يكون صحيحاً فإنه يحقق المطلوب وهو وجوب تحيز الجوهر عند وجوده، كما سيشير المصنف رحمه الله إلى ذلك في نهاية الدليل بعد عدة صفحات. وقد ذكر المصنف هذا الدليل في كتابه الملخص، ص ٤٥، فراجع.

٢. في غير «د»: - «يكون».

٣. في غير «ب، ج»: - «كل».

٤. في «أ»: + «أن يكون».

٥. في «س، ص»: «نبطل».

٦. في «أ»: «وأما».

٧. في «س»: «وجود».

٨. في «ج»: الكلمة مهملة.

٩. في «ج»: «بهذا».

١٠. من قوله: «فلا يكون متحيزاً» إلى هنا ساقط من «س، ص».

آخِر^١ - لعدم التنافي بين الصفتين - فجائز أن يكون على الصفتين معاً؛ لحدوثه على الوجهين معاً. و سُبِينُ فيما يأتي من كلامنا أن الْمُتَحَيِّزَ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ بصفة جنسين.

[٤]. و^٢ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مُتَحَيِّزاً لعدمه؛ لأنَّ العدم يُحِيلُ التحيُّزَ، فكيف يوجبُه؟

[٥] و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مُتَحَيِّزاً لعدم معنى؛ لأنَّ المعدوم لا يُخَصَّصُ^٣، وهذا حُكْمٌ مُتَخَصَّصٌ^٤.

و أيضاً فقد عَلِمْنَا أن الجَوْهَرَ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ في جهةٍ من الجهاتِ لعدم معنى؛ و العِلَّةُ^٥ في ذلك أن المعدوم لا يؤثر في غيره و يَكُونُ به على صفةٍ من الصفاتِ، و هذا قائمٌ في التحيُّزِ^٦.

[٦] و لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مُتَحَيِّزاً لوجود معنى؛ لأنَّ ذلك المعنى إذا كان موجِباً له صفةً فلا بُدَّ من اختصاصه به، و الاختصاصُ بينهما لا بُدَّ من أن يَكُونَ إمَّا بالحُلُولِ أو المُجَاوَرَةِ^٧، و كُلُّ واحدٍ من الأمرين يوجبُ تَقَدُّمَ التحيُّزِ. و أيضاً فَلَوْ^٨ كان مُتَحَيِّزاً لمعنى، لكان القولُ في ذلك المعنى كالقولِ فيه؛ لأنَّ

١. من قوله: «و إذا لم يمتنع حدوثه» إلى هنا ساقط من غير «أ».

٢. في «د، س، ص، ط»: «لا يجوز أن يكون بصفة جنسين. و».

٣. في «س، ص»: «لا يتخصَّص».

٤. فإنَّ التحيُّزَ حكم خاصٌّ ببعض الذوات - و هي الجواهر - لا بجمعها.

٥. في «أ»: «فالعلة».

٦. في «س، ص»: «المتحيِّز».

٧. في «س، ص»: «أو بالمجاورة».

٨. في «س، ص»: «لو».

ذلك المعنى لا بُدَّ من أن يَسْتَحِقَّ صفةً تَقْتَضِي إيجابه^١ تَحْيِزَ الجَوْهرِ، فلا يَخْلُو من أن يَكُونَ اسْتَحَقَّهَا لمعنى أيضاً أو لِنَفْسِهِ؛ فإن كَانَ الأوَّلُ أَدَّى إلى إحداثِ ما لا نِهائَةَ له مِنَ المَعاني، وإن كَانَ الثاني فَيَجِبُ أيضاً^٢ أن يَكُونَ التَحْيِزُ مُسْتَحَقًّا على هذا الوجه؛ لأنَّ كَيْفِيَّةَ الاستحقاقِ واحدةٌ.

و أيضاً فَلَوْ كَانَ مُتَحَيِّزاً لمعنى لَوَجَبَ أن يَكُونَ كُلُّ جنسٍ مِنَ الأجناسِ لمعنى؛ لأنَّ كَيْفِيَّةَ استحقاقِ ذلك كُلِّه واحدةٌ، وهذا يَقْتَضِي جَوَازَ كَوْنِ الذاتِ الواحدةِ بصفةِ المُتَحَيِّزِ^٣ والسوادِ؛ لحصولِ^٤ المعنيينِ الموجِبِينَ لهاتَيْنِ الصفتَيْنِ؛ لأنَّه لا تَنَافِي بَيْنَهُمَا. و سُنِّيُّ بَطْلَانِ ذلكَ بَعَوْنِ اللَّهِ^٥.

و أيضاً فَلَوْ كَانَ مُتَحَيِّزاً لمعنى، لَمْ يَمْتَنِعْ أن تَتَزَايَدَ^٦ المَعاني الموجِبَةُ لَتَحْيِزِهِ فَيَتَزَايَدَ هذا الحُكْمُ، وهذا يُوَدِّي إلى أن يَتَزَايَدَ حَجْمُ الجَوْهرِ و جُثَّتُهُ مِنْ غَيْرِ انضمامِ جواهرٍ إليه، و قد عَلِمَ ضَرُورَةُ خِلَافِ ذلكَ.

[٧]. و أمَّا الذي يَدُلُّ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ أن يَكُونَ مُتَحَيِّزاً بالفاعلِ:

[الدليل الأول]

أَنَّهُ لَوْ جازَ ذلكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أن يَجْمَعَ^٧ الفاعلُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُتَحَيِّزاً و^٨ سَوَاداً؛ لأنَّ

١. كذا، و لعلَّ الأنسب: «إيجابَ تَحْيِزِ الجوهرِ» أو «يقتضي إيجابها تَحْيِزَ الجوهرِ»، فقد جاء في المسائل في الخلاف للنيسابوري، ص ٣٩: «لأنَّه كان يجب أن يكون ذلك المعنى مختصاً بصيغة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرًا».

٢. في «س، ص»: «+ من».

٣. في «د»: «التحيز». و في غير «أ، د»: «+ التحيز».

٤. في «د، س، ص، ط»: «بحصول».

٥. يأتي بعد سطور، عند الكلام عن عدم كون الجوهر متحيزاً بالفاعل.

٦. في «أ»: «ولم يمتنع أن يتزايد».

٧. في «د، س، ص، ط»: «يجتمع».

٨. في «س، ص»: «أو».

ما يَكُونُ بالفاعلِ، له التصرُّفُ فيه^١ بحسبِ اختيارِهِ، ولا تَنَافِي بَيْنَ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ - فَمَتَى قِيلَ: «مَتَى وَجَدَ^٢ وَجَبَ كَوْنُهُ مُتَحَيِّزاً، وَلَمْ يَتِمَكَّنِ الْفَاعِلُ مِنْ جَعْلِهِ بِخِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ» كَانَ قَائِلٌ ذَلِكَ مُسَلِّماً لِلْمَعْنَى، وَمُخَالِفاً فِي الْعِبَارَةِ - وَمَتَى اجْتَمَعَ فِي الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ أَنْ تَكُونَ بِصِفَةِ التَّحْيِيزِ وَالسَّوَادِ، وَقَدَرْنَا وَجُودَ الْبَيَاضِ، لَمْ تَخُلْ الْحَالُ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ الذَّاتُ الَّتِي فَرَضْنَا فِيهَا أَنَّهَا بِصِفَةِ التَّحْيِيزِ وَالسَّوَادِ تَنْتَفِي^٣ مِنْ كِلَا الْوَجْهَيْنِ. وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى أَنَّ الْبَيَاضَ يُنَافِي التَّحْيِيزَ. أَوْ يُقَالُ: إِنَّهَا لَا تَنْتَفِي مِنْ كِلَا الْوَجْهَيْنِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْبَيَاضَ لَا يَنْفِي السَّوَادَ، وَأَنَّهُ يَجْتَمِعُ مَعَهُ!

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الذَّاتَ تَنْتَفِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ سَوَاداً، وَلَا تَنْتَفِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُتَحَيِّزَةً^٤. وَهَذَا يُوَجِّبُ كَوْنَهَا^٥ مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً فِي حَالِ^٦ وَاحِدَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: الذَّاتُ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً، وَانْتَفَتْ لِأَجْلِ التَّضَادِّ بَيْنَهَا^٧ وَبَيْنَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا، وَجَبَ انْتِفَاؤُهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَانَتْ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ انْتِفَاءُ الصِّفَةِ الَّتِي لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا^٨ وَبَيْنَ صِفَةِ الطَّارِئِ عَلَى سَبِيلِ^٩ التَّبَعِ. وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى انْتِفَاءِ الْعِلْمِ عِنْدَ وَجُودِ

١. فِي «س، ص، ط»: «مَنْهُ».

٢. فِي غَيْرِ «أ»: - «مَتَى وَجَدَ».

٣. فِي «أ»: «يَنْتَفِي».

٤. فِي «أ»: «وَلَا يَنْتَفِي مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُتَحَيِّزَةً».

٥. فِي «أ»: «كُونَهُ».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «حَالَةً».

٧. فِي «د، س، ص»: «بَيْنَهُمَا».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «وَبَيْنَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا» سَاقَطَ مِنْ «د».

٩. فِي «ص»: «عَلَى جِهَةٍ».

الموت^١ و [انتفاء] الكون عند عدم الجوهر؛ في أنهما يتنفيان تبعاً، لا للتضاد. قلنا: لا يجوز انتفاء الذات الباقية إلا للتضاد؛ إما بواسطة، أو بلا واسطة. وانتفاء العلم عند انتفاء الحياة من حيث كان العلم يحتاج إلى الحياة في وجوده، فانتفاؤه واجب مع انتفاء الحياة؛ وكذلك القول في الكون وانتفائه عند انتفاء الجوهر. وهذا يفارق ما نحن فيه من^٢ الذات الواحدة إذا فرضنا أنها متحيزة سواداً^٣ في أن كونها على إحدى الصفتين لا يحتاج^٤ إلى كونها على الأخرى؛ لجواز أن تكون سواداً من غير أن تكون متحيزة، وأن تكون متحيزة من غير أن تكون سواداً. فإن قيل: الأمر وإن كان على ما ذكرتم من أن إحدى الصفتين لا تحتاج إلى الأخرى كحاجة العلم إلى الحياة، فإن كونها متحيزة سواداً يحتاج^٥ إلى وجودها. فإذا طرأ ضد السواد فانتفت الذات من حيث كانت سواداً^٦ وخرجت عن الوجود، وجب خروجها عن التحيز أيضاً؛ لانتفاء الوجود الذي^٧ يحتاج^٨ إليه كلا الصفتين.

١. في «د»: + «والكون عند عدم وجود الموت».

٢. في غير «أ»: «فانتفاء العلم».

٣. في غير «أ»: «في».

٤. في «د»: «سواداً».

٥. في غير «س، ص»: «لا يحتاج».

٦. في «أ»: «يكون». وهكذا ما بعدها.

٧. في غير «س»: «يحتاج».

٨. في «س، ص»: «أو».

٩. في «س، ص، ط»: «الذي».

١٠. في «س»: «يحتاج».

قلنا: الذات إذا فَرَضْنَا كَوْنَهَا عَلَى هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ بَقَاؤُهَا وَاسْتِمْرَارُ الصِّفَةِ لَهَا إِلَى أَنْ يَطْرَأَ مَا يُنَافِي هَذِهِ الصِّفَةَ. فَإِذَا طَرَأَ بَيَاضٌ - عَلَى مَا فَرَضْنَاهُ - فَإِنَّمَا حَصَلَ مَا يُنَافِي السَّوَادَ وَبُضَادُهُ، دُونَ مَا يُنَافِي التَّحْيِيزَ؛ فَقَدْ حَصَلَ فِي هَذِهِ الذَّاتِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الْإِنْتِفَاءَ، وَ الْآخَرُ يَقْتَضِي^١ الْإِسْتِمْرَارَ. فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ بِأَنْ تَنْتَفِيَ لِأَجْلِ الْمَوْجِبِ لِلإِنْتِفَاءِ بِأُولَى مِنْ أَنْ تَسْتَمِرَّ^٢ لِأَجْلِ الْوَجْهِ الْمُقْتَضِي لِلإِسْتِمْرَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا^٣ كَانَتْ بِالْإِنْتِفَاءِ أُولَى؟ لِأَنَّ الْوَجْهَ الْمُقْتَضِي لِلإِنْتِفَاءِ طَارِئٌ، وَ مَا يَقْتَضِي الْإِسْتِمْرَارَ بَاقٍ. وَ الطَّارِئُ أُولَى بِالتَّأْثِيرِ مِنَ الْبَاقِي^٥؛ كَمَا^٦ تَقُولُونَ فِي انْتِفَاءِ الضِّدِّ بِضِدِّهِ.

قلنا: إِنَّمَا يُرْجَحُ^٧ الطَّرِيقُ عَلَى الْبَقَاءِ فِي التَّأْثِيرِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تُقَابِلُ^٨ فِيهِ صِفَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الضِّدَّيْنِ لَصِفَةٍ^٩ صَاحِبِهِ، وَ يَتَرَجَّحُ^{١٠} حُكْمُ الطَّرِيقِ، فَيَكُونُ بِالْوُجُودِ

١. فِي «ص»: «أَحَدُهُمَا مُقْتَضِي ... وَ الْآخَرُ مُقْتَضِي».

٢. فِي «أ»: «يَسْتَمِرُّ».

٣. فِي «ص»: «إِذَا».

٤. فِي غَيْرِ «د، ص»: «طَارِئٌ».

٥. فِي «ص»: «أُولَى مِنَ التَّأْثِيرِ بِالْبَاقِي».

٦. فِي «س، ص»: «فَمَا».

٧. فِي «د»: «تَرَجَّحَ». وَ فِي غَيْرِ «أ، د»: «تَرَجَّحَ».

٨. فِي «أ، ص»: «يُقَابِلُ».

٩. فِي «أ»: «بِصِفَةٍ».

١٠. فِي «أ»: «وَيُرْجَحُ».

أَحَقُّ. و ما نَحْنُ فيه بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الذَّاتَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَيِّزَةً سَوَادًا، ففِيهَا وَجْهَانِ يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْتِمْرَارَ وجودِها، و البَيَاضُ الطَّارِي الَّذِي فَرَضْنَاهُ إِنَّمَا قَابِلٌ لِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ دُونَ الأُخْرَى؛ وَ إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ^٢ يَتَرَجَّحَ طَرُوهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الذَّاتُ مِمَّا يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ^٣ وجودِها إِلَّا هَذَا الْوَجْهُ الْوَاحِدُ الَّذِي قَابَلَهُ بِصِفَتِهِ، وَ تَرَجَّحَ^٤ عَلَيْهِ بِطَرُوهُ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ آخَرٌ لَا مُقَابِلَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ هَذَا^٥ الضَّدِّ، فَكَيْفَ يَنْتَفِي بِهَ مَعَ عَدَمِ التَّضَادِّ وَ الْمُنَافَاةِ؟ وَ أَيْ^٦ تَأْثِيرٍ وَ تَرَجِيحٍ لِلطَّرَوِّ وَ لَا مُقَابِلَةَ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَضَادَّ فَيُتَرَجَّحُ بِالطَّرَوِّ؟

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ عَلَى الصِّفَتَيْنِ لِمَا يُوْدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ.^٧

وَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ الْمُؤَدِّي إِلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، ثُمَّ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْقَوْلِ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ؛ بَلْ يَجِبُ إِذَا امْتَنَعْنَا مِنْ فَاسِدٍ أَنْ نَمْتَنِعَ مِنْ مُقْتَضِيهِ وَ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ. فَلَوْ جَازَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَجَازَ لِقَائِلُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَنَّ قُدْرَنَا^٨

١. فِي «د»: «أَحَد».

٢. فِي «أ»: - «يَجِبُ أَنْ».

٣. فِي «أ»: «بِاسْتِمْرَار».

٤. فِي «أ»: «وَيُتَرَجَّح».

٥. فِي «د»: - «هَذَا».

٦. فِي «أ»: «فَأَيَّ».

٧. أَي لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ مُتَحَيِّزًا بِالْفَاعِلِ، ثُمَّ يَمْنَعُ مِمَّا يُوْدِّي إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ عَلَى صِفَتَيْنِ، وَ يَكُونُ سَبَبُ مَنَعِهِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مَا يُوْدِّي إِلَيْهِ هَذَا اللَّازِمُ مِنَ الْفَسَادِ.

٨. فِي «أ»: «إِلَى أَنْ قَدَرْنَا». وَ فِي «د»: «إِلَى أَنْ قَدَرْتَنَا». وَ فِي «س»، «ص»: «إِلَى قَدَرْنَا». وَ فِي «ط»: «إِلَى قَدَرْنَا».

تَعْلَقُ^١ بالجواهرِ و يَقُولُ: «إنَّما لا يَقَعُ مِنَّا فِعْلُهَا لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِن اجْتِمَاعِ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ إِنْ فَعَلْنَاهَا مُبَاشَرَةً، أَوْ امْتِلَاءِ الظُّرُوفِ الْفَارِغَةِ^٢ إِذَا وَاصَلْنَا^٣ الْاعْتِمَادَ فِيهَا إِنْ فَعَلْنَاهَا عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ» وَ يَكُونُ مُتَمَسِّكاً مَعَ هَذَا الْامْتِنَاعِ بِالْقَوْلِ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ، وَ هُوَ أَنَّ الْقُدْرَةَ^٤ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجَوَاهِرِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَأَنْتُمْ تَمْتَنِعُونَ^٥ مِنْ وَجُودِ الْحَيَاةِ فِي مَوْضِعِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ زَيْدٍ وَ عَمْرٍو؛ لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِنْ فُسَادٍ^٦. فَكَيْفَ عِبْتُمْ مِثْلَهُ؟

وَذَلِكَ: أَنَّا لَمْ نَمْتَنِعْ^٧ مِنْ وَجُودِ الْحَيَاةِ بَحِيْثُ الْإِتِّصَالِ لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِنْ الْفُسَادِ؛ بَلْ لَوْجِهِ صَحِيحٌ ثَابِتٌ، وَهُوَ أَنَّ كَوْنَ^٨ الْعَضْوِ الْوَاحِدِ بَعْضاً لِحَيِّينِ فِي حُكْمِ الْمُتَنَافِي؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا يَكُونُ بَعْضاً لَزَيْدٍ أَنْ لَا يَكُونُ بَعْضاً لْغَيْرِهِ. وَ هَذَا وَجْهٌ مَعْقُولٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارَ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْمَنْعِ مِنْ كَوْنِ الْجَوْهَرِ سَوَاداً.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ نُشِيرُ إِلَى حُكْمِ يَوْجِبُ التَّنَافِي فَنَقُولُ: إِنَّ كَوْنَ الذَّاتِ سَوَاداً يَقْتَضِي أَنْ تَنْتَفِي^٩ بِالْبَيَاضِ، وَ كَوْنُهَا مُتَحَيِّزَةً يَقْتَضِي أَنْ لَا تَنْتَفِي^{١٠} بِهِ؛ وَ هَذَا مِنْ حُكْمَانِ مُتَنَافِيَانِ.

١. فِي «د، ط»: «تَعْلَقُ». وَ فِي «أ، س، ص»: «يَتَعْلَقُ».

٢. فِي «د، س، ص، ط»: «الْفَارِغَةُ».

٣. فِي «أ»: «وَصَلْنَا».

٤. فِي «د، س، ص»: «الْقُدْرَةُ».

٥. فِي غَيْرِ «أ»: «تَمْنَعُونَ».

٦. فِي «أ»: «الْفُسَادُ».

٧. فِي «ص» وَ حَاشِيَةِ «س»: «لَمْ نَمْنَعْ».

٨. فِي «أ، ص»: «أَنْ يَكُونَ».

٩. فِي «س، ص»: «تَنْفِي».

١٠. فِي «أ»: «لَا يَنْتَفِي».

قلنا: كَوْنُ الْمُتَحَيِّزِ مُتَحَيِّزاً لَيْسَ بِمُقْتَضٍ^١ أَنْ لَا يَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ التَّنَافِي إِذَا كَانَ مَقْصُوراً عَلَى أَمْرٍ، فَالَّذِي لَهُ لَا يَقَعُ التَّنَافِي زَوَالُ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ سَوَاءً حَصَلَتْ صِفَةٌ أُخْرَى أَمْ لَمْ تَحْصُلْ^٢. وَلهَذَا نَقِينَا أَنْ يَكُونَ لِلْعَاجِزِ بِكَوْنِهِ عَاجِزاً حَالٌ؛ لِأَنَّ صَحَّةَ الْفَعْلِ إِذَا اقْتَضَاهَا كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِراً، فَبُخْرُوجِهِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ يَتَعَذَّرُ^٣ الْفَعْلُ؛ حَصَلَتْ صِفَةٌ أُخْرَى أَمْ^٤ لَمْ تَحْصُلْ، فَإِثْبَاتُهُ عَلَى صِفَةٍ لِأَجْلِ تَعَذُّرِ الْفَعْلِ إِثْبَاتٌ^٥ صِفَةٍ لَا حُكْمَ لَهَا. وَإِذَا كَانَ الْبَيَاضُ إِنَّمَا يَنْفِي مَا يُخَالِفُهُ^٦ مِنَ الْأَلْوَانِ، فَخُرُوجُ الذَّاتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَوْنًا يُخَالِفُ الْبَيَاضَ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْمُتَنَافَةِ لِلْبَيَاضِ؛ فَلَا حَظَّ لِلتَّحَيِّزِ فِي الْحُكْمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ^٧.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ^٨ كَانَ كُلُّ حُكْمٍ عَقَلْنَاهُ فِي الْعَدَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُقْتَضٍ ثَابِتٌ^٩ فِي الْحَالِ، فَهَذَا يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُولُوا^{١٠}: «إِنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَعْدُومَةَ الَّتِي بِهَا يَدْخُلُ زَيْدٌ فِي أَنْ يَكُونَ شَخْصاً بَعِيْنَهُ، إِنَّمَا^{١١} اخْتَصَّتْ بِهِ، وَلَمْ يَجْزِ

١. فِي «أ»: «لَيْسَ يَقْتَضِي». وَفِي «د»: «- بِمُقْتَضٍ».

٢. فِي «أ»: «أَوْ لَمْ يَحْصُلْ».

٣. فِي «ج»: «بَتَعَذَّرَ».

٤. فِي «أ»: «أَوْ».

٥. خَبِرَ «إِثْبَاتُهُ».

٦. فِي «أ»: «يَنْتَفِي بِمَا يُخَالِفُهُ».

٧. أَيُّ أَنَّ عَدَمَ كَوْنِ الذَّاتِ لَوْنًا - أَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - مُخَالَفَةٌ لِلْبَيَاضِ يَكْفِي لِلْحُكْمِ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لَا تَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ، وَلا حَاجَةَ لِإِثْبَاتِ صِفَةِ وَجُودِيَّةٍ - وَهِيَ التَّحَيِّزُ - لِتَحَقُّقِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

٨. فِي «س، ص»: «إِذَا».

٩. فِي «أ»: «ثَابِتاً».

١٠. فِي «أ»: «أَنْ تَقُولُوا»، وَهُوَ سَهْوٌ.

١١. فِي غَيْرِ «د»: «إِذَا».

أَنْ تَكُونَ^١ مِنْ جُمْلَةِ غَيْرِهِ» وهذا حُكْمٌ معقولٌ قد اختَصَّ في حالِ العدمِ بمقتَضٍ^٢ لذلك، وأنتم لا تُشيرونَ إلى مُقتَضٍ لهذا الحُكْمِ البتَّة؛ فالأَ جازَ لنا في الذاتِ التي مِنْ شأنِها إذا وُجِدَتْ أَنْ يَجِبَ تَحْيِزُهَا، أَنْ نَنفِي^٣ مُقتَضِياً لهذا الحُكْمِ فيها؟^٤

قلنا: كُلُّ حُكْمٍ متى عَلَّلناه^٥ لَمْ يُمكنْ^٦ إِسنادهُ إلى عِلَّةٍ صحيحةٍ، فَيَجِبُ الامتناعُ مِنْ تعليلِهِ؛ والأَصُولُ كُلُّهَا شاهدةٌ بذلك. وقد عَلِمْنَا أَنَّ اختصاصَ بعضِ الجواهرِ بِحَيٍّ دُونَ آخَرَ مِمَّا لَا يُمكنُ تعليلُهُ؛ لأنَّا إِنْ عَلَّلناه بالنفسِ^٧ وَجِبَ أَنْ يَشِيَعَ هذا الحُكْمُ في جنسِ^٨ الجواهرِ؛ ومعلومٌ فسادُ ذلك. وإِنْ عَلَّلناه بِعِلَّةٍ فالجواهرُ المعدومة^٩ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّلَ أَحكامُها^{١٠} في حالِ العدمِ بِعِلَّةٍ؛ لأنَّ مِنْ شأنِ العِلَّةِ أَنْ تَخْتَصَّ بِالْمُعَلَّلِ، وَإِنَّمَا تَخْتَصُّ الْجَوْهَرُ^{١١} بِأَنْ تَوْجَدَ فِيهِ، وَالمعدومُ

١. في «د، س»: «يكون».

٢. في «أ»: «مقتض».

٣. في «د»: «ينتفي». وفي «ب»: «تنفي».

٤. في «أ»: - «فيها».

٥. أي كما قبلنا بعدم وجود مقتضٍ لاختصاص زيد ببعض الجواهر المعدومة، فلنقبل بعدم وجود مقتضٍ للحكم بوجوب تحييز الجواهر عند وجودها. وهذا الإشكال ناظر إلى أصل الدليل المتقدم على وجوب تحييز الجواهر عند وجوده، والذي طُرحت فيه تسعة وجوه و مقتضيات لذلك، فالإشكال يقول بأنه لا حاجة للبحث عن مقتضٍ لهذا الحكم.

٦. في «أ»: «عللناه».

٧. في «أ»: «لم تكن» و «الأنسب»: «و لم يمكن».

٨. أي بالذات.

٩. في «أ»: «حيز».

١٠. في «ج»: «المعلومة».

١١. في «ج»: «أحكامهما».

١٢. في «أ»: «الجواهر».

لا يجوزُ عليه ذلك. وإن عُلِّناه^١ بالفاعلِ فهو أيضاً باطلٌ؛ لأنَّ تأثيرَ الفاعلِ^٢ إنَّما يكونُ فيما حَدَثَ، دونَ ما العدمُ مُستَمِرُّ له. فبَطَلَ تعليلُ هذا الحُكمِ. وليسَ كذلكَ ما أشرنا إليه مِن وجوبِ تَحْيِيزِ الجَوْهرِ متى وُجِدَ؛ لأنَّ تعليلَ هذا الحُكمِ مُمكنٌ بصفةِ الذاتِ؛ لأنَّه شائعٌ في جنسِ^٣ الجواهر، وكُلُّ حُكمٍ عَقَلناه فالأصلُ فيه التعليلُ إلَّا لمانعٍ.

[الدليل الثاني]

دليلٌ آخَرُ: ومِمَّا يُمكنُ أن يُستَدَلَّ به على أن كَوْنَ المُتَحَيِّزِ مُتَحَيِّزاً^٤ لا يكونُ بالفاعلِ: أَنَّهُ لو كانَ بالفاعلِ لَجَازَ أن يَجْعَلَه بصفةِ جنسٍ آخَرَ، مِن كَوْنٍ أو غَيْرِهِ. ولو صَحَّ أن تَكُونَ^٥ الذاتُ بصفةِ التَحْيِيزِ والكَوْنِ لَصَحَّ فيما يَقْدِرُ^٦ عليه مِن الأكوَانِ أن يَكُونَ بهاتَيْنِ الصفتَيْنِ؛ فكانَ يَصَحُّ مِن أَحَدِنَا أن يَجْعَلَ مقدورَه مِن الكَوْنِ بصفةِ التَحْيِيزِ؛ لأنَّه لا تَنافِي بَيْنَ الصفتَيْنِ، على ما قَدَّمناه.

وليسَ لأَحَدٍ أن يَقُولَ: إنَّ أَحَدَنَا لا يَقْدِرُ على تحصيلِ ذاتٍ مِن الذواتِ بصفةِ التَحْيِيزِ، وإن قَدَرَ على ذلكَ القَدِيمُ سُبْحانَه^٧؛ كما أَنَّهُ تَعَالَى^٨ عندكم قادِرٌ على

١. في «أ»: «عللناه».

٢. في «أ»: - «فهو أيضاً باطل؛ لأنَّ تأثيرَ الفاعل».

٣. في «أ»: «حيز».

٤. في «د»: «على كون أنَّ المتحيز متحيزاً». وفي «ص»: «على كون المتحيز متحيزاً أن».

٥. في «أ»: «يكون».

٦. في «أ»: «يقدر». وفي «د»: «تقدر». وفي «س، ص، ط»: «يقدر».

٧. في «أ»: «وإن قدر القديم تعالى على ذلك».

٨. في «ج»: - «كما أَنَّهُ تَعَالَى».

إيجاد جنس الجواهر^١ وإن لم تكن^٢ قادرين على ذلك.

وذلك: أن من شأن الصفات التي تكون بالفاعل أن لا يقع بين الفاعلين فيها^٣ اختصاص، فمن قدر على بعضها قدر على سائرها. ألا ترى أن كلام أحدنا لما صح أن يكون خبراً وأمرأً وعلى سائر ضروب الكلام، وجب فيمن قدر على^٤ أن يجعله على بعض هذه الصفات أن يكون قادراً على جعله على سائرها؟ وإذا كان الكون إنما يكون على هذه الصفة بالفاعل، وهو مما يصح أن يكون متحيزاً بالفاعل أيضاً، فيجب فيمن قدر على أن يجعله كوناً أن يجعله متحيزاً؛ لعدم الاختصاص بين صفات الفاعل.

وليس يمكن أن يقال: إن الأكوان من فعل الله تعالى يصح أن تكون بصفة التحيز^٦، دون الأكوان التي في مقدورنا.

وذلك: أننا نقدر من الأكوان على أنواع^٧ وأجناس ما يقدر القديم تعالى عليه من ذلك، ومحال أن يصح فيما يقدر تعالى عليه من الأكوان أن يحصل على صفة لا يصح فيما نقدر عليه منها أن تكون على تلك الصفة؛ لأن ما يجوز على الجنس والنوع من هذه الصفات لا يتخصص، كما لم يتخصص ما يكون عليه جنس

١. في «أ»: «الجواهر».

٢. في «أ»: «لم تكن».

٣. في «ص» وحاشية «س»: «بها».

٤. في «أ»: - «على».

٥. في «أ»: - «هذه».

٦. في «أ»: «يصح أن يكون التحيز».

٧. في «أ»: - «و».

الصوتِ وَ نَوْعُهُ - فيما يَكُونُ^١ عليه مِنَ الصفاتِ المُستندَةِ^٢ إِلَى الفاعِلِ، كَكَوْنِهِ^٣ خبراً و أمراً - بَقَدِيمٍ دُونَ مُحَدَّثٍ، و قَادِرٍ دُونَ قَادِرٍ.

[الدليل الثالث]

دليلٌ آخَرُ: قد عَلِمْنَا أَنَّ الاختصاصَ فيما تَحْصُلُ^٤ عليه المقدوراتُ بالفاعلِ مُرتَفِعٌ، و إن جازَ الاختصاصَ في الأجناسِ و الأعيانِ؛ فَلَوْ صَحَّ في قَادِرٍ مِنَ القَادِرِينَ أَن يَجْعَلَ مقدوره مُتَحَيِّزاً، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنَّا في مقدورِنَا. و لا يَجُوزُ أَن يُفَرَّقَ بَيْنَ الخبرِ و الأمرِ و التحيُّزِ بِأَنَّ صفاتِ الكلامِ كُلِّهَا^٥ تَدْخُلُ في مقدورِنَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التحيُّزُ.

و ذَلِكَ: أَنَّا قد بَيَّنَّا^٦ أَنَّ ما يَتَعَلَّقُ بالفاعلِ لا يَخْتَصُّ لِأَجْلِ تَعَلُّقِهِ بِهِ^٧؛ فَلَوْ صَحَّ في بعضِ الفاعِلِينَ جَعْلُ ذَاتِ بَصِفَةِ التحيُّزِ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِن كُلِّ قَادِرٍ، كَمَا قُلْنَاهُ في الخبرِ و الأمرِ^٨.

[٩، ٩]. و لَمْ يَبْقَ بَعْدَ ما أَبْطَلْنَاهُ مِنَ الأقسامِ إِلَّا أَن يَكُونَ التحيُّزُ راجعاً إِلَى نَفْسِ الجَوْهَرِ بِلَا واسِطَةٍ، أَوْ يَكُونَ راجعاً إِلَى^٩ ما هُوَ عليه في نَفْسِهِ. و أَيُّ الأمرَيْنِ كَانَ

١. في «أ»: «لم يكن».

٢. في «أ»: «المستند».

٣. في «أ»: «لكونه».

٤. في «أ»: «يحصل».

٥. في «أ»: - «كُلِّهَا».

٦. تقدَّم آنفاً.

٧. في «أ»: - «به».

٨. تقدَّم آنفاً.

٩. في «د، س، ص، ط»: «على».

فَقَدْ ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ وَ بَيَّنَّا الْكَلَامَ عَلَيْهِ، مِنْ وَجوبِ تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ مَعَ الْوُجُودِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ.

وَمَا أَوْجَبَ كَوْنَهُ مُتَحَيِّزاً مَعَ الْوُجُودِ^١ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَحْصُلُ لِلْجَوْهَرِ فِي حَالِ وُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ التَّحْيِيزِ^٢، فَلَا^٣ تَكُونُ تِلْكَ الصِّفَةُ بِأَنْ تَقْتَضِيَ^٤ التَّحْيِيزَ بِأَوَّلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّحْيِيزُ يَقْتَضِيهَا؛ لِاقْتِرَانِهِمَا.

وَأَيْضاً إِذَا عَلِمْنَا وَجوبَ تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ مَتَى وَجِدَ، وَ^٥ مُفَارَقَتَهُ^٦ لِسَائِرِ الْأَجْنَاسِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي هُوَ وَجوبُ التَّحْيِيزِ^٧ حَاصِلٌ لَهُ فِي حَالِ^٨ الْعَدَمِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيهِ أَيْضاً حَاصِلاً فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ^٩ فِي حَالِ^{١٠} الْمُؤَثَّرِ فِيهِ مُنْتَظَرٌ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَدْ اخْتَصَّ الْجَوْهَرُ عِنْدَكُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْعَدَمِ، دُونَ سَائِرِ الذَّوَاتِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَقْتَضِيَهَا صِفَةً أُخْرَى. وَ الْقَوْلُ فِي الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ كَالْقَوْلِ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى.

١. فِي «س، ص»: «الوجوه».

٢. فِي حَالِ وُجُودِهِ.

٣. فِي «أ»: «وَلَا».

٤. فِي «أ»: «يَقْتَضِي».

٥. فِي «أ»: «وَجِدُوا مُفَارَقَتَهُ».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «+ لَهُ».

٧. فِي «س»: «وَجوب لِلتَّحْيِيزِ». وَفِي «ص»: «الوجوب لِلتَّحْيِيزِ».

٨. فِي غَيْرِ «أ»: «- حَال».

٩. فِي «أ»: «يُوجِب».

١٠. فِي «أ»: «- وَ».

وذلك: أن الاختصاص يقتضي ما يستند إليه، و صفة الذات مقتضى الذات، و ذلك يُعني عن صفة أخرى تستند إليها.

[إبطال بعض الأدلة التي أقيمت لإثبات أن الجوهر جوهر في حال العدم]

[أولاً:]

ولا يجوز أن يستدل على أنه «لا بد في كل جنس، من جوهر وغيره، من صفة يكون عليها في العدم» بما يمضي^٢ كثيراً في الكتب^٣ من أن^٤ الذاتين لا بد من أن يكونا مختلفتين أو متماثلتين، وأن تعاقب ذلك عليهما واجب؛ لأنه إما أن تكون كل واحدة منهما تسد مسد الأخرى فيما يرجع إلى ذاتها^٥، أو لا تسد^٦ مسدّها في ذلك، والمماثلة مستفادة من القسم الأول، والمخالفة^٧ مستفادة من القسم الثاني. وإذا ثبت أن الجوهر المعدوم مثلاً^٨ يخالف الأعراض في حال عدمه - على الحد الذي بيناه - وثبت أن المخالفة لا بد من^٩ أن تكون بصفة^{١٠} من الصفات، فلا بد في المعدوم من أن يكون على صفة يخالف بها^{١١}.

١. في «أ»: «يستند».

٢. في «أ»: «مضي».

٣. انظر مثلاً: المسائل في الخلاف، ص ٤٤ - ٤٥.

٤. في غير «د، ص»: «أن».

٥. في «أ»: «ذاتهما».

٦. في «أ»: «لا يسد».

٧. في «أ»: «- مستفادة من القسم الأول، والمخالفة».

٨. في غير «أ»: «مثلاً».

٩. في «أ»: «- من».

١٠. في «أ»: «لصفة».

١١. في «أ»: «فلا بد في المعدوم أن تكون على صفة نخالف فيها».

و الدليل على أن الذات إنما تُخالف غيرها بصفة من الصفات: أنه لا يصح أن تُخالَفها^١ بكونها ذاتاً؛ لأن في الذاتِ مُشْتَبِهاً ومُخْتَلِفاً. ولا تصح^٢ المُخالَفةُ بعلّةٍ من العللِ أو بجعلِ الجاعلي؛ لأن ذلك مُنْتَظَرٌ في المعدوم^٣، والمُخالَفةُ حاصلةٌ في الحال^٤. فثبت أنه لا بُدَّ من كونِ المعدومِ على صفةٍ.

و يُفسدُ^٥ هذه الطريقة: أنها مَبْنِيَّةٌ^٦ على مَحْضِ الدعوى، وهي أن المعدوم لا يخلو من أن يكون مُمَاثِلاً أو مُخَالِفاً؛ وإذا فَسَّرُوا المُمَاثِلَ بأنه «ما سَدَّ مَسَدَّ غَيْرِهِ فيما يَرْجِعُ إلى ذاته» فَمَنْ يُسَلِّمُ^٧ لهم في المعدوم أنه على صفةٍ تَرْجِعُ إلى ذاته؟ ومن نفى عن المعدومِ كُلَّ الصفاتِ وعَرَاهُ منها، معلومٌ أنه لا يُوافِقُ على ذلك ولا يُسَلِّمُهُ.

و وَجَدْتُ بعضَ مَنْ نَصَرَ هذا الدليلَ يُجِيبُ عن هذا الاعتراض الذي ذكرناه بأن يقول: لو ثبت أن صفة الذات لا يَخْتَصُّ بها إلا الموجود، لَجَازَ أن نقول في المعدوم: إنه لا بُدَّ أن يكونَ إما أن يَسُدَّ مَسَدَّهُ فيها، أو لا يكونَ كذلك.

وهذا غيرُ نافع؛ لأن المُخَالَفَ يقول: إن المعدوم لا يَسُدُّ مَسَدَّ الموجود في صفةِ الذات التي يَخْتَصُّ بها الموجود؛ لأن نفي صفةِ^٨ الذات لا يُنافي العدم^٩، وإنما

١. في «أ»: «يخالَفها».

٢. في «د»: «ولا يصلح».

٣. إلى أن يوجد.

٤. أي في حال العدم.

٥. في غير «أ»: «وتفسد».

٦. في «د»: «مبينة».

٧. في «أ»: «سلم».

٨. في «أ»: «صفات». وفي «س»: «- صفة».

٩. في «أ»: «المعدوم». وفي «ط»: «العدم».

يُنافيه ثُبُوت الصفات^١. وإذا أَرَدْتُمْ بِالْمُخَالَفِ ما لَيْسَ على هذه الصفة، فالمعدوم مُخَالَفٌ لِمَا اخْتَصَّ بهذه الصفة. فإن عُدْتُمْ إلى أَنَّ الْخِلَافَ لا يَكُونُ إِلَّا بِصِفَةٍ اخْتَصَّ بِهَا الْمُخَالَفُ^٢، نازَعناكم في ذلك و قُلْنَا: أَنْتُمْ تَقُولُونَ خِلَافَ هَذَا؛ لِأَنَّكُمْ تَحْدُونَ^٣ الْمُمَائِلَ بِأَنَّهُ ما سَدَّ^٤ مَسَدَّ غَيْرِهِ فيما يَرْجِعُ إلى ذاتِهِ، وَ تَحْدُونَ^٥ الْمُخَالَفَ بِأَنَّهُ ما لَيْسَ له هذه الصفة؛ فَمِنْ أَيْنَ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ مع نَفْيِ اخْتِصاصِهِ^٦ بِتِلْكَ الصِّفَةِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ على صِفَةٍ أُخْرَى، وَ يَكْفِي في كَوْنِهِ مُخَالَفًا نَفْيِ اخْتِصاصِهِ بما يَقْتَضِي التَّمَائُلَ؟

وَ رُبَّمَا نُصِرَتْ^٧ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْدُومَ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ غَيْرِهِ فيما يَرْجِعُ إلى الذَّاتِ مَتَى حَصَلَ موجوداً، أَوْ لا يَكُونُ كَذَلِكَ. وَ هَذَا مِمَّا لا يُمَكِّنُ دَفْعَنَا عَنْهُ.

وَ هَذَا أَيْضاً لا يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُ: إِنَّ الْمَعْدُومَ في حَالِ عَدَمِهِ لَيْسَ على صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا قَدَرْنَا وجودَهُ فَإِنَّمَا يَحْصُلُ مِنَ الصِّفَاتِ على ما يَجْعَلُهُ الْفَاعِلُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ جَعَلَهُ بِصِفَةٍ جَنَسٍ مَخْصُوصٍ كَأَنَّ سَادًّا مَسَدَّهُ مَتَى وَجَدَ، وَإِنْ جَعَلَهُ بِصِفَةٍ جَنَسٍ آخَرَ فَعَلَى هَذَا.

١. في «أ»: «الذات».

٢. في «د، س، ص»: «المخالفة».

٣. في «س، ط»: «تجدون».

٤. في «أ»: «التمائل بأنه يسد».

٥. في «س، ص»: «و تجدون».

٦. أي المخالف، و هو المعدوم في محل البحث.

٧. في «أ»: «+ من».

فإن عُدِلَ إلى أن يُدْعَى أن المعدوم لا يجوز أن يكونَ على هذه الصفات^١ التي تستند إلى الذات - من التحيز وما أشبهه^٢ - بالفاعل، وأن من الواجب إذا اختصَّ في الوجود ببعض هذه الصفات أن يختصَّ بها متى وُجدَ. فهذا انتقالٌ إلى الطريقة التي تقدَّم^٣ بيانها لها وكلامنا عليها، وبيّنا فيها^٥: أن الجوهر إذا وجب تحيزه عند الوجود - وهذا حكمٌ ثابتٌ له في العدم دون سائر الأجناس - فلا بُدَّ من مقتضى حاصل في العدم. وإنما طعننا^٦ على ما يخالف هذه الطريقة.

[ثانياً:]

فأما من اعتمد - في أن المعدوم لا بُدَّ من اختصاصه بصفة - على أنه لو لم يختصَّ بذلك لما صحَّ العلم به على سبيل التفصيل، وقد علمنا أنه تعالى يعلم المعدومات كلها على سبيل التفصيل ويميز بعضها من بعض، ولولا هذه الجملة^٧ لما صحَّ منه تعالى أن يعيد الجواهر بعد الفناء^٨. فقولُه أيضاً يفسد، وطريقته هذه^٩ معترضة بأن يقال له: لم زعمت^{١٠} أن العلم

١. في «أ»: «الصفة».

٢. في «د، س، ص، ط»: «وما أشبهه».

٣. في «ج، ط»: «يقدم».

٤. في «أ»: «بيانها وكلامنا».

٥. تقدم في ص ٧٠ - ٧١.

٦. في «أ»: «قطعنا». وفي «س، ط»: «طعنناه».

٧. في «أ»: - «الجملة».

٨. راجع: المسائل في الخلاف، ص ٤٥.

٩. في «أ»: - «هذه».

١٠. في «أ»: - «لم زعمت».

على سبيل التفصيل يَتَقَضَى إثباتُ المعلومِ على صفةٍ لَيْسَ المعلومُ الآخرُ الْمُتَمَيِّزُ^١ منه عليها؟ أَوْ لَيْسَ مِنْ قَوْلِكَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَجْزَاءَ السَّوَادِ الْمُخْتَصَّةَ مَتْنٍ وَجِدَتْ بِمَحَلٍّ بَعِيْنِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَإِنْ كَانَ لَا صِفَةً لِبَعْضِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ^٢ تَخْتَصُّ بِهَا فِي حَالِ الْعَدَمِ إِلَّا وَهِيَ حَاصِلَةٌ لِبَاقِي الْأَجْزَاءِ؟» وَإِذَا^٣ جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ ذَاتَيْنِ لَا صِفَةً لِأَحَدَاهُمَا إِلَّا وَهِيَ لِلْأُخْرَى، جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ ذَاتَيْنِ فِي حَالِ الْعَدَمِ وَإِنْ كَانَ لَا صِفَةً فِي تِلْكَ الْحَالِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

[مناقشة بعض فقرات كلام السائل]

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ السُّوَالِ، مِنْ تَنَافِي كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ سَوَاداً مُتَحَيِّزَةً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ شَأْنِ السَّوَادِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ^٤، وَ^٥ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ كَيْفَ يُجْعَلُ مُتَحَيِّزاً؟

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ السَّوَادَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ إِذَا عَلِمْنَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَوَاداً بِالْفَاعِلِ وَلَا الْمُتَحَيِّزَ يَكُونُ مُتَحَيِّزاً بِالْفَاعِلِ^٦، وَ^٧ أَنَّ السَّوَادَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِذَاتِهِ وَكَذَلِكَ الْمُتَحَيِّزُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَحَيِّزاً لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ؛ فَتُشِيرُ^٨

١. فِي غَيْرِ «د»: «الْمُمَيِّز».

٢. فِي «أ»: «وَأَنْ».

٣. فِي «أ»: «فَإِذَا».

٤. فِي «أ»: «مَنْ حَيْثُ كَانَ السَّوَادُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزَةً».

٥. فِي «ج»: «مَنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ شَأْنِ السَّوَادِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ، وَ».

٦. أَيْ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْمُتَحَيِّزَ مُتَحَيِّزاً بِالْفَاعِلِ.

٧. أَيْ وَ عَلِمْنَا أَيْضاً.

٨. فِي «أ»: «فِيْمَيِّز».

لنا هذه المُقَدِّمَاتُ أَنَّ السَّوَادَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ. وَإِذَا لَمْ يَتَقَدِّمِ الْعِلْمُ
بِذَلِكَ، وَجَوَزْنَا كَوْنَهُ سَوَاداً أَوْ مُتَحَيِّزاً بِالْفَاعِلِ، فَلَيْسَ يُعْلَمُ^١ أَنَّ مِنْ شَأْنِ السَّوَادِ
أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ.

فَأَمَّا مَا مَضَى أَيْضاً فِي خِلَالِ الْكَلَامِ، مِنَ الْمُعَارَضَةِ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ
حَسَنًا قَبِيحًا بِالْفَاعِلِ، مَعَ ارْتِفَاعِ التَّضَادِّ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ طَعْنًا
عَلَيْنَا فِيمَا أَوْجَبْنَاهُ مِنْ جَوَازِ جَعْلِ الْفَاعِلِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةَ سَوَاداً مُتَحَيِّزَةً؛ لَنَفِي^٢
التَّضَادَّ بَيْنَ التَّحَيُّزِ وَالسَّوَادِ^٣.

فَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ، فَالْحَسَنُ
لَا يَكُونُ حَسَنًا إِلَّا وَقَدْ انْتَفَتَ عَنْهُ وَجْهُ الْقُبْحِ كُلُّهَا، وَالْقَبِيحُ لَا يَكُونُ قَبِيحًا إِلَّا وَ
فِيهِ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ. فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَسَنًا قَبِيحًا، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَا نَفَيْنَاهُ بِعَيْنِهِ؛
لَأَنَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ حَسَنًا فَقَدْ نَفَيْنَاهُ عَنْهُ وَجْهَ الْقُبْحِ، وَإِذَا جَعَلْنَاهُ مَعَ ذَلِكَ قَبِيحًا فَقَدْ
أَثْبَتْنَا وَجْهًا مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ؛ وَهَذَا إِثْبَاتٌ لِلْمَنْفِيِّ^٤ بِعَيْنِهِ، وَهُوَ أَكْثَرُ فِي الْإِسْتِحَالَةِ
مِنَ التَّضَادِّ.

فَأَمَّا مَا مَضَى أَيْضاً فِي خِلَالِ الْكَلَامِ، مِنَ الْمُعَارَضَةِ بِالْخَبَرِ وَالْأَمْرِ، وَجَعْلِ
بَعْضِ الْكَلَامِ بِصِفَتَيْهِمَا^٥ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

١. فِي «أ»: «فَلَيْسَ نَعْلَمُ».

٢. كَذَا، وَالْأُنْسَبُ: «لَا تَنْفَاء».

٣. فِي «أ»: «بَيْنَ السَّوَادِ وَالتَّحَيُّزِ»؛ بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ.

٤. فِي «د»: «- حَسَنًا».

٥. فِي «أ»: «الْمَنْفِيِّ».

٦. فِي «س، ص، ط»: «بِصِفَتَيْهَا».

فهو غَيْرُ مُمْتَنِعٍ؛ لأنه لا تَضَادٌّ بَيْنَ كَوْنِ الكلامِ خَبِراً و أمراً، و لا ما يَجْري مَجْرى التَّضَادِّ، و لا إِبْثَاتٌ لِلْمَنْفِيِّ بَعَيْنِهِ كَمَا قُلْنَا فِي الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ^١؛ و لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ^٢ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَحَدُنَا بِكَلَامٍ يَقْصِدُ بِهِ إِلَى مَا يَكُونُ بِهِ الْخَيْرُ خَبِراً فَيَكُونُ خَبِراً، و إِلَى مَا بِهِ يَكُونُ الْأَمْرُ أمراً فَيَكُونُ أمراً؛ و إِنَّمَا يَفْحُشُ ذَلِكَ لِأَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تُخَالِفُ^٣ صِيغَةَ الْخَيْرِ^٤، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي صِيغَةٍ^٥ وَاحِدَةٍ فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

فَأَمَّا مَا خُتِمَ بِهِ الْكَلَامُ، مِنْ أَنَّ الذَّاتَ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً، وَ قَدَرْنَا انْتِفَاءَهَا، وَجَبَ انْتِفَاءُ الصِّفَاتِ أَجْمَعِ.

فَقَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ كَلَامِنَا مَا تَزُولُ بِهِ الشُّبْهَةُ^٦، وَ اسْتَوْفَيْنَاهُ^٧، وَ قُلْنَا^٨: إِنَّ الذَّاتَ إِذَا فَرَضْنَا كَوْنَهَا بِصِفَةِ السَّوَادِ وَ التَّحْيِيزِ، فَقَدْ فَرَضْنَا كَوْنَهَا^٩ عَلَى مَا يَجِبُ اسْتِمْرَارُهُ إِلَى أَنْ يَطْرَأَ مَا يُنَافِيهِ، وَ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَطْرَأْ مَا يُنَافِيهِ فَالاستمرار واجب؛ فإِذَا فَرَضْنَا حَدوثَ بَيَاضٍ، فَإِنَّمَا حَدَثَ^{١٠} مَا يُنَافِي السَّوَادَ دُونَ مَا يُنَافِي التَّحْيِيزَ، فَلِلذَّاتِ وَ

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءُ.

٢. فِي غَيْرِ «أ»: «و لَيْسَ يَمْتَنِعُ».

٣. فِي «أ»: «يُخَالِفُ».

٤. فِي «ب، ج»: «الْخَيْرِ».

٥. فِي «أ»: «صِفَةٍ».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «تَزُولُ الشُّبْهَةُ بِهِ».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٦٢.

٨. فِي «أ»: «فَقُلْنَا».

٩. فِي «ط»: «بِصِفَةِ السَّوَادِ وَ التَّحْيِيزِ، فَقَدْ فَرَضْنَا كَوْنَهَا».

١٠. فِي غَيْرِ «أ»: «وَجَدَ».

حَالُهَا^١ هذه وجهان: أَحَدُهُما يَقْتَضِي الانتفاء وهي حالُ كَوْنِهَا سَوَاداً، و الوجهُ
الْآخَرُ يَقْتَضِي الاستمرارَ وهي حالُ التحيُّزِ. فَلَيْسَ هي بِأَنْ تَنْتَفِي بِأُولَى مِنْ أَنْ
تَسْتَمِرَّ^٢؛ لِثُبُوتِ وَجْهِ^٣ الانتفاءِ و الاستمرارِ، فلِهذا قُلْنَا: إِنَّهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ
مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً.

و هذا واضحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ^٤.

١. في «أ»: «و حاله».

٢. في «أ»: «يستمر».

٣. في «أ»: «وجه».

٤. في «س، ص»: «+ بعون الله».

المسألة الثانية

[في أن القدرة توجب حالاً للجملة، دون المحل^١]

ما جوابُ مَنْ زَعَمَ أنَّ القُدْرَةَ توجِبُ حالاً للمَحَلِّ دونَ الجُمْلَةِ؟ وَ يَسْتَدِلُّ على ذلكَ بأنَّ يَقُولَ: لوَ كانتِ القُدْرَةُ توجِبُ حالاً للجملة، لَوَجِبَ أن يَصِحَّ الفِعْلُ بالأطرافِ مِمَّنْ في قَلْبِهِ أو في بعضِ جَسَدِهِ قُدْرَةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ «ما يوجِبُ حالاً للجملة» تأثيرُهُ في غَيْرِ مَحَلِّهِ مِنَ الجُمْلَةِ كَتأثيرِهِ في مَحَلِّهِ، وإذا كانَ تأثيرُها صَحَّةَ الفِعْلِ وَجِبَ أن يَصِحَّ الفِعْلُ على الحَدِّ الذي ذَكَرناهُ؛ فَلَمَّا وَجَدْتُ وَقُوفَ صَحَّةِ الفِعْلِ^٣ بالأطرافِ على وجودِ القُدْرَةِ فيها حتَّى لا يَصِحَّ فِعْلٌ بجزءٍ لَيْسَ فيه قُدْرَةٌ، قَطَعْتُ على أنَّ^٤ تأثيرَها الحالَ للمَحَلِّ لا للجملة؛ أَلَا تَرَى أنَّ العالِمَ يَصِحُّ مِنْهُ المُحَكَّمُ^٥ بأطرافِهِ وإن وُجِدَ العِلْمُ^٦ في قَلْبِهِ؟

١. أي أن القدرة الموجودة في اليد (المحل) توجب صفة القادر (الحال) للمجموع المسمى:

زيد (الجملة)، دون اليد (المحل). أي أن زيدا هو الذي يُسمى قادراً، لا اليد، وإن كانت القدرة

موجودة في اليد.

٢. في غير «أ»: «فإذا».

٣. في «أ»: «وجدت وقوع الفعل».

٤. في غير «أ»: «أن».

٥. في «س، ص»: «الحكم».

٦. في «أ»: «العالم».

فإن قيل: إنما كان كذلك في القدرة لأن من أحكام القدرة أن لا يصح الابتداء بها إلا في محلها.

قيل: هذا إقرار بما ذكرناه من إيجابها الحال للمحل، غير أنكم عبرتم بخلاف عبارتنا؛ لأننا نقول: لا يصح الفعل بالأطراف وإن كان في القلب قدرة؛ لأن القدرة ما^١ أوجبت حالاً للأطراف^٢ وأوجبت للمحل الذي حلت^٣ فيه، وأنتم تثبتون هذا الحكم وتقولون: لأن القدرة لا يصح الابتداء بها إلا في محلها.

على أن ما ذكرناه أولى؛ لأننا ثبت إيجاب القدرة حالاً لِمَا^٤ يصح به الفعل، وأنتم تجعلون القدرة موجبة حالاً لِمَا لا يصح به الفعل. ولئن جاز هذا ليجوز^٥ أن يقال: إن الأكوأ^٦ توجب الحال للجمله، والسواد أيضاً؛ لكن لا تكون الجمله كائناً بجزء واحد من الكون^٧، ولا سواداً بجزء واحد من السواد؛ بل إذا حصل في كل جزء جزء^٨ من الكون والسواد، ظهر الحكمان.

فإن قيل: كون القدرة موجبة للمحل حالاً يوجب أن يكون الواحد من القادرين جماعة^٩، وأن لا يتصرف^٩ بإرادة واحدة.

١. «ما» هنا نافية، أي أن القدرة التي في القلب لم توجب حالاً للأطراف.

٢. في غير «أ»: «للأطراف حالاً»؛ بتقديم وتأخير.

٣. في «أ»: «حلته».

٤. في جميع النسخ: «بما» وهو سهو.

٥. في «د، س، ص، ط»: «ليجوز».

٦. في «أ»: «الأكوأ».

٧. في «أ»: «- جزء».

٨. لأنه بناء على ذلك سيكون لكل جزء من الجمله قدرة خاصة به، فيكون كل جزء قادراً؛ فتصير الجمله عبارة عن مجموعة من الأجزاء القادرة، أي مجموعة من القادرين.

٩. في «أ»: «لا يتصرف». وفي «ص»: «لا يتصرف».

قلنا: إن^١ أردتم أن كلَّ جزءٍ من الجملة له من الحكم ما هو^٢ للجملة، فهذا مُسَلَّم، ولا يجب أن لا تنصرف^٣ بإرادة واحدة^٤؛ لأن الإرادة توجب للجملة الأجزاء الحال، فتصرف^٥ على حدٍّ واحدٍ؛ لأن كلَّ جزءٍ حكمه حكم الآخر في كونه من الجملة التي صيرتها الإرادة على حالٍ.

وإن أردتم تسمية الجملة بأنها «قادرون كثيرون» فلو سمّتها العرب لسمّيناها. على أن هذا يوجب عليكم أن تسمّوا الجملة الكائنة^٦: «كائنين كثيرين».

الجواب - وبالله التوفيق :-

إعلم أن طريق إثبات القادر قادراً، يوجب أن القادر هو جملة الحي، دون أجزائه وأبعاضه؛ لأننا إنما توصلنا إلى إثبات^٧ هذه الحال له بصحة الفعل، من حيث وجدنا هذا الحكم - الذي^٨ هو صحة الفعل - يختص به حيّ دون حيّ^٩ آخر، فعلمنا أن أحدهما لم يختص بهذا الحكم دون صاحبه إلا بمقتضى له يرجع إلى من صحّ الفعل منه. ولما علمنا أن الفعل إنما صحّ من الجملة دون أبعاضها؛ بدلالة أن أحكام الفعل كلّها ترجع إلى الجملة دون الأبعاض من مدح و ذمّ وأمر ونهي، ولا

١. في «أ»: «فإن».

٢. في غير «أ»: «هو».

٣. في «أ»: «لا ينصرف».

٤. في غير «أ»: «واحدة».

٥. في «أ»: «فينصرف».

٦. أي التي لها أكوان.

٧. في «أ» الكلمة غير واضحة.

٨. في «أ»: «الذي».

٩. في غير «أ»: «حي».

شُبْهَةً عَلَى عَاقِلٍ فِي أَنَّ الْمَأْمُورَ الْمَنْهَى الْمَمْدُوحَ الْمَذْمُومَ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ
الْأَجْزَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ لَطَمَ غَيْرَنَا^١ وَبَخَصَ عَيْنَهُ^٢، لَمَا وَجَّهَ^٣ الْعَقْلَاءُ ذَمَّهُمْ^٤
عَلَى هَذِهِ الْإِسَاءَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ أَوْ الْيَدِ الْمُبَاشِرَتَيْنِ لِلْفِعْلِ، بَلْ إِلَى جُمْلَةِ الْفَاعِلِ؟
فَتَبَّتْ^٥ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ حَالَ الْقَادِرِ^٦ - الَّتِي تَوَصَّلْنَا إِلَيْهَا بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ - يَجِبُ أَنْ
تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى مَنْ تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ بِهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ، دُونَ الْأَبْعَاضِ.

وَمِمَّا قَبْلَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَفْعَالَ تَقَعُ بِحَسَبِ الدَّوَاعِي وَالْقَصْدِ وَالْعِلْمِ وَ
الْإِدْرَاكِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَائِرَ مَا ذَكَرْنَاهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجُمْلَةِ دُونَ الْأَجْزَاءِ؛ فَيَجِبُ أَنْ
تَكُونَ الْأَفْعَالُ الْوَاقِعَةُ بِحَسَبِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ رَاجِعَةً إِلَى الْجُمْلَةِ دُونَ الْأَجْزَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فِي النَّاسِ مَنْ ارْتَكَبَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي أَسْرَتُمْ إِلَيْهَا تَرْجِعُ^٧ إِلَى
الْأَجْزَاءِ، وَأَجَازَ^٨ فِي الْجُزْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ مَمْدُوحًا مَذْمُومًا؟

قُلْنَا: لَا اعْتِبَارَ^٩ بِخِلَافِ يَعْلَمُ الْعَقْلَاءُ كُلُّهُمْ ضَرُورَةً بَطْلَانَهُ. وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ
قُبْحَ تَعْلِيْقِ ذَمٍّ أَوْ مَدْحٍ وَأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ^{١٠} بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَاءِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ بَلْ بَعْضُ

١. فِي غَيْرِ «أ»: «لَوْ لَطَمَ عَيْنَ غَيْرِهِ أَوْ».

٢. بَخَصَ عَيْنَهُ وَبَخَزَهَا وَبَخَسَهَا، كُلُّهُ بِمَعْنَى فَقَّاهَا. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٤ (بَخَصَ).

٣. فِي «د»: «لَمَا وَجَّهَ».

٤. فِي غَيْرِ «أ»: «ذَمَّهُ».

٥. فِي «د»: «فِيثَبَّتْ».

٦. فِي «ص»: «الْفَاعِلُ».

٧. فِي «أ»: «يَرْجِعُ». وَفِي «س، ص»: - «تَرْجِعُ».

٨. فِي «أ»: «فَأَجَازَ».

٩. فِي «أ»: «الْاعْتِبَارُ».

١٠. فِي «أ»: «وَمَدْحٍ وَأَمْرٍ وَنَهْيٍ».

واحدٍ مِنْ أعضائها. وَ فَرَّقَ كُلَّ عاقلٍ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مضموماً إِلَيْهِ وَ مُلتَصِقاً بِهِ جماعَةً أحياءٍ قادِرِينَ؛ وَ هَذَا الْفَرْقُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ^١ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا حَيًّا وَاحِداً، وَ قادراً وَاحِداً. وَ لَوْ كَانَ مَحَلُّ الْقُدْرَةِ قادراً، وَ كَذَلِكَ مَحَلُّ الْحَيَاةِ حَيًّا، لَمْ يَكُنْ مَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ ثُبُوتِهِ، مِنْ حُصُولِ الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَ قد أُلْزِمَ قَدِيمًا مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَنْ يُجَوِّزَ كَوْنَ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْإِنْسَانِ عَلَى مَذْهَبٍ وَ الْبَعْضِ الْآخَرِ عَلَى خِلَافِهِ حَتَّى يَكُونَ بَعْضٌ مُجْبِراً وَ بَعْضٌ عَدْلِيًّا، وَ بَعْضٌ مُؤْمِناً وَ آخَرٌ كَافِراً. وَ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْأَبْعَاضِ تَدَافُعٌ وَ تَمَانُعٌ، إمَّا بِاخْتِلَافِ الدَّوَاعِي أَوْ^٢ الْإِرَادَاتِ.

وَ كُلُّ هَذَا لَا زَمَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْأَبْعَاضِ فِي أَنْ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهَا حَيٌّ قادِرٌ مُسْتَقِلٌّ^٣ بِنَفْسِهِ، حُكْمُ زَيْدٍ مَعَ^٤ عَمْرٍو؛ وَ الْمُمَانَعَةُ وَ الْمُدَافَعَةُ وَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْاِعْتِقَادِ^٥ وَ التَّدْبِيرِ غَيْرِ مُنْكَرٍ فِي زَيْدٍ وَ عَمْرٍو، فَكَذَلِكَ^٦ فِيمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا.

وَ لَيْسَ يَجِبُ، إِذَا لَمْ نَعْلَمْ^٧ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ الْحَيُّ مِثْلَ مَا فِي مَحَالِّهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ قُدْرَةً، وَ اشْتَبَهَ الْوَجْهَ فِيهِ، وَ قُطِعَ عَلَيْهِ، أَوْ تَوَقَّفَ فِي تَعْيِينِهِ، أَنْ نَرْجِعَ^٨ عَمَّا عَلِمْنَاهُ وَ تَبَيَّنَّاهُ عَلَى الضَّرُورَةِ، مِنْ أَنْ الْحَيُّ

١. فِي غَيْرِ «أ»، ص: «يَكُون».

٢. فِي «د»، س، ط: «و».

٣. فِي «س»، ص، ط: «مُسْتَقْبَل».

٤. فِي «د»، س، ص، ط: «و».

٥. فِي «أ»: «الْاِعْتِقَادَات».

٦. فِي «أ»: «وَ كَذَلِكَ».

٧. فِي «د»، س: «لَمْ يَعْلَمْ». وَ فِي «ط» الْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ.

٨. فِي غَيْرِ «ص»: «يَرْجِع».

القادر هو الجملة، دون الأجزاء؛ فإن اشتباه ما يجوز أن يشتبه مثله لا يجب له الرجوع عما قطعنا على علمه و المعرفة به.

ولو أن قائلنا قال لنا: كيف يكون القادر قادراً و هو لا يصح أن يفعل فيما نأى عنه من الأجسام إلا بسبب، و يفعل في أعضائه^١ بغير سبب^٢؟ و توصل بهذا الطعن إلى القدر في كونه قادراً.

لكننا لا نجيبه^٣ إلا بمثل ما أجبتنا به^٤ من الزمنا أن يفعل^٥ - لمكان كونه قادراً - في كل بعض وإن لم تكن^٦ فيه قدرة، و نقول له: الرجوع عن المعلوم المقطوع عليه للجهل بعلة حكم من الأحكام يشتبه مثلها، غير صحيح. ثم نقول: العلة في هذا و ذلك^٧ جميعاً هي أن هذا من حكم القدرة الراجع إلى نوعها؛ لأن الدليل قد دل على أن من شأن صحة الفعل بالقدرة أن يكون^٨ الفعل أو سببه مبتدأ بها في محلها؛ فلهذا لا يصح أن نفعل^٩ في غيرنا إلا بسبب، و في أعضائنا إلا بقدرة تكون في ذلك البعض^{١٠}.

١. في غير «أ»: «أعضائه».

٢. في «س»: - «و يفعل في أعضائه بغير سبب».

٣. في «أ»: «لا نجيب».

٤. في «أ»: - «به».

٥. في «أ»: «الزمنا أن نفعل».

٦. في غير «أ، ص»: «لم يكن».

٧. في «أ»: «وذلك».

٨. في «أ»: «أن كون».

٩. في «د، س، ص، ط»: «يفعل».

١٠. أي على الرغم من أن القادر هو الجملة دون الأجزاء، لكن الدليل دل على أن الجملة لا

وما يرجع إلى حكم القدرة^١ لا يجب أن يكونَ عامًّا لكلِّ^٢ قادرٍ وإن لم يكنَ قادراً بقدرة؛ ولهذا جاز أن يبتدئ الله تعالى الأفعال في المحالِّ كُلِّها؛ ووجدت القدرة فيها، أو عُدِمَت عنها^٣.

[مناقشة بعض فقرات كلام السائل]

و هذا الكلام الذي أوردناه^٤ ينكشف معه جوابُ المسألة، وتَسْقُطُ به^٥ كُلُّ شبهةٍ فيها مع التأمل؛ غَيْرَ أَنَّا نُشِيرُ إلى تعيينِ^٦ الكلامِ على فُصولِ المسألة:

أما قولُ السائل: إنكم إذا قلتم: «هذا من أحكام القدرة» أقررتُم بإيجابِ القدرة الحالِّ للمحلِّ دونَ الجملة، وإِنَّمَا غَيَّرْتُمُ^٧ العبارة.

فباطل؛ لأنَّ الإقرارَ بما أرادَه المُخالِفُ: أن تُنفَى^٨ الحالُّ التي اقتَضَتْها صحَّةُ الفعلِ عن جُملةِ الحَيِّ، وتُثَبِّتُ^٩ للجزءِ المُفْرَدِ. وهذا ما^{١٠} جرى؛ بل أثبتنا الحالَّ

﴿تفعل في أعضائها إلا مع وجود قدرة في ذلك المحلِّ، إلا أنَّ هذا لا يعني أنَّ ذلك البعض سيكون قادراً، بل القادر يبقى هو الجملة.﴾

١. لا القادر.

٢. في «د»: + «قدرة». وفي «س، ط»: + «قادرة».

٣. في «س»: «منها».

٤. في «أ»: «ذكرناه».

٥. في «أ»: «وسقط». وفي غير «أ، ط»: «و يسقط به».

٦. في «د»: «تعيّن».

٧. في «أ»: «عُبرتم».

٨. في «أ»: «يُنْفَى».

٩. في «أ»: «وتثبتها». والأنسب: «وتثبت».

١٠. «ما» هنا نافية.

- التي هي كونه قادراً - للجملة حسَب^١ ما استدعته صحة الفعل، و منعنا من أن يفعل^٢ في المحل ابتداءً من غير أن يكون قَدَرٌ لحكم^٣ يعود إلى نوع القدرة، كما منعنا أن يفعل في غيره ابتداءً وإن كان قادراً بلا شبهة.

و قول السائل: إِنَّا نُثِبُ إيجاب القدرة حالاً لِمَا يَصِحُّ به الفعل، و أنتم تجعلون القدرة موجبةً حالاً لِمَا لا يَصِحُّ به الفعل^٤.

غير صحيح؛ لأن الحال إنما يجب إضافتها إلى مَنْ يَصِحُّ منه الفعل، لا ما يَصِحُّ به الفعل؛ لأن الآلات يَصِحُّ بها الفعل و لا حظ لها في حال القادر. و يلزم على هذا أن تكون محال الفعل كلها - وإن تعدت هذه الجملة - لها حال القادر؛ لأن الفعل حال بها و موجود فيها.

و ما مضى في السؤال، من أن جواز ما ذهبتم إليه يؤدي إلى أن يقال: إن الأكوان توجب الحال للجملة، وكذلك السواد.

ظاهر الفساد؛ لأن السواد - قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ - لا يوجب حالاً للجملة و لا محل، و معنى وَصَفْنَا لِلْمَحَلِّ أَنَّهُ^٥ «أَسْوَدُ» أن السواد موجود فيه.

فأما الكون فهو لعمرى^٦ يوجب حالاً، لكن لمحله؛ لأن الأحكام الراجعة إلى

١. في «أ»: «فثبت».

٢. في غير «أ»: «نفعل».

٣. في «أ»: «تكون قَدَرٌ لحكم». و في «ص»: «تكون قدرة بحكم». و في غير «أ، ص»: «يكون قدرة بحكم».

٤. من قوله: «و أنتم تجعلون» إلى هنا ساقط من «د».

٥. في «أ»: «فلا معنى لوصفنا للمحل بأنه».

٦. في «أ»: «فلعمرى» بدل «فهو لعمرى».

هذا الكَوْنِ عائدةٌ كُلُّها إلى المَحَلِّ ؛ لأنَّ مَحَلَّ هذا الكَوْنِ إذا كان مُتَحَرِّكاً بالكَوْنِ الموجودِ فيه ، فلنَ يَتَعَدَّى هذا الحُكْمُ مَحَلَّ الحَرَكَةِ . ألا تَرى أَنَّهُ قد يَتَحَرَّكُ بعضُ الجسمِ و يَسْكُنُ بعضُ آخَرُ مع الاتِّصالِ ؟ و نَحْنُ نَصِفُ الجُمْلَةَ بِأَنَّها «حَيٌّ واحدٌ» و «قادرٌ واحدٌ»^١ بما يَحُلُّ بعضُها مِن هذه المَعاني ، و لا نَصِفُها بما يَحُلُّ بعضُها مِن الحَرَكَةِ بِأَنَّها «مُتَحَرِّكٌ واحدٌ» بَلْ متى لَمْ يَكُنْ في كُلِّ جُزْءٍ حَرَكَةٌ لَمْ يوصَفْ بِذلك . فبِإِنِّ الفَرْقَ بَيْنَ الأمرينِ .

فأَمَّا ما حُتِمَ به الفَصْلُ - مِن ارتِكاكِ أَنْ^٢ الجُمْلَةَ «قادرُونَ كَثيرونَ» - فَقَدْ بَيَّنَّا فَسادَهُ ، و بَسَطْنَا الكلامَ^٣ فيه .

فأَمَّا الفَصْلُ بَيْنَ الإرادةِ و القُدرةِ ، بِأَنَّ الإرادةَ الواحدةَ إِنَّمَا تَتَصَرَّفُ^٤ الجُمْلَةُ كُلُّها بِحَسَبِها ؛ لأنَّ الإرادةَ توجِبُ الحُكْمَ للجُمْلَةِ ، و لَيْسَ كذلكَ في القُدرةِ . فظَاهِرُ البُطلانِ ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ اقْتَضَى في الإرادةِ - و إِن حَلَّتْ مَحَلًّا واحدًا مِن هذه الجُمْلَةِ - أَنْ تَكُونَ^٥ الحالُ الموجِبَةُ عنها تَرْجِعُ^٦ إلى الجُمْلَةِ دُونَ المَحَلِّ فهو بَعِينُهُ قائمٌ في القُدرةِ ، و كُلُّ شَيْءٍ شَكَّكَ^٧ في أَنَّ الحالَ الموجِبَةَ عن القُدرةِ تَرْجِعُ إلى مَحَلِّها لا إلى الجُمْلَةِ فهو يُشَكِّكُ^٨ في الإرادةِ ؛ و مَنْ نَعَاطَى

١ . في غير «أ» : «لا» .

٢ . في «أ» : - «أَنْ» .

٣ . في «ص» : «القول» .

٤ . في «أ» : «يتصَرَّف» . و في «د» الكلمة مهملة .

٥ . في «س ، ص» : «يكون» .

٦ . في «أ» : «منها يرجع» .

٧ . في «ص» : «يشكل» . و في غير «أ ، ص» : «شكل» .

٨ . في غير «أ» : «يشكل» .

ذلك عَلِمَ^١ أَنَّ الأمرَ على ما ذَكَرناه. وَكَيْفَ يُشْكَلُ^٢ هذا، و معلومٌ أَنَّ القادرَ هو المُريدُ، كما أَنَّ القادرَ المُريدَ هو الحَيُّ العَالِمُ؟ فَكَيْفَ يُرَدُّ بعضُ هذه الأمورِ إلى غَيْرِ ما يُرَدُّ إليه سائرُها؟

و أما المَنعُ مِنَ التَّسمِيَةِ للجُمْلَةِ بِأَنَّها «قادرُونَ كَثيرونَ» لِأَنَّ العَرَبَ ما سَمَّتْ بِذلك.

فما نَحْنُ في التَّسمِيَةِ حَتَّى نَرْجِعَ فيها إلى العَرَبِ، و قد بَيَّنَّا^٣ أَنَّا نَعْلَمُ ضَرورَةَ الفَرَقِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ على ما هي عليه و بَيْنَ أَنْ يُضَمَّ قادرُونَ بَعْضُهُم إلى بعضٍ؛ فَالحُكْمُ مُخْتَلِفٌ، و التَّسمِيَةُ لا اعتِبارَ بها.

و لا يَلْزَمُ أَنْ تُسَمَّى الجُمْلَةُ الواحدةُ «كائِنِينَ كَثِيرِينَ»؛ لِأَنَّ هذا الجَمْعَ الذي هو بالنونِ لا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ في لُغَةِ العَرَبِ، و لَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ هذه الجُمْلَةِ بهذه الصِّفَةِ؛ لَكِنَّا نَقُولُ: هذه الجُمْلَةُ «ذَوَاتُ كائِنَاتٍ».

١. في «أ»: «على».

٢. في «أ»: «فكيف يشكك».

٣. تقدّم في ص ٨٢-٨٣.

٤. في «ص»: «لن».

المسألة الثالثة

[في أن الحياة توجب حالاً للجملة دون المحل]

ما جواب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَيَاةَ أَيْضاً^١ تَوْجِبُ الْحَالَ لِلْمَحَلِّ، لَا لِلْجُمْلَةِ؟ وَاسْتَدَلَّ بِمَا اسْتَدَلَّ فِي الْقُدْرَةِ وَإِجَابِهَا الْحَالَ لِلْمَحَلِّ، مِنْ أَنَّ أَحْكَامَ^٢ الْحَيَاةِ تَقِفُ عَلَى حُلُولِهَا فِي الْمَحَلِّ، فَلَا تَكُونُ آلَةً فِي الْإِدْرَاكِ، وَلَا يَصِحُّ وَجُودُ الْقُدْرَةِ فِيهِ وَالْعِلْمُ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِهَا.

مَعَ أَنَّ عِنْدَ خُصُومِنَا^٣ أَنَّهُ لَا أَمْرَ يَتَجَدَّدُ - بِحُلُولِ الْحَيَاةِ فِي الْمَحَلِّ - لَهُ^٤؛ لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ بِكُلِّ حَيَاةٍ فِي غَيْرِهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ إِجَابَتَهَا الْحَالَ لِمَا اتَّصَلَ بِمَحَلِّهَا إِنَّمَا يَصِحُّ^٥ بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ. قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْقُدْرَةِ: إِنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ الَّذِي أَوْرَدَهُ هُنَاكَ^٦.

١. فِي «ص»: - «أَيْضاً».

٢. فِي «د»: «إِمْكَان».

٣. أَيِ خُصُومِ الْقَائِلِ الْمَشَارِإِلَيْهِ فِي بَدَايَةِ الْمَسْأَلَةِ.

٤. أَيِ لِلْمَحَلِّ.

٥. فِي «أ»: «تَصَحُّ».

٦. رَاجِعْ بَدَايَةَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ حَيْثُ قَالَ: «فَإِنْ قِيلَ ... قِيلَ: هَذَا إِقْرَارٌ...».

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ طَرِيقَةَ الطَّعْنِ فِيهِ ^١ يُضَاهِيَانِ مَا تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا بِإِلْفَصْلِ، وَ الْمُزِيلُ لِلشَّبْهَةِ عَنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاحِدٌ، وَ قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

وَ كَيْفَ تَكُونُ ^٢ أَحْكَامُ الْحَيَاةِ رَاجِعَةً إِلَى الْمَحَلِّ وَ أَوَّلُ أَحْكَامِهَا إِيْجَابُهَا حَالِ «الْحَيِّ»؟ وَ هَذَا لَا يَلِيقُ بِالْمَحَلِّ، وَ إِنَّمَا يَلِيقُ بِالْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ كَوْنِ كُلِّ جُزْءٍ حَيًّا ^٣. وَ مِنْ أَحْكَامِهَا تَصْحِيحُ كَوْنِ الْعَالَمِ عَالِمًا وَ الْقَادِرِ قَادِرًا وَ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، وَ كُلُّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لَا تَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

وَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِمَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، فَيُظَنُّ ^٥ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا وَجَبَ لِأَنَّ الْحَيَّ هُوَ الْمَحَلُّ.

وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ بِالْحَيَاةِ الَّتِي تَحُلُّ الْجُزْءَ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَ إِنْ كَانَ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ الْمَحَلِّ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ^٦ أَنْ يَقِفَ الْإِدْرَاكَ بِالْمَحَلِّ عَلَى وَجُودِ الْحَيَاةِ فِيهِ لَشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى جَنْسِ الْحَيَاةِ؛ فَكَانَ الْحَيُّ الَّذِي هُوَ الْمُدْرِكُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْحَرَارَةِ وَ الْبُرُودَةِ إِلَّا بِمَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، وَ مِنْ شَرَطِ كَوْنِ الْمَحَلِّ آلَةً لِلْمُدْرِكِ ^٧

١. فِي «أ»: «أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَطَرِيقَ الطَّعْنِ بِهَا».

٢. فِي «أ»: «يَكُونُ».

٣. قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

٤. فِي «أ»: «يَرْجِعُ».

٥. فِي «أ»: «فَيُظَنُّ».

٦. فِي «س، ص»: «فَلَيْسَ يَمْنَعُ».

٧. فِي «أ»: «أَنَّهُ الْمُدْرِكُ» بِدَلِّ «آلَةٍ لِلْمُدْرِكِ».

في كونه مُدركاً وجود الحياة فيه؛ كما قلنا نظير ذلك في القادر لأمرٍ يرجع إلى نوع القدرة، على ما مضى^١.

وما تَضَمَّنَه السؤالُ، من أن عندنا أنه لا أمر يتجدد بحلول الحياة في المحل؛ لأن الحال قد وَجَبَتْ للحَيِّ بكلِّ حياةٍ في غيره.

غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأنَّ العضوَّ الْمُتَّصِلَ بالحَيِّ لا يَكُونُ مِنْ جُمْلَتِهِ بِنَفْسِ التَّأْلِيفِ وِالاتِّصَالِ، و^٢ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الشَّعْرُ وَالظُّفْرُ لِأَجْلِ الْإِتِّصَالِ مِنْ جُمْلَةِ الْحَيِّ؛ وَقد عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ. وَإِذَا وُجِدَتْ فِيهِ الْحَيَاةُ صَارَ مِنْ جُمْلَتِهِ، وَأَوْجَبَتْ هَذِهِ الْحَيَاةُ حَالاً لِلْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَتْ قد وَجَبَتْ لَهَا مِثْلُهَا بِالْحَيَاةِ الْمَوْجُودَةِ فِي أَبْعَاضِهَا الْآخَرِ.

وَأَمَّا الْحَوَالَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْكَلَامِ فِي الْقُدْرَةِ، فَقَدْ سَلَفَ مِنْ إِبْطَالِ ذَلِكَ وَإِيضَاحِ الْحَقِّ مِنْهُ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^٣.

١. مضى في جواب المسألة الثانية.

٢. في غير «أ، س، ص»: «و».

٣. سلف في جواب المسألة الثانية.

المسألة الرابعة

[في بيان وجه اختصاص العرض بمحلّه]

ما المُفسِدُ^١ لَقَوْلٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ العَرَضَ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّهِ بِالْفَاعِلِ، مِنْ غَيْرِ
اعتبارِ كَوْنِهِ قاصِداً^٢ حَتَّى لَا يَلْزَمَ عَلَيْهِ السَاهِي وَ النَّائِمُ؟
و يَقُولُ: كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ النَّائِمُ عِنْدَكُمْ كَوْنًا مَخْصُوصًا مِنْ جُمْلَةِ مَا
فِي مَقْدُورِهِ كَذَلِكَ، يُخَصِّصُ^٣ أَحَدَ العَرَضَيْنِ بِالمَحَلِّ، وَ إِنْ كَانَ جَائِزًا أَنْ يُوْجَدَ مَا
يَحُلُّ زَيْدًا فِي عَمْرٍو، وَ مَا يَحُلُّ عَمْرًا فِي زَيْدٍ؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

إِعْلَمُ أَنَّ العَرَضَ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَصِحَّ وَجُودُهُ فِي غَيْرِ المَحَلِّ
الَّذِي وُجِدَ فِيهِ، أَوْ لَا يَصِحَّ ذَلِكَ فِيهِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ وَجُودُهُ إِلَّا فِي المَحَلِّ الَّذِي حَلَّهُ
دُونَ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ثَانِيًا، وَ قِيلَ لَنَا: مَا الْوَجْهُ فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَحَلِّهِ،
حَتَّى كَانَ لَا يَصِحُّ حُلُولُهُ إِلَّا فِيهِ؟ وَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تُسَيِّدُونَ ذَلِكَ؟
فَالْجَوَابُ: إِنَّ قَوْلَنَا: «إِنَّ العَرَضَ يَخْتَصُّ بِمَحَلِّهِ» يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتًا وَ نَفْيًا؛ فَالْإِثْبَاتُ

١. فِي «س، ص»: «المفسدة».

٢. فِي «أ»: «ضدًا».

٣. فِي «أ»: «تخصّص».

وجوده في المَحَلِّ الذي حَلَّه، و النفيُّ أَنَّهُ لَيْسَ في غيرِه^١؛ فالإثباتُ عَلَيْهِ الفاعِلُ، و النفيُّ لا يَصِحُّ تعليله و لا إِسنادهُ إلى مُقتَضٍ له.

و لك أَيْضاً أَن تَقُولَ: اختصاصُ العَرَضِ بِمَحَلِّهِ حَتَّى لا يَصِحُّ وجودُه إِلا فيه مِمَّا لا يَصِحُّ تعليله؛ لَأَنَّهُ^٢ بَأْي شَيْءٍ عُلِّلَ كَأَن ذلِكَ فاسداً؛ لَأَنَّهُ إِن عُلِّلَ بالنفسِ، اقتضى تَمَائُلَ كُلِّ شَيْءٍ يَخْتَصُّ بهذا المَحَلِّ، و معلومٌ خِلَافُهُ؛ لَأَنَّ الأجناسَ المُخْتَلِفَةَ قد تَخْتَصُّ بالمَحَلِّ الواحدِ حَتَّى لا يَصِحُّ وجودُها إِلا فيه، فَلَو اقتضى ذاك^٣ صِفَةَ نَفْسٍ لَا تَقْضِي تَمَائُلَ ما له هذا الحُكْمُ؛ و قد عَلِمْنَا خِلَافَهُ. و إِن عَلَّلْنَا ذلِكَ بِعِلَّةٍ جَازَ ارتِقاؤها، فَصَحَّ^٤ حُلُولُ هذا العَرَضِ في غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ و ذلِكَ أَيْضاً فاسداً. و إِن عَلَّلْنَاهُ^٥ بالفاعلِ، فَمَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ يَصِحُّ فيه التَّخْيِيرُ^٦، فَكأن يَجِبُ لَو اختارَ أَن يَفْعَلَهُ في غَيْرِ هذا المَحَلِّ أَن يَصِحَّ ذلِكَ؛ و قد فَرَضْنَا أَنَّ العَرَضَ لا يَصِحُّ وجودُه إِلا في المَحَلِّ الذي وُجِدَ^٧ فيه.

فأَمَّا الوجهُ الأوَّلُ - و هو جوازُ وجودِ^٨ العَرَضِ في المَحَالِّ المُتَغَايِرَةِ - فهو الصَّعْبُ المُشْتَبِّهُ.

و الذي يَمْضِي في الكُتُبِ: أَن ذلِكَ لَوْ كانَ جائِزاً لَكانَ حُلُولُهُ في المَحَلِّ مُوجِباً

١. من قوله: «فالإثبات وجوده» إلى هنا ساقط من «ج».

٢. في «أ»: «لأن».

٣. في «أ، ص»: «ذلك».

٤. في «أ»: «فيصح».

٥. في «أ»: «عللنا».

٦. في غير «أ، ب»: «التخير».

٧. في «س، ص»: «وجد».

٨. في «أ»: «وجود جواز»؛ بتقديم و تأخير.

عن «معنى» يَقْتَضِي ذلك فيه .

و هذا غَيْرُ لازم؛ لأنَّ لقائلٍ أن يقول: إنَّ جوازَ حُلُولِهِ في هذا المَحَلِّ و في غَيْرِهِ
إنَّما يَقْتَضِي - متى حَلَّ^١ في بعضِ المَحَالِّ - أمراً يَقْتَضِيهِ و يَسْتَنِدُ إليه، و قد يَجُوزُ
أن يَكُونَ ذلك^٢ مُسْتَنِداً إلى الفاعِلِ و كَوْنَهُ قادراً؛ لا سَيِّماً و هذا حُكْمٌ يَتَّبِعُ
الْحُدُوثَ، و يُمَكِّنُ في كُلِّ شَيْءٍ يَتَّبِعُ^٣ الْحُدُوثَ أن تُسَيِّدَهُ إلى الفاعِلِ .
و لا يُمَكِّنُ دَفْعَ ذلك بما يَدْفَعُ به كَوْنُ الأحوالِ أو الأحكامِ التي تَحْصُلُ في
حالِ البقاءِ مُسْتَنِدَةً^٤ إلى الفاعِلِ .

فإذا قيل: لو جازَ أن يَكُونَ اختصاصُ العَرَضِ بِمَحَلٍّ مُسْتَنِداً إلى الفاعِلِ لَجازَ^٥
أن يَكُونَ اختصاصُهِ بالوقتِ أو^٦ ما تَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ الوقتِ مُسْتَنِداً أيضاً إلى الفاعِلِ .
أمكنَ أن يُقالَ: الأفعالُ على ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ مِنْهَا^٧ لا يَوجَدُ إلا وقتاً واحداً،
كالصوتِ و الإرادةِ . فهذا الضَرْبُ ممَّا لا يُمَكِّنُ إسنَادُ اختصاصِهِ بالوقتِ إلى
الفاعلِ؛ لِإِسْتِحَالَةٍ^٨ وجودِهِ إلا وقتاً واحداً . و الضَرْبُ الآخرُ مِنَ الأفعالِ يَصِحُّ
وجودُهُ^٩ أَكْثَرَ مِنْ وقتٍ واحدٍ . و قد دَلَّ الدليلُ على أنَّ هذا الضَرْبَ أيضاً مِنْ

١ . في غير «أ» - «متى حلَّ» .

٢ . في «أ» : «كذلك» .

٣ . في غير «أ» : «تبع» .

٤ . في غير «أ» : «مسندة» .

٥ . في غير «د» : «جاز» .

٦ . في «أ» - «أو» .

٧ . في «أ» - «منها» .

٨ . في «أ» : «بإستحالة» .

٩ . في «أ» - «إلا وقتاً واحداً» . و الضرب الآخر من الأفعال يصح وجوده .

أفعالنا لا يصح أن نوجده إلا في وقت واحد وإن^١ صحَّ عليه البقاء والاستمرار أوقاتاً كثيرة؛ وإنما لم يصحَّ ذلك مِنَّا لأمرٍ يرجع إلى حكم القدر التي لا نكون قادرين إلا بها، فأما القديم تعالى القادر لنفسه فهو يقدر على تقديم أفعاله الباقيات عن أوقات وجودها وتأخيرها. فما ألزمناه في الوقت يلزمه^٢ في أفعال القديم تعالى الباقيات، ولا يلزمه^٣ في أفعالنا وإن كانت باقيات؛ للوجه الذي ذكرناه. فيتحقق السؤال حينئذٍ ويقال: ما أنكرتم أن يجري أحدنا في فعل العرض في بعض المحال في جواز وجوده في غيره^٤ مجرى القديم تعالى في فعل العرض الباقي وقت منع جواز وجوده في غيره^٥؟ فليس يمنع^٦ من ذلك في أحدنا - وإن جاز في القديم تعالى - مانع، كما فرقنا في تقديم الأفعال وتأخيرها بيننا^٧ وبين القديم تعالى.

فإن قيل: لو جاز على العرض الوجود^٨ في محالٍ مختلفٍ لجاز عليه أن ينتقل إلى غير محله بعد وجوده فيه.

أمكن أن يقال: الفرق بين الأمرين أن انتقاله لا يمكن إسناده إلى الفاعل؛ لأنَّ الفاعل لا يسند إليه من الصفات إلا ما تبع حدوث الذوات، والعرض لو انتقل في

١. في «أ»: - «وإن».

٢. في «د، س»: «تلتزمه». وفي غير «أ، د، س»: «نلتزمه».

٣. في «ب، ج، ط»: «ولا يلتزمه». وفي «ص»: «ولا نلتزمه».

٤. من المحال.

٥. من الأوقات. ومن قوله: «مجرى القديم تعالى» إلى هنا ساقط من «أ، د، س، ص، ط».

٦. في «أ»: «فليس يمتنع».

٧. في «أ»: - «بيننا».

٨. في «أ»: «الموجود».

حَالٍ بَقَائِهِ لَمْ يَعْزِزْ إِسْنَادُ انْتِقَالِهِ إِلَى الْفَاعِلِ؛ وَ الْذَاتُ غَيْرُ حَادِثَةٍ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَ
لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّ حُلُولَهُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ كَيْفِيَّةٌ^١ فِي حُدُوثِهِ، وَ
يُمْكِنُ أَنْ يُسَنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ.

و لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ، وَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آخِرُ مَا حَصَرْنَا الْآنَ^٢ فِيهَا، وَ إِنْ
عَرَّ لَنَا بَعْدَ هَذَا شَيْءٌ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٣ أَوْ رَدَّنَاهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. وَ لَيْسَ يَضُرُّ الشُّكَّ
فِي أَنَّ الْعَرَضَ يَجُوزُ وَجُودُهُ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ بِأَصْلِ^٤ مِنْ أَصُولِ
الَّذِينَ؛ فَلَا عِنَايَةَ بِتَحْقِيقِهِ.

١. فِي «أ»: «كَيْفِيَّةٌ».

٢. فِي «أ»: «إِلَّا أَنْ».

٣. فِي «أ»: «و».

٤. فِي غَيْرِ «أ»: «بِأَصْلِ».

المسألة الخامسة^١

[في بيان بطلان أحكام النجوم]

ما القول فيما يُخبر به المُنجِّمون من وقوعِ حَوادثٍ، و يُضيفون ذلك إلى تأثيراتِ النجوم؟

و^٢ ما المانع من أن تؤثر الكواكب على حدّ تأثير الشمس الأدمة فينا بالشعاع؟^٣ وإن كان تأثير الكواكب مُستحيلاً، فما المانع من أن تكون التأثيرات من فعل الله تعالى بمجرى العادة عند طلوع هذه الكواكب أو^٤ انتقالها؟ فليُنعم ببيان ذلك؛ فإن الأنفس إليه مشرقة^٥.

وكيف نقول^٦: «إن المُنجِّمين حادسون» مع أنه لا يفسد من أقوالهم إلا القليل، حتّى إنهم يُخبرون بالكسوفِ و وقته و مقداره، فلا يكون إلا على ما أخبروا به^٧؟

١. لم ترد هذه المسألة في «أ»، وإنما اكتفي منها بالكلمات التالية: «المسألة الخامسة: في إبطال النجوم، و هي عندي بحمد الله تعالى». و قد نُقلت هذه المسألة كلّها في تكملة الأمالي للشریف المرتضى، و جاء في أولها: «مسألة: سئل رضي الله عنه فقيل:».

٢. في «د، س، ط»: - «و».

٣. في الأمالي: - «بالشعاع».

٤. في «ص»: «و».

٥. في الأمالي: «مشرقة».

٦. في الأمالي: «تقول».

٧. في غير الأمالي: «منه».

فأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ إِبْخَارِهِمْ بِحُصُولِ هَذَا التَّأْثِيرِ فِي هَذَا الْجِسْمِ، وَبَيْنَ حُصُولِ تَأْثِيرِهَا فِي أَجْسَامِنَا؟

الجواب - وبالله التوفيق^١ :-

إِعْلَمُ أَنَّ الْمُتَنَجِّمِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْكَوَاكِبَ تَفْعَلُ فِي الْأَرْضِ وَمَنْ عَلَيْهَا أفعالاً يُسَيِّدُونَهَا^٢ إِلَى طِبَاعِهَا. وَ مَا فِيهِمْ أَحَدٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْزَى الْعَادَةِ بِأَنْ يَفْعَلَ عِنْدَ قُرْبِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ أَوْ بُعْدِهِ أفعالاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْكَوَاكِبِ أَنْفُسُهَا تَأْثِيرٌ فِي ذَلِكَ، وَ مَنْ ادَّعَى هَذَا الْمَذْهَبَ الْآنَ مِنْهُمْ فَهُوَ قَاتِلٌ بِخِلَافِ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْقِدَمَاءُ فِي ذَلِكَ وَ مُتَجَمِّلٌ بِهَذَا الْمَذْهَبِ عِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَ مُتَقَرَّبٌ إِلَيْهِمْ بِإِظْهَارِهِ، وَ لَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ لِأَحَدٍ^٣ مِمَّنْ تَقَدَّمَ؛ فَكَأَنَّ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً - وَ إِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى فُسَادِهِ - لَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَ إِنَّمَا يَذْهَبُونَ إِلَى الْمُحَالِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ صَحَّتَهُ.

[فِي إِبْطَالِ تَأْثِيرِ الْكَوَاكِبِ فِي الْأُمُورِ الْأَرْضِيَّةِ]

[الدليل الأول]

وَ قَدْ فَرَّغَ^٤ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الْكَلَامِ^٥ فِي أَنَّ الْكَوَاكِبَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِينَا فَاعِلةً، وَ تَكَلَّمْنَا نَحْنُ أَيْضاً فِي مَوَاضِعَ عَلَى ذَلِكَ،^٦ وَ بَيَّنَّا بُطْلَانَ الطَّبَاعِ الَّتِي

١. فِي الْأُمَالِي: - «و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٢. فِي «ب، ج، ط»: «يُسَيِّدُونَهَا». وَ فِي «س»: «و يُسَيِّدُونَهَا».

٣. فِي «ص»: «أَحَدٌ».

٤. فِي «د»: «فَوْقَ». وَ فِي «س، ط»: «فَرْقٌ».

٥. هَكَذَا فِي الْأُمَالِي. وَ فِي النُّسخِ: - «مِنَ الْكَلَامِ».

٦. رَاجِع: الْمُلَخَّصُ، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

يَهْدُونَ بِذِكْرِهَا وإِضَافَةِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا،^١ وَبَيَّنَّا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا بُدَّ مِنْ^٢ أَنْ يَكُونَ حَيًّا قَادِرًا^٣، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَوَائِبَ لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَكَيْفَ تَفْعَلُ، وَ مَا يُصَحِّحُ الْأَفْعَالَ مَفْقُودٌ فِيهَا؟

و قَدْ سَطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ طُرُقًا كَثِيرَةً فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَيَّةٍ وَلَا قَادِرَةٍ^٤، وَ أَشْفُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ^٥: إِنَّ الْحَيَاةَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَرَارَةَ الشَّدِيدَةَ - كَحَرَارَةِ النَّارِ - تَنْفِيهَا وَلَا تَنْتَبِثُ مَعَهَا، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ حَرَارَةَ الشَّمْسِ أَشَدُّ وَ أَقْوَى مِنْ حَرَارَةِ النَّارِ بِكَثِيرٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْنَا عَلَى بُعْدِ الْمَسَافَةِ مِنْ حَرَارَةِ شُعَاعِهَا^٦ يُمَازِلُ أَوْ يَزِيدُ عَلَى حَرَارَةِ النَّارِ، وَ مَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْحَرَارَةِ مُسْتَحِيلٌ^٧ كَوْنُهُ حَيًّا.

وَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ - فِي نَفْيِ كَوْنِ الْفَلَكَ وَ مَا فِيهِ مِنْ شَمْسٍ وَ قَمَرٍ وَ كَوَكَبٍ أَحْيَاءَ - السَّمْعُ^٨ وَ الْإِجْمَاعُ؛ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي ارْتِفَاعِ الْحَيَاةِ عَنِ الْفَلَكَ وَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَوَائِبِ، وَ أَنَّهَا مُسَخَّرَةٌ مُدَبَّرَةٌ مُصَرَّفَةٌ^٩؛ وَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ضَرُورَةً.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٢٣ - ٢٤؛ الملخص، ص ٢٨٥ و ما بعدها؛ الذخيرة،

ص ٧٥ - ٧٦، ص ١٦٥ - ١٦٧؛ شرح جمل العلم و العمل، ص ٤٦ - ٤٧.

٢. في الأمالي: - «من».

٣. راجع: الملخص، ص ٧٣ و ما بعدها، و ص ٨٢ و ما بعدها.

٤. في الأمالي: + «أكثرها معترض».

٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٧٥ - ٧٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٢٠٠ - ٢١٣.

٦. في الأمالي: «من حرارة الشمس بشعاعها».

٧. في الأمالي: «يستحيل».

٨. في «ص»: «بالسمع».

٩. في «د»: «مصروفة».

و إذا قَطَعْنَا عَلَى نَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ عَنِ الْكَوَائِبِ، فَكَيْفَ تَكُونُ فَاعِلَةً؟!

[الدليل الثاني]

على^١ أننا قد سَلَّمْنَا إِلَيْهِمْ^٢ - استظهاراً في الْحُجَّةِ - أَنَّهَا قَادِرَةٌ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْجِسْمَ وَإِنْ كَانَ قَادِراً، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ ابْتِدَاءً؛ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ^٣ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلَةٍ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ. وَالْكَوَائِبُ غَيْرُ مُمَاسَّةٍ لَنَا، وَلَا وَصْلَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ فَاعِلَةً فِينَا؟

فإِنْ ادَّعَى أَنَّ الْوَصْلَةَ بَيْنَنَا هِيَ^٤ الْهَوَاءُ، فَالْهَوَاءُ أَوَّلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آلَةً فِي الْحَرَكَاتِ الشَّدِيدَةِ وَحَمْلِ الْأَنْقَالِ. ثُمَّ لَوْ كَانَ الْهَوَاءُ آلَةً تُحَرِّكُنَا بِهَا الْكَوَائِبُ، لَوَجَبَ أَنْ نُحَسِّنَ بِذَلِكَ وَنَعْلَمَ أَنَّ الْهَوَاءَ يُحَرِّكُنَا وَيُصَرِّفُنَا، كَمَا نَعْلَمُ فِي غَيْرِنَا مِنْ الْأَجْسَامِ^٥ - إِذَا حَرَّكْنَا^٦ بِآلَةٍ - مَوْضِعَ^٧ تَحْرِيكِه لَنَا بِهَا.

عَلَى أَنَّ فِي الْحَوَادِثِ الْحَادِثَةِ فِينَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِآلَةٍ وَلَا يَتَوَلَّدَ عَنْ سَبَبٍ، كَالْإِرَادَاتِ وَالْاعْتِقَادَاتِ وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ؛ فَكَيْفَ فَعَلَتْ الْكَوَائِبُ ذَلِكَ فِينَا، وَهِيَ لَا يَصِحُّ^٨ أَنْ تَكُونَ مُخْتَرَعَةً لِلْأَفْعَالِ؟ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً إِلَّا

١. في الأمالي: «و على».

٢. في الأمالي: «لهم».

٣. في الأمالي: «إلا» بدل قوله: «ابتداءً؛ وإنما يفعل في غيره» فالعبرة هكذا: «في غيره إلا على سبيل التوليد».

٤. في الأمالي: - «هي».

٥. في «ص»: «من غيرنا في الأجسام».

٦. في الأمالي: «حرَّكناه».

٧. في الأمالي: «يوضع».

٨. هكذا في الأمالي. وفي النسخ: «لا تصح».

بقدرة، و القدرة لا يجوز^١ لأمر يرجع إلى نوعها أن يُخترع^٢ بها الأفعال.
 فأما الأدمة فليس تؤثرها على الحقيقة الشمس^٣ في جوهنا وأبداننا، وإنما
 الله تعالى هو المؤثر لها وفاعلها بتوسط حرارة الشمس، كما أنه تعالى هو المحرق
 على الحقيقة بحرارة النار، و الهاشم لما يهشمه^٤ الحجر بثقله.
 و حرارة الشمس مسوذة للأجسام من جهة مفهومة معقولة^٥، كما أن النار
 تحرق الأجسام على وجه معقول؛ فأى تأثير للكواكب فينا يجري هذا المجرى في
 تمييزه و العلم بصحته؟ فليشر إليه؛ فإن ذلك مما^٦ لا يقدر عليه^٧.

[الدليل الثالث]

و مما يمكن أن يعتمد عليه في إبطال أن تكون الكواكب فاعلة فينا و مصرفة
 لنا: أن ذلك يقتضي سقوط الأمر و النهي و المدح و الذم عنا، و تكون
 معذورين في كل إساءة تقع منا و نجنيها^٨ بأيدينا، و غير مشكورين على شيء
 من الإحسان و الإفضال. و كل شيء يفسد به قول المجبرة، فهو مفسد
 لهذا المذهب.

١. في الأمالي: «لا تجوز».

٢. في الأمالي: «تخترع».

٣. في الأمالي: «الشمس على الحقيقة».

٤. في غير «ص» و الأمالي: «تهشمه».

٥. في الأمالي: «معقولة مفهومة».

٦. في «ص»: «ما».

٧. في الأمالي: «مما لا قدرة عليه».

٨. في «د، ط»: «و نجنيها».

٩. في «د»: - «و».

فأما^١ الوجه الآخر: و هو أن يكونَ الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل أفعالاً مخصوصة عند طلوع كوكب أو غروبه أو اتصاله أو مفارقه: فقد بينا أن ذلك ليس بمذهب للمُنجمين البتة؛ وإنما يتجملون الآن بالتظاهر به.

و أنه قد كان جائزاً أن يجري الله تعالى العادة بذلك؛ لكن لا طريق إلى العلم بأن ذلك قد وقع وثبت. ومن أين لنا أن الله تعالى أجرى العادة بأن يكون زحل أو المريخ إذا كان في درج الطالع كان نحساً، وأن المشتري إذا كان كذلك كان سعداً؟ وأي سمع مقطوع به جاء بذلك؟ وأي نبي أخبر به واستفيد من جهته؟ فإن عولوا في ذلك على التجربة، و أننا^٢ جربنا ذلك و من كان قبلنا فوجدناه على هذه الصفة، و إذا لم يكن موجباً فيجب^٣ أن يكون معتاداً.

قلنا: و من سلم لكم صحة هذه التجربة وانتظامها و أطرادها؟ و قد رأينا خطأكم فيها أكثر من صوابكم، و صدقكم أقل من كذبكم؛ فالأ نسيتم الصحة إذا اتفقت فيكم^٤ إلى الاتفاق الذي يقع من المُحمّن و المُرجّم؟ فقد رأينا من يُصيب من هؤلاء^٥ أكثر ممن يُخطئ، و هو على غير أصلٍ مُعتمَد، و لا قاعدة صحيحة.

فإذا قلتم: سبب خطأ المُنجم زلل دخل عليه في أخذ الطالع أو تسيير الكواكب. قلنا: و لم لا كانت إصابته سببها الاتفاق^٦ و التخمين؟ و إنما كان يصح لكم هذا

١. في «د»: «قلنا». و في الأمالي: «و أما».

٢. في الأمالي: «و أننا».

٣. في الأمالي: «وجب».

٤. في الأمالي: «منكم».

٥. في «د، س، ص، ط»: - «من هؤلاء».

٦. في الأمالي: - «الاتفاق و».

التأويل و التخريج لو كان على صحة أحكام النجوم دليل قاطع هو غير إصابة المنجم؛ فأمّا إذا كان دليل صحة الأحكام الإصابة، فألا كان دليل فسادها الخطأ؟ فما أحدهما إلّا في مقابلة صاحبه^١.

[استدلالات و بيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم]

[أولاً]

و ممّا أُنجم به القائلون بصحة الأحكام^٢، و لم يتحصّل عنه منهم^٣ جواب، أن قيل لهم في شيء بعينه: خذوا الطالع و احكموا هل يؤخذ أو يترك؟ فإن حكموا إمّا بالأخذ أو الترك خولفوا و فعل خلاف ما خبروا به.

و قد أعضلتهم هذه المسألة و اعتذروا فيها^٤ بأعذار ملفة لا يخفى على عاقل سمعها بعدها من الصواب، و قالوا^٥ في هذه المسألة: يجب أن يكتب هذا المبتلى بها ما يريد أن يفعله^٦ أو يخبر به غيره، فإنّا نخرج ما قد عزم عليه من أحد الأمرين. و هذا تعلّل منهم بالباطل^٧؛ لأنّه إذا كان النظر في النجوم يدُلّ على جميع الكائنات التي من جملتها ما يختاره أحدنا من أخذ هذا الشيء المعروف^٨

١. في «س، ط» : «صاحبه». و في الأمالي: «فما أحدهما في المقابلة إلّا كصاحبه».

٢. من قوله: «الإصابة، فألا كان دليل» إلى هنا ساقط من «د».

٣. في الأمالي: «منهم عنه».

٤. في الأمالي: «عنها».

٥. في الأمالي: «فقالوا».

٦. في الأمالي: «أن يفعل».

٧. في الأمالي: «و هذا التعليل منهم باطل».

٨. في الأمالي: - «المعروض».

أَوْ تَرْكِهِ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَطْوِيَ ذَلِكَ فَلَا يُخْبِرَ بِهِ وَلَا يَكْتُبَهُ حَتَّى يَقُولَ الْمُنْجَمُ مَا عِنْدَهُ، وَبَيْنَ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ أَوْ^١ يَكْتُبَهُ قَبْلَ ذَلِكَ؟

وَأِنَّمَا فَرَعُوا إِلَى الْكِتَابَةِ^٢ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا حَتَّى لَا يُخَالَفَ الْمُنْجَمُ فِيمَا يَذْكُرُهُ وَيَحْكُمُ بِهِ مِنْ أَخْذٍ أَوْ تَرْكِ. وَلَوْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ صَحِيحَةً، وَفِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْكَائِنَاتِ، لَوَجَبَ أَنْ يَعْرِفَ الْمُنْجَمُ مَا اخْتَارَهُ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَلَوْ نَزَلْنَا تَحْتَ حُكْمِهِمْ، وَكَتَبْنَا مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَهُ، لَمَّا وَجَدْنَا إصَابَتَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَقَلَّ مِنْ خَطْئِهِمْ، وَلَمْ يَزِيدُوا فِيهِ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ وَيُخْبِرُ بِهِ الْمُرْكَزُ^٣ الْمُرْجَمُ^٤، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي طَالِعٍ وَلَا غَارِبٍ، وَلَا رَجُوعٍ إِلَى أَصْلٍ؛ وَإِلَّا فَالْبَلَوَى بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ^٥.

[حكايات ومناظرات وقعت للمصنف تتعلّق بعدم إصابة المنجمين]

[الحكاية الأولى]

وَكَانَ بَعْضُ الرُّؤَسَاءِ، بَلِ الْوُزَرَاءِ، مِمَّنْ كَانَ فَاضِلاً فِي الْأَدَبِ وَالْكِتَابَةِ، وَمَشْغُوفاً بِالنُّجُومِ عَامِلاً عَلَيْهَا، قَالَ لِي يَوْمًا - وَقَدْ جَرَى حَدِيثٌ يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ النُّجُومِ، وَرَأَى مِنْ مَخَايِلِي^٦ التَّعَجُّبَ مِمَّنْ يَتَشَاغَلُ بِذَلِكَ وَيُفْنِي زَمَانَهُ بِهِ -: أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ فِي نَفْسِي.

١. فِي الْأُمَالِي: «و».

٢. فِي «ص»: «أَوْ».

٣. فِي «ب»، «د»: «المرکز». وَفِي «ج»، «س»، «ط»: «المرکز». وَارْكَزَ الْأَمْرَ: ظَنَّهُ ظَنًّا كَانَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَاقِينَ.

٤. فِي الْأُمَالِي: «عَلَى مَا يَفْعَلُهُ الْمُخَمَّنُ الْمُرْجَمُ».

٥. فِي الْأُمَالِي: «وَبَيْنَكُمْ».

٦. فِي «س»: «مَحَالِي». وَفِي «ص»: «حَالِي».

فَقُلْتُ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ^١.

فَقَالَ^٢: أُرِيدُ أَنْ تُعَرِّفَنِي هَلْ بَلَغَ بَكَ التَّكْذِيبُ بِأَحْكَامِ النُّجُومِ إِلَى أَنْ لَا تَخْتَارَ
يَوْمًا لِسَفَرٍ^٣، وَلُبْسِ ثَوْبٍ جَدِيدٍ، وَتَوَجُّهًا^٤ فِي حَاجَةٍ؟

فَقُلْتُ: قَدْ بَلَغْتُ إِلَى ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَزِيَادَةٌ عَلَيْهِ، وَمَا فِي دَارِي تَقْوِيمٌ وَلَا
أَنْظَرُ فِيهِ، وَمَا رَأَيْتُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا خَيْرًا.

ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ^٥: نَدَعُ مَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ أَحْكَامِ النُّجُومِ مِمَّا يَحْتَاجُ
إِلَى فِكْرٍ دَقِيقٍ وَرَوِيَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَهَاهُنَا شَيْءٌ قَرِيبٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ عَلَتْ
طَبَقَتُهُ فِي الْفَهْمِ أَوْ انْخَفَضَتْ؛ خَبَّرَنِي: لَوْ فَرَضْنَا جَادَّةً مَسْلُوكَةً، وَطَرِيقًا يَمْشِي
فِيهِ النَّاسُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَفِي مَحَجَّتِهِ أَبَارٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَبَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضٍ طَرِيقٌ
يَحْتَاجُ سَالِكُهُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَتَوَقُّفٍ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِنَ السَّقُوطِ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْأَبَارِ،
هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٦ سَلَامَةً مَنْ يَمْشِي فِي هَذَا الطَّرِيقِ مِنَ الْعُمَيَانِ كَسَلَامَةِ مَنْ
يَمْشِي فِيهَا^٧ مِنَ الْبُصَرَاءِ، وَقَدْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَا يَخْلُو طَرَفَةٌ عَيْنٍ مِنْ مُشَاةٍ^٨ فِيهِ بُصْرَاءٌ
وَعُمَيَانٍ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطَبُ الْبُصَرَاءِ^٩ مُقَارِبًا لِعَطَبِ^{١٠} الْعُمَيَانِ،

١. فِي «ح، ط»: «بِذَلِكَ».

٢. فِي «ص» وَ الْأَمَالِي: «قَالَ».

٣. فِي «ص»: «لِلْسَفَرِ».

٤. فِي الْأَمَالِي: «وَتَوَجَّهَ».

٥. فِي «ص»: «وَقُلْتُ».

٦. فِي «س»: «يَكُونُ».

٧. فِي الْأَمَالِي: - «فِيهَا».

٨. فِي الْأَمَالِي: «مِنَ الْمُشَاةِ».

٩. فِي «د، س»: «النَّظْرَاءِ». وَ فِي «ط»: «الْبَطْرَاءِ».

١٠. فِي الْأَمَالِي: «يُقَارِبُ عَطَبَ».

أو ١ سلامة العُميانِ مُقَابِرَةً ٢ لسلامة البُصراءِ؟

فَقَالَ: هذا ممَّا لَا يَجُوزُ؛ بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ ٣ سَلَامَةُ الْبُصَرَاءِ أَكْثَرَ مِنْ سَلَامَةِ الْعُمَيَانِ، وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّقَارُبُ.

فَقُلْتُ لَهُ ٤: إِذَا كَانَ هَذَا مُحَالًا فَأَحِيلُوا نَظِيرَهُ وَمَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَأَنْتُمْ تُجِيزُونَ شَيْئًا مَا ذَكَرْنَاهُ وَعَدِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْبُصَرَاءَ هُمُ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ أَحْكَامَ النُّجُومِ وَيُمَيِّزُونَ سَعْدَهَا مِنْ نَحْسِهَا وَيَتَوَقَّوْنَ بِهَذِهِ الْمَعْرِفَةِ مَضَارَّ الزَّمَانِ وَيَتَخَطَّوْنَهَا وَيَعْتَمِدُونَ مَنَافِعَهُ وَيَقْصِدُونَهَا، وَمِثَالُ الْعُمَيَانِ كُلُّ مَنْ لَا يُحَسِّنُ تَعْلُمَ ٥ النُّجُومِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ ٦ وَالْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الدِّيَانَاتِ وَالْعِبَادَاتِ، ثُمَّ مِنْ ٧ سَائِرِ الْعَوَامِّ وَالْأَعْرَابِ وَالْأَكْرَادِ وَهُمْ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ ٨ مَنْ يُرَاعِي النُّجُومَ ٩، وَمِثَالُ الطَّرِيقِ الَّذِي فِيهِ الْآبَارُ الزَّمَانُ الَّذِي يَمْضِي عَلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ١٠، وَمِثَالُ آبَارِهِ ١١ مَصَائِبُهُ وَنَوَائِبُهُ وَمِحْنَتُهُ، وَقَدْ كَانَ يَجِبُ - لَوْ صَحَّ الْعِلْمُ بِالنُّجُومِ وَأَحْكَامِهَا - أَنْ تَكُونَ سَلَامَةُ الْمُنْجَمِينَ أَكْثَرَ وَمَصَائِبُهُمْ أَقَلُّ - لِأَنَّهُمْ يَتَوَقَّوْنَ الْمِحْنَ؛ لَعِلِمَهُمْ بِهَا

١. في الأمالي: «و».

٢. في «س»: «مقاربة».

٣. في «د»: «يكون».

٤. في الأمالي: - «له».

٥. في «ب، ج، س، ط»: «بعلم». وفي «د» الكلمة مهملة.

٦. في الأمالي: «من الفهماء».

٧. في الأمالي: - «من».

٨. في «ج، س، ص»: - «أضعاف».

٩. في الأمالي: «عدد النجوم».

١٠. في الأمالي: «يمضي عليه الخلق أجمعون».

١١. في «ص» وحاشية «س»: «الآبار».

قَبْلَ كَوْنِهَا - وَ تَكُونُ مِخْنٌ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ^١ مِنْ الطَّبَقَاتِ الْكَثِيرَةِ أَوْفَرَ وَ أَظْهَرَ حَتَّى تَكُونَ^٢ السَّلَامَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْغَرِيبَةُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ وَ أَنَّ السَّلَامَةَ أَوْ الْمِخْنَ فِي الْجَمِيعِ مُتَقَارِبَةٌ غَيْرُ مُتَفَاوِتَةٍ.

فَقَالَ: رُبَّمَا اتَّفَقَ مِثْلُ ذَلِكَ .

فَقُلْتُ لَهُ: فَيَجِبُ أَنْ تُصَدِّقَ مَنْ^٣ خَبَرَنَا فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ الَّذِي فَرَضْنَاهُ بِأَنَّ سَلَامَةَ الْعُمَيَّانِ فِيهِ^٤ كَسَلَامَةِ الْبُصْرَاءِ، وَ نَقُولُ: لَعَلَّ ذَلِكَ اتَّفَقَ. وَ بَعْدُ فَإِنَّ الْإِتِّفَاقَ لَا يَسْتَمِرُّ^٥، وَ هَذَا الْحُكْمُ^٦ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ.

فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عُدْرٌ صَحِيحٌ.

[ثَانِيًا]

وَمِمَّا يُفْسِدُ مَذْهَبَ الْمُتَنَجِّمِينَ، وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ^٧ مَا لَعَلَّهُ يَتَّفِقُ لَهُمْ مِنَ الْإِصَابَةِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ: أَنَّا قَدْ شَاهَدْنَا جَمَاعَةً مِنَ الزَّرَّاقِينَ^٨، الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ، وَ لَا نَظَرُوا قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، يُصَيِّبُونَ فِيهَا يَحْكُمُونَ بِهِ إِصَابَاتٍ مُسْتَطَرَفَةً.

١. فِي «د، ص»: «ذَكَرْنَا».

٢. فِي «س»: «يَكُونُ».

٣. فِي «س»: «يَصَدِّقُ عَنْ». وَ فِي «ص»: «يَصَدِّقُ مِنْ».

٤. فِي الْأُمَالِي: - «فِيهِ».

٥. فِي الْأُمَالِي: + «بَلْ يَنْقَطِعُ».

٦. فِي الْأُمَالِي: - «الْحُكْمُ».

٧. فِي الْأُمَالِي: - «أَنَّ».

٨. فِي غَيْرِ «س، ص»: «الزَّرَّاقِينَ».

وَ «الزَّرَّاقُونَ» هُمُ الَّذِينَ يُخْبِرُونَ عَنِ الْمَغِيبَاتِ رَجْمًا بِالْغَيْبِ، مِنْ دُونِ إِعْمَالِ فِكْرِ وَ تَعْلُمِ عِلْمٍ. بَحَارُ الْأَنْوَارِ، ج ٨٩، ص ١٥١، الْهَامِشُ ٢.

وَ زَرَّقَ فَلَانًا بَعَيْنَهُ: أَخَذَهَا نَحْوَهُ وَرَمَاهَا. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٣، ص ١٩٣ (زُرُق).

[الحكاية الثانية]

و قد كَانَ المعروف بالشَّعراني^١، الذي شاهدناه و هو لَا يُحْسِنُ أَنْ يَأْخُذَ
الْأَصْطِرْلَابَ لِلطَّالِعِ، و لَا نَظَرَ قَطُّ فِي زَيْجِ بَل و لَا تَقْوِيمٍ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ
حَاضِرُ الْجَوَابِ، فَطِنَ بِالزُّرْقِ، معروفٌ بِكَثْرَةِ الْإِصَابَةِ^٢ و بِلَوْغِ الْغَايَةِ فِيمَا يُخْرِجُهُ
مِنَ الْأَسْرَارِ؛ و لَقَدْ اجْتَمَعَ يَوْمًا بَيْنَ يَدَيَّ مَعَ^٣ جَمَاعَةٍ كَانُوا عِنْدِي، وَكُنَّا
كُلُّنَا اعْتَرَمْنَا^٥ جَهَةً نَقْصِدُهَا لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ، فَسَأَلَهُ أَحَدُنَا عَمَّا نَحْنُ بِصَدْدِهِ،
فَابْتَدَأَ مِنْ غَيْرِ أَخْذٍ طَالِعٍ و لَا نَظَرٍ فِي تَقْوِيمٍ فَأَخْبَرَنَا بِالْجَهَةِ الَّتِي أَرَدْنَا قَصْدَهَا،
ثُمَّ عَدَلَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ فَأَخْبَرَهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ تَفْصِيلِ أُمُورِهِ^٦
و أَغْرَاضِهِ^٧، حَتَّى قَالَ لِأَحَدِهِمْ: و أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَمَاعَةِ قَدْ وَعَدَكَ وَاغْدُ
بشَيْءٍ يُوَصِّلُهُ إِلَيْكَ، و قَلْبُكَ بِهِ مُتَعَلِّقٌ، و فِي كُمِّكَ شَيْءٌ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا^٨.
و ضَرَبَ بِيَدِهِ^٩ إِلَى كُمِّهِ يَسْتَخْرِجُ^{١٠} مَا فِيهِ، فَاسْتَحْيَا ذَلِكَ الرَّجُلَ وَ وَجَمَ^{١١}

١. يُكْتَبُ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ بِالْعَيْنِ، أَيْ «الشَّعْرَانِي». رَاجِعْ: بَحَارُ الْأَثْوَارِ، ج ٨٩، ص ١٥١.
٢. فِي الْأَمَالِيِّ: «مَعْرُوفٌ بِهِ كَثِيرُ الْإِصَابَةِ».
٣. فِي الْأَمَالِيِّ: - «مَعَ».
٤. فِي الْأَمَالِيِّ: - «كُنَّا».
٥. فِي الْأَمَالِيِّ: «قَدْ اعْتَرَمْنَا».
٦. فِي الْأَمَالِيِّ: «أُمُورِهِ».
٧. فِي «س»: «و أَغْرَاضِهِ».
٨. فِي الْأَمَالِيِّ: + «و قَدْ انْقَضَتْ حَاجَتُكَ وَ انْتَجَزَتْ».
٩. فِي الْأَمَالِيِّ: «و جَذَبَ يَدَهُ».
١٠. فِي الْأَمَالِيِّ: «فَاسْتَخْرِجَ».
١١. فِي «س»: «و رَجَمَ». و وَجَمَ - هُنَا -: سَكَتَ فَرَعًا، فَهُوَ وَاجِمٌ.

و امتنع^١ من الوقوف على ما في كُتْمه بجُهدِه، فلم يَنْفَعه ذلك، وأعانَ الحاضرون على إخراج ما في كُتْمه لما أَحَسُوا بالإصابة من الزَّرَاقِ؛ فأُخْرِجَ مِنْ كُتْمه رِقَاعٌ كثيرةٌ، و^٢ في^٣ جُمْلَتِهَا صَكٌّ على دارِ الضَرْبِ بَصْلَةٌ مِنْ خَلِيفَةِ الْوِزَارَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَعَجِبْنَا مِمَّا اتَّفَقَ مِنْ^٤ إصابته مع بُعْدِهِ عَنْ^٥ صِنَاعَةِ النُّجُومِ.

و كَانَ لَنَا صَدِيقٌ يَقُولُ أَبْدَأْ: مِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى بُطْلَانِ أَحْكَامِ النُّجُومِ إصابَةُ الشُّعْرَانِيِّ.

[الحكاية الثالثة]

و جَرَى يَوْمًا مَعَ مَنْ يَتَعَاطَى^٦ عِلْمَ النُّجُومِ هَذَا الْحَدِيثُ، فَقَالَ: عِنْدَ الْمُنْجِمِينَ أَنَّ السَّبَبَ فِي إصابَةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ^٧ شَيْئًا مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ أَنَّ مَوْلَدَهُ وَ مَا يَتَوَلَّاهُ مِنَ الْكَوَاكِبِ^٨ اقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَلَعَلَّ بَطْلَمَيْوسَ^٩ وَ كُلَّ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُنْجِمِينَ وَ مُصِيبٍ فِي

١. في الأمالي: «و منع».

٢. في الأمالي: «و».

٣. في «ص»: «و من».

٤. في «د، س، ص، ط»: «من».

٥. في «ب» و الأمالي: «من».

٦. في «س»: «يتعامل».

٧. في الأمالي: «لا يعلم».

٨. في الأمالي: «و تقتضيه كواكبه» بدل «من الكواكب».

٩. في الأمالي: «بطليموس». و هو حكيم يوناني، وُلِدَ فِي صَعِيدِ مِصْرَ وَ تَوَفَّى قَرَبَ الإسْكَندَرِيَّةِ. أَكْبَرُ فَلَكَيِّ فِي التَّارِيخِ الْقَدِيمِ، وَ صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَجَسْطِي» الْمَشْهُورِ. الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (فِي اللُّغَةِ)،

أحكامِ عِلْمِهَا^١ إِنَّمَا سَبَبُ إِصَابَتِهِ مَوْلَدُهُ وَ مَا تَقْتَضِيهِ كَوَاكِبُهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَلَا فَهْمٍ؛ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْإِصَابَةِ عَلَى الْعِلْمِ إِذَا كَانَتْ تَنْفَعُ مِنْ جَاهِلٍ وَ يَكُونُ سَبَبُهَا الْمَوْلَدَ. وَ إِذَا كَانَتْ الْإِصَابَةُ بِالْمَوَالِيدِ، فَالنَّظَرُ^٢ فِي عِلْمِ النُّجُومِ عَبَثٌ وَ تَعَبٌ^٣ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَدَ إِنْ اقْتَضَى الْإِصَابَةَ أَوْ الْخَطَأَ، فَالتَّعَلُّمُ لَا يَنْفَعُ، وَ تَرْكُهُ لَا يَضُرُّ. وَ هَذِهِ عِلَّةٌ تَسْرِي إِلَى كُلِّ صَنْعَةٍ حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَاعِرٍ مُفْلِقٍ، وَ صَانِعٍ حَاذِقٍ، وَ نَاسِجٍ لِلدَّيْبَاجِ مُدَقِّقٍ^٤ لَا عِلْمَ لَهُ بِتِلْكَ الصَّنَاعَةِ، وَ إِنَّمَا اتَّفَقَتِ الصَّنَعَةُ مِنْهُ^٥ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ كَوَاكِبُ مَوْلَدِهِ. وَ مَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مِنَ الْجَهَالَاتِ لَا يُحْصَى. وَ اعْلَمْ أَنَّ التَّعَبَ بِعِلْمِ مَرَاكِزِ الْكَوَاكِبِ وَ أبعادِهَا وَ أَشْكَالِهَا وَ تَسْيِيرَاتِهَا، مَتَى لَمْ تَكُنْ^٦ ثَمَرَتُهُ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ وَ الْإِطْلَاعُ^٧ عَلَى الْحَوَادِثِ قَبْلَ كَوْنِهَا، لَا مَعْنَى لَهُ وَ لَا غَرَضَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَفَعَةَ فِي أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ كُلَّهُ لِأَمْرٍ يَخُصُّ^٨ نَفْسَ الْعِلْمِ بِهِ^٩. وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى^{١٠} الْإِطْلَاعِ عَلَى ذَلِكَ - إِذَا لَمْ تَتَعَدَّ الْمَعْرِفَةُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ - إِلَّا مَجْرَى الْعِلْمِ بَعْدَ الْحَصْنِ، وَ كَيْلِ الثَّرَى^{١١}، وَ مَعْرِفَةِ أَطْوَالِ الْجِبَالِ وَ أَوْزَانِهَا؛

١. في الأمالي: «في أحكامه عليها».

٢. في «د»: «فما النظر».

٣. في الأمالي: «ولعب».

٤. في الأمالي: «ومدقق».

٥. في الأمالي: - «منه».

٦. في «ص»: «لم يكن».

٧. في الأمالي: «فالاطلاع».

٨. في الأمالي: «و تختص» بدل «لأمر يخص».

٩. في «س، ص»: - «به».

١٠. في الأمالي: - «مجري».

١١. في الأمالي: «النوى».

فَكَمَا^١ أَنْ الْعَنَاءَ فِي تَعْرِفِ ذَلِكَ عَبَثٌ لِأَنَّهُ^٢ لَا يُجَدِّي نَفْعاً، فَكَذَلِكَ^٣ الْعِلْمُ بِشَكْلِ
الْفَلَكَ وَتَسِيرَاتِ كَوَاكِبِهِ وَأَبْعَادِهَا، وَالمَعْرِفَةُ بِزَمَانِ قَطْعِ كُلِّ كَوْكَبٍ لِلْفَلَكَ
وَتَفَاضُلِهَا^٤ فِيهِ.

وَمَا شَقِيَّ^٥ الْقَوْمُ بِهَذَا الشَّأْنِ وَأَفْنَوْا فِيهِ^٦ أَعْمَارَهُمْ إِلَّا لِتَقْدِيرِهِمْ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى
مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ؛ فَلَا يُغْتَرَّ^٧ بِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنْهُمْ: «إِنَّا نَنْظُرُ فِي ذَلِكَ لِتَشْرِفِ^٨
نُفُوسُنَا بِعِلْمِ الْهَيْئَةِ، وَلَطِيفٍ مَا فِيهَا مِنَ الْأَعَاجِيبِ» فَإِنَّ ذَلِكَ تَجَمُّلٌ^٩ مِنْهُمْ
وَتَقَرُّبٌ إِلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ وَلَوْلَا أَنْ غَرَضَهُمْ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ لَمَّا تَعَبَوْا^{١٠} بِشَيْءٍ مِنْ
هَذَا^{١١} كُلِّهِ، وَلَا كَانَتْ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَلَا مِنْهُ عَائِدَةٌ.

[أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم]

وَمِنْ أَدَلِّ الْأَدَلَّةِ^{١٢} عَلَى بُطْلَانِ أَحْكَامِ النُّجُومِ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ
مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الْإِنْخِبَارُ عَنِ الْغُيُوبِ، وَعُدُّ ذَلِكَ خَارِقاً لِلْعَادَاتِ،

١. فِي الْأَمَالِي: «وَكَمَا».

٢. فِي الْأَمَالِي: «وَسَفَهُ» بَدَلَ «لَأَنَّهُ».

٣. فِي غَيْرِ «س، ص»: «وَكَذَلِكَ».

٤. فِي الْأَمَالِي: «وَتَفَاضُلِهَا».

٥. فِي الْأَمَالِي: «سَعَى».

٦. فِي الْأَمَالِي: «- فِيهِ».

٧. فِي الْأَمَالِي: «فَلَا تُغْتَرَّ». وَفِي «ص»: «فَلَا تُعْتَبَرُ».

٨. فِي الْأَمَالِي: «لَشَرَفٍ». أَشْرَفَ الشَّيْءُ: عَلَا وَارْتَفَعَ.

٩. فِي «د، س»: «يَحْمَلُ». وَفِي «ط» الْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ.

١٠. فِي الْأَمَالِي: «لَمَّا تَعَنَّا».

١١. فِي الْأَمَالِي: «ذَلِكَ».

١٢. فِي الْأَمَالِي: «الدَّلِيلُ».

كأحياء الميت، وإبراء الأكَمِه والأبرص. ولو كان للعلم^١ بما يحدثُ طريقُ نجومِي^٢، لم يكن ما ذكرناه مُعْجِزاً ولا خارقاً للعادة.

وكَيْفَ يَشْتَبِهُ عَلَى مُسْلِمٍ بَطْلَانُ أَحْكَامِ النُّجُومِ، وقد أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ قَدِيماً وَ حَدِيثاً عَلَى تَكْذِيبِ الْمُتَنَجِّمِينَ وَ الشَّهَادَةِ بِفَسَادِ مَذَاهِبِهِمْ وَ بَطْلَانِ أَحْكَامِهِمْ؟ وَ معلومٌ مِن دِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ضَرُورَةُ التَّكْذِيبِ بِمَا يَدَّعِيهِ^٣ الْمُتَنَجِّمُونَ وَ الإِزْرَاءُ عَلَيْهِمْ وَ التَّهْجِيزُ^٤ لَهُمْ، وَ فِي الرِّوَايَاتِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً، وَ كَذَلِكَ عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ خِيَارِ أَصْحَابِهِ^٥ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^٦، فَمَا زَالُوا يَتَبَرَّءُونَ^٧ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَنَجِّمِينَ وَ يُعَدُّونَهَا ضَلَالاً وَ مُحَالاً؛ وَ مَا اسْتَهَزَتْ هَذِهِ الشَّهْرَةُ فِي^٩ دِينِ الْإِسْلَامِ كَيْفَ يَغْتَرُّ بِخِلَافِهِ مُتَنَسِّبٌ إِلَى الْمِلَّةِ وَ مُصَلِّ إِلَى الْقِبْلَةِ^{١٠}؟

١. في الأمالي: «العلم».

٢. في الأمالي: «طريقاً نجومياً».

٣. في «ب، ج، د، ص، ط»: «تدعيه».

٤. في الأمالي: «والتعجيز».

٥. نهج البلاغة، ص ١٠٥، الخطبة ٧٩؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٥-٤١٦، ح ١٦؛ الخصال، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٦٧؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٤٠. المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٧٦، ح ٩٤١؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٧٨، ح ١١١٠٧، و ج ١٨، ص ٣٠٥، ح ١١٧٨١؛ صحيح ابن جبان، ج ٦، ص ٢٣ و ٢٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ٣٥، ح ٨٥٩؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٢، ص ٥٤٨.

٦. في الأمالي: - «رضي الله عنهم».

٧. في غير الأمالي: «فلا».

٨. في الأمالي: «يبرؤون».

٩. في «ص»: «من».

١٠. في «ص»: «مصلً إلى القبلة ومنتسب إلى الملة»؛ بتقديم وتأخير.

[صحة الإخبار عن الكسوفات، وفرقه مع سائر إخبارات المنجمين]

فأما إصابتهم في الإخبار عن الكسوفات، وما مضى في أثناء المسألة من طلب الفرق بين ذلك وبين سائر ما يُخبرون به من تأثير الكواكب في أجسامنا: فالفرق بين الأمرين أن الكسوفات واقترانات الكواكب وانفصالها طريقه الحساب وتسيير الكواكب، وله أصول صحيحة وقواعد سديدة. وليس كذلك ما يدعونه من تأثيرات الكواكب في الخير والشر، والنفع والضرر^٢. ولو لم يكن من الفرق بين الأمرين إلا الإصابة الدائمة المتصلة في الكسوفات وما يجري مجراها، ولا يكاد يتفق^٤ فيها خطأ البتة [الكفى]؛ فإن^٥ الخطأ المعهود^٦ الدائم إنما هو في الأحكام الباقية، حتى إن الصواب هو العزيز فيها، وما يتفق لعله فيها من إصابة^٧ قد يتفق من المخمّن أكثر منه^٨؛ فحمل أحد الأمرين على الآخر بهت وقلّة دين وحياء^٩.

١. في الأمالي: «تأثيرات».

٢. في غير «د»: «و الضرر».

٣. في الأمالي: «في».

٤. في الأمالي: «يبين».

٥. في الأمالي: «و أن».

٦. في «ص»: «+ و».

٧. في الأمالي: «وما يتفق فيها من الإصابة لعله».

٨. انظر أيضاً: الموضح (الصرقة)، ص ١٢٠ - ١٢١.

٩. في الأمالي: «- وحياء».

المسألة السادسة^١

[في بيان حقيقة المنامات]

ما القول في المنامات؟ أ^٢ صحيحة هي أم باطلة؟ و من فعل من هي؟ و من أي جنس هي؟^٤

و ما هي؟^٥ و وجه صحتها في الأكثر؟ و ما وجه الإنزال عند رؤية المباشرة في المنام؟

فإن كان فيها صحيح و باطل، فما السبيل إلى تمييز أحدهما من صاحبه؟^٧
الجواب - وبالله التوفيق^٨ :-

إعلم أن النائم غير كامل العقل؛ لأن النوم ضرب من السهو، و السهو

١. لقد نُقلت هذه المسألة كلها أيضاً في تكملة الأمالي للشریف المرتضى، و جاء في أولها:
«مسألة في المنامات» بدل «المسألة السادسة».

٢. في «أ» :- «أ».

٣. في «د» :- «هي».

٤. في «د» :- «هي».

٥. في غير «أ» :- «و ما هي؟».

٦. في الأمالي: «وإن».

٧. في «ص» و حاشية «س» و الأمالي: «الآخر» بدل «صاحبه».

٨. في الأمالي :- «وبالله التوفيق».

يَنفِي العلومَ، و لهذا يَتَعَقَّدُ النَّائِمُ فِي نَفْسِهِ^١ الاعتقاداتِ الباطلةَ؛ لِنَقْصَانِ عَقْلِهِ، و فَقْدِ عُلُومِهِ^٢.

[حقيقة المنامات و فاعلها]

و جميعُ المَنَاماتِ إِنَّمَا هِيَ «اعتقاداتٌ» يَبْتَدُئُهَا النَّائِمُ فِي نَفْسِهِ، و لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَدَاهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ - سَوَاءٌ^٣ كَانُوا بَشَرًا أَوْ مَلَائِكَةً أَوْ جِنًّا - أَجْسَامٌ،^٤ و الجِسْمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى^٥ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ اعتقاداً ابتداءً، بَلْ و لَا شَيْئاً مِنَ الْأَجْنَاسِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ و إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ. و إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ جِنْسَ الْعِتْقَادَاتِ مُتَوَلِّدًا»^٦ لِأَنَّ الَّذِي يُعَدِّي الْفِعْلَ مِنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ إِنَّمَا هُوَ الْعِتْقَادَاتِ، و لَيْسَ فِي أَجْنَاسِ الْعِتْقَادَاتِ مَا يُؤَلِّدُ الْعِتْقَادَاتِ، و لهذا لَوْ اعْتَمَدَ أَحَدُنَا عَلَى قَلْبِ غَيْرِهِ الدَّهْرَ الطَّوِيلَ، مَا تَوَلَّدَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْعِتْقَادِ^٧. و قد^٨ بَيَّنَّ ذَلِكَ و شَرَحَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ^٩.

١. فِي غَيْرِ «أ» - : «فِي نَفْسِهِ».

٢. ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ عُلُومِ الذَّخِيرَةِ، ص ١٢١.

٣. فِي الْأَمَالِيِّ - : «سَوَاءً».

٤. ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ الْمَكْلَفَ الْحَيَّ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي نَشَاهَدُهَا، أَيْ أَنَّهُ جِسْمٌ فَقَط. الذَّخِيرَةُ، ص ١١٤.

٥. فِي غَيْرِ «أ» - : «عَلَى».

٦. فِي «أ» - : «مُتَوَلِّدًا».

٧. فِي «د» و الْأَمَالِيِّ: «الْعِتْقَادَاتِ».

٨. فِي «أ» - : «فَقَدْ».

٩. رَاجِعْ: شَرَحَ جَمَلَ الْعِلْمِ، ص ١٢٩.

و الْقَدِيمُ تَعَالَى الْقَادِرُ^١ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِي قُلُوبِنَا ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ أَجْنَسَ
الاعتقادات، لَا يَجُوزُ^٢ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ النَّائِمِ اعتقاداً؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ اعتقاداتِ
النائمِ جَهْلٌ، وَ يَتَنَاوَلُ^٤ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَرَى وَيَمْشِي
وَأَنَّهُ رَاكِبٌ وَعَلَى صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ^٥؛ وَهُوَ تَعَالَى لَا
يَفْعَلُ الْجَهْلَ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الاعتقاداتِ كُلُّهَا مِنْ جِهَةِ النَّائِمِ.

[إبطال القول بصحة جميع المنامات]

وَقَدْ حُكِيَ^٦ فِي «الْمَقَالَاتِ»: أَنَّ الْمَعْرُوفَ بِصَالِحِ قُبَّةٍ^٧ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ كُلُّ مَا
يَرَاهُ النَّائِمُ فِي مَنَامِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.^٨
وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُ^٩ يُضَاهِي^{١٠} جَهْلَ السُّوْفِسْطَائِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ يَرَى أَنْ رَأْسَهُ
مَقْطُوعٌ، وَأَنَّهُ قَدْ مَاتَ، وَأَنَّهُ قَدْ صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ خِلَافِ

١. فِي الْأَمَالِيِّ: «هُوَ الْقَادِرُ».

٢. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَلَا يَجُوزُ».

٣. فِي «ص»: «اعتقاد».

٤. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَتَنَاوَلُ».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «أ».

٦. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَقَدْ ذُكِرَ». وَفِي «أ»: «- وَوَقَدْ حُكِيَ».

٧. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَرْتَضَى فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ فَقَالَ: «لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، وَ
خَالَفَ الْجُمْهُورَ فِي أُمُورٍ: مِنْهَا كَوْنُ الْمُتَوَلِّدَاتِ فَعَلَ اللَّهُ ابْتِدَاءً، وَكَوْنُ الْإِدْرَاكِ مَعْنَى. طَبَقَاتُ
الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٧٣. وَرَاجِعُ: مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٤٠٧.

٨. الْمَقَالَاتُ لِأَبِي الْقَاسِمِ الْبُلْخِيِّ، ص ٤٨٦؛ مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٤٣٣.

٩. فِي غَيْرِ «أ»: «- مِنْهُ».

١٠. فِي الْأَمَالِيِّ: «أَيْضاً هُوَ» بَدَلَ «يُضَاهِي».

ذلك كُلُّه. وإذا جاز^١ عند صالح هذا أن يَعْتَقِدَ يَقْطُأُ في السراب^٢ أنه ماء،
و في المُردِّي^٣ إذا كَانَ في الماءِ أنه مكسورٌ و هو على الحقيقةِ صحيحٌ لضَرْبِ^٤
من الشُّبْهَةِ و اللَّبْسِ، فألاً جازَ ذلكَ في النَّائمِ، و هو مِن الكمالِ أَبْعَدُ و إلى^٥
النقصِ أَقْرَبُ؟

[أقسام المنامات]

و يَنْبَغِي أن يُقَسِّمَ^٦ ما يَتَخَيَّلُ النَّائمُ أنه يراه إلى أقسامٍ ثَلَاثَةٍ:
منها: ما يَكُونُ مِن غَيْرِ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ أو دَاعٍ يَدْعُو إليه، فيَكُونُ^٧ اعتقاداً مُبْتَدَأً.
و منها: ما يَكُونُ مِن وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ. و معنى هذه الوسوسة: أن الشَّيْطَانَ^٨
يَفْعَلُ في داخِلِ سَمْعِهِ كلاماً خَفِيّاً يَتَضَمَّنُ أشياءَ مَخْصُوصَةً: فَيَعْتَقِدُ النَّائمُ إذا سَمِعَ
ذلكَ الكلامَ أنه يراه؛ فَقَدْ نَجِدُ^٩ كَثِيراً مِنَ النَّيَامِ يَسْمَعُونَ حَدِيثَ مَنْ يَتَحَدَّثُ
بِالْقُرْبِ مِنْهُمْ، فَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ معنى^{١٠} ذلكَ الحديثِ في مَنَامِهِمْ.

١. في «أ»: «فإذا كان».

٢. في «أ، ط»: «الشراب».

٣. في «د، س، ص»: «المتردي».

و المُردِّي: خشبة يدفع بها المَلَأُ السَّفِينَةَ. لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠٢ (مرد).

٤. في «أ»: «بضرب».

٥. في «د، س، ص، ط»: «من».

٦. في «ب، ج، ط»: «نقسم».

٧. من هنا إلى قوله بعد أكثر من صفحة: «مَن يَتَخَيَّلُ الفاسد» ساقط من «ص».

٨. في الأمالي: - «و معنى هذه الوسوسة: أن الشَّيْطَانَ».

٩. في غير «أ، د»: «يجلد».

١٠. في الأمالي: - «معنى».

ومنها: ما يَكُونُ سببُهُ و الداعي إليه خاطراً^١ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى أو يأْمُرُ بعضُ المَلَأَنكِ بِفِعْلِهِ. و معنى هذا الخاطر أيضاً: أَنَّهُ يَكُونُ^٢ كلاماً يُفْعَلُ في داخلِ سَمْعِ النَّائِمِ^٣، فَيَعْتَقِدُ النَّائِمُ^٤ أيضاً أَنَّهُ يَرَى ما يَتَضَمَّنُهُ^٥ ذَلِكَ الْكَلَامُ. و الْمَنَامَاتُ الدَّاعِيَةُ إِلَى الْخَيْرِ و الصَّلَاحِ فِي الدِّينِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ إلى هذا الْوَجْهِ مَصْرُوفَةً، كَمَا أَنَّ ما يَقْتَضِي الشَّرَّ مِنْهَا الْأُولَى أَنْ تَكُونَ^٦ إلى وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ مَصْرُوفَةً.

[في بيان سبب صحة بعض المنامات]

و قد يَجُوزُ - على هذا - فيما يَرَاهُ النَّائِمُ في مَنَامِهِ ثُمَّ يَصِحُّ ذَلِكَ حَتَّى يَرَاهُ في يَقْظَتِهِ على حَدِّ ما رَأَى^٧ في مَنَامِهِ، و في كُلِّ مَنَامٍ يَصِحُّ تَأْوِيلُهُ^٨، أَنْ يَكُونَ سَبَبُ صَحَّتِهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ كلاماً في سَمْعِهِ - لَضَرْبٍ مِنَ الْمَصْلَحَةِ - بِأَنْ شَيْئاً يَكُونُ أو قد كَانَ على بعضِ الصِّفَاتِ، فَيَعْتَقِدُ النَّائِمُ أَنَّ الَّذِي يَسْمَعُهُ هو يَرَاهُ، فإذا صَحَّ تَأْوِيلُهُ على ما رَأَى^٩ فَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ تَتَّفَقَ^{١٠} فِيهِ الصَّحَّةُ

١. هكذا في الأمالي، و هو الصحيح. و في جميع النسخ: «خاطر»، و هو سهو.

٢. في الأمالي: «أَنْ يَكُونَ» بدل «أَنَّهُ يَكُون».

٣. في «أ»: «داخل سمعه». و في الأمالي: «في داخل السمع».

٤. في «أ»: - «النائم». و في «د، س، ط»: - «فيعتقد النائم».

٥. في الأمالي: «يَتَضَمَّنُ».

٦. في «أ، س»: «يَكُون».

٧. في الأمالي: «يراه».

٨. في «أ»: - «تأويله».

٩. في الأمالي: «يراه».

١٠. هكذا في الأمالي. و في «أ»: «يَتَّفَقْنَ». و في سائر النسخ: «يَتَّفَق».

اتِّفَاقاً؛ فَإِنَّ فِي الْمَنَامَاتِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَصِحَّ بِالاتِّفَاقِ، وَ مَا يَضِيقُ فِيهِ مَجَالٌ^١ نِسْبَتِهِ^٢ إِلَى الاتِّفَاقِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِيهِ.

[نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات]

فَإِنْ قِيلَ: أَلْفَلَيْسَ^٣ قَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَّائِيُّ^٤ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ فِي الْمَنَامَاتِ: «إِنَّ الطَّبَائِعَ لَا يَجُوزُ^٥ أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً فِيهَا؛ لِأَنَّ الطَّبَائِعَ مِمَّا^٦ لَا يَجُوزُ^٧ عَلَى الْمَذَاهِبِ الصَّحِيحَةِ أَنْ تَوْثَّرَ فِي شَيْءٍ. وَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمَأْكُولَاتِ^٨ يَكْثُرُ عِنْدَهَا الْمَنَامَاتُ بِالْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ^٩ فِيهَا مَا يَكْثُرُ عِنْدَهُ بِالْعَادَةِ تَخِيلُ^{١٠} الْإِنْسَانِ وَهُوَ مُسْتَقِظٌ لِمَا^{١١} لَا أَصَلَ لَهُ؟»

١. فِي «د، س، ط»: «محال».

٢. فِي «أ»: «نُسبته». وَ فِي غَيْرِ «أ، د»: «نُسبه».

٣. فِي الْأُمَالِي: «أَلَيْسَ».

٤. أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ الْجَبَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ، شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَ رَئِيسُ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ فِي عَصْرِهِ. أَخَذَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ الشَّحَّامِ، وَ أَخَذَ عَنْهُ فَنَّ الْكَلَامِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، ثُمَّ خَالَفَهُ. لَهُ مَقَالَاتٌ وَ آرَاءُ أَنْفَرْدَ بِهَا فِي الْمَذْهَبِ، وَ إِلَيْهِ تُنْسَبُ الطَّائِفَةُ الْجَبَّائِيَّةُ. نُسِبَتْهُ إِلَى جُبَّتِيٍّ مِنْ قُرَى الْبَصْرَةِ. اشتهر بالبصرة و دُفِنَ بِجُبَّتِيٍّ. لَهُ تَفْسِيرٌ مَطْوُولٌ رَدٌّ عَلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ. وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ مُتَوَسِّعاً فِي الْعِلْمِ، سَيَّالَ الذَّهْنِ، وَ هُوَ الَّذِي ذَلَّلَ الْكَلَامَ وَ سَهَّلَهُ وَ يَسَّرَ مَا صَعِبَ مِنْهُ. وَ كَانَ يَقِفُ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَبِي بَكْرٍ أَتَيْهِمَا أَفْضَلَ؟ عَاشَ ٨٦ سَنَةً، وَ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٣٠٣ هـ، وَ خَلَفَهُ ابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ الْجَبَّائِيُّ. الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٦، ص ٢٥٦؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَبِيلَةِ، ج ١٤، ص ١٧٤ - ١٨٣، الرِّقْمُ ١٠٢.

٥. فِي الْأُمَالِي: «لَا تَجُوزُ».

٦. فِي الْأُمَالِي: «مِمَّا».

٧. فِي الْأُمَالِي: «لَا تَجُوزُ».

٨. فِي غَيْرِ «أ، د»: «مَا».

٩. فِي «ب، ج، د»: «يَخِيلُ».

١٠. فِي الْأُمَالِي: «مَا».

قلنا: قد قال ذلك أبو علي، وهو خطأ؛ لأن تأثيرات المأكَل^١ بِمَجْرَى العادة على المذهب الصحيحة إذا لم يَكُن مضافاً^٢ إلى الطبايع فهو من فعل الله تعالى؛ فكيف نُضيف^٣ التخيل الباطل و الاعتقاد الفاسد إلى فعل الله تعالى؟ فأما المُستيقِظ الذي استشهد به، فالكلام فيه و^٤ في النائم واحد، ولا يجوز أن نُضيف التخيل الباطل إلى فعل الله تعالى في نائم ولا يقظان^٥؛ فأما من يتخيل الفاسد^٦ و هو غير نائم، فلا بُد من أن يكون ناقص العقل في الحال، أو^٧ فاقد التمييز^٨ بسهوه^٩ و ما يجري مجراه، فيبتدئ اعتقادات لا أصل لها^{١٠}؛ كما قلناه^{١١} في النائم.

[في حقيقة منامات الأنبياء ﷺ]

فإن قيل: فما قولكم في منامات الأنبياء عليهم السلام؟ وما السبب في صحتها حتى عُدَّ ما يروونه في المنام مضافاً لما يسمعون من الوحي؟

١. في الأمالي: «المأكَل».
٢. في الأمالي: «إذا لم تكن مضافة».
٣. في «أ»: «يضيف».
٤. في غير «أ»: «+ الكلام».
٥. في «أ»: «فعل الله من نائم و يقظان».
٦. في الأمالي: «فأما ما يتخيل من الفاسد». ومن قوله قبل أكثر من صفحة: «اعتقاداً مبتدأ. و منها ما يكون إلى هنا ساقط من «ص».
٧. في «أ» و الأمالي: «و».
٨. في الأمالي: «و فاقد التمييز».
٩. في «ص»: «أو».
١٠. في الأمالي: «اعتقاداً لا أصل له».
١١. في «أ»: «قلنا».

قلنا: الأخبارُ الواردةُ بهذا الجنس^١ غَيْرُ مقطوعٍ على صحتها، ولا هي مما يوجبُ^٢ العلمَ. وقد يُمكنُ أن يُعلمَ اللهُ تعالى^٣ النبيَّ^٤ - بوحىٍ يسمعه من المَلَكِ على الوجهِ الموجِبِ للعلمِ -: «أَنتي^٥ سأريك في منامِك في وقتٍ كذا ما يجبُ أن تعملَ^٦ به^٧» فيقطعَ على صحته من هذا الوجهِ، لا بمجرّدِ رؤيته له^٨ في المنام. و على هذا الوجهِ يُحمَلُ منامُ إبراهيم عليه السلامُ في رؤية^٩ ذبحِ ابنه، ولولا ما أشرنا إليه، كيف كان^{١٠} يقطعُ إبراهيم عليه السلامُ بأنّه مُتعبّدٌ بذبحِ ابنه؟^{١١}

[تأويل قوله ﷺ: «مَنْ رَأَنِي فَقَدْ رَأَنِي»]

فإن قيل: فما تأويل ما يروى عنه عليه السلامُ من قوله^{١٢}: «مَنْ رَأَنِي فَقَدْ رَأَنِي؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ^{١٣} بِي»^{١٤}؟ وقد عَلِمْنَا أَنَّ الْمُبْطِلَ وَالْمُحَقِّقَ وَالْمُؤْمِنَ

١. راجع: بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٣١ - ٢٣٣، و ص ٣٦٨ - ٣٧٤؛ الكافي، ج ١، ص ١٧٦ -

١٧٧. وبعض ما ذكرنا عنوانه فهو في منامات الأئمة عليهم السلام.

٢. في غير «أ»: «توجب».

٣. في «أ»: - «تعالى».

٤. في الأمالي: «وقد يمكن أن يكون الله تعالى أعلم النبي».

٥. في الأمالي: «أنتي».

٦. في «د» الكلمة مهملة. وفي «س، ط»: «يعمل».

٧. في الأمالي: «عليه».

٨. في «أ»: - «له».

٩. في الأمالي: - «رؤية».

١٠. في الأمالي: «ولده».

١١. في «أ»: - «من قوله». وفي «س»: «من قول».

١٢. في الأمالي: «لا يتخيّل».

١٣. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٤ - ٥٨٥، ح ٣١٩١؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤، ح ١٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١١؛ كمال الدين، ج ١، ص ٧٠.

و الكافر قد يَرَوْنِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي النَّوْمِ، وَ يُخْبِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^١ بِضِدِّ مَا يُخْبِرُ بِهِ الْآخَرُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ رَائيًا^٢ عَلَى الْحَقِيقَةِ^٣ مَعَ هَذَا؟ قُلْنَا: هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَ مِنْ ضَعِيفِ أَخْبَارِ الْآحَادِ^٤، وَ لَا مُعَوَّلَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ - مَعَ تَسْلِيمِ صَحَّتِهِ - أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: مَنْ رَأَى فِي الْيَقَظَةِ فَقَدْ رَأَى عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي لِلْيَقَظَانِ^٥، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ^٦ رُبَّمَا تَمَثَّلَتْ بِصُورَةٍ بَعْضُ^٧ الْبَشَرِ. وَ هَذَا التَّأْوِيلُ أَشْبَهُ بِظَاهِرِ أَلْفَاظِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى» فَأُثْبِتَ غَيْرَهُ رَائيًا لَهُ وَ نَفْسَهُ مَرْتِيَّةً، وَ فِي النَّوْمِ لَا رَائيَ عَلَى الْحَقِيقَةِ^٨ وَ لَا مَرْتِيَّةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْيَقَظَةِ.

وَ لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى النَّوْمِ لَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يَرَانِي فِي مَنَامِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ رَائيٍ^٩ لِي^{١٠} عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ فِي الْحُكْمِ^{١١} كَأَنَّهُ قَدْ رَأَى. وَ هَذَا عُذُولٌ عَنْ ظَاهِرِ لَفْظِ الْخَبَرِ وَ تَبْدِيلٌ لَصِيغَتِهِ.

١. فِي «أ، ب» وَ الْأَمَالِي: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. فِي «أ»: «إِبْنَانًا».

٣. فِي الْأَمَالِي: «رَائيًا لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ».

٤. فِي الْأَمَالِي: «خَبَرٌ وَاحِدٌ ضَعِيفٌ مِنْ أَوْعَافِ الْآحَادِ».

٥. فِي «أ»: «الْيَقَظَانِ».

٦. فِي «ص»: «الشَّيْطَانِ».

٧. فِي الْأَمَالِي: - «بَعْضُ».

٨. فِي الْأَمَالِي: «فِي الْحَقِيقَةِ».

٩. فِي غَيْرِ «ص» وَ الْأَمَالِي: «غَيْرِ رَائيٍ».

١٠. فِي «أ»: - «لِي».

١١. فِي «أ»: «الْحُكْمِ».

و هذا الذي رَتَّبناه^١ في المَناماتِ و قَسَمناه أَشدُّ^٢ تحقيقاً مِن كُلِّ شَيْءٍ قِيلَ في أسبابِ المَناماتِ، و ما سَطَرَ في ذلكَ معروفٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ^٣ و لا مُحَقَّقٍ.

[في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة]

فأما ما تَهْذِي به الفلاسِفَةُ في هذا البابِ، فهو ممَّا يُضْحِكُ الثَّكَلِيَّ؛ لأنَّهم يَنْسُبُونَ ما صَحَّ مِنَ المَناماتِ - لَمَّا أُعِيَتْهم الحِيلُ في ذِكْرِ سببِهِ - إلى أنَّ النَّفْسَ اطلَّعتْ إلى^٤ عالَمِها فأَشْرَفَتْ^٥ على ما يَكُونُ. و الذي^٦ يَذْهَبُونَ إليه في حَقِيقَةِ النَّفْسِ غَيْرُ مَفْهُومٍ و لا مَضْبُوطٍ؛ فَكَيْفَ إذا أُضِيفَ إليه الاطِّلاعُ إلى^٧ عالَمِها؟ و ما هذا الاطِّلاعُ؟ و إلى أيِّ شَيْءٍ يُشِيرُونَ بعالَمِ النَّفْسِ؟ و لِمَ يَجِبُ أن تُعْرَفَ^٨ الكائناتُ عِنْدَ هذا الاطِّلاعِ؟ و كُلُّ هذا زَخْرَفَةٌ و مَخْرَقَةٌ و تَهْاوِيلٌ لا يَتَحَصَّلُ مِنْها شَيْءٌ.

و قولُ صالحٍ قُبَّةٍ^٩ - مع أنَّه تَجاهَلُ مَحْضٌ - أَقْرَبُ إلى أن يَكُونَ مَفْهُوماً مِن قولِ^{١٠} الفلاسِفَةِ؛ لأنَّ صالحاً ادَّعى أنَّ النَّائمَ يَرى على الحَقِيقَةِ ما لَيْسَ يَراهُ،

١. في «أ»: «أُتَبَّنَاهُ».

٢. في الأُمالي: «أَسَدُّ».

٣. في «أ»: «غَيْرُ مُحَكَّكٍ». و في «س»: «غَيْرُ مُحَرَّرٍ». و في الأُمالي: «غَيْرُ مُحَصَّلٍ».

٤. في الأُمالي: «على».

٥. في غير «أ، د، ص»: «فَأَشْرَفَتْ».

٦. في الأُمالي: «و هذا الذي».

٧. في الأُمالي: «على».

٨. في غير «ص» و الأُمالي: «يُعْرَفُ».

٩. في «د، ط»: «فِيهِ».

١٠. في «د، س، ص، ط»: «غَيْرُ» بدل «قول».

فَلَمْ^١ يُشِرْ إِلَى أَمْرٍ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَلَا مَفْهُومٍ بَلْ ادَّعَى مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا، وَهَؤُلَاءِ عَوَّلُوا عَلَى مَا لَا يُفْهَمُ مَعَ الْجِتْهَادِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعَ قُوَّةِ التَّأَمُّلِ وَالتَّبَيُّنِ^٢؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ.

[فِي بَيَانِ سَبَبِ الْإِنْزَالِ فِي الْمَنَامِ]

فَأَمَّا^٣ سَبَبُ الْإِنْزَالِ فِي الْمَنَامِ^٤؛ فَيَجِبُ أَنْ يُبْنَى عَلَى تَحْقِيقِ سَبَبِ الْإِنْزَالِ فِي الْيَقَظَةِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ سَبَبَ الْإِنْزَالِ فِي الْجَمَاعِ مَعَ الْيَقَظَةِ^٥ لَيْسَ هُوَ مَا يَهْدِي بِهِ أَصْحَابُ الطَّبَائِعِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوَاضِعٍ^٦ أَنَّ الطَّبَعَ^٧ لَا أَصَلَ لَهُ، وَأَنَّ الْإِحَالََةَ فِيهِ عَلَى سَرَابٍ لَا يَتَحَصَّلُ، وَإِنَّمَا سَبَبُ الْإِنْزَالِ أَنَّ اللَّهَ^٨ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِإِخْرَاجِ^٩ الْمَاءِ مِنْ ظَهْرِ الرَّجُلِ عِنْدَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ؛ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْرِيَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ بِأَنْ يَخْرُجَ هَذَا الْمَاءُ مِنَ الظَّهْرِ عِنْدَ اعْتِقَادِ النَّائِمِ أَنَّهُ يُجَامِعُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَقْدُ بَاطِلًا.

١. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَلَمْ».

٢. فِي «أ»: «وَالْتَمِيِزِ». وَفِي الْأَمَالِيِّ: «وَالْتَدَبُّرِ».

٣. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَأَمَّا».

٤. فِي غَيْرِ «أ»: - «فِي الْمَنَامِ».

٥. فِي الْأَمَالِيِّ: «مَعَ الْجَمَاعِ» بَدَلِ «وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ سَبَبَ الْإِنْزَالِ فِي الْجَمَاعِ مَعَ الْيَقَظَةِ»، وَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ الْأَخِيرَةُ مَوْجُودَةٌ فِي نَسْخَةٍ مِنْ نَسْخِ الْأَمَالِيِّ.

٦. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي أَوَائِلِ الْمَسْأَلَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

٧. فِي الْأَمَالِيِّ: «أَنَّ قَوْلَ أَصْحَابِ الطَّبَائِعِ» بَدَلِ «أَنَّ الطَّبَعَ».

٨. فِي الْأَمَالِيِّ: «وَأَمَّا سَبَبُ الْمَاءِ فَأَنَّ اللَّهَ».

٩. فِي غَيْرِ «أ» وَ الْأَمَالِيِّ: «بِإِنْزَالِ».

المسألة السابعة

[في توارد الأدلة]

وَجَدْتُ كُلَّ الْمُتَكَلِّمِينَ قَالُوا فِي كُتُبِهِمْ، حَتَّى سَيِّدَنَا الْأَجَلَ - كَبَّتِ اللَّهُ أَعْدَاءَهُ -
الذي هو إمامهم و الكاشف عما يَلْتَبِسُ عليهم: إِنَّ مِنْ شَرْطِ^١ النَّظَرِ الْمَوْلَدِ^٢ لِلْعِلْمِ
أَنْ يَكُونَ النَّازِرُ شَاكِّاً فِي الْمَدْلُولِ.^٣ وَ هَذَا الْقَوْلُ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ بِحُدُوثِ
الْأَجْسَامِ مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْأَعْرَاضِ^٤، وَ الْعَالِمُ بِأَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا أَخَصَّ
الْأَوْصَافِ، لَا يَعْلَمُ بِدَلِيلِ أَبِي عَلِيٍّ^٥ شَيْئاً، بَلْ لَا يُمْكِنُهُ النَّظَرُ فِيهِ؛ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ
مَنْ لَا يَعْلَمُ^٦ «أَنَّ الْمَوْجُودَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدِيماً فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثاً» غَيْرُ كَامِلٍ^٧
الْعَقْلِ.

عَلَى أَنَّهُمْ قَالُوا أَيْضاً - حِينَ^٩ سَأَلُوا نَفُوسَهُمْ فَقَالُوا: مَا وَجْهُ تَرَادُفِ الْأَدْلَةِ عَلَى

١. في «د»: «شروط».

٢. في «أ»: - «المولد».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١٥٩؛ المغني، ج ١٢ (النظر والمعارف)، ص ١١.

٤. في «ص»: «الأغراض».

٥. سوف يوضح المصنف رحمه الله هذا الدليل بعد قليل.

٦. في «أ»: «بدليل إلا على مسائل».

٧. في «أ»: - «أَنْ مَنْ لَا يَعْلَمُ».

٨. في «أ»: «عند كمال».

٩. في «أ»: «حتى».

المدلول الواحد؟ -: وَجْهُهُ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا مِمَّا لَوْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا لَوَلَدَتْ الْعِلْمَ. هذا مع قولهم: إِنَّا لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالشَّبْهَةِ إِلَّا بَعْدَ تَوَلِيدِ الدَّلِيلِ الْعِلْمَ. فَكَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّهَا أَدَلَّةٌ، وَلَا يُمَكِّنُنَا النَّظَرُ فِيهَا، وَلَا تُؤَلِّدُ^٢ لَنَا عِلْمًا أَبَدًا؟
فإن قيل: إِنَّهُ إِذَا نَظَرَ غَيْرُنَا فِيهَا، اضْطَرَرْنَا إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَدْلُولِهَا؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهَا أَدَلَّةٌ.

أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ نَعْلَمَ^٣ أَحَدَنَا عَالِمًا، وَإِنْ جَازَ أَنْ نَعْلَمَهُ مُعْتَقِدًا؛ وَإِذَا لَمْ نَعْلَمْهُ عَالِمًا، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ.
الجواب - وبالله التوفيق -:

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْقَوْلَ بَأَنَّ «مَنْ عِلِمَ شَيْئًا مِنَ الْمَعْلُومَاتِ بِدَلِيلٍ نَظَرَ فِيهِ^٤ أَوْجَبَ لَهُ ذَلِكَ الْعِلْمَ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ» إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْقَوْلِ بَأَنَّ «وَجْهَ النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ الْمُتَرَادِفَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ إِنَّمَا هُوَ لِيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَنْظُورَ فِيهِ دَلِيلٌ» مُنَاقِضَةً وَقَوْلٌ يَتَنَافَى^٥؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يَعْلَمُ دَلِيلًا إِذَا حَصَلَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ نَعْلَمَ^٦ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي إِذَا نَظَرْنَا فِيهِ أَنَّهُ دَلِيلٌ وَمَا حَصَلَ لَنَا عِنْدَهُ عِلْمٌ؟^٧

وَالَّذِي يَقْوَى فِي النَّفْسِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ نَظَرَ فِي شَيْءٍ فَعَلِمَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّلِيلِ،

١. في «ب» الكلمة مهملة. وفي «ج، ط»: «يعلم».

٢. في غير «ص»: «ولا يؤلد».

٣. في «ب»: «يعلم».

٤. في «أ»: - «فيه».

٥. في «ص»: «متنافي».

٦. في «أ، د، س، ص، ط»: «يعلم».

٧. في «أ»: «العلم».

قد يجوز أن ينظر في دليل آخر يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ بِهِ وَيَكُونُ عَالِماً بِهِ^١ مِنْ طَرِيقَيْنِ .
مِثَالُ ذَلِكَ : أَنْ يَنْظُرَ^٢ فِي طَرِيقَةِ إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ ، وَ يَسْتَدِلُّ بِهَا^٣ عَلَى خُذُوثِ
الْأَجْسَامِ ، فَيَعْلَمُ^٤ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ الْأَجْسَامَ مُحْدَثَةٌ .

ثُمَّ يَنْظُرُ^٥ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُخْرَى الَّتِي يُعْتَمَدُ^٦ فِيهَا عَلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْإِدْرَاكِ أَنْ
يَتَعَلَّقَ فِي كُلِّ ذَاتٍ مُدْرَكَةٍ بِأَخْصٍ أَوْصَافِهَا ، وَالْجِسْمُ لَوْ كَانَ قَدِيمًا لَوَجَبَ إِدْرَاكُهُ
عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ^٧ لِأَنَّهَا مِنْ أَخْصٍ أَوْصَافِهِ ، وَإِذَا عَلِمَ ضَرُورَةَ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ قَدِيمًا
فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِخُذُوثِهِ .

و هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ : مِنْهَا أَنَّ الْجِسْمَ مُدْرَكٌ . وَ مِنْهَا أَنَّ مِنْ شَأْنِ
الْإِدْرَاكِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَخْصٍ أَوْصَافِ الذَّاتِ الْمُدْرَكَةِ . وَ مِنْهَا أَنَّ الْجِسْمَ لَوْ كَانَ قَدِيمًا
لَكَانَ كَوْنُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ أَخْصٍ أَوْصَافِهِ . وَ مِنْهَا أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ قَدِيمًا . فَمَتَى عَلِمَ
بِالتَّأَمُّلِ صِحَّةَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ اعْتِقَادًا^٨ أَنَّ الْجِسْمَ لَيْسَ
بَقَدِيمٍ ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا وَ هُوَ مَوْجُودٌ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُحْدَثًا .

وَ إِنَّمَا^٩ قُلْنَا : «إِنَّهُ مَعَ صِحَّةِ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ وَ عِلْمِهِ بِهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ اعْتِقَادًا

١ . فِي «أ» : - «بِهِ» .

٢ . فِي «ب» ، ص : «نَنْظُرُ» .

٣ . فِي غَيْرِ «أ» : «وَنَسْتَدِلُّ فِيهَا» .

٤ . فِي «ص» : «فَنَعْلَمُ» .

٥ . فِي «ب» ، ج ، ص : «نَنْظُرُ» .

٦ . فِي غَيْرِ «أ» : «نَعْتَمَدُ» .

٧ . أَي صِفَةُ الْقَدَمِ .

٨ . فِي «أ» : «أَنْ» . وَ الْلَامُ فِي «لَأَنَّ» لَيْسَتْ لِلتَّعْلِيلِ ، بَلْ لِرَبْطِ الْاِعْتِقَادِ بِمَفْعُولِهِ .

٩ . فِي «أ» : «وَإِنَّمَا» .

لأنه^١ ليس بقديم» لأن^٢ مجموع^٣ ما ذكرناه مُلجئٌ له إلى فعلٍ هذا الاعتقاد، كما أن من عليم في ذاتِ أنها لم تَسبقْ ذواتاً مُحدثَةً مُلجأً إلى اعتقادِ كونها مُحدثَةً، و من عليم في فعلٍ أن له صفةَ الظلمِ مُلجأً - بما استقرَّ في عقله من قُبْح ما له هذه الصفة - إلى فعلٍ اعتقادٍ لِقُبْحِه^٤. و يكونُ ذلك الاعتقادُ عِلماً؛ لوقوعه على الوجه الذي ذكرناه.

فإذا قيل: كَيْفَ يَنْظُرُ في حُدُوثِ الجسمِ بالدليلِ الثاني و هو عالمٌ بِحُدُوثِهِ بالدليلِ الأولِ؟ و العلمُ بالشَّيْءِ يَمْنَعُ مِنَ النَّظَرِ فيه، و لو جازَ أن يَنْظُرَ فيما عِلِمَهُ لَجازَ أن يَنْظُرَ في المُشاهداتِ.^٥

قلنا: ليسَ نظره في الدليلِ الثاني على الحقيقةِ نظراً في حُدُوثِ الجسمِ، فيلزمُ أن يكونَ شاكاً في حُدُوثِهِ؛ وإنما يَنْظُرُ في مُقدِّماتِ الدليلِ الثاني التي^٦ منها أن من شأنِ الإدراكِ أن يتعلَّقَ بأخصِّ أوصافِ المُدرَكِ، و منها أن الجسمَ لو كانَ قديماً لكانَ كَوْنُهُ كذلكَ من أخصِّ أوصافِهِ، و غيرُ ذلكَ ممَّا قد بيَّناه. و إذا نَظَرَ في شَيْءٍ فيَجِبُ أن يكونَ شاكاً فيما نَظَرَ فيه، لا في غَيْرِهِ؛ لأنَّه إذا نَظَرَ في^٧ «هلَّ^٨ الإدراكُ

١. في «أ»: «أنَّه».

٢. في غير «أ»: «أنَّ».

٣. في «د»: «مجمع».

٤. في غير «أ»: «بقبحه».

٥. أي لجاز أن يستدلَّ على وجود المشاهدات، مثل أن يستدلَّ على وجود زيد الذي يشاهده واقفاً أمامه.

٦. في «أ»: - «التي».

٧. في «د»: + «أنَّ».

٨. في «ج، د، س، ط»: «أهل».

يَتَنَاوَلُ فِي الْمُدْرَكِ أَخْصَصَ الصِّفَاتِ، أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ؟» إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَاكِّاً فِي تَنَاوُلِ الْإِدْرَاكِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ. وَعِلْمُهُ بِالِدَّلِيلِ الْأَوَّلِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ لَا يَمْنَعُ مِنْ شَكِّهِ فِي مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ الثَّانِي.

وإِنَّمَا يَمْنَعُ^١ - عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ - أَنْ يَكُونَ نَاطِراً فِي شَيْءٍ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ، أَنْ النَّظَرَ^٢ لَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْمَنْظُورِ فِيهِ بِوَجْهِ مُعَيَّنٍ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِ: هَلِ الصِّفَةُ ثَابِتَةٌ أَوْ مُتَنَفِّئَةٌ؟ فَكَأَنَّهُ تَمْيِيلٌ^٣ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَبَحْثٌ عَنْ أَيُّهُمَا هُوَ الثَّابِتُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الشَّكِّ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْقَطْعَ يُنَافِيَانِ^٤ وَجْهَ تَعَلُّقِ النَّظَرِ.

فَهَذَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ النَّاطِرُ فِيمَا يَعْلَمُهُ، لَا مَا^٥ يُذَكِّرُ فِي الْكُتُبِ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمُشَاهَدَاتِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْظَرَ^٦ فِي الْمُشَاهَدَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ بِهَا.

وَلَوْلَا أَنَّ النَّظَرَ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي يَحْصُلُ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ عِلْمِ حَدُوثِ الْأَجْسَامِ بِدَّلِيلِ إِبْثَابِ الْأَعْرَاضِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُخْرَى الْمَبْنِيَّةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ تَنَاوُلِ الْإِدْرَاكِ، مَتَى عَرَضَ لَهُ شَكٌّ فِي إِبْثَابِ الْأَعْرَاضِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ شَكَّهُ فِي حَدُوثِ الْأَجْسَامِ يُوَثِّرُ^٧ فِي عِلْمِهِ بِحُدُوثِهَا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ كَوْنُهُ نَاطِراً بِهَذَا

١. فِي غَيْرِ «أ»: «يَمْتَنَعُ».

٢. هَذِهِ الْجُمْلَةُ فَاعِلٌ «يَمْنَعُ»، وَالتِّي قَبْلَهَا مَفْعُولٌ بِهِ.

٣. فِي «أ»: «تَمْيِيلٌ». وَفِي «د»: «تَمِيلٌ». وَفِي «س»: «يَعْمِلُ». وَتَمْيِيلٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: تَرَدُّدٌ.

٤. فِي «د»، «س»، «ص»، «ط»: «مُنَافِيَانِ».

٥. فِي «ص»: «لَا فِيمَا».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «أَنْظُرَ».

٧. فِي «ص»: «مُؤَثِّرٌ».

الدليلِ دُونَ غَيْرِهِ - حَتَّى يَشْكَّ فِي إثْبَاتِ الْأَكْوَانِ^١، أَوْ^٢ حَدُوثِهَا، وَأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَخْلُو مِنْهَا - لَخَرَجَ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَالِمًا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ نَظَرَ فِي الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ شَكَّ^٣ فِي إثْبَاتِ الْأَكْوَانِ لَا^٤ يَخْرُجُ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَالِمًا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الطَّرِيقَةَ الثَّانِيَةَ^٥ قَدْ اقْتَضَتْ حُصُولَ عِلْمٍ لَهُ ثَانٍ بِالْمَدْلُولِ لَمَا وَجَبَ مَعَ الشُّبْهَةِ فِي الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ أَنَّ^٦ يَسْتَمِرُّ كَوْنُهُ عَالِمًا^٧. وَهَذَا وَاضِحٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَعْلَمُ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي أَنَّهُ دَلِيلٌ وَهُوَ لَا يَتَمَيَّزُ لَهُ حُصُولُ الْعِلْمِ لَهُ مِنْ جِهَتِهِ؟ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ بِالدَّلِيلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي، وَادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ عِنْدَ تَكَامُلِ صَحَّةِ مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ الثَّانِي اعْتِقَادًا لِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ^٨ مُعْتَقِدٌ وَعَالِمٌ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِ، فَكَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الدَّلِيلَ الثَّانِي دَلِيلٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ؟ وَلَا^٩ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِشَيْءٍ، ثُمَّ نَظَرَ فِي دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ نَفْسَهُ عَالِمًا بِمَا لَمْ تَكُنْ عَالِمًا بِهِ^{١٠}؛ لِأَنَّ هَاهُنَا يَتَمَيَّزُ لَهُ حُصُولُ الْعِلْمِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا.

١. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «إثبات الأعراض»؛ لِمَا تَقَدَّمَ. وَهَكَذَا فِي الْمَوْرَدِ التَّالِي.

٢. فِي «ص»: «و».

٣. فِي «أ»: «يَشْكُ».

٤. فِي «ص»: «أَنَّ» بَدَلَ «لَا».

٥. فِي «أ»: - «الثَّانِيَةِ».

٦. فِي «د، س، ص، ط»: - «أَنَّ».

٧. فِي «د، س، ص، ط»: - «عَالِمًا».

٨. فِي «د، س، ط»: «لَأَنَّ».

٩. فِي «أ»: «فَلَا».

١٠. فِي «أ»: «و».

قُلْنَا: الناظرُ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ الثَّانِي إِذَا تَأَمَّلَ مُقَدِّمَاتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِأَنَّهَا مَتْنٌ صَحَّحَتْ وَ عَلِمَ الناظرُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ عِلْماً بِخُذُوثِ الْأَجْسَامِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَامَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِثُبُوتِ تِلْكَ^١ الْمُقَدِّمَاتِ وَ صَحِّحَتِهَا ثُمَّ لَا يَفْعَلُ لِنَفْسِهِ^٢ عِلْماً بِخُذُوثِ الْجِسْمِ، كَمَا أَنَّهُ يَعْلَمُ قَبْلَ النَّظَرِ فِي طَرِيقَةِ إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ وَ خُذُوثِهَا أَنَّهُ مَتْنٌ عَلِمَ الناظرُ أَنَّ الْجِسْمَ لَمْ يَسْبِقْ ذَوَاتًا مُحَدَّثَةً فَلَا بُدَّ^٣ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ اعْتِقَاداً لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ الْاِعْتِقَادُ عِلْماً؛ لِهَذَا الْوَجْهِ. فَكَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ هُوَ عِلْمٌ بَتَعَلُّقِهِ بِالْمَدْلُولِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ النَّظَرَ فِي الدَّلِيلِ^٤ الثَّانِي لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ^٥ عِلْمٌ [بِالْمَدْلُولِ، بَلْ بِأَنَّ [الدَّلِيلَ دَلِيلٌ] يُضَيِّقُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ، وَ يُقَالُ^٦ لَهُ: أَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِكَ: «إِنَّهُ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي لِيَعْلَمَ أَنَّهُ دَلِيلٌ»، لَا لِيَعْلَمَ^٧ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ» وَ أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ^٨ الْعِلْمَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ هُوَ عِلْمٌ بِالْمَدْلُولِ؟ وَ إِذَا كَانَ الْعِلْمُ عِنْدَكَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ^٩ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ لِلنَّازِرِ بِالْمَدْلُولِ، فَهَذَا النَّازِرُ لَا يَعْلَمُ أَبَداً أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الثَّانِي دَلِيلٌ.

١. فِي «د»: - «تِلْكَ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «عِلْماً بِخُذُوثِ الْأَجْسَامِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ».

٣. فِي «ص»: «فَإِنَّهُ لَا بُدَّ».

٤. فِي «أ»: «دَلِيلٌ».

٥. فِي «أ»: «عِنْدَهُ».

٦. فِي «أ»: «فَيُقَالُ».

٧. فِي «أ»: «لَأَنَّا نَعْلَمُ بِدَلِّ لَا لِيَعْلَمُ».

٨. فِي «ص»: «بِأَنَّ».

٩. فِي «أ»: - «دَلِيلٌ».

ولا بُدَّ من أن يكونَ ما يَمْضِي في الكُتُبِ من «أنَّ العِلْمَ بأنَّ الدليلَ دليلٌ هو عِلْمٌ بالمدلول»^١ فيه ضَرْبٌ من التجوُّزِ والاختصارِ، و يَجِبُ أن يُقالَ: «إنَّ^٢ العِلْمَ بأنَّه دليلٌ لا بُدَّ من أن يُقارِنَه العِلْمُ بالمدلول» وإلا فَقَدْ يَعْلَمُ المدلولُ مَنْ لا يَعْرِفُ أنَّ ذلكَ الدليلَ دليلٌ عليه، وقد يَجْهَلُ كَوْنَ هذه الطريقةِ دالَّةً على المدلولِ مَنْ يَعْلَمُ المدلولَ، فالذي ذَكَرناه أَصَحُّ وَأَوْضَحُ^٣.

١. راجع: المغني، ج ١٢ (النظر والمعارف)، ص ٧٧ وما بعدها.

٢. في «أ»: - «إنَّ».

٣. في غير «أ»: «أَوْضَحُ وَأَصْرَحُ».

المسألة الثامنة

[في نفي كون الإرادة مقارنة لكل جزء من أجزاء الخبر]

ما المانع من أن يُقارَنَ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْخَبَرِ إِرَادَةً لَكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ؟ وَهُوَ أَسْلَمَ عَلَى الْأَصُولِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ أَثَّرَتْ فِي مَعْدُومٍ، أَوْ أَثَّرَتْ - وَهِيَ مَعْدُومَةٌ - فِي مَوْجُودٍ.

فإذا قيل: يَلْزَمُكُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ خَبَرًا.

قيل^١: الْخَبَرُ لَا يَبْدَأُ مِنْ كَوْنِهِ أَجْزَاءً كَثِيرَةً، وَلَا يُفِيدُ جُزْءًا وَاحِدًا.

وأيضاً فإننا قلنا بكون^٣ كُلِّ [جُزْءٍ مِنَ الْخَبَرِ تَسْبِيْقُهُ] إِرَادَةً لَكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ؛ وَإنَّ جَازَ أَنْ تَوَثَّرَ^٥ الْإِرَادَةُ الْأُولَى فِي الْأَجْزَاءِ الْمَعْدُومَةِ كَتَأْثِيرِهَا فِيْمَا قَارَنْتَهُ، وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ كَوْنَ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ خَبَرًا، لِيَجُوزَ^٦ أَنْ تَوَثَّرَ^٧ الْإِرَادَاتُ هَذَا التَّأْثِيرَ.

١. في «أ»: «قبل».

٢. في «أ»: «له».

٣. في «أ. س»: «يكون». وفي «ص»: «تكون».

٤. كذا، و الأنسب: «فإن».

٥. في «أ»: «يؤثر».

٦. في «أ، د، س، ص، ط»: «ليجوز».

٧. في «د»: «الإرادة».

فَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِبَيَانِ ذَلِكَ أَجْمَع.^١
الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ^٢ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ خَيْرًا وَ الْأَمْرِ أَمْرًا وَ سَائِرِ ضُرُوبِ الْخِطَابِ، إِنَّمَا هُوَ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُرِيدًا، دُونَ الْإِرَادَةِ؛^٣ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ كَوْنُ الْخَبَرِ خَيْرًا أَوْ^٤ الْخِطَابِ خِطَابًا لَزِيدَ بَعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، أَوْ كَانَ كَذَلِكَ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَتَغَيَّرِ التَّأْثِيرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَعُلِمَ أَنَّ التَّأْثِيرَ لَكَوْنِهِ مُرِيدًا. وَإِنَّمَا تَجَوَّزُ^٥ الْقَوْمُ بِأَنْ عُلِّقُوا ذَلِكَ بِالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهَا مُصَاحِبَةٌ لِلْمُؤَثِّرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ هُوَ كَوْنُهُ مُرِيدًا.

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا لَجَنَسِهِ وَ لَا لَوْجُودِهِ وَ لَا لِحُدُوثِهِ وَ لَا لَصِغَتِهِ وَ صُورَتِهِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا كَوْنُ الْمُخَاطَبِ بِهِ مُرِيدًا^٦، فَبِنَا^٧ حَاجَةً إِلَى النَّظَرِ كَيْفَ يُوَثِّرُ كَوْنُهُ مُرِيدًا فِي الْخَبَرِ؟ وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَثِّرَ فِيهِ وَ لَا عُلُقَةٌ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ مِنْ مُصَاحَبَةٍ أَوْ مَا جَرَى^٨ مَجْرَاهَا.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُصَاحَبَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا بِنَفْرَادِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُرِيدًا إِنَّمَا

١. وبهذه الكلمات ختم الشيخ سَلَار مسائله.

٢. في غير «أ»: - «أَنَّ الصَّحِيحَ».

٣. راجع: الملخص، ص ٣٤٩.

٤. في غير «أ»: «و».

٥. في «د، ط»: «يجوز».

٦. راجع: الملخص، ص ٣٥٧.

٧. في «د، س، ص»: «فينا».

٨. في «ص»: «من صاحبه أو ما يجري».

يَتَعَلَّقُ^١ بِالْقَصْدِ إِلَى كَوْنِهِ خَبَرًا، وَالْجُزْءُ^٢ الْوَاحِدُ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِيهِ.
و لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِلْخَبَرِ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ
الْأَجْزَاءِ وَتَقَدَّمَ وجوده، وَلَمْ يَكُنْ خَبَرًا وَلَا مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ
عَنْ ذَلِكَ بِمَا يُصَاحِبُ هَذَا الْجُزْءَ الْآخِرَ.
فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُصَاحِبَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِلْإِخْبَارِ أَوَّلَ جُزْءٍ^٣ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ، وَيُؤَثِّرَ
فِي الْجَمِيعِ؛ لِتَعَلُّقِ الْخَبَرِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.
وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ نُجِيبَ^٤ عَنِ الشُّبْهَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ، وَهِيَ أَنَّ
تُقَارَنُ^٥ الْإِرَادَةُ، أَوْ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ.
وَالَّذِي يُفْسِدُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَالُ الْمُقَارِنَةُ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ
أَجْزَاءِ الْخَبَرِ مُتَنَاولَةً^٦ لِجَعْلِ^٧ مَا قَارَنَتْهُ^٨ خَبَرًا، أَوْ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ.
فَإِنْ كَانَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبَرِ خَبَرًا؛ وَ قَدْ
عَلِمْنَا فَسَادَ^٩ ذَلِكَ.
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَيَبْطُلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مُؤَثِّرٌ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ خَبَرًا؛ لِأَنَّ

١. فِي «أ»: «تَعَلَّقَ».

٢. فِي «أ»: «وَالْخَبَرِ».

٣. فِي «أ»: «وَالْجُزْءِ» بِدَلِّ «أَوَّلِ جُزْءٍ».

٤. فِي «د، س، ص»: «يَجِيبُ». وَفِي «ط» الْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ.

٥. فِي «س»: «يُقَارَنُ».

٦. فِي «أ»: «مُشَارَكَةٌ».

٧. فِي «د»: «يَجْعَلُ».

٨. فِي «د، ط»: «قَارَبَتْهُ».

٩. فِي «ب، ج»: «خِلَافَ». وَفِي «د، س، ص، ط»: «- فَسَادَ».

كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِراً، وَكَانَتْ الْإِرَادَةُ أَوْ^١ حَالُ الْمُرِيدِ الْمُقْتَرِنَةُ بِهِ لَا تَتَنَاوَلُ^٢ كَوْنَهُ خَبِراً وَإِنَّمَا تَتَنَاوَلُ^٣ كَوْنَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ، فَمَا الْمُؤَثِّرُ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ بِكَمَالِهِ خَبِراً، وَهُوَ الْمَقْصُودُ؟ وَلَيْسَ هَاهُنَا إِشَارَةٌ إِلَى إِرَادَةٍ وَلَا حَالٍ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْوَجْهِ بَعِيْنِهِ، فَقَدْ عَرِيَ كَوْنُ الْخَبْرِ خَبِراً مِنْ مُؤَثِّرٍ فِيهِ وَمُقْتَضٍ لَهُ. وَبَعْدَ فَلَيْسَ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ صِفَةٌ وَلَا حُكْمٌ بِكَوْنِهِ «مِنْ جُمْلَةِ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ»، فَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِمُقْتَضٍ وَمُؤَثِّرٍ؟ وَلَهُ بِكَوْنِهِ «خَبِراً» صِفَةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُؤَثِّرٍ فِيهَا. وَإِذَا أَبْطَلْنَا كُلَّ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُؤَثِّرَاتِ إِلَّا كَوْنَ الْمُرِيدِ مُرِيداً، فَيَجِبُ أَنْ تَتَعَلَّقَ^٥ هَذِهِ الْحَالُ^٦ بِكَوْنِ الْخَبْرِ خَبِراً، لَا بِكَوْنِ الْجُزْءِ الَّذِي يُقَارِنُهُ مِنْ جُمْلَةِ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ. وَإِذَا تَتَلَقَّتْ بِكَوْنِهِ خَبِراً، فَأَوَّلَى مَا يُقَالُ فِي كَيْفِيَّةِ الْاِخْتِصَاصِ حَتَّى يُوَثِّرَ، مَا قُلْنَاهُ مِنَ الْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ.^٧

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ^٨ وَالْجَوَابُ^٩، بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^{١٠}.

١. فِي «د، س، ص، ط»: «و».

٢. فِي «أ»: «لَا يَتَنَاوَلُ».

٣. فِي «أ»: «يَتَنَاوَلُ».

٤. فِي «ص» وَ حَاشِيَةُ «س»: «جُزْءٌ» بَدَلَ «خَبِراً، وَ».

٥. فِي «أ»: «يَتَعَلَّقُ».

٦. فِي «أ»: - «الْحَالُ».

٧. فِي «ص»: + «هَذَا مَا حَضَرَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى آلَائِهِ، وَ الصَّلَاةُ عَلَى أَمَنَاتِهِ».

٨. فِي «د»: «الرِّسَالَةُ». وَ فِي «ص»: «أَجْوِبَةُ الْمَسَائِلِ».

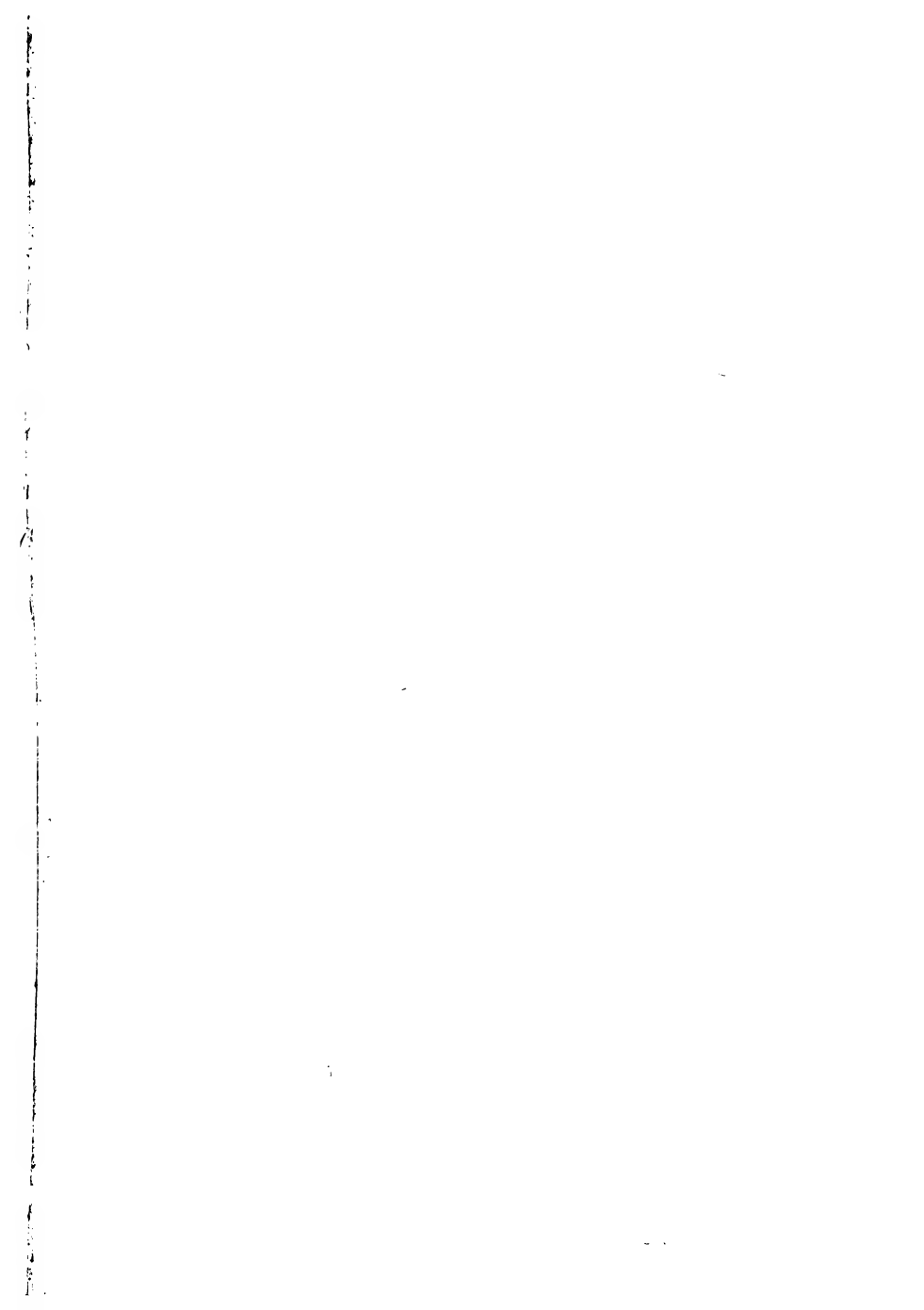
٩. فِي «ب، ج»: «وَأَجْوِبَتُهَا»، وَ فِي «أ، ص»: «السَّلَاسِلَةُ» بَدَلَ «وَالْجَوَابُ».

١٠. فِي «ب، ج، س، ص»: - «بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». وَ فِي «أ» بَدَلُهَا:

«وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْأَخْيَارِ، وَاللَّهُ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ».

(٢٧)

جواباتُ المسائلِ الِرازِيَّةِ



مقدمة التحقيق

وُجِّهَتْ إلى الشريف المرتضى أسئلة من الرِّيِّ، أجاب عن بعضها بشيء من التفصيل، فيما اكتفى في الإجابة على بعضها بالإجمال. وأكثر هذه المسائل كلامية؛ فمن مجموع ١٥ مسألة توجد ١٢ مسألة كلامية، واثنان فقهية، وواحدة تدور حول توضيح معنى أحد الأحاديث. وبذلك يمكن اعتبار هذه المسائل من المسائل الكلامية التي قام الشريف المرتضى بتأليفها، وبيّن آرائه الكلامية فيها. وكما تقدّم فهذه المسائل تحتوي على ١٥ مسألة، إلا أنّ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) ذكر أنها ١٤ مسألة^١، وقد يعود هذا الأمر إلى الاختلاف في النسخ.

نسبتها إلى المؤلف

و يدلّ على صحّة نسبة هذه المسائل إلى الشريف المرتضى، إضافة إلى ذكر ابن شهر آشوب لها - كما تقدّم^٢ - هو أنّه أرجع فيها إلى كتابه تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام في المسألة السابعة، والمسائل الموصّلات الأولى، وكتاب الذخيرة في المسألة الرابعة عشرة، إضافة إلى مطابقة لغتها، وأسلوب البحث فيها، والآراء المطروحة فيها

١. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. كما نقل الشيخ ابن شهر آشوب عبارة من المسألة الثامنة منها في كتابه متشابه القرآن ومختلفه، ج ٢، ص ٩٧، وهو شاهد آخر على تصحيح نسبة المسائل؛ وذلك لقرب عهد ابن شهر آشوب نسبياً من عهد الشريف المرتضى.

مع لغة وأسلوب و آراء الشريف المرتضى المعروفة. وهذه القرائن تدلّ بوضوح على صحّة نسبة المسائل إليه.

محتوى الرسالة

وقد تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسائل إلى مجموعة من الآراء الكلاميّة والفقهيّة المهمّة، والتي ترفع من أهميّة المسائل الرازية إلى درجة كبيرة. وفيما يلي استعراض لأهمّ تلك الأبحاث بالقدر الذي يتّسع له المجال:

المسألة الأولى: تحريم الفقّاع. تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى مسألة تحريم الفقّاع، وذكر أنّها من المسائل المُجمّعة عليها من قِبَل الإماميّة، في مقابل علماء المذاهب الأخرى الذين ذهبوا إلى تجويز شربه^١. وأشار إلى أنّ تحريم الفقّاع غير مرتبط بكونه مسكراً، بل حتّى لو لم يكن مسكراً فهو محرّم. كما أورد في هذا الجواب عدّة روايات من أخبار العامّة تدلّ على تحريم الفقّاع، و ألزمهم القول بتحريمه، خاصّة وأنّهم يؤمنون بحجّية خبر الواحد. والجدير بالذكر أنّه قد أورد معظم مطالب هذه المسألة - إن لم يكن كلّها - في كتابه الانتصار^٢.

و يبدو أنّ مسألة الفقّاع كانت مثار بحث و سؤال في ذلك العصر، حيث تعرّض الشريف المرتضى إلى السؤال عنها في أكثر من موضع، فإضافة إلى هذه المسائل، فقد سئل عن حكم الفقّاع في المسائل الطبريّة، المسألة ٩، و أجاب عنه هناك بشيء من الإجمال، كما أجاب عنه بصورة أشدّ إجمالاً في المسائل الموصليّات الثالثة، المسألة ٧٠، وأيضاً في المسائل الميفاريّات، المسألة ٤٣.

و قد ألف علماء الإماميّة عدّة رسائل حول تحريم الفقّاع، نذكر منها:

١. الخلاف، ج ٥، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.

٢. الانتصار، ص ٤١٨.

١. كتاب في تحريم الفقاع، للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).^١
 ٢. الارتجاع في تحريم الفقاع، لابن الجنيّد.^٢
 ٣. جواب أهل جرجان في تحريم الفقاع، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ).^٣
 ٤. رسالة تحريم الفقاع، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وهي مطبوعة في ضمن الرسائل العشر، وقد أشار فيها إلى أكثر مطالب الشريف المرتضى، وأضاف إليها روايات أهل البيت عليهم السلام حول تحريم الفقاع.
 ٥. رسالة تحريم الفقاع، للسيد ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥هـ).^٤
- المسألة الثانية: أمية النبي صلى الله عليه وآله. اختلف المتكلمون حول أمية النبي صلى الله عليه وآله، فهل كان أمياً لا يعرف الكتابة والقراءة أم لا؟ وإذا كان كذلك، فهل كان أمياً قبل النبوة فقط وتعلمها فيما بعد، أم كان كذلك قبل النبوة وبعدها؟
- الظاهر أنّ الكلام عن ما قبل النبوة واضح؛ وذلك لوجود آية قرآنية تصرّح بذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُضْطَلُّونَ﴾^٥، فقد دلّت هذه الآية على أنّ النبي صلى الله عليه وآله ما كان يقرأ ولا يكتب قبل النبوة.
- وإنّما الكلام فيما بعدها، فقد اختلف الإمامية في ذلك، فذهب جماعة منهم كالشيخ المفيد إلى أنّه صلى الله عليه وآله صار يعرف القراءة والكتابة بعد النبوة، فيما خالف الباقر في ذلك، وذهبوا إلى أنّه صلى الله عليه وآله بقي أمياً حتّى بعد أن صار نبياً.^٦

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٩٠.

٢. الفهرست، للشيخ الطوسي، ص ٢١٠.

٣. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢.

٤. الذريعة، ج ١١، ١٣٩.

٥. العنكبوت (٢٩): ٤٨.

٦. أوائل المقالات، ص ١٣٧.

أما الشريف المرتضى فقد توقّف في هذه المسألة، و لم يحزم بشيء. و يرجع سبب هذا التردد إلى عدم وجود دليل، لا على وجوب القول بعلم النبي بالكتابة - بل الدليل قائم على عدم وجوبها - ولا على وقوعها منه خارجاً.

أما ما يدلّ على عدم وجوب معرفة النبي بالكتابة، فأمران:

الأول: ذهب الشريف المرتضى إلى أنّ معرفة القراءة و الكتابة ليست من العلوم الدخيلة في منصب النبوة و الإمامة، فإنّ الدليل إنّما دلّ على وجوب أن يكون النبي و الإمام عالمين بالله تعالى و صفاته، و جميع أحوال الديانات، و أحكام الشريعة، و أما ما عدا ذلك من الحرف و الصناعات فلا يجب أن يكونا عالمين بها. و الكتابة صنعة، حالها حال النساجة و الصياغة، فكما لا يجب أن يتعلّما هذه الصناعات، فكذلك لا يجب أن يتعلّما الكتابة. إذن تتعلّم القراءة و الكتابة غير واجبين على النبي و الإمام.

الثاني: أنّ القول بوجوب ذلك يؤدّي إلى القول بوجوب أن يعلم النبي و الإمام بسائر المعلومات الغائبات و الحاضرات، و أن يكونا محيطين بمعلومات الله تعالى كلّها، و هذا محال؛ فإنّ المحدث عالم بعلم زائد على ذاته و ليس عالماً لنفسه و ذاته، و إذا كان كذلك لم يمكنه العلم بكلّ المعلومات؛ لأنّ العلم الزائد على الذات إنّما يتعلّق بالتفصيل بمعلوم واحد، فلا بدّ لكلّ معلوم من علم، و بما أنّه لا يجوز وجود معلومات لا متناهية في الخارج فكذا لا يجوز علوم لا متناهية، فثبت أنّ معلومات المحدثين - و منهم النبي و الإمام - متناهية. و أمّا القديم العالم لنفسه فعلمه غير زائد على ذاته و هو لا يعلم بعلم بل علمه لنفسه، فيمكن أن يعلم بجميع المعلومات. هذا ما ظهر لنا من هذا الدليل.

إذن هذا كلّه يدلّ على عدم وجوب الكتابة على النبي صلى الله عليه و آله. هذا من جهة، و من جهة أخرى لا يوجد دليل على وقوع الكتابة منه صلى الله عليه و آله، فإنّ الأدلة التي أقيمت على ذلك ضعيفة، منها ما روي من أنّ النبي صلى الله عليه و آله

كتب بيده في كتاب صلح الحديبية ما اقترحه سهيل بن عمرو.

لكن بما أنّ الشريف المرتضى لم يكن يؤمن بحجّية خبر الواحد، لذلك لم يقبل هذه الرواية كدليل على وقوع الكتابة من النبي صلى الله عليه وآله.

و قد يُستدلّ بالآية المتقدّمة على معرفة النبي صلى الله عليه وآله بالكتابة بعد النبوة، فهي قد دلّت على أنّ النبي صلى الله عليه وآله ما كان يعرف الكتابة قبل النبوة، وهذا يدلّ على أنّه صار يعرفها بعد ذلك، وإلاّ لم يكن هناك مبرّر وجيه لتقييد نفي الكتابة في الآية بما قبل النبوة. كما أنّ التعليل في الآية يدلّ على ذلك، فإنّ ريب المبطلين وشكّهم إنّما كان يتحقّق لو كان النبي صلى الله عليه وآله يعرف الكتاب قبل النبوة، وأمّا بعدها فلا وجه لوقوع الريب والشكّ. والجدير بالذكر أنّ الشيخ المفيد استدلّ بنفس هذا الدليل على معرفة النبي بالكتابة بعد النبوة^١.

و قد أيد الشريف المرتضى دلالة ظاهر الآية على نفي معرفة النبي صلى الله عليه وآله بالكتابة قبل النبوة، وأمّا بعدها فقد بقي متوقّفاً في ذلك، ويدلّ عليه قوله في نهاية هذه المسألة: «قلنا: أمّا أصحابنا القاطعون على أنّه عليه السلام كان يحسن الكتابة بعد النبوة...» وهو يدلّ على عدم قطعه وتوقّفه في ذلك ولكن بما أنّ الاستدلال بالآية على نفي الكتابة قبل النبوة يستلزم الدور - فإنّ نفي الكتابة يدلّ على نفي الريب في النبوة، وبالتالي يدلّ على النبوة، ولكن نفي الكتابة متوقّف على إثبات النبوة، فيلزم الدور - لذلك استدلّ بدليل آخر، وهو أنّه صلى الله عليه وآله لو كان يعلم الكتابة قبل النبوة لظهر ذلك؛ لأنّ الدواعي متوفرة على كشف حقيقة الحال في ذلك، ثمّ إنّ الذين كانوا يعرفون الكتابة من العرب قليلون، فلو كان قد علّمه أحدهم لعرفناه. إذن هناك دليل على عدم وقوع الكتابة من النبي صلى الله عليه وآله قبل النبوة، و

أما بعدها فالشريف المرتضى متوقّف في ذلك.

و في النهاية أورد إشكالاً على القائلين بمعرفة النبي صَلَّى الله عليه وآله بالكتابة، وهو وَضْفُهُ بالأُمِّي في القرآن، وهو دليل واضح على عدم معرفته بذلك. وأجاب على لسان القاطعين بمعرفة النبي صَلَّى الله عليه وآله بالكتابة بعد النبوة بأنّ هذا الوصف يحتمل أمرين: أحدهما: أنّه ما كان يحسن الكتابة، والأخرى: أنّها نسبة إلى «أُمّ القرى»، وهي من أسماء مكّة، ومع وجود هذين الاحتمالين لا يمكن القطع بأحد الأمرين.

إذن لا يوجد من وجهة نظر الشريف المرتضى أيّ دليل على وجوب معرفة النبي صَلَّى الله عليه وآله بالكتابة بعد النبوة، ولا على وقوعهما منه، وهذا الأمر يجعل المسألة محتمة لكونه أُميّاً ولعدمه، ولهذا توقّف فيها.

ملاحظة: إنّ توقّف الشريف المرتضى في هذه المسألة يدلّ على أمانة علميّة واحتراف فكري نادرين، فليس من الضروري أن يُبدي العالم رأياً قاطعاً في كلّ مسألة علميّة، بل يمكن في بعض الحالات أن يتوقّف في الحكم وذلك عندما يعوزه الدليل على الإثبات أو النفي، وهذا أمر طبيعي يقتضيه البحث العلمي النزيه. وليست هذه المرة الوحيدة التي توقّف فيها الشريف المرتضى عن إبداء رأي معيّن في مسألة علميّة وكلاميّة، فإنّه توقّف في مسائل أخرى، منها:

١. بقاء القدرة وعدمها.^١
٢. بقاء المقتول لولا القتل.^٢
٣. إنّ بعض أقسام الخبر المتواتر يورث العلم الضروري أو المكتسب.^٣

١. الذخيرة، ص ٩٦.

٢. المصدر، ص ٢٦٣.

٣. المصدر، ص ٣٤٥.

٤. تفضيل الأئمة عليهم السلام بعضهم على بعض^١.

٥. حقيقة كلام الجوارح يوم القيامة^٢.

٦. حاجة مَنْ نأى عَنَّا إلى إمام آخر^٣.

٧. إثبات أَنَّ حدوث الجوهر لمعنى^٤.

المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة. من المسائل التي اهتمّ بها الشريف المرتضى، وتعرّض إلى السؤال عنها في أكثر من موضع هي مسألة أفضليّة الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، فهل الأنبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة أو بالعكس؟ والمقصود بالفضل هنا كثرة الثواب و وفوره كما صرّح بذلك في بداية الجواب.

وقد كتب الشريف المرتضى كثيراً حول هذه المسألة، فقام بتأليف رسالتين على الأقلّ حولها: إحداهما: مسألة تفضيل الأنبياء على الملائكة، وهي إحدى رسائل تكملة أماليه، والأخرى: مسألة المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام. كما أجاب عن هذا السؤال في أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة، المسألة ٢٠، و المسائل الميفاريقات، المسألة ٢٤، إضافة إلى هذه المسائل.

وقد قام هنا بتلخيص ما جاء في رسالة تفضيل الأنبياء على الملائكة، حيث أشار إليها في خلال البحث، وذهب إلى أنّ هذا الموضوع لا دخالة للعقل فيه، بل لا بدّ من الاستعانة بالسمع، فذهب إلى تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، واستدلّ على ذلك بإجماع الإماميّة، كما ذهب إلى تفضيل الأئمة عليهم السلام أيضاً على الملائكة، بنفس الدليل وهو الإجماع.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٨١.

٢. الذخيرة، ص ٥٣١.

٣. المصدر، ص ٤١٤.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢.

و ناقش مَنْ استدَلَّ على تفضيل الأنبياء عليهم السلام، بأنَّ مَسَاقَ الأنبياء أكثر؛ باعتبار أنَّ لديهم شهوات نحو فعل القبائح، و نفور من فعل الواجبات، و ذلك غير موجود في الملائكة.

فقال: إنَّ هذا الاستدلال غير صحيح؛ فبما أنَّ الملائكة مكلَّفون فلا بدَّ أن تكون عليهم مشقَّة في التكليف، و ألا لما استحقَّوا الثواب و التكليف لا يشقُّ إلا بشهوات و نفور، فمن أين نعلم أنَّ مَسَاقَ الأنبياء في التكليف أكثر من الملائكة. ثمَّ لو سلَّمنا أن لا شهوات لهم، و لا مَسَاقَ لهم من هذه الناحية، ولكن يمكن أن تحصل عندهم مَسَاقَ من ناحية أخرى مثل أن يتألَّموا ببعض ما يدركونه. و بذلك لا يمكن إثبات أنَّ مَسَاقَ الأنبياء أكثر.

ثمَّ أخذ يناقش دليلين من أدلَّة الذين ذهبوا إلى تفضيل الملائكة، نشير إليهما بصورة مقتضبة:

الأول: قوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^١، فقد رَغِبَهما أن يكونا ملكين، فلو كان الملك أقلَّ شأنًا منهما، لما صحَّ أن يرغَّبَهما بالمعصية كي يتنزَّلا إلى مرتبة هي أدون منهما. و أجاب الشريف المرتضى بثلاثة أجوبة، و هي:

أولاً: إنَّ معنى الفضل المبحوث عنه هو كثرة الثواب، و هو يحصل كنتيجة للأعمال، و هو إنَّما رَغِبَهم في أن تكون لهم صورة الملائكة و خلقتهم، و هذا لا يترتَّب عليه الثواب، إنَّما الثواب يترتَّب على الأعمال، و هي غير مُشار إليها في الآية، فالآية غير ناظرة أساساً إلى محلِّ النزاع.

ثانياً: بناء على ما يذهب إليه المعتزلة من تجويز الصغائر على الأنبياء، يمكن أن يقال: إنَّ آدم عليه السلام كان يعتقد خطأ بتفضيل الملائكة على الأنبياء، فرغب في

الوصول إلى درجتهم، فجاءت الآية تماشياً مع هذا الاعتقاد الخاطئ وليست فيها دلالة على تفضيل الملائكة.

ثالثاً: إن إبليس أراد بهذا الكلام أن يخدعهما ويقول لهما: إن النهي لم يشملكما، وإنما هو خاص بالملائكة، إلا أن تكونا ملكين، لكنكما لستما كذلك، فالنهي إذن لا يشملكما. وليس في هذا الكلام إشارة إلى تفضيل الملائكة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^١، فإن تأخير ذكر الملائكة في الآية يدل على أفضليتهم، وفي مثل هذا النوع من الكلام لا يجوز أن يؤخر إلا الفاضل، فإنه لا يصح أن يقال: «ما يأنف الأمير من كذا وكذا ولا الحارس»، بل العكس هو الصحيح وهذا يدل على تفضيل الملائكة. وأجاب الشريف المرتضى بثلاثة أجوبة أيضاً، وهي:

أولاً: يمكن أن يكون تعالى قد خاطب قومًا يعتقدون خطأ بأفضلية الملائكة، فجاء تأخير ذكرهم تماشياً مع هذا الاعتقاد الخاطئ.

ثانياً: نسلم أن مجموع الملائكة أفضل من المسيح عليه السلام، لكن هذا لا يعني أن كل واحد منهم أفضل منه، فإننا نقول إن المسيح عليه السلام أفضل من كل واحد منهم، وهذا هو محل النزاع.

ثالثاً: أن تأخير المفضول مع كثرة الفضل و تباعده أمر قبيح، لكن إذا كان الفضل قريباً فلا إشكال في تأخيرها، والفضل بين الأنبياء عليهم السلام والملائكة ليس بالكثير، فيمكن تأخير ذكر الملائكة مع كونهم مفضولين وأقل فضلاً.

وهناك آيتان أخريان استدلل بهما من يؤمن بتفضيل الملائكة، لم يذكرهما الشريف المرتضى هنا، لكنه ذكرهما في رسالة تفضيل الأنبياء على الملائكة، وناقشهما، فراجع.

المسألة الرابعة: الذرّ وحقيقته. من الأفكار التي أصرّت مدرسة بغداد الإمامية على رفضها هي فكرة عالم الذرّ، فقد ذهب كبار علماء هذه المدرسة كالشيخ المفيد و الشريف المرتضى إلى إنكار هذا العالم جملة و تفصيلاً، و قاموا بتأويل الآيات الدالة عليه^١.

و يمكن أن يرجع هذا الإصرار على إنكار عالم الذرّ إلى محاولة سدّ الباب على مسألة التناسخ، فإنّ الذي يؤمن بعالم الذرّ كأنه يؤمن بنوع من التناسخ، بمعنى انتقال الأرواح من ذلك الجسم الذري إلى الجسم المُشاهد في هذه الدنيا، فقد قال الشيخ المفيد:

فأما الأخبار التي جاءت بأنّ ذرّية آدم عليه السلام استنطقوا في الذرّ فنطقوا، فأخذ عليهم العهد فأقرّوا، فهي من أخبار التناسخية، و قد خلطوا فيها و مزجوا الحقّ بالباطل^٢.

و قال أيضاً:

فإنّ تعلق متعلّق بقوله تبارك اسمه: ﴿وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾، فظنّ بظاهر هذا القول تحقّق ما رواه أهل التناسخ و الحشوية و العامة في إنطاق الذرّية و خطابهم، وأنهم كانوا أحياء ناطقين... إلخ^٣.

و لذلك حاولت هذه المدرسة رفض كلّ ما يرتبط بالتناسخ، أو يسهّل الإيمان به من قريب أو بعيد.

و من آثار إنكار عالم الذرّ، و كلّ عالم قبل عالمنا هو إنكار فكرة استحقاق أيّ شيء الكنبوة و الإمامة، فإنّ هذه المناصب لا يمكن أن تكون استحقاقية بسبب عمل

١. المسائل السروية، ص ٤٤ - ٥٢؛ الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٤.

٢. المسائل السروية، ص ٤٦.

٣. المصدر، ص ٤٧.

عمله النبيّ أو الإمام في عالم سابق؛ لأنّه لا وجود لعالم قبل عالمنا كما تقدّم، وإنّما هذه المناصب تفضليّة، فإنّ الله تعالى تفضّل بها على الأنبياء والأئمّة، والذي يؤمن بأنّها استحقاقية هو من وجهة نظر هذه المدرسة من أهل التناسخ، قال الشيخ المفيد بهذا الصدد:

وأقول: إنّ تعليق النبوة تفضّل من الله تعالى على من اختصّه بكرامته؛ لعلمه بحميد عاقبته ... وهذا مذهب الجمهور من أهل الإمامة وجميع فقهاءنا وأهل النقل منها، وإنّما خالف فيه أصحاب التناسخ المعتزّين إلى الإماميّة وغيرهم ... وأقول: إنّ تكليف الإمامة في معنى التفضّل به على الإمام كالنبوة على ما قدّمْتُ من المقال ...، وهذا مذهب الجمهور من الإماميّة على ما ذكرتُ في النبوة، وقد خالف فيه منهم من قدّمْتُ ذكره^١.

وقد أنكر الشريف المرتضى في هذه المسألة من الرازية عالم الذرّ، حيث تجلّت في هذا البحث عقلانيّته وقدرته على التأويل:

أما عقلانيّته، فقد تجلّت في استدلاله على إنكار عالم الذرّ، حيث ذكر أنّ الأدلّة قد دلّت على أنّ الله تعالى لا يكلف إلّا البالغين الكاملين العقول، وهذا يدلّ على أنّه لو كان هناك عالم ذرّ لكان المخاطبون فيه عاقلين وكاملين العقول، كي يمكن خطابهم وتكليفهم بالإقرار، ولو كانوا كذلك لاستحال أن ينسوا ذلك العالم وما جرى فيه؛ فإنّ العادة قد جرت بذلك، ولولا ذلك لأمكن أن يقيم شخص كامل العقل في بلد من البلدان، ثمّ ينسى أنّه كان مقيماً فيه، ولا يذكر من ذلك شيئاً أبداً، وبما أنّ أحداً لا يذكر ما جرى في عالم الذرّ، فهذا يدلّ على عدم وجوده.

وقد يُنقض على هذا الكلام فيقال: إنّنا لا نذكر كثيراً من الأمور التي شاهدها في طفولتنا. فالجواب: أنّنا في تلك الفترة لم نكن كاملين العقول، فيكون هذا النقض

خارجاً عن محلّ البحث.

كما قد يقال: لقد تخلّلت بين عالم الذرّ وعالمنا هذا مراحل كثيرة أدّت إلى نسياننا ذلك العالم. فيقال: إنّ تخلّل ذلك لا يوجب النسيان، فقد يتخلّل في أثناء الحياة حالات من الإغماء و الجنون و الأمراض المُزيلة للعلوم، لكنّ هذا كلّ لا يؤدّي إلى النسيان بعد زوال تلك الحالات.

إنّ هذا المنطق قد يبدو غريباً على من اعتاد على الفكر الفلسفي الدقيق الذي يعتبر النسيان أمراً ممكناً بسبب احتمال وجود ما يؤدّي إليه، و لو كان هذا الاحتمال قليلاً جداً، لكن إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر كلاميّة، و التي تنظر إلى الأشياء نظرة عرفيّة عاديّة، فربّما سوف يكون هذا الكلام أقرب إلى المنطق العرفي العادي، والله أعلم.

و أمّا قدرة الشريف المرتضى على التأويل فقد برزت في تأويله لآية الذرّ، حيث ذكر أنّ تأويلها هو أنّ الله تعالى لما خلق البشر و ركّبهم تركيباً يدلّ على معرفته، و أراهم العبر و الآيات، كان بمنزلة المُشّهد لهم، و كانوا في مشاهدتهم ذلك و معرفته و تعذّر امتناعهم منه بمنزلة المُقرّين المعترفين، من دون أن يكون هناك إشهاد أو إقرار على الحقيقة.

و قد ذكر الشيخ المفيد هذا التأويل^١، و ذكره الشريف المرتضى في أماليه أيضاً^٢، كما ذكر هناك تأويلاً آخر للآية. و في هذه المسألة من الراية قام الشريف المرتضى بتلخيص مطالب ما جاء في أماليه.

المسألة الخامسة: البدء و حقيقته. تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى معنى البدء، فذكر أنّ معناه اللغوي هو الظهور، و أمّا معناه الاصطلاحي فالبدء هو ما

١. المسائل السروية، ص ٤٧-٥٢.

٢. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٦.

يقتضي المعنى اللغوي، أي ما يقتضي الظهور، و يمكن أن يبيّن ذلك من خلال ما يلي: إذا أمر الله تعالى بالشئ في وقت مخصوص على وجه معيّن بمكلف واحد، ثمّ نهى عنه على هذه الوجوه كلّها، فهو بداء. وبعبارة أوضح: إنّهُ إذا نهى عن نفس ما أمر به، بحيث يكون هذا الأمر فيه نوع من الرجوع عن نهيه و تغيير للرأي، فهو بداء؛ لأنّه دلّ على ظهور ما لم يكن ظاهراً. و الفرق بينه و بين النسخ أنّ المولى يقول في حال النسخ: إنّ النهي قد انتهى تاريخه، و من الآن فصاعداً فأنا أمرُ به فيكون الاختلاف بين الناسخ و المنسوخ في الوقت. و بعبارة أخرى: في البداء يكون الأمر عن عين ما نهى عنه، و في النسخ يتعلّق الأمر بمثل ما نهى عنه لا بعينه^١. و البداء بهذا المعنى محال على الله تعالى، لأنّه عالم لنفسه، و لا يجوز أن يظهر له من العلم ما لم يكن ظاهراً له. و قد وردت أخبار آحاد دلّت على نسبة البداء إلى الله تعالى، أوّلها الشريف المرتضى و محقّقو الإمامية بالنسخ للشرائع، و هو جائز عليه تعالى.

و بعد ذلك تعرّض الشريف المرتضى إلى إمكان تسمية النسخ بالبداء، فذهب إلى أنّ إطلاق لفظ «البداء» على النسخ إطلاق حقيقي؛ و ذلك لصحّة أن يسمّى الأمر بعد النهي بأنّه ظهور ما لم يكن ظاهراً، و هذا بداء بالمعنى اللغوي له، أي الظهور، فإنّه حاصل في البداء و النسخ معاً، و بذلك يمكن تسمية النسخ بداءً على الحقيقة. و أمّا ما يقال من أنّ هذا الإطلاق يصحّ مع عدم إضافة لفظ البداء، و أمّا مع إضافته فلا يصحّ إطلاقه على النسخ؛ لأنّه إذا أضيف البداء و قيل: «بدا له» فمعناه أنّه ظهر له وحده دون غيره ما لم يظهر، بينما ليس الأمر كذلك في النسخ، فإنّ الأمر الجديد الناسخ للنهي يكون ظاهراً للجميع و ليس خاصّاً بصاحب النسخ. و لكن هذا الفرق ضعيف، فإنّه يمكن أن يشترك في الظهور أكثر من شخص، و يضاف البداء مع ذلك إلى أحدهم فيقال: «بدا له». و يمكن أن يقال: إنّ هذه الإضافة متقوّمه بفاعل الأمر، فالذي يأمر هو

الذي يضاف إليه البدء، دون كل من ظهر له، فإضافة البدء تكون إلى الفاعل، لا إلى مَنْ ظهر له.

المسألة السادسة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ». أجاب الشريف المرتضى في هذه المسألة عن سؤال حول معنى الحديث المذكور، وهو أنه من الواضح أَنَّ النِّيَّةَ أَقْلُ ثَوَاباً مِنَ الْعَمَلِ، فكيف يقال إنها خير من العمل؟ فأجاب بأنه يمكن قراءة كلمة «خير» الواردة في الحديث بقرأتين: الأولى: بمعنى «أفعل»، أي أفضل وأكثر ثواباً.

والثانية: أن تحمل على معنى يخالف التفضيل والمبالغة، فيكون معنى الحديث: إِنَّ نِيَّةَ الْمَرْءِ هِيَ أَحَدُ أَعْمَالِ الْخَيْرِ الَّتِي يَقُولُ بِهَا الْإِنْسَانُ. وهذا الوجه مطابق لظاهر الحديث وغير مخالف له.

وَأَمَّا بِنَاءُ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى فَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ بِتَأْوِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ مَعَ عَمَلِهِ، خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ الْخَالِي مِنَ النِّيَّةِ، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ نِيَّةَ بَعْضِ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ الْعَظِيمَةِ الثَّوَابِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلٍ آخَرَ يَكُونُ أَقْلَ مَشَقَّةً وَأَقْلَ ثَوَاباً.

وَعَلَّقَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ بِأَنَّهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مُخَالَفَانِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا زِيَادَةً غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِيهِ. فَالْأَفْضَلُ هُوَ الْوَجْهُ الْمَبْنِي عَلَى الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

وَقَدْ كَتَبَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى رِسَالَةً مُسْتَقَلَّةً حَوْلَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ وَتَأْوِيلَاتِهِ، حَيْثُ تَعَرَّضَ إِلَى تَفْصِيلِ الْبَحْثِ هُنَاكَ، وَفِي نَهَايَةِ تِلْكَ الرِّسَالَةِ -الَّتِي هِيَ مِنْ رِسَائِلِ تَكْمِلَةِ أُمَالِي الْمُرْتَضَى^١- ذَكَرَ عَيْنَ أَكْثَرِ الْعِبَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّازِيَةِ.

١. و قد طبع أيضاً في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٣.

المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟ سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن عصمة الأنبياء عليهم السلام، وأنه إذا كانوا معصومين فما معنى ما ورد في ظواهر القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^١؟

فأجاب ببيان قاعدة في التأويل عند معارضة العقل والنقل، وهي أنه إذا دلّ العقل على شيء فينبغي اتّباعه وعدم العدول عنه بسبب ظواهر الكتاب، فإنّ هذه الظواهر إن كانت محتملة لمعنيين أو أكثر، فيجب حملها على المعنى الموافق للعقل، وإن كانت غير محتملة إلّا للمعنى الظاهر المخالف للعقل، فيجب حينئذ ترك الظاهر و القطع على أنّ الله تعالى إنّما أراد غير ما يقتضيه ذلك الظاهر.

ثم استدلّ على عصمة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب بأدلة، منها دلالة المعجزات، فإنّ المعجزات تدلّ على صدق مَنْ ظهرت على يديه فيما يؤدّيه عن الله تعالى وعدم كتمانها، وإلّا لأدّى إلى نقض الغرض. وأمّا باقي الذنوب ممّا لا دخالة له في أداء الرسالة فيدلّ على عصمتهم منه دليل التنفير. وهذا الدليل يشمل الصغائر؛ لأنّها منفرة.

وهذه المسألة من الرازية هي في الحقيقة تلخيص لما جاء في كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وقد أشار الشريف المرتضى فيها إلى هذا الكتاب وأهمّيته، حيث قال: «وهذا كتاب جليل الموقع في الدين، كثير الفائدة».

وأجاب عن الآية المذكورة في السؤال والمتعلّقة بعصيان آدم عليه السلام، بأنّ العصيان يحتمل مخالفة الواجب والندب، ولا دليل على أنّ المراد بالعصيان في الآية مخالفة الواجب فقط، فلا يبقى إشكال.

وأما قوله: ﴿فَغَوَى﴾ فمعناه: خاب، بمعنى حرمان الثواب بسبب ترك المندوب،

و ليس معنى «غوى» القبيح و ضدّ الرشد؛ فإنّ فعل القبيح يعني فعل المعصية، فإذا كان معنى «غوى» فَعَلَ القبيح، فسوف يكون معنى الآية: «عصى فعصى» أي «فَعَلَ القبيح فَفَعَلَ القبيح»، و هو عطف للشئ على نفسه، و هو قبيح. فالصحيح في معنى الآية أنّه «ترك الأمر المندوب فحُرم الثواب».

فإن قيل: ترك الواجب يستلزم أيضاً حرمان الثواب، فلماذا خصّصتموه بترك المندوب؟

فالجواب: أنّ ظاهر التفريع بالفاء أنّ كلّ الجزاء مذكور فيما دخلت عليه الفاء مثل: «سرق فقطع» فهو يدلّ على أنّ كلّ جزاء السرقة هو القطع فقط و ليس هناك جزاء آخر غير مذكور، و الآية فرّعت حرمان الثواب على المعصية، و هو يدلّ على أنّ حرمان الثواب هو كلّ الجزاء، بينما جزاء ترك الواجب ليس حرمان الثواب فقط، بل إضافة إلى ذلك فيه استحقاق للذمّ و العقاب، لكن جزاء ترك المندوب حرمان الثواب فقط، و هو يتناسب مع ظاهر الآية و التفريع بالفاء خلافاً لترك الواجب.

المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة. من المسائل التي اشتهر بها الإمامية، و عُرفوا بالإيمان بها هي مسألة الرجعة، لكنهم اختلفوا في معناها، فذهب المشهور إلى تفسيرها بعودة الأموات إلى الحياة، و أنّ الله تعالى عند ظهور صاحب الزمان عليه السلام يُرجع قوماً من شيعته و أعدائه إلى الدنيا، ليفوز شيعته بثواب نصرته و مشاهدته دولته، و لينتقم من أعدائه^١، فيما ذهب بعضهم إلى تفسير الرجعة بعودة دولة آل محمّد صلّى الله عليه و آله عند ظهور صاحب الزمان عليه السلام، كما أشار إلى ذلك الشريف المرتضى في جواب هذه المسألة.

و قد اختار الشريف المرتضى الرأي الأول، و قام بتبيينه و الاستدلال عليه في هذه

المسألة من الرازية، وبشيء أكثر تفصيلاً في المسألة الوحيدة المتبقية من المسائل الدمشقيات، فيما اكتفى بإشارة إجمالية إلى البحث في المسألة ٦٠ من الميافارقات.

وأما ما جاء في هذه المسألة من الرازية فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١. يبين الشريف المرتضى معنى الرجعة الذي اختاره، وهو عودة الأموات، وهو رأي المشهور المتقدم.

٢. ذكر أن هذا المعنى ممكن، وليس مستحيلاً كما قد يُخَيَّل للبعض؛ وذلك لأنّ الله تعالى قادر على كلّ شيء.

٣. الدليل على إثبات هذا المعنى للرجعة هو إجماع الإمامية.

و ينبغي هنا الإشارة إلى أنّ الإجماع عند الشريف المرتضى لا يعني الاتفاق الكامل بين العلماء بحيث لا يظهر أيّ خلاف في المسألة، بل الإجماع عنده يمكن أن يجتمع مع وجود الخلاف؛ وذلك لأنّ الإجماع عنده إنّما يكون حجةً بالقدر الذي يكشف عن دخول المعصوم بين المُجمِّعين، فإذا خرج من هذا الإجماع أشخاص معروفون، أو كان خروجهم بسبب شبهة معينة، فإنّ خروجهم لا يضرّ بحجّة الإجماع، ما دام أنّنا نعلم أنّ المعصوم ليس من بين الخارجين، وسوف يأتي بعد قليل أنّ المخالفين في معنى الرجعة إنّما خالفوا لدخول شبهة عليهم، ولذلك لم يكن خلافهم مُضراً بالإجماع.

٤. أجاب على الإشكال القائل: إنّ الرجعة - بمعنى عودة الأموات - تخالف التكليف؛ لأنها تؤدي إلى الإلجاء، فإنّ مَنْ يشاهد أهوال الموت ثمّ يرجع إلى الدنيا، سوف يكون ملجأً إلى الإيمان والعمل الصالح، خوفاً من تلك الأهوال التي شاهدها عند موته، ولم ينسها.

فأجاب بأنّ الرجعة لا تخالف التكليف ولا تؤدي إلى الإلجاء، بل تبقى عند

الإنسان دواعي مترددة بين فعل الطاعة والمعصية، فكما أنَّ مشاهدة المعجزات الباهرة العظيمة غير مُلجئة إلى فعل الطاعة، بل قد يخالفها الكثيرون، فكذلك مشاهدة أهوال الموت والرجعة غير مُلجئة إلى فعل الطاعة.

٥. إنَّ مخالفة مَنْ خالف في معنى الرجعة من الإمامية وذهب إلى أنَّ معناها عودة الدولة، ناشئة من عدم قدرتهم على حل إشكالات الرجعة التي تقدّمت الإشارة إليها، من كونها مستحيلة، أو كونها مخالفة للتكليف، فلجؤوا إلى هذا القول، إلّا أنَّه غير صحيح؛ لأنَّ دليل الرجعة ليس خبر واحد حتّى يمكن تأويل ظاهره، بل دليلها الإجماع ومعناه معلوم ومقطوع به غير ظاهر، ولا يمكن تأويل المعلوم والمقطوع. المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى. تتحدّث هذه المسألة عن كيفية إثبات وجود الله تعالى، وهل هو بالعقل فقط، أو يمكن أن يكون بالسمع أيضاً؟

وأجاب الشريف المرتضى بما يتناسب مع الأحكام العقلية الواضحة من أنَّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلّا بواسطة العقل؛ لأنَّ السمع لا يثبت إلّا بعد معرفة الله تعالى و صفاته، فلا يمكن أن يثبت به وجود الله تعالى؛ لأنَّه سوف يؤدّي إلى الدور.

ولعلّ سبب طرح هذا السؤال هو أنَّ البعض - كما جاء في هذه المسألة - ذهب إلى أنَّ وجود الله تعالى يثبت بقول الإمام، وهذا الكلام كما هو واضح غير منطقي، و يؤدّي إلى الدور.

ولكن هناك كلام أكثر منطقية، وهو أنَّ المكلف بحاجة إلى الإمام لكي ينبّهه على وجوب معرفة الله تعالى، و ينبّهه على طريق الاستدلال على ذلك، فيكون دور الإمام هو التنبيه فقط، ثمّ يأخذ المكلف الدليل الذي علّمه الإمام إياه، ويستقلّ بمعرفة الله تعالى، من دون أن يؤدّي ذلك إلى الدور.

إنَّ هذا الطريق منطقي ومقبول، فمن هو أعرف بالله تعالى وبالطرق إليه من الإمام المعصوم؟ وقد رضي الشريف المرتضى بهذا الدور للإمام، إلّا أنَّه لم يحصره فيه، بل

جعل هناك طرقاً أخرى إلى جانب الإمام تقوم بوظيفة التنبيه، فإنّ المكلف إذا عاش بين الناس، وسمع اختلافهم في الديانات، وأنّ كثيراً منهم يؤمن بوجود خالق للعالم، فإنّه سوف يخاف ويتنبّه على وجوب معرفته تعالى، وإن كان يعيش منفرداً عن الناس، فقد يتنبّه بنفسه إلى وجوب النظر والمعرفة، كما قد يُخطِر الله تعالى في سمعه كلاماً ينهيه على ذلك، وهو المسمّى بالخاطر.

وبعد نهاية المسألة التاسعة أخذ الشريف المرتضى باختصار الأجوبة، حتّى اكتفى أحياناً بنصف سطر، وكأنّه كان على عجلة من أمره، أو أنّه كان يرى أنّ المسألة لا تستحقّ أكثر من ذلك.

وقد أشار في إحدى تلك المسائل المتبقّية إلى حقيقة الروح، واعتبرها عبارة عن الهواء المتردّد في مخارق الحيّ منّا، بحيث لا يكون حيّاً إلّا مع تردّده، وصرّح بأنّ الروح جسم. وهذا الرأي يتناسب مع ما ذهب إليه من أنّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المُشاهد^١، وأنّه لا يوجد أيُّ بُعدٍ مجرد للإنسان.

كما أشار في مسألة أخرى إلى الإرجاء، واعتبره هو الرأي الصحيح عند الإمامية، وأنكر نظرية التحابط التي ذهب إليها المعتزلة. وقد فصلّ الكلام عن الإرجاء والوعيد في عدّة مواضع من كتبه ورسائله، من أهمّها المسائل الموصليّات الأولى، فقد تعرّض إلى هذا البحث بالتفصيل، لكن مع الأسف هذه المسائل مفقودة. كما تعرّض إلى بحث الإرجاء وبطلان التحابط في كتاب الذخيرة^٢، وفي المسائل الطبرية، المسألة ٤. وقد كانت المسائل الرازية قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٩٧ - ١٣٢.

١. الذخيرة، ص ١١٤.

٢. المصدر، ص ٣٠٢، ٥٠٤ وما بعدها.

مخطوطات الرسالة

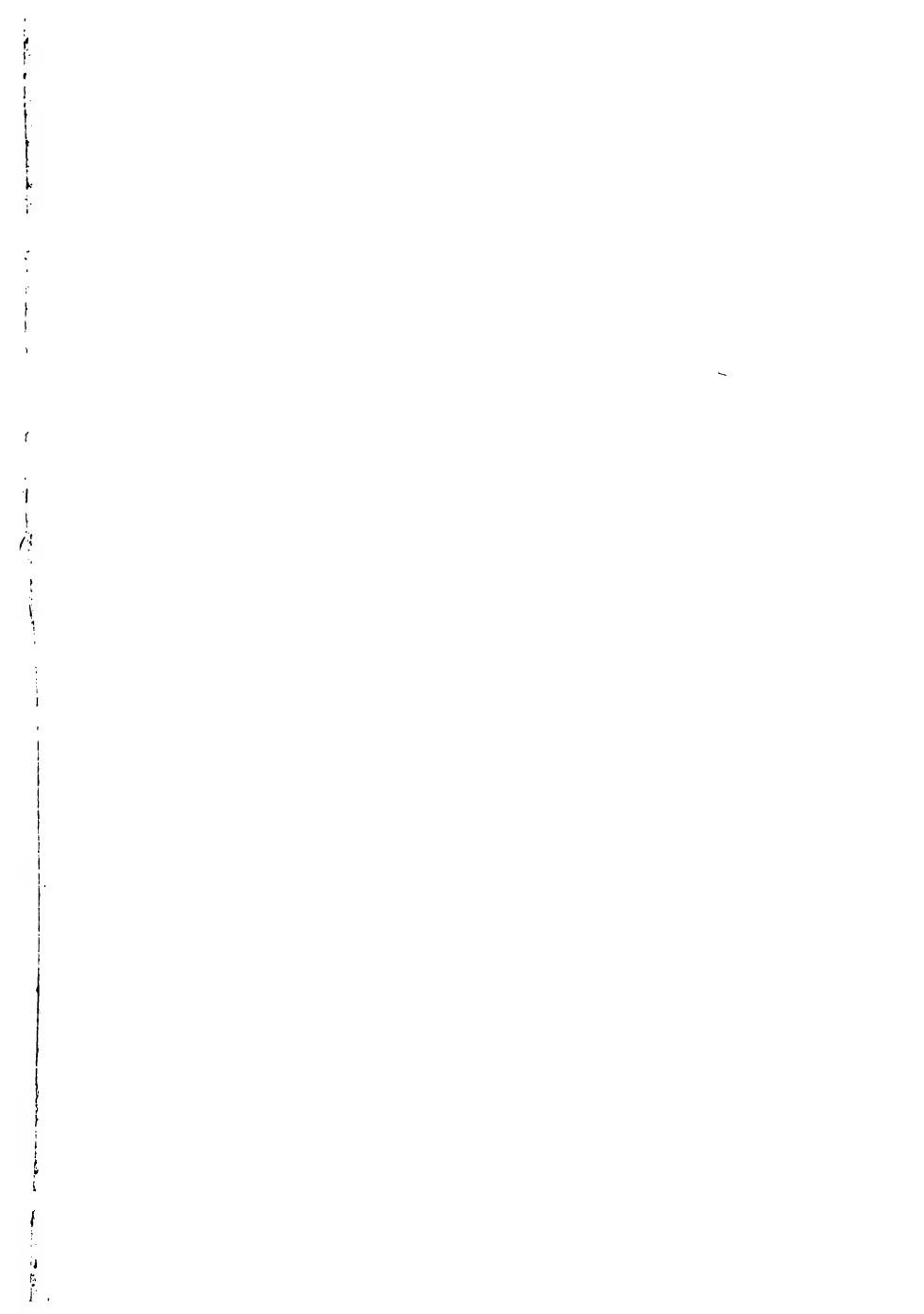
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٤٢٩؛ و لم يعلم اسم ناسخها و تاريخ النسخ، و يشاهد في الورقة الأولى منها خاتم بيضوي يحمل اسم «سعيد الحلبي». و تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٥٧٨ - ٥٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٦٧٣؛ تقع في الصفحات (٤ - ١٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الصدر بأصفهان، المرقمة ٩١٤/٢؛ تقع في الصفحات (١ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٥٧ - ٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٦٩٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».
 ٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٢٣١٩؛ تُسبخت بأمر «علم الهدى محمد الكاشاني رحمه الله» بكاشان في عام ١٠٧٩هـ بالخط النسخي، و لم يُعلم اسم الناسخ، و رمزنا لها بـ «ج».
- و هي تشتمل على رسالات لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا الرسالة الرابعة منها، و هي «جوابات المسائل الرازيات»، و تقع في ١٥ صفحة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٧٤ - ٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١٢٦٢؛ تقع في الصفحات (١٤٨ - ١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١٠٢ - ١١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٧؛ تقع في الصفحات (١ - ١٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٩٩ - ١٢٣) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة الوطنية بطهران، المرقّمة ٤٦٣٣؛ نُسخَت في يوم العشرة من شهر جمادى... السنة... (لم نتمكّن من قراءة سنة الكتابة في المخطوطة)، و لم يعلم اسم الناسخ أيضاً. و الرسالة تقع في ١٥ صفحة.



[جوابات المسائل الرازية]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

هذه مسائل وَرَدَتْ عَلَى السَّيِّدِ الْأَجَلِّ الْمُرتَضَى عَلمِ الْهُدَى^٢ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ بَلَدِ الرَّيِّ^٣.

المسألة الأولى

[حُرْمَةُ الْفُقَاعِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ]

سُئِلَ^٤ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْفُقَاعِ؛ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، هَلْ عَلَى تَحْرِيمِهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَوْ سَمْعِيٌّ؟

الجواب:

إِعْلَمُ أَنَّ الْفُقَاعَ مُحَرَّمٌ مَحْظُورٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ؛ يُحَدُّ شَارِبُهُ، كَمَا يُحَدُّ شَارِبُ الْخَمْرِ. وَيَجْرِي الْفُقَاعُ عَنْدهُمْ فِي النَّجَاسَةِ وَالتَّحْرِيمِ مَجْرَى الْخَمْرِ.

١. في «ب، ص»: + «و هو حسبي و نعم الوكيل». و في «د»: + «رَبِّ وَفَقَ لِلتَّعْتِيمِ، بِحَقِّ وَلِيكَ الرضا - عليه الصلاة و التحية و التسليم -».

٢. في «ب، د، ص»: + «ذي المجدين أبي القاسم علي ابن الطاهر الأوحـد ذي المناقب أبي أحمد الموسوي».

٣. من قوله: «هذه مسائل» إلى هنا لم ترد في المطبوع.

٤. في «ب» و المطبوع: «سأل».

و الدليل الواضح على ذلك إجماع الإمامية عليه؛ لأنهم لا يَخْتَلِفُونَ فيما ذَكَّرْنَا^١ من الأحكام. وإجماعهم على ما أشرنا إليه حُجَّةٌ و دَلَالَةٌ توجبُ الْعِلْمَ، فَيَجِبُ لذلِكَ الْقَطْعُ على تحريمِ الْفُقَّاعِ وَ نَجَاسَتِهِ.

فإن قيل: كَيْفَ يَكُونُ الْفُقَّاعُ حَرَاماً وَ هُوَ لَا يُسْكِرُ؟

قلنا: لَيْسَ التَّحْرِيمُ مَوْقُوفاً عَلَى الْمُسْكِرَاتِ؛ لَأَنَّ الدَّمَ وَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ لَا يُسْكِرَانِ وَ هُمَا مُحَرَّمَانِ، وَ كذلِكَ قَلِيلُ الْخَمْرِ لَا يُسْكِرُ وَ هُوَ مُحَرَّمٌ.

فإن قالوا: قَلِيلُ الْخَمْرِ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يُسْكِرُ كَثِيرُهُ، وَ لَيْسَ كذلِكَ الْفُقَّاعُ. وَ أَمَّا الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ فَلَيْسَا مِنْ جُمْلَةِ «الْأَشْرِيَةِ» الَّتِي لَمْ تُحَرِّمْ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا لِأَجْلِ وَجُودِ الْإِسْكَارِ فِي الْجِنْسِ.

قلنا: غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ أَنَّ^٢ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الْأَشْرِيَةِ فِي الشَّرْعِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْمُسْكِرِ.

وَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ «الْمَصْلَحَةُ»، وَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِوَجْهِهَا. وَ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الدَّمَ - وَ هُوَ مِمَّا يُشْرَبُ، فَهُوَ «شَرَابٌ» عَلَى مَوْجِبِ اللَّغَةِ - وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُوَّةُ الْإِسْكَارِ، بَلْ لِعَيْنِهِ؛ فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَحْرِيمُ الْفُقَّاعِ كذلِكَ؟

وَ يُمَكِّنُ أَنْ تُعَارِضَ خُصُومَنَا فِي تَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ، وَ نُوْرِدَ عَلَيْهِمُ الْأَخْبَارُ الَّتِي يَرْوِيهَا^٤ ثِقَاتُهُمْ وَ رِوَاؤُهُمْ فِي تَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ، لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ فِي الشَّرِيعَةِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، فَيَلْزَمُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِتَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ؛ لِلأَخْبَارِ الْوَاردَةِ مِنْ طُرُقِهِمْ بِتَحْرِيمِهِ.

١. فِي «ب، ص»: «ذَكَرْنَاهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْكَنْ» بِدَلِّ «لَكُمْ أَنْ»، وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «كَونَ».

٣. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «تَحْرِيمَ». وَ إِثْبَاتُهَا هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَةِ «ج».

٤. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَرْوِيهَا».

فَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ طُرُقِنَا فِي تَحْرِيمِهِ وَأَنَّهُ كَالْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ وَوَجوبِ الْحَذِّ عَلَى شَارِبِهِ وَالتَّجَاسَةِ، فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى. وَلَا يَنْفَعُنَا^١ لِمُعَارَضَةِ الْخُصُومِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، وَلَا يَوْثِقُونَ رُوَاتَهَا. فَالْمُعَارَضَةُ بِرُوَايَاتِهِمْ لَهُمْ^٢ أَوْلَى. فَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ أَبُو عُيَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ^٣ ابْنِ^٤ لَهِيْعَةَ^٥، عَنْ دَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ^٦.

وَرَوَى السَّاجِي^٧ صَاحِبُ «اِخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ» قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ. وَاجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ دَرَّاجًا^٨ قَالَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ^٩ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّ نَاسًا^{١٠} مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

١. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا مَعْنَى». وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، ع».
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهُ». نَعَمْ، نُقِلَ فِي هَامِشِهِ عَنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».
٤. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَبِي». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».
٥. فِي «ب، ص»: «كَهَيْعَةَ». وَفِي «د»: «كَهَيْعَةَ». وَفِي «ش»: «الْهَيْعَةَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «رَبِيعَةَ»؛ نَعَمْ، صُحِّحَ فِي هَامِشِهِ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.
٦. فِي «أ، ب، ش، ص»: «الْمَسِيحِ». وَفِي «د»: «الْمَسْحِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِلْمَصَادِرِ وَلِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، م».
٧. أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ السَّاجِي، مِنْ مُحَدِّثِي عَصَرِهِ فِي الْبَصْرَةِ، وَكَانَ مِنَ الْحَفَاطِ، لَهُ كِتَابُ جَلِيلٍ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ، تُوْفِيَ سَنَةَ ٣٠٧ هـ. رَاجِعِ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٤٧.
٨. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: - «أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ». وَاجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ دَرَّاجًا. وَإِثْبَاتُهَا أَصَحُّ وَأَفْصَحُ؛ وَفَقًّا لِلنُّسخَةِ «م» وَلِلْمَطْبُوعِ.
٩. فِي «ب، ش، ص»: «وَالْمَطْبُوعِ: «زَوْجَةَ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَاسًا».

اللَّهُ عليه و آله لِيُعَلِّمَهُمُ^١ الصَّلَاةَ و السُّنَنَ و الْفَرَائِضَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا شَرَاباً نَصْنَعُهُ^٢ مِنَ الْقَمْحِ و الشَّعِيرِ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْغُبَيْرَاءُ؟»^٣ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَطْعَمُوهُ»^٥. قَالَ السَّاجِي فِي حَدِيثِهِ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ ثَلَاثاً^٦. و قَالَ^٧ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيَّومِينَ^٩ ذَكَرُوا^{١٠} لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «الْغُبَيْرَاءُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَطْعَمُوها»^{١١}. قَالُوا: فَإِنَّهُمْ لَا يَدْعُونَهَا. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ لَمْ يَتْرُكْهَا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ»^{١٣}.

و رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ أَيْضاً عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ^{١٤}: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله سُئِلَ عَنِ الْغُبَيْرَاءِ، فَنَهَى

١. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في المصادر: «فعلّمهم».

٢. في المطبوع: «نعمله».

٣. في المطبوع: «فقالوا».

٤. في «ش»: - «قال». و في المطبوع: «فقال».

٥. في المطبوع: «لا تطعموها».

٦. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢.

٧. في المطبوع: «قال» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: + «القاسم بن سالم».

٩. في المطبوع: «يومين».

١٠. كذا في النسخ و المطبوع. و في المصادر تارة: «ذكروها» و أخرى: «ذكروه»؛ نعم، في بعضها ما أثبتناه.

١١. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في جميع المصادر: «لا تطعموه».

١٢. في «أ»: «نعم» بدل «عليه السلام».

١٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢.

١٤. في النسخ المعتمدة: «دينار». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للمصادر و للنسخة «م».

عليه السلام عنها و قال: «لا خَيْرَ^١ فيها».^٢
 قال: قال زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: هي الأُسْكُرَةُ.^٣
 و «الأُسْكُرَةُ» في لغة العرب: اسمُ الفُقَاعِ.
 و قال ابنُ الروميِّ^٤، و هو مِمَّنْ لا يُطَعَّنُ عليه في عِلْمِ اللغةِ و العربية؛ لأنَّه كانَ
 مُتَقَدِّمًا في عِلْمِها، مُتَوَلِّجًا^٥ إلى مَعَانِياها، قال:
 إَسْقِنِي^٦ الأُسْكُرَةَ^٧ الصُّنْ
 نَبَرَ في جَعْصَلْفُونَةٍ^٨
 و اجْعَلِ القَيْجَنَ^٩ فِيهِ^{١٠}
 يا خَلِيلِي^{١١} بَعْضُونَةٍ^{١٢}

١. في «ش»: «لا حدَّ».
٢. راجع: كتاب الأُمِّ، ج ٦، ص ١٩٣؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٧.
٣. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧٦.
٤. أبو الحسن علي بن العباس بن جورجس البغدادي المعروف بابن الرومي، مولى عبيد الله بن عيسى بن جعفر العباسي، شاعر معروف من طبقة بشار و المتنبي، رومي الأصل، كان جدّه من موالي بني العباس، وُلِدَ و نشأ ببغداد، و مات فيها مسموماً، له ديوان شعر في مجلدين، و كان بينه و بين ابن الحاجب مودة. و نُقِلَ عن ابن سينا: «إِنَّ مِمَّا كَلَفْنِي أَسْتَاذِي فِي الْأَدَبِ حَفْظُ دِيوانِ ابْنِ الرُّومِيِّ، فَحَفَظْتُهُ مَعَ عِدَّةِ كُتُبٍ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَ نِصْفِ يَوْمٍ». توفي سنة ٢٨٣ هـ. راجع: معجم المؤلفين، ج ٢، ص ٤٢٥؛ الأعلام، ج ٤، ص ٢٩٧؛ الغدير، ج ٣، ص ٣٠ و ٥١.
٥. في «أ» و المطبوع: «متولّي».
٦. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في الديوان: «سَقْنِي».
٧. في «ب، ص»: «الأُسْكُرَةُ». و في الديوان: «الأُسْكُرَك».
٨. في «أ»: «حَنْطَلْفُونَةٍ». و في «ب، ص»: «جَعْصَلْفُونَةٍ». و في «د»: «جَعْصَلْفُونَةٍ». و في «ش»: «حَفْظُ لَعُونَةٍ». و في المطبوع: «جَعْصَلْفُونَةٍ». و الصحيح ما أثبتناه، كما في الديوان.
٩. في «ب، ص»: «السَّحْن». و في المطبوع: «القَيْحَن».
١٠. في المطبوع: «فيها».
١١. في الديوان: «فِي الْأَفْوَامِ مِنْهُ» بدل «فِيهِ يَا خَلِيلِي».
١٢. في «أ، ش» و المطبوع: «بَعْضُونَةٍ». و في «ب، ص»: «بَعْضُونَةٍ». و الصحيح ما أثبتناه: «»

إِنَّهُ^١ مِصْفَاءُ أَعْلَا هُ، وَ مِسْكٌ^٢ لِبَطُونَةٍ^٣
 و^٤ أَرَادَ بِ«الْأُسْكُرَةِ»: الْفُقَاعَ. و«الْجَعْضَلَقُونَ»: الْكَوْزُ الَّذِي يُشْرَبُ فِيهِ
 الْفُقَاعُ.^٦ و«الصَّنْبَرُ»: الْبَارِدُ. و«الْفَيْجَنُ»: الشَّرَابُ.^٨
 وَ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْ طُرُقٍ مَعْرُوفَةٍ: أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ سَأَلُوا رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ الشَّرَابِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْقَمَحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «يُسْكِرُ؟»^٩ قَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقْرَبُوهُ».^{١٠}
 وَ لَمْ يَسْأَلْ فِي الشَّرَابِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الشَّعِيرِ عَنِ الْإِسْكَارِ بَلْ حَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى
 الْإِطْلَاقِ، وَ حَرَّمَ الشَّرَابَ الْآخَرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْغُبَيْرَاءَ مُحَرَّمَةٌ
 لِعَيْنِهَا،^{١١} كَالْخَمْرِ.

-
- «وَفَقًّا لِلدِّيَوَانِ. وَ الْغَضْنَ وَ الْغَضْنَ: كُلُّ تَنَزٍُّّ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ دَرَعٍ أَوْ غَيْرِهَا. مَعْجَمُ مَتْنِ اللَّغَةِ، ج ٤، ص ٣٠٣ (غَضَنَ).
 ١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ».
 ٢. فِي «ب، ص»: «و مِسْكٌ». وَ فِي الدِّيَوَانِ: «و عَطَرٌ».
 ٣. دِيَوَانُ ابْنِ الرُّومِيِّ، ج ٣، ص ٤٩٥.
 ٤. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «وَ إِنْ»، وَ الصَّوَابُ حَذْفُهَا؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسْخِ الثَّلَاثِ: «ج، ط، م».
 ٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْجَعْضَلَقُونَ».
 ٦. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: - «وَ الْجَعْضَلَقُونَ: الْكَوْزُ الَّذِي يُشْرَبُ فِيهِ الْفُقَاعُ». وَ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ وَفَقًّا لـ«م».
 ٧. فِي «ب، ص»: «الْيَنْجَنُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَيْحَنُ».
 ٨. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «السَّدَابِ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسْخِ الثَّلَاثِ: «ط، ع، م».
 ٩. فِي «أ، ب، د، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «أُ يُسْكِرُ؟».
 ١٠. مُسْتَدَ أَحْمَدَ، ج ٤، ص ٢٣٢؛ سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ، ج ٣، ص ٣٢٨؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ٢٩٢.
 ١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِعَيْنِهَا».

و رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ: أَنَّ عُبَيْدَ^١ اللَّهَ الْأَشْجَعِيَّ^٢ كَانَ يَكْرَهُ الْفُقَاعَ.^٣

و قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^٤ يَكْرَهُهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ، عَنْ ضَمْرَةَ^٥ قَالَ: «الْغُبَيْرَاءُ»
الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهَا: الْفُقَاعُ.^٦
فِيلْزَمُ^٧ مُخَالَفَتَنَا مَعَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ مِنْ طَرَفِهِمْ أَنْ يُحَرِّمُوا الْفُقَاعَ،
وَلَا يَلُومُوا^٨ الْإِمَامِيَّةَ عَلَى تَحْرِيمِهِ^٩، وَلَا يُبَدِّعُوهُمْ^{١٠} وَلَا يُعَيِّرُوهُمْ^{١١} بِتَحْرِيمِهَا

١. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «عبد». والصواب ما أثبتناه.
٢. في «ب، ص»: «الأشجع». وهو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن عبد الرحمن الحافظ الأشجعي، كوفي. روى عن حماد بن سلمة، وسفيان بن سعيد، ومسعر، و تميم أبي خلف وغيرهم؛ و روى عنه: أبو عبيد، ويحيى بن آدم، و عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وغيرهم. توفي سنة ١٨٢ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥١٤، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١١٦، الرقم ١١٧٤؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٨٦.
٣. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٨، ح ٤٣.
٤. أبو عبد الرحمن بن مبارك بن الواضح الحنظلي التميمي، من الفقهاء والشعراء، روى عن: سليمان التيمي، و حميد الطويل، وغيرهما؛ و روى عنه الثوري وغيره. مات سنة ١٨١ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ١٥٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٧٨ - ٤٢١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٢.
٥. في المطبوع: «سمرة».
٦. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٨.
٧. في المطبوع: «و يلزم».
٨. في «أ، ش»: «و لا يلزموا». و في المطبوع: «و لا يلزم».
٩. في المطبوع: «تحرير».
١٠. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «و لا يبدعونهم»، و هو سهو.
١١. في «ب، ص»: «و يعرفونهم». و في «د»: «و يعدوهم». و في المطبوع: «و لا يوزوهم»، و نُقِلَ في هامشه عن نسخة: «و لا يعيرونهم».

و النهي عن بيعها.

و شيوخهم مالك بن أنس و يزيد^١ بن هارون^٢ يكرهانه^٣
 قال أحمد: و حدثنا ابن^٤ عبد الله المديني^٥ قال: قال مالك بن أنس: يكره
 الفقاع، و يكره أن يُباع في الأسواق^٦.
 و غيره ممن ذكرناه ينهى عن شرب الفقاع و بيعه. و العصبية تغمي و تُصم.

-
١. في النسخ المعتمدة: «و زيد». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و للمصادر و لنسخة «م».
 ٢. أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي الواسطي، من حفاظ الحديث. أصله من بخارى، و مولده و وفاته بواسط. روى عن سليمان التيمي، و حميد الطويل، و عاصم الأحول، و غيرهم؛ و روى عنه: أحمد بن حنبل، و إسحاق بن راهويه، و يحيى بن معين، و غيرهم. مات سنة ٢٠٦ هـ. راجع: تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٦٤؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٦٤؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٦٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٩٠.
 ٣. في المطبوع: «يكرهان».
 ٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «أبو»، و الصواب ما أثبتناه.
 ٥. في «ش»: «المدني». و في المطبوع: «المدائني».
 ٦. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٨.

المسألة الثانية

[عِلْمُ النَّبِيِّ ﷺ بِالكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ]

ما الذي يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، هَلْ كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ وَ
قِرَاءَةَ الْكُتُبِ^١، أَمْ لَا؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

الذي يَجِبُ اعتقاده في ذَلِكَ التجويزُ لكونه عليه السلام عالِماً بِالْكِتَابَةِ وَ قِرَاءَةِ
الْكُتُبِ^٢، وَ لكونه غيرَ عالِمٍ بِذَلِكَ؛ مِنْ غيرِ قَطْعٍ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ لَيْسَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ
وَ الْإِمَامَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهَا وَ حَائِزاً^٣ لَهَا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَقْطَعُ
فِي النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى أَنَّهُمَا لَا بُدَّ مِنْ^٤ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ عَالِماً
بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أَحْوَالِهِ وَ صِفَاتِهِ، وَ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَ مَا لَا يَجُوزُ، وَ بِجَمِيعِ أُصُولِ^٥
الدياناتِ، وَ بِسَائِرِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - الَّتِي يُؤَدِّيها النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

١. فِي «ب، ص» :- «وَ قِرَاءَةَ الْكُتُبِ».

٢. فِي «أ، د، ش» :- «وَ قِرَاءَةَ الْكُتُبِ».

٣. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ «وَ جَائِزاً». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسخَتَيْنِ: «ط، ع».

٤. فِي «أ، ش» :- «فِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ :- «مِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَحْوَال».

و يحفظُها^١ الإمام عليه السلام و يتقدّمها؛ حتّى لا يشذّ على كلّ واحدٍ منهما من ذلك شيء^٢ يحتاج فيه إلى استفتاءٍ غيره، كما يذهب المخالفون لنا.
فأمّا^٣ ما عدا ذلك من الصناعات و الحرف، فلا يجب أن يعلم نبيّ أو إمام شيئاً من ذلك. و الكتابةُ صنعةٌ، كالنساجة و الصياغة؛ فكما لا يجب أن يعلم ضروب الصناعات، فكذلك الكتابةُ.

و قد دلّلنا على هذه المسألة و استقصينا الجواب عن كلّ ما يُسأل عنه فيها في مسألةٍ مُفردةٍ أُمليتها جواباً لسؤالٍ بعض الرؤساء عنها، و انتهينا إلى أبعد الغايات؛^٤ و قلنا: إنّ إيجاب ذلك يؤدي إلى إيجاب العلم حقّاً^٥ بسائر المعلومات الغائبات و الحاضرات، و أن يكون كلّ واحدٍ من النبيّ و الإمام محيطاً بمعلومات الله تعالى كلّها.

و بيّنا أن ذلك يؤدي إلى أن يكون المُحدّث عالماً لنفسه، كالقديم تعالى؛ لأنّ العلم الواحد لا يجوز أن يتعلّق بمعلومين^٦ على جهة التفصيل، و كلّ معلوم مُفصل لا بدّ له من علم مُفردٍ يتعلّق به، و أنّ المُحدّث لا يجوز أن يكون عالماً

١. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «أن يحفظها» بدل «و يحفظها»، و الأنسب ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «الشيء».

٣. في المطبوع: «أمّا».

٤. هذه المسألة مفقودة، و قد أرجع إليها المصنّف رحمه الله في موضعين آخرين: أحدهما في المسألة الثامنة من الطرابلسيّة الثالثة، و قال أنّه أملاها قديماً. و الآخر في جواب مسألة: علم الوصيّ بساعة وفاته و عدمه. و كلّ هذا يدلّ على أهميّة المسألة.

٥. في المطبوع: - «حقّاً».

٦. في المطبوع: «بمعلوم».

لنفسه، ولا يجوز^١ أيضاً وجود ما لا نهاية له من المعلوم. فَبَطَلَ^٢ قول من ادَّعى أن الإمام مُحِيطٌ بالمعلومات.

فإن قالوا: الفرق بين الصناعات وبين الكتابة، أن الكتابة قد تتعلق^٣ بها أحكام^٤ الشرع، وليس كذلك باقي الصناعات.

قلنا: لا صناعة - من نساجة أو بناء أو غيرهما - إلا وقد يجوز أن تتعلق به حكم شرعي كالكتابة.

ألا ترى أن من استأجر بناءً لبناء^٥ مخصوص - وأيضاً النساجة - قد يجوز أن يختلفا^٦ فيقول الصانع: قد وفيت العمل الذي استؤجرت له؛ ويقول المستأجر: ما وفيت بذلك؟

فمتى لم يكن الإمام عالماً بتلك الصناعات، ومُنْتَهياً فيها^٧ إلى أبعد الغايات، لم يمكنه أن يحكم بين المختلفين.

فإن قيل: يرجع إلى أهل تلك الصناعة، فيما اختلفوا فيه.

قلنا في الكتابة مثل ذلك، سواءً.

وبيّننا في^٨ تلك المسألة التي أشرنا إليها بأن^٩ هذا يؤدي إلى^{١٠} عِلْمِ الإمام

١. في المطبوع: «أن يكون».

٢. في «ب، د، ش، ص»: «فيبطل». وفي المطبوع: «ويبطل».

٣. في «أ، د، ش، ص»: «يتعلق».

٤. في «أ، د، ش»: «به أحكام». وفي المطبوع: «بأحكام» بدل «بها أحكام».

٥. في المطبوع: «على» بدل «لبناء». ٦. في المطبوع: «أن يختلف».

٧. في المطبوع: «- فيها».

٨. في «ب، ص»: «ذلك وتنافي» بدل «وبيّننا في».

٩. في النسخ المعتمدة: «فإن». والصواب ما أثبتناه: طبقاً للمطبوع وللنسخ الثلاث: «ج، ط، م».

١٠. في المطبوع: «أن».

بصدق^١ الشهادة^٢ أو كذبه فيما يشهد به؛ لأنه إذا جاز أن يحكم بشهادته^٣ مع تجويز كونه كاذباً...^٤ و ألا جاز أن يحكم بقول ذوي^٥ الصناعات - في قيم المتلفات، وأروش^٦ الجنایات، وكل شيء اختلّف^٧ فيه - فيما له تعلّق بالصناعات، وإن جاز الخطأ على المقومين؟

و بينا أن ارتكاب ذلك يؤدي إلى كل جهالة و ضلالة.

فإن قيل: أليس قد روى أصحابكم أن النبي صلى الله عليه وآله في يوم الحديبية لما كُتِبَ بينه و^٨ بين سهيل بن عمرو^٩ كتاب^{١٠} مواعدة^{١١}، و جرى من سهيل ما جرى من إنكار ذكر النبي عليه السلام بالنبوة، و امتنع أمير المؤمنين عليه السلام ممّا^{١٢} اقترح^{١٣} سهيل، كتب صلى الله عليه وآله بيده^{١٤} في الكتاب؟

١. في «أش» و المطبوع: «تصدق». و في «ب، د، ص»: «بتصدق». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ الثلاث: «ج، ط، ع».

٢. كذا، و الأنسب: «الشاهد».

٣. في المطبوع: «بشهادة».

٤. في «أش» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

٥. في «ب، ص» و المطبوع: «ذي».

٦. في «ب، ص»: «و أروش».

٧. في «ب، ص»: «اختلّفت».

٨. في «ب، ص»: «معينة» بدل «بينه و».

٩. سهيل بن عمرو القرشي العامري، من مسلمة الفتح، و من أشرف قريش و خطبائهم. أسر يوم بدر كافراً. و هو صاحب القضية يوم الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وآله. خرج مع أهل بيته إلى الشام و مات هناك. أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٧١؛ الإصابة، ج ٣، ص ١٧٧.

١٠. في المطبوع: «و كتاب».

١١. في «ب، د، ص»: «مواعدة».

١٢. في النسخ المعتمدة: «فيما». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «م».

١٣. في «أش»: «أقده».

١٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «- بيده».

قلنا: هذا قد رُوِيَ في أخبارِ الأحادِ، وليسَ بمقطوعٍ عليه. وإنما أنكرنا القطعَ، ونَحْنُ مُجَوِّزُونَ - كما ذكرنا - أن يكونَ عليه السلامُ كانَ يُحَسِّنُ الكِتَابَةَ، كما تُجَوِّزُ^١ أن لا يكونَ يُحَسِّنُها.

فإن قيل: أليسَ اللهُ تعالى يَقُولُ: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابُ الْمُبْطُلُونَ﴾^٢؟

قلنا: إن هذه الآيةَ إنما تدلُّ على أَنَّهُ عليه وآله^٣ السلامُ ما [كانَ] يُحَسِّنُ الكِتَابَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ. وإلى هذا يذهبُ أصحابنا؛^٤ فإنَّهم يَعْتَقِدُونَ^٥ أَنَّهُ عليه السلامُ ما كانَ يُحَسِّنُها قَبْلَ البِعْثَةِ، وأَنَّهُ تَعَلَّمَها مِنْ جِبْرِئِيلَ عليه السلامُ بَعْدَ النُّبُوَّةِ.

وظاهرُ الآيةِ يَقْتَضِي^٦ ذَلِكَ؛ لأنَّ النْفْيَ تَعَلَّقَ بِمَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ، دُونَ ما بَعْدَها. ولأنَّ التعليلَ أَيْضاً يَقْتَضِي اختصاصَ النْفْيِ بِمَا قَبْلَ النُّبُوَّةِ؛ لأنَّ^٧ الْمُبْطِلِينَ وَالْمُشَكِّكِينَ إنما [كانوا] يَرْتَابُونَ^٨ في نُبُوَّتِهِ عليه السلامُ لو كانَ يُحَسِّنُ الكِتَابَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، فأما^٩ بَعْدَ النُّبُوَّةِ فلا تَعَلَّقَ لَهُ بِالرِّيْبَةِ وَالتُّهْمَةِ.

فإن قيل: فَمِنْ^{١٠} أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عليه السلامُ ما كانَ يُحَسِّنُ الكِتَابَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ؟ وإذا

١. في «ب، ش، ص» والمطبوع: «يجوز».

٢. العنكبوت (٢٩): ٤٨.

٣. في «ش» والمطبوع: - «وآله».

٤. أوائل المقالات، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يعتمدون». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخة «ج».

٦. في «ب» والمطبوع: «تقتضي».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و لأن». والصوابُ حذف الواو؛ طبقاً للنسخة «ج».

٨. «إنما يرتابون» لا توجد في النسخ المعتمدة. وإثباتها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخة «م».

٩. في المطبوع: «وأما».

١٠. في «ش»: «ممن». وفي المطبوع: «من».

كَانَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ^١ قَدْ أَحْسَنَهَا بَعْدَ النَّبُوءَةِ، فَلَعَلَّ^٢ هَذَا الْعِلْمَ كَانَ مُتَقَدِّمًا.
 فَإِنْ قُلْتُمْ: ^٣نَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ يُحَسِّنُ الْكِتَابَةَ قَبْلَ النَّبُوءَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ.
 قِيلَ لَكُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ إِنَّمَا تَكُونُ حُجَّةً وَ مُوجِبَةً لِلْعِلْمِ إِذَا صَحَّتِ النَّبُوءَةُ؛ فَكَيْفَ
 يُجْعَلُ نَفْيُ الْآيَةِ [لِلْكِتَابَةِ] دَلَالَةً عَلَى النَّبُوءَةِ، وَ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا؟
 قُلْنَا: الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ^٤ يُحَسِّنُ الْكِتَابَةَ
 وَ الْقِرَاءَةَ قَبْلَ النَّبُوءَةِ، هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُحَسِّنُهَا - وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَتَى بِنَفْيِ ذَلِكَ
 عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ النَّبُوءَةِ - لَمَا^٥ جَازَ^٦ أَنْ تَخْفَى^٧ الْحَالُ فِيهِ مَعَ التَّبَعِ
 وَ التَّفْتِيْشِ وَ التَّنْقِيرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ^٨ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَخْفَى^٩ مَعَ عَدَمِ الدَّوَاعِي إِلَى
 كَشْفِهَا، وَ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا وَ الْإِعْرَاضِ عَنْ تَأْمُلِ أَحْوَالِهَا، فَأَمَّا^{١٠} إِذَا قَوِيَتِ الدَّوَاعِي
 وَ تَوَفَّرَتِ الْبَوَاعِثُ عَلَى كَشْفِ حَقِيقَةِ الْحَالِ، وَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ^{١١} دَعْوَى مُدْعٍ
 بِمُعْجِزَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَحْصِ وَ التَّفْتِيْشِ؛ وَ مَعَهُمَا^{١٢} لَا بُدَّ مِنْ ظَهْرِ حَقِيقَةِ الْحَالِ.

١. في «ب، د، ص»: - «أَنَّهُ».

٢. في المطبوع: «و لَعَلَّ».

٣. في المطبوع: «قلت: فلم» بدل «قلتم».

٤. في المطبوع: «لا» بدل «ما كان».

٥. في المطبوع: «مِمَّا».

٦. في المطبوع: + «لَهُ».

٧. في المطبوع: «أَنْ يَخْفَى».

٨. في المطبوع: + «كُلُّهَا».

٩. في النسخ المعتمدة: «أَنْ يَخْفَى». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، ع» وَ المطبوع.

١٠. في المطبوع: «وَأَمَّا».

١١. في المطبوع: «ذَلِكَ» بِدُونِ الْبَاءِ الْجَارَةِ.

١٢. في «أ، ش» وَ المطبوع: «و مَعَهَا».

وَمَنْ كَانَ يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ وَ الْكِتَابَةَ، لَا بُدَّ مِنْ^١ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَعَلَّمَهُمَا^٢ أَوْ أَحَدَهُمَا^٣ مِنْ مُوقِفٍ وَ مُعَرِّفٍ، وَ الَّذِينَ كَانُوا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَةَ مِنَ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مَعْدُودُونَ قَلِيلُونَ؛ فَمَنْ^٤ تَعَلَّمَ مِنْ أَحَدِهِمْ وَ كُشِفَ عَنْ أَمْرِهِ عَلَى طَوِيلِ الْأَيَّامِ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ حَالِهِ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ.

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ قَبْلَ النَّبَوَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنَّهُ «أُمِّيٌّ» فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ^٥، وَ «الْأُمِّيُّ» الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْسَنَهَا بَعْدَ النَّبَوَّةِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَصْحَابُنَا الْقَاطِعُونَ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ بَعْدَ النَّبَوَّةِ، فَإِنَّهُمْ يُجِيبُونَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِأَنْ يَقُولُوا: لَمْ يُرِدِ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ «أُمِّيٌّ» أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى نِسْبَتَهُ إِلَى أُمِّ الْقُرَى؛ لِأَنَّ^٦ مِنْ أَسْمَاءِ مَكَّةَ «أُمُّ الْقُرَى». فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ مُحْتَمِلَةً لِأَمْرَيْنِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقْطَعُوا^٧ عَلَى أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

١. فِي «ب، د، ص»: - «مِنْ».

٢. فِي «أ، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَعَلَّمَهَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَخَذَهَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٥. الْأَعْرَافُ (٧) وَ ١٥٧ وَ ١٥٨.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ».

٨. فِي «أ، ب، د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَقْطَعُوا».

المسألة الثالثة

[تفضيل الأنبياء على الملائكة]

ما نقول في الأنبياء والملائكة عليهم السلام، أي القبيلين أفضل وأكثر ثواباً؟ وما الذي يجب أن يعتقد في ذلك؟
الجواب - والله التوفيق^١ :-

إعلم أن «الفصل» الذي هو كثرة الثواب وفوره، لا دلالة في مجرد العقل على أن بعض المكلفين فيه أفضل من غيره؛ لأن كثرة الثواب وقلته إنما يتبعان الوجوه التي^٢ تقع^٣ عليها^٤ الأفعال، وذلك مما لا يطلع عليه إلا علām الغيوب، جلّ وعزّ. وإنما المرجع في أن^٥ بعض المكلفين أكثر ثواباً من غيره إلى طُرُق^٦ سمعية. وقد أجمعت الإمامية^٧ بلا خلاف بينها على أن كلّ واحد من الأنبياء عليهم السلام أفضل وأكثر ثواباً من كلّ واحد من الملائكة. وذهبوا في الأئمة عليهم

١. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في المطبوع: «أثره الذي» بدل «الوجوه التي».

٣. في «ب، د، ش، ص» والمطبوع: «يقع».

٤. في المطبوع: «عليهما».

٥. في «أ، ش» والمطبوع: - «أن».

٦. في المطبوع: «طريق».

٧. في «ب، ص»: - «و قد أجمعت الإمامية».

السلام أيضاً إلى مثل ذلك. وإجماع الإمامية حجة على ما بيناه، فيجب القطع بهذه الحجة على أن الأنبياء أفضل من الملائكة على جماعتهم عليهم السلام. ومن اعتمد من أصحابنا في^١ أن الأنبياء عليهم السلام أفضل، على أن المشاق^٢ على الأنبياء عليهم السلام من التكليف أكثر؛ لأن لهم شهوات تتعلق^٣ بالقبح ونفارا^٤ عن فعل الواجب، والملائكة عليهم السلام ليسوا كذلك. فقد عوّل على غير صحيح، لأن الملائكة عليهم السلام من حيث كانوا مكلّفين لا بُدَّ^٥ من أن تكون^٦ عليهم مشقة في التكليف، لولا ذلك لما استحقوا ثواباً. والتكليف لا يسقُ إلا بشهوات يتعلّق^٧ بها حظٌّ ومنع منه، ونفار^٨ يتعلّق بالواجبات. وإذا كان الأمر على ذلك، فمن أين يُعلم بالعقل أن^٩ مشاق^{١٠} الأنبياء عليهم السلام أكثر من مشاق^{١١} الملائكة في التكليف؟ وليس إذا علمنا على طريق الجملة أن الملائكة لا تتعلّق^{١٢} شهواتهم بالأكل

١. في «أ، ش»: - «في». وفي «ص»: «من».

٢. في «ب، ص»: «الميثاق».

٣. في «د، ش»: «يتعلّق».

٤. في المطبوع: «ونفار».

٥. في المطبوع: «+ له».

٦. في «ب، ص»: - «من».

٧. في «ش» و المطبوع: «أن يكون».

٨. في «ب، ص» و المطبوع: «تتعلّق».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ونفارا». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسخ الثلاث: «ج، ط، ع».

١٠. في «أ، ش» و المطبوع: «بأن».

١١. في «ب، ص»: «ميثاق».

١٢. في «ب، ص»: «ميثاق».

١٣. في «أ، د، ش»: «لا يتعلّق».

و الشُّرْبِ و الجَمَاعِ، فَيَكُونُوا مُلْتَذِينَ و آلَمِينَ^١ بما يَرْجِعُ إلى هذه الأمور، أَحَطْنَا عِلْمًا بِسَائِرِ مَا يَلْتَذُونَ^٢ به^٣ و يَأْلَمُونَ^٤ معه مِنْ ضُرُوبِ الْمُدْرَكَاتِ؛ و لَا بُدَّ مَعَ^٥ التَّكْلِيفِ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَلْتَذُ و يَأْلَمُ بِبَعْضِ مَا يُدْرِكُونَهُ، لَوْلَا^٦ ذَلِكَ لَمَا اسْتَحَقُّوا ثَوَابًا و لَا كَانُوا مُكَلَّفِينَ.

و قد أَمَلْنَا مَسْأَلَةَ مُفْرَدَةٍ فِي تَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ،^٧ و اسْتَقْصَيْنَاهَا لِلْمُوَافِقِ و الْمُخَالَفِ فِي ذَلِكَ، و أَجَبْنَا عَنْ الشُّبُهَاتِ الَّتِي^٨ عَوَّلَ عَلَيْهَا مُخَالَفُونَا بِمَا أَوْضَحْنَاهُ^٩ و أَشْبَعْنَاهُ.

[مناقشة ما استُدل به على تفضيل الملائكة على الأنبياء]

[أولاً:]

و مِنْ أَوْكَدِ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ مُخَاطِبًا لِآدَمَ و حَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿مَآهَاتُكُمْ رُبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^{١٠}، فَرَعَّبَهُمَا فِي أَنْ يَكُونَا مَلَائِكِينَ؛ و لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَغَّبَهُمَا بِأَنْ يَعِصِيَا اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى يَنْتَقِلَا إِلَى حَالِ^{١١} هِيَ دُونَ حَالِهِمَا، و حَالُهُمَا هِيَ أَفْضَلُ مِنْهَا.

١. في المطبوع: «و آلمين». ٢. في «ب، ص»: «يلتذونه».

٣. في «أ، ش، ص» و المطبوع: - «به». ٤. في المطبوع: «و يألمون».

٥. في «أ، د، ش»: «و لا يتبع». و في «ص»: «و لا يد مع». و في المطبوع: «و لا يسع»؛ كُلُّهَا بَدَل «و لا بد مع».

٦. في المطبوع: «و لولا».

٧. هذه المسألة من مسائل تكملة الأملالي للشریف المرتضى، فراجعها هناك. كما أَنَّهَا طُبِعَتْ ضَمِنَ رِسَالِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، ج ٢، ص ١٥٣.

٨. في المطبوع: + «قد».

٩. في المطبوع: «و أوضحناه».

١٠. الأعراف (٧): ٢٠.

١١. في المطبوع: «الحال التي» بَدَل «حال».

[أ.] وهذه ^١ شُبْهَةٌ لها رَوْعَةٌ، ولا محصول ^٢ لها عند التفتيش؛ لأنَّ الفضلَ الذي هو كثرة ^٣ الثواب لا يجوز أن يُستحقَّ إلَّا بالأعمال، ومن صارت خِلْقَتُهُ خِلْقَةً المَلَكِ لا يجوز ^٤ أن يكون ثوابه مثل ثواب المَلَكِ ^٥.
وإنما رَغَبُهما في أن يَنْتَقِلَا إلى صورة المَلائِكَةِ و خِلْقَتَهُم ^٦، لا إلى ثوابِهِم
و الجَزَاءِ ^٧ على أعمالِهِم؛ لأنَّ الجَزَاءَ على الأعمالِ تابعٌ لها، ولا يَتَغَيَّرُ بِانْقِلَابِ
الْخَلْقِ والصورة.

فَبَطَّلَ أن تَكُونَ ^٨ في هذه الآية دَلَالَةٌ على مَوْضِعِ الْخِلَافِ.
[ب.] وأيضاً فإنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يُجَوِّزُونَ على الأنبياءِ الصَّغَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فيُقَالُ
لَهُم: إن يَكُنْ ^٩ آدَمُ عليه السلامُ اعْتَقَدَ أنَّ المَلَائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الأنبياءِ، وكان ذلك
ذَنْباً صَغِيراً منه، فَرَغِبَ في حالِ المَلَائِكَةِ والانتقالِ إليها بِنَاءً على هذا الْخَطِّ، فلا ^{١٠}
تَكُونُ ^{١١} الآية دَالَّةً في الْحَقِيقَةِ على أنَّ المَلَائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الأنبياءِ.
[ج.] ومِمَّا قِيلَ في هذه الآية: إنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ لَمْ يَرِدْ ^{١٢} به: إلَّا أن

١. في المطبوع: «وهي».

٢. في المطبوع: «ولا محصل».

٣. في «أ، ش»: «كثر». وفي المطبوع: «كثير».

٤. كذا، والأنسب: «لا يجب». راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١.

٥. فمن شابه زيداً في خلقته لا يجب أن يكون ثوابه كثوابه.

٦. في «ش» والمطبوع: «وخلقهم».

٧. في المطبوع: «ما تجزا» بدل «والجزاء».

٨. في «ب، د، ش، ص» والمطبوع: «أن يكون».

٩. كذا، ولعلَّ الأنسب: «جوزوا أن يكون» بدل «إن يكن».

١٠. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «ولا». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لـ «ط».

١١. في «د»: «ولا يكون». وفي «ش»: «ولا لا يكن». وفي «ص»: «+ هذه». وفي المطبوع: «ولا يكون».

١٢. في المطبوع: «أن يراد» بدل «لم يرد».

تَصِيرًا^١ وَتَقْلِبًا^٢ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ إِبْلِيسُ التَّلْبِيسَ عَلَيْهِمَا، وَإِيهَامَهُمَا أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ غَيْرُهُمَا؛ فَإِنَّ النِّهْيَ عَنْ تَنَاوُلِ الشَّجَرَةِ^٣ اخْتَصَّ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَ الْخَالِدُونَ. وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِ أَحَدِنَا [لِغَيْرِهِ]: «مَا نُهِيتَ عَنْ دُخُولِ الدَّارِ [إِلَّا أَنْ تَكُونَ] زَيْدًا» [وَ إِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ الْمَنْهِيَّ هُوَ زَيْدٌ]^٤ دُونَكَ.

[ثَانِيًا:]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ»^٥ وَ ادِّعَاءُ الْقَوْمِ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ ذِكْرَهُمْ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا الْفَاضِلُ دُونَ الْمَفْضُولِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا يَأْتُفُّ الْأَمِيرُ مِنْ كَذَا وَ كَذَا وَ لَا الْحَارِسُ، وَ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَأْتُفُّ مِنْ كَذَا وَ كَذَا الْمَفْضُولُ، ثُمَّ يُعَقَّبَ بِذِكْرِ الْفَاضِلِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَأْتُفُّ مِنْ لِقَاءِ زَيْدِ الْوَزِيرِ وَ لَا الْأَمِيرِ.

[أ.] وَ هَذَا مِنْ رَكِيبِ الشُّبْهِ؛ لِأَنَّهُ^٦ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى خَاطَبَ بِهَذَا الْكَلَامِ قَوْمًا^٧ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فَضْلَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَرَّبَّهُ^٨ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ، لَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ^٩ أَحْوَالُ الْمَذْكُورِينَ. وَ جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا لِغَيْرِهِ:

١. فِي «أ، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَصِيرًا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يُنْقَلِبًا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الشَّجَر».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ مِنْ تَكْمِلَةِ الْأَمَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٨٣.

٥. النِّسَاءُ (٤): ١٧٢.

٦. فِي «ب، ص»: «لَا» بَدَلَ «لَأَنَّهُ». وَ فِي «أ، د، ش»: «+ لَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيْمِنْ» بَدَلَ «قَوْمًا».

٨. فِي «ب، ص»: «مُتَرَبِّبَةً». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَرَبِّبَةً».

٩. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقْتَضِيهِ». وَ مَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًا لِنُسخة «ك».

ما يَأْتُفُّ أَبِي مِنْ كَذَا وَلَا أَبُوكَ. وَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ فَضْلَ أَبِيهِ عَلَى أَبِي الْمُخَاطَبِ.
[ب.] وَيُمْكِنُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَا نُسَلِّمُ أَنْ جَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ
ثَوَاباً مِنَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ الْمَسِيحُ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَهُوَ
مَوْضِعُ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّا لَا نَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ^١ الْمَلَائِكَةُ^٢ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ^٣، وَإِنْ كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ مَلَكٍ.

[ج.] وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذِهِ أَيْضاً: إِنَّ تَأْخِيرَ الذِّكْرِ لَا يَحْسُنُ مَعَ تَفَاوُتِ^٥
الْفَضْلِ وَتَبَاعُدِهِ؛ فَأَمَّا مَعَ التَّفَارُقِ وَالتَّسَاوِي، فَهُوَ حَسَنٌ جَائِزٌ؛ وَلِهَذَا يَحْسُنُ أَنْ
يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا يَأْتُفُّ مِنْ لِقَائِي وَالرَّكُوبِ إِلَيَّ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو؛ وَإِنْ كَانَ عَمْرُو^٦
دُونَ زَيْدٍ فِي الْفَضْلِ بَيَّسِيرٍ غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَإِنَّمَا يَقْبَحُ ذَلِكَ مَعَ التَّفَاوُتِ^٧ الَّذِي
ذَكَرُوهُ^٨ بَيْنَ الْحَارِسِ وَالْأَمِيرِ. وَلَيْسَ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ
الْفَضْلِ مَا يَظْهَرُ فِيهِ التَّفَاوُتُ^٩ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِتَأْخِيرِ^{١٠} ذِكْرِهِمْ.

١. في «ش» والمطبوع: «يكون».

٢. أي كلهم.

٣. أي الأنبياء.

٤. في المطبوع: «وأنه».

٥. في النسخ المعتمدة: «تقارب». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع وحاشية «م».

٦. في «أ»: - «وإن كان عمرو». وفي المطبوع: «وهو» بدل «وإن كان عمرو».

٧. في النسخ المعتمدة: «التقارب». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع ولنسخة «م».

٨. في المطبوع: - «الذي ذكره».

٩. في النسخ المعتمدة: «التقارب». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسخة «م».

١٠. في «أ، ش»: «يتأخر».

المسألة الرابعة

[الذُرُّ وحقيقته]

ما تقول في الأخبار التي رويت من جهة المخالف والموافق في الذرُّ وابتداء الخلق على ما تتضمن^١ تلك الأخبار؛ هل هي صحيحة، أم لا؟ وهل لها مخرج من التأويل يطابق الحق^٢؟

الجواب:

إن الأدلة القاطعة إذا^٣ دلت على أمر، وجب إثباته والقطع عليه، وأن لا يرجع عنه بخبر محتمل، ولا بقول معترض للتأويل. وتحمّل الأخبار الواردة بخلاف ذلك على ما يوافق مدلول^٤ تلك الدلالة ويطابقه، وإن رجعنا بذلك عن ظواهرها. وبصحة هذه الطريقة نرجع عن ظواهر آيات القرآن التي تتضمن إجباراً^٥ أو^٦ تشبيهاً^٧.

١. في النسخ المعتمدة: «يتضمن». وفي المطبوع: «تضمن». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسختين: «ط، ع».

٢. في «ب، د، ص»: «الحق».

٣. في المطبوع: «إذ».

٤. في «أ، ش» والمطبوع: «مدلول».

٥. في النسخ المعتمدة: «أخباراً». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع والنسختين: «ك، م».

٦. في النسخ المعتمدة: «و». وما أثبتناه موافق للمطبوع والنسختين: «ر، م».

٧. في «أ، ب، د، ش، ص»: «تشبيهاً». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع والنسختين «ك، م».

و قد ذَلَّتْ الأدِلَّةُ [على] أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ إِلَّا الْبَالِغِينَ الْكَامِلِينَ^١ الْعُقُولِ،
و لَا يُخَاطَبُ إِلَّا مَنْ يَفْهَمُ عَنْهُ^٢ الْخِطَابَ.

و هذه الجُمْلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رُوِيَ أَنَّهُ خُوِطِبَ فِي الذَّرِّ - وَ أُخِذَتْ عَلَيْهِ^٣
الْمَعَارِفُ، فَأَقَرَّ قَوْمٌ، وَ أَنْكَرَ قَوْمٌ - كَانَ عَاقِلًا كَامِلًا مُكَلَّفًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَغِيرَ هَذِهِ
الصِّفَةِ لَمْ يَحْسُنْ خِطَابُهُ، وَ لَا جَازَ أَنْ يُقَرَّ وَ لَا^٤ يُنْكَرَ.

وَ لَوْ كَانَ عَاقِلًا كَامِلًا، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكَرَ النَّاسُ مَا جَرَى فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنْ
الْخِطَابِ، وَ الْإِقْرَارِ، وَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَنْسَى جَمِيعُ الْخَلْقِ ذَلِكَ، حَتَّى
لَا يَذْكُرُوا وَ لَا يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ. بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ^٥؛ وَ لَوْلَا صِحَّةُ هَذَا الْأَصْلِ
لَجَوَزَ^٦ الْعَاقِلُ مِنَّا أَنْ يَكُونَ أَقَامَ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ مُتَصَرِّفًا، وَ هُوَ كَامِلٌ عَاقِلٌ، ثُمَّ
نَسِيَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَعَ تَطَاوُلِ الْعَهْدِ، حَتَّى لَا يَذْكُرَ مِنْ أَحْوَالِهِ تِلْكَ شَيْئًا.

وَ إِنَّمَا لَمْ نَذْكُرْ^٧ مَا جَرَى مِنَّا وَ إِنَّا فِي حَالِ الطُّفُولِيَّةِ؛ لَفَقْدِ كِمَالِ الْعَقْلِ فِي
تِلْكَ الْحَالِ.

وَ مَا يَتَعَلَّقُونَ^٨ بِهِ مِنْ تَخَلُّلِ أَحْوَالِ عَدَمٍ وَ مَوْتٍ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ وَ أَحْوَالِنَا هَذِهِ،

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْكَامِلِينَ»؛ وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «أ، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَنْهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَذَا مَا جَرَتْ الْعَادَاتُ بِهِ» بَدَلَ «بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ».

٦. فِي «أ، ش»: «يَجُوزُ». وَ فِي «ب، ص»: «لَجَاز».

٧. فِي «ب، د، ش، ص»: «لَمْ يَذْكُرْ».

٨. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ مَا يَتَعَلَّقُونَ». وَ فِي «أ» فِي مَكَانِهَا بَيَاضٌ. وَ فِي «ب، د، ص»: «وَ مَا

يَهْدُونَ». وَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «وَ مَا يَجِدُونَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط».

وَيَجْعَلُونَهُ^١ سَبِيًّا^٢ فِي عَدَمِ الذِّكْرِ، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنِّ اعْتِرَاضَ الْعَدَمِ أَوْ الْمَوْتِ بَيْنَ الْأَحْوَالِ لَا يُوَجِّبُ النِّسْيَانَ لِجَمِيعِ^٣ مَا جَرَىٰ مَعَ كِمَالِ الْعَقْلِ. أَلَا تَرَىٰ أَنَّ اعْتِرَاضَ «السُّكْرِ» و«الْجُنُونِ» و«الْأَمْرَاضِ الْمُزِيلَةَ لِلْعُلُومِ»^٤ بَيْنَ الْأَحْوَالِ لَا يُوَجِّبُ النِّسْيَانَ لِلْعُقُلَاءِ لِمَا^٥ جَرَىٰ بَيْنَهُمْ؟

فهذه الأخبارُ إما أن تكونَ باطلةً مصنوعةً، أو يكونَ تأويلُها - إن كانت صحيحةً - ما ذكرناه في مواضع كثيرة^٦ من تأويلِ قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ»^٧؛ وهو أن الله تعالى لما خلقَ الخلقَ على أحوالٍ^٨ تدلُّ^٩ الناظرَ فيها المتأملُ لها على معرفةِ الله وإلهيته ووَحدانيته ووجوبِ عبادته وطاعته، جاز أن يجعلَ تسخيرُها^{١٠} وخصولُها على هذه الصفات - الدالة على ما ذكرناه - إقراراً منها بالوَحدانية ووجوبِ العبادَةِ، ويُجعلَ تصييرُها على هذه الصفات - الدالة على ما

١. في «ب، ص»: «و يجعلون». وفي «د»: «و تجعلونه». وفي «ش»: «و يجعلوه».

٢. في النسخ المعتمدة: «شيئاً». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ الست: «ج، ر، ط، ع، ك، م».

٣. في «ب، د، ش، ص» والمطبوع: «بجميع».

٤. في النسخ والمطبوع: «للمعلوم». والصواب ما أثبتناه.

٥. في المطبوع: «بما».

٦. أمالي المرتضى، ج ١، ص ٥٦.

٧. الأعراف (١٧): ١٧٢.

٨. في المطبوع: «وركبهم تركيباً، وأراهم الآيات والدلائل والعبر في أنفسهم وفي غيرهم» بدل «على أحوال».

٩. في «ب، ش، ص» والمطبوع: «يدل».

١٠. في «ب، د، ش، ص» والمطبوع: «+ له».

ذَكَرْنَاهُ^١ - استشهداً لها على هذه الأمور.

و للعرب في هذا المعنى من الكلام المَثُورِ و المَنَظُومِ ما لا يُحصى كثرة؛ و منه قول الشاعر:

إِمْتَلَأَ الْحَوْضُ، وَ قَالَ: قَطَنِي مَهْلًا، رَوِيدًا، قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^٢
و معنى ذلك: إِنِّي مَلَأْتُهُ حَتَّى لَوْ^٣ أَنَّهُ مَمَّنْ يَقُولُ لَقَالَ: ^٤حَسْبِي، قَدْ اكْتَفَيْتُ^٥،
فَجَعَلَ مَا لَوْ كَانَ قَائِلًا لَنَطَقَ بِهِ،^٦ كَأَنَّهُ قَالَ وَ نَطَقَ بِهِ.
و هذا هو^٧ تَأْوِيلُ الْآيَةِ وَ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ فِي الذَّرِّ.
و فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ كِفَايَةً.

١. في المطبوع: «ذكرناه».

٢. في «ب، ص»: «امتلات» بدل «ملأت بطني». راجع: كشف المشكل، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ترتيب إصلاح المنطق، ص ٣١؛ الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (قطط).

٣. في المطبوع: - «لو».

٤. في «ش»: «يقال». و في المطبوع: - «لقال».

٥. في المطبوع: «اكتفت».

٦. في «أ، ش» و المطبوع: - «به».

٧. في المطبوع: - «هو».

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

[البَدَاءُ وَحَقِيقَتُهُ]

ما تَقُولُ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ «الْبَدَاءِ» عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ وَهَلْ هُوَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَى يُطَابِقُ الْحَقَّ،^١ أَمْ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى حَالٍ؟
الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ - :

أما «الْبَدَاءُ» فِي لُغَةِ الْعَرَبِ هُوَ الظُّهُورُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَدَأَ الشَّيْءُ، إِذَا ظَهَرَ وَبَانَ.
وَالْمُتَكَلِّمُونَ تَعَارَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ أَنْ يُسَمُّوا مَا^٢ يَقْتَضِي هَذَا الْبَدَاءَ بِاسْمِهِ،
فَقَالُوا: إِذَا أَمَرَ^٣ اللَّهُ تَعَالَى بِالشَّيْءِ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ لِمُكَلَّفٍ^٤
وَاحِدٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلِّهَا، فَهُوَ «بَدَاءٌ»؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ
مِنْ حَيْثُ [أَنَّهُ لَوْ] لَمْ يَظْهَرْ^٥ أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، مَا^٦ جَازَ أَنْ يُطَابِقَ النِّهْيُ الْأَمْرَ
بِهَذِهِ الْمُطَابَقَةِ^٧.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُطَابِقٌ لِلْحَقِّ» بَدَلِ «يُطَابِقُ الْحَقَّ».

٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «بِمَا». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِنُسخَةِ «م».

٣. فِي «ب، ص»: «أَرَادَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِمُكَلَّفٍ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ تَظْهَرْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَّا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَنْهَى أَمْرٌ بِهِذِهِ الطَّائِفَةِ» بَدَلِ «النِّهْيُ الْأَمْرُ بِهِذِهِ الْمُطَابَقَةِ».

وَفَرَّقُوا بَيْنَ «النَّسخِ» و «الْبَداءِ» باختلاف^١ الوقتين في الناسخ والمنسوخ.
والبداء على ما حَدَدْنَاهُ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ^٢، لَا يَجُوزُ^٣ أَنْ
يَتَجَدَّدَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَلَا أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا.
وَلِهَذَا قَالُوا: إِذَا كَانَ الْبَدَاءُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ^٤، لَمْ يَجْزِ أَيْضًا عَلَيْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى
الْبَداءِ وَيَقْتَضِيهِ^٥ مِنَ النَّهْيِ عَنِ نَفْسِ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فِي وَقْتِهِ، وَالمَأْمُورُ
وَالْمَنْهِيُّ وَاحِدٌ.
وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَلَا تَقْتَضِي قَطْعًا بِإِضَافَةِ الْبَداءِ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى^٦، وَحَمَلُهَا^٧ مُحَقِّقُوا أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظِ^٨ «الْبَداءِ» فِيهَا النَّسخُ
لِلشَّرَائِعِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ النَّسخِ لِلشَّرَائِعِ^٩.
وَبَقِيَ أَنْ نُبَيِّنَ: هَلْ لَفْظَةُ^{١٠} «الْبَداءِ» إِذَا حُمِلَتْ عَلَى مَعْنَى «النَّسخِ» حَقِيقَةً أَوْ
مُسْتَعَارَةً؟

وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْصَحَ [عَلَى] أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي النَّسخِ غَيْرُ مُسْتَعَارَةٍ^{١١}؛ لِأَنَّ «الْبَداءَ» إِذَا

١. في النَّسخِ المعتمدة: «لاختلاف». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخة «م».

٢. في المطبوع: «بنفسه».

٣. في المطبوع: «+ له».

٤. في النَّسخِ المعتمدة: «عليهم». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع وللنسخة «م».

٥. في المطبوع: «أو يقتضيه».

٦. راجع: الكافي، ج ١، ص ١٤٦ - ١٤٩، باب البداء، ح ١ - ١٦.

٧. في النَّسخِ المعتمدة والمطبوع: «و حملوها». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل «ط».

٨. في «ب، ص» والمطبوع: «بلفظة».

٩. راجع: أوائل المقالات، ص ٨٠.

١٠. في النَّسخِ المعتمدة: «لفظ». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع وللنسخة «م».

١١. في المطبوع: «المستعارة».

كَانَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ اسْمًا لِلظُّهْرِ، وَإِذَا سَمَّيْنَا مَنْ ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، حَتَّى اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَأْمُرَ بِنَفْسٍ مَا نَهَى عَنْهُ، أَوْ يَنْهَى عَنْ نَفْسٍ مَا أَمَرَ بِهِ: أَنَّهُ قَدْ «بَدَأَ لَهُ»^١، لَمْ^٢ يَمْتَنِعْ أَيْضًا^٣ أَنْ يُسَمَّى [فَاعِلٌ] الْأَمْرِ بَعْدَ النَّهْيِ وَالْحَظَرِ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيجِ، بِأَنَّهُ^٤ «بَدَأَ لَهُ»؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، وَبَدَأَ مِنَ الْحَظَرِ^٥ مَا لَمْ يَكُنْ بَادِيًا^٦.

فَمَعْنَى^٧ الْبَدَاءِ الَّذِي هُوَ الظُّهْرُ وَ التَّبَرُّزُ حَاصِلٌ فِي الْأَمْرَيْنِ؛ فَمَا الْمَانِعُ عَلَى مُقْتَضَى^٨ اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ^٩، أَنْ تُسَمَّى^{١٠} الْأَمْرَيْنِ بَدَاءً؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَعًا ظُهُورَ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا؟

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ^{١١} «الْبَدَاءِ» وَلَمْ يُضَفْ^{١٢}؛ فَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ فَقِيلَ: «بَدَأَ لَهُ فِي كَذَا» فَلَا يَلِيقُ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، دُونَ مَا خَرَجْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ أَطْلَاعَ^{١٣} مَنْ

١. في المطبوع: - «له».

٢. في النسخ المعتمدة: «ولا». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنُسختين: «ر، م».

٣. في المطبوع: - «أيضاً».

٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «فإنه».

٥. في «ب، ص»: «أو الحظر» بدل «من الحظر». و في المطبوع: - «من الحظر».

٦. في «أ»: «بأيضاً» و في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «بائناً». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «بمعنى». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «ج».

٨. في «ب، ص»: «يقضى». و في «ش»: «تقضى». و في المطبوع: «نفس». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٩. في المطبوع: «الاستغفات» بدل «اشتقاق اللغة». و استظهر في هامشه: «الاشتقاق» بدلها.

١٠. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أن يسمى». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسخة «ط».

١١. في «ب، د، ص» و المطبوع: «لفظة».

١٢. في المطبوع: «و لم تنصف».

١٣. في المطبوع: «أضيفت و قيل» بدل «أضيف فقيل».

أَمَرَ بَعْدَ نَهْيٍ^١، أَوْ نَهَى بَعْدَ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ مَا كَانَ مُطْلَعاً^٢ [عليه]، خَصَّهُ فَلَا يَتَعَدَّاهُ^٣ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ: «بَدَأَ لَهُ».

وَلَيْسَ كَذَلِكَ النُّسْخُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ مُتَجَدِّداً بَعْدَ النِّهْيِ، وَكَذَلِكَ الْحَظْرُ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا يَقْتَضِي الْإِضَافَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُتَجَدِّدَ ظَاهِرٌ لِلْأَمْرِ^٥، وَلكُلِّ سَامِعٍ لَهُ وَمُخَاطَبٍ بِهِ.

قُلْنَا: هَذَا فَرْقٌ^٦ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْ^٧ مِنَ الْبَدَاءِ - الَّذِي هُوَ الظُّهُورُ - مَا يُشَارِكُنِي فِيهِ غَيْرِي^٨، وَلَا تَمْنَعُ^٩ مُشَارَكَةُ غَيْرِي^{١٠} - فِي أَنْ ذَلِكَ بَادٍ لَهُ^{١١} - مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَيْ^{١٢}. أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ لِي وَغَيْرِي مِنْ حُسْنِ الْفِعْلِ أَوْ قُبْحِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً، فَأَمَرَ بِهِ^{١٣} بَعْدَ نَهْيٍ، أَوْ أَنْهَى^{١٤} [عنه] بَعْدَ أَمْرٍ^{١٥}؟

١. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «النَّهْيُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَلِلنُّسْخَتَيْنِ: «ج، ط».

٢. فِي «ب، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مُطْلَقاً».

٣. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَلَا يَتَعَدَّى». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ «ط».

٤. فِي «أ، ش»: «مَا».

٥. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْأَمْرُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلنُّسْخَتَيْنِ: «ط، ع».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَرَّتْ» بَدَلُ «هَذَا فَرْق».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَيَّ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا شَارَكَ فِيهِ غَيْرُهُ».

٩. فِي «ب، د، ص»: «وَلَا يَمْنَعُ». وَفِي «ش»: «وَلَا لِمَنْعٍ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُشَارَكَتُهُ» بَدَلُ «مُشَارَكَةِ غَيْرِي».

١١. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعُ: «بِأَدَلَّةٍ» بَدَلُ «بَادٍ لَهُ».

١٢. فِي «ب، ص»: - «إِلَيَّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى الْأَمْرِ» بَدَلُ «إِلَيَّ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».

١٤. فِي «ب، د، ش، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «نَهَى».

١٥. فِي «ب، ص»: - «بَعْدَ أَمْرٍ».

فَدَلَّ عَلَى^١ أَنَّهُ قَدْ «بَدَأَ» وَ يُضَافُ الْبَدَاءُ^٢ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَارَكَهُ فِي أَنَّهُ «ظَاهِرٌ لَهُ»
غَيْرُهُ؛ فَالْمُشَارَكَةُ لَيْسَ تَنْفِي هَذِهِ الْإِضَافَةَ.

وَيَجُوزُ^٣ أَنْ يَكُونَ الْقَوَامُ^٤ لِهَذِهِ^٥ الْإِضَافَةِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي ظَهْوَرِ هَذَا الْأَمْرِ هُوَ
الْفَاعِلُ لَهُ، دُونَ كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ اشْتَرَكُوا فِي الْعِلْمِ بِهِ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ، فَالْأَصْلُ
فِي ظَهْوَرِهِ هُوَ الْفَاعِلُ لَهُ. فَتَقُومُ^٧ الْإِضَافَةُ بِذَلِكَ^٨.

وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَكَّرَ هَذَا التَّخْرِيجُ^٩؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ^{١٠} مَا وَاَقَفُونَا^{١١} عَلَى أَنَّ
الْبَدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ^{١٢}، وَ شَرَطَهُ^{١٣} بِتِلْكَ
الشَّرَاطِطِ الْمَشْهُورَةِ.

بَلْ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: «إِنَّ الْبَدَاءَ هُوَ الظَّهْوَرُ»، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ، وَ الْمُتَكَلِّمُونَ

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَى». وَ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ طَبَقًا لِلنُّسخَتَيْنِ: «ط، ع».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْبَدَاءَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «لَهُ».

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْقَوِيَّ». وَ فِي «ط، ع»: «الْقَوْلِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِقَوْلِهِ
- قَدَّسَ سِرُّهُ - فِي آخِرِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ: «فَتَقُومُ الْإِضَافَةُ بِذَلِكَ».

٥. فِي «أ، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «بِهَذِهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّ».

٧. فِي «ب، د، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «فَيَقُومُ». وَ فِي «ش»: «فَيَقُولُ».

٨. فِي «ب، د، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لِذَلِكَ».

٩. فِي «ش»: «التَّحْرِيمِ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهُمْ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ». وَ الْمُرَادُ بِالتَّخْرِيجِ مَا
تَقَدَّمَ مِنْ تَسْمِيَةِ النُّسخِ بِاسْمِ الْبَدَاءِ.

١٠. فِي «أ»: «لَأَنَّ اللَّهَ أَهْلٌ» بِدَلِّ «لَأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ».

١١. فِي «أ، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا وَاَقَفُونَا» بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ.

١٢. فِي «أ، د، ش»: «الْمُكَلِّفِينَ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَشَرَطَ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْ يَنْكَرَ هَذَا التَّخْرِيجَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ص».

قَصَرُوهُ عَلَى مَوْضِعٍ بِحَسَبِ مَا اخْتَارُوهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْبَدَاءِ - الَّذِي مَرَّ^١ - الظهورُ،
فَيَجُوزُ لغيرِهِمْ أَنْ يُعَدِّيَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فِيهِ أَيْضاً مَعْنَى الظهورِ؛^٢ فَاللُّغَةُ^٣ لَا
تَحْظَرُ^٤ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لخصوصِ اللُّغَةِ أَنَّ لَفْظَ^٥ «الْبَدَاءِ» يَخْتَصُّ^٦ حَقِيقَةً بِمَا ذَكَرُوهُ، جازَ
أَنْ يُسْتَعَارَ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ «النُّسخُ»؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الظهورِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
وَ قَدْ بَانَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ جَمِيعُ مَا يُحْتَاجُ [إِلَيْهِ] فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٧.

١. فِي «د، ش» وَالْمَطْبُوعُ: «هُوَ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «مَوْضِعٌ بِحَسَبِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ص». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٣. فِي «ب، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «اللُّغَةُ».

٤. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا قَصْرَ»، وَ سَهُوً.

٥. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «لَفْظَةً». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسخِ: «ر، ط، ع، ك، م».

٦. فِي «ب، د، ص»: «تَخْتَصُّ».

٧. فِي «أ، ش»: - «الْمَسْأَلَةُ».

المسألة السادسة

[تحقيقٌ حَوْلَ قولِهِ ﷺ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»]

ما تَقُولُ^١ فِي قولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»؟^٢ وَ معلومٌ أَنَّ النِّيَّةَ أَخَفُّ ثَوَاباً مِنَ الْعَمَلِ؛ وَ أَبُو هَاشِمٍ^٤ يَقُولُ: إِنَّ الْعَزْمَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ دُونَ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ فِي ثَوَابٍ وَ عِقَابٍ، وَ إِلَّا لَزِمَ^٥ أَنْ يَكُونَ^٦ الْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ كُفْراً.^٧
الجوابُ:

فيه^٨ الوجْهانِ^٩.....

١. فِي «ب، ش، ص»: «ما يقول».

٢. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٤٢، ضمن ح ٣٩٨؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٣١٥، المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٨٥؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٧٨، ح ٩٢٩٥ و ٩٢٩٦؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٤١٩، ح ٧٢٣٦ و ٧٢٣٧.

٣. فِي «ب، د، ص»: «الجواب» بدل الواو.

٤. أَبُو هَاشِمٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدُ الْجَبَائِي. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي رِسَالَةِ: «نَقْدُ النِّسَابُورِيِّ فِي تَقْسِيمِ الْأَعْرَاضِ».

٥. فِي «أ»: «و لا له». وَ فِي «ب، د، ص»: «و لا يَدَّ». وَ فِي «ش»: «و لا بَعْدَ»، كُلُّهَا بَدَلُ «و لا لَزِمَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِحَاشِيَةِ «ش» وَ لِلنُّسخِ: «ر، ط، ع، م».

٦. فِي «ب، د، ص»: «يَكُونُ».

٧. انْظُرْ تَفْصِيلاً أَكْثَرَ لِكَلَامِ أَبِي هَاشِمٍ فِي: الْأَمَالِيِّ لِلْمُرْتَضَى، ج ٢، ص ٢٦٧.

٨. فِي «ب، د، ص»: «يَكُونُ» بَدَلُ «الجواب» فِيهِ.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجْهَانٌ بِدُونِ الْأَلْفِ وَ اللَّامِ».

[في] النية^١ - إذا قَدَرنا^٢ أن^٣ لفظة «خَيْرٌ» في الخبرِ محمولةٌ عَلَى الْمُفَاضَلَةِ -:
فأَحَدُهُمَا^٤ أن يَكُونَ المرَادُ: نية^٥ المؤمنِ مع عمله خَيْرٌ مِنْ عمله^٦ العاري
مِنْ نِيَّتِهِ.

و هذا ما لا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ كَذَلِكَ.

و الوجه الثاني: أن يُريدَ: نيةُ المؤمنِ لبعضِ أعمالِهِ،^٧ قد تَكُونُ^٨ خيراً مِنْ عملٍ
آخَرَ لَهُ^٩ لا تَتَنَاوَلُهُ^{١٠} هذه النيةُ.

و هذا صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ النيةَ لا يَجُوزُ أن تَكُونَ^{١١} خيراً مِنْ عملِهَا نَفْسِهَا. و غَيْرُ
مُنْكَرٍ أن تَكُونَ^{١٢} نيةً^{١٣} بعضِ الأعمالِ الشاقَّةِ العظيمةِ الثوابِ أَفْضَلَ مِنْ عملٍ
آخَرَ دُونَ ثَوَابِهَا، حَتَّى لا يَظُنُّ ظالماً أن النيةَ لا يَجُوزُ أن تُساوِيَ أو تَزِيدَ عَلَى ثَوَابِ
بعضِ الأعمالِ.

١. في المطبوع: - «النية».

٢. في «ب، ص»: «قَدَرْتُ».

٣. في المطبوع: - «أن».

٤. في المطبوع: «أحدهما».

٥. في النسخ المعتمدة: «بنية». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «م».

٦. في «أ» و المطبوع: - «خير من عمله».

٧. من قوله: «مع عمله خيرٌ» إلى هنا ساقط من «ب، ص».

٨. في «د، ش» و المطبوع: «يكون».

٩. في المطبوع: - «له».

١٠. في «أ»: «لا يتناول» و في «د، ش» و المطبوع: «لا يتناول».

١١. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «أن يكون».

١٢. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «أن يكون».

١٣. في «أ ش»: «منه». و في «ب، د، ص»: «بنية». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسخ: «ط، ع، م»
و المطبوع.

و هذان الوجهان فيهما^١ على كُلِّ حالٍ تَرَكَ لظاهر الخبر؛ لإدخال زيادةٍ لَيْسَتْ في الظاهر.

و التأويلُ الأوَّل - إذا حَمَلْنَا لفظَةَ^٢ «خَيْرٌ» على خِلافِ المُبالِغَةِ و التفضيلِ - مُطابِقٌ للظاهر و غيرُ مُخالفٍ له.

و في هذا كِفايَةٌ.^٣

١. في «أ، ش» والمطبوع: «فيها».

٢. في «أ، د، ش»: «لفظ».

٣. راجع: الأمالي للمرئضي، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

[هَلْ تَقَعُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الصَّغَائِرُ أَوِ الْكِبَائِرُ؟]

إذا كان من مذهب الإمامية المحققة^١ منهم^٢ أن الأنبياء عليهم السلام لا يجوزُ عليهم شيءٌ من القبائح؛ لا صغيرها ولا كبيرها، فما معنى الظواهر التي وردت في القرآن، مثل قوله تعالى: «وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى»^٣ وما أشبه ذلك من الأنبياء عليهم السلام؟ وما الوجه^٤ الصحيح في تأويل هذه الأخبار؟^٥

الجواب:

إِعلم أن الأدلة العقلية إذا كانت دالة على أن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يواقعوا شيئاً من الذنوب - صغيراً أو كبيراً^٦ - فالواجب القطع على ذلك، ولا يرجع عنه بظواهر من^٧ الكتاب^٨؛ إما أن تكون مُحتملةً مُشتركةً، أو يكون^٩ ظاهراً

١. في «ص» والمطبوع: «المحققة».

٢. في المطبوع: «منهم».

٣. طه (٢٠): ١٢١.

٤. في المطبوع: «بالوجه» بدل «وما الوجه». نعم، نُقل في هامشه عن «ن» ما أثبتناه.

٥. الأخبار - هنا -: مجموع ما أخبر الله تعالى في كتابه الكريم عن أحوال أنبيائه، لا ما أخبر الرواة عن أئمتنا عليهم السلام.

٦. في المطبوع: «وكبيراً».

٧. في المطبوع: «من».

٨. في المطبوع وهاشم «ش»: «لأنها».

٩. في المطبوع: «تكون».

خالصاً^١ لما دلت العقول على خلافه؛ لأنها إذا كانت مُحْتَمِلَةً حَمَلْنَاهَا^٢ عَلَى الوجه المطابق للحق، الذي هو أَحَدُ مُحْتَمَلَاتِهَا. و إن كانت غَيْرَ مُحْتَمِلَةٍ، عَدَلْنَا عَنْ ظواهرها، و قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الظاهرُ مِمَّا يُوَافِقُ الْحَقَّ. و الذي يَدُلُّ عَقْلاً عَلَى^٣ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلُوا قَبِيحاً: أَنَّ^٤ الْقَبِيحَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

فَضَرَبٌ مِنْهُ تَمْنَعُ^٥ الْآيَاتُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ^٦؛ كَالْكَذِبِ فِيمَا يُوَدُّونَهُ و الزيادة فيه أو النقصان، أو الْكِتْمَانِ لِبَعْضِ مَا كُتِّفُوا بِتَبْلِيغِهِ^٧؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَاتِ تَقْتَضِي^٨ صِدْقَ مَنْ ظَهَرَتْ^٩ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَرِّفَ الرِّسَالَةَ وَلَا يُبَدِّلَهَا، وَتَقْتَضِي^{١٠} أَيْضاً أَنْ لَا يَجُوزَ عَلَيْهِ الْكِتْمَانُ لِمَا^{١١} أَمَرَ^{١٢} بِأَدَائِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُضُ^{١٣} الْغُرْضَ فِي بَعْثِهِ^{١٤}. و الضَرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْقَبَائِحِ: هُوَ مَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْأَدَاءِ و التَّبْلِيغِ؛ فَهَذَا الضَرْبُ

١. كذا، و الأنسب: «أو تكون ظاهرة خالصة».

٢. في «أ، ش»: «حملناها».

٣. في «أ، ش» و المطبوع: «- على».

٤. في المطبوع: «و أن».

٥. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «يمنع».

٦. في المطبوع: «وقتهم» بدل «وقوعه منهم».

٧. في «أ»: «يتبلىغه». و في المطبوع: «تبليغه» بدون الباء الجارة.

٨. في النسخ المعتمدة: «يقتضي». و ما أثبتناه من «ط، ع، ك» و المطبوع. و في «ب، ص»: «+ من».

٩. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «ظهر». و الصواب ما أثبتناه.

١٠. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و يقتضي». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخ: «ط، ع، ك».

١١. في المطبوع: «مما».

١٢. في النسخ المعتمدة + «به». و حذفها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ الثلاث: «ر، ط، م».

١٣. في المطبوع: «لنقض» بدل «لأنه ينقض».

١٤. في المطبوع: «بعثه».

الذي يَمْنَعُ^١ منه أَنَّهُ مُنْفَرِّعٌ عَنِ الْقَبُولِ^٢ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا بُعِثُوا لِيُؤَدُّوا مَا حُمِّلُوهُ، وَلِيَعْمَلَ^٣ بِمَا أَدَّوْهُ؛ فَمَا أَذَى إِلَى التَّنْفِيرِ مِنَ الْقَبُولِ^٤ يَقْتَضِي نَقْضَ الْغَرَضِ أَيْضاً.

وَالصَّغَائِرُ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قَبَائِحُ تُنْفَرِّعُ^٥، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ السُّكُوتُ مِنَ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ وَأَوْفَرَ.

فَمَنْ جَوَّزَ الصَّغَائِرَ عَلَيْهِمْ وَاعْتَذَرَ^٦ بِأَنَّهَا مِمَّا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فِي الْحَالِ الْعِقَابُ، كَمَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِمُ الْكِبَائِرَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ - وَإِنْ كَانُوا مِنْهَا فِي^٧ حَالِ النُّبُوَّةِ مُتَمَنِّعِينَ - وَاعْتَذَرَ بِمِثْلِ^٩ عُذْرِهِمْ^{١٠} فِي الصَّغَائِرِ مِنْ^{١١} أَنَّ الْكِبَائِرَ الْمَاضِيَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لَا يَسْتَحِقُّ بِهَا^{١٢} شَيْءٌ مِنْ^{١٣} الْعِقَابِ.

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَمْنَعُ»؛ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، طَبَقاً لِلنُّسخِ الثَّلَاثِ: «ط، ع، ك».
٢. فِي «ب، ص»: «مَنْفَعِي عَنِ الْقَبُولِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْعِي عَنِ الْقَوْلِ»، كِلَاهُمَا بَدَلُ «مَنْفَرِّعٍ عَنِ الْقَبُولِ».
٣. فِي «أ»: «وَيَعْمَلُوا». وَفِي «ش»: «وَيَعْمَلُوا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَلِيَعْمَلُوا».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّفْسِيرُ مِنَ الْقَوْلِ» بَدَلُ «فَمَا أَذَى إِلَى التَّنْفِيرِ مِنَ الْقَبُولِ».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنْفَرِّعُ».
٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَغَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَاعْتَقَدَ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.
٧. فِي «أ، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «مِمَّا».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا» بَدَلُ «مِنْهَا فِي».
٩. فِي «ب، ص»: «مِثْل».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِثْلُهُ» بَدَلُ «بِمِثْلِ عُذْرِهِمْ».
١١. فِي «أ، د، ش»: «عَنْ». وَفِي «ب، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهَا».
١٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «+ الصَّغَائِرُ، وَأَنَّ الْكِبَائِرَ الْمَاضِيَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لَا يَسْتَحِقُّ بِهَا». وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا؛ طَبَقاً لـ «ط».

و إِنْما سَقَطَ عِقَابُهَا^١ لِأَجْلِ زِيَادَةِ ثَوَابِ طَاعَاتِ فَاعِلِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ انْفَرَدَتْ
لَاسْتَحَقَّ بِهَا الْعِقَابُ؟^٢

و لَا مَخْلَصَ لِلْخُصُومِ مِنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ.

و قد بَيَّنَّا ذَلِكَ و سَرَحْنَاهُ و اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ «تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ
و الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»^٣،^٤ وَ بَلَّغْنَا فِيهِ الْغَايَةَ الْقُصْوَى.

و ذَكَرْنَا أَيْضاً فِي هَذَا الْكِتَابِ تَأْوِيلَ كُلِّ آيَةٍ ادَّعَى أَنَّ ظَاهَرَهَا يَقْتَضِي وَقُوعَ
مَعْصِيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ، وَ بَيَّنَّا الصَّحِيحَ مِنْ تَأْوِيلِهَا، وَ سَقْنَا الْكَلَامَ فِي نَبِيِّ بَعْدَ نَبِيِّ مِنْ آدَمَ
إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ أَجْمَعِينَ^٦ -، وَ فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأُئِمَّةِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَ هَذَا كِتَابٌ جَلِيلٌ الْمَوْقِعِ فِي الدِّينِ كَثِيرُ الْفَائِدَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾، فَهَذِهِ الْآيَةُ أَوَّلُ شَيْءٍ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا^٧
فِي كِتَابِ «التَّنْزِيهِ»^٨، وَ بَيَّنَّا أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ قَبِيحٍ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛
وَ أَنَّ ظَاهَرَهَا يَحْتَمِلُ الصَّحِيحَ الَّذِي نَقُولُهُ^٩، كَمَا أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلْبَاطِلِ الَّذِي^{١٠}
يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

١. أي عقاب الصغائر.

٢. من قوله: «و إِنْما سَقَطَ عِقَابُهَا» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ص».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٤. رَاجِعْ: تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ص ١٧ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي النسخ ما عدا المطبوع: + «وَ عَلَيْهِمُ».

٦. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَجْمَعِينَ».

٧. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «عَلَيْهِ».

٨. تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ص ٢٤.

٩. فِي «أ، ش»: «يَقُولُهُ». وَ فِي «د»: «يَقُولُهُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «الَّذِينَ».

لأن لفظة «عصى» تدل على مخالفة الأمر أو الإرادة، والأمر والإرادة قد يتعلقان بالواجب وبما له صفة الندب، والأمر على الحقيقة أمر بالندب كما أنه أمر بالواجب دون الندب؛ فمن أين لهم أنه خالف الواجب، دون أن يكون «عصى» بأن عدل عن المندوب إليه؟ وليس [يمتنع] أن يكون الله تعالى «ندبة» إلى الكف عن تناول تلك الشجرة، فعصى^١ بأن خالف وتناول، فلم يستحق عقاباً؛ لأنه لم يفعل قبيحاً، لكنه حرم نفسه الثواب الذي كان يستحقه على الطاعة التي ندب إليها. ومعنى قوله تعالى: ﴿فَقَوَى﴾ أي: خاب. ولا شبهة في اللغة أن لفظة «عوى» تكون^٢ بمعنى «خاب»؛ قال الشاعر:

فَمَنْ يَلْقَ ٣ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسَ أَمْرُهُ وَمَنْ ٤ يَغْوِ لَا ٥ يَعْدُمُ عَلَى الْغَيِّ لَأَمَّا ٦
وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ فِي كِتَابِ «التنزيه» أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَقَوَى﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ:
﴿عَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالْخِيَةِ ٧، وَلَا يَلِيقُ بِالْغَيِّ الَّذِي هُوَ الْقَبِيحُ وَضْدُ
الرُّشْدِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا ٨ يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ سَبَباً فِي نَفْسِهِ، وَ مُحَالٌ أَنْ

١. في المطبوع: «من تناول الشجرة وعصى» بدل «عن تناول تلك الشجرة، فعصى».

٢. في «أ، د، ش»: «يكون».

٣. في «ب، ص»: «يعمل».

٤. في المطبوع: «و لم».

٥. في «أ، د، ش» والمطبوع: «لم».

٦. البيت للمرقش الأصغر (ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك). انظر: المفضليات، ج ٢، ص ٤٧؛

الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٠؛ وجمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٧؛ و ترتيب إصلاح المنطق، ص ٢٨٣؛

ولسان العرب، ج ١٥، ص ١٤٠.

٧. في المطبوع: «بالخيلة».

٨. في المطبوع: «- لا».

يُقَالُ: «عَصَى فَعَصَى» و لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِمَا عُطِفَ بِالْفَاءِ غَيْرُ مَعْنَى الْأَوَّلِ.

و النِّبْيَةُ هِيَ حِرْمَانُ الثَّوَابِ بِالمَعْصِيَةِ الَّتِي هِيَ تَرْكُ الْمُنْدُوبِ وَ سَبَبٌ^١ فِيهَا، فَجَازَ أَنْ تُعْطَفَ^٢ عَلَيْهَا. وَ الْغَيُّ الَّذِي^٣ هُوَ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ، لَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَ لَا أَنْ تَكُونَ^٤ الْمَعْصِيَةُ^٥ سَبَباً فِيهِ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِ«عَصَى»: لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ مِنَ الْكَفِّ عَنِ الشَّجَرَةِ؟ وَ الْوَاجِبُ يُسْتَحَقُّ بِالْإِخْلَالِ بِهِ حِرْمَانُ الثَّوَابِ، كَالْفِعْلِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ؛ فَكَيْفَ رَجَحْتُمْ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، لَا^٧ مَا^٨ ذَهَبْنَا نَحْنُ إِلَيْهِ؟

قُلْنَا: التَّرْجِيحُ لِقَوْلِنَا ظَاهِرٌ؛ إِذْ^٩ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «عَصَى... فَعَوَى» أَنَّ الَّذِي دَخَلَتْهُ الْفَاءُ جَزَاءٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَ أَنَّهُ كُلُّ الْجَزَاءِ الْمُسْتَحَقِّ بِالمَعْصِيَةِ^{١٠}؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «سَرَقَ فُقِطِعَ» وَ «قَذَفَ فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^{١١} أَنَّ ذَلِكَ جَمِيعُ الْجَزَاءِ، لَا بَعْضُهُ.

١. فِي «ب، د»: «سَبَبٌ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ. وَ فِي «ص»: - «وَ سَبَبٌ».

٢. فِي «ب، د، ش، ص»: «وَالْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَعْطَفَ».

٣. فِي «ب، د، ش، ص»: - «الَّذِي».

٤. فِي «أ، د، ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَكُونَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْمَعْصِيَةُ».

٦. فِي «ب، د، ص»: «فَعَصَى» بِدَلِّ «عَصَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: + «أَي».

٧. فِي «ب، د، ص»: - «لَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٨. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «كَمَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنُسخَتِي «ط، م».

٩. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَنَّ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنُسخَةِ «م».

١٠. فِي «ب، ص»: - «بِالمَعْصِيَةِ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «أ، ش».

١١. فِي «ب، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «جَلْدَةً».

و كذلك^١ إذا قال القائل: «مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّرْهَمَ جَمِيعُ جَزَائِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِالْدُخُولِ سِوَاهُ.

و مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ اسْتَحَقَّ الدِّمَّ وَالْعِقَابَ وَحِرْمَانَ الثَّوَابِ، وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمُنْدُوبَ^٢ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ لَشَيْءٍ كَانَ تَرْكُهُ لِلنَّدْبِ سَبَباً تَاماً^٣ فِيهِ إِلَّا حِرْمَانَ الثَّوَابِ فَقَطْ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

و إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا دَخَلَتْهُ الْفَاءُ جَمِيعُ الْجَزَاءِ عَلَى ذَلِكَ السَّبَبِ، لَمْ يَلِقْ إِلَّا بِمَا قُلْنَاهُ، دُونَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

و هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في المطبوع: «وكذا».

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. في «ب، د، ص»: «ما» بدل «تاماً».

المسألة الثامنة

[حقيقة الرجعة]

ما حقيقة الرجعة؟ لأنَّ شُذَّاذَ الإمامية^٢ يذهبون إلى أنَّ الرجعة رجوع دولتهم في أيام القائم عليه السلام، من دون رجوع أجسامهم.

الجواب:

إِعلم أنَّ الذي تذهب الشيعة الإمامية إليه^٣: أنَّ الله تعالى يُعيد عند ظهور إمام الزمان - المهدي عليه السلام - قوماً ممن كان قد تقدَّم موته من شيعته؛ ليفوزوا بثواب نصرته و معونته ومُشاهدة دولته. ويُعيد أيضاً قوماً من أعدائه؛ لينتقم منهم [و ينالوا بعض ما يستحقونه من العقاب في القتل على أيدي شيعته، أو الذل والخزي]^٤ بما يُشاهدون من ظهور الحقِّ و علوِّ كلمة أهله.

و الدلالة على صحّة هذا المذهب: أنَّ الذي ذهبوا إليه ممَّا لا شبهة على عاقل في أنه مقدورٌ لله تعالى، غيرُ مُستحيلٍ في نفسه؛ فإنَّا نرى كثيراً من مُخالفينا

١. في النسخ المعتمدة: «عن». و في المطبوع: «سُئل عن» بدل «ما». و ما أثبتناه هو الأنسب؛ طبقاً لـ «ط».

٢. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٨، فقد عبّر الشيخ المفيد عن هؤلاء بالشُذَّاذ أيضاً.

٣. المصدر السابق.

٤. هكذا في مجمع البيان، ج ٧، ص ٣٦٧. و ورد بدل ما بين المعقوفين في «أ، ش»: «فتلتذوا»،

في «ب، د، ص» و المطبوع: «فيلتذوا».

يُنْكِرُونَ الرجعة إنكارَ مَنْ يراها مُسْتَحِيلَةً غيرَ مقدورة.

وإذا ثَبَتَ^١ جوازُ الرجعة ودخولُها تَحْتَ المقدورِ، فالطريقُ^٢ إلى إثباتها إجماعُ الإمامية على وقوعها؛ فإنهم لا يَخْتَلِفُونَ في ذلك. وإجماعهم قد بَيَّنَّا - في مواضع من كُتِبْنَا - أنه حُجَّةٌ؛ لدخول قول الإمام عليه السلام فيه، وما يَسْتَمِلُ على قول المعصوم من الأقوال لا بُدَّ فيه من كونه صواباً.

وقد بَيَّنَّا أن الرجعة لا تُنافي التكليف،^٣ وأن الدواعي مُتَرَدِّدَةٌ معها؛ حَتَّى^٤ لا يَظُنُّ ظانٌّ أن تكليف مَنْ يُعَادُ باطلاً. وَذَكَرْنَا أن التكليف كما يَصِحُّ مع ظهور المُعْجَزَاتِ الباهرة والآياتِ القاهرة، فكذلك مع الرجعة؛^٥ لأنه لَيْسَ في جميع^٦ ذلك مُلْحِجٌ إلى فِعْلِ الواجبِ والامتناعِ من فِعْلِ القَبِيحِ.

فأما مَنْ تَأَوَّلَ الرجعة من^٧ أصحابنا على أن معناها «رجوعُ الدولة والأمرِ والنهي، من دون رجوع الأشخاص وإحياء الأموات»، فإن قوماً من الشيعة لَمَّا عَجَزُوا عن نُصْرَةِ الرجعة وبيان جوازها وأنها [لا] تُنافي التكليف، عَوَّلُوا على هذا التأويلِ للأخبارِ الواردة بالرجعة.^٨

١. في المطبوع: «أثبت». ٢. في «ب، ص»: «فالدخول».

٣. راجع رسالة مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات» وهي من الرسائل الكلامية القادمة، رقم ٧١.

٤. في «أ» الكلمة غير واضحة. وفي «ب، ص»: «حيث». وفي «د» والمطبوع: «حين».

٥. راجع الرسالة السابقة المشار إليها في الهامش قبل قليل.

٦. في «ب، ص»: «جميع».

٧. في المطبوع: «في».

٨. راجع أخبار الرجعة في: كتاب الإيقاظ من الهجعة للشيخ الحر العاملي، وكتاب الرجعة في أحاديث الفريقين للشيخ نجم الدين الطبسي.

و هذا منهم غير صحيح؛ لأن الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقولة،
فتطرق^١ التأويلات عليها؛ فكيف يثبت ما هو مقطوع على صحته بأخبار آحاد^٢ لا
توجب العلم؟

و إنما الموعول في إثبات الرجعة على إجماع الإمامية على معناها، فإن^٣ الله
تعالى يحيي أمواتاً عند قيام القائم عليه السلام - من أوليائه وأعدائه - على ما بيناه؛
فكيف تطرق^٤ التأويل على ما هو معلوم، فالمعنى غير مُحتمل.

١. في «د، ش» والمطبوع: «فيطرق». وفي سائر النسخ المعتمدة: «فتطرق». و ما أثبتناه من «ط».

٢. في المطبوع: «+ التي».

٣. في المطبوع: «بأن».

٤. في «ب، د، ص» والمطبوع: «يطرق».

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ

[الطريق إلى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

قد سُئِلَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عن الطريقِ إلى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ، أو
مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ؟^١
الجواب: ^٢

الطريقُ إلى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى هو الْعَقْلُ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّمْعُ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ
لا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى شَيْءٍ^٣ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحِكْمَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ،
وَلَا يُصَدِّقُ الْكَذَّابِينَ. فَكَيْفَ يَدُلُّ السَّمْعُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَوَجْهَ دَلَالَتِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى
حَصُولِ الْمَعَارِفِ بِاللَّهِ؛ حَتَّى^٤ يَصِحَّ أَنْ يَوْجِبَ عَلَيْهِ النَّظَرَ؟
وَرَدَدْنَا عَلَى مَنْ يَذْهَبُ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تُسْتَفَادُ^٥ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّ^٦ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِمَامِ إِمَامًا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

١. في «أ» + «لأن».

٢. في المطبوع: + «أن».

٣. في المطبوع: «الشيء».

٤. في النسخ ما عدا المطبوع: + «أن».

٥. في النسخ المعتمدة: «يُستفاد». وما أثبتناه الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ر، ع، م».

٦. في المطبوع: «لأن». والأنسب: «بأن».

و بَيَّنَّا أَنَّهُمْ عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ^١ الْإِمَامَ يُنَبِّهُ^٢ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ.
 فَهُوَ^٣ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ^٤ تَنْبِيهَ^٥ الْإِمَامِ عَلَى النَّظَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَاقِلِ^٦ [مُنْبَهٍ آخَرُ،
 فَهُوَ مُؤَثَّرٌ؛] لِكَيْتَه فِي تِلْكَ الْحَالِ^٧ [و قَبْلَ] مَعْرِفَةِ^٨ كَوْنِهِ إِمَاماً كَتَنْبِيهِ^٩ غَيْرِهِ مِمَّنْ
 لَيْسَ بِإِمَامٍ.^{١٠}

و بَيَّنَّا أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا نَشَأَ بَيْنَ النَّاسِ، وَ سَمِعَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الدِّيَانَاتِ، وَ قَوْلَ كَثِيرٍ
 مِنْهُمْ: «إِنَّ لِلْعَالَمِ صَانِعاً، خَلَقَ الْعُقُلَاءَ لِيَعْرِفُوهُ، وَ يَسْتَحِقُّوا الثَّوَابَ عَلَى طَاعَتِهِمْ،
 وَ إِنَّ مَنْ فَرَطَ فِي الْمَعْرِفَةِ اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ» لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ خَائِفاً مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ
 وَ إِهْمَالِهِ؛ لِأَنَّ خَوْفَ الضَّرَرِ جِهَةٌ^{١١} وَ جَوِبَ كُلُّ نَظَرٍ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، وَ أَنَّهُ مَتْنِ
 خَافَ الضَّرَرَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ النَّظَرُ وَ قَبِحَ مِنْهُ إِهْمَالُهُ وَ الْإِخْلَالُ بِهِ.
 وَ بَيَّنَّا^{١٢} أَنَّهُ إِنْ اتَّفَقَ هَذَا الْعَاقِلُ، بِحَيْثُ لَا مُنْبَهَ^{١٣} لَهُ عَلَى النَّظَرِ وَ لَا مُخَوِّفَ، جَازَ

١. في المطبوع: «+ معرفة».

٢. في المطبوع: «مبنيّة».

٣. كذا، و الأنسب: «و هو».

٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «لأنّا».

٥. في «أ، ش» و المطبوع يوجد فراغ. و في «د» الكلمة غير واضحة؛ وكأنّها: «نبيته».

٦. في «أ، ش» و المطبوع: «العاقِل».

٧. في «أ، ش» و المطبوع: «- الحال».

٨. في المطبوع: «المعرفة».

٩. في «أ، ش» يوجد في موضع كلمة «كتنبه» فراغ. و في المطبوع: «- كتنبه».

١٠. راجع: الشافعي، ج ١، ص ٤٣، و ص ٧٢ - ٧٣.

١١. في النسخ و المطبوع: «وجهه على» بدل «جهة». و ما أثبتناه استفدناه من الذخيرة، ص ١٦٧.

١٢. في المطبوع: «و قلنا».

١٣. في المطبوع: «لا عينيّة».

أَنْ يَتَنَبَّهَ هُوَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ فِي الْأَمَارَاتِ الَّتِي تَظْهَرُ^١ لَهُ، عَلَى مِثْلِ مَا يُخَوِّفُهُ بِهِ الْمُخَوِّفُ، فَيَخَافُ مِنَ الْإِسْتِضْرَارِ بِتَرْكِ النَّظَرِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِداً عَنْ النَّاسِ.

فَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُ مَعَ التَّفَرُّدِ مِنَ النَّاسِ لَا يَتَّفِقُ أَنَّهُ يَتَنَبَّهَ^٢ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُخْطِرَ اللَّهُ تَعَالَى بِبَالِهِ مَا يُخَوِّفُهُ مِنْ إِهْمَالِ النَّظَرِ^٣؛ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُوَجِبَ عَلَيْهِ النَّظَرَ وَالْمَعْرِفَةَ.

وَذَكَّرْنَا اخْتِلَافاً فِي^٤ «الْخَاطِرِ»، مَا هُوَ؟ وَأَنَّ الْأَقْوَى فِي^٥ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ «كَلَاماً يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي دَاخِلِ سَمْعِ الْعَاقِلِ، يَتَضَمَّنُ مِنَ التَّنْبِيهِ^٦ عَلَى الْأَمَارَاتِ مَا يَخَافُ مِنْهُ مِنْ إِهْمَالِ النَّظَرِ»، فَيَجِبُ^٧ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ذَلِكَ.

وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَقْصَى فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^٨.

ـ

١. فِي «د، ش، ص»: «يُظْهِرُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَنْبَهَ» بَدَلَ «أَنَّهُ يَتَنَبَّهَ».

٣. وَهُوَ مَا يَسْمَى بِـ«الْخَاطِرِ».

٤. فِي «أ، ب، د، ش»: «اخْتِلَافاً مِنْ». وَفِي «ص»: «اخْتِلَافاً عَنْ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «اخْتِلَافَ أَمِنْ».

٥. فِي «أ، ب، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٦. فِي «ش»: «التَّنْبِيهِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُبْنِيَّة».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَظَرٌ يَجِبُ» بَدَلَ «النَّظَرِ، فَيَجِبُ».

٨. الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ١٧١ وَمَا بَعْدَهَا.

المَسْأَلَةُ العَاشِرَةُ

[الوجهُ في حُسْنِ أفعالِ اللَّهِ تَعَالَى]

القَدِيمُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَ الْمَضَارُّ؛ فَمَا وَجَهُ حُسْنِ أفعالِهِ في ابتداءِ

خَلْقِ الْعَالَمِ؟

الجوابُ:

الفِعْلُ كما يَقَعُ حَسَنًا لِاجْتِلَابِ مَنفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا إِذَا

فُعِلَ لَوَجْهِ حُسْنِهِ، مِنْ غَيْرِ اجْتِلَابِ مَنفَعَةٍ وَ لَا دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

المسألة الحادية عشرة^٢

[عدم وجوب خلق الخلق]

هَلْ يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي حِكْمَتِهِ إِيجَادُ الْخَلْقِ، أَوْ خَلَقَهُمْ تَفَضُّلاً مِنْهُ؟

الجواب:

لَوْ كَانَ إِيجَادُهُمْ وَاجِباً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي وَقْتٍ مُخِلاً بِالْوَاجِبِ،
وَكَانَ حِينَئِذٍ مُسْتَحِقّاً لِلذَّمِّ.

١. في النسخ المعتمدة: «الحادي». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ج، ر، م».

٢. في «ب، د، ص» و المطبوع: «عشر».

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ ١ عَشْرَةٌ^٢

[حَقِيقَةُ الرُّوحِ]

الرُّوحُ، مَا يَقُولُ السَّيِّدُ فِيهِ^٣؟

الجوابُ:

الصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ الرُّوحَ عِبَارَةٌ عَنِ الْهَوَاءِ الْمُتَرَدِّدِ فِي مَخَارِقِ الْحَيِّ مِنَّا، الَّذِي لَا يَتَّبَعُ كَوْنَهُ حَيًّا إِلَّا مَعَ تَرَدُّدِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يُسَمَّى مَا يَتَرَدَّدُ فِي مَخَارِقِ الْجَمَادِ رُوحًا. فَالرُّوحُ جِسْمٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعَدَةِ.

١. فِي «أ، ب، د، ش»: «الثَّانِي».

٢. فِي «ب، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَشْر».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا يَقُولُ فِي الرُّوحِ؟» بَدَلِ «الرُّوحُ؛ مَا يَقُولُ السَّيِّدُ فِيهِ؟».

٤. فِي «ب، ش، ص»: «تَرَدَّد».

المسألة الثالثة^١ عشرة^٢

[حُكْمُ الزَّانِي بِذَاتِ الْبَعْلِ فِي تَزْوِيجِهَا]

ما يَقُولُ السَّيِّدُ فِي امْرَأَةٍ ذَاتِ بَعْلٍ زَنَى بِهَا رَجُلٌ ثُمَّ^٣ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا^٤ تَزَوَّجَهَا^٥؛
تَحِلُّ لَهُ^٦ أَمْ لَا؟

الجواب:

أَمَّا إِذَا كَانَتْ ذَاتَ بَعْلٍ، لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا. فَأَمَّا^٧ غَيْرُ ذَاتِ بَعْلٍ، يَحِلُّ تَزْوِيجُهَا بَعْدَ
إِظْهَارِ تَوْبَتِهَا.

١. في «أ، ب، د، ش»: «الثالث».

٢. في «ب، د، ص» و«المطبوع»: «عشر».

٣. في المطبوع: - «ثم».

٤. أي طَلَّقَهَا بَعْلُهَا.

٥. في «ش» و«المطبوع»: «زَوْجَهَا».

٦. في «أ، ش» و«المطبوع»: - «له».

٧. في المطبوع: + «إِذَا كَانَتْ».

المسألة الرابعة^١ عشرة^٢

[الإجراء]

ما يقول السيد في الإجراء؟

الجواب:

هو الدين الصحيح عند أهل^٣ الإمامية، ولا تحايط عندنا في ثواب^٤ وعقاب. و يجوز أن يبلَى [المؤمن] بالبلاء في الدنيا، و يُمحّص^٥ من الذنوب، فإن فضل من ذلك شيء يعاقب في القبر، ثم أهوال^٦ القيامة، فإن فضل يعاقب عقاباً منقطعاً، ثم يُرَدُّ إلى الجنة و الثواب الدائم؛ لأن المؤمن يستحق بإيمانه وحده الثواب الدائم، فإن وقع منه شيء من الذنوب عوقب بذلك، ثم يُرَدُّ إلى ما يستحقه من الثواب و الإيمان. و ولاية المعصومين تقطع^٧ عليهم بالثواب الدائم؛^٨ فإن كان عليهم ذنوب

١. في «أ، ب، ش»: «الرابع».

٢. في «أ، ب، د، ص» و المطبوع: «عشر».

٣. في المطبوع: - «أهل».

٤. في المطبوع: + «لا».

٥. في المطبوع: «و التمحيص».

٦. في المطبوع: + «يوم».

٧. في «ب، د، ش، ص»: «يقطع».

٨. من قوله: «فإن وقع منه شيء» إلى هنا ساقط من المطبوع.

موبقاتٌ يُمَحَّص^١، و يَشْفَعُ فيه الشافعون^٢ - النبيُّ و الأئمةُ عليهم السلام -، و لا يُمنَعُ ممَّا^٣ يَسْتَحِقُّه بإيمانه من الثوابِ الدائمِ.
و هذه المسألة مُستَقْصاةٌ في «جوابِ أهلِ الموصِلِ»^٤، و في كتابِ «الذخيرة»^٥.

١. في «ب، د، ص»: «تُمَحَّص».

٢. في المطبوع: «و الشافعون» بدل «فيه الشافعون».

٣. في «ش» و المطبوع: «بما».

٤. يعني مسألة الوعيد من جوابات المسائل الموصليات الأولى، و هذه المسائل مفقودة، و لكن بقيت منها بعض المقاطع، راجع: المتبقّى من التراث المفقود للشريف المرتضى.

٥. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٣٠٢ و ما بعدها، و ص ٥٠٤ و ما بعدها.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ ١ عَشْرَةٌ ٢

[دخولُ العَبْدِ الْجَنَّةَ باستحقاقِهِ]

العَبْدُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ، أَوْ بِتَفَضُّلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؟

الجواب:

العَبْدُ يَدْخُلُ ٣ باستحقاقِهِ الْجَنَّةَ ٤، كَالْحُرِّ.

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ وَأَجُوبَتُهَا ٥، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ

خَلْقِهِ ٦ مُحَمَّدٍ ٧، وَآلِهِ أَجْمَعِينَ ٨.

١. في «أ، ب، ش»: «الخامس».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «عشر». وفي «ص»: - «المسألة الخامسة عشرة».

٣. في المطبوع: + «الجنة».

٤. في «أ، د»: - «الجنة».

٥. في «ب، د، ص»: - «و أجوبتها».

٦. في «ب، د، ص»: «سَيِّدُنَا» بدل «خير خلقه». وفي المطبوع: - «خير خلقه».

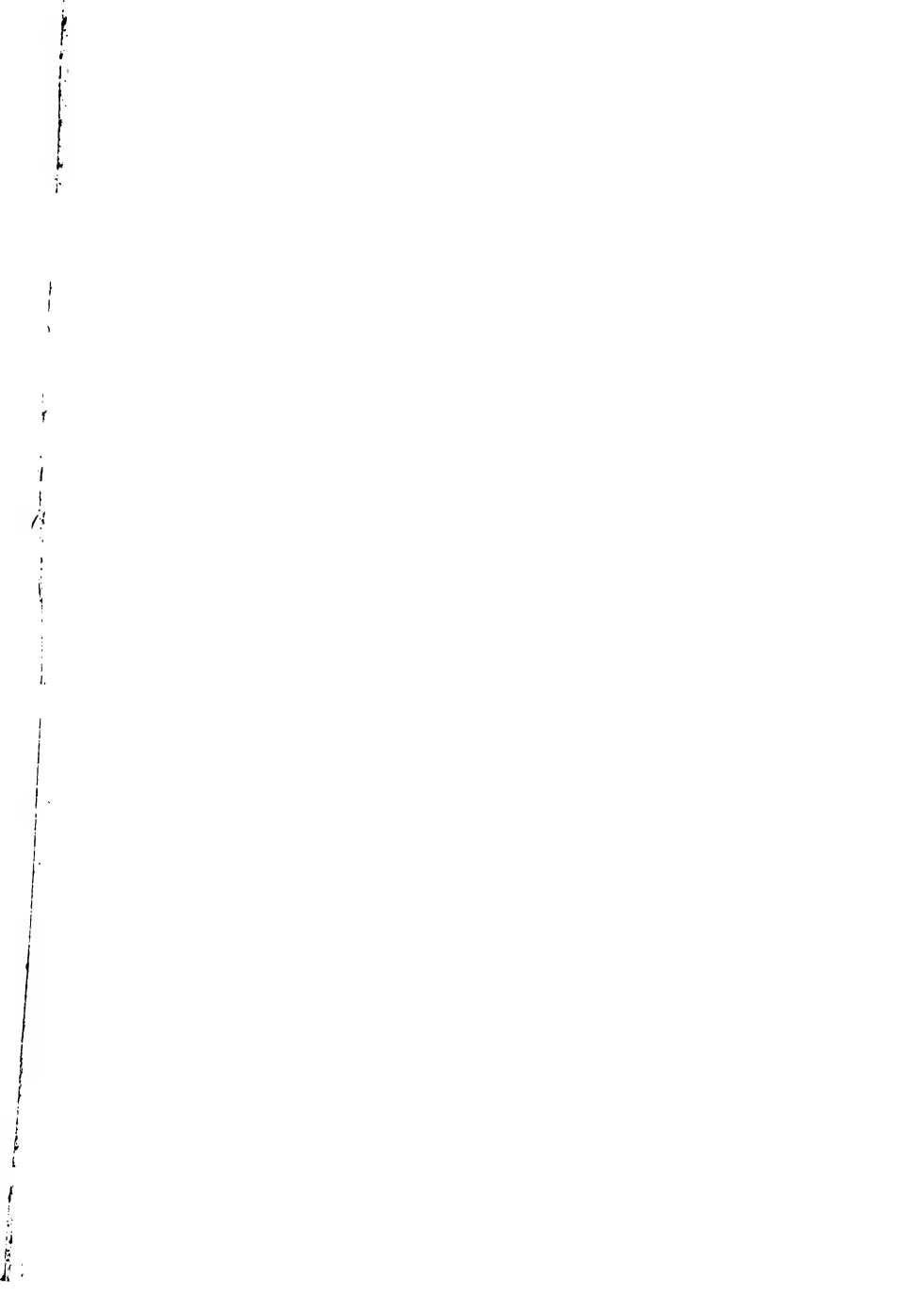
٧. في «ب، د، ص»: + «النبي».

٨. في «ب، د، ص»: «الطاهرين» بدل «أجمعين». ومن قوله: «و أجوبتها» إلى هنا لا يوجد في «أ».

و في «ب، ص»: + «و صحبه المنتجبين». وفي المطبوع: + «و حسبنا الله و نعم الوكيل».

(٢٨)

جواب المسائل الواردة من طبرستان



مقدمة التحقيق

تحتوي هذه المسائل على مجموعة مهمة جداً من المسائل الكلامية والفقهية، و هي مكوّنة من إحدى عشرة مسألة؛ تسع منها كلامية، واثنان فقهيتان، وبذلك يمكن اعتبار المسائل الطبرية مسائل كلامية، باعتبار كثرة المسائل الكلامية فيها. و الطبرية منسوبة إلى طبرستان في شمال إيران، ولا يُتوهم أنّ الطبري نسبة إلى مدينة طبرية - إحدى مدن الشام -؛ فإنّ النسبة إليها: «طبراني» لا «طبري». قال ياقوت الحموي:

و النسبة إليها [أي طبرية] طبراني على غير قياس، فكأنّه لما كثرت النسبة بالطبري إلى طبرستان، أرادوا التفرقة بين النسبتين، فقالوا: «طبراني» إلى طبرية^١.

و لم يتمّ تعيين السائل الذي قام بطرح هذه المسائل، سوى أنّه أُشير في بداية المسائل إلى أنّه أحد الأشراف.

نسبتها إلى المؤلف

و يدلّ على تصحيح نسبة المسائل الطبرية إلى الشريف المرتضى، إضافة إلى تناسبها مع آرائه المعروفة في كتبه المشهورة، هو أنّه أرجع فيها إلى كتاب الملخص (مسألة ٢)، و الموصليّات الأولى (مسألة ٤ و ٧).

ثم إن هذه المسائل كاملة، و لم يسقط منها شيء؛ بدلالة ما جاء في آخرها من قوله: «قد أجبتنا عن المسائل بكمالها».

و الجدير بالذكر أن للشریف المرتضى مسائل طبرية أخرى غير هذه، و هي معروفة باسم: «الناصریات»، و هي فقهية، و تحتوي على ٢٠٧ مسائل، و قد سميت طبرية لأنها مرسله أيضاً من بلاد طبرستان، فينبغي عدم الخلط بينهما.

محتوى الرسالة

و فيما يلي استعراض لأهم مطالب المسائل الطبرية:

المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى و إليهم. يمكن تقسيم البحث في هذه المسألة إلى نقاط، هي:

١. بين الشریف المرتضى في هذه المسألة رأيه حول أفعال الإنسان الاختيارية، فقد ذهب إلى أنها مخلوقة للإنسان نفسه، لا الله تعالى، بمعنى أن الإنسان هو الذي أحدثها و أنشأها. و دليل هذا التصور عن أفعال الإنسان أمران:

أولاً: أن هذه الأفعال تنسب إلى الإنسان نفسه، و تضاف إليه إضافة الفعلية، فيقال: إنها فعله، أي أنه هو الذي أكل و شرب و ضرب، و هذا يعني أنها مخلوقة له، و لو كانت مخلوقة لله تعالى لنسبت إليه، و لما توجه المدح و الذم إلى الإنسان؛ كما لا يُمدح و لا يُذم على صورته و شكله؛ لأنه ليس من فعله.

يبدا أن الشریف المرتضى لم يتمكن هنا من الجمع بين فاعلين طويلين يقومان بإيجاد فعل واحد، لكن يُنسب الفعل إلى الفاعل القريب فقط، فيُمدح و يُذم عليه، بل تصور أن مجرد الخلق يساوي نسبة الفعل إلى خالقه.

ثانياً: أن الفعل تابع لتصورات الإنسان و دواعيه، فهو بالخيار في فعله و تركه، و هذا يدل على أنه هو فاعل له الفعل.

و الجدير بالذكر أن هذا الدليل دليل سيال، فقد استخدمه الشریف المرتضى في

موارد أخرى، مثل إثبات نسبة الفعل المتوَلَّد والعلم المكتسب إلى الإنسان^١.
 ٢. هناك معنى آخر للخلق يمكن من خلاله أن يسمَّى الله تعالى خالقاً لأفعال الإنسان الاختيارية، وهو معنى التقدير، ومعناه أنَّ الله تعالى هو الذي قدَّر هذه الأفعال، وفَصَلَ حَسَنَهَا من قَبِيحِهَا، ومَيَّزَ خَيْرَهَا من شَرِّهَا، وواجبها من نَدْبِهَا، والمقدَّر يسمَّى في اللغة خالقاً.

٣. إنَّ إطلاق لفظ «الخالق» على الإنسان ليس مُستَعْظِماً - خلافاً للبلخي حيث رفض ذلك - فأهل اللغة سَمَّوه بذلك، وقال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^٢ فهذا تصريح بوجود أكثر من خالق، ولو كان هناك خالق واحد لما صحَّ هذا التعبير، كما لم يصحَّ أن يقال: «أحسن الآلهة». وأمَّا رفض البلخي إطلاق لفظ «الخالق» على الإنسان بحجَّة أنه تنقيص لله تعالى وإبطال لتعظيمه فينتقض بتجويزه - أي البلخي - إطلاق لفظ «مُخْدِث» و«مُخْتَرَع» على الإنسان، فلو كان في لفظ «خالق» تنقيص فهو كذلك في هذه الألفاظ.

٤. وأمَّا معنى ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام من أنَّ أفعال العبد مخلوقة خلق تقدير، لا خلق تكوين، فهو ناظر إلى نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى، لا إلى نسبتها إلى العباد أنفسهم، فإنَّ نسبتها إليهم بالتقدير والتكوين معاً، لا بأحدهما. وهذا المعنى مناسب لما تقدَّم من أنَّ الله تعالى خالق بمعنى مقدَّر، لا بمعنى الإحداث والإنشاء والتكوين.

وأمَّا قوله عليه السلام: «أمرين أمرين، لا جبر ولا تفويض»، فمعناه أنَّ العباد غير مُجبرين على أفعالهم، وفي نفس الوقت فإنَّ الأمر غير مفوض إليهم، وذلك بمعنىين: الأول: أنَّه تعالى لو لم يُقدِّرهم على الفعل، لما تمكَّنوا منه.

١. الذخيرة، ص ٧٣، ١٦٦.

٢. المؤمنون (٢٣): ١٤.

الثاني: أن تقدير الأفعال و تمييز حسنّها من قبيحها و واجبها من نذبتها بيده تعالى .
و المعنى الثاني أنسب بالجملة الأولى، فيكون المعنى: «لا جبر»، أي أن الله تعالى
لم يخلق الأفعال خلق تكوين، و «لا تفويض»، أي أنه تعالى خالق الأفعال خلق تقدير.
المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي و القبائح. من الأبحاث المهمة التي
تدور حول مسألة إرادة الله تعالى هي أنه هل يريد المعاصي و يرضى بها أو لا؟
أجاب الشريف المرتضى بالنفي القاطع، و هو أنه تعالى لم يُرد شيئاً من المعاصي
أبداً، و ذكر دليلين عقليين على ذلك:

الأول: أنه نهى عنها، و كلّ مَنْ نهى عن فعل كان كارهاً له.

الثاني: أن إرادة القبيح قبيحة، و الله تعالى منزّه عن القبيح.

كما استدللّ على كلامه بآيات من القرآن، و بإجماع المسلمين على أنه تعالى لا
يرضى بالمعاصي التي وقعت من العباد مثل أن يُكفر به أو أن يُشتم أولياؤه، و هذا
يعني أنه كاره لها؛ إذ لو كان مريداً لها لكان راضياً بها.

و قد أجاب بعد ذلك عن إشكال مفاده أن العباد لو فعلوا ما يكرهه الله تعالى لدلّ
على ضعفه، قياساً على رعية الملك إذا خالفوا أوامره.

و الجواب: أنه إذا كانت أوامر الملك تصبّ في مصلحة الرعية و قاموا بمخالفته،
فإنّه لا يدلّ على ضعفه، نعم إذا كانت أوامره تصبّ في صالحه هو و نظامه، فإنّ
مخالفتهم تدلّ على ضعفه، و الله تعالى لا يأمر بشيء لأجل مصالحه الخاصّة و العياد
بالله، و إنّما كلّ أوامره لمصلحة العباد، فمخالفتهم لا تدلّ على ضعفه.

ثمّ أضاف جوابين نقضيين:

أحدهما: إنّ صاحب الإشكال يقول: إنّ الله تعالى يريد للمعاصي، لكنّه يسلم في
نفس الوقت بأنّه قد نهى عنها، فيقال له: لو سلّمنا بإشكالك من أن وقوع ما يكرهه
تعالى يدلّ على ضعفه، للزم أن تقبل بأنّ وقوع ما نهى عنه يدلّ على ضعفه أيضاً؛ فإنّ

الملك إذا ضعف لفعل رعيته ما لا يريد، لكان ضعيفاً أيضاً لفعلهم ما يكرهه.
و الآخر: أنه تعالى لو كان آمراً ومريداً من الكفار أن يكفروا به و من العصاة أن يعصوه، لكان آمراً لهم أن يضعفوه و يغلبوه و مريداً لذلك، و هو واضح البطلان.
و قد تعرّض الشريف المرتضى إلى هذا البحث و الإشكال و الجواب عليه في كتابه الملخص^١.

المسألة الثالثة: القول في الاستطاعة. عرّف الشريف المرتضى الاستطاعة بأنها القدرة على الفعل، و صرّح بأنها متقدّمة على الفعل، و هذا من الأبحاث الخلافية، فقد ذهب بعض المتكلّمين إلى أنّ القدرة مع الفعل، فيما أصرّ العدلية على أنّها قبله، و يدلّ عليه:

أولاً: إنّما يُحتاج إلى القدرة لكي يخرج الفعل من العدم إلى الوجود، فلو كان موجوداً لكان مستغنياً عنها، فيجب أن تكون القدرة موجودة في حال عدم الفعل. و ليست القدرة كالعلة؛ فإنّ تأثير العلة تأثير إيجاب للمعلول بينما تأثير القدرة تأثير اختيار لا إيجاب، و لو كانت القدرة كالعلة لاحتاج الفعل إليها في البقاء أيضاً إضافة إلى الحدوث، و هو خلاف ما ذهب إليه المتكلّمون.

ثانياً: لو كانت القدرة مع الفعل لامتنع فعل الإيمان من الكافر، و لم يكن قادراً عليه؛ لأنّه بناء على ذلك لو كان قادراً على الإيمان قدرة حاصلة مع الإيمان لا قبله، لحصل الإيمان، و الفرض أنّه كافر. و إن لم يكن قادراً على الإيمان لم يحسن تكليفه به؛ فإنّه لا فرق بينه -بناء على ذلك- و بين العاجز.

ثالثاً: دلّت آية وجوب الحجّ على اشتراط وجوبه بالاستطاعة، فإذا كانت الاستطاعة و القدرة مع الفعل، لزم أن يكون الأمر بالحجّ متوجّهاً إلى من قام به، و هو باطل.

المسألة الرابعة: الوعيد و الشفاعة. سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن بحثين مهمّين، هما: حكم مرتكب الكبيرة، و الشفاعة، و العلاقة بين البحثين هي أنّ مرتكب الكبيرة هل يمكن أن تشمل الشفاعة، و يخرج من النار، أو لا؟

البحث الأول: و هي من المسائل المهمّة في علم الكلام، حيث يدور الأمر فيها حول مصير مرتكب الكبيرة، و هل هو خالد في النار أو لا؟

فقد ذهب المعتزلة إلى القول بخلود مرتكب الكبيرة في النار، و بذلك أسسوا نظرية كلامية صارت من أصولهم الخمسة، و هي: «الوعيد»، فيما خالف الإمامية بصورة عامّة في ذلك، و آمنوا بأنّ المؤمن إذا ارتكب كبيرة لا يخلّد في النار، بل يخرج منها، و هي النظرية التي عُرفت باسم: «الإرجاء»^١. و قد صار الخلاف في الوعيد من العلامات الفارقة بين الإمامية بصورة عامّة و المعتزلة.

و استدللّ الإمامية، و منهم الشريف المرتضى، على قولهم بأنّ إجماع المسلمين دلّ على أنّ الإيمان يُستحقّ به الثواب الدائم، و أمّا المعصية فقد دلّ الإجماع و العقل على استحقاق العقاب المنقطع بفعلها، كما دلّ الدليل على بطلان التحابط، و أنّ الذنوب لا تُحيط ما يستحقّه الإنسان من ثواب، و حينئذ إذا ارتكب المؤمن كبيرة مع اعتقاده بحرمتها فسوف يستحقّ الثواب الدائم بإيمانه، فإنّ هذه الكبيرة لم تحبط ثوابه؛ لبطلان التحابط، و هذا يلزم منه أنّه لا يستحقّ لارتكابه الكبيرة إلّا عقاباً منقطعاً، فإنّه لا يعقل أن يستحقّ الثواب و العقاب الدائمين معاً، كما لا يصحّ القول بأنّه يتردّد بين الجنّة و النار، فيُنعم تارة، و يُعذب أخرى؛ و ذلك لأنّ السمع و الإجماع منعا من ذلك، و دلاً على أنّ من يدخل الجنّة فإنّه لا يخرج منها أبداً، و بذلك ثبت انقطاع عقاب مرتكب الكبيرة على خلاف ما ذهب إليه المعتزلة.

و أمّا الدليل على بطلان التحابط فهو أنّ الشيء إنّما ينفي شيئاً آخر إذا نافاه

و ضاّده، ولا منافاة ولا تضادّ بين الثواب والعقاب المستحقّين، كما أنّ التضادّ يكون بين الأمور الموجودة، بينما المستحقّ من الثواب والعقاب لا يكون إلّا معدوماً، ولا تضادّ بين المعدومات. فبطل ما قاله أهل التحابط بأنّ المستحقّ من العقاب أبطل المستحقّ من الثواب.

البحث الثاني: وهذا البحث انعكاس للبحث السابق، وهو يدور حول حقيقة الشفاعة، أمّا المعتزلة الذين ذهبوا إلى أنّ مرتكب الكبيرة خالد في النار ولا يخرج منها أبداً، فمن الطبيعي سوف لن تشمل الشفاعة، لذلك قاموا بتعريف الشفاعة بأنّها عبارة عن إيصال المنافع وزيادة المرتبة، وأمّا الإماميّة الذين جعلوا عقاب مرتكب الكبيرة منقطعاً، فأمكنهم القول بشمول الشفاعة له، وأنّها ستكون بمعنى إسقاط العقاب عن مُستحقّه، وأشكّلوا على المعتزلة بأنّه لو كان معنى الشفاعة طلب إيصال المنافع وزيادة المرتبة لكنا شافعين للنبي صلّى الله عليه وآله؛ لأنّنا ندعو له بزيادة المرتبة والمنزلة، ومن المسلّم أنّنا لا نسمّى شافعين للنبي صلّى الله عليه وآله، لا لفظاً ولا معنى. ولا يصحّ أن يقال إنّ سبب عدم كوننا شافعين للنبي صلّى الله عليه وآله هو اشتراط الرتبة في الشفاعة بين الشافع والشفوع فيه، فلا يمكن أن يكون الشافع أقلّ مرتبة من الشفوع فيه. إنّ هذا لا يصحّ؛ لأنّ الرتبة إنّما تشترط بين الشافع والشفوع إليه، لا بين الشافع والشفوع فيه.

واستدلّ الإماميّة على صحّة المعنى الذي ذهبوا إليه في الشفاعة بقوله صلّى الله عليه وآله: «ادخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي». فإنّ تخصيص أهل الكبائر بالشفاعة يدلّ على أنّ معناها إسقاط العقاب، ولو كانت بمعنى زيادة المنافع لما صحّ تخصيصها بأهل الكبائر، فإنّه لا فرق بينهم وبين غيرهم - من أهل الطاعات أو مرتكبي الصغائر - في الانتفاع بزيادة المنافع.

المسألة الخامسة: القرآن محدّث غير مخلوق. برز خلاف قديم بين المسلمين حول

حدوث القرآن وقدمه أدى إلى ظاهرة عرفت باسم المحنة أو محنة خلق القرآن، حيث ذهب المعتزلة إلى حدوث القرآن، فيما ذهب أهل الحديث إلى القول بقدمه^١، وقد ذهب الإمامية بصورة عامة إلى القول بحدوث القرآن. واستدل الشريف المرتضى في هذه المسألة على ذلك بتجدد الكلام، فإن القرآن كلام متجدد، فعند ما نسمعه نعلم بوجوده وتجدده بعد عدمه، وعندما ينقطع الصوت نعلم بانقضائه وانعدامه، والتجدد علامة الحدوث. وللقرآن أول وآخر وأجزاء، ويوصف بأنه مُنَزَّل ومحكم وعربي ومحدث، وكل هذا يدل على حدوثه. ولكن أكد الشريف المرتضى على عدم جواز إطلاق اسم «المخلوق» على القرآن؛ لأن هذا اللفظ يدل على الاختلاق والجعل، والقرآن منزّه من ذلك.

المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع. سئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن الخلاف في فروع الدين، هل يؤدي إلى نفس النتائج التي يؤدي إليها الخلاف في أصول الدين؟

فأجاب بأن لدينا أدلة علمية وقطعية على الأحكام الفرعية، وهذا يعني أنها تتساوى من حيث القيمة مع الأصول، فيكون المخالف لفروع الإمامية كالمخالف لأصولها، وهو الذي عليه إطباق الإمامية.

وقد فضّل الشريف المرتضى الاختصار في الإجابة عن هذه المسألة، وعدم التصريح برأيه حول المخالف لأصول الإمامية، ولعلّه مراعاة لبعض المسائل المعيّنة.

المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر. وسئل الشريف المرتضى عن مرتكبي الكبائر كشرب الخمر والزنا، وهل يكون غير المستحلّ لها كافراً؟

إنّ هذا السؤال قد يكون ناظراً إلى ما ذهب إليه الخوارج من تكفير كلّ مرتكب للكبيرة، واستباحة دمه وعرضه وماله.

و قد أجاب الشريف المرتضى بالتفريق بين المستحلّ لارتكاب هذه الكبائر و المحرّم لها، أمّا المستحلّ فجزم بكفره بإجماع المسلمين؛ لأنّه باستحلاله لشرب الخمر و الزنا يكون مخالفاً لصريح ما شرّعه النبيّ صلى الله عليه وآله، و هو يكون ناشئاً من الشكّ في نبوته، و هو كفر. أمّا المحرّم فهو ليس بكافر؛ لأنّه لو صار كافراً بذلك لصار مرتدّاً؛ لتقدّم إيمانه، و يترتّب على ذلك آثار الكفر من استباحة المال و منع الموارثة و المناكحة، و هذا لم يقل به أحد من المسلمين، و خلاف الخوارج متأخّر. و الشريف المرتضى هنا يشير إلى قاعدة مهمّة في باب الإجماع، و هي أنّ الخلاف المتأخّر عن الإجماع لا يضربه، بل يبقى الإجماع على حجّيته. و الجدير بالذكر أنّ عدم تكفير مرتكب الكبيرة غير المستحلّ لها قد تقدّم في المسألة الرابعة، و أنّه يعتبر فاسقاً بعمله، و إن كان ما زال مؤمناً من حيث عقيدته.

المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشهور. ظهر خلاف بين الإماميّة حول أنّ شهر رمضان يزيد و ينقص، و يكون ثبوته بالرؤية، أو أنّه ثابت العدد، فلا ينقص عن ثلاثين يوماً، و قد تبنّى الشريف المرتضى الرأي الأوّل، و كتب عدّة رسائل حوله، و أجاب عن عدّة مسائل، منها رسالة ألّفها في الجواب على بعض علماء الإماميّة ممّن كان يذهب إلى نظريّة العدد، اسمها: الردّ على أصحاب العدد. و في هذه المسألة استدلّ على رأيه من خلال الاستدلال باتّفاق المسلمين على اعتبار الرؤية، و أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يطلب الأهلة، و كذلك المسلمون، و لو كان العدد معتبراً لاتبّعه النبيّ صلى الله عليه وآله و المسلمون و تركوا طلب الأهلة، ثمّ استدلّ بعدد من الروايات، و ردّ الرواية المؤيّدّة للقول بالعدد و الدالة على عدم نقصان شهر رمضان و عدم تمام شعبان، و سبب ردّه لها هو شذوذها و ضعفها. ولكنّه لم يترك تأويل هذه الرواية بما لا يتنافى مع ما ذهب إليه، كعادته في عدم ترك تأويل الأخبار الضعيفة، فذكر أنّ تأويل هذه الرواية هو أنّ شهر رمضان لا نقص فيه من حيث الفضيلة و

الكمال، وأن شعبان بالنسبة إلى شهر رمضان نقاص الفضيلة والكمال.
و أما هل القول بالعدد يستلزم الكفر أو لا، فقد أحال الشريف المرتضى جوابه إلى ما تقدّم في المسألة السادسة حول حكم المخالف في الفروع.
المسألة التاسعة: حكم شرب الفقّاع. لقد تعرّض الشريف المرتضى للسؤال عن الفقّاع أكثر من مرّة، وقد تعود كثرة السؤال عن ذلك إلى مخالفة علماء أهل السنّة، حيث ذهبوا إلى جواز شربه.^١

و قد تكلم الشريف المرتضى في الجواب هنا بشيء من الاختصار، فاستدلّ على حرمة الفقّاع بإجماع الإماميّة، وبالأخبار المتظاهرة الفاشية، وأشار إلى عدم تعلّق تحريم الفقّاع بكونه مسكراً وعدمه، وذكر أخيراً أنّ مستحلّ الفقّاع عند الإماميّة حاله حال مستحلّ الخمر.

المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر. من المسائل التي كانت وما زالت إلى يومنا هذا مثاراً للبحث والجدل والسؤال، هي أنّ الكافر هل تقبل منه الطاعات؟ فإنّه لو صلّى أو صام أو تصدّق، أو فعل غير ذلك من أفعال الخير، فهل تقبل منه أو لا؟
أجاب الشريف المرتضى بأنّ الكافر لا تقبل طاعاته أبداً؛ وذلك لأنّ الطاعة يترتّب عليها استحقاق المدح والثواب، ومن المعلوم أنّ الكافر لا يستحقّ شيئاً من المدح والثواب. والذي ذهب إلى قبول طاعاته هو القائل بالتحابط، حيث ذهب إلى أنّ ثواب طاعات الكفّار يُحبط عقابهم بمقدار ذلك الثواب. ولكن قد تقدّم في المسألة الرابعة الكلام عن بطلان التحابط.

ثمّ أجاب الشريف المرتضى عن إشكال قد يثار، وهو أنّ عدم وقوع الطاعة من الكافر مخالف للبداهة، فإنّنا نرى رأي العين أنّ الكفّار يمارسون الكثير من العبادات والقربات، وهذا يدلّ على كونهم عارفين بالله تعالى وأنّ طاعاتهم مقبولة.

١. المعني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٣٧.

فأجاب من خلال بيان نقطتين:

الأولى: لا يوجد شيء مخالف للبداهة في كلامنا، فإن الطاعة ليست أمراً ظاهراً للعيان حتّى يمكن إدراكها، بل هي من الأمور المستورة عن الخلق، ولا يعلمها إلاّ علّام الغيوب، وإنّما أقصى ما يمكن أن يقال: إنّ الكافر قد فعل ما هو طاعة في الظاهر، وأمّا هل هي طاعة حقّاً فهو أمر مستور عنّا، وإذا دلّ الدليل على عدم وقوع الطاعة منهم، علمنا أنّ ما يفعلونه ليس طاعة حقيقة.

الثانية: طرح في هذه النقطة بحثاً مهماً، وإن لم يرد في السؤال، وهو هل أنّ الكفار عارفون بالله تعالى أو لا؟

أجاب الشريف المرتضى بأنّهم غير عارفين بالله تعالى قطعاً، بنفس الدليل السابق الدالّ على نفي الطاعات عنهم، وهو أنّ معرفة الله تعالى تستوجب المدح والثواب، والكافر لا يستحق شيئاً من ذلك.

وأمّا ما يقال من أنّهم نظروا في الدليل المؤدّي إلى المعرفة كما نظرنا نحن فيه، فلا بدّ أن تحصل لهم المعرفة. فأجاب عن ذلك بأننا لا نعلم أولاً أنّهم نظروا في الأدلّة، ولو علمنا ذلك فإنّنا لا نعلم أنّهم نظروا فيها من الوجه الذي يؤدّي إلى المعرفة والعلم، ولو علمنا بذلك لم نعلم تكامل باقي الشروط اللازمة في توليد العلم، وبذلك لا يمكن الجزم بأنّهم نظروا في الأدلّة بما يؤدّي إلى حصول العلم، فنبقى على الشكّ، وإذا قام الدليل على عدم حصول المعرفة لديهم جزمنا بذلك.

وقد تعرّض الشريف المرتضى إلى بحث معرفة الكفار بصورة أكثر تفصيلاً في المسألة الرابعة من المسائل الرسيّة الأولى، وأشار إليه بشيء من الإجمال في نهاية المسألة الأخيرة من الرسيّة الثانية.

المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين. وسئل الشريف المرتضى أخيراً عن عدد أصول الدين، فأجاب بأنّ المتكلّمين - وعنّي بهم المعتزلة - قد ذكروا أنّ أصول الدين خمسة، وذكر أصول المعتزلة الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين

المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إلا أنه أشكل على هذا التقسيم بأنه لم يتعرّض إلى ذكر النبوة. فإن قيل: إنها داخلة في العدل لأنها من الألفاظ، واللفظ داخل في العدل. فيقال لهم: إنَّ الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضاً من باب الألفاظ وهو من فروع العدل، فلماذا أفردتموها بالذكر، وتركتم النبوة؟ ولماذا لم تُدخلوا الجميع تحت باب العدل؟

ولذلك قال: إنَّ بعض المتأخرين قسّم أصول الدين إلى اثنين فقط: التوحيد والعدل. وعلى هذا، فمن أراد الإجمال اقتصر على التوحيد والعدل، ومن أراد التفصيل وجب أن يضيف النبوة والإمامة. فهي من الأصول المهمة، ولا يصح تركها والإخلال بها.

وبهذا أنهى الشريف المرتضى الجواب عن المسائل الطبرية.

وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٣٣ - ١٦٦.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٣ - ٣٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٣٤ - ٣٧٢) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٨٤ - ١٩١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٨ - ٢٧٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ «د».

جواب المسائل الواردة من طبرستان^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة الأولى

[نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإليهم]

سأل الشريفة - أحسن الله توفيقه - فقال: ما القول في أفعال العباد، هل هي مخلوقة أم لا؟

وما معنى قول الصادق عليه السلام: «أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير، لا خلق تكوين؛ أمر بين أمرين، لا جبر ولا تفويض»^٢؟
الجواب - وبالله التوفيق -:

أما أفعال العباد فليست مخلوقة لله عز وجل؛ وكيف تكون^٣ خلقاً له، وهي مضافة إلى العباد إضافة الفعلية؟

و لو كانت مخلوقة لكانت من فعله، و لو كانت فعلاً له لما توجه الذم

١. في النسخ: + «إملاء السيد الأجل المرتضى علم الهدى قدس الله روحه».

٢. التوحيد، ص ٤٠٧، ح ٥؛ الخصال، ص ٦٠٨، ح ٩؛ تحف العقول، ص ٤٢١. وفي كلها مع اختلاف في اللفظ.

٣. في النسخ والمطبوع: «يكون». وما أثبتناه هو الصواب.

والمَدْحُ على قَبِيحِهَا^١ و حَسَنِهَا إلى العِبَادِ، كما لا يُذَمُّونَ و يُمدَّحُونَ بِخَلْقِهِمْ و صُورِهِمْ و هَيئَاتِهِمْ^٢.

و لَكَانَتْ أَيْضاً لَا تَتَّبِعُ^٣ في وقوعِهَا قُصُودُ^٤ العِبَادِ و دَوَاعِيهِمْ و أحوَالِهِمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أفعَالَهُ في العِبَادِ - التي لا شُبْهَةَ فيها - لا^٥ تَتَّبِعُ^٦ إِرَادَتَهُمْ، و لَا تَقَعُ^٧ بِحَسَبِ قُصُودِهِمْ؟^٨ هذا إن أريدَ بِالْخَلْقِ هَاهُنَا الإِحْدَاثُ و الإِنْشَاءُ على بعضِ الوجوه.

و إن أريدَ بِالْخَلْقِ التَّقْدِيرُ الذي لَا يَتَّبِعُ الْفِعْلِيَّةَ، جَاَزَ الْقَوْلُ بِأَنَّ أفعَالَ الْعِبَادِ مخلوقةٌ لِلَّهِ عَزَّ و جَلَّ كَكُلِّ^٩؛ بمعنى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ لَهَا، مُرْتَّبٌ لْجَمِيعِهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مُقَدَّرَ الْأَدِيمِ «خَالِقاً» لَهُ، و إن كَانَ الْأَدَمُ مِنْ فِعْلِ غيرِهِ؟

قَالَ الشَّاعِرُ:

و لَأَنْتَ تَفْرِي^{١٠} مَا خَلَقْتَ، و بَع ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^{١١}

١. في «ج، د» و المطبوع: «قبحها».

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «و هيئاتهم».

٣. في النُّسخ و المطبوع: «لا يتبع». و الصوابُ ما أثبتناه.

٤. في «ب، ج»: «قصور». و في «د» و المطبوع: «تصور».

٥. في النُّسخ و المطبوع: «ولا»، و هو سهو.

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «لا يتبع».

٧. في النُّسخ و المطبوع: «ولا يقع». و ما أثبتناه هو الصواب.

٨. في «ب، ج»: «قصورهم». و في «د» و المطبوع: «تصورهم».

٩. في النُّسخ و المطبوع: «فكل»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

١٠. في «ب»: «لا تفري». و في «ج، د» و المطبوع: «تعري».

١١. في «ج، د» و المطبوع: «لا يعترى». و البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، يمدح بها هَرَمَ بن

سِنَان. راجع: ديوان زهير، ص ٢٩؛ كنز الفوائد، ص ٢٩.

و قَالَ الْآخَرُ:

و لَا يَنْطُ^١ بِأَيْدِي الْخَالِقِينَ^٢ وَلَا أَيْدِي الْخَوَالِقِ^٣ إِلَّا جَيْدُ الْأَدَمِ^٤
 هَذَا جَوَابٌ لِمَنْ سَأَلَ^٥ عَنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ: هَلْ تَكُونُ^٦ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى، أَمْ لَا؟
 فَأَمَّا مَنْ سَأَلَ: هَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلْعِبَادِ، أَمْ لَا؟
 فَجَوَابُهُ: أَنَّ الصَّحِيحَ كَوْنُ الْعِبَادِ خَالِقِينَ لِأَفْعَالِهِمْ الْمَقْصُودَةِ الْمُجْرَى بِهَا إِلَى
 الْأَغْرَاضِ الصَّحِيحَةِ؛ [و] هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.
 وَ خَالَفَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ^٧ فِي ذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَ مُوَافِقاً عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ يُحْدِثُونَ
 وَ يُسْثَوْنَ وَ يَخْتَرِعُونَ^٨.
 وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَوْصَفُوا بِأَنَّهُمْ «خَالِقُونَ» لِأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّ «الْخَلْقَ» إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ
 إِيقَاعُ الْفِعْلِ مُقَدَّراً أَوْ مَقْصُوداً، فَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ بَيْنَ الْعِبَادِ وَ أَفْعَالِهِمْ؛ وَ لَا مَعْنَى
 لِلْامْتِنَاعِ مِنْ^٩ الْعِبَادَةِ، مَعَ ثُبُوتِ مَعْنَاهَا.
 وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ قَدْ سَمَّوْا الْعَبْدَ «خَالِقاً»، وَ إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِيمَا^{١٠}
 طَرِيقُهُ اللَّغَةُ.

١. فِي «ب»: «تَيْطَ». وَ فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «و لَا تَيْطَ».

٢. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «الْخَالِقِينَ».

٣. فِي «ج»: «الْخَيْرِ التِّي» بَدَلَ «الْخَوَالِقِ». وَ فِي «د»: «الْخَيْرِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْخَيْرِ».

٤. الْبَيْتُ لِابْنِ هَرَمَةَ. رَاجِعْ: الْبَيَانُ وَ التَّبْيِينُ، ص ١٢٦؛ الْأَعْيَانُ، ج ٤، ص ٥١٦.

٥. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَسْأَلُ».

٦. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَكُونُ».

٧. رَاجِعْ تَرْجُمَتَهُ فِي رِسَالَةِ: «أَحْكَامُ أَهْلِ الْآخِرَةِ».

٨. الْمَقَالَاتُ، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

٩. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا» بَدَلَ «مِنْ».

١٠. فِي النُّسخِ: «فِيهَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^١ فَجَعَلَ غَيْرَهُ «خَالِقًا»^٢ بَصْرِيحِ الْقَوْلِ؛ وَ لَوْ^٣ كَانَ غَيْرُهُ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ، لَمْ^٤ يَسْغُ^٥ أَنْ يَقُولَ: «أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا إِلَهَ سِوَاهُ، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقُولَ^٦: «أَكْرَمُ الْأَلْهَةِ»، أَوْ «أَحْسَنُ الْأَلْهَةِ»^٧؟

وَ إِنَّمَا اسْتَنْكَرَ^٨ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلَخِيُّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ «خَالِقٌ» ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ أَدْخَلَ فِي تَعْظِيمِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ، وَ تَمْيِيزِهِ عَمَّا يَجْرِي مِنَ الْأَوْصَافِ عَلَى عِبَادِهِ. وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْقُرْآنِ وَ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ.

وَ مَا تَوَهَّمَهُ الْبَلَخِيُّ فِي التَّمْيِيزِ وَ التَّخْصِيسِ لَهُ تَعَالَى يَسْتَقِصُّ بِوَصْفِهِ - بِإِخْلَافٍ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمْ^٩ - لِلْعَبْدِ^{١٠} بِأَنَّهُ «مُحَدِّثٌ»، «مُنْشِئٌ»، «مُخْتَرَعٌ»، كَمَا يَصِفُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ^{١١} كَانَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِ بِالْخَلْقِ نَقْصٌ وَ إِبْطَالٌ لِلتَّعْظِيمِ وَ الْمَزْيَةِ، فَفِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِ^{١٢} بِالْإِنْشَاءِ وَ الْإِخْتِرَاعِ مِثْلُ ذَلِكَ.

١. المؤمنون (٢٣): ١٤.

٢. من قوله: «و إليهم المرجع» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د» و المطبوع.

٣. في «ج، د» و المطبوع: «و لمن».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «أن».

٥. في «ب، ج، د»: «يسنع». و في المطبوع: «يشنع».

٦. من قوله: «أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د» و المطبوع.

٧. في «ج، د» و المطبوع: - «الآلهة».

٨. في «أ، ب، ج»: «استنكره».

٩. في «أ، ب، ج»: «و بينه». و في «د» و المطبوع: «و بين». و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

١٠. في «أ»: - «للعبد». و في «ج، د» و المطبوع: «العبد».

١١. في النسخ و المطبوع: «و إن». و المناسب للسياق ما أثبتناه.

١٢. في «ج، د» و المطبوع: «بالوصف» بدل «في الوصف».

و ما يَعتَدِرُ به البَلخيُّ في الإِختراعِ و الإنشاءِ إلى المُجْبِرَةِ يُعْتَدَرُ إليه بِمِثْلِهِ في الخَلْقِ.

فَأَمَّا ما رَوَى عن الصادقِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عليه و سَلَامُهُ - مِنْ^١ أَنَّ «أَفْعَالَ الْعِبَادِ مخلوقةٌ خَلَقَ تَقْدِيرَ، لا خَلَقَ تَكْوِينَ» و المرادُ بِأَنَّهَا^٢ مخلوقةٌ لِلَّهِ تَعَالَى على وجهِ التَّقْدِيرِ لا التَّكْوِينِ، فَلَمْ يُردِ عليه السَّلامُ^٣ أَنَّهَا مخلوقةٌ لِلْعِبَادِ على أَحَدِ الوجهَيْنِ لا الأَخرَ؛ لِأَنَّهُ عليه السَّلامُ لو أَرَادَ ذَلِكَ لم يَكُنْ صَحِيحاً؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مخلوقةٌ لَهُمْ خَلَقَ تَقْدِيرَ و تَكْوِينَ مَعاً، وَ مِنَ الْمُكَوَّنِ^٤ [والمُقَدَّرِ] لِغَلِّ الْعَبْدِ سِوَاهُ؟

فَأَمَّا مَعْنَى إِضَافَةِ الصَّادِقِ عليه السَّلامُ - في الخبرِ المَروِي عنه^٥ - أَفْعَالَ الْعِبَادِ إلى أَنَّهَا مخلوقةٌ لِلَّهِ تَعَالَى خَلَقَ تَقْدِيرَ، فَجَارٍ على ما قَدَّمنا بَيَانَهُ، مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ مُبَيَّنّاً لَهَا، مُفَضَّلاً^٦ لِحَسَنِهَا مِنْ قَبِيحِهَا،^٧ مُمَيِّزاً خَيْرَهَا مِنْ شَرِّهَا، كَانَ بِذَلِكَ مُقَدَّرّاً لَهَا. و إِذَا كَانَ مُقَدَّرّاً، جَازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَلَقَ لَهَا؛ كَمَا قالُوا في مُقَدَّرِ الأَدِيمِ وَ مُرْتَبِهِ^٨ وَ مُبَيَّنِّ ما يَجِيءُ مِنْهُ - مِنْ مَزَادَةٍ^٩ أو غَيْرِهَا^{١٠} :- إِنَّهُ خَالِقٌ.

١. في «ب، ج، د» و المطبوع: «في». ٢. في «ب»: «بأنه». و الأنسب: «فالمراد أنها».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «كالتكوين» بدل «لا التكوين».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «عليها» بدل «عليه السلام». و استظهر في هامش المطبوع زيادة: «عليها».

٥. في «ج»: «دين» و في «د» و المطبوع: «بل» بدل «و من». و استظهر في هامش المطبوع: «لا مكون» بدل «و من المكون».

٦. في «أ، ج، د» و المطبوع: «من». و في «ب»: «عن». و ما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٧. في «أ، ج، د»: «مفضلاً». ٨. في «ب، د» و المطبوع: «قبحها».

٩. في «د» و المطبوع: «و مرتبه».

١٠. في «أ»: «مرارة». و في «ج، د» و المطبوع: «مراده». و المَزَادَةُ: وِعَاءٌ يُحْمَلُ فِيهِ المَاءُ في السَّفَرِ، كالقَبْرِيةِ وَ نَحْوِهَا. و الجمع: مَزَادٌ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٩ (زود).

١١. في «ج، د» و المطبوع: «و غيرها».

و قد صرَّحَ في الخبرِ بالمعنى الذي أشرنا إليه، و أعربَ عنه أحسنَ إعرابٍ؛ لقوله: «خَلَقَ تقدِيرَ، لا خَلَقَ تكوينٍ».

فأما قوله عليه السلام في الخبر: «أمرٌ بينَ أمرينِ، لا جبرَ و لا تفويضَ» فمن^١ حسنِ التخليص^٢ و التمييزِ للحقِّ من الباطلِ؛ لأنَّ العبادَ غيرُ مُجبرينَ على أفعالهم - عندَ مَنْ أنعمَ^٣ النظرَ - بل هم مُختارونَ لها، و موقعونَ لجميعها بحسبِ إثارهم و دواعيهم؛ و قد لوحنا في صدرِ هذه المسألة بالدلالة على ذلك.

غيرَ أنهم، و إن كانوا غيرَ مُجبرينَ، فالأمرُ في أفعالهم غيرُ مفوضٍ إليهم من وجهين:

أحدهما: أنَّ الله تعالى لو لم يُقدِرْهم و يُمكنْهم بالآلاتِ و غيرها، لما تمكَّنوا من تلك الأفعال. فأشفقَ عليه السلام من أن يقتصرَ على نفْيِ الإيجابِ عنهم؛ فيُظنَّ أنَّهم مُستَقِلُّونَ بنفوسهم، و أنَّهم غيرُ محتاجينَ إلى الله تعالى في تلك الأفعال، فنفَى التفويضَ؛ ليُعلمَ أنَّ الأمرَ في تمكُّنهم و إقدارهم ليسَ إليهم.

و الوجه الآخرُ: أن يكون المرادُ بنفْيِ التفويضِ أنَّ الأمرَ في تمييزِ هذه الأفعال و ترتيبها و تبين^٤ حسنيتها من قبيحها^٥، و واجبتها من نذبتها ليسَ مفوضاً^٦ إليهم؛ بل

١. في «ب»: «و من». و في «ج، د» و المطبوع: «عن».

٢. في النسخ و المطبوع: «التخلص». و أكبرُ الظنَّ أنَّه من سهو النساخ.

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «أمعن». و أنعمَ النظرَ في الأمر: أطالَ الفكرة فيه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).

٤. في «ج»: «و يتبين». و في «د» و المطبوع: «و تبين».

٥. في «د» و المطبوع: «قبحها».

٦. في «ج»: «ليس مفوضاً».

هو ممَّا يَخْتَصُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَالإِرْشَادِ إِلَيْهِ.^١
 وَهَذَا الْوَجْهُ أَشْبَهُ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنَ الْكَلَامِ، وَتَعَلَّقِي مَعْنَى آخِرِ الْخَبَرِ بِأَوَّلِهِ؛
 لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «هِيَ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرًا، لَا تَكْوِينَ»، ثُمَّ أَتَبَعَ الْكَلَامَ عَلَى
 سَبِيلِ التَّفْسِيرِ وَالإِضَاحِ بِقَوْلِهِ: «أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَا جَبَرَ وَلَا تَفْوِيضَ»^٢؛ فَقَوْلُهُ: ^٣ «لَا
 جَبَرَ» تَفْسِيرٌ لِنَفْيِ^٤ الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ التَّكْوِينِ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَفْوِيضَ» إِضَاحٌ لِإِثْبَاتِ^٥
 الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ، وَتَنْبِيهُ^٦ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهَا - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - إِلَى غَيْرِهِمْ.^٧

١. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِلَيْهِ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَتَبَعَ الْكَلَامَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ.

٣. فِي «ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَقَوْلُهُ».

٤. فِي «أ، ب»: «الْمَعْنَى». وَفِي «ج» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «بِأَنَّ». وَالْمُنَاسِبُ
 لِلْسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي «ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِثْبَات».

٦. فِي «أ، ب، ج»: «وَبَيَّنَّهُ». وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَنَبَّهَ». وَما أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

٧. فِي «أ»: «عَلَيْهِمْ» بَدَلَ «إِلَى غَيْرِهِمْ».

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

[عَدَمُ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَعَاصِي وَالْقَبَاحِ]

و سَأَلَ - أَحَسَّنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - : هَلْ تَكُونُ^١ الْمَعَاصِي بِإِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَشِئَتِهِ،
أَمْ لَا تَكُونُ^٢ بِإِرَادَةِ اللَّهِ؟ وَ هَلْ شَاءَهَا تَعَالَى وَ رَضِيَهَا،^٣ أَمْ شَاءَهَا وَ لَمْ يَرْضَهَا؟
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤ :

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ شَيْئاً مِنَ الْمَعَاصِي وَالْقَبَاحِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهَا
وَ لَا يَشَاءَهَا وَ لَا يَرْضَاهَا؛ بَلْ هُوَ تَعَالَى كَارُهُ سَاخِطٌ^٥ لَهَا.
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - قَدْ نَهَى عَنْ سَائِرِ الْقَبَاحِ وَالْمَعَاصِي،
بِلَا خِلَافٍ. وَ النَّهْيُ إِنَّمَا يَكُونُ نَهْياً بِكَرَاهِيَةٍ^٦ النَّاهِي لِلْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّ
ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ،^٧ وَ الْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحٌ لَائِحٌ^٨.

١. فِي «أ، ج، د»: «يَكُونُ».

٢. فِي «أ، ب، ج، د»: «لَا يَكُونُ». وَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ رَضَاهَا».

٤. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «+ اَعْلَمُ».

٥. فِي «ج»: «وَ سَاقِطٌ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ سَاخِطٌ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِكَرَاهَةٍ».

٧. رَاجِعْ: الْمُلَخَّصُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، ص ٣٨٧.

٨. فِي «ب، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يَخْفَى». وَ فِي «ج»: «لَا يَخْلُو» كِلَاهُمَا بَدَلُ «لَائِح».

ألا ترى أن أحدنا لا يجوز أن ينهى إلا^١ عما يكرهه؟ فلو كان النهي في كونه نهياً غير مُفْتَقِرٍ إلى الكراهية^٢ لم يجب ما ذكرناه.

ولأنه^٣ لا فرق بين قول أحدنا لغيره: «لا تفعل كذا» ناهياً له، وبين قوله: «أنا كاره له»؛ كما لا فرق بين قوله: «افعل» أمراً له، وبين قوله: «أنا مُريدٌ منك أن تفعل».

وإذا كان - جلّت عظمتُه - كارهياً لجميع المعاصي والقباح، من حيث كان ناهياً عنها، استحال أن يكون مُريداً لها؛^٤ لاستحالة أن يكون مُريداً^٥ كارهياً للأمر الواحد على وجه واحد.

ويدلُّ أيضاً على ذلك: أنه لو كان مُريداً للقبیح، لوجب أن يكون على صفة نقص^٦ إن كان مُريداً له بلا إرادة، وإن كان مُريداً له بإرادة [يفعلها، لوجب] أن يكون فاعلاً للقبیح؛ لأن إرادة القبیح قبيحة، وفاعلها فاعل القبیح ومستحق للذم. ولا^٧ خلاف في ذلك في الشاهد،^٨ كما لا خلاف في قبح الظلم من أحدنا.

وإنما يدعى مخالِفونا حُسن إرادة القبیح^٩ إذا كانت من فعله تعالى، كما

١. في «ج، د» والمطبوع: - «إلا».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «الكراهة».

٣. في «أ، ب، ج»: «ولا لأنه» بدل «ولأنه».

٤. في «ج، د» والمطبوع: + «أن يكون».

٥. في «د» والمطبوع: + «لا».

٦. في النسخ والمطبوع: + «لها»، وهو سهو.

٧. في «ب، ج، د» والمطبوع: + «و ذم».

٨. في المطبوع: - «لا».

٩. في حاشية «د» ومتن المطبوع: «الثاني».

١٠. في «ب»: «القبیح».

يَدْعُونَ حُسْنَ^١ مَا لَهُ^٢ صِفَةُ الظُّلْمِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى. وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ.
و قد أَكَّدَ السَّمْعُ دَلِيلَ الْعَقْلِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾^٣،
﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾^٤، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ
مَكْرُوهًا﴾^٥.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٦ وَ إِذَا كَانَ خَلْقَهُمْ
لِلْعِبَادَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُمْ الْكُفْرَ.
و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^٧، وَ لَوْ كَانَ مُرِيدًا لَهُ لَكَانَ شَائِئًا لَهُ
وَ رَاضِيًا بِهِ.

و قد أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَرْضَى أَنْ يُكْفَرَ بِهِ، وَ يُشْتَمَ أَوْلِيَائُوهُ،
وَ يُكَذَّبَ أَنْبِيَائُوهُ وَ يُفْتَرَى عَلَيْهِمْ.
فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمُخَالِفِ بِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَا يُرِيدُهُ تَعَالَى، لَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى
ضَعْفِهِ^٨؛ قِيَاسًا عَلَى رَعِيَةِ الْمَلِكِ إِذَا فَعَلُوا مَا يَكْرَهُهُ وَ لَا^٩ يُرِيدُهُ.
فَبَاطِلٌ؛ الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ: غَيْرُ مُسْلِمٍ لَهُمْ أَنْ جَمِيعَ مَا يُرِيدُهُ الْمَلِكُ مِنْ رَعِيَّتِهِ إِذَا

١. فِي «أ»: «خسر».

٢. فِي «ج»: «حاله» بدل «ما له». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع: «حالة» بدلاً مِنْهُ.

٣. غَافِر (٤٠): ٣١.

٤. آل عمران (٣): ١٠٨.

٥. الإسراء (١٧): ٣٨.

٦. الذاريات (٥١): ٥٦.

٧. الزُّمَر (٣٩): ٧.

٨. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوع: «صفة».

٩. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوع: «و ما».

وَقَعَ مِنْهُمْ خِلَافُهُ دَلٌّ^١ عَلَى ضَعْفِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَا يَعُودُ صَلاَحُهُ وَ نَفْعُهُ عَلَيْهِمْ لَا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ فِي ارْتِفَاعِهِ وَ وَقُوعِ خِلَافِهِ ضَعْفٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّ رَعِيَّةَ الْمَلِكِ الْمُسْلِمِ يُرِيدُ مِنْ جَمِيعِهِمْ أَنْ يَكُونُوا عَلَى دِينِهِ، لَا لِنَفْعِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَيْهِمْ، وَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جُمْلَتِهِمُ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى وَ الْمُخَالِفُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَ لَا يَكُونُ فِي تَمَسُّكِ هَؤُلَاءِ بِأَدْيَانِهِمْ وَ اخْتِلَافِهِمْ إِلَى ثُبُوتِ عَادَاتِهِمْ^٢ دَلَالَةٌ عَلَى ضَعْفِ مَلِكِهِمْ وَ نَقْصِهِ؟

وَ إِنَّمَا يَضَعُفُ الْمَلِكُ بِخِلَافِ رَعِيَّتِهِ لَهُ إِذَا كَانَ مُتَكَثِّراً بِطَاعَتِهِمْ، مُتَنَفِعاً بِنُصْرَتِهِمْ، مُعْتَصِداً^٣ بِقُوَّتِهِمْ. فَتَمَّتْ خَالَفُوهُ^٤ اقْتَضَى الْخِلَافُ ضَعْفَهُ؛ لِقَوْتِ مَنَافِعِهِ، وَ انْتِفَاءِ نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ.

وَ الْقَدِيمُ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِطَاعَاتِ الْعِبَادِ، وَ إِنَّمَا هُمْ الْمُتَنَفِعُونَ بِذَلِكَ؛ فَلَا ضَعْفَ يَلْحَقُهُ مِنْ مَعَاصِيهِمْ،^٥ وَ لَا قَوْتَ نَفْعِ.

وَ يَلْزِمُ الْمُحْتَجُّ^٦ بِهَذِهِ الشُّبْهَةِ الضَّعِيفَةِ أَنْ يَضَعُفَ اللَّهُ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً - لَوْ قُوعَ مَا نَهَى عَنْهُ وَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ مِنْ عِبَادِهِ، قِيَاساً عَلَى الْمَلِكِ وَ رَعِيَّتِهِ؛ فَإِنْ مَنْ يَضَعُفُ مِنْ مُلُوكِنَا بِفِعْلِ رَعِيَّتِهِ لِمَا يَكْرَهُهُ وَ لَا يُرِيدُهُ، يَضَعُفُ بَأَنْ يَفْعَلُوا مَا نَهَاها عَنْهُ وَ لَمْ يَأْمُرْها بِهِ^٧.

١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «خِلَافَ ذَلِكَ» بَدَلَ «خِلَافِهِ ذَلِكَ».

٢. كَذَا، وَ فِي الْمُلَخَّصِ، ص ٣٩٠: «الْاِخْتِلَافُ إِلَى الْبَيْعَةِ وَ الْكَنِيسَةِ».

٣. فِي «ب»: «مُعْتَصِدٌ». وَ فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُقْتَصِداً».

٤. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «خَالَفَنَ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «خَالَفُوا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَعَاصِيهِ».

٦. فِي «ب»: «الْمُجْتَمِعُ». وَ فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمُتَجِّعُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ لَمْ يَأْمُرْها بِهِ».

و يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ أَمِراً لِلْكَفَّارِ^١ بِالْإِيمَانِ
و الْعُصَاةِ بِالطَّاعَاتِ أَنْ يَكُونَ أَمِراً لَهُمْ أَنْ يُضْعِفُوهُ وَ يَغْلِبُوهُ وَ يَقَهَّرُوهُ! وَ هَذَا
مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

و قد اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمُلَخَّصِ فِي أُصُولِ
الدين»^٢ وَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ^٣ هَاهُنَا^٤ كِفَايَةً.

١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَمْرُ الْكَفَّارِ» بَدَلُ «أَمِراً لِلْكَفَّارِ».

٢. رَاجِعُ: الْمُلَخَّصُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، ص ٣٨٥ - ٣٩٤.

٣. فِي «أ، ب، ج»: «أَوْرَدْنَاهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «هَاهُنَا».

المسألة الثالثة

[القول في الاستطاعة]

و سَأَلَ - أَدَامَ اللَّهُ حِرَاسَتَهُ - فَقَالَ: مَا الْقَوْلُ فِي الْإِسْطَاعَةِ؟ وَ هَلْ تَكُونُ قَبْلَ الْفِعْلِ، أَوْ مَعَهُ؟
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - .

إِنَّ الْإِسْطَاعَةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْفِعْلِ، وَ الْقُدْرَةُ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ لَا تَكُونُ^١ إِلَّا قَبْلَهُ، وَ لَا تَكُونُ^٢ مَعَهُ فِي حَالٍ وَجُودِهِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِيَحْدُثَ بِهَا الْفِعْلُ، وَ يَخْرُجَ بِهَا مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ؛ فَمَتَى وَجِدَتْ^٣ وَ الْفِعْلُ مَوْجُودٌ، فَقَدْ وَجِدَتْ^٤ فِي حَالٍ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ^٥ لَمْ يَسْتَغْنِ بِوُجُودِهِ عَنْ مُؤَثِّرٍ فِي وَجُودِهِ، وَ إِنَّمَا يَسْتَغْنِي فِي حَالِ الْبَقَاءِ عَنْ^٦ مُؤَثِّرَاتِ الْوُجُودِ؛ لِحُصُولِ الْوُجُودِ، لَا لِشَيْءٍ^٧ سِوَاهُ.

١. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَكُونُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

٢. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَكُونُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.

٣. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَجِبَتْ».

٤. فِي «ج»: «وَجِبَ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَجِبَ».

٥. كَذَا، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ «لَوْ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٧. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا بِشَيْءٍ».

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ تُنْزَلَ^١ الْقُدْرَةُ فِي مُصَاحَبَتِهَا لِلْفِعْلِ الَّذِي تَوْثُرُ فِيهِ مَنَزِلَةُ الْعِلَّةِ الْمُصَاحِبَةِ لِلْمَعْلُولِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَتْ عِلَّةً فِي الْمَقْدُورِ، وَلَا مُوجِبَةً لَهُ؛ بَلْ تَأْثِيرُهَا تَأْثِيرُ^٢ اخْتِيَارٍ وَ إِيثَارٍ، مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ؛ لِمَا قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ.^٣

و لَوْلَا أَنَّهَا مُفَارِقَةٌ لِلْعِلَّةِ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ، لَاحْتَاجَ الْمَقْدُورُ فِي حَالِ بَقَائِهِ إِلَيْهَا كَحَاجَتِهِ فِي حَالِ خُدُوثِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ يَحْتَاجُ الْمَعْلُولُ إِلَيْهَا فِي كِلَا حَالَتَيْهِ^٥ مِنْ خُدُوثِ أَوْ بَقَاءٍ. وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْمَقْدُورُ فِي حَالِ بَقَائِهِ.

و قَدْ قَالَ الشُّيُوخُ مُؤَكِّدِينَ لِهَذَا الْمَعْنَى: فَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَأَلْقَاهُ، لَا تَخْلُو^٦ اسْتَطَاعَةُ إَلْقَائِهِ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٧ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ أَوْ خَارِجٌ عَنْهَا. فَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ، فَقَدْ دَلَّ عَلَى تَقَدُّمِهَا^٨، وَ هُوَ الصَّحِيحُ. وَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ خَارِجٌ عَنْ يَدِهِ مُلْقًى عَنْهَا، فَقَدْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يُلْقِيَ مَا لَيْسَ فِي يَدِهِ، وَ هَذَا مُحَالٌ. وَ لَيْسَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِهِ وَ كَوْنِهِ خَارِجاً عَنْهَا وَاسْطَةً وَ مَنَزِلَةً ثَالِثَةً.

و مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ قَبْلَ الْفِعْلِ: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ كَانَ الْكَافِرُ

١. في «أ، ب، د»: «أَنْ يَنْزَلَ».

٢. في «ج، د»، و المطبوع: - «تأثير».

٣. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٣.

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «كُل».

٥. في «ج»: «حَالِيَّة». و في «د» و المطبوع: «حَالَة».

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «لَا يَخْلُو».

٧. في «أ، ج، د»: «أَنْ يَكُونَ».

٨. في «ج، د» و المطبوع: «تَقْدِيمِهَا».

غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَرَ عَلَى الْإِيمَانِ^١ لَكَانَ^٢ الْإِيمَانُ موجوداً مِنْهُ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْفَاسِدِ. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِراً عَلَى الْإِيمَانِ لَمَا حَسُنَ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ وَيُعَاقَبَ عَلَى تَرْكِه، كَمَا لَا يُعَاقَبُ الْعَاجِزُ عَنِ الْإِيمَانِ بِتَرْكِه وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَاجِزِ وَالْكَافِرِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعاً غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا مُتَمَكِّنِينَ مِنْهُ.

[و أَيْضاً:] قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^٣ فَشَرَطَ تَوَجُّهَ الْأَمْرِ بِالِاسْتِطَاعَةِ لَهُ^٤، فَلَوْ لَا أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ لِلْفِعْلِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَطِيعاً لِلْحَجِّ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْحَجِّ إِنَّمَا تَوَجَّهَ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَوُجِدَ مِنْهُ! وَهَذَا مُحَالٌ.

وَقَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي الْإِسْطَاعَةِ^٥ وَأَحْكَامِهَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا^٦، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَقْنَعٌ^٧.

١. في «د» والمطبوع: - «لأنه لو قدر على الإيمان». والمراد بالعبارة: أن تكون له قدرة حاصلية مع الإيمان (الفعل)، لا قبله.

٢. في «ج، د» والمطبوع: «المكان».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. أي للفعل، وهو الحج في الآية الكريمة.

٥. في «ج، د» والمطبوع: - «في الاستطاعة».

٦. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٠ وما بعدها.

٧. في «ج»: «فقيع». وفي «د» والمطبوع: «مقنعة».

المسألة الرابعة

[الوعيدُ والشفاعةُ]

و سَأَل - أَحَسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - فِي الْوَعِيدِ: وَ هَلْ يَكُونُ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ خَالِداً مُخْلِداً فِي النَّارِ بِكَبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ تَلَحُّقَهُ الشَّفَاعَةُ إِذَا مَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -:

إِنَّ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ الْمُؤْمِنَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُخْلِداً فِي النَّارِ بِعِقَابِ مَعَاصِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ وَ النِّعَمُ الْمُتَّصِلُ، وَ الْكَبِيرَةُ الَّتِي وَاقَعَهَا الْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِهَا^١ الْعِقَابُ الْمُنْقَطِعُ، وَ لَا تَأْثِيرَ لِعِقَابِهَا الْمُسْتَحَقُّ فِي ثَوَابِ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَقِّ. وَ إِذَا لَمْ يَقَعْ تَحَابُّ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ، فَهُمَا^٢ عَلَى حَالِهِمَا؛ لَمْ يُوْثِّرْ أَحَدُهُمَا فِي صَاحِبِهِ. فَلَوْ خُلِدَ الْمُؤْمِنُ بِعِقَابِ مَعْصِيَتِهِ فِي النَّارِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعاً حَقَّهُ مِنَ الثَّوَابِ، وَ مَبْخُوساً^٣ نَصِيبَهُ مِنَ النِّعَمِ.
وَ أَمَّا الشَّفَاعَةُ، فَهِيَ^٤ مَرْجُوءَةٌ لَهُ فِي إِسْقَاطِ عِقَابِهِ، وَ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَيْهَا فِيهِ. فَإِنْ

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

٢. فِي «ج»: «فِيهَا». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِيهِمَا».

٣. فِي «أ، ج»: «و مَبْخُوساً». وَ فِي «ب»: «و مَنَحْسُوساً». وَ «الْبَخْسُ»: النَاقِصُ؛ وَ «الْمَبْخُوسُ» مِثْلُهُ. رَاجِع: الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ٩٠٧ (بَخْس).

٤. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَهُوَ».

وَقَعَتْ فِيهِ الشَّفَاعَةُ، أَسْقَطَتْ عِقَابَهُ؛ فَلَمْ يَدْخُلِ النَّارَ، وَخَلَصَ لَهُ الثَّوَابُ. وَإِنْ لَمْ تَنْجِ الشَّفَاعَةُ فِيهِ، عَوِّقَ فِي النَّارِ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ، وَأُخْرِجَ إِلَى الْجَنَّةِ فَأُثِيبَ فِيهَا ثَوَاباً دَائِماً، كَمَا اسْتَحَقَّهُ بِإِيمَانِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ يَجْرِي مَجْرَى الدَّعْوَى^٢، وَفِيهِ خِلَافٌ.

قُلْنَا: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ غَرْضُنَا أَنْ نُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ الْمَذْهَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكَيْفَ يُبْنَى الْقَوْلُ فِيهَا عَلَى الْمَذَاهِبِ الصَّحِيحَةِ.

وَالْأَدِلَّةُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ وَفَسَادِ مَا عَادَهَا مَوْجُودَةٌ مُسْتَفْصَاةٌ فِي كَلَامِنَا عَلَى أَهْلِ الْوَعِيدِ وَتُصَرِّعُ الْقَوْلَ بِالْإِرْجَاءِ فِي «جَوَابِ مَسَائِلِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^٣، غَيْرَ أَنَّا لَا نُخْلِي هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ إِشَارَةٍ خَفِيفَةٍ^٤ لَطِيفَةٍ إِلَى الْحُجَّةِ وَوَجْهِ الدَّلَالَةِ، فَتَقُولُ:

أَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ^٥ الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ، فَهُوَ الْإِجْمَاعُ وَالسَّمْعُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ عِنْدَنَا لَا يَنْدُلُ عَلَى دَوَامِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ. وَقد أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ - عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ، وَأَنَّ مَنْ^٦ لَمْ يُحِطْ ثَوَابَهُ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْمَعَاصِي الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا الْعِقَابُ الْعَظِيمَ يَرُدُّ^٧ الْقِيَامَةُ مُسْتَحَقّاً مِنْ ثَوَابِ الْإِيمَانِ مَا كَانَ يَسْتَحَقُّهُ عَقِيبَ فِعْلِهِ.

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٣. أَيِ جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْمَوْصَلِيَّاتِ الْأُولَى، وَهِيَ مَفْقُودَةٌ.

٤. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «خَفِيفَةٌ».

٥. فِي «ج، د»: «أَنَّ». وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٦. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».

٧. فِي النُّسخِ «تَرَدُّ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

وإذا ثَبَّتْ^١ هذه الجملة، نَظَرْنَا في المعصية التي يَأْتِي بها هذا المؤمنُ وَيَفْعَلُهَا، وهو مُحَرَّمٌ لها^٢ غيرُ مُسْتَحِلٍّ للإقدام^٣ عليها، فَقُلْنَا: لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا عليها الْعِقَابُ؛ بدليلِ الْعَقْلِ والإجماعِ أَيْضاً.

وَتَبَّتْ^٤ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَثَّرَ الثَّوَابُ الْمُسْتَحَقُّ فِي الْعِقَابِ الْمُسْتَحَقِّ فَيُبْطِلَهُ، وَلَا الْعِقَابُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ فَيُبْطِلَهُ؛ لِفَسَادِ التَّحَابُطِ عِنْدَنَا بَيْنَ الْأَعْمَالِ وَبَيْنَ^٥ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا؛ بما^٦ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، خَاصَّةً فِي الْكِتَابِ الَّذِي أَسْرَنَّا إِلَيْهِ^٧.

وَمِنْ قَوِيٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّحَابُطِ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ: أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَنْفِي غَيْرَهُ وَيُبْطِلُهُ وَيُحْبِطُهُ إِذَا ضَادَّهُ وَنَافَاهُ^٨، أَوْ نَافَى مَا^٩ يَحْتَاجُ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي وَجُودِهِ إِلَيْهِ. وَلَا^{١٠} تَضَادٌّ وَلَا تَنَافٍ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ الْمُسْتَحَقَّيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنَسِ الْعِقَابِ، وَلَوْ خَالَفَهُ لَمَا انْتَهَى إِلَى التَّنَافِي وَالتَّضَادِّ. وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ^{١١} تَضَادٌّ أَوْ تَنَافٍ^{١٢} لَكَانَ عَلَى الْوُجُودِ كَتَنَافٍ^{١٣} سَائِرٍ

١. في «ج، د» والمطبوع: «ثبت».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «لها».

٣. في «د» والمطبوع: «الإقدام».

٤. في «ج، د» والمطبوع: «ومثبت».

٥. في «ب، ج، د» والمطبوع: «وعند». واستظهر في هامش المطبوع زيادة الواو.

٦. في «ج، د» والمطبوع: «وربما».

٧. يريد المسائل الموصليات الأولى. وراجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٢١.

٨. في «ج، د» والمطبوع: «أو نافاه».

٩. في «ج، د» والمطبوع: «أما فيما» بدل «أو نافي ما».

١٠. في «ج، د» والمطبوع: «لا» بدون واو العطف.

١١. في «ب»: «لا» بدل «هناك».

١٢. في النسخ والمطبوع: «تنافي»؛ سهواً من أقلام النساخ، وجهلاً منهم بلغة الضاد.

١٣. في المطبوع: «كتنافي».

الْمُتَضَادَاتِ. وَ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَ التَّنَافِي لَا يَصِحُّ بَيْنَ الْمَعْدُومَاتِ؛ فَكَيْفَ يُعْقَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنَ الْعِقَابِ الْمَعْدُومِ أَبْطَلَ الْمُسْتَحَقَّ مِنَ الثَّوَابِ الْمَعْدُومِ؟!

وَ إِذَا بَطَلَ الْإِحْبَاطُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ «مَنْ ضَمَّ إِلَى الْإِيمَانِ الْمَعَاصِيَ الْمَوْسُومَةَ بِالْكِبَائِرِ» مِنْ أَنْ يَرِدَ الْقِيَامَةُ وَ هُوَ مُسْتَحَقُّ لثَوَابِ إِيْمَانِهِ وَ عِقَابِ مَعْصِيَتِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُغْفَرْ عِقَابُهُ - إِمَّا ابْتِدَاءً - أَوْ بِشَفَاعَةٍ - عَوْقَبَ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْجَنَّةِ، فَخُلِدَ^١ فِيهَا بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ^٢.

وَلَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَلَا جَوَزْتُمْ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِكِبَائِرِ^٣ الذُّنُوبِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: كَيْفَ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ الدَّائِمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ، وَ فِي فِعْلٍ^٤ أَحَدِ الْمُسْتَحَقِّينِ قَطَعَ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ الْآخَرِ؟

قِيلَ لَكُمْ: أَلَا جَوَزْتُمْ أَنْ يُثَابَ أَحْيَانًا فِي الْجَنَّةِ وَ يُعَاقَبَ^٥ أَحْيَانًا فِي النَّارِ، وَ يُؤَفَّرَ عَلَيْهِ فِي حَالِ ثَوَابِهِ مَا فَاتَهُ مِنَ الثَّوَابِ فِي أَوْقَاتِ عِقَابِهِ تَوَفِيرًا وَاجِبًا، وَ يُؤَفَّرَ عَلَيْهِ^٦ فِي أَوْقَاتِ عِقَابِهِ مَا فَاتَهُ مِنْهُ فِي أَوْقَاتِ ثَوَابِهِ إِنْ شَاءَ [اللَّهُ تَعَالَى] مُعَاقَبَتُهُ - فَإِنْ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ كَالأَوَّلِ - ثُمَّ لَا يَزَالُ عَلَى هَذَا أَبَدًا سَرْمَدًا مُعَاقَبًا مُثَابًا؟ فَكَيْفَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الدَّائِمِينَ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ لَا يَجْتَمِعُ اسْتِحْقَاقُهُمَا؟

١. فِي «أ»: «مُخْلَدٌ». وَ فِي «ج، د»: «فَتُخْلَدُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيخْلَدُ».

٢. الْمُرَادُ مِنْ «بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ» هُنَا: الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ سَابِقًا مِنْ أَنَّ «الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ».

٣. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِكِبَارِ».

٤. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «فِعْلٍ».

٥. فِي «أ، ب، ج»: «وَعُقَابٍ».

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «فِي حَالِ ثَوَابِهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «د» وَ الْمَطْبُوعِ.

و الجواب عن ذلك: إنَّ العقلَ غيرُ مانعٍ من أن يجري الأمرُ على ما ذُكِرَ في السؤالِ، غيرَ أنَّ السَّمْعَ والإجماعَ متعاضدان؛ ولا خِلافَ بَيْنِ الأُمَّةِ - على اختلافِ مذاهبها^١ - أن مَنْ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ وَأُثِّبَ^٢ فيها لا يَخْرُجُ إِلَى النَّارِ. وإذا كَانَ الإجماعُ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ^٣ وَالتَّقْدِيرِ الَّذِي^٤ تَضَمَّنَهُ^٥ السؤالُ، فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ عِقَابَ الْمَعَاصِي الَّتِي لَيْسَتْ بِكُفْرٍ مُنْقَطِعٍ.

وإنما قلنا: إنَّ الشِّفَاعَةَ مَرْجُوءَةٌ فِي إِسْقَاطِ عِقَابِ الْمَعَاصِي الْوَاقِعَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الإجماعَ حَاصِلٌ عَلَى أَنَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَفَاعَةً فِي أُمَّتِهِ مَقْبُولَةٌ مَسْمُوعَةٌ.

و حقيقة الشِّفَاعَةِ وفانْدَتْهَا: طَلَبُ إِسْقَاطِ الْعِقَابِ عَنْ مُسْتَحِقِّهِ، وَإِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ^٦ فِي طَلَبِ إِيصَالِ الْمَنَافِعِ مَجَازاً وَتَوْسَعاً. وَلَا خِلافَ فِي أَنَّ طَلَبَ إِسْقَاطِ الضَّرَرِ وَالْعِقَابِ يَكُونُ شَفَاعَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ طَلَبَ إِيصَالِ النِّفْعِ لَيْسَ بِشَفَاعَةٍ حَقِيقَةٍ^٧؛ وَالَّذِي يُبَيَّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ شَفَاعَةً عَلَى التَّحْقِيقِ، لَكُنَّا شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِأَن نَطْلُبَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الزِّيَادَةَ مِنْ كَرَامَاتِهِ، وَالتَّعْلِيَةَ لِمَنَازِلِهِ، وَالتَّوْفِيرَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ

١. في «ج، د» والمطبوع: «مذاهبها».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «وَأُثِّبَ».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع: «- التَّنْزِيلِ وَ».

٤. في غير «ب، ج، د» والمطبوع: «الَّذِينَ».

٥. في «ب، ج، د» والمطبوع: «تَضَمَّنَهَا».

٦. في النسخ والمطبوع: «يُسْتَعْمَلُ». وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. من قوله: «فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ج، د» وَالْمَطْبُوعِ.

لحُظوظه.^١ و لا إشكال في أنا غير شافعين فيه عليه السلام؛ لا لفظاً ولا معنى.
و ليس لهم أن يقولوا: إنما^٢ لم يسع^٣ القول بأنا شافعون^٤ له لتقصان رُتبتنا عن
رُتبته، والشافعُ يجب^٥ أن يكونَ أعلى رُتبةً من المشفوع فيه.
و ذلك: أن الاعتبارَ منهم للرتبة^٦ غلط فاحش؛ لأن الرتبة إنما تُعتبر - بحيث تُعتبر^٧
- بين مخاطبٍ والمُخاطَب، ولا يُعتبرها أحد بين المُخاطَب والمُخاطَب فيه.
ألا ترى أن الأمر لا بد أن يكونَ أعلى رُتبةً من المأمور، والناهي لا بد أن يكونَ
أعلى منزلةً من المنهَى، ولا اعتبار^٨ بمن يتعلّق الأمر به - من المأمور فيه - في كونه
منخفض الرتبة^٩ أو عالي المكان؛ بل الاعتبار في الرتبة بين المتخاطبين؟
و الشفاعة يُعتبر فيها الرتبة^{١٠} لا محالة^{١١}، لكن بين الشافع والمشفوع إليه،
لا^{١٢} يُسمّى شافعاً إلا إذا كان^{١٣} أدونَ رُتبةً من المشفوع إليه^{١٤}، و حكم المشفوع

١. في «ج، د» والمطبوع: «بحظوظه».

٢. في «ج»: «أنا». و في «د» والمطبوع: «إنا».

٣. في «ج»: «لم يمنع». و في «د» والمطبوع: «لم يمنع».

٤. في «ج، د» والمطبوع: «شافعوه».

٥. في «د»: «يحرى». و في «ج» والمطبوع: «يجزي».

٦. في «د» والمطبوع: «و ذلك لأن اعتبار الرتبة منهم».

٧. في «ب، ج، د» والمطبوع: - «بحيث تعتبر».

٨. في «ج، د» والمطبوع: - «اعتبار».

٩. في «ب، ج، د» والمطبوع: «المرتبة».

١٠. في «ب، ج، د» والمطبوع: «المرتبة».

١١. في «د» والمطبوع: - «لا محالة».

١٢. كذا، والأنسب: «فلا».

١٣. في «ج، د» والمطبوع: + «أحد».

١٤. في «ج، د» والمطبوع: - «إليه».

فيه في أنه لا اعتبار برُتبته^١ حُكْمُ المأمور فيه في ذلك^٢.
 وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ^٣ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إِسْقَاطِ
 الْعِقَابِ دُونَ إِيصَالِ الْمَنَافِعِ: الْخَبَرُ الْمُتَظَاهِرُ^٤ الْمُجْمَعُ عَلَى قَبُولِهِ - وَإِنْ كَانَ
 الْخِلَافُ فِي تَأْوِيلِهِ - مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعَدَدْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ
 أُمَّتِي»^٥؛ فَهَلْ تَخْصِيصُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ بِالشَّفَاعَةِ إِلَّا لِأَجْلِ اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْعِقَابِ؟
 وَلَوْ كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي الْمَنَافِعِ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ أَهْلَ^٦ الْكِبَائِرِ
 كَعَبْرِهِمْ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِزِيَادَةِ^٧ النِّفْعِ.
 وَكُلُّ^٨ هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. في «ب»: «مرتبة». وفي «ج، د» والمطبوع: «رتبة».

٢. في «ب»: «كله». وفي «ج، د» والمطبوع: «كلمة».

٣. في المطبوع: - «أَنَّ».

٤. في المطبوع وحاشية «د»: «المتضافر».

٥. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٤، ج ٤٩٦٣؛ الأُمالي للصدوق، ص ٥٦، المجلس ٢،

ح ١١؛ التوحيد، ص ٤٠٧، ح ٦؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٢١٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٢١، ح

٤٧٣٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٥، ح ٢٥٥٣.

٦. في «ب»: «لأهل» بدل «لأنَّ أهل».

٧. في «ب، ج، د» والمطبوع: «بدون».

٨. في المطبوع: - «وكل».

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

[الْقُرْآنُ مُحَدَّثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ]

و سَأَلَ - أَحَسَّنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنِ الْقُرْآنِ هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ لَا مَحَالَةَ، وَأَمَارَاتُ الْحَدَثِ فِي الْكَلَامِ أُبَيِّنُ وَأُظْهَرُ مِنْهَا فِي
الْأَجْسَامِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يُعْلَمُ تَجَدُّدُهُ بِالْإِدْرَاكِ^١، وَتَقْضِيهِ^٢ بِفَقْدِ
الْإِدْرَاكِ، وَالْمُتَجَدِّدُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا، وَالْمُقْتَضِي^٣ لَا يَكُونُ قَدِيمًا، وَ مَا لَيْسَ
بِقَدِيمٍ وَهُوَ مَوْجُودٌ فَمُحَدَّثٌ؛^٤ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مُحَدَّثًا؟
و لَهُ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ وَ أِبْعَاضٌ وَ أَجْزَاءٌ؛^٥ وَ^٦ [هِيَ] أَمَارَاتُ الْحَدَثِ.
و هُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ «مُنَزَّلٌ»^٧ وَ «مُحَكَّمٌ»^٨، وَ لَا يَلِيقُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ الْقَدِيمُ.

١. أي بالمعرفة الحسّية، والمقصود هنا خصوص الحاسة السامعة.

٢. في «ج» و حاشية «د»: «و تقضيته». و في «د» و المطبوع: «و نقضه».

٣. في «أ، ب، ج» و حاشية «د»: «و المقتضي». و في «د» و المطبوع: «و النقيض».

٤. في «د» و المطبوع: «محدث» بدون الفاء.

٥. في «ج، د» و المطبوع: «رابعاً جزء جزء» بدل «و أبعاض و أجزاء».

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع يوجد في هذا الموضع بياض.

٧. الأنعام (٦): ١١٤.

٨. هود (١١): ١.

و قد وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَرَبِيٌّ»^١، وَأَضَافَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ^٢ لَهَا^٣ أَوَّلٌ، فَمَا أَضِيفَ إِلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا ذَا أَوَّلٍ^٥.

و قد وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِأَنَّهُ «مُحَدَّثٌ»^٦ مُصَرِّحاً غَيْرَ مُلَوِّحٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصِفَهُ بِغَيْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَوْصَافِ.

فَأَمَّا الْوَصْفُ لِلْقُرْآنِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ»، فَالْوَاجِبُ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ، وَالْعُدُولُ^٧ عَنْ إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَقْتَضِي فِيهَا وَصْفَ مِنَ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ مُخْتَلَقٌ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ»^٨، «إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ»^٩، «وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا»^{١٠}، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْعَرَبِيِّ لغيرِهِ: كَذَبْتَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: خَلَقْتَ كَلَامَكَ وَاخْتَلَقْتَهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: قَصِيدَةٌ مَخْلُوقَةٌ، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا وَفَاعِلِهَا. وَهَذَا تَعَارُفٌ ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، يَمْنَعُ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «الْحَلْقِ» عَلَى الْقُرْآنِ.

و قد وَرَدَ عَنْ أئِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ تَمْنَعُ مِنْ وَصْفِ

١. الشعراء (٢٦): ١٩٥.

٢. في المطبوع: «العرب».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع يوجد في هذا الموضع بياض.

٤. في النسخ والمطبوع: «فيما»، وهو سهو.

٥. في «ج، د» والمطبوع: «إذا دل» بدل «ذا أول».

٦. الأنبياء (٢١): ٢؛ الشعراء (٢٦): ٥.

٧. في «ج»: «والمعدول». وفي المطبوع: «والعدل».

٨. ص (٣٨): ٧.

٩. الشعراء (٢٦): ١٣٧. وفي «ج» - «إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ». وهذه الآية ساقطة من المطبوع.

١٠. العنكبوت (٢٩): ١٧.

الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالُوا: «لَا خَالِقَ، وَلَا مَخْلُوقَ»^١.
وَرُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي قِصَّةِ التَّحْكِيمِ: «إِنِّي مَا
حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا، وَإِنَّمَا حَكَّمْتُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٢.
وَيُسَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي مَنَعِ أَثْمَتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ وَصْفِ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ
«مَخْلُوقٌ» مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

١. تفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٤ (عن الباقر عليه السلام)؛ الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٩٩ (عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ). و ورد مع اختلاف في اللفظ في: الأمالي للصدوق، ص ٦٣٩، المجلس ٧٦، ح ٨٦٢؛ و التوحيد، ص ٢٢٣، ح ١ (في كليهما عن الإمام الرضا عليه السلام).

٢. التوحيد، ص ٢٢٥، ح ٦؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٦٤؛ روضة الواعظين، ص ٢٠٤؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٥٨.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

[حُكْمُ الْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ]

و سَأَلَ - أَدَامَ اللَّهُ تَمْهِيدَهُ ^١ - عَنِ الْخِلَافِ فِي فُرُوعِ الدِّينِ: هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْخِلَافِ فِي أَصُولِ الدِّينِ؟

و هَلِ الْمُخَالَفُ فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي ^٢ الضَّلَالِ وَالْأَحْكَامِ؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -:

إِنَّ فُرُوعَ الدِّينِ عِنْدَنَا كَأَصُولِهِ؛ فِي أَنَّ عَلَى كُلِّ ^٣ وَاحِدٍ مِنْهَا أَدِلَّةٌ قَاطِعَةٌ وَاضِحَةٌ لَانْتِهَاةٍ، وَأَنَّ التَّوَصُّلَ إِلَى الْعِلْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ - يَعْنِي الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ - مُمَكِّنٌ صَحِيحٌ، وَأَنَّ الظَّنَّ لَا مَجَالَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا الْاجْتِهَادُ ^٤ الْمُفْضِي إِلَى الظَّنِّ دُونَ الْعِلْمِ.

فَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ مَنْ خَالَفَ فِي فَرْعٍ ^٥ كُفِّرَ إِصَابَتَهُ وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ [فِيهِ]، وَنُصِبَتْ

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَأْيِيدُهُ». وَ تَمَّهَّدَ الرَّجُلُ: تَمَكَّنَ؛ فَتَمْهِيدُهُ مَعْنَاهُ - هَاهُنَا - : تَمَكُّينُهُ. رَاجِعْ:

الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٣٣٩ (مَهْد).

٢. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «فِي».

٣. فِي «ج» -: - «عَلَى». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِكُلِّ» بَدَلَ «عَلَى كُلِّ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وإِلَّا لاجتهاد» بَدَلَ «وَلَا الاجتهاد».

٥. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فُرُوع». وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ بِقَرِينَةِ الضَّمَاثِرِ الْآتِيَةِ.

له الأدلة الدالة عليه و الموصلة إليه، يكون عاصياً مستحقاً للعقاب.
 فأمّا الكلام في أحكامه؛ وهل له أحكام أهل^١ الكفر أو غيرهم؟
 فطريقه السمع، ولا مجال لأدلة العقل فيه. و الشيعة الإمامية مطبقة - إلا من شذَّ
 عنها - على أن مخالفتها في الفروع كمخالفها في الأصول في الأحكام.^٢
 و في^٣ هذا نظرٌ و تفصيلٌ يضيق الوقت عنه.

١. في «د» و المطبوع: - «أهل».

٢. في «ج»: «لمخالفتها في الأحكام» بدل «كمخالفتها في الأصول في الأحكام». و في «د»
 و المطبوع: - «في الأحكام».

٣. في المطبوع: - «في».

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

[حُكْمُ مُرْتَكِبِ الْكِبَائِرِ]

و سَأَلَ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَ الزَّانِي، وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْكِبَائِرِ، هَلْ يَكُونُونَ^١ كُفَّارًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَحِلُّوا^٢ مَا^٣ فَعَلَوْه؟

الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

إِنَّ مُرْتَكِبِي هَذِهِ الْمَعَاصِي الْمَذْكُورَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُسْتَحِلٌّ، وَ مُحَرَّمٌ. فَالْمُسْتَحِلُّ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا. وَ إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ كَافِرٌ»؛ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَ الزَّانَا - مَعَ الْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَرَّمَاهُمَا، وَ كَانَ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَظَرُهُمَا - إِلَّا مَنْ هُوَ شَاكٌّ فِي ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرِ مُصَدِّقٍ بِهِ. وَ الشَّكُّ فِي النُّبُوَّةِ كُفْرٌ، فَمَا لَا بُدَّ مِنْ مُصَاحَبَةِ الشَّكِّ فِي النُّبُوَّةِ لَهُ كُفْرٌ أَيْضًا.

فَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِهَذِهِ الْمَعَاصِي مَعَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا فَلَيْسَ بِكَافِرٍ. وَ لَوْ كَانَ كَافِرًا، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا؛ لِأَنَّ كُفْرَهُ بَعْدَ إِيمَانٍ تَقَدَّمَ مِنْهُ. وَ لَوْ كَانَ مُرْتَدًّا، لَكَانَ مَالُهُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُونُوا».

٢. فِي «أ»: «لَمْ يَسْتَحِلُّوا». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَسْتَحِلُّوهُ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَمَا».

مُبَاحاً، وَعَقْدُ نِكَاحِهِ مُنْفَسِحاً، وَلَمْ تَجْزِ مُوَارَثَتُهُ، وَلَا مُنَاكَحَتُهُ، وَلَا دَفْنُهُ فِي مَقَابِرِ
 الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْكُفَرَ يَمْنَعُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِأَسْرِهَا.
 وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ إِنَّمَا قَالَ بِهَا^١ الْخَوَارِجُ، وَخَالَفُوا فِيهِ^٢ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ.
 وَالْإِجْمَاعُ مُتَقَدِّمٌ لِقَوْلِهِمْ؛ فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ أَحَدًا قَبْلَ حُدُوثِ الْخَوَارِجِ مَا قَالَ فِي
 الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ^٣ أَنَّهُ كَافِرٌ وَلَا لَهُ أَحْكَامُ الْكُفَّارِ.
 وَالكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ بَيَّنَّاهُ وَأَشْبَعْنَاهُ فِي «جَوَابِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^٤.

١. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِهِ». وَأكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّهُ سَهْوٌ ارْتَكَبَهُ النُّسَّاخُ، وَالْمُنَاسِبُ لِلسياقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. أَيْ فِي قَوْلِهِمْ بِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ.

٣. فِي «ج»: «الْمُسْلِمِي». وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «الْمُسْلِم».

٤. أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الْوَعِيدِ مِنْ جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْمُوصَلِيَّاتِ الْأُولَى، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

المسألة الثامنة

[اعتبار الرؤية في الشهور]

و سأل - أحسن الله توفيقه - عن شعبان و شهر رمضان: هل تلحقهما^١ الزيادة و النقصان، فيكون أحدهما تارة ثلاثين، و تارة تسعة و عشرين؟
و عمن قال: «إن الزيادة و النقصان تلحقهما و سائر الشهور»: هل يصير كافراً بذلك، أم لا؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إن الصحيح من المذهب اعتبار الرؤية في الشهور كلها، دون العدد، و أن شهر رمضان كغيره من الشهور في أنه يجوز أن يكون تاماً و ناقصاً.
و لم يقل بخلاف ذلك من أصحابنا إلا شذاذ خالفوا الأصول، و قلّدوا قوماً من الغلاة؛ تمسكوا بأخبار رويت عن أئمتنا عليهم السلام غير صحيحة و لا معتمدة و لا ثابتة، و لأكثرها - إن صح - وجه يمكن تخريجه^٢ عليه.
و الذي يبين عما ذكرناه و يوضحه: أنه لا خلاف بين المسلمين في أن رؤية الأهلّة معتبرة، و أن النبي صلى الله عليه و آله كان يطلب الأهلّة، و أن المسلمين^٣

١. في «ج» و المطبوع: «تلحقها».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «تخرجه».

٣. من قوله: «في أن رؤية الأهلّة» إلى هنا ساقط من «ب».

في^١ ابتداء الإسلام وإلى^٢ وقتنا هذا، يطلبون رؤية الأهلّة^٣ ويعتمدونها. ولو كان العدّد معتبراً معتمداً، لكان هذا من فعل النبي صلى الله عليه وآله وفعل المسلمين^٤ عبثاً، لا طائل فيه، ولا حكم يتعلّق به.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله من عدّة طرق ما هو شائع ذائع: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته؛ فإن غمّ^٥ عليكم، فأكملوا العِدّة ثلاثين، فعُدّوا ثلاثين^٦ يوماً»^٧.

فجعل الرؤية المقدّمة، وجعل العدّد مرجوعاً إليه^٨ بعد تعدّد الرؤية؛ وهذا تصريح بخلاف من مذهب من يعتمد^٩ على العدّد، ولا يعتبر الرؤية.

وقال الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^{١٠}، وليس يكون ميقاناً إلا بأن تكون^{١١} الرؤية معتبرة. ولو كان مذهب أهل العدّد

١. هكذا في النسخ والمطبوع. والأنسب: «من».

٢. في «ج» - «وإلى». وفي «د» والمطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «الهلال».

٤. في «ج، د» والمطبوع: «المؤمنين».

٥. غمّ عليه الهلال: حال دون رؤيته غيم أو ضباب. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٣٥ (غمم).

٦. في «د» والمطبوع: - «فعُدّوا ثلاثين».

٧. عوالي الآلي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٣؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٥٩ و ٢٦٣ و ٢٨٧ و ٤١٥

و ٤٩٧؛ و ج ٣، ص ٣٢٩؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٩٦، ح ٦٧٩.

٨. في «ج، د» والمطبوع: - «إليه».

٩. في «ج»: «من يذهب من يعقد». وفي «د» والمطبوع: «من يذهب»، كلاهما بدل «من مذهب

من يعتمد».

١٠. البقرة (٢): ١٨٩.

١١. في «ج، د»: «بأن يكون».

صَحِيحاً، لَسَقَطَ^١ حُكْمُ الْمَوَاقِيتِ بِالْأَهْلَةِ.

و رَوَى الْحَلْبِيُّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُمْ، وَإِذَا^٢ رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ».^٣

و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا^٤ رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، وَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ^٥ وَلَا بِالظَّنِّ».^٦

و رَوَى الْقُضَيْلِيُّ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيُ، وَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيُ».^٧

و كَتَبَ أَصْحَابُنَا وَأَصُولُهُمْ مَشْحُونَةً بِالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى اعْتِمَادِ الرُّؤْيَةِ وَ اعْتِبَارِهَا^٨ دُونَ غَيْرِهَا.

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمُخَالَفِ فِي هَذَا الْبَابِ، إِنَّمَا^٩ [هُوَ بِمَا] يُرَوَّى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

١. في «ج»، «لتسقط». و في «د» و المطبوع: «ليسقط».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «فإذا».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «فأفطره». و الرواية في الكافي، ج ٤، ص ٧٦، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ١٣٣٣٩.

٤. في «ج، د» و المطبوع: «فإذا».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «بالظن».

٦. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ٦؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ١٣٣٤٠ (مع اختلاف يسير في اللفظ).

٧. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، ح ١٣٣٥٠.

٨. في «ج»: «على اعتبار الرؤية و اعتبارها». و في «د» و المطبوع: «على اعتبار الرؤية»، كلاهما بدل «على اعتماد الرؤية و اعتبارها».

٩. في «د» و المطبوع: «بما».

عليه السلام من أنه: «ما تَمَّ شَعْبَانُ قَطُّ، ولا نَقَصَ رَمَضَانُ قَطُّ».^١
وهذا شاذٌ ضَعِيفٌ، لا يُلْتَفَتُ إلى مثله.

و يُمَكِّنُ - إن صَحَّ - أن يَكُونَ له وجهٌ يُطَابِقُ الحَقَّ؛ وهو أن يَكُونَ المُرادُ بنفيِ
النقصانِ عن شهرِ رَمَضَانَ نُقصانَ الفَضِيلَةِ والكمالِ وثوابِ الأعمالِ الصالحةِ فيه؛
ومعلومٌ أنه أَفْضَلُ الشُّهُورِ وأشرفُها، وأنَّ الأعمالَ فيه أَكْثَرُ ثَوَاباً وأَجَلٌ^٢ مَوْقِعاً.
ونفيُ التمامِ عن شَعْبَانَ أيضاً يَكُونُ محمولاً على هذا المعنى؛ لأنَّه بالإضافةِ
إلى شهرِ رَمَضَانَ أَنْقَضُ وأُخْفَضُ؛ بالتفسيرِ الذي قَدَّمناه.

فأَمَّا ما تَضَمَّنَهُ السُّؤالُ مِنْ تكفيرٍ مَن قَالَ: «إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ وَشَعْبَانَ تَلَحَّقَهُمَا
الزيادةُ والنقصانُ، كسائرِ الشُّهُورِ» [ف] إِنَّ الصَّحِيحَ هو المَذْهَبُ الذي ذَكَرناهُ، دونَ
ما عَداه.

و الكلامُ في تكفيرٍ مَن قَالَ في^٣ الفُرُوعِ خِلَافَ^٤ الحَقِّ قد تَقَدَّمَ بيانهُ.^٥

١. راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧١؛ معاني الأخبار، ص ٣٨٢ - ٣٨٣؛

رسالة في الرد على أصحاب العدد، وهي إحدى الرسائل الفقهيّة للشریف المرتضى.

٢. في «ج، د» والمطبوع: «و أجمل».

٣. في «ج، د» والمطبوع: «إلى».

٤. في «د» والمطبوع: «بخلاف».

٥. تقدّم في المسألة السادسة من هذه المسائل.

المسألة التاسعة

[حكم شرب الفَقَّاع]

و سأل - أدامَ اللهُ تسديده - عن شُرْبِ الفَقَّاعِ: هل هو حَرَامٌ؟
و عن مُسْتَحِلٍّ شُرْبِهِ: كَيْفَ صورته؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

إنَّ الْمُعْتَمَدَ في تحريمِ شُرْبِ الفَقَّاعِ على إجماعِ الشيعة الإمامية؛ إذ هُم لا يَخْتَلِفُونَ في تحريمه، و إيجابِ الحَدِّ على شاربِهِ. و هذا معلومٌ مِن دينِهِمْ ضرورةً، كما أَنَّهُ معلومٌ مِن دينِهِمْ تحريمُ سائرِ المُسْكِرَاتِ مِنَ الأَشْرِيَةِ. و إجماعُ أَهْلِ الْحَقِّ حُجَّةٌ في الدينِ.

و الأخبارُ الواردةُ عن الأئمة عليهم السلامُ و عن أمير المؤمنين عليه السلام - مِن قَبْلُ - مُتَظَاهِرَةٌ مُتَنَاصِرَةٌ،^١ فاشيةٌ شائعةٌ، لولا خَوْفُ التَّطْوِيلِ لَذَكَرْنَاهَا.^٢
و لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْجَبَ مِن تحريمِ شُرْبِهِ و هو غَيْرُ مُسْكِرٍ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ غَيْرُ وَاقِفٍ عَلَى الإسْكَارِ،^٣ و إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الصَّلاحِ

١. في «ج، د» و المطبوع: - «متنصرة».

٢. راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٢٠١؛ و ج ١٧، ص ٢٢٥ - ٢٢٦، ح ٢٢٣٩٠ و

٢٢٣٩١، باب تحريم بيع الفَقَّاع؛ و ج ٢٥، ص ٣٥٩ - ٣٦٤، ح ٣٢١٢١ - ٣٢١٣٥، باب تحريم

الفَقَّاع إذا غلى و وجوب اجتنابه.

٣. راجع المسألة الأولى من جوابات المسائل الرازية.

وَالْفَسَادُ! أَلَا تَرَى أَنَّ شُرْبَ قَلِيلِ الْخَمْرِ مُحَرَّمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْكِرًا؟
وَلَيْسَ يَجُوزُ الشُّكُّ فِي تَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ إِلَّا مَعَ الشُّكِّ فِي صِحَّةِ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ،
وَمَعْلُومٌ صِحَّةُ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ،^١ فَمَا يَبْتَنِي^٢ عَلَيْهِ وَتَتَفَرَّعُ مِنْهُ^٣ تَجِبُ صِحَّتُهُ.
وَمَنْ يَسْتَحِلُّ شُرْبَ الْفُقَّاعِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ،^٤ جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَى مُسْتَحِلِّ الْمُسْكِرِ
التَّمْرِيِّ وَالْخَمْرِ.

١. في «ب»: - «و معلوم صِحَّةُ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ».

٢. في «أ، ب، ج»: «يَبْنِي».

٣. في «د» والمطبوع: - «مِنْهُ».

٤. في «د» والمطبوع: «عِنْدَهُمْ» بدل «عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ».

المسألة العاشرة

[حُكْمُ عِبَادَةِ الْكَافِرِ]

و سَأَلَ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنْ صَلَاةِ الْكَافِرِ وَ حَجِّهِ وَ صَوْمِهِ: هَلْ تَكُونُ مَعْصِيَةً أَوْ طَاعَةً؟ وَ هَلْ تَقَعُ مِنْهُ حَسَنَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ؟
و بَيَانِ الصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِ أَئِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الْكَافِرَ لَا يَقَعُ مِنْهُ^١ فِي حَالِ كُفْرِهِ شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَاتِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الْمَدْحُ وَ الثَّوَابُ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ^٢ كُفْرِهِ لَا يُسْتَحَقُّ مَدْحًا وَ لَا ثَوَابًا، وَ لَا يَحْسُنُ مَدْحُهُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَ إِنَّمَا يَقُولُ بِجَوَازِ وَقْعِ الطَّاعَاتِ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ يَقُولُ بِالتَّحَابُطِ^٣ بَيْنِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ، وَ يَزْعُمُ أَنَّ ثَوَابَ طَاعَاتِ الْكُفَّارِ تَقَعُ مُحِيطَةً لِعِقَابِهِ عَلَى مِقْدَارِ ثَوَابِهِ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ التَّحَابُطِ^٤، وَ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافُهُ، فَلَا بُدَّ - مَعَ^٥ نَفْيِ

١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مِنْهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «حَال».

٣. فِي «ب، ج»: «بِالتَّخْلِيطِ».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «طَاعَاتِ الْكُفَّارِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ.

٥. تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٦. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَا يَدْفَعُ» بَدَلِ «فَلَا يَدَّ مَعَ».

التحاطب - من القول بأن الطاعة لا تقع من الكافر في حال كفره.

فإن قيل: هذا دفع للعيان؛ لأننا نرى اليهود والنصارى يتقربون^١ إلى الله تعالى بكثير من العبادات، ويتصدقون لوجه الله عز وجل، ويفعلون في كثير من أبواب البر مثل ما يفعله المؤمن؛ ولو لم يكن في ذلك إلا أنهم عارفون بالله عز وجل ونبوة أنبيائه عليهم السلام [لكفى].

قلنا: ليس فيما ينكره^٢ من وقوع الطاعات من الكفار دفع للعيان؛ وأي عيان يدخل في كون الطاعة طاعة، والوجه الذي تقع عليه الطاعة فتكون طاعة، مستور عن الخلق؛ لا يعلمه إلا علام الغيوب، جلّت عظمتُه. وأكثر ما يمكن أن يدعى: وقوع ما ظاهره^٣ الطاعة من الكفار؛ فأما القطع على أن ذلك طاعة وقربة على الحقيقة، فلا طريق إليه.

وإذا دلّ الدليل - الذي تقدم ذكره - على أن الطاعات لا تقع^٤ منهم، قطعنا على أن ما ظاهره الطاعة ليس بطاعة على الحقيقة؛ لأن الطاعة تقتضي إلى قصد وجوه لا يطلّع العباد عليها.

فأما معرفة الكفار بالله تعالى وبأنبيائه عليهم السلام، فالقول فيها كالقول في

١. في «ج»: «لتقربون». وفي «د» والمطبوع: «لتقربون».

٢. في «أ»: «ينكره». وفي «ج، د» والمطبوع: «تنكره». والصواب: «ننكره».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع: «وأتى».

٤. في «ج، د» والمطبوع: «يقع».

٥. في النسخ والمطبوع: «فيكون»، وهو سهو.

٦. في «أ»: - «يمكن أن».

٧. في «ج»: «ظهره». وفي «د» والمطبوع: «أظهره».

٨. كذا، والأنسب: «لا تقع».

الطاعات. و الصحيحُ أَنَّهُمْ غَيْرُ عَارِفِينَ؛ وَكَيْفَ يَكُونُونَ عَارِفِينَ، وَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ رُسُلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ يُسْتَحَقُّ^١ عَلَيْهَا أَجْزَلُ الثَّوَابِ وَ الْمَدْحِ وَ التَّعْظِيمِ، وَ الْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؟

و لَا مُعَوَّلَ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: فَقَدْ نَظَرُوا فِي الْأَدِلَّةِ الَّتِي تُؤَلِّدُ الْمَعْرِفَةَ الْمُفْضِيَةَ إِلَى الْعِلْمِ؛ فَكَيْفَ لَا يَكُونُونَ عَارِفِينَ، وَ النَّظَرُ فِي الْأَدِلَّةِ يُؤَلِّدُ الْمَعْرِفَةَ؟
و ذَلِكَ: أَنَا أَوَّلًا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ^٢ ضَرُورَةً. ثُمَّ إِذَا عَلِمْنَاهُ، فَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِيهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ. ثُمَّ إِذَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، لَمْ نَعْلَمْ تَكَامُلَ بَاقِي الشَّرُوطِ فِي تَوَلُّدِ الْعِلْمِ لَهُمْ، وَ لَا انْتِفَاءَ مَا إِذَا عَرَضَ مَنَعٌ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ. وَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ، فَهُوَ عَلَى التَّجْوِيزِ وَ الشَّكِّ. وَ إِذَا قَطَعَ الدَّلِيلُ - عَلَى [التفصيل] الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ ثَوَاباً، مَنَعْنَا قَاطِعِينَ مِنْ أَنْ تَقَعَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ بِاللَّهِ جَلٍّ وَ عَزٍّ.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُسْتَحَقٌّ».

٢. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا نَعْلَمُ».

المَسْأَلَةُ الحَادِيَّةُ عَشَرَ

[عَدَدُ أَصُولِ الدِّينِ]

وَسَأَلَ - أَدَامَ اللَّهَ تَمْهِيْدَهُ ^١ - عَنْ عَدَدِ أَصُولِ الدِّينِ، وَكَيْفَ الْقَوْلُ فِيهِ؟

الجوابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الَّذِي سَطَّرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ ^٢ فِي عَدَدِ أَصُولِ الدِّينِ أَنَّهَا خَمْسَةٌ: التَّوْحِيدُ، وَالْعَدْلُ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَلَمْ يَذْكُرُوا النُّبُوَّةَ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ^٣: كَيْفَ أَخْلَلْتُمْ بِهَا؟

قَالُوا: هِيَ دَاخِلَةٌ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ ^٤ - مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لُطْفًا - كَدْخُولِ الْأَلْطَافِ وَالْأَعْوَاضِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

فَقِيلَ لَهُمْ: فَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ أَيْضًا مِنْ بَابِ الْأَلْطَافِ، وَيدْخُلُ اللَّطْفُ فِي بَابِ الْعَدْلِ كَدْخُولِ النُّبُوَّةِ؛ فَلِمَ ^٥ ذَكَرْتُمْ هَذِهِ الْأَصُولَ مُفْصَلَةً، وَلَمْ تَكْتَفُوا بِدْخُولِهَا فِي جُمْلَةِ أَبْوَابِ الْعَدْلِ

١. فِي حَاشِيَةِ «د»: «تَأْيِيدُهُ». وَفِي حَاشِيَةِ أُخْرَى لـ «د» وَالْمَطْبُوعُ: «تَسْدِيدُهُ».

٢. يَعْنِي بِهِمُ الْمَعْتَزِلَةُ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُمْ».

٤. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «الْعِلْم».

٥. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «ثُمَّ».

مُجْمَلَةً؟ وَ حَيْثُ فَصَّلْتُمْ الْمُجْمَلَ، وَ لَمْ تَكْتَفُوا بِالْإِجْمَالِ، فَأَلَّا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ بِالنَّبُوءَةِ؟ وَ هَذَا سُؤَالٌ لَا يَنْجُ^١، وَ لَهُ^٢ اقْتَصَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّ أَصُولَ الدِّينِ اثْنَانِ: التَّوْحِيدُ وَ الْعَدْلُ؛ وَ جَعَلَ بَاقِيَ الْأَصُولِ الْمَذْكُورَةِ دَاخِلًا فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ. فَمَنْ أَرَادَ الْإِجْمَالَ، اقْتَصَرَ عَلَى أَصْلَيْنِ: التَّوْحِيدِ، وَ الْعَدْلِ؛ فَالنَّبُوءَةُ وَ الْإِمَامَةُ - الَّتِي هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا، وَ مِنْ كِبَارِ الْأَصُولِ وَ مُهِمَّهَا^٣ - دَاخِلَتَانِ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ. وَ مَنْ أَرَادَ التَّفْصِيلَ وَ الشَّرْحَ، وَجَبَ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ أَصْلَيْنِ: النَّبُوءَةُ، وَ الْإِمَامَةُ؛ وَ إِلَّا^٤ كَانَ مُخِلًّا بِبَعْضِ الْأَصُولِ. وَ هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

[خاتمة]

قَدْ أَجَبْنَا عَنْ الْمَسَائِلِ بِكَمَالِهَا، وَ اعْتَمَدْنَا عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَ الْإِقْتِصَارِ وَ الْإِشَارَةِ، دُونَ الْبَسْطِ فِي الْعِبَارَةِ؛ وَ إِنْ كَانَ [جواب] كُلُّ مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَتَّى^٥ بَسْطَ الْقَوْلُ فِيهِ وَ فُرِعَ^٦، زَادَ عَلَى قَدْرِ حَجْمِ جَوَابِنَا عَنْ جَمِيعِ الْمَسَائِلِ، لَكِنَّ ضَيْقَ الْوَقْتِ وَ إِعْجَالَ مُتَنَجِّزِ^٧ الْجَوَابِ اقْتَضَا مَا اعْتَمَدْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَالِ دُونَ التَّفْصِيلِ، وَ إِنْ كُنَّا مَا أَخْلَلْنَا بِمُحْتَاجٍ إِلَيْهِ.

١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «رَابِعٌ».

٢. فِي «أ»: «وَلَهَا». وَ فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَبَهَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٣. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَهُمَا».

٤. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «+ مَا».

٥. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِي».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَالْتَفْرِيعُ».

٧. فِي «ب» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «- مُتَنَجِّزٌ».

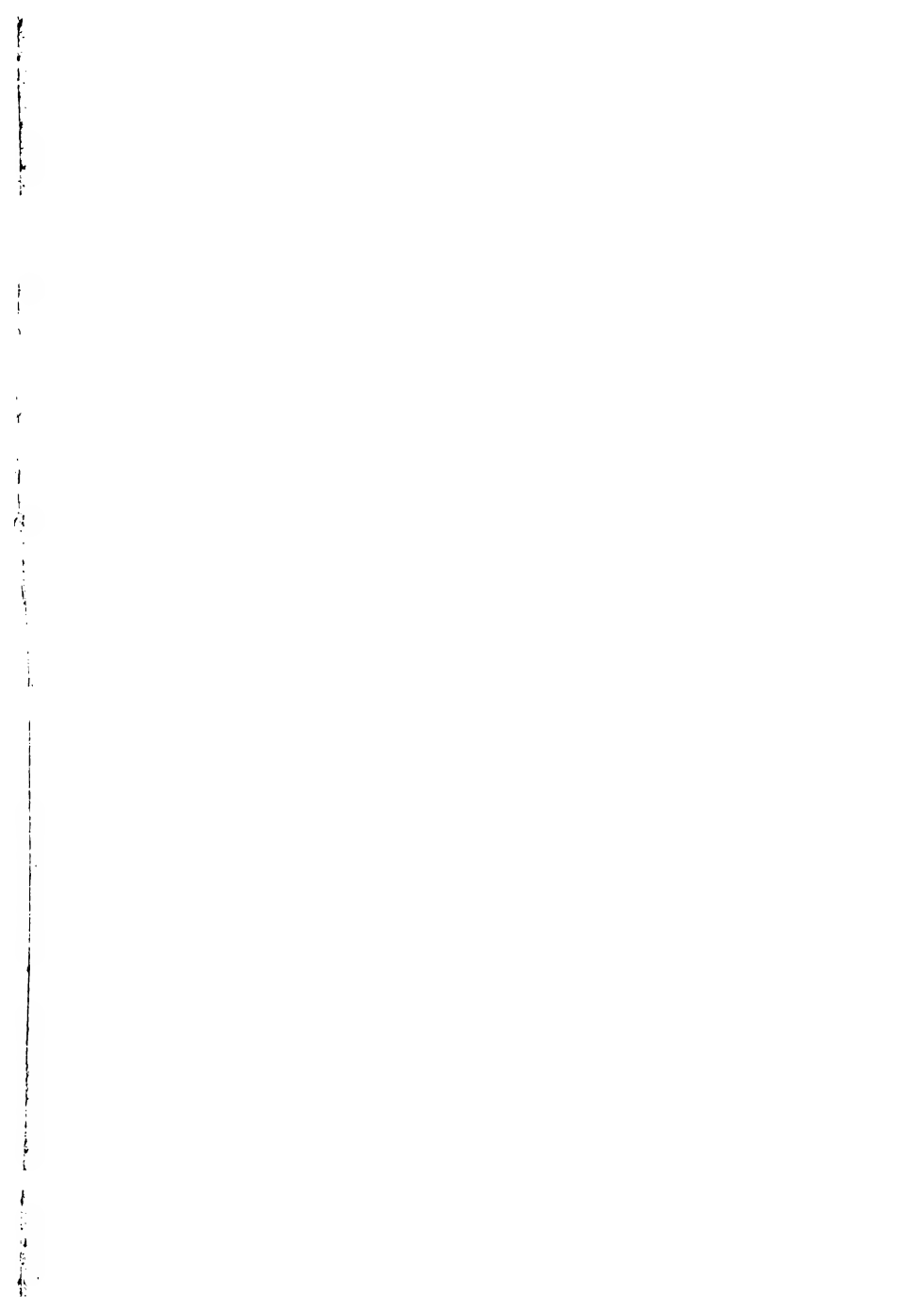
وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالتَّسْدِيدِ لِمَا يُرْضِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعَمَ الْوَكِيلُ، وَصَلَوَاتُهُ^١ عَلَى خَيْرَتِهِ^٢ مِنْ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَامُهُ^٤.

١. في «ج، د» والمطبوع: «و صلاته».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «خير».

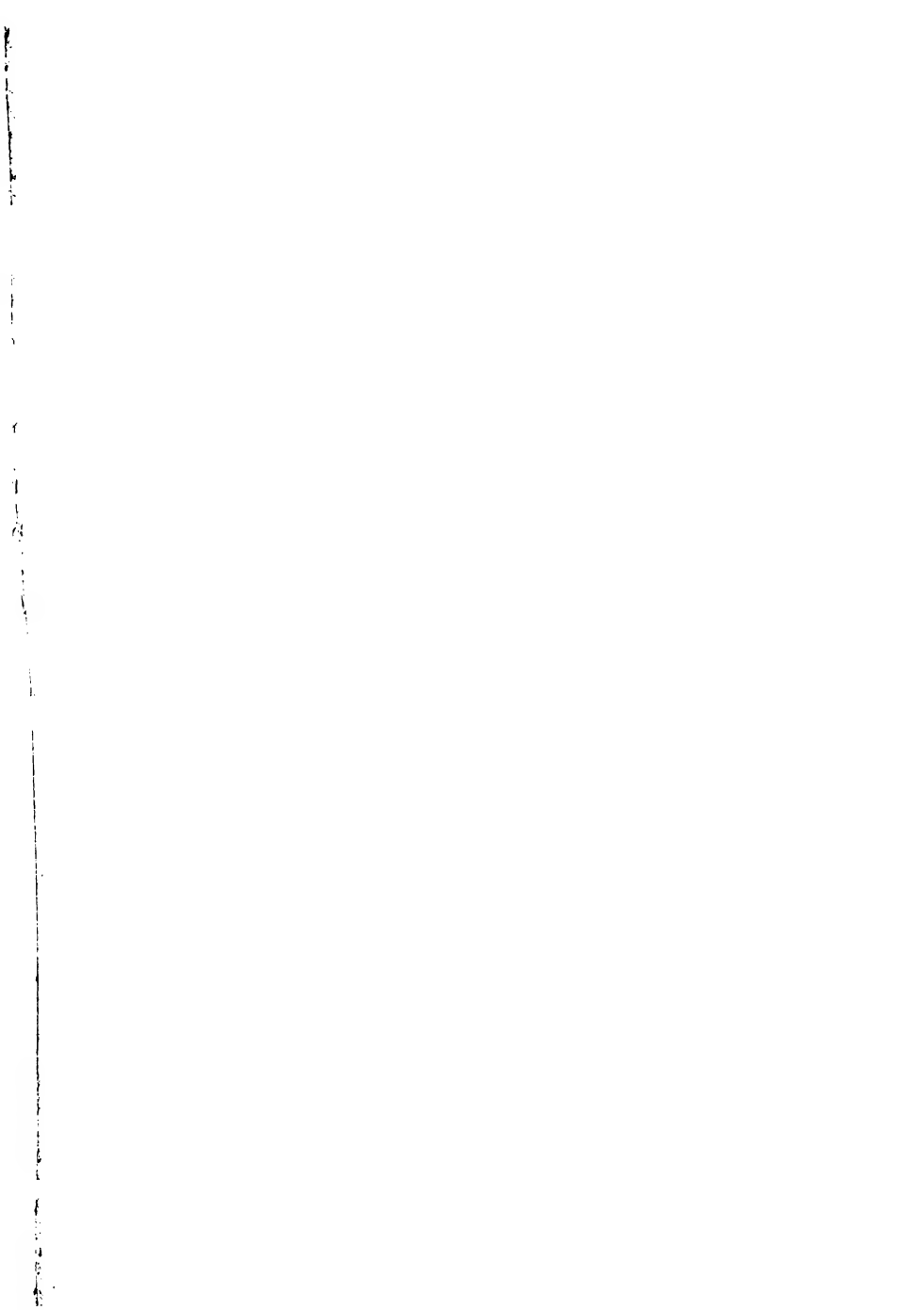
٣. في «د» والمطبوع: - «من».

٤. في «أ»: - «وسلامه».



(٢٩)

جواباتُ المسائلِ النيليةِ



مقدمة التحقيق

من المسائل المهمة التي وُجِّهت إلى الشريف المرتضى، والتي تعكس مجموعة مهمة من آرائه وأفكاره الكلامية هي المسائل النيلية أو المصريات، وهي تحتوي على ٢٧ مسألة، سقطت منها خمس مسائل من أولها، فإنها تبدأ من المسألة السادسة. ومن يدري فلعلّه قد سقط من آخرها أيضاً عدّة مسائل. ولكن جاء في آخرها في بعض النسخ لا كلّها: «فهذا ما سنح من الأجوبة لهذه المسائل»، ويظهر منه أنّ المسائل كاملة من آخرها. وعلى أيّ حال فالمتبقي منها ٢٢ مسألة.

نسبة الرسالة وعنوانها

أمّا نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى صحيحة؛ بدليل الإرجاع في المسألة ١١ منها إلى كتابه الذخيرة، إضافة إلى ملائمة الأفكار المطروحة فيها مع أفكاره التي نعرفها، مثل رأيه حول حقيقة الإنسان، وحقيقة العقل، وحقيقة الكلام والمتكلم، ونفي الطبايع، وإثبات الخلأ، واستحالة الإيجاد على القادر بقدرة زائدة، ونفي عالم الذرّ أو الميثاق، وبطالان التناسخ. فكلّ هذه من آراء الشريف المرتضى التي تبنّاها في مختلف كتبه، وتبنّاها أيضاً في هذه المسائل ممّا يقوّي إلى حدّ كبير نسبتها إليه.

ومن جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى أنّ أحداً من أصحاب الفهارس المتقدمين لم ينسب مسائل للمرتضى باسم النيلية، وإنّما نسبت إليه مسائل باسم المصريات، وحينئذ يجب البحث عن حقيقة المسائل التي بأيدينا، ومعرفة الاسم الصحيح أو

الأقرب إلى الصحة لها. فقد جاء في بعض المخطوطات تسميتها بالنيليات، كما جاء في بعضها الآخر تسميتها بالمصريّات.

و من جهة أخرى لقد نسب البُصروي (ت ٤٤٣هـ) إلى الشريف المرتضى ثلاث مجموعات من المسائل المصريّات: الأولى منها مكوّنة من خمس مسائل، و الثانية من تسع، و الثالثة لم يتّضح عددها لوجود سقط في نسخ فهرس البُصروي. و على أيّ حال، فالأولى و الثانية منها لا تنطبقان على المسائل التي بأيدينا؛ لأنّها مكوّنة - كما تقدّم - من ٢٧ مسألة على الأقلّ، لا من خمس، ولا تسع. و أمّا احتمال أنّ المسائل التي بأيدينا هي المصريّات الثالثة، فهو مجرد احتمال لا يقوّيه شيء، سوى احتمال أنّ العدد الساقط من نسخ فهرس البُصروي هو العدد ٢٧ - فقد تقدّم أنفأ أنّه لم يتّضح لنا عدد المصريّات الثالثة؛ لوجود سقط في نسخ فهرس البُصروي - لكي يتطابق مع العدد الموجود بين أيدينا من النيليات أو المصريّات، و هو مجرد احتمال ليس هناك ما يؤيّدّه.

إذن الظاهر أنّ المسائل التي وصلت إلينا ليست واحدة من المصريّات التي ذكرها البُصروي.

إضافة إلى أنّ الظاهر عدم إمكان تقبّل أن تكون المسائل التي بأيدينا مرسلّة من بلاد مصر؛ و ذلك لأنّه قد جاء في بعض النسخ - كما تقدّم - أنّها تسمّى: النيليات؛ أي أنّها مرسلّة من «النيل»، فقد جاء في بدايتها ما يلي: «مسائل ممّا وُجد من المسائل الواردة من النيل و جوابها»، و ليس المقصود بهذا النيل نهر النيل الذي يجري في مصر؛ لأنّ المسائل تُسمّى عادة باسم الشخصيات التي أرسلتها، أو المدن المرسلّة منها. و لا معنى لأنّ تنسب إلى نهر، أو بحر، أو ما شاكل ذلك؛ فإنّه لا يصحّ أن يقال مثلاً: «هذه المسائل واردة من دجلة أو الفرات»؛ فإنّه أمر غير متعارف، خاصّة و أنّ كلّ نهر يمرّ من خلال عشرات المدن، فمن أيّها أرسلت المسائل؟

و على هذا، فالظاهر أنّ المقصود بالنيل الذي أرسلت منه المسائل منطقة محددة و معروفة بهذا الاسم، و هناك مدينة مشهورة تقع في العراق و تحمل اسم «النيل»^١، فيكون الأرجح أن تكون المسائل النبليات مرسلّة منها^٢.

و حينئذ سوف يكون معقولاً أن تُرسل مسائل من هذه المدينة، و يقال: إنّها مسائل واردة من النيل؛ أي من «مدينة النيل» العراقية، لا «نهر النيل» المصري. و لو وجد في بعض النسخ أنّها مسائل واردة من نيل مصر، فالظاهر أنّ المقصود مدينة النيل أيضاً، لا نهر النيل؛ و ذلك لأنّ ياقوتاً الحموي قال عند حديثه عن مدينة النيل:

النيل: بكسر أوله ... مواضع؛ أحدها: بليدة في سواد الكوفة، قرب حلّة بني مزيد، يخترقها خليج كبير، يتخلّج من الفرات الكبير، حفرة الحجاج بن يوسف، و سماه بنيل مصر...^٣.

إذن هناك خليج يمرّ من وسط مدينة النيل، و يسمّى: «نيل مصر». فما جاء في بعض النسخ من أنّ المسائل مرسلّة من نيل مصر، لا يدلّ على أنّها مرسلّة من بلاد مصر؛ بل هو يتناسب مع إرساله من الخليج المسمّى: «نيل مصر». و بما أنّ هذا الخليج يمرّ من مدينة النيل، لذلك يمكن نسبة المسائل إليه، و إرادة مدينة النيل.

كما يمكن حمل النسخ التي سمّت المسائل باسم المصريات - لا النبليات - بأنّها ناظرة إلى خليج «نيل مصر» الذي حفرة الحجاج في وسط مدينة النيل؛ فإنّ النسبة إلى المضاف و المضاف إليه تكون عادة إلى المضاف إليه، كما في «هاشمي» نسبةً إلى بني هاشم. فالنسبة حينئذٍ إلى نيل مصر: «مصري». كما يمكن حمل تسميتها بالمصريات

١. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣٤. و سوف تأتي عبارة ياقوت الحموي حول هذه المدينة بعد قليل.

٢. و قد أيد بعض المحقّقين هذا الأمر. أنظر: مجلّة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.

٣. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣٤.

على خطأ النساخ، و تصوّرهم أنّها مرسلة من بلاد مصر.
إذن الأرجح والأقرب إلى الصّحّة تسمية المسائل باسم: «المسائل النيليّات».

محتوى الرسالة:

و تعتبر هذه المسائل من المسائل المهمّة التي تعكس مجموعة من البحوث الكلاميّة و غير الكلاميّة التي كان يؤمن بها الشريف المرتضى و فيما يلي تعريف بأهمّ ما ورد فيها:

المسألة السادسة: إحداث الحشرات واستحقاقها للعوض. أجاب الشريف المرتضى في هذه المسألة عن سؤال حول سبب ما ذهب إليه ثمامة بن الأشرس حول خلق الحشرات، فقد ذهب إلى أنّها حوادث لا مُحدّث لها، وأنّه هل لها عوض إذا قُتلت بلا ذنب؟ فأجاب بأنّ سبب ما قاله ثمامة هو أنّه رأى أنّ الحشرات حادثّة، فبحث عن مُحدّثها، فوجد أنّ الإنسان غير قادر على خلقها لتعذّر ذلك عليه، كما رأى أنّه لا يمكن للقديم تعالى أن يخلقها؛ لأنّه لا فائدة فيها، فيكون خلقها عبثاً، وهو تعالى منزّه عن العبث. فلمّا لم يجد مُحدّثاً لها، قال إنّها حوادث لا مُحدّث لها، ولو كان قد علم وجه الحكمة في خلقها لجوّز خلقها على القديم تعالى. و أمّا عوضها إذا قُتلت بلا ذنب فهو ثابت لها كغيرها، والدليل واحد، وهو أنّه لولاها للزم الظلم^١.

المسألة السابعة: ماهية الرعد و البرق و الغيم، و وجود جبال البرد. فسّر الشريف المرتضى معاني هذه الأمور وفق ما توصّل إليه العلم في عصره، فقال: إنّ الغيم جسم كثيف، و الرعد صوت يحصل من اصطكاك أجرام السحاب، و البرق يتوقّد نتيجة اصطدام هذه الأجرام.

و أمّا جبال البرد المشار إليها في قوله تعالى: ﴿و يُنْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^١، فقد سُئِلَ عن أنها موجودة حقاً أم لا؟ فأجاب بأنّه ما دام ذلك من كلام الله تعالى، فيمكن أن يقال: لا يمتنع خلقها في حال نزول البرد. وهذا واضح بناء على القول بعموم قدرته تعالى.

و لم يقدّم الشريف المرتضى هنا بتأويل لفظ الجبال الوارد في الآية؛ لأنّه لا يتعارض مع دليل عقلي أو مشاهدات تجريبية كانت في عصره أو أيّ أمر آخر مقطوع به كإجماع أو خبر متواتر، ولعلّه إذا كان يعيش في عصرنا لقام بتأويل لفظ «الجبال» بما لا يتعارض مع آخر ما توصّل إليه العلم.

المسألة الثامنة إلى المسألة السابعة عشر. تعرّض السائل في هذه المسائل العشر إلى مجموعة أبحاث مترابطة تدور حول بحث الفاعلية وصفات الفاعل بصورة رئيسية، و قد عُطِفَت في السؤال على بعضها البعض بقول السائل: «فإن قيل»، وهذه الأبحاث كما يلي:

١. تعقّل عدم كون الفاعل جسماً. مفاد السؤال أنّه إذا كان ينبغي أن يكون الفاعل حياً، فما المانع من كونه جسماً؟ ومقصوده بالفاعل الفاعل القاصد لفعله. وأجاب الشريف المرتضى بأنّ الدليل لم يدلّ مباشرة على لزوم أن يكون الفاعل حياً، بل دلّ في البداية على لزوم كونه قادراً، وبما أنّ القادر لا يكون إلّا حياً لذلك لزم أن يكون الفاعل حياً أيضاً؛ بينما لا يتوقّف كون الفاعل قادراً على كونه جسماً، و لذلك لم يلزم أن يكون الفاعل جسماً. فهذا هو الفرق بين لزوم كون الفاعل حياً، و عدم لزوم كونه جسماً. وهذا كلّّه بالنسبة إلى مطلق الفاعل.

و قد يقال: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لزم أن يكون الفاعل مناً جسماً؟

فالجواب: إنّ الفاعل منّا قادر بقدرته زائدة على ذاته، و حيّ بحياة زائدة أيضاً، و الحياة و القدرة الزائدتان لا توجبان هاتين الصفتين لمن يتّصف بهما إلّا بعد أن تختصّا به غاية الاختصاص، و لا يكون ذلك إلّا بالحلول في محلّهما^١، و هو الجسم، فيصير المحلّ آلة في الفعل. و لهذا لزم أن يكون الفاعل منّا جسمًا، بينما الفاعل القديم الذي هو قادر لنفسه و حيّ لنفسه - أي قادر لا بقدرته زائدة على ذاته، و حيّ لا بحياة زائدة على ذاته - فلا حاجة له إلى الجسم كي يكون فاعلاً.

٢. تعقّل من لا مثل له و لا ضدّ. و سأل السائل عن كيفيّة إمكان تعقّل وجود موجود لا مثل له و لا ضدّ. فأجاب الشريف المرتضى بالتفريق بين مفهومَي المثل و الضدّ و مفهوم الخلاف، بأنّ كلّ ذات لا بدّ لها من مخالف؛ لتميّزها عن غيرها بنفسها، نعم لا يجب أن تُعلم حقيقة المخالف لها، بل يكفي أن يُعلم أنّ لها مخالفاً؛ بينما مفهومًا المثل و الضدّ لا يجب في كلّ ذات أن تتّصف بهما أو أن لا تتّصف، فذلك أمر تابع للدليل، و إذا قام الدليل على أنّ القديم تعالى لا مثل له و لا ضدّ لزم القول بذلك. و كذلك لقد قام الدليل على أنّ القدرة التي يُقدر بها لا مثل لها؛ لأنّه يلزم من وجود مثل لها أن تتعلّق قدرتان بمقدور واحد، و هو محال بحسب رأي الشريف المرتضى^٢.

٣. تعقّل فاعل من دون لمس أو اتّصال. و سأل السائل أيضاً عن كيفيّة إمكان تعقّل وجود فاعل يفعل الفعل من دون لمس المفعول أو الاتّصال به. فأجاب الشريف المرتضى بشيء قريب ممّا تقدّم، و هو أنّ الفاعل إنّما يحتاج في أن يكون فاعلاً إلى القدرة و الحياة مثلاً، و ليس الملامسة و الاتّصال دخيلين في كونه قادراً أو حيّاً، فلا حاجة إليهما في كون الفاعل فاعلاً. هذا بالنسبة إلى مطلق الفاعل.

١. الملخص، ص ٨٥؛ الذخيرة، ص ٨١.

٢. الملخص، ص ٢٧٠، ٤٥٦.

و أما بالنسبة لنا فهناك حاجة إلى الملامسة والاتصال في أفعالنا؛ وذلك لأنه تقدّم أننا قادرون وأحياء بقدرة وحياة زائدتين، وهما يحتاجان إلى محلّهما وهو الجسم الذي صار آلة لتحقيق آثار القدرة والحياة، فصارت هناك حاجة إلى الملامسة والاتصال لأجل استعمال محلّ القدرة والحياة الذي هو الجسم؛ فإنّ الجسم لا يفعل إلا بملامسة أو اتصال. و أما القديم تعالى القادر لنفسه - أي القادر بلا قدرة زائدة - فلا حاجة له إلى ذلك.

٤. استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك. و سأل السائل عن وجه استبعاد أن توجد الأجسام بواسطة جسم آخر يكون القديم تعالى أعطاه القدرة على ذلك. فأجاب الشريف المرتضى بأنّه قد ثبت أنّ القدرة الزائدة على الذات غير قادرة على إيجاد جسم^١، والجسم إنّما يفعل بقدرة زائدة عليه، فلا يمكنه أن يوجد جسماً آخر. فالأجسام إذن لا تدخل تحت مقدور القدر الزائدة، نعم القادر لنفسه قادر على إيجاد الأجسام.

و أضاف الشريف المرتضى بأنّه أمكننا بهذا الجواب أن نجيب على المفوضة القائلين بأنّ شؤون الخلق و الرزق في هذا العالم مفوضة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله و أمير المؤمنين عليه السلام.

و الظاهر أنّه يشير بذلك إلى رأيه حول حقيقة الحي - و هو أعمّ من الإنسان و المَلَك و الجن - حيث ذهب إلى أنّ حقيقته هو مجموع هذا الجسم المُشاهد (الجملة المُشاهدة)^٢، فتكون حقيقة رسول الله صلى الله عليه وآله و أمير المؤمنين عليه السلام جسماً أيضاً، و بذلك ينطبق عليهما ما تقدّم من عدم قدرة الجسم على إيجاد

١. راجع دليل ذلك في شرح: المقدّمة في الكلام، ص ٤٦.

٢. الذخيرة، ص ١١٣ - ١١٤.

جسم آخر، فلا يمكن أن يكون خلق هذا العالم الجسماني مفوضاً إليهما.

٥. استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام. و طرح السائل السؤال الآتي: لو سلمنا أن الجسم لا يقدر على إيجاد الأجسام بالباشرة ولا بالتولد، فلماذا لا يمكن أن يعطيه الله تعالى القدرة على أن يوجد لها بطريقة الاختراع. فأجاب الشريف المرتضى بما تقدّم من أن القدرة الزائدة على الذات لا تفعل إلا بواسطة استعمال محلّها وهو الجسم، وقد يُستعمل المحلّ للقيام بالفعل وذلك في الفعل المباشر، كما يُستعمل ليكون سبباً لحصول الفعل وذلك في الفعل المتولد، ولا شيء من هذين الأمرين موجود في الفعل المخترع، ففي الفعل المخترع لا يتم استعمال الجسم (محلّ القدرة) لا مباشرة ولا بعنوان سبب للفعل، ولذلك يستحيل أن يوجد الجسم القادر بقدرة زائدة جسماً آخر بطريقة الاختراع.

٦. إمكان صدور الخير والشر من فاعل واحد. وسأل عن إمكان نسبة مخلوقات العالم إلى فاعلين، على أساس أن العالم ينقسم إلى خير وشر، ولا يمكن لفاعل واحد أن يخلقهما معاً، فتحتم أن يكون لكلّ منهما فاعل معيّن. وأجاب الشريف المرتضى برفض المقدّمة القائلة إنّ الفاعل الواحد لا يمكنه خلق الخير والشر معاً، بل هو أمر ممكن و غير مستحيل، فلا تبقى ضرورة لافتراض فاعلين لهما، وبالتالي فاعلين للعالم.

٧. تعقّل كون الخالق لا جسماً ولا عرضاً. وسأل السائل عن إمكان وجود موجود مجرد عن المادّة، لا هو ظلمة ولا ضياء، ولا يقع في زمان ولا مكان، وليس جسماً أو جوهرأ ولا عرضاً. فأجاب الشريف المرتضى بأن حقيقة الظلمة والضياء والزمان والمكان حقائق ملازمة للجسمية، وقد ثبت أن الجسم محدث لكونه متجدداً، فإذا أثبتنا وجود قديم غير جسماني لزم أن تتنفي عنه هذه الحقائق.

٨. تعقّل حدوث شيء لا من شيء. كما سأل عن إمكان حدوث شيء لا من شيء.

فأجاب الشريف المرتضى من خلال توضيح معنى «لا من شيء»، فإنه إن أريد به: «لا من شيء موجود» فهو أمر معقول؛ لأنّ الشيء لا يوجد من أمر موجود وإلا صار له وجودان، فهو إذا حدث و صار موجوداً استغنى بوجوده هذا عن وجود آخر. وإن أريد بذلك: «من شيء معدوم» فهو معقول أيضاً؛ لأنّ الأشياء وجدت من العدم، وبذلك صار حدوث شيء لا من شيء أمراً معقولاً.

٩. إشكال إحداث الطبائع للعالم. وسأل السائل عن إمكان أن يكون العالم مخلوقاً للطبائع. فأجاب الشريف المرتضى بجواب مبنائي، حيث صرّح بما ذهب إليه من أنّ الطبائع غير معقولة أساساً^١، وأننا لا نتباحث مع أصحاب الطبائع لأنّها أمور لا تعقل، وكلّ ما أسندوه إليها نسندّه نحن إلى عرض أو غيره ممّا قام عليه الدليل. فلا بدّ أولاً من إثبات أنّ الطبائع معقولة، وحينئذ يمكن الكلام عن إسناد ما يراد إسناده إليها، وإلا بطل الكلام من الأساس.

١٠. إنكار صفات الطبائع. وسأل أيضاً سؤالاً آخر حول الطبائع، وهو ما المانع من اتّصافها بالحياة والقدرة والعلم وغير ذلك من الصفات؟ فأجاب الشريف المرتضى بنفس جواب المسألة السابقة من أنّ الطبائع غير معقولة أساساً، فلا معنى للبحث عن أنّ لها صفات أو لا.

المسألة الثامنة عشر: حول بعض خصوصيات جبرئيل عليه السلام. وجّه السائل عدّة أسئلة متعلّقة بمواضيع مختلفة حول جبرئيل عليه السلام، وهي:

١. تمثّل جبرئيل بصورة دحية الكلبي. سأل السائل عن نزول جبرئيل بصورة الصحابي دحية الكلبي، وأنّه كيف يمكن لجبرئيل أن يتصوّر بصورة غير صورته؟ وهل هو قادر على ذلك أو كان ذلك بقدرة الله تعالى؟ ثمّ ما يُسمع من القرآن عند

تصوّره بصورة دحية، إن كان يُسمع من صورة لغير جبرئيل فأشكاله واضح؛ لأننا نعلم أنّ المؤدّي للوحي والقرآن هو جبرئيل لا غيره، وإن كان يُسمع من صورة جبرئيل، فكيف نقول إنه يُسمع من صورة بشرية و هي صورة دحية؟ ثمّ لقد ورد في الرواية قدرة إبليس و الجنّ على التّصوّر، فما هو الصحيح في ذلك؟

فأجاب الشريف المرتضى بأنّ نزوله بهذه الصورة كان بطلب من النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وآله. وأمّا تصوّره بصورة دحية فلم يكن بقدرته؛ لأنّه غير قادر على ذلك، وإنّما كان بقدرة الله تعالى القادر على كلّ شيء. والدليل على عدم قدرة جبرئيل على التّصوّر هو ما تقدّم من أنّ الحيّ - وهو أعمّ من الإنسان و المَلَك و الجنّ - لا يقدر على إيجاد الأجسام؛ لأنّه قادر بقدرة زائدة على ذاته، و في التّصوّر يتمّ إيجاد جسم شبيهه بجسم المتصوّر، و هو جسم دحية في بحثنا. وأمّا ما يُسمع من القرآن عند تصوّر جبرئيل بصورة دحية فقد كان من جبرئيل على الحقيقة لا من غيره. وأمّا إبليس و الجنّ فغير قادرين أيضاً على التّصوّر؛ لما تقدّم من كونهم قادرين بقدرة زائدة، إلّا أن تقتضي المصلحة ذلك، فيقوم الله تعالى بتصويرهم.

٢. كَيْفِيَّةُ تَلَقِّي جِبْرِئِيلَ لِلْوَحْيِ. هذا السؤال متعلّق ببحث حقيقة الوحي، و هو من الأبحاث المهمّة في عصرنا، و قد كان يشغل ذهن السائل قبل ألف سنة، و هو أنّه كيف كان يتلقّى جبرئيل الوحي، هل كان يأخذه من الله تعالى مباشرة، أو من وراء حجاب؟

فأجاب الشريف المرتضى بما يتوافق مع مبناه حول حقيقة المَلَك، فهو جسم حاله حال كلّ الأحياء من البشر و الجنّ كما تقدّم، و الجسم لكي يتلقّى معرفة فالعادة تقتضي إمّا أن يسمعها أو أن يقرأها، و لذلك احتمل الشريف المرتضى أن يقوم الله تعالى بخلق كلام فيسمعه جبرئيل، أو يكون قد قرأ مضمون الوحي في اللوح المحفوظ، و وعاه ثمّ بلّغه إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وآله.

٣. مدى معرفة جبرئيل بالله تعالى وصفاته. سأل السائل عن ذلك، و هل ما يعلمه جبرئيل من صفاته تعالى أكثر مما نعلمه، أم مثله؟ و هل يمكن لجبرئيل أن يُخطر الله تعالى في ذهنه و وهمه، أو أن ما يطرأ على ذهنه أمرٌ مخالف لحقيقته تعالى الذي لا تدركه الأوهام؟ هذا ما ظهر لنا من السؤال.

فأجاب الشريف المرتضى بأن ما يعلمه جبرئيل من صفاته تعالى تابع للدليل الذي يقوم عنده، و هو بذلك مساوي لباقي العلماء و المتكلمين من البشر، فالكل تابع للدليل، و هم في ذلك سواء. و أمّا بالنسبة لما يخطره جبرئيل في ذهنه فلا يجوز، و السبب في ذلك هو ما كان يذهب إليه الشريف المرتضى من عصمة جبرئيل، و أنه لا يفعل قبيحاً. و هذه مسألة مهمّة، فهو قد أشار هنا إلى أن جبرئيل لم يكن معصوماً في تلقي الوحي و تبليغه فحسب، بل كان معصوماً عن فعل مطلق القبيح.

٤. مكان جبرئيل في السماء. و سأل السائل عن مكان جبرئيل. فأجاب الشريف المرتضى بما روي من أنه في السماء الرابعة. و هو جواب مقتضب ناشئ من عدم وجود دليل قطعي في المسألة.

المسألة التاسعة عشر: معنى الصفة في القديم تعالى. كما سأل عن ما ذهب إليه بعض المعتزلة من أن كونه تعالى سمياً بصيراً مريداً هي صفات زائدة و مستقلة عن الصفات الأخرى، خلافاً لمن أرجع هذه الصفات إلى صفة العلم مثلاً، فسأل هل أنهم يجعلون هذه الصفات مثل صفتي العلم و القدرة، أو لا؟

و أجاب الشريف المرتضى ببيان معنى الصفة التي هي قول الواصف، و هي بحسب الاصطلاح تعني ما تكون عليه الذات من الحال التي تختص بها، أعم من أن يكون ذلك للذات، أو لمعنى من المعاني أو بالفاعل. و أمّا القدرة و العلم فلا يسميان صفة، و إنّما الصفة هي ما أوجبه القدرة و العلم من كونه قادراً و عالماً.

المسألة العشرون: كلام الله تعالى، كيف يكون؟ و سأل السائل عن الكلام الإلهي،

هل تكلم به أو أحدثه، وكأنه تصوّر أنه تعالى إذا تكلم فكلامه يكون قديماً، خلافاً لما لو أحدثه، ولذلك أجابه الشريف المرتضى بأنه إذا أحدثه يصدق عليه أنه تكلم أيضاً، ولا تعارض بين الأمرين، فالمتكلم هو فاعل الكلام، فإذا فعل الكلام فقد تكلم به وأحدثه؛ فمعناهما واحد.

و سأل أيضاً عن كيفية كلامه تعالى مع موسى عليه السلام من خلال الشجرة، مع أن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كُنْ لِشَيْءٍ أَنْ يَكْلُمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا^١﴾، والكلام من خلال الشجرة لا يعدّ وحياً. وأجاب الشريف المرتضى بأنه إذا أكمل الآية لوجد أصنافاً أخرى غير الوحي، وهي: من وراء حجاب، أو إرسال الرسول، فيمكن أن يكون الكلام من خلال الشجرة داخلياً تحت الصنف الذي هو من وراء حجاب، وبذلك يرتفع الإشكال. ويبدو أن سبب الإشكال عدم قراءة الآية بصورة كاملة!!

المسألة الحادية والعشرون: حول الكعبة والميثاق والعقل والروح. و سأل السائل عن عدّة أمور بدأت بالسؤال عن الكعبة، ثمّ تسلسلت الأسئلة إلى أمور أخرى، وذلك كما يلي:

١. هل الكعبة كانت قبلة لمن كان قبلنا، أم أنها قبلة لنا ولإبراهيم عليه السلام فقط؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنه ممّا لا شكّ فيه أنها قبلتنا، وأمّا كونها قبلة لمن كان قبلنا، فهو أمر غير مقطوع به، بل هو أمر ممكن. وهذا الجواب هو الجواب المنطقي عند فقدان الدليل على الإيجاب أو السلب في أيّ مسألة علمية، وقد تكرر أكثر من مرّة في كلامه رحمه الله.

٢. وبمناسبة الكلام عن الكعبة انتقل السائل إلى السؤال عن الحجر الأسود، وما ورد من استحباب مخاطبة الحاجّ إيّاه بقوله: «وفيت بعهدي و تعاهدت ميثاقي»، و

أشكل على ذلك بإشكالين:

الإشكال الأول: هل يسمع الحجر ما يقال له، أو أنه يحصل عنده علم بذلك يوم القيامة؟ وأجاب الشريف المرتضى بعقلايته المعهودة، فأنكر أن يسمع الحجر شيئاً؛ لأنه جماد، والسمع يتوقف على وجود الحياة، ولذلك فنحن متعبدون فقط بمخاطبة الحجر لمصلحة ما، لا لكونه يسمع كلامنا.

و الإشكال الثاني متعلق بكلمة «الميثاق» الواردة في كلام الحاج للحجر، فقد أورد عليه إشكالين: أحدهما: أننا لو كنّا عقلاء في عالم أخذ الميثاق فلا بد أن نذكره، وإن لم نكن عقلاء فمن القبيح أن يؤخذ الميثاق من غير العاقل. والآخر: أن القول بالميثاق يقوي شبهة التناسخ؛ فإنهم يلزموننا بما روي من أن الأرواح خلقت قبل الأبدان بألفي عام، وهذا يتناسب مع القول بالميثاق مما يؤدي إلى تقوية شبهة التناسخ.

و علق الشريف المرتضى على الإشكالين الأخيرين بما يلي:

أمّا الأول: فهو يتناسب مع تصور أن المقصود بالميثاق في كلام الحاج هو ميثاق عالم الذر المذكور في القرآن، بينما ليس الأمر كذلك، فإن المقصود هو الميثاق الذي أخذه الله تعالى من الحاج على لسان نبيه صلى الله عليه وآله. وبذلك لا يرد إشكال على تكليم الحاج للحجر من هذه الناحية.

و الجدير بالذكر أن هذا الكلام لا يعني إيمان الشريف المرتضى بعالم الذر، فهو قد ذهب إلى إنكار هذا العالم، واستدل بنفس ما ذكره السائل من ضرورة تذكر ذلك العالم على فرض وجوده^١، وإنما كان مقصوده هنا إنكار أن يكون الميثاق المذكور في كلام الحاج هو نفس ميثاق الذر.

١. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٦-٥٤؛ المسائل الرازية، المسألة الرابعة.

و أما الثاني: فقد ثبت بطلان التناسخ بأدلة قطعية، وبذلك لا يمكن تقوية شبهة التناسخ من خلال القول بالميثاق أو خلق الأرواح قبل الأبدان.

٣. وبمناسبة الكلام عن خلق الأرواح انتقل السائل إلى السؤال عن الأرواح، وهل هي قديمة و مخلوقة قبل الأبدان أم لا؟ و كأنَّ السائل و غيره فهموا من تقدّم خلق الأرواح على الأبدان بألفي عام أنَّ الأرواح قديمة. فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ هذه من الدعاوى الباطلة، و قد ثبت بالدليل حدوث جميع الأجسام، سواء كانت أرواحاً أم لا، فإنَّ الروح جسم؛ لأنَّ غاية ما يقولونه: إنَّ الروح حية، و الحيَّ بكلِّ مصاديقه - من إنسان أو ملك أو جنٍّ أو روح - من الأجسام، و بذلك لا تكون الأرواح قديمة.

و ينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ الشريف المرتضى سوف يصرّح بأنَّ الروح ليست حيّة، لكنّه مع ذلك يقول بأنّها جسم؛ لأنَّ تعريفه للروح هي أنّها هواء متردّد في مخارق الحيّ، و الهواء جسم و إن كان رقيقاً.

٤. و من الأسئلة المتعلقة بالروح السؤال عن حال الأرواح بعد مفارقة الأبدان، هل يكون لديها حسّ أم لا؟ و هل يقع الحساب عليها فقط، أو عليها و على الأبدان معاً؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ الحسّ من خصوصيات الحيّ، و الحيّ - الذي تحلّ فيه الحياة - هو مجموع هذا الجسم الذي نشاهده و الذي يحس و يدرك، و الإدراك عند المتكلّمين يعني المعرفة الحسيّة. و إذا اتّضح هذا، فإذا كانت الأرواح بعد انفرادها غير حيّة، فهي لا تحسّ؛ لأنَّ الحسّ هو الإدراك و الإدراك هو الحسّ كما تقدّم آنفاً، و المقتضي للإدراك هو كون المدرك حياً^١، فإذا فقدت الحياة فقد الإدراك و الحسّ.

و بهذا اتّضح الجواب عن السؤال الآخر، و هو وقوع الحساب على الروح، فقد أجاز الشريف المرتضى بأنَّ الحساب على الحيّ، و بما أنَّ الروح تابعة في كونها

حية لغيرها - أي للبدن - فالحساب يقع على من تكون تابعة له، لا عليها.

٥. و سؤال آخر عن جانب آخر من الروح، و هو حال نوم الإنسان، فما المقدار الذي يفارق منها البدن، و ما الذي يبقى؟ و أجاب الشريف المرتضى من خلال تعريف الروح، حيث عرّفها بأنها الهواء المتردد و المتحرك في مخارق و فراغات جسم الحي، و هذا الهواء موجود في حالتي النوم و اليقظة. و يظهر من هذا الكلام أن الروح لا تفارق البدن في حال النوم، و لا حتى جزء منها.

٦. و لعله لمناسبة البحث عن الروح و البدن، تطرّق السائل للسؤال عن علاقة العقل و البدن، و عن مستقرّ العقل منه؟ و هل يتساوى جميع الناس - و منهم الأنبياء و الأئمة عليهم السلام - في العقل، أم لبعض الناس مزية على الآخرين فيه؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ مستقرّ العقل و مكانه في القلب. و أمّا بالنسبة إلى السؤال الآخر، فيما أنّ الشريف المرتضى ذهب إلى أنّ العقل عبارة عن مجموعة من العلوم المعينة التي يمتلكها المكلف، لذلك صرّح هنا بأنّ جميع البشر متساوون في العقل، و لا مزية لأحد - حتى الأنبياء عليهم السلام - على غيره فيه؛ لتساويهم في تلك العلوم التي تشكّل العقل، نعم لبعض البشر - كالأنبياء عليهم السلام - مزية على غيرهم في امتلاكهم علوماً أخرى غير علوم العقل.

٧. ثمّ طرح السائل سؤالاً آخر عن العقل، و هو هل يكبر العقل مع الصبي، أي هل تزداد العلوم التي يتكوّن منها العقل في الصبي، أو أنّه يحصل على علوم معينة و ثابتة ليست فيها زيادة؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ هناك خلافاً حول غير العاقل، هل يملك شيئاً من العقل، أي هل يمتلك بعض العلوم التي يتكوّن منها العقل، أو لا؟ و يعني بغير العاقل الصبي الذي وقع محلاً للسؤال، فإنّ العقل هو مدار التكليف، فالذي يحصل على مقدار من العلوم بحيث يصير مكلفاً يسمّى عاقلاً، و الذي لم يحصل

على ذلك المقدار من العلوم - كالصبي - يسمّى غير عاقل أو جاهل^١. وأجاب الشريف المرتضى عن السؤال الأخير بأنّ ذلك راجع إلى اختيار الله تعالى، فيمكنه أن يخلق في الأطفال العقل، أي أن يعطيهم العلوم التي يكونون بها من العقلاء، و قد فعل ذلك بالفعل في حقّ عيسى و بعض أئمّتنا عليهم السلام.

٨. و سأل السائل أيضاً عن عدد أرواح الإنسان، و مكانها، و مكان العقل منها، و هل هو داخل فيها أو خارج عنها؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ الروح واحدة، و ذلك اعتماداً على ما تقدّم من أنّ حقيقتها عبارة عن الهواء المتردّد في مخارق الحيّ - و إذا كان متردّداً في مخارق غير الحيّ، فهو مجردّ هواء و لا يسمّى روحاً - و الهواء واحد غير متنوّع. و أمّا مكان الروح فهو مخارق الحيّ و فراغاته، كما هو مذكور في التعريف. و أمّا مكان العقل منها، فالروح ليست إلّا هواء، فهي ليست عاقلة حتّى يُسأل عن مكان العقل منها، و قد تقدّم أنّ مكان العقل هو القلب.

٩. و بمناسبة الكلام عن عدد أرواح الإنسان، تعرّض السائل للسؤال عن حقيقة الإنسان. فأجاب الشريف المرتضى بأنّها مسألة مطوّلة و قد تقدّمت بعض الإشارات إليها، و هو أنّ الإنسان حيّ، و حقيقة الحيّ هو هذا الجسم المشاهد.

المسألة الثانية و العشرون: أوّل ما خلق الله تعالى. و سأل السائل عن أنّه إذا كان الله تعالى قديماً، فكيف يمكننا القطع بأنّ أوّل شيء خلقه هو السماوات و الأرض؟ فهل هناك دليل قطعي من الشرع أو غيره؟ فأجاب الشريف المرتضى بعدم وجود قطع على شيء من ذلك؛ لعدم قيام دليل قطعي على ذلك، و لذلك يبقى الأمر في حيّز الإمكان.

المسألة الثالثة و العشرون: في الفراغ و نهايته و علم الباري بها. ذهب الشريف

المرتضى إلى القول بالخلأ، وأنّ العالم ليس كلّه ملاء، بل هناك خلأ إلى جانبه^١، و لذلك أورد السائل أسئلته وإشكالاته على الخلأ والفراغ، فسأل عن حقيقة الفراغ ومعناه، وهل له نهاية؟ وباعتبار أنّ السماوات والأرض سبع طبقات، فهل يوجد بعد ذلك - أي في الطبقة الثامنة - فراغ قطعاً أو لا؟ فإن قلت: لا يوجد هناك فراغ، إنّما ينقطع الفراغ بانقطاع السماوات والأرضين السبع، فحينئذ نسأل: ماذا يوجد بعد هذه السماوات والأرضين؟ أي ماذا يوجد بعد الملاء، فإذا لم يوجد هناك خلأ وفراغ فماذا؟ وإن قلت: يوجد هناك فراغ، فنسأل: إذا انتهى الفراغ فماذا يوجد بعده؟ وكأنّ السائل تصوّر أنّ الفراغ لا بدّ أن ينتهي عند حدّ.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ حقيقة الفراغ لا شيء، فلا هو جوهر ولا عرض، ولا قديم ولا حادث، ولا هو ذات ولا معلوم كباقي المعلومات. ولا يوصف على الحقيقة بالتناهي وعدمه، بل يوصف بذلك مجازاً. وأمّا ما وراء السماوات والأرضين السبع - أي الطبقة الثامنة - فلا نعرفها، والقرآن الكريم نطق بما يدلّ على سبع طبقات فقط، وأمّا غير ذلك فلا دليل عليه.

المسألة الرابعة والعشرون: وجود جابرّقا وجابرّسا، وحكم أهلها. ومما سأل عنه السائل، سؤاله عن حقيقة مدينتيّ جابرّقا وجابرّسا الواردتين في كلام الإمام الحسن عليه السلام، وهل لهما وجود؟ وما هو تكليف أهلها؟ فباعتبار وقوع إحدى المدينتين في شرق الأرض والأخرى في غربها وبُعدهما عنّا بحيث يُحتمل أن لا تكون دعوة الإسلام قد وصلت إليهم، لذلك سأل عن نوع تكليف أهلها.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ الخبر المشار إليه خبر واحد، ولذلك لا يمكن القطع على محتواه وعلى وجود هاتين المدينتين. وأمّا تكليف أهلها على فرض

وجودهما، فالأمر دائر بين أمرين: إما أن تكون دعوة الإسلام قد وصلت إليهم، و قامت عليهم الحجة، فهم مكلفون بنفس تكاليفنا. وإما أن لا تكون قد وصلت إليهم، فهم مكلفون بما يمليه عليهم العقل من تكاليف فقط.

المسألة الخامسة والعشرون: حكم الأطفال يوم القيامة. و سأل عن حكم أطفال المؤمنين والكافرين يوم القيامة. فأجاب الشريف المرتضى بأن المروي دخول أطفال المؤمنين الجنة، إما تفضلاً من الله تعالى عليهم، وإما لأجل أن يزيد سرور آبائهم بذلك، فيكون دخول هؤلاء الأطفال إلى الجنة أحد أنواع الثواب الذي يصل إلى آبائهم. إن نسبة الشريف المرتضى ذلك إلى المروي يدل على عدم قطعه به. وأما بالنسبة إلى أطفال الكافرين فيبدو أنه لا توجد في حقهم رواية يمكن الركون إليها، ولذلك اكتفى في الجواب بذكر ما يدل عليه العقل، وهو أن كل غير عاقل - ومنهم الأطفال كما تقدّم - يعاد يوم القيامة كي يحصل على أعواض آلامه في الدنيا، ثم يصير تراباً.

المسألة السادسة والعشرون: عقاب من قاتل إماماً عادلاً. و سأل عن عقاب من قاتل الإمام وهو مؤمن بالشريعة كلها، ومات من دون توبة، فهل يكون عقابه منقطعاً، حتى إذا انتهى عقابه خرج من النار ودخل الجنة؟ فأجاب الشريف المرتضى بضرر قاطع وهو أن من قاتل الإمام كافراً، وعقابه كعقاب سائر الكفار عقاباً دائماً في النار غير منقطع، فلا يسقط بعفو ولا شفاعاً، ولا يسقط إلا بأن يتوب في حياته.

المسألة السابعة والعشرون: حكم الملائكة والجنّ بعد انتهاء التكليف. و سأل عن حال الملائكة بعد انتهاء التكليف ودخول أهل الجنة إلى الجنة، فهل الجنة التي يدخلها الملائكة هي نفس جنة بني آدم أو غيرها؟ وهل يمكن للبشر أن يروهم؟ وهل هم يأكلون ويشربون كالbشر، أم هم مشغولون بالتسبيح والتفديس فقط؟ وهل

يسقط التكليف عنهم هناك في الجنّة؟ وأكثر هذه الأسئلة تشمل الجنّ أيضاً. فأجاب الشريف المرتضى بجواز أن تكون جنّتهم نفس جنّة بني آدم أو غيرها، فإنّ الجنان كثيرة. وأمّا رؤية البشر لهم فهو أمر ممكن؛ لأنّهم أجسام - فقد تقدّم أنّ حقيقة الحيّ أنّه جسم، والملائكة أحياء - ولكن بما أنّ أجسامهم شفافة و رقيقة لذلك لا يمكن رؤيتهم إلاّ بتقوية شعاع بصر البشريّ يصبحوا قادرين على رؤية الأجسام الشفافة، أو بتكثيف أجسام الملائكة، وكلّ ذلك بقدرّة الله تعالى. وأمّا أكلهم وشربهم فجائز أن يكون وأن لا يكون، فالله تعالى يشيهم بما فيه لذّتهم، فإن كانت في الأكل والشرب جاز، وإن كانت في غير ذلك جاز أيضاً. وأمّا تكليفهم فالذي يدلّ عليه العقل هو أنّه يسقط عنهم؛ لأنّه لا يمكن أن يكونوا مكلفين ومثابين في آن واحد؛ فإنّ التكليف مأخوذ من الكلفة والمشقة، وهي لا تجتمع مع الثواب الخالي من ذلك^١. ونفس الكلام في الجنّ.

وبعد الانتهاء من التعريف بما ورد من بحوث في هذه المسائل يمكن تقديم فهرس مختصر لها من خلال تصنيفها إلى عدّة أصناف، نقوم بذكرها هنا باختصار، و نشير إلى عنوان ورقم المسألة التي تعرّضت إليها، وذلك كما يلي:

١. الطبيعيات؛ مثل: الإشارة إلى حدوث حشرات الأرض والبراغيث، أو عدم حدوثها، كما ذهب إليه ثمامة (ت ٣٠٣هـ) (المسألة ٦)، ومثل البحث عن حقيقة الرعد والبرق والغيم (المسألة ٧)، وحقيقة الفراغ، أو الخلاء (المسألة ٢٣).

٢. الصفات الإلهيّة؛ مثل: حقيقة الصفات (المسألة ١٩)، ونفي الجسميّة (المسألة ٨)، والمثل، والصدّ (المسألة ٩)، والشريك (المسألة ١٣) عنه تعالى، وحقيقة الكلام (المسألة ٢٠).

١. راجع بداية: مسألة في أحكام أهل الآخرة، وهي إحدى الرسائل الكلاميّة للشريف المرتضى.

٣. لطيف الكلام؛ مثل: عدم قدرة الجسم على خلق و إبداع جسم آخر (المسألة ١١، ١٢)، و كيفية حدوث شيء لا من شيء (المسألة ١٥)، و نفي الطباع (المسألة ١٦، ١٧).

٤. الوحي؛ مثل: كيفية تصوّر جبرئيل بصورة دحية الكلبي، و كيفية سماعه للوحي، و غير ذلك من الأبحاث (المسألة ١٨).

٥. المعاد؛ مثل: حكم الأطفال يوم القيامة (المسألة ٢٥)، و مصير من قاتل الإمام (المسألة ٢٦)، و حكم الملائكة في الآخرة (المسألة ٢٧).

٦. مسائل كلامية أخرى؛ مثل: حقيقة الكلام مع الحجر الأسود، و حقيقة الميثاق، و بطلان التناسخ، و حقيقة الروح، و الإنسان، و العقل (المسألة ٢١)، و أول ما خلق الله تعالى (المسألة ٢٢)، و تكليف أهل جابر قا و جابر سا (المسألة ٢٤).

فهذه أهمّ الأبحاث المطروحة في المسائل النيلية، و هي تعكس الكثير من آراء الشريف المرتضى الكلامية التي تبناها في مختلف كتبه و رسائله.

و كانت المسائل النيلية قد طبعت مرّتين: إحداهما في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٥ - ٣٥ باسم: جوابات المسائل المصرية. و قد قوبلت الطبعة الجديدة مع هذه الطبعة. و أُشير إليها بكلمة: «المطبوع». و الطبعة الأخرى في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٣٢ - ١٥٣ باسم: أجوبة المسائل النيلية.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٣١ - ١٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات

(٥٤ - ٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٤٨ - ٣٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٧٠) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقلم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٣٦ - ٣٥٢) من المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٧٢ - ٨١) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٠ - ٥٦) من المجموعة.

٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ١٥٠) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٢٤ - ٣٢) من المجموعة.

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٩ - ٢٧٣) من المجموعة.

٨. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٨ - ٤٨) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٢/٤؛ تقع في الصفحات (١ - ١٠) من المجموعة، وهي بخط الشيخ محمد بن طاهر السماوي رحمه الله.
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٣٥ - ٤٥) من المجموعة.
١١. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (١٠٧ - ١٢٠) من المجموعة.

[جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ النَّيْلِيَّاتِ^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسَائِلُ^٢ مِمَّا^٣ وَجِدَ^٤ مِنَ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ مِنَ النَّيْلِ وَجَوَابِهَا، سِوَى مَا شَذَّ مِنْهَا.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^٥

[إِحْدَاثُ الْحَشَرَاتِ وَاسْتِحْقَاقُهَا لِلْعِوَضِ]

قَوْلُ ثُمَامَةَ^٦: «إِنَّ حَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَالْبَرَاعِثِ^٧ حَوَادِثُ لَا مُحَدِّثَ لَهَا» مِنْ أَيِّ

١. في المطبوع: «المصريَّات».

٢. في «أ، د، س»: «مسألة». وفي المطبوع: «مسائل».

٣. في «أ»: «وما». وفي «ب، س» والمطبوع: «ما».

٤. في مسائل المرتضى: «وجدت».

٥. لقد سقطت خمس مسائل من بداية النسخ.

٦. في «أ، ب، د»: «قول تمامة»، وفي مسائل المرتضى: «قول أبي علي قوله تمامة»، وفي

المطبوع: «قوله [زيد] بهاؤه» بدل «قول ثُمَامَةَ». وَثُمَامَةُ هُوَ ثُمَامَةُ بْنُ الْأَشْرَسِ أَبُو مَعْنٍ النَّمِيرِيُّ

البصري؛ مِنْ مَتَكَلَّمِي الْمَعْتَزَلَةِ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ الْعَبَّاسِيِّ، وَكَانَ ذَا نَوَادِرٍ وَمُلَحٍّ، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ

الجاحظ، وَارَادَ الْمَأْمُونُ أَنْ يَسْتَوِزَّهُ فَاسْتَعْفَاهُ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢١٣ هـ. وَقِيلَ: ٢٣٤ هـ. رَاجِعَ: لِسَانِ

الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٨٣؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٢٠، ص ١٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ١٠٠.

٧. «الْبَرَاعِثِ» جَمْعُ «الْبَرَعِثِ»، وَهِيَ دَوْبِيَّةٌ سَوْدَاءُ صَغِيرَةٌ تَنْبُ وَتَبَانُ. رَاجِعَ: لِسَانِ الْعَرَبِ،

ج ٢، ص ١١٦ (برغث).

طَرِيقٍ قَالَهُ ١؟ وَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ ذَهَبَ؟ وَ مَا يُقْتَلُ ٢ مِنْهَا ٣ وَ مِنْ ٤ الْقَمَلِ ٥ وَ الصُّبَانِ ٦
أَيْضاً بَغَيْرِ ذَنْبٍ، لَهُ عَوْضٌ أَمْ لَا؟ وَ إِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ عَوْضٌ فَمَا بَالُ غَيْرِهِ لَهُ عَوْضٌ ٧؟
الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّهُ رَأَى اسْتِحَالَةَ خُدُوثِهَا مِنَّا ٨؛ لِتَعَذُّرِ فِعْلِ الْأَجْسَامِ وَ بِنِيَّةِ ٩ الْحَيَاةِ عَلَيْنَا.
وَ خَفِيَ عَلَيْهِ وَجْهُ الْحِكْمَةِ وَ الْمَصْلَحَةِ فِي وَقْعِهَا مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فَقَالَ: لَا يَصِحُّ
وَقُوعُهَا مِنْهُ. فَلَمَّا رَأَى تَعَذُّرَ وَقْعِهَا مِنَ الْفَاعِلِ الْقَدِيمِ وَ تَعَذُّرَ وَقْعِهَا مِنَ
الْفَاعِلِ ١٠ الْمُحَدَّثِ وَ قَدْ ثَبَّتَ خُدُوثُهَا قَالَ: إِنَّهَا حَوَادِثٌ لَا مُحَدِّثَ لَهَا. وَ لَوْ عَلِمَ
وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهَا ١١ لِأَضَافَهَا إِلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْعَوْضُ فَهُوَ ثَابِتٌ فِيمَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَلَامِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهَا مِنَ
الْمُؤَلَّمَاتِ؛ وَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعَوْضِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ ١٢.

١. في المطبوع: «من أي طريقة قال»، و أُشير في هامشه إلى أنَّ في الأصل: «قالوا» بدل «قال».

٢. في «أ» و المطبوع: «يقبل».

٣. في «أ، ب، س» و المطبوع: «منهما».

٤. في المطبوع: - «من».

٥. في «أ» و المطبوع: «العمل».

٦. في «أ، ب» و المطبوع: «و الصبيان» و «الصُّبَانُ» جمع «صُوبَة»، و هي بيضة القمل و البرغوث
على قول، أو بيضة القمل وحده على قولٍ آخر. راجع: تاج العروس، ج ٢، ص ١٣٥ (صنب).

٧. في المطبوع: - «له عوض».

٨. في «د»، «منها». و في المطبوع: «هنا».

٩. في «ب»: «و بينة». و في «د، ص» و المطبوع لا توجد نقاط على الحروف؛ فالكلمة غير واضحة.

١٠. في المطبوع: - «القديم و تعذر وقوعها من الفاعل».

١١. في المطبوع: - «فيها».

١٢. المسألة السادسة بتمامها ساقطة من «ص».

المسألة السابعة^١

[ماهية الرعد والبرق والغيم، ووجود جبال البرد]

«الرعد» و «البرق» و «الغيم» ما هو؟ وقوله^٢ تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَّ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^٣ هل هناك^٤ [جبال] برَد أم لا؟
الجواب - والله التوفيق :-

إن «الغيم» جسم كثيف، وهو مُشاهد لا يُمكن الشك فيه.
وأما «الرعد» و «البرق»، فقد روي أنهما ملكان^٥. والذي نقوله هو أن الرعد صوت من اصطكاك أجرام السحاب، والبرق يتقد^٦ أيضاً من تصادمها^٧.
وقوله: ﴿مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ لا شبهة فيه أنه كلام الله، وأنه لا يمتنع أن تكون^٨ جبال البرد مخلوقة في^٩ حال ما ينزل البرد.

١. في المطبوع: + «في». وفي «ص»: + «من المسائل الواردة من النيل وجوابها».

٢. في المطبوع: «قوله» بدون واو العطف.

٣. النور (٢٤): ٤٣.

٤. في «ص»: - «هل». وفي المطبوع: «و هل هنا» بدل «هل هناك».

٥. راجع: غريب الحديث، ج ٤، ص ٣٥٧؛ كتاب العين، ج ٢، ص ٣٣؛ المفردات، ص ٣٣؛ لسان

العرب، ج ٣، ص ١٧٩ (رعد).

٦. في «أ»: «ينفقد». وفي «د»: «ينفد». وفي «س» و المطبوع: «يبعد».

٧. في «أ، س، ص» و المطبوع: «تصادمهما».

٨. في «أ، د، س، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٩. في المطبوع: - «في».

المسألة الثامنة^١

[تَعْقُلُ عَدَمَ كَوْنِ الْفَاعِلِ جِسْماً]

إذا كَانَ الْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيًّا، فَمَا يُنْكَرُ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا جِسْماً؟

الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ -:

إنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَادِراً، وَكَوْنُ الْحَيِّ حَيًّا يُصَحِّحُ كَوْنَهُ^٢ قَادِراً؛ فَمِنْ هَذَا
الْوَجْهِ وَجَبَ^٣ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ حَيًّا. وَلَيْسَ كَوْنُهُ جِسْماً مُصَحِّحاً لَكَوْنِهِ فَاعِلاً وَلَا
قَادِراً، فَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِيهِ.

وَالْفَاعِلُ مِنَّا إِنَّمَا احتَاجُ إِلَى كَوْنِهِ جِسْماً؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ «بِقُدْرَةٍ» وَحَيٌّ «بِحَيَاةٍ»،
وَاللْقُدْرَةُ وَالْحَيَاةُ تَأْثِيرٌ فِي مُحَلِّهِمَا، فَيَصِيرُ مُحَلِّهُمَا آلَةً فِي فِعْلِهِ. فَمَنْ هُوَ قَادِرٌ «لَا
بِقُدْرَةٍ» وَحَيٌّ «لَا بِحَيَاةٍ»^٤ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ؛ فَفَارَقَ^٥ كَوْنُهُ جِسْماً لَكَوْنِهِ حَيًّا.

١. من هنا إلى بداية المسألة السادسة عشر ساقط من «ص».

٢. في «د»: «يصحّ مع كونه» بدل «يصحّ كونه». وفي المطبوع: «يصحّ أن يكون» بدلها.

٣. في «د»: - «الوجه». وفي المطبوع وُضِعَ بين معقوفين: «يصحّ» بدل «وجب».

٤. في المطبوع: «ولا».

٥. في المطبوع: «معارف» بدل «ففارق»، و سَطَرَ في هامشه ما نصّه: «كذا في النسخة».

المسألة التاسعة

[تَعْقُلُ مَنْ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا ضِدًّا]

فإن قيل: كَيْفَ يُعْقَلُ مَنْ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا ضِدًّا؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إن إثبات المثل والضد والخلاف تابع للدليل. وإن كان إثبات مخالف للذات لا بد منه؛ لأن تميزها من غيرها نفسها، إلا أنه يكفي أن يعلم أن لها مخالفاً على جهة الجملة. فأما إثبات ضد ومثل فمنه بد^١ و يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون؛ بحسب الدليل.

والقدر التي يُقدَّر^٢ بها لا مثل لواحد؛ لأنه لا يصح أن تتعلّق^٣ قدرتان بمقدور واحد.

وإذا كان الدليل قد دلّ على أن القديم تعالى لا مثل له ولا ضد له - بما بيّناه في موضعه -^٤ وجب أن نقول^٥ به، ولا^٦ عجب فيما دلّ الدليل عليه.

١. في «أ»: «ند». وفي «د» والمطبوع: «بدأ».

٢. في «أ»، «د»: «تقدر». وفي «س»: «نقدر». وفي المطبوع: «يتقدر».

٣. في النسخ المعتمدة: «يتعلّق».

٤. راجع: الملخص، ص ٤٣ - ٤٤، و ١٥٩.

٥. في «أ، ب، د»: «أن يقول».

٦. في المطبوع: - «لا».

المسألة العاشرة

[تَعَقُّلُ فَاعِلٍ مِنْ دُونِ لَمَسٍ أَوْ اتِّصَالٍ]

فإن قيل: كَيْفَ يُعَقِّلُ فَاعِلٌ^١ مِنْ غَيْرِ مُلَامَسَةٍ وَلَا اتِّصَالٍ؟
الجواب - وبالله التوفيق -:

إنَّ الفاعلَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي^٢ كَوْنِهِ فاعِلاً إِلَى مَا يُصَحِّحُ^٣ الْفِعْلَ^٤، مِنْ كَوْنِهِ قادراً
وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَلَيْسَ الْمُلَامَسَةُ وَالْاتِّصَالُ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا
احتِيجُ^٥ إِلَى الْجِسْمِيَّةِ فِينَا^٦ لِأَجْلِ الْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ،^٧ فَصَارَ مَحْلُهُمَا آلَةٌ فِي
استعمالِهما، فَاحتِيجَ إِلَى الْاتِّصَالِ وَالْمُلَامَسَةِ^٨ لِأَجْلِ اسْتِعْمَالِ مَحَلِّ^٩ الْقُدْرَةِ
وَالْحَيَاةِ؛ فَمَنْ هُوَ حَيٌّ «لَا بِحَيَاةٍ» لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.

١. فِي «أ، ب»: «كَيْفَ يَفْعَلُ فاعِلاً» بَدَلَ «كَيْفَ يَعْقِلُ فاعِلٌ». وَفِي «س»: «كَيْفَ يَعْقِلُ فاعِلاً» بِدَلِهَا.

و فِي «د»: - «كَيْفَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُصَحِّحُ».

٤. فِي «أ، ب»: «الْعَقْل».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَحْتَاجُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِينَا».

٧. تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْمُلَامَسَةِ» بَدَلَ «وَالْمُلَامَسَةِ».

٩. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: - «مَحَلٌّ».

المسألة الحادية عشر

[استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك]

فإن قيل: فمن أين بُعد^١ أن تكون الأجسام خلق غيره ممن أقدره عليها من جسم آخر؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إنه إذا ثبت أن القدر لا يصح بها^٢ فعل الأجسام، وكان وقوع الأجسام بها محالاً، لم يصح ما ذكر في السؤال؛ وقد ذكرت في «الذخيرة» و«الشرح»^٣ وغيرهما من كتب الشيوخ.

وبهذا توصلنا إلى إبطال قول المفوضة الذين قالوا: إن الله تعالى فَوْضَ إلى محمدٍ صلى الله عليه وآله وعليه السلام الخلق والرزق وغير ذلك.^٥

١. في «ب»: «يفسد». وفي المطبوع: «هذا».

٢. في «أ» والمطبوع: «فمن».

٣. في المطبوع: «لا يصلح لها».

٤. في المطبوع: «والشيوخ» بدل «والشرح».

٥. تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣٣ - ١٣٤؛ المقالات للبلخي، ص ٥١٢.

المسألة الثانية عَشَرَ

[استحالة إقدارِ الله تعالى جسماً على اختراعِ الأجسام]

فإن قيل: ما تُنكرون^١ أن يُعطيه قدرةً على الاختراعِ من غيرِ مُباشرةٍ ولا تولدةٍ^٢؟
الجوابُ - وبالله التوفيقُ -:

إنه إذا كان مُستحيلاً بالقدرةِ فِعْلُ الجسمِ - لأنَّ القدرةَ لا يَصِحُّ الفِعْلُ بها إلا باستعمالِ محلِّها في الفِعْلِ إن كان مُباشراً أو في سببِ الفِعْلِ إن كان مُتولِّداً - بَطَلَ أن يَقَعَ بها مُخْتَرَعاً؛ لاستحالةِ الوجهينِ فيه.^٣

١. في «د»: «ما ينكرون».

٢. في «ب، د، س»: «ولا متولدة». وفي المطبوع: «ولا تولية».

٣. من قوله: «إن كان متولداً...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

المسألة الثالثة عشر

[إمكان صدور الخير والشر من فاعل واحد]

فإن قيل: فلم لا ترجع الأفعال^١ إلى اثنين، من حيث كان في العالم خير و شر، ولا يجوز أن يكون الخير والشر من فاعل واحد؟^٢

الجواب - والله التوفيق :-

إن الخير والشر لا يستحيل وقوعهما من فاعل واحد؛ ولهذا يفعل الواحد منا الخير والشر. وإذا كان كذلك، فما المُلزم لنا أن يكونا فاعلين؟ وإِنما كان يجب ذلك لو كان الخير يقع من فاعل ويستحيل^٣ أن يقع الشر منه، والشر يقع من^٤ فاعل والخير^٥ يستحيل أن يقع منه^٦؛ وإذا لم يكن كذلك^٧ فلا وجه^٨ لإثبات اثنين^٩.

١. في «أ» - «لم». وفي «ب» - «لا». وفي «د»: «يرجع» بدل «ترجع». وفي المطبوع: - «فإن قيل: فلم لا ترجع الأفعال»، وعنوان «المسألة الثالثة عشر» أيضاً تغير مكانه.

٢. في المطبوع وُضع هنا عنوان «المسألة الثالثة عشر».

٣. في «أ» - «و يستحيل». وفي «ب»: «فاعله ويستحيل». وفي «س»: «فاعل واحد يستحيل». وفي المطبوع: «فاعل واحد مستحيل» كلها بدل «فاعل ويستحيل».

٤. في المطبوع: «عن». ٥. في المطبوع: - «والخير».

٦. في المطبوع: «عنه».

٧. في «ب، د» - «و إذا لم يكن كذلك». وفي «س» والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

٨. في «أ»: «ولا وجه». وفي «د»: «فحينئذ ترجع الأفعال» بدل «فلا وجه».

٩. في المطبوع: «الاثنين».

المسألة الرابعة عَشَر

[تَعْقُلُ كَوْنِ الْخَالِقِ لَا جِسْماً وَلَا عَرَضاً]

فإن قيل: كَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ^١ هو لا ظِلْمَةٌ ولا ضِيَاءٌ، ولا زَمَانٌ ولا مَكَانٌ، ولا شَيْءٌ
مِنِ الْأَجْسَامِ والأَعْرَاضِ؟^٢
الجواب - وبالله التوفيق :-

إذا كَانَتْ «الظِّلْمَةُ» اسماً لجِسْمٍ فِيهِ سَوَادٌ، و«الضِّيَاءُ» اسماً لجِسْمٍ فِيهِ بَيَاضٌ،
و«الزَّمَانُ» اسماً لِحَرَكَاتِ الْفَلَكَ، و«المَكَانُ» اسماً لِمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ جِسْمٌ آخَرُ،
وكانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مُعْلَقاً بِالْأَجْسَامِ والأَعْرَاضِ الَّتِي قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ، فَالْمُحَدَّثُ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وجودُهُ مُتَجَدِّداً؛ فَقَبْلَ أَنْ يَتَجَدَّدَ وجودُهُ لَمْ يَكُنْ وَلَا يَتَصَوَّرُ.
فَقَدْ^٥ عَقِلَ نَفْيُ^٦ الظِّلْمَةِ والضَّوئيةِ والزَّمَانِ والمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ^٧ بوجودِ
الأَجْسَامِ والأَعْرَاضِ، وَقَبْلَ وجودِهَا لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَيْئاً.^٨

١. في «ب»:- «فإن قيل: كيف يفعل من». وفي «د»: «هل يعقل شيء» بدلها. وفي «س»
والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

٢. في «ب»:- «الأجسام والأعراض». وفي «د»: «ذلك» بدلها. وفي «س» والمطبوع يوجد في
هذا الموضع فراغ.

٣. في «د»: «لجنس». وفي المطبوع: «لما». وفي المطبوع من قوله: «فيه سواد» إلى هنا وضع بين
معقوفين وأشار في الهامش إلى عدم وجوده في الأصل.

٤. من قوله: «متجدداً» إلى هنا ساقط من المطبوع. ٥. في «ب، س» والمطبوع: «وقد».

٦. في المطبوع: «يعني». ٧. في المطبوع: «تعلق».

٨. كذا، والظاهر أن في العبارة سقطاً.

المسألة الخامسة عشر

[تَعْقُلُ حَدُوثَ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُعْقَلُ حَدُوثُ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إن أراد: كَيْفَ يُعْقَلُ حَدُوثُ شَيْءٍ لَا^٢ «مِنْ شَيْءٍ موجودٍ»؟ فإنه يُعْقَلُ ذَلِكَ؛ لأنَّ الشيءَ إذا كَانَ موجوداً و مُحْدَثاً^٣، فَقَدْ صَحَّ وجودُهُ وإحداثُهُ، واستغنى بوجودِهِ عن وجودِ ثانٍ.

و إن أراد: «مِنْ شَيْءٍ معدومٍ»، فما حَدَثَتِ الأشياءُ إِلَّا مِنْ أَشْيَاءٍ معدومةٍ؛ لأنَّ الأجسامَ والأعراضَ كَانَتْ معدومةً قَبْلَ وجودِها ثُمَّ وُجِدَتْ.
فَقَدْ عُقِلَ حَدُوثُ شَيْءٍ، لَا «مِنْ شَيْءٍ موجودٍ».

١. في المطبوع: «ولا».

٢. في المطبوع: «ولا».

٣. في «ب» و المطبوع: «أو محدثاً».

٤. في «س» و المطبوع: «وقد».

المسألة السادسة عشر^١

[إشكال إحداث الطبائع للعالم]

فإن قيل: لم لا يكون قديم العالم^٢ شيئاً أحدثته الطبائع^٣؟
الجواب - والله التوفيق -:

إنه ينبغي أن تكون^٤ الطبائع^٥ أولاً معقولة^٦ حتى يقال: «أوجبت^٧ الطبائع»
ونحن لا نكلم أصحاب الطبائع^٨ إلا بأنها لا تعقل؛ لأن كل ما يضيفونه^٩
إلى الطبع مضاف عندنا إلى عرض من الأعراض، أو إلى غيره مما دلّ الدليل
عليه؛ فمن ادعى أنه يرجع إلى طبع، فعليه الدلالة؛ فإذا أثبت^{١٠} أن الطبائع^{١١}

١. هذه المسألة كلها ساقطة من «د».

٢. أي العالم القديم. هكذا يبدو.

٣. في «ب» - «شيئاً أحدثته الطبائع». وفي «ص»: «شيء أحدثته الطبائع». وفي «س» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ. وفي مسائل المرتضى: «لم لا يكون القديم العالم هو الطبائع».

٤. في «أ، ص»: «لا يجب أن يكون» بدل «ينبغي أن تكون». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٥. في «س» و المطبوع: - «ينبغي أن تكون الطبائع».

٦. من قوله: «ينبغي أن تكون» إلى هنا ساقط من «ب».

٧. في «ب» - «الطبائع». وفي «ب، س» و المطبوع: - «و نحن لا نكلم أصحاب».

٨. في «س» و المطبوع: «تضيفونه».

٩. في «ب، س» و المطبوع: «و إذا ثبت». وفي «ص»: «إذا أثبت».

١٠. في المطبوع: «الطباع».

معقولةٌ صَحَّ^١ إثباتُ إضافةٍ ما يُريدُ إضافته إليها^٢، وإذا لم تَكُنْ معقولةً^٣ فقد بَطَلَ ما قاله مِنْ أصله و استَغْنَيْنَا عن الكلامِ معه.^٤

١. أي أمكن.

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. من قوله: «صَحَّ إثبات إضافة...» إلى هنا ساقط من «ب».

٤. راجع الأقوال حول أفعال الطبائع في: المقالات للبلخي، ص ٤٧٤.

المسألة السابعة عشر^١

[إنكارُ صفاتِ الطبائع]

فإن قيل: فما يُنكرُ أن تكون^٢ الطبائعُ حيَّةً قادرةً عالِمةً قديمةً مُستغنيةً بنفسِها^٣
عن محلٍّ أو غيره؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إن هذه المسألة تجري مجرى التي قبلها، وإنما يصحُّ الكلامُ في أنَّ الطبائعَ حيَّةٌ
أو قادرةٌ أو عالِمةٌ أو قديمةٌ أو غيرُ ذلك إذا ثبَّت الطبائعُ؛ فأما إذا لم تثبَّت، فلا
معنى للكلام في صفاتها؛ لأنَّ الصفاتِ فرعٌ، وإذا بطلَ الأصلُ بطلَ فرعُه^٤.

١. هذه المسألة كلها ساقطة من «ص».

٢. في «أ، س»: «ينكر أن يكون». وفي «د»: «ينكرون». وفي المطبوع: «تنكر أن تكون».

٣. في المطبوع: - «بنفسها».

٤. في المطبوع: «أو قادرة».

٥. في المطبوع: «فإذا».

٦. في المطبوع: «الفرع».

المسألة الثامنة عَشَرَ

[تَمَثُّلُ جَبْرِئِيلَ فِي صُورَةِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ]

نُزُولُ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَحْيِ فِي صُورَةِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ^٢، كَيْفَ كَانَ يَتَصَوَّرُ
بِغَيْرِ صُورَتِهِ؟

ثُمَّ [هَلْ] هُوَ الْقَادِرُ عَلَيْهَا، أَوِ الْقَدِيمُ تَعَالَى يُشَكِّلُ صُورَةً^٣ وَلَيْسَتْ صُورَةُ
جَبْرِئِيلَ؟ فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُسَمَّعُ^٤ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ صُورَةٍ غَيْرِ جَبْرِئِيلَ، فَفِيهِ مَا فِيهِ؛ وَإِنْ
كَانَ مِنْ جَبْرِئِيلَ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ الْبَشَرِ؟

وَهَذِهِ الْقُدْرَةُ [عَلَى التَّصَوُّرِ] قَدْ رُوِيَتْ [عَنْ غَيْرِ جَبْرِئِيلَ؛ فَقَدْ رُوِيَ] أَنَّ إِبْلِيسَ
قَدْ^٥ يَتَصَوَّرُ، وَكَذَلِكَ الْجِنُّ^٦؛ أُرِيدُ أَنْ^٧ تَوْضِحَ^٨ أَمْرَ ذَلِكَ^٩.

١. في المطبوع: - «دحية».

٢. هو دحية بن خليفة بن فروة الكلبي؛ صاحب رسول الله صَلَّى الله عليه وآله. شهد أحداً و ما بعدها. وكان جبرئيل يأتي النبي صَلَّى الله عليه وآله في صورته أحياناً. بعثه رسول الله صَلَّى الله عليه وآله إلى قيصر رسولاً سنة ست في الهدنة. شهد اليرموك، و نزل دمشق، و عاش إلى أيام معاوية. أسد الغابة، ج ٢، ص ١٣٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٢١.

٣. في المطبوع: - «صورة». ٤. في «ب»: «يستمع». و في «س» و المطبوع: - «يسمع».

٥. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: - «قد».

٦. في «ص»: «الْحَقُّ». و راجع: الإرشاد للشيخ المفيد، ج ١، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

٧. في المطبوع: - «أَنْ».

٨. في «ص»: «يوضح». و في المطبوع: «توضح».

٩. في المطبوع: «الفلک» بدل «ذلك».

وَمَا كَانَ يَسْمَعُهُ^١ جَبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْوَحْيِ، [هَلْ هُوَ] مِنَ^٢ الْبَارِي تَعَالَى
أَوْ^٣ مِنْ وَرَاءِ^٤ حِجَابٍ؟ وَكَيْفَ كَانَ يَبْلُغُهُ؟

وَهَلْ جَبْرِئِيلُ يَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى أَكْثَرَ مِمَّا نَعْلَمُهُ أَوْ مِثْلَهُ؟
وَأَيْنَ مَحَلُّهُ مِنَ السَّمَاءِ؟

وَهَلِ الْقَدِيمُ إِذَا خَطَرَ بِبَالِ جَبْرِئِيلَ يَكُونُ مُتَجَوِّزاً^٥ فِيهِ مِثْلَنَا، وَيَكُونُ سُبْحَانَهُ لَا
تَدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ^٦ وَ مُنْزَهاً^٧ عَلَيْنَا وَ عَلَى^٨ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ أَيْضاً؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ نُزُولَ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصُورَةِ دَحِيَّةٍ كَانَ بِمَسْأَلَةِ^٩ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ. فَأَمَّا تَصَوُّرُهُ فَلَيْسَ بِقُدْرَتِهِ، بَلِ اللَّهُ تَعَالَى يُصَوِّرُهُ
كَذَلِكَ؛ صُورَةً^{١٠} حَقِيقَةً^{١١} لَا شَكْلِيَّةً^{١٢}.

١. فِي «د»: «يَسْمَعُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَسْمَعُهَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمِنْ». ٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمْ».

٤. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: - «وَرَاءَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَنْسَبَ، وَ هُوَ مُوَافِقٌ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ
الْعَامَّةِ، رَقْم ٤/٤٣٢.

٥. فِي «ص»: «مُتَحَيِّزاً». وَ فِي سَائِرِ النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مُتَحَيِّراً». وَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِمَّا
سَيَأْتِي فِي جَوَابِهِ قَدَّسَ سِرُّهُ.

٦. فِي «أ، ب، د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٧. فِي «أ، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُنْزَهُ». وَ فِي «ب»: «مَيَّزَهُ». وَ فِي «د»: «يَتَنَزَّهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ
الصَّحِيحُ؛ طَبَقاً لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ الْعَامَّةِ، رَقْم ٤/٤٣٢.

٨. فِي «أ، ب، د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «عَلَى». ٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِمَسْأَلَةِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: - «صُورَةً».

١١. فِي «أ، ب، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «حَقِيقَةً».

١٢. فِي «أ»: «لَا يَشْكِلُ». وَ فِي «ب، د، ص»: «لَا تَشْكِلُ». وَ فِي «س»: «لَا شَكِيلُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ:

«لَا شَكْلًا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ الْعَامَّةِ، رَقْم ٤/٤٣٢.

و الذي كَانَ يَسْمَعُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ جِبْرِئِيلَ، فِي الْحَقِيقَةِ كَانَ.

فَأَمَّا إِبْلِيسُ وَ الْجِنُّ، فَلَيْسَ يَقْدِرُ^١ عَلَى التَّصَوُّرِ. وَ كُلُّ قَادِرٍ بِقُدْرَةٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ فِي أَنَّهُمْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَوِّرُوا نَفْسَهُمْ؛ بَلْ إِنَّ^٢ اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ أَنْ يَتَصَوَّرَ بَعْضُهُمْ بِصُورَةِ صَوْرَةِ^٣ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَصْلَحَةِ.

فَأَمَّا جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سَمَاعُهُ الْوَحْيِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامٍ يَسْمَعُهُ فَيَتَعَلَّمُهُ^٤، وَ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَهُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ. فَأَمَّا مَا يَعْلَمُ جِبْرِئِيلُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَطَرِيقُهُ^٥ الدَّلِيلُ، وَ هُوَ الْعِلْمَاءُ فِيهِ وَاحِدٌ.

فَأَمَّا مَحَلُّهُ مِنَ السَّمَاءِ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ^٦. فَأَمَّا مَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِيهِ؛ لِأَنَّ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْصُومٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحًا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَقْدِرَان».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ».

٣. فِي «ص»: «صَوْرَهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَصَوِّرُهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَيَعْلَمُهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «و طَرِيقُهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «السَّابِعَةِ».

المسألة التاسعة عشر^١

[معنى «الصفة» في القديم تعالى]

قول أبي عليّ الجُبائي: «إِنَّ لِلْقَدِيمِ^٢ تَعَالَى بِكَوْنِهِ سَمِيعاً بَصِيراً صِفَةً زَائِدَةً»، وكذلك البَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: «إِنَّ لَهُ بِكَوْنِهِ مُرِيداً صِفَةً زَائِدَةً»^٣؛ أُرِيدُ أَنْ تَوْضِحَ «الصفة»؛ هَلْ يَجْعَلُونَهَا^٤ مِثْلَ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟
الجواب - وبالله التوفيق^٥ :-

إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ قَوْلُ الْوَاصِفِ؛ فَأَمَّا الصِّفَةُ الَّتِي تُقَالُ لَهُ^٦ بِكَوْنِهِ قَادِراً أَوْ عَالِماً^٧ أَوْ غَيْرَ^٨ ذَلِكَ، فَالْمُرَادُ بِهَا: مَا عَلَيْهِ^٩ الذَّاتُ مِنَ الْحَالِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا؛ سِوَاءَ كَانَتْ لِلنَّفْسِ، أَوْ لِلْمَعْنَى، أَوْ لِفَاعِلٍ.

١. هذه المسألة وما بعدها ساقطتان بتمامهما من «ص».

٢. في المطبوع: «القديم».

٣. من قوله: «و كذلك البصريون» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٤. في «د»: «يجعلوها». وفي المطبوع: «تجعلونها».

٥. في «س» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٦. في «أ، ب»: «يقال له». وفي «د»: «يقال». وفي المطبوع وضعت بين معقوفين كلمة: «يوصف»
كلها بدل «تقال له».

٧. في «أ، ب، س» و المطبوع: «و عالماً».

٨. في «أ، ب، س» و المطبوع: «و غير».

٩. في المطبوع: «فاعلة» بدل «ما عليه».

فأما «القدرة» و «العلم» فليست عندنا صفة؛ إنما^١ يُسمّى بذلك^٢ الصفاتية^٣ أصحاب الأشعري^٤، فأما^٥ نحن فنُسمّي «الصفة» و «الحال» ما أوجبت القدرة و العلم، من كونه قادراً أو عالماً أو ما يجري مجرى ذلك.

١. في «ب»: «أن» بدل «إنما».

٢. في المطبوع: - «بذلك».

٣. هم الذين يشبّون لله تعالى صفات أزليّة من العلم والقدرة والحياة وغيرها. راجع: الملل و النحل، ج ١، ص ٩٢.

٤. الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري، و هو مؤسس مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة و تلقّى مذهب المعتزلة و تقدّم فيهم، ثم رجع و جاهر بخلافهم، و توفّي ببغداد. من مؤلفاته: الردّ على المجسّمة، و مقالات الإسلاميين، و الإبانة عن أصول الديانة، و اللمع في الردّ على أهل الزيغ و البدع. توفّي سنة ٣٢٤هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٢٦٣.

٥. في المطبوع: «وأما».

المسألة العِشرون

[كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَيْفَ يَكُونُ؟]

كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ هَلْ تَكَلَّمَ^١ بِهِ، أَوْ أَحَدَّثَهُ مِثْلَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ؟
و كَلَامُهُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّجَرَةِ؛ كَيْفَ كَانَ؟ وَ قَدْ قَالَ^٢ تَعَالَى: ﴿وَمَا
كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا^٣﴾.
الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّهُ إِذَا أَحَدَّثَهُ فَقَدْ تَكَلَّمَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ فَاعِلُ الْكَلَامِ،^٤ فَإِذَا فَعَلَ الْكَلَامَ فَقَدْ
تَكَلَّمَ بِهِ وَ قَدْ أَحَدَّثَهُ، وَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ.
وَأَمَّا كَلَامُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ^٥ تَعَالَى كَلَّمَهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ:
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا^٦﴾، فَأَخْبَرَ تَعَالَى بِأَنَّهُ كَلَّمَهُ^٧.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا^٨﴾، فَقَدْ قَالَ أَيْضًا: ﴿أَوْ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا^٩﴾، فَمَيَّزَ^٨ بَعْضَهَا مِنْ^٩ بَعْضٍ.

١. في المطبوع: «يكلّم». ٢. في المطبوع: «كان». وفي «ب»: «+ الله».

٣. الشورى (٤٢): ٥١. ٤. راجع: الملخص، ص ٤٠٩.

٥. في «ب، د، س» و المطبوع: «فالله». ٦. النساء (٤): ١٦٤.

٧. في المطبوع: - «فأخبر تعالى بأنه كَلَّمَهُ».

٨. في «د»: «فمبين». وفي المطبوع: «فمن».

٩. في المطبوع بين معقوفين: «يفسر» بدل «من»، و صرّح المحقق في الهامش بأن الزيادة منه لا
من النسخ.

المسألة الحادية والعشرون

[حول «الكعبة» و«الميثاق» و«العقل» و«الروح»]

«الكعبة» كانت قبلة من تقدمنا، أو لنا ولإبراهيم^١ عليه السلام؟
وقول الحاج^٢ للحجر: «وفيت بعهدي، وتعاهدت^٣ ميثاقى»^٤؛ أيسمع الحجر ذلك، أو يحدث فيه يوم القيامة العلم بذلك؟
وهذا^٥ «الميثاق» له أصل؟ فإن كان هناك ميثاق، فيجب أن نذكره إن كنا عقلاء في ذلك الوقت، وإن كنا غير ذلك فحوشي أن يأخذ^٦ الميثاق على غير عاقل.^٧
وأيضاً^٨ فهذا مما يقوى به مذهب^٩ أصحاب التناسخ؛ لأنهم يحتجون^{١٠} علينا

١. في المطبوع: «لإبراهيم» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «الحجاج».

٣. في المطبوع: «تعهدت».

٤. الوارد ما يلي: «أمانتي أدبتها، وmithaqي تعاهدته؛ لتشهد لي بالموافاة». الكافي، ج ٤، ص ١٨٤ و ١٨٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٢.

٥. في المطبوع: «وهل».

٦. في «س»: «أن نأخذ». وفي المطبوع: «أن يؤخذ».

٧. استدلل المصنف رحمه الله بذلك على نفي عالم الذر في المسألة الرابعة من المسائل الازلية.

٨. في المطبوع: «فأيضاً».

٩. في المطبوع: «مذهب».

١٠. في «ب»: «يجتمعون». وفي «د»: «محتجون».

بأن الأرواح مخلوقة قَبْلَ الأبدانِ بِالْفَيِّ عام.^١
 وأريدُ أيضاً أن تشرحَ صورةَ الأرواح؛ هل خُلِقَتْ قَبْلَ الأبدانِ، أم لا؟ فأكثرُ
 تَعَلُّقِهِمْ بهذا الخبرِ وَكَوْنِ الأرواحِ قَدِيمَةً قَبْلَ الأجسامِ.
 وهذه الأرواحُ إذا فَارَقَتْ الأبدانَ، هل تُحْسُ، أم لا؟ و هل الحِسابُ^٣ عليها و
 على الأبدانِ، أو عليها وَحْدَهَا؟

و إذا نامَ الإنسانُ ما يُعَدُّ مِنَ البَدَنِ منها، و ما الذي يَبْقَى فيه؟
 و «العقلُ» أينَ مُسْتَقَرُّهُ مِنَ البَدَنِ؟ و هل هو في العَالَمِ سَوَاءً، أو يَتَفَضَّلُ النَّاسُ
 فيه؟ و هل الأنبياءُ و الأئمَّةُ عليهم السلامُ لهم علينا مَرْيَّةٌ فيه، أو نَحْنُ و هم فيه سَوَاءٌ؟
 فإن كَانَ^٥ اكتسابُ علومٍ فلا بُدَّ مِنْ أَصْلٍ؛ أَيُّمَا أعني^٦ بذلكَ الأَصْلِ.
 و هل يَكْبُرُ مع الصَّبِيِّ كُلِّمَا كَبُرَ، أو الذي يَكْسِبُهُ علومٌ [ثابِتةٌ]؟
 و «الروحُ» في الإنسانِ كَمْ^٧ روحاً^٨؟ [أو أينَ مُسْتَقَرُّهَا؟]^٩ و أينَ مُسْتَقَرُّ العقلِ
 منها^{١٠}؟ و هل هو داخلٌ فيها، أو خارجٌ عنها؟

-
١. راجع: تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٨٠ - ٨٧. و راجع: خبر خلق الأرواح قبل الأبدان بالفي عام في الكافي، ج ١، ص ٤٣٨؛ معاني الأخبار، ص ١٠٨.
 ٢. في المطبوع: «و أكثر».
 ٣. في المطبوع: «الحسَنَات».
 ٤. أي: ما يُخْرِجُ، و ما يُفَارِقُ.
 ٥. في المطبوع: «بأن» بدل «فإن كان».
 ٦. في «أ، ب»: «إنما أغنى». و في «ص»: «إنما أعني». و في المطبوع: «الماء أعني».
 ٧. في المطبوع: «لم».
 ٨. في جميع النسخ و المطبوع: «روح»، و هو سهو.
 ٩. ما بين المعقوفين استفدناه مما سيأتي في الجواب.
 ١٠. في المطبوع: «منها».

و «الإنسان» مَنْ هو؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّ الْكَعْبَةَ مَعْلُومٌ أَنَّهَا قَبْلَتُنَا؛ وَأَمَّا كَوْنُهَا قِبْلَةً مَن تَقَدَّمْنَا فَغَيْرُ مَعْلُومٍ، وَهُوَ مُجَوِّزٌ.
وَأَمَّا قَوْلُ الْحَاجِّ لِلْحَجَرِ، فَإِنَّا تُعْبَدُنَا بِذَلِكَ أَنْ نَقُولَ هَذَا اللَّفْظَ عِنْدَ الْحَجَرِ؛ وَ
كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْحَجَرُ، وَالسَّمْعُ يَفْتَقِرُ إِلَى كَوْنِهِ حَيًّا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ جَمَادٌ؟
وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذَا الْمِيثَاقُ لَهُ أَصْلٌ؟»^١ إِلَى قَوْلِهِ: «فَحُوشِي أَنْ يَأْخُذَ الْمِيثَاقُ عَلَى
غَيْرِ عَاقِلٍ» [فَهُوَ]^٢ كَلَامٌ مَن يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمِيثَاقَ الْمَعْنِيَّ^٣ هُنَا^٤ هُوَ مِيثَاقُ الذَّرِّ، وَهُوَ
قَوْلُهُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾^٥.

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمِيثَاقَ الَّذِي نَعْنِيهِ^٦ هُنَا^٧ هُوَ الْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالْحَجِّ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا مَسْأَلَةَ^٨
عَلَيْنَا إِلَّا فِي خِطَابِهِ لِلْحَجَرِ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ عِبَادَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَنَا بِذَلِكَ.

١. فِي «ص»: - «لَهُ أَصْل». وَ فِي «أ»: «الْأَصْل» بَدَل «لَهُ أَصْل». وَ فِي «ب»: «الْمِيثَاقُ الْأَصْل» بَدَل

«وَهَذَا الْمِيثَاقُ لَهُ أَصْل». وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوع: «هَذَا الْمِيثَاقُ الْأَصْل» بَدَلِهَا.

٢. فِي النِّسْخ وَ الْمَطْبُوع: «و» بَدَل «فَهُوَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَوْفَقَ بِالسِّيَاقِ.

٣. مَن قَوْلُهُ: «إِلَى قَوْلِهِ: فَحُوشِي...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مَن «أ، ب، د، س» وَ الْمَطْبُوع. وَ فِي «د»: +
«فَالْأَصْل».

٤. فِي «ب، د، س، ص» وَ الْمَطْبُوع: - «هَنَا».

٥. فِي «ب، د، س، ص» وَ الْمَطْبُوع: - «هُوَ».

٦. الْأَعْرَاف (٧): ١٧٢.

٧. فِي «د»: «بَعِينُهُ» وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوع: «يَعْنِيهِ» وَ فِي «ص»: «هُوَ بَعِينُهُ» بَدَل «نَعْنِيهِ».

٨. فِي «ب، د، س، ص» وَ الْمَطْبُوع: - «هَنَا».

٩. فِي «س»: «وَلَا مَسْأَلَةَ» وَ فِي الْمَطْبُوع: «وَلَا مَالَةَ».

وأما قوله: «إِنَّ هَذَا يَقْوِي مَذْهَبَ أَهْلِ التَّنَاسُخِ»؛ فَقَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِنَا وَكَلَامِ شُيُوخِنَا بَطْلَانَ التَّنَاسُخِ، بِأَدَلَّةٍ لَا يُمَكِّنُ دُخُولَ الشُّبْهَةِ عَلَيْهَا، فَكَيْفَ يُرْجَعُ عَنْهَا^٢ بِمِثْلِ ذَلِكَ؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْأَرْوَاحَ مَخْلُوقَةً قَبْلَ الْأَبْدَانِ بِالْقِيَامِ»، فَمِنْ جُمْلَةٍ الدَّعَاوَى الْبَاطِلَةِ الَّتِي يَفْتَقِرُونَ فِي تَصْحِيحِهَا إِلَى الْأَدَلَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا دَلِيلَ. وَنَحْنُ فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ جَمِيعِهَا - رُوحًا كَانَتْ^٣ أَوْ غَيْرَ رُوحٍ - وَدَلَّلْنَا عَلَى حَاجَتِهَا إِلَى مُحَدِّثٍ؛ فِي مَوَاضِعَ^٤ وَعُمْدَةٍ كَلَامِهِمْ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ نَفْسَهَا حَيَّةٌ، وَالْحَيُّ عِنْدَنَا هُوَ الْجِسْمُ الَّذِي الرُّوحُ لَهُ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِ الْحَيِّ الْفَعَّالِ، مَنْ هُوَ؟^٥ فَإِذَا عُرِفَ سَقَطَ كَلَامُهُمْ وَتَبَتَ مَا نَقُولُهُ.

وَمَنْ الَّذِي يُسَلِّمُ لَهُمْ أَنَّ الْأَرْوَاحَ قَدِيمَةٌ، وَالْأَرْوَاحَ عِنْدَنَا مِنْ جُمْلَةِ^٦ الْأَجْسَامِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِهَا؟

وَقَوْلُهُ: «هَذِهِ الْأَرْوَاحُ إِذَا فَارَقَتِ الْأَبْدَانَ، هَلْ تُحْسُ؟»

فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الَّذِي يُحْسُ هُوَ الْحَيُّ، وَالْحَيُّ هُوَ الَّذِي تَحُلُّهُ الْحَيَاةُ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُدْرِكُ الْمُدْرَكَاتِ. وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْوَاحُ إِذَا انْفَرَدَتْ لَا يَكُونُ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ^٧، لَمْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ بَدَلَ «يَقْوِي مَذْهَبَ» فَرَاغٌ، وَصَرَّحَ الْمُحَقِّقُ فِي هَامِشِهِ بِوُجُودِ بَيَاضٍ فِي الْأَصْلِ.

٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهَا».

٣. سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ أَنَّ الْأَرْوَاحَ أَجْسَامٌ.

٤. رَاجِعْ بَدَايَةَ كِتَابِ الْمُلَخَّصِ، وَص ٦٢ وَمَا بَعْدَهَا مِنْهُ؛ شَرَحَ الْجَمَلُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، ص ٣٩ وَ ٤٣.

٥. رَاجِعْ: الذَّخِيرَةَ، ص ١١٤.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «جُمْلَةٌ مِنْ» بَدَلَ «مِنْ جُمْلَةٍ».

٧. أَيْ لَا تَكُونُ حَيَّةً.

يَجْزُ أَنْ تُحِسَّ؛ لِأَنَّ الْحِسَّ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِدْرَاكِ^١.

وَقَوْلُهُ: «وَهَلِ الْحِسَابُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى الْأَبْدَانِ؟»

فَالْحِسَابُ^٢ عَلَى الْحَيِّ الْمُكَلَّفِ الْمَأْمُورِ الْمَنْهِيِّ. وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْوَاحُ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا - أَعْنِي فِي^٣ كَوْنِهَا حَيَّةً - وَإِنَّمَا هِيَ تَابِعَةٌ، فَالْحِسَابُ عَلَى مَنْ هِيَ تَابِعَةٌ لَهُ، لَا عَلَيْهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِذَا نَامَ الْإِنْسَانُ، مَا الَّذِي يُعَدِّمُ مِنَ الْبَدَنِ [مِنْهَا]، وَمَا الَّذِي يَبْقَى؟»
فَالرُّوحُ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْهَوَاءِ الْمُتَرَدِّدِ فِي مَخَارِقِ الْحَيِّ، وَهَذَا الْهَوَاءُ الْحَالُّ فِي حَالَتِي النَّوْمِ وَالْإِنْتِبَاهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْعَقْلُ؛ أَيْنَ مُسْتَقَرُّهُ؟»

فَمُسْتَقَرُّهُ الْقَلْبُ، وَقد ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى.

وَقد قُلْنَا: إِنَّ النَّاسَ فِيهِ سَوَاءٌ لَا يَتَفَاضِلُونَ، وَلَا مَرْتَبَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَيْنَا فِيهِ، وَإِنَّمَا الْمَرْتَبَةُ فِي عُلُومٍ أُخْرَى^٥.

وَقَوْلُهُ: «وَهَلْ يَكْبُرُ مَعَ الصَّبِيِّ؟»

فَإِنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَجْمُوعُ عُلُومٍ^٦. وَبَيَّنَّ النَّاسُ فِيهِ خِلَافٌ:

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «إِدْرَاكِ» بِدُونِ أَلْفٍ وَلام. ٢. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْحِسَابُ».

٣. فِي «ب»: «مَنْ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي «ب»، د، س، ص، «وَالْمَطْبُوعُ: «إِذَا» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ.

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «أُخْرَى». وَرَاجِعُ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ نَهَايَةُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى، فَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَاكَ إِلَى تَسَاوِيِ الْعُقُلَاءِ فِي كَمَالِ الْعَقْلِ.

٦. ذَهَبَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ عِبَارَةٌ عَنْ «مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْعُلُومِ». رَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ،

ص ١٢١.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بَيْنَ» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ.

هَلْ يَكُونُ فِيمَنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ بَعْضُهُ^١، أَمْ لَا؟^٢ وَالصَّحِيحُ^٣: أِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُهُ مَتَى شَاءَ أَنْ يَفْعَلَهُ؛ صَغِيرًا كَانَ مَنْ يَفْعَلُهُ فِيهِ، أَوْ كَبِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ تَعَالَى مَتَى اخْتَارَ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ، وَ قَدْ فَعَلَهُ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ وَ لغيرِهِ مِنْ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٤ وَ هُمْ أَطْفَالٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَالرُّوحُ فِي الْإِنْسَانِ كَمِ رُوحِ^٥؟».

الرُّوحُ^٦ رُوحٌ وَاحِدَةٌ، وَ قَدْ قُلْنَا: إِنَّهَا^٧ عِبَارَةٌ عَنِ الْهَوَاءِ الْمُتَرَدِّدِ فِي مَخَارِقِ الْحَيِّ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَخَارِقِ^٨ حَيٍّ فَهُوَ هَوَاءٌ لَا رُوحَ^٩.
وَقَوْلُهُ: «وَأَيْنَ مُسْتَقَرُّهَا؟».

فَقَدْ قُلْنَا: مَخَارِقُ الْحَيِّ.

١. فِي «أ»: «يَقْتَضِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْضُدُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالظَّاهِرُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: «شَاءَ» بَدَلَ «اخْتَارَ» وَ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَامِشِ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنْهُ، لَا مِنْ النِّسْخِ.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِي الْمَهْدِ وَ لغيرِهِ مِنْ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ثُمَّ».

٧. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «رُوحٌ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٨. فِي «أ، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالرُّوحُ».

٩. فِي «أ، ب، س، ص»: «إِنَّهُ».

١٠. فِي مَسَائِلِ الْمُرْتَضَى: + «الْحَيِّ».

١١. فِي جَمِيعِ النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ وَ مَسَائِلِ الْمُرْتَضَى: «وَالرُّوحُ» بَدَلَ «لَا رُوحَ»، وَ هُوَ سَهْوٌ. وَ الْمُرَادُ أَنَّ الْهَوَاءَ الْمُتَرَدِّدَ فِي مَخَارِقِ غَيْرِ الْحَيِّ يَسْمَى هَوَاءً فَقَطْ وَ لَا يَسْمَى رُوحًا.

وقوله: «وَأَيْنَ^١ مُسْتَقَرُّ الْعَقْلِ مِنْهَا؟».

فَلَيْسَ الرُّوحُ هِيَ الْعَاقِلَةُ، فَتَكُونُ^٢ الرُّوحُ دَاخِلَةً فِي الْعَقْلِ وَلَا الْعَقْلُ فِيهَا.

وقوله: «وَالْإِنْسَانُ؛ مَنْ هُوَ؟».

فهذه المسألة أصل لجميع هذه المسائل، و هي مسألة طويلة لا يحتملها هذا الموضع،^٣ وقد أشرنا إلى بعضها^٤.

١. في «ب، د، س، ص» والمطبوع: «أين» بدون واو العطف.

٢. في «أ، س»: «فيكون». وفي المطبوع: «وتكون». ومن قوله: «وقوله: وأين مستقرها؟» إلى هنا ساقط من «د».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١١٣ وما بعدها.

٤. في «س» والمطبوع: «تفصيلها». ومن هنا إلى قوله: «الجواب وبالله التوفيق» ساقط من «ص».

المسألة الثانية والعشرون

[أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى]

إِذَا كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَدِيمًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ، فَكَيْفَ يَقْطَعُ عَلَيْهِ أَنْ بَنِيَ^١ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا أَوَّلَ وَابْتَدَأَ^٢ خَلْقَهُ؟ فَهَلِ الشَّرِيعَةُ تَقْطَعُ بِذَلِكَ أَوْ غَيْرِهِ؟
تَوْضِحْ ذَلِكَ.

وَهُوَ قَدِيمٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ كَيْفَ^٣ يَقْطَعُ بِذَلِكَ؟

الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَوَّلَ مَا خُلِقَ، وَذَلِكَ مُجَوِّزٌ^٤، وَاللَّهُ^٥
تَعَالَى هُوَ الْعَالِمُ بِذَلِكَ؛ وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا فِي الشَّرْعِ مَا يَقْطَعُ بِهِ عَلَى^٦ ذَلِكَ.

-
١. في «ب»: «بَيَّنَّ». وفي «د»: «أَبْنَيْتَ». وفي المطبوع وُضِعَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ فَرَاغٌ، وَصَرَّحَ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَامِشِ بِوُجُودِ بَيَاضٍ فِي النُّسخة.
 ٢. في «ب، س» والمطبوع: «ابْتَدَأَ» بِدُونِ «وَ» الْعَظْفِ.
 ٣. في المطبوع: - «يَزَلْ كَيْفَ».
 ٤. في «ب»: «تَجَوَّزَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَجَوَّزَ».
 ٥. في المطبوع: «اللَّهُ» بِدُونِ «وَ» الْعَظْفِ.
 ٦. في المطبوع: «عَنْ».

المسألة الثالثة والعشرون

[في «الفراغ» ونهايته وعلّم الباري بها]

الفراغ له نهاية؟ والقديم تعالى يعلمُ مُنتهى نهايته؟

وهذا الفراغ؛ أي شيء هو؟

وكذلك الطبقة الثامنة^١ من الأرض والثامنة من السماء؛ يُقَطَّعُ^٢ أن هناك فراغاً

أم لا؟

فإن قلت: «لا»، طالبُكَ^٣ بما وراء الملاء، وهل القديم تعالى يعلم أن هناك

نهاية؟

فإن قلت: «نعم»، طالبُكَ^٤: أي شيء وراء النهاية؟

الجواب - وبالله التوفيق -:

إن الفراغ لا يوصف بأنه «متناهٍ»، ولا أنه «غير متناهٍ»^٥ على وجه الحقيقة، وإنما

يوصف بذلك مجازاً واتساعاً.

وأما قوله: «وهذا الفراغ؛ أي شيء هو؟»

١. في المطبوع: «الثانية».

٢. في «ب»: «و يقطع». وفي «س»: «تقطع». وفي المطبوع: «نقطع».

٣. في المطبوع: «طالبناك».

٤. في المطبوع: «طالبناك».

٥. في «أ، ب، د، س» والمطبوع: «بأنه متناهٍ ولا أنه غير متناه».

فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا جَوْهَرٌ وَلَا عَرَضٌ، وَلَا قَدِيمٌ وَلَا مُحَدَّثٌ، وَلَا هُوَ ذَاتٌ، وَلَا
مَعْلُومٌ كَالْمَعْلُومَاتِ.

فَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّامِنَةُ^١ مِنْ [السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ] فَمَا نَعْرِفُهَا، وَالَّذِي نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ
«سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا»^٢، «وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ»^٣. فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا طَرِيقَ يَقْطَعُ
بِهِ؛ مِنْ عَقْلِ وَلَا شَرَعٍ.

١. في المطبوع: «الثانية».

٢. نوح (٧١): ١٥.

٣. الطلاق (٦٥): ١٢.

المسألة الرابعة والعشرون

[وجودُ «جَابِرِقا» و «جَابِرِسا» و حُكْمُ أَهْلِهَا]

قَوْلُ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: «مَا بَيْنَ جَابِرَاقَ وَ جَابِرِسا حُجَّةٌ لِلَّهِ غَيْرُنَا»^١؛ هل هذه «جَابِرَاقَ» و «جَابِرِسا»^٢ لها^٣ تحقيق؟ و ما تكليفُهم؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّ الْخَبَرَ قَدْ وَزَدَ بِذَلِكَ، وَ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ بَصِيحَةٌ وَ لَا بَطْلَانٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَخْبَارِ
الْأَحَادِ. فَإِنْ قُطِعَ^٤ عَلَى صَحَّتِهِ؛ فَإِنْ كَانَ^٥ قَدْ اتَّصَلَ بِهِمْ خَبَرٌ نَبِيَّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُمْ
مُتَعَبِّدُونَ بِمَا فِي الْعَقْلِ وَ بِشَرِيعَتِهِ^٦، وَ يَجْرُونَ مَجْرَانَا؛ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اتَّصَلَ بِهِمْ
خَبَرٌ نَبِيَّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِمَا فِي الْعَقْلِ فَقَطَّ.

١. بصائر الدرجات، ص ٣٥٩؛ الكافي، ج ١، ص ٤٦٢ مع اختلاف في الألفاظ.

وروي ما هو قريب منه في الفصول المهمة لابن الصباغ، ج ٢، ص ٧٣١. ويظهر من المصدرين الأولين أنَّ جابرًا وجابرًا سأمدينتان، إحداهما في المشرق والأخرى في المغرب. ثم إنَّ الرواية مروية عن الإمام الحسن عليه السلام يتحدث فيها عن نفسه وعن أخيه الحسين عليه السلام.

۲. فی «أ، ب، س، ص»: «جابر سا و جابرقا» بدل «جابر قا و جابر سا».

٣. في المطبوع: «لهما».

٤. فى «ص»: «فلا قطع». و فى المطبوع: «فلن قطع».

٥. في المطبوع: - «كان».

٦. فى «د»: «والشريعة». وفى «س» والمطبوع: «وشريعته».

المسألة الخامسة والعشرون

[حُكْمُ الْأَطْفَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ]

الأطفال ما حُكِمَهم يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أطفال المؤمنين والكافرين؛ أعني^١ مَنْ لَهُ
أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَمَا زَادَ عَلَيْهِ؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّ^٢ الْمَرْوِيَّ أَنَّ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ^٣ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ تَفَضُّلاً عَلَيْهِمْ^٤، أَوْ لِيَزِيدَ^٥
بِذَلِكَ سُورُ آبَائِهِمْ، فَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ ثَوَابِ الْآبَاءِ.
وَأَمَّا^٦ أَوْلَادُ الْكُفَّارِ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ فِي أَنَّهُ يُعَادُ
لِلْعَوَظِ^٧، ثُمَّ يَصِيرُ تُرَابًا.

١. في المطبوع: «يعني».

٢. في المطبوع: - «أَنَّ».

٣. في «د»: «الأطفال» بدل «أطفال المؤمنين». وفي المطبوع: «[أولاد] المؤمنين».

٤. راجع: الجامع الصغير، ج ١، ص ١٦٦، ح ١١٠٢؛ كنز العمال، ج ١٤، ص ٤٧٢، ح ٣٩٣١٠.

٥. في «أ، د، ص»: «يزيد». وفي «ب، س»: «يريد». وفي المطبوع: «يرون». وما أثبتناه هو

الصحيح؛ طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٦. في «س» والمطبوع: «فأما».

٧. في المطبوع: «للعرض».

المسألة السادسة والعشرون

[عِقَابُ مَنْ قَاتَلَ إِمَاماً عَادِلاً]

مَنْ قَاتَلَ إِمَاماً عَادِلاً وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا خُرُوجَهُ عَلَى الْإِمَامِ، وَفُتِلَ، وَلَمْ تَصِحَّ مِنْهُ تَوْبَةٌ؛ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ بِقَدْرِ ظُلْمِهِ لِلْإِمَامِ^١ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

مُقَاتَلَةُ الْإِمَامِ الْعَادِلِ كُفْرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ^٢ عِقَابُ فَاعِلِهِ عِقَابُ الْكُفَّارِ عَلَى وَجْهِ الدَّوَامِ، وَلَا يَصِحُّ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا^٣ الشَّفَاعَةُ فِيهِ. وَلَا يَسْقُطُ عِقَابُهُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ.

١. في «ب، د، ص»: «الإمام».

٢. في المطبوع بدل «بالله تعالى و» فراغ، و صرَّح المحقق في هامشه بوجود بياض في النسخة.

٣. في المطبوع: - «لا».

المسألة السابعة والعشرون

[حُكْمُ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ بَعْدَ انْتِهَاءِ التَّكْلِيفِ]

إِذَا حَصَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ، مَا حُكْمُ الْمَلَائِكَةِ؟ هَلْ يَكُونُونَ^١ فِي جَنَّةِ بَنِي
آدَمَ أَوْ غَيْرِهَا؟

و هل يَرَاهُمُ الْبَشَرُ؟

و هُم يَأْكُلُونَ وَ يَشْرَبُونَ مِثْلَ الْبَشَرِ، أَوْ تَهْلِيلُ^٢ وَ تَسْبِيحُ وَ تَقْدِيسُ؟

و هل يَسْقُطُ عَنْهُمْ التَّكْلِيفُ؟

و كَذَلِكَ الْجِنُّ.

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِي الْجَنَّةِ مَعَ بَنِي آدَمَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِي جَنَّةِ سِوَاهَا؛
فَإِنَّ الْجِنَّانَ كَثِيرَةٌ: جَنَّةُ الْخُلْدِ^٣، وَ جَنَّةُ عَدْنِ^٤، وَ جَنَّةُ الْمَأْوَى^٥، وَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ
يَذْكُرْهُ اللَّهُ تَعَالَى^٦.

١. في المطبوع: «يكونوا».

٢. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: - «تهليل و».

٣. الفرقان (٢٥): ١٥.

٤. الوارد في الذكر الحكيم ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾. التوبة (٩): ٧٢؛ الرعد (١٣): ٢٣، و غيرها.

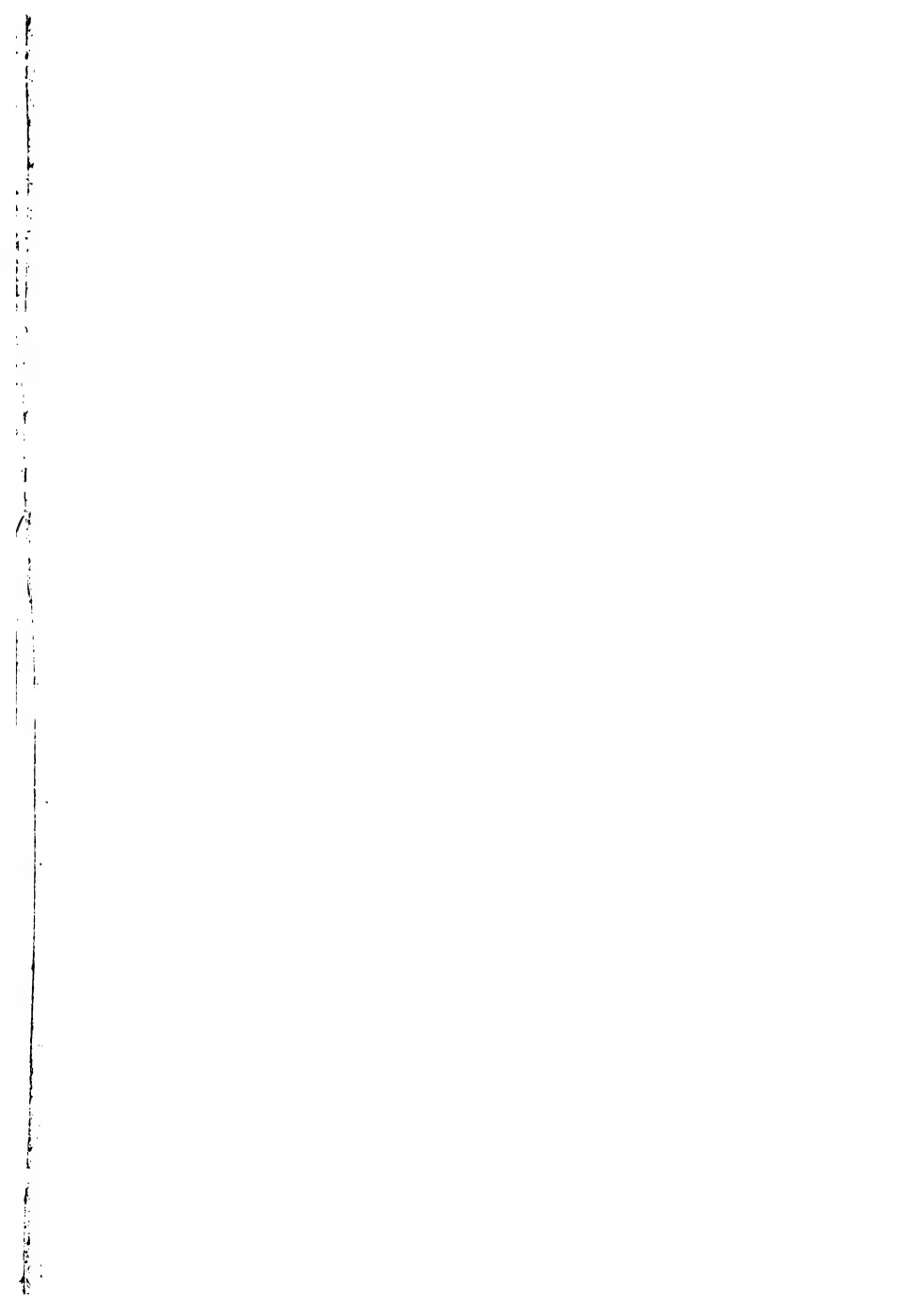
٥. النجم (٥٣): ١٥.

٦. راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٢٩.

فأما^١ رؤية البشر لهم، فلا تصح^٢ إلا على أحد وجهين: إما أن يقوي الله تعالى شعاع بصر البشر^٣، أو يكتف^٤ الملائكة. فأما^٥ الأكل والشرب فمَجُوزٌ، والله تعالى يُثيِّبهم^٦ بما فيه لذَّتهم، فإن جعلَ لذَّتهم في الأكل والشرب جازًا، وإن جعلَها في غيره جازًا. وأما التكليف، فإنه يسقط عنهم؛ لأنه لا يصحُّ أن يكونوا مُكَلَّفِينَ مثابين في حالة واحدة.

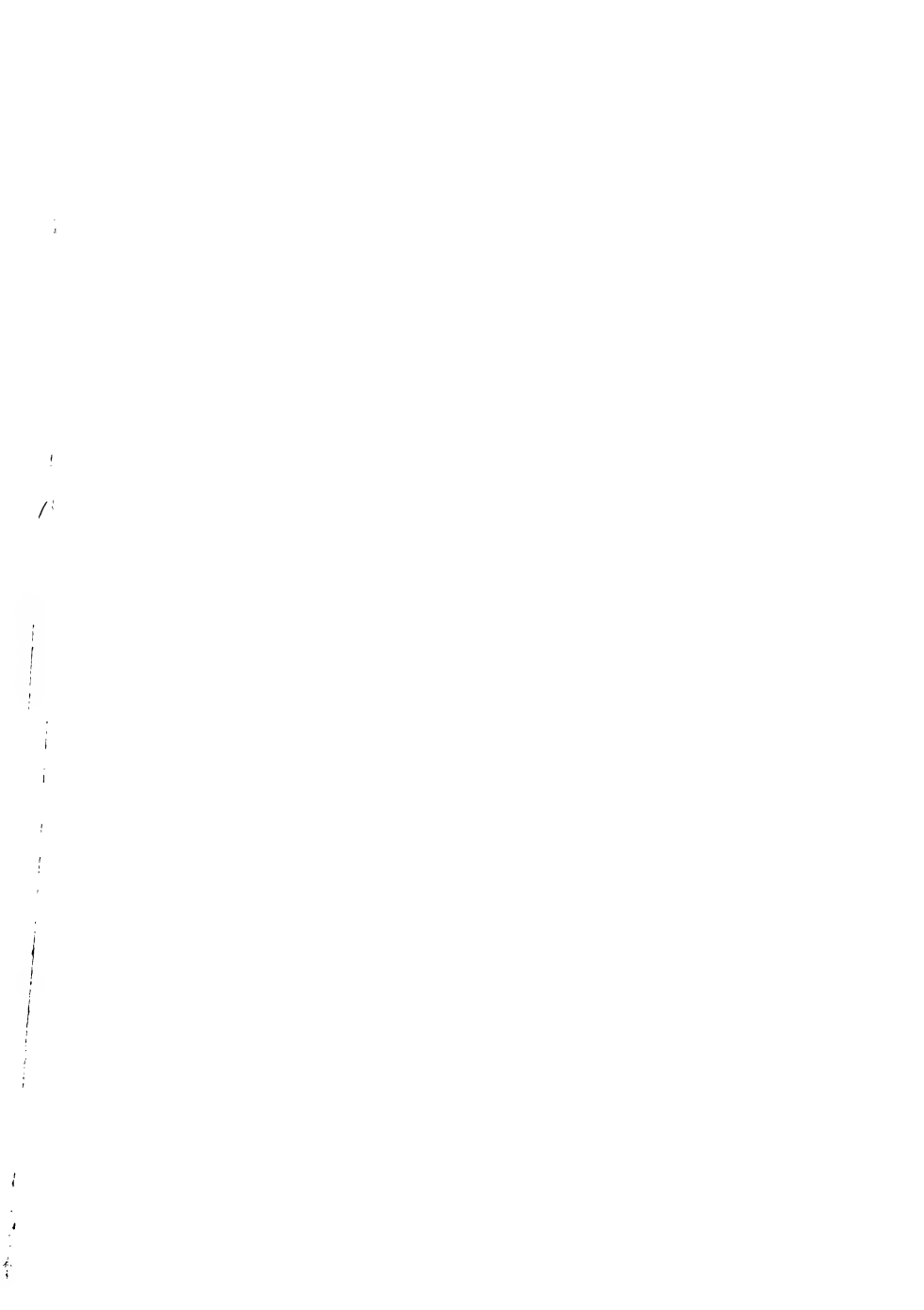
والكلام في الجنب يجري هذا المجرى.
(فهذا ما سنَّح من الأجوبة لهذه المسائل، والحمد لله رب العالمين)^٧.

-
١. في المطبوع: «وَأَمَّا فِي» بدل «فَأَمَّا».
 ٢. في «أ، ب»: «فَلا يَصَحُّ». وفي المطبوع: «فَلا يَصْلَحُ».
 ٣. في «أ، ب، س»: - «بَصَرُ». وفي «ص»: - «بَصَرُ الْبَشَرِ». وفي المطبوع: - «شُعَاعُ بَصَرِ الْبَشَرِ».
 ٤. في «ب، س» والمطبوع: «يَكْتِفُ».
 ٥. في «د» والمطبوع: «وَأَمَّا».
 ٦. في «أ»: «يُثَيِّبُهُمْ». وفي المطبوع: «يُنَيِّبُهُمْ».
 ٧. ما بين القوسين من نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.



(٣٠)

مُقدِّمَةٌ في الأصولِ الاعتقاديَّةِ



مقدمة التحقيق

دأب العلماء و المؤلفون على إعداد مؤلفات من أحجام و أنماط مختلفة تتراوح بين المطوّل و المتوسط و المختصر، حيث يضمّنون في الأوّل الاستدلالات مفصلة و مناقشات لا آخر لها، فيما يقتصرون في الثاني على عرض أهمّ الاستدلالات مع ترك المناقشات المطوّلة، و يكتفون في الثالث بذكر الآراء و النظريات النهائية للمؤلف من دون الاستدلال عليها.

أمّا فائدة النمط الأوّل و الثاني فواضحة، حيث يُكتبان عادة لأصحاب الاختصاص، و لمن يريد التعمّق في البحث.

و أمّا الثالث، فله فوائد متعدّدة:

منها: تسهيل حفظ مسائل العلم المبحوث عنه؛ فإنّ حفظ عدّة مسائل مختصرة أسهل بكثير من حفظ نصوص مطوّلة.

و منها: القيام بعرض سريع لأفكار المؤلف؛ فإذا كان المؤلف ذا شخصيّة علميّة مهمّة، فسوف يهتمّ الباحثون بمعرفة أفكاره و آرائه، و النصّ المختصر أفضل طريقة و أسرعها للتعرف على تلك الأفكار.

. و منها: إمكان شرحها بسهولة؛ فإنّ من يريد تدريس أحد العلوم أو شرح مسائله، فهو بحاجة إلى خطّة للعمل يسير على أساسها، و يعرف من أين يبدأ و إلى أين ينتهي، و النصّ المختصر أفضل وسيلة لذلك؛ فإنّه يوفرّ المادة اللازمة التي يحتاجها الشارح و المدرّس للعلم.

و قد كان المتكلمون أحدَ أصناف العلماء الذين أولوا اهتماماً خاصاً بتأليف الكتب الكلامية وفقاً للأتماط و الأحجام الثلاثة المتقدمة:

فمثال الأول كتاب المغني للفاضي عبد الجبار الذي ألفه في عشرين مجلداً، و قد لا نجد في تاريخ علم الكلام دورة كلامية بهذا الحجم.

و مثال الثاني: كتاب الملخص و الذخيرة للشريف المرتضى، فهما كتابان متوسطان من حيث الحجم، خاصة بالنسبة إلى كتاب المغني.

و مثال الثالث: رسالة الذكت في مقدّمات الأصول للشيخ المفيد، و جُمِل العلم و العمل للشريف المرتضى.

و من أمثلة النمط الأخير الرسالة محلّ بحثنا، فهي رسالة مختصرة للغاية؛ لكنّها تحتوي على دورة كلامية كاملة.

نسبته إلى المؤلف

و هذه الرسالة تتناسب مع أن تكون من مؤلفات الشريف المرتضى؛ فهي موافقة للنظام الكلامي الإمامي، و ألفاظها تتلائم مع ألفاظ المرتضى و عصره، كما أنّ الآراء المطروحة فيها تتلائم مع آرائه الكلامية التي نعرفها، و من تلك الآراء المطروحة فيها:

١. أوّل الواجبات النظر. قارن: الذخيرة، ص ١٦٧ - ١٧١.

٢. الاستدلال بحدوث الأجسام على المُحدِث. قارن: رسائل الشريف المرتضى (جُمِل العلم و العمل)، ج ٣، ص ١٠.

٣. قدرته تعالى على فعل القبيح. قارن: الملخص، ص ٣٢٤.

٤. الطريق إلى وجوب الإمامة هو العقل. قارن: الذخيرة، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

٥. الاستدلال على إمامة الأئمة الاثني عشر، و هو من آراء الشريف المرتضى البديهيّة.

٦. حقيقة الشفاعة هي إسقاط المضارّ، لا زيادة المنافع. قارن: رسائل الشريف المرتضى (المسائل الطبرية)، ج ١، ص ١٥٠.
٧. بطلان التحابط. قارن: رسائل الشريف المرتضى (المسائل الطبرية)، ج ١، ص ١٤٩.

و لكن هناك نقطة ينبغي الإشارة إليها، وهي أنه عند التعرّض إلى مبحث إعجاز القرآن في هذه الرسالة، لم يتعرّض مؤلّف الرسالة إلى نظرية الصرفة التي كان يتبنّاها الشريف المرتضى، ويهتمّ بها كثيراً، حتّى إنّه ألّف كتاباً لها مستقلاًّ، سمّاه: الموضح عن جهة إعجاز القرآن، أو الصرفة، وهو أمر يثير الاستغراب، إلّا أن يقال: إنّه قد ترك الإشارة إلى نظريته مجازة للنظرية المشهورة؛ لكن هذا مُستبعد من الشريف المرتضى، فهو قد عوّدنا على إبراز آرائه وعدم التردّد في إظهارها في كلّ فرصة وفي مختلف كتبه ورسائله.

و أمّا قوله في هذا المبحث من الرسالة: «و صرّفهم إلى المحاربة»، فهو لا يعبر عن نظرية الصرفة؛ فإنّ معنى الصرفة هو: «سلب المشرّكين العلوم التي تمكّنهم من معارضة القرآن»^١، لا صرّفهم إلى الحرب.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في بغداد سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م، في ضمن المجموعة الثانية من نفائس المخطوطات، بتحقيق المرحوم الشيخ محمّد حسن آل ياسين. كما طبع في ضمن كتاب عقيدة الشيعة، ص ٢٥٨ - ٢٦٣، سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١/١٤٦٧٣؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ن».

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٣٥ - ٣٦.

٢. مخطوطة مكتبة مدرسة «صدر بازار» بأصفهان، المرقمة ٩١٤/٣؛ تقع في الصفحات (١ - ٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ١٠٠٠٦/٤؛ و هي تحتوي على خمس رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى منها إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة الرابعة من المجموعة؛ و الرسالة الأولى منها بخط «فضل الله الزنجاني»، نسخها في عام ١٣٢٧ هـ. بالخط النسخي.^١ و الرسالة تقع في الصفحات (٣ - ٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».

٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٦؛ تقع في الصفحات (٦٦ - ٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ١٨ - ١٩.

مُقَدِّمَةٌ فِي الْأُصُولِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[فَصْلٌ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ]

إِعْلَمَ أَنَّ أَوَّلَ فِعْلٍ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ^٢ مِنْ أَفْعَالِ قَلْبِهِ^٣ مَا هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْعِلْمِ بِرَبِّهِ، وَ لَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا النَّظَرُ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ: اسْتِحَالَةٌ خُلُوقِهَا مِنَ الْمَعَانِي الْمُتَجَدِّدَةِ، وَمَا لَمْ يَخْلُ^٤ مِنَ الْمُتَجَدِّدِ^٥ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا.

فَإِذَا ثَبَّتَ حُدُوثُهَا، فَلْيَقَسَّ عَلَى أَفْعَالِنَا، يُعْلَمَ أَنَّ لَهَا^٦ مُحَدَّثًا. وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لِاسْتِحَالَةِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ. وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا^٧؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ.

١. فِي «ش، ع»: + «لَكَ الْحَمْدُ يَا كَرِيمَ».

٢. فِي «ش، ع»: - «عَلَى الْعَاقِلِ».

٣. فِي «ص»: «أَفْعَالُهُ» بَدَلَ «أَفْعَالِ قَلْبِهِ».

٤. فِي «ص، ن»: «لَمْ يَخْلُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٥. فِي «م»: «التَّجَدُّدُ».

٦. أَيْ لِلْأَجْسَامِ. فَكَمَا أَنَّ أَفْعَالَنَا حَادِثَةٌ وَ تَحْتَاجُ إِلَى مُحَدِّثٍ، فَكَذَلِكَ الْأَجْسَامُ.

٧. هَكَذَا فِي «ن». وَ فِي بَاقِي النُّسخِ: - «وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا...» إِلَى هُنَا.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَادِرًا عَالِمًا لِنَفْسِهِ؛ لاسْتِغْنَائِهِ عَنْ غَيْرِهِ.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا؛ لِحَصُولِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ يَصِحُّ كَوْنُهُ حَيًّا قَادِرًا عَالِمًا وَمَنْ لَا
يَصِحُّ، وَرَجُوعِ الْفَرْقِ إِلَى مَا^١ يَرْجِعُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا إِلَيْهِ يُبْطِلُ^٢ الْبَيِّنَةَ وَمَا فِي
مَعْنَاهَا،^٣ وَرَجُوعِهِ إِلَى غَيْرِ النَّفْسِ بَاطِلٌ.

وَإِذَا كَانَ حَيًّا، وَلَمْ تَكُنْ^٤ بِهِ آفَةٌ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا.
وَلَمَّا تَعَلَّقَ كَوْنُهُ قَادِرًا بِكَوْنِهِ مَوْجُودًا، وَجَبَ وَجُودُهُ.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَدِيمًا؛ وَإِلَّا لَمْ تَتَوَقَّفِ الْحَوَادِثُ عَلَى هَذِهِ [الْغَايَةِ]^٥.
وَوُجُوبُ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا مُقْتَضِيًا، وَالْمُقْتَضِي لِدَلِّكَ صِفَةً ذَاتِهِ^٦
الَّتِي خَالَفَ بِهَا جَمِيعَ الدَّوَاتِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُدْرِكًا عِنْدَ وَجُودِ^٧ الْمُدْرَكَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ^٨ حَيًّا.
وَإِذَا كَانَ عَالِمًا، وَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ السُّهُوُّ، [و] كَانَ قَدْ فَعَلَ الْفِعْلَ لِمَعْنَى يَخْصُهُ،
فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا. وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مُرِيدًا، ثَبَتَ كَوْنُهُ كَارِهًا. وَاسْتِحْقَاقُهُ لِهَاتَيْنِ^٩
الصِّفَتَيْنِ لِمَعْنَى ظَاهِرٌ؛ لِتَجَدُّدِ مُقْتَضَاهُمَا. وَاسْتِحَالَةُ قِدَمِ الْمَعْنَى بِوُجُوبِ ثُبُوتِ

١. فِي النسخ: «مَنْ». وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي «ص، ن»: «تَبْطُل».

٣. رَاجِعْ: الْمُلَخَّصُ، ص ٨٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «ص»: «وَلَمْ يَكُنْ».

٥. وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى تَسْلُسِلِ الْحَوَادِثِ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ وَعَدَمِ تَوَقُّفِهَا، وَهِيَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عِنْدَ
الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْقَدِيمِ.

٦. هَكَذَا فِي «ع» وَحَاشِيَةِ «ش، م». وَفِي «ش، ص، م، ن»: «نَفْسِهِ».

٧. هَكَذَا فِي «ع». وَفِي بَاقِي النسخ: «وَجُوب».

٨. فِي «ص، ن»: «كَانَ».

٩. فِي «ص، م، ن»: «لَهَا بَيْنَ» بَدَلِ «لِهَاتَيْنِ».

حدوثه؛ وبطلان حلوله فيه أو في غيره يقتضي وجوده لا في محل^١.
ولا بُدَّ من كونه غنياً؛ لأنه ليس بمحتاج.
ولا يجوز إثبات ما زاد عن هذه الصفات؛ لأنه يُفضي إلى الجهالات.
ولا يجوز أن يدرك بشيء من الحواس؛ لأن ذلك يؤدي إلى قدم المدركات،
أو إلى حدوثه؛ وكلاهما باطلان.
ولا بُدَّ من كونه واحداً؛ لأنه لو كان معه ثانٍ، لكان إما فاعلاً لفعله، أو مانعاً له؛
وكلاهما باطلان.

فصل في الغدل

يجب العلم بأنه تعالى قادرٌ على فعل القبيح؛ بثبوت كونه قادراً. ولا يجوز أن
يفعله؛ من حيث كان عالماً بقبحه، وقبح ذلك في الشاهد [لا يخفى] على من له
مسكة من عقله. وبهذا القدر [نعلم] بحسن جميع أفعاله و تكاليفه.
والطريق إلى إثبات كونه^٢ متكلماً السَّمْعُ. وكلامه مُحدث؛ لأنه من جنس
كلامنا، و^٣ كان فيه من الآي ما يدلُّ على حدوثه.

فصل في النبوة

الدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله القرآن، الذي تحدّث به العرب
فَعَجَزُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ، مَعَ تَقْرِيعِهِ لَهُمْ وَ تَوْبِيخِهِ إِيَّاهُمْ. ومعلومٌ بقريب^٤

١. أي أن بطلان حلول معنى الإرادة فيه تعالى أو في غيره، يقتضي وجود ذلك المعنى و حدوثه
لا في محل. و راجع تفصيل ذلك في: الملخص، ص ٣٧٠ وما بعدها.

٢. في «ص، م، ن»: «إثباته» بدل «إثبات كونه».

٣. في «ص، م، ن»: «+ إن».

٤. في «ع»: - «بقريب».

مِن الصَّرورة اشتهارُ علُو طَبَقَتِهِم في الفَصاحَةِ، كالأعشى^١، و المَغيرة^٢، و مَن يَجري مَجراهما. و عُدولُهُم عن المُعَارَضَةِ يَدُلُّ على عَجْزِهِم، و صَرْفُهُم إلى المُحَازَةِ يَدُلُّ على صِدْقِهِ^٣.

١. ميمون بن قيس بن جندل الوائلي أبو بصير، المعروف بالأعشى والأعشى الكبير، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب و الفُرس، غزير الشعر، و ليس أحد مَن عُرِف قبله أكثر شعرًا منه، و كان يغني بشعره، فسَمي «صَنَاجَةَ العرب». عاش عمرًا طويلاً، و أدرك الإسلام و لم يُسلم، و لُقِب بالأعشى لضعف بصره، و عمي في أواخر عمره. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

٢. لعلهُ هو: «المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم». أحد الأبطال الشعراء في الجاهلية و الإسلام، و هو أخو رسول الله صَلَّى الله عليه و آله من الرضاع، كان يألفه في صباهما، و لما أظهر النبي صَلَّى الله عليه و آله الدعوة إلى الإسلام عاداه المغيرة و هجاء و هجا أصحابه، و استمرَّ على ذلك إلى أن قوي المسلمون و تداول الناس خبر تحرك النبي صَلَّى الله عليه و آله لفتح مكة، فخرج من مكة و نزل بالأبواء، ثم تنكر و قصد رسول الله؛ فلمَّا رآه أعرض عنه النبي صَلَّى الله عليه و آله فتحول المغيرة إلى الجهة التي حوَّل إليها بصره، فأعرض، فأدرك المغيرة أنه مقتول لا محالة، فأسلم و رسول الله مُعرض عنه. ثم شهد معه فتح مكة ثم وقعة حُنين، و أبلى بلاء حسنًا، فرضي عنه النبي صَلَّى الله عليه و آله، ثم كان من أخصائه. له شعر كثير في الجاهلية هجاء بالمسلمين، و شعر كثير في الإسلام هجاء بالمشركين. مات بالمدينة، و صَلَّى عليه عمر. الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٦.

و يحتمل أن يكون المراد «الوليد بن المغيرة» كما صرَّح به في الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصفة)، ص ١١٤. و هو: «الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم» من قضاة العرب في الجاهلية، و من زعماء قريش. يقال له: «العدل»؛ لأنَّه كان عدل قريش كلها؛ كانت قريش تكسو البيت جميعها، و الوليد يكسوه وحده. أدرك الإسلام و هو شيخ هَرِم فعاداه و قاوم دعوته، و هو الذي وصف النبي صَلَّى الله عليه و آله بأنَّه ساحر. مات بعد الهجرة بثلاثة أشهر، و دُفِن بالحجون. و هو والد خالد بن الوليد. الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٢٢.

٣. في (ص، م، ن): «+ صَلَّى الله عليه و آله».

فصل في الإمامة

الإمامة^١ تجب بشرط انتفاء العصمة عن المُكَلَّفِينَ؛ وإلا فلا وجه لوجوبها. والطريق إلى وجوبها العقل؛ بخلاف ما يذهب إليه المعتزلة^٢ ومن ضارَعَهُمْ^٣. وإنما وجبت لقرب المُكَلَّفِينَ من الصَّلاحِ وبعدهم من الفسادِ، فذليل الألفاظ مُتناول لها.

ولا بد من كون الإمام معصوماً؛ وإلا أدَّى ذلك إلى أن تكون علة الحاجة إليه فيه، [و هو يقتضي وجود ما لا يتناهى من الرؤساء أو الإخلال بالواجب في عدله تعالى]،^٤ وكلاهما باطلان؛ وذلك يؤدي إلى رئيس معصوم يكون رئيساً للكُلِّ.

وإذا ثبتت وجوب الرئاسة ووجوب العصمة ثبتت^٥ إمامة الإثني عشر، الذين أولهم أمير المؤمنين، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي، ثم محمد، ثم جعفر، ثم موسى، ثم علي، ثم محمد، ثم علي، ثم الحسن، ثم الحجة صاحب الزمان - صلوات الله عليهم أجمعين -؛ لأن من أثبت هذين الشرطين^٦ المُقَدَّمِينَ^٧ وجعل الإمامة في غيرهم، يُقال: إنه^٨ خارج عن الإجماع. وإذا كان ثاني عشرهم قد

١. في «ص، ن»: - «الإمامة».

٢. «المضاربة»: المشابهة والمقارنة. النهاية لابن الأثير، ج ١، ص ٢٤ (ضرع).

٣. ما بين المعقوفين استفدناه من تقريب المعارف، ص ١٥٠.

٤. في النسخ، قوله: «وكلاهما باطلان» جاء بعد قوله: «يكون رئيساً للكُلِّ».

٥. في «ع، م»: «ثبت».

٦. في «ش»: - «الشرطين».

٧. في «ع»: «هاتين المقدمتين» بدل «هذين الشرطين المقدمتين».

٨. في «ص، م، ن»: «له».

غَابَ قَطْعَنَا عَلَى حُسْنِ غَيْبَتِهِ؛ لثُبُوتِ عَصَمَتِهِ.^١
وَحُكْمُ مَنْ حَارَبَ إِمَاماً عَادِلاً حُكْمُ مَنْ حَارَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَتَجِبُ مُحَارَبَتُهُ وَيُسْتَحَقُّ الْخُلُودُ فِي النَّارِ إِلَى أَنْ يَتُوبَ وَ يُرَاجَعَ التَّوْبَةُ عَلَى
شُرُوطِهَا الصَّحِيحَةِ.

فصل في الوعد والوعيد

يَجِبُ الْعِلْمُ بِمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَ نَهَى عَنْهَا، فَيُعْلَمُ أَنَّ
الثَّوَابَ يُسْتَحَقُّ بِالطَّاعَةِ إِذَا فُعِلَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَ أَنَّ الْعِقَابَ
يُسْتَحَقُّ بِالْمَعْصِيَةِ إِذَا فُعِلَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.
وَمَنْ اسْتَحَقَّ ثَوَاباً^٢، أَوْصَلَ إِلَيْهِ دَائِماً^٣.

وَمَنْ اسْتَحَقَّ ثَوَاباً وَ عِقَاباً^٤، وَ حَضَرَ عَرَصَةَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تَخْلُو^٥ حَالَهُ [إِمْن] أَنْ
يَعْفُو اللَّهُ عَنْهُ إِمَّا ابْتِدَاءً، أَوْ يَشْفَعَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَإِنَّ لَهُ شَفَاعَةً،
وَهِيَ حَقِيقَةٌ فِي إِسْقَاطِ^٦ الْمَضَارِّ. وَلَا يُشْفَعُ فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ - عَلَى مَا تَذَهَبُ^٧
إِلَيْهِ الْمُعْتَرِلَةُ - ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونُوا شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. اعتمد المصنّف رحمه الله في المقنع هذه الطريقة في الاستدلال على حُسن الغيبة، و عَدَّهَا
طريقة لم يُسبق إليها. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٧٣ - ٧٤.

٢. أي ثواباً على الإيمان.

٣. في «ص»: - «دائماً».

٤. أي ثواباً دائماً على الإيمان، و عقاباً منقطعاً على المعاصي.

٥. في «ع، ش، ن»: «يخلو».

٦. في «ع، ش، ن»: «في إسقاطه» بدل «حقيقة في إسقاط».

٧. في «ع»: «ذهب».

و آله بل في جميع الأنبياء صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وهذا حَدٌّ لَا يَرْتَكِبُهُ إِلَّا مُؤَوِّفُ الْعَقْلِ
فَاسِدُ التَّصَرُّفِ.

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - أَوْصَلَ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ، وَ يُعَادُ إِلَى
الثَّوَابِ الدَّائِمِ^١؛ بِخِلَافِ مَا تَذَهَبُ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ الْقَانِلُونَ بِالْإِحْبَاطِ.
وَمَنْ اسْتَحَقَّ عِقَاباً^٢، فَعِقَابُهُ دَائِمٌ^٣ بِلَا خِلَافٍ؛ وَ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْكَفَّارِ.

[فَصْلُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ]

و الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ يَجِبَانِ إِذَا لَمْ يُوَدِّيَا إِلَى الْفَسَادِ فِيهِمَا؛ قَلَّ
بِهِمَا، أَوْ كَثُرَ بِهِمَا^٤. وَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ^٥، وَ الْمَنْدُوبُ^٦ مَنْدُوبٌ.
وَ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ كُلُّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمُنْكَرِ مَا هُوَ مُسْتَحَبُّ التَّرْكِ.

[فَصْلُ فِي الْمَعَادِ]

وَ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَ بَقْنَاءِ الْعَالَمِ وَ الْإِعَادَةِ إِلَى الْحِسَابِ، وَ الْمِيزَانِ،
وَ الصُّرَاطِ، وَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ؛ فَمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً بِتَحْقِيقٍ، كَانَ مُسْتَحِقًّا
لِلثَّوَابِ.

وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ^٧، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ^٨.

١. الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بِإِيمَانِهِ.

٢. أَيُّ عِقَاباً عَلَى الْكُفْرِ، لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ.

٣. فِي «ص»، م: - «دَائِمٌ».

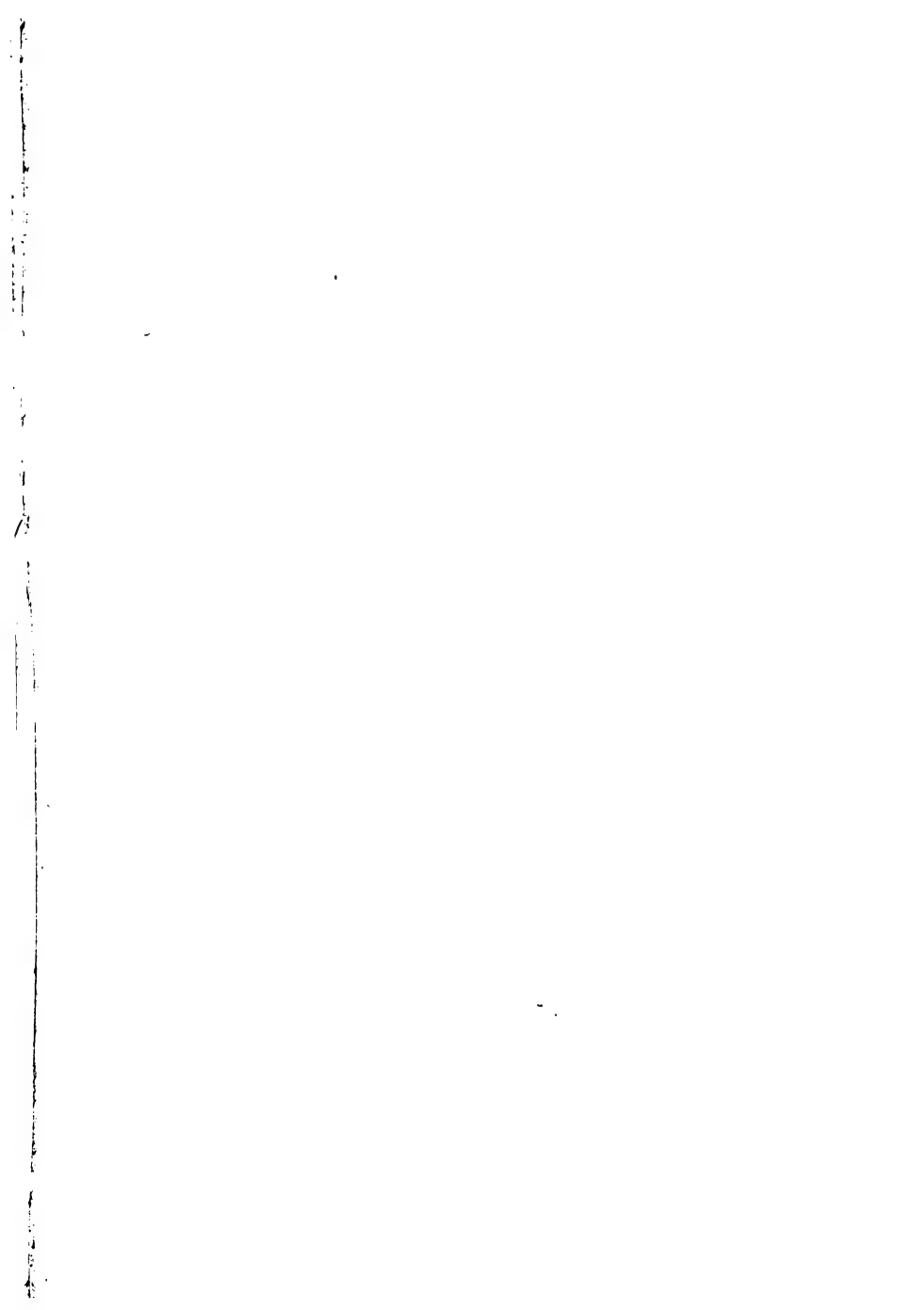
٤. فِي «ص»، م، ن: «مِنْهُمَا».

٥. فِي «ص»، م، ن: - «وَاجِبٌ».

٦. فِي حَاشِيَةِ «م»: «بِالْمَنْدُوبِ».

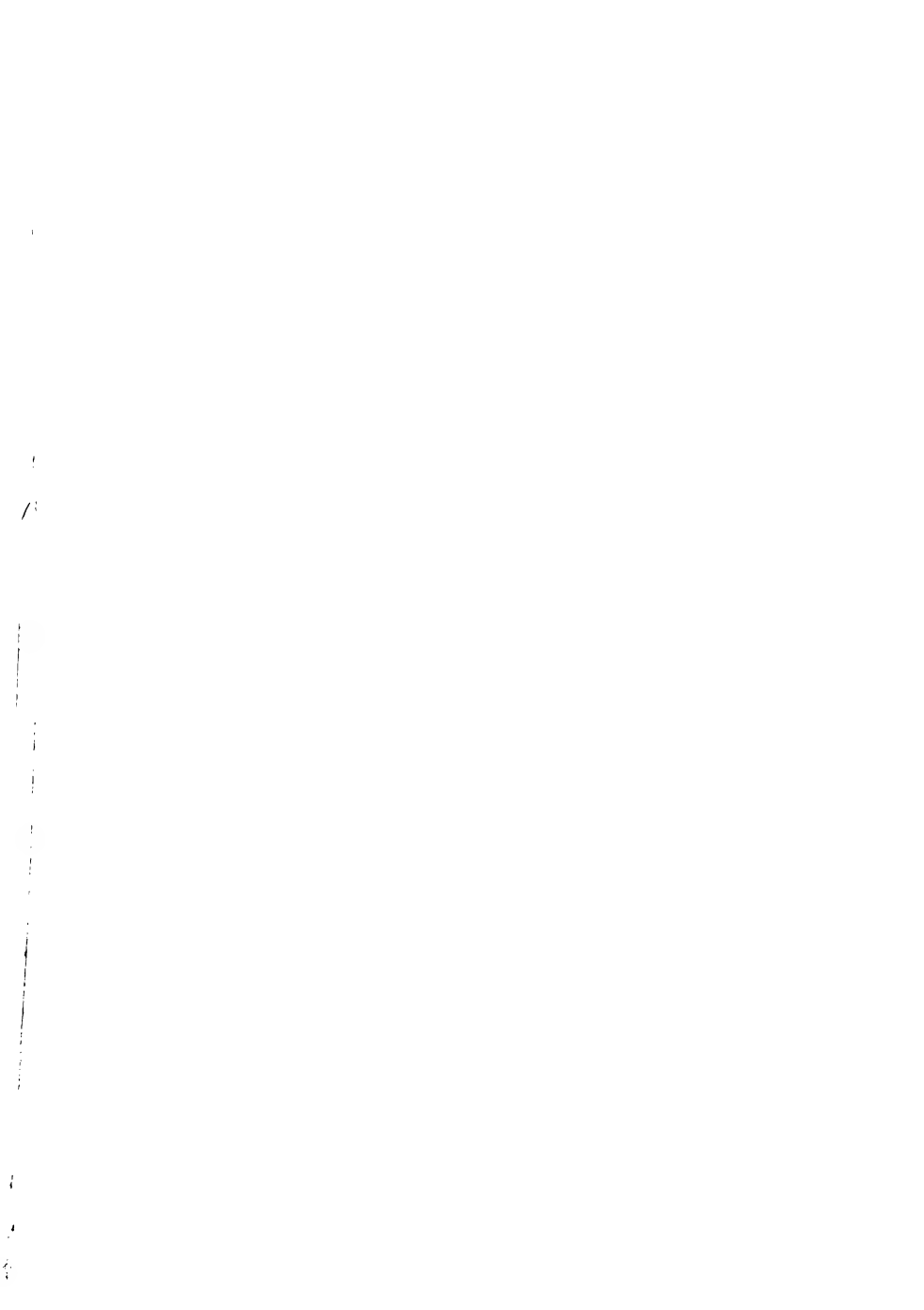
٧. فِي «م»: + «تَمَّتِ الْمَقْلَمَةُ».

٨. فِي «ص»، ن: - «وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ».



(٣١)

مسألة في الإنسان



مقدمة التحقيق

تحدّث المتكلّمون كثيراً عن التكاليف التي ينبغي على المكلف القيام بها، فبحثوا عن أول الواجبات على المكلف، و عن تكليفه بالاعتقاد بمجموعة من العقائد التي هي شرط الإيمان، فلولا الاعتقاد بها لخرج المكلف عن الإيمان، مثل وجوب الاعتقاد بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك.

ولأجل اهتمامهم بمبحث التكليف، أخذوا يبحثون عن شروطه، و عن المكلف (بالكسر) و شروطه، و عن المكلف (بالفتح) الذي تتوجّه إليه التكاليف، فجرّم هذا البحث إلى البحث عن حقيقة المكلف وماهيّته، فظهر بحث جديد طرح على طاولة البحث الكلامي تحت عنوان: «حقيقة الإنسان».

و حصل خلاف بين المتكلّمين حول ذلك، فذهب البعض إلى أنّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المُشاهد، وأنّه ليست فيه أيّ جهة مجردة روحانيّة، فيما ذهب آخرون إلى اعتبار حقيقته هي روحه المجردة.

و أمّا الإماميّة فكانت نظريّة تجرّد حقيقة الإنسان هي النظريّة المتداولة بينهم لعدّة قرون، فقد ذهب إليها هشام بن الحكم في عصر الحضور، و استمرّ على القول بها مجموعة من متكلمي القرن الثالث و الرابع و الخامس، مثل أبي محمّد النوبختي (توفي بعد ٣٠٠)، و أبي الجيش البلخي (ت ٣٦٧هـ)^٢ (تلميذ أبي سهل النوبختي)،

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٢. المصدر، ص ٤٢٢.

والشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)^١ (تلميذ أبي الجيش)، وأبي يعلى الجعفري (ت ٤٦٣هـ)^٢ (تلميذ الشيخ المفيد و صهره و الجالس مجلسه).

ولمّا وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى قام باختيار النظرية الأخرى القائلة بجسمانية حقيقة الإنسان، واستدلّ عليها، و دافع عنها في أكثر من كتاب و رسالة^٣.

وقد ألّف الرسالة محلّ البحث حول هذا الموضوع أيضاً، وهي من الرسائل الجديدة التي عُثر عليها في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى الأخرى، وهي متطابقة إلى حدّ كبير جداً مع عبارات بحث حقيقة الإنسان من كتاب الذخيرة^٤، حتّى يمكن الاستعانة بنسخة هذه الرسالة لتصحيح بعض ألفاظ و عبارات هذا البحث من الذخيرة، فإنّ التطابق وصل أحياناً إلى نقل عين عبارات الذخيرة.

وهذا لا يعني خلوّ الرسالة من أيّ فائدة زائدة على ما في الذخيرة، بل فيها بعض الفوائد التي يمكن الإشارة إلى بعضها، مثل وجود إشارة إلى كتاب الإنسان لأبي سهل النوبختي، أو مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان بصورة مفصلة، أو الإشارة في خاتمة الرسالة إلى إشكال حول النظرية المختارة و الجواب عليه، و غير ذلك من الفوائد، كلّها غير مذكورة في الذخيرة.

و على أيّ حال فإنّ التطابق الكبير بين الرسالة و كتاب الذخيرة يعتبر شاهداً جيّداً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى، كما أنّ ورود نسخة الرسالة في ذيل نسخة المسائل الطرابلسيات الأولى قد يعتبر شاهداً آخر على ذلك.

١. أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٤.

٣. الذخيرة، ص ١١٤؛ المسائل الطرابلسيات الأولى، المسألة ١٢؛ المسائل النيلىات، المسألة ٢١.

٤. انظر: الذخيرة، ص ١١٣ - ١٢١.

محتوى الرسالة

تعرّض الشريف المرتضى في البداية إلى الأقوال المطروحة حول حقيقة الإنسان، فبدأ بنظريته القائلة بأن الإنسان هو هذه الجملة المشاهدة، أي هذا المجموع المشاهد من جسم الإنسان ككل، لا خصوص اليد و الرجل مثلاً، بل الكل ككل. وأشار إلى أن البحث غير خاصّ بالإنسان، بل هو عامّ يشمل الملائكة و الجنّ، فالبحت يُطرح تحت عنوان: «حقيقة الحيّ الفعّال»، ولكن يبدو أنّه لأهميّة الإنسان عرف البحث باسم: «حقيقة الإنسان»، وإن كان الاسم العامّ الآخر ليس أقلّ شهرة بين المتكلّمين من هذا الاسم.

و أضاف الشريف المرتضى عند بيانه لنظريته أن التمثال المصنوع من خشب أو شمع على صورة إنسان لا يسمّى إنساناً حقيقة؛ لاشتراط الأعراض الخاصة بالإنسان في إطلاق هذا الاسم، وهذه الأعراض غير موجودة في التمثال الخشبي أو الشمعي، نعم الإنسان الميت يسمّى إنساناً على الحقيقة، و لا يمنع قولنا: «الإنسان هو الحيّ الفعّال» من إطلاق ذلك على الميت؛ فإنّ أهل اللغة يسمّون الميت بأنّه إنسان ميت. ثمّ إنّهُ وفقاً لهذه النظرية ستكون أطراف الإنسان من يد و رجل داخلّة في حقيقة الإنسان إذا كانت فيها حياة. و إذا قطعت وصف الشخص بأنّه «إنسان ناقص»، لكنّه لا يعني أنّه ناقص في كونه حيّاً، بل هو ناقص اليد أو ناقص الرجل.

و أمّا النظريات الأخرى حول حقيقة الإنسان، فهي: ذهب بعض المتكلّمين إلى أن الإنسان هو حقيقة مجرّدة ليس بجسم (جوهر متحيّز) و لا عرض حالّ في هذا الجسم المشاهد، و هو يفعل في هذا الجسم و يدبّره و يتصرّف فيه. و ذهب آخرون إلى أنّه جزء في القلب. فيما قال آخرون: هو الروح. و آخرون: هو جسم رقيق مناسب في جميع جسم الإنسان. فيما ذهب الفلاسفة إلى أنّه الحيّ الميت الناطق.

ثمّ استدل الشريف المرتضى على نظريته بما يلي:

الدليل الأول: لو كانت حقيقة الإنسان مجرّدة، و كان الإنسان يفعل في جسمه و

يدبره، فيلزم أن يفعل ذلك بالاختراع لا المباشرة ولا بالتولد، أي يفعل في جسمه عن بُعد. لكن هذا باطل؛ لأننا نشعر بثقل الشيء إذا حملناه بيد واحدة، فإذا استعنا باليد الأخرى خَفَّ عليه حملة، وهذا يدل على أن القدرة موجودة في اليدين، بينما على القول بالاختراع تكون القدرة في أمر مجرد ومنفصل عن الجسم، فينبغي أن لا يكون هناك فرق بين حمل الشيء بيد واحدة أو يدين؛ لأن القدرة ليست فيهما. و نفس الإشكال يرد على القائل بأن الإنسان معنى في القلب؛ فإن القدرة تكون في هذا المعنى، لا في اليدين.

الدليل الثاني: أن الذي يعاني من أمراض شديدة قد يصل به الأمر إلى العجز عن تحريك يده مع أن اليد في حد ذاتها قابلة للحركة، فلو كان الإنسان يخترع أفعاله في جسده لكان ينبغي أن يقدر هذا المريض على تحريك يده؛ لأنه قادر - كما هو قادر على أمور أخرى من إرادة و كراهة و اعتقاد - و في يده قابلية الحركة؛ لأن غير المريض يمكن أن يمسك بيد هذا المريض و يحركها.

فإن قيل: إنه يحركها على نحو التولد، و كلامنا حول أن المرض يمنع من اختراع الحركة في اليد و ابتدائها فيها.

فالجواب: أن اليد إذا لم تتقبل الحركة لم تتقبلها على أي نحو كان، سواء بالتولد أو الاختراع. ثم إن الله تعالى قادر على اختراع الحركة في يد هذا المريض، و هذا يعني أن المرض لم يمنع من اختراع الحركة أو توليدها. و إذا بطل هذا دل على أن القدرة كانت موجودة في اليد ثم زالت، و لهذا عجز المريض عن تحريكها.

و هذا الدليل يبطل قول من ذهب إلى تجرد حقيقة الإنسان أو كونه جزءاً في القلب. و يبطل القول الأخير أيضاً أنه لو كان كذلك لم يمكن تحريك الأطراف؛ لأن هذا المعنى الذي في القلب إما أن يفعل بالاختراع و قد تقدم بطلانه، وإما بالتولد، و هو باطل أيضاً؛ لأنه يستلزم أن نشعر عند تحريك اليد مثلاً بحركة على نحو

الجذب و الدفع في القلب، مثل أن تكون هناك أريطة و أعصاب توصل بين القلب و اليد فيشدّها القلب و يجزّرها أو يدفعها، ممّا يؤدي إلى حصول الحركة في اليد، مع أنّه لا يوجد شيء من ذلك قطعاً.

و يبطل القول بتجرّد الإنسان أنّنا نشعر بوجود الإرادة في قلبنا، فإذا أكثرنا من الفكر و البحث العلمي شعرنا بالتعب في قلبنا، و هذا يدلّ على أنّ الإرادة و الفكر - وهي من أهمّ خصائص الإنسان - تكون في هذا القلب المادّي، فلا يكون الإنسان مجرداً.

و يبطله أيضاً أنّه بناءً عليه لا يكون الإنسان مختصّاً بهذا الجسم - مثل جسم زيد - فإنّ الاختصاص يكون بالمجاورة أو الحلول، و لا شيء من ذلك بين الإنسان و هذا الجسم، فلا يكون هذا الجسم (جسم زيد) أولى بالاختصاص بالإنسانية من أيّ جسم آخر مثل جسم عمرو أو بكر، و هو باطل.

و يبطله أيضاً أنّهم لا يمكنهم أن يفسّروا موت الإنسان عند قطع رأسه أو قطع جسده من الوسط، فإنّ نقص الجسم لا يؤثر على حقيقة الإنسان المجردة، ثمّ لماذا مات الإنسان بهذا النقص و لم يمت بقطع يده أو رجله، مع أنّه نقص أيضاً؟

الدليل الثالث: هناك أحكام - من مدح و ذمّ و أمر و نهى - تتعلّق بهذا الشخص الجسماني الذي نشاهده واقفاً أمامنا، فهذه الأمور متوجّهة إليه، فيجب أن يكون هذا الجسم هو الإنسان، فلا يصحّ تركه و اللجوء إلى أمر غير معلوم كالحقيقة المجردة، و إلّا أدى ذلك إلى الجهالات و السفسطة.

الدليل الرابع: أنّنا ندرك و نحسّ بكلّ أعضائنا، فلا بدّ أن تكون الحياة حالة في الأعضاء، و إلّا كانت كالشعر و الظفر الخالية من الإدراك و الحسّ. و حينئذ نسأل عن مكان هذه الحياة، فهي لا يمكن أن تحلّ كلّ أعضاء الجسم بالتفصيل - و إلّا كان عندنا أحياء كثيرون - كما لا يمكن أن توجب الحياة لغير هذا الجسم - لأنّها لا تختصّ بجسم معيّن آخر، فلا ترجيح لجسم على آخر - فبقي أنّها تحلّ هذا الجسم ككلّ، أي أنّها تحلّ الجملة.

وأشكل على قول النظام باليد الشلاء، فهي لا تتحرك، ولو كان الحي غير هذه الجملة لحركتها، خاصة وهي لم تخرج من قابلية الحركة؛ لقدرة الله تعالى على تحريكها.

و يبطل قول النظام أيضاً بأنه ما المقصود بالروح؟ هل المقصود الحياة التي هي عرض، أو الهواء المتنقل في فجوات و فراغات الجسم؟ و على كلا المعنيين لا يمكن أن تحله الحياة.

و يبطل أيضاً بأن الإدراك و الحس يقع بأطراف الجسم، فلو كان المحرك شيئاً داخل الجسم لكان تحريكه بالشدّ و الدفع، و هو باطل.

و يبطل أيضاً بأنه لا يمكن للنظام أن يفسر وقوع الموت بقطع الرأس.

و أما القائل بأن الإنسان جسم رقيق مناسب في الجسم فقال في التفريق بين قطع الرأس و اليد أنه عند قطع اليد يتقلص الظاهر فقط و ينقص دون الباطن، فلا يتحقق الموت، بينما عند قطع الرأس ينقطع الظاهر و الباطن فيتحقق الموت.

و يرد عليه أنه إذا جاز تقلص الظاهر فقط في قطع اليد جاز كذلك في قطع الرأس، و حينئذ يجوز أن يبقى من قطع رأسه حياً!!

و في النهاية ذكر الشريف المرتضى إشكالين أوردا على النظرية المختارة، و هما:
الأول: كيف ترجع صفة واحدة إلى مجموعة أجزاء (الجملة)، و كيف يتحقق

الحي من انضمام غير حي إلى غير حي؟

الجواب: أن الدليل اقتضى ذلك، فلا معنى للتعجب مما اقتضاه الدليل. و قد وجدنا الأحكام - كالمده و الذم - متوجهة إلى الجملة، فعلمنا أنها هي الحي. كما لا عجب من ضم شيء غير حي إلى غير حي فيحصل الحي، فقد يضم ما ليس بمعجز إلى أمر آخر غير معجز، فيحصل أمر معجز.

الثاني: لو كان الإنسان هو هذه الجملة، لتغيرت حقيقته بحصول السمنة و الهزال.

الجواب: أن الجملة ثابتة ولا تتغيّر بالسمن والهزال، فنحن نعلم أن الإنسان حيّ قادر، وهذا العلم لا يتغيّر بزيادة اللحم أو قلّته.

مخطوطات الرسالة

مخطوطات هذه المسألة هي نفس مخطوطات الطرابلسيات الأولى، وهي:

١. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضويّة المقدّسة، برقم: ١٨٤٩٩؛^١ تقع في الصفحة (٧٦ - ٨٤) من المخطوطة، كُتبت بخطّ نستعليق، وهي من مخطوطات القرن الحادي عشر، ورد عنوان المخطوط كالتالي: «كتاب جوابات مسائل شتّى التي قد سئل السيّد المرتضى رضي الله عنه عنها، وهو ذو فوائد كثيرة في أنواع المطالب الدينيّة». وعرف في الفهرس بعنوان: «مسائل الآيات» وهو خطأ. وقد رمزنا لهذه النسخة ب: «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد البروجردي في قم المقدّسة، برقم: ١/٣٧٤؛^٢ تقع في الصفحة (٩٨ - ١٠٨) من المخطوطة، وعليها تملك المحدث السيّد عبد الله بن محمّدرضا شبّر ونقش خاتمه: «الواثق بالله الغني عبده عبد الله الحسيني»، وملاحظات بخطّ آية الله السيّد البروجردي، وفي آخرها علامة البلاغ بقوله: «بلغ مقابلة».

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ب».

٣. مخطوطة مكتبة المدرسة الجعفرية في قائن بخراسان، برقم: ٣/١٤٠؛^٣ تقع في الصفحة (٢٣٧ - ٢٤٥)، في ضمن مجموعة استنسخها الملامحمد اللاري بخطّ نسخ جميل، و فرغ منها في غرة شهر المحرم سنة ١٠٤٦ هـ، وهي نسخة مصحّحة،

١. لاحظ: فنخا، ج ١٠، ص ٨٨٧.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ص ٢٢٤.

٣. فهرس مصوّراتها، ج ٥، ص ١٣٩ - ١٤٢.

استكتبها الشيخ محمد ابن خاتون العاملي، و عليها تملك السلطان محمود القاني في سنة ١١٦٧ هـ، كتبت عناوينها بالشنجرف.

توجد مصورتها في مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم: ١٦٩٠.^١
و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ج».

٤. مخطوطة مكتبة ملك العامة في طهران، برقم: ١/٥٩٣؛^٢ تقع في الصفحة (٢٧١ - ٢٨١) في ضمن مجموعة، كتبت بخط النسخ، و فرغ من نسخها سنة ١١٢٥ هـ، و كتبت عناوينها بالشنجرف، و ورد عنوانها في الفهرست هكذا: «أجوبة في المسائل المتفرقة» و هو خطأ.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «د».

٥. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ١/١٠٨٠؛^٣ تقع في الصفحة (٩٤ - ١٠٣) في ضمن مجموعة، استنسخها سليمان بن المولى مبارك بن إبراهيم بن عبد الله بن معين الدين القرشي، بخط النسخ، غير مورخة، و في بعض مواضع النسخة بياض، و الظاهر أنها نسخت سنة ٩٧٣ هـ لما ورد في أول المخطوطة من عبارة: «تمام بخط كمال الدين خفري است كه در كلكته سنة ٩٧٣، ترقيم...»، و عبارة: «تاريخ كتابت سنة ٩٧٣ هـ». و عليها تملك «أبو طالب بن القاضي عبد الوهاب».

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ط».

١. لاحظ: الفهرس، ص ١١٩ - ١٢٠.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ٢٥، ص ٩٢ - ٩٣.

٣. فهرس مخطوطاتها، ج ٣، ص ٦١٠ - ٦١٣.

مسألة في الإنسان

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الأولى^٢ في هذه المسألة^٣ أن تُبَيَّنَ كلاماً وجيزاً فيها يُطْلَعُ به على أصولها وطريق الكلام فيها، وأن مَنْ ضَبَطَ ما نُورِدَهُ تَمَكَّنَ مِنْ نَقْضِ^٤ كلام المُخَالِفِينَ في هذه المسألة على افتراقهم، وتَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ فساد ما أوردَهُ أبو سهل النِّبَخْتِيُّ^٥ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه في الإنسان^٦، فهذا أولى من التشاغلِ بِنَقْضِ ذَلِكَ الكتابِ؛ لِقِلَّةِ إفادته^٧، وكثرة الفائدة فيما نُورِدَهُ ونَعْتِمِدُهُ.

[بيان الأقوال في حقيقة الإنسان]

وقد اختلفَ الناسُ في «الْحَيِّ^٨ الْفَعَالِ»:

١. في «ب»: - «مسألة في».
٢. في «أ»: - «مسألة في الإنسان، الأولى».
٣. في «ب»: - «في هذه المسألة».
٤. في «أ، ب، ط»: «نقص».
٥. إسماعيل بن علي بن نوبخت، أبو سهل النوبختي، من متكلمي الإمامية. كان فاضلاً، له مجلس يحضر فيه المتكلمون، وله مصنفات كثيرة، منها: التنبيه في الإمامة، والرد على اليهود، والإرجاء، وغيرها. توفي سنة ٣١١ هـ. الوافي بالوفيات، ج ٩، ص ١٠٣؛ فهرست النجاشي، ص ٣١.
٦. سمّاه النجاشي: «كتاب الإنسان والرد على ابن الراوندي». (رجال فهرست النجاشي، ص ٣٢) فيظهر منه أنه قد ردّ فيه على نظرية ابن الراوندي في الإنسان. ثم إن هذا الكتاب مفقود، ولم يصل إلينا.
٧. في «أ»: «إقامته».
٨. في «أ»: «حي».

فَقَالَ قَوْمٌ^١: هُوَ هَذِهِ «الْجُمْلَةُ» الَّتِي^٢ تَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ بِهِ مِنْ أَمْرِ وَ نَهْيٍ وَ مَدْحٍ وَ ذَمٍّ. وَ يُسَمَّى هَذَا الْحَيِّ الْفَعَّالُ: «إِنْسَانًا»^٣ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا مِنْ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ، وَ قَدْ يُسَمَّى^٤ الْحَيِّ الْفَعَّالُ - مِنْ «الْمَلَانِكَةِ» وَ «الْجِنِّ» - بِأَسْمَاءٍ أُخَرِ مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ الْجَنْسِ. وَ الْفَلَّاسِفَةُ تُسَمِّي الْحَيِّ الْفَعَّالَ بِأَنَّهُ: «نَفْسٌ».

وَ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْحَيِّ الْفَعَّالَ هُوَ ذَاتٌ مِنَ الذَّوَاتِ، لَيْسَتْ بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّرٍ وَ لَا^٥ عَرَضٍ حَالٌّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ إِنْ كَانَ فَاعِلًا^٦ فِيهَا وَ مُصَرَّفًا لَهَا. وَ هَذَا الْمَذْهَبُ يُحْكِي عَنْ مُعَمَّرٍ^٧، وَ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ^٨ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى^٩ وَ أَبُو سَهْلٍ النَّوْبَخْتِيَانِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - يَذْهَبَانِ إِلَيْهِ.

وَ كَانَ الْقُوطِي^{١٠} وَ ابْنُ الرَّائِدِي^{١١} يَذْهَبَانِ جَمِيعًا إِلَى أَنَّهُ جُزْءٌ فِي

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سَوَّى «ج»: - «فَقَالَ قَوْمٌ». ٢. فِي غَيْرِ «د»: «الَّذِي».

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سَوَّى «ج»: - «إِنْسَانًا». ٤. فِي «ب»: «سَمِي».

٥. فِي «أَلَفٍ»: «فَلَا». ٦. فِي «ب»: «فَاعِلَاتِ».

٧. مُعَمَّرُ بْنُ عَبَّادِ السُّلَمِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَعْتَزَلَةِ. لَهُ مَنَاظِرَاتٌ مَعَ النَّظَّامِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمَعَانِي، وَ الْإِسْتِظَاعَةُ. تُوَفِّي سَنَةَ ٢١٥هـ. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢٠٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ٢٧٢.

٨. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سَوَّى «ج»: + «بْنِ».

٩. الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّوْبَخْتِي، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْإِمَامِيَّةِ. كَانَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ نَقْلَةِ كُتُبِ الْفَلَسَفَةِ، مِثْلُ أَبِي عَثْمَانَ الدَّمَشْقِيِّ، وَ إِسْحَاقَ، وَ ثَابِتَ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْأَرْاءُ وَ الدِّيَانَاتُ، وَ الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ التَّنَاسُخِ، وَ الْإِنْسَانُ غَيْرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ غَيْرُهَا. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢٢٥؛ رِجَالُ (فَهَرَسْتُ) النَّجَاشِي، ص ٦٣.

١٠. هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُوطِي، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَعْتَزَلَةِ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْهَذِيلِ، وَ أَخَذَ عَنْهُ عَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْمَخْلُوقُ، وَ خُلُقُ الْقُرْآنِ، وَ التَّوْحِيدُ، وَ غَيْرُهَا. تُوَفِّي سَنَةَ ٢٢٦هـ. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢١٤؛ سِيرُ أَعْلَامِ الْبُلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٧.

١١. فِي «أَ»: «رَائِدِي». وَ الرَّجُلُ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو الْحَسَنِ ابْنَ الرَّائِدِي أَوْ

الْقَلْبِ مِنَ الرُّوحِ.

و قَالَ النَّظَّامُ^١: إِنَّهُ الرُّوحُ، وَ هِيَ الْحَيَاةُ الْمُدَاخِلَةُ^٢ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.
و ذَهَبَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَ هُوَ ابْنُ الْإِخْشِيدِ^٣، إِلَى أَنَّهُ جَسَمٌ رَقِيقٌ مُنْسَابٌ فِي
جَمِيعِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

[بَيَانُ الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ]

و نَحْنُ نَذُلُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْفَلَاسِفَةَ حَدَّوْا الْإِنْسَانَ
بِأَنَّهُ «الْحَيُّ الْمَائِتُ النَّاطِقُ»^٤، وَ الصَّحِيحُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا الشَّخْصِ
الْمَبْنِيِّ الْبَنِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ.

و الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَا نُحِثَ مِنْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ لَا يُسَمَّى
بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ إِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ قَدْ رَكِبَ ذَلِكَ، وَ خَالَفَهُ أَبُو
هَاشِمٍ وَ قَالَ: إِنْ قَوْلُنَا: «إِنْسَانٌ» عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الصُّورَةِ مَعَ التَّحْيِزِ وَ الصِّفَاتِ
الْمَخْصُوصَةِ. وَ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ يَجْرِي مَجْرَى

➤ الرُّيُونْدِيِّ. كَانَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ ثُمَّ تَرَكَهُمْ وَ اتَّهَمَ بِالْإِلْحَادِ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: فَضِيحَةُ الْمَعْتَزَلَةِ، وَ غَيْرُهُ.

قِيلَ: تَوَفَّى سَنَةَ ٢٩٨هـ. لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ١، ص ٣٢٣؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٤، ص ٥٩.

١. إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ، أَبُو إِسْحَاقَ النَّظَّامُ، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَعْتَزَلَةِ، وَ كَانَ شَاعِرًا أَدِيبًا بَلِغًا، وَ هُوَ شَيْخُ
الْجَاحِظِ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الطُّفْرَةُ، وَ الْجَوَاهِرُ وَ الْأَعْرَاضُ، وَ الْوَعِيدُ، وَ غَيْرُهَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٣١هـ. سِيرُ

أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤١؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ١، ص ٦٧؛ الْأَعْلَامُ، ج ١، ص ٤٣.

٢. فِي «ب»: «الْمُدَاخِلَةُ».

٣. هَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ وَ فِي النُّسخِ اضْطِرَابٌ. وَ الرَّجُلُ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَيْفُجُورٍ، ابْنُ
الْإِخْشِيدِ، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَعْتَزَلَةِ. كَانَ يَدْرِي الْحَدِيثَ وَ يَرْوِيهِ، وَ كَانَ ذَا تَعَبَدٍ وَ زَهَادَةٍ. لَهُ مِنَ
الْكُتُبِ: نَقْلُ الْقُرْآنِ، وَ الْإِجْمَاعُ، وَ الْمَعُونَةُ فِي الْأَصُولِ، وَ غَيْرُهَا. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٦هـ. سِيرُ أَعْلَامِ

النَّبَلَاءِ، ج ١٥، ص ٢١٧؛ الْأَعْلَامُ، ج ١، ص ١٧١.

٤. سَيَأْتِي بَعْضُ التَّوْضِيحِ لِهَذَا الْحَدِّ بَعْدَ قَلِيلٍ.

تسمية النخلة بأنها نخلة، فكما لا يقع اسم النخلة على ما صور من طين أو شمع على صورة النخلة، واعتبر في ذلك الأعراض المخصوصة التي تختص بالنخلة، فكذاك الإنسان.

فأما الإنسان الميت فيوصف بهذا الاسم^١ على التحقيق، وليس قولنا: «الحياة»^٢ مؤثراً في إجزائه^٣.

و الصحيح أيضاً: أن أطراف الإنسان^٤ إذا كان فيها حياة، داخله تحت الاسم. ومن قطعت يده أو رجله يوصف بأنه «إنسان ناقص»، والأولى أن يفسر هذا النقصان لثلاثي يوهيم^٥ أنه ناقص في كونه حياً. والصحيح: أن الشعر والظفر ليسا من جملة الحي؛ لأنه لا حياة فيهما ولا يقع الإدراك بهما.

[مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان]

فأما الحد المحكي^٦ عن الفلاسفة: فقد اعترض بأن في العرب من أثبت الجرن والملائكة، وأثبت لهما هذه الأوصاف التي أضافوها إلى الإنسان، وإن لم يسموها^٧ بالإنسان.

١. في «ب»: «الإنسان».

٢. كذا، والأنسب: «الحي»، فإنه ناظر إلى ما تقدم من أن الإنسان هو «الحي الفاعل».

٣. كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصواب: «إجزائه»، والمراد: أن قولنا: «الحي» غير مانع من إجراء اسم الإنسان على الميت.

٤. في «ب»: - «أن أطراف الإنسان».

٥. في جميع النسخ سوى «ج»: - «أنه».

٦. في «ب»: + «و».

٧. في «ط»: «لم يسموهما».

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُحْطَئُوا الْعَرَبُ^١ وَ يُجْهَلُوهُمْ^٢ فِي إِبْثَاتِ الْجِنَّ وَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنْ خَطَأَهُمْ^٣ - لَوْ كَانُوا أَخْطَأُوا^٤ فِي ذَلِكَ - لَا يُؤْثَرُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنْ عِبَارَتُهُمْ تَجْرِي عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، لَا عَلَى حَسَبِ عُلُومِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ^٥ الْأَصْنَامَ بِأَنْهَآ «آلِهَةٌ» لَمَّا اعْتَقَدُوا أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحَقُّقٌ لَهُمْ؟ فَهُمْ مُصِيبُونَ فِي الْإِسْمِ وَ إِنْ كَانُوا مُخْطِئِينَ فِي الْإِعْتِقَادِ. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ لَوْ كَانَ حَدُّ الْإِنْسَانِ مَا ذَكَرُوهُ أَنْ يَصِفَ^٦ أَهْلَ اللُّغَةِ^٧ مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْجِنَّ وَ الْمَلَائِكَةِ - مُخْطِئِينَ أَوْ مُصِيبِينَ - بِأَنْهَمْ^٨ «نَاسٌ»، وَ مَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي أَنَّهُ يُسَمَّى: «إِنْسَانًا»؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْسَانٌ حَيٌّ، وَ إِنْسَانٌ مَيِّتٌ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: «حَيٌّ» مَنْ هُوَ كَذَلِكَ فِي الْحَالِ، بَلْ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، كَمَا لَمْ تَرِدْ بِقَوْلِنَا: «مَائِتٌ»^٩ إِبْثَاتَ الصِّفَةِ فِي الْحَالِ وَ إِنَّمَا أَرَدْنَا جَوَازَهَا؛ [وَ] لَوْلَا ذَلِكَ لَتَنَاقَضَ قَوْلُنَا: «حَيٌّ مَائِتٌ»^{١٠}. [قُلْنَا:] فَلَيْسَ يُفْهَمُ مِنْ حَدِّكَ فِي لُغَتِنَا^{١١} - الَّتِي بِهَا يُكَلِّمُونَ - إِلَّا إِبْثَاتَ الصِّفَةِ

١. فِي «د»: - «الْعَرَب».

٢. فِي «ب»: «و يُجْعَلُهُمْ».

٣. فِي «أ»: «لَأَنَّهُ خَطَأَهُمْ». وَ فِي «د»: - «لَأَنْ خَطَأَهُمْ».

٤. فِي «د»: - «أَخْطَأُوا».

٥. فِي «د»: «يَسْعُونَ».

٦. فِي «أ»: «يُوصَف».

٧. فِي «ج»: «الْصِفَةِ».

٨. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «د»: «لَأَنَّهُمْ».

٩. فِي جَمِيعِ النُّسخِ «مَيِّتٌ». وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

١٠. فِي «أ»: «حَتَّى مَائِتٌ». وَ فِي «ب، د»: «حَيٌّ مَائِتٌ».

١١. فِي «أ»: «لُغَتَانِ».

دون جوازها؛ لأنهم لا يصفون^١ من يجوز أن يكون حياً بأنه حي^٢، كما لا يصفون من يجوز أن يكون متحركاً بأنه متحرك^٣، و عالماً بأنه عالم^٤.
و بعد، فليس يخلو من أن يريدوا بالنطق «الكلام»، أو يريدوا «التمييز»^٥، على ما يذهبون إليه.

فإن أرادوا الأول فيجب أن لا يكون الآخرس إنساناً؛ وإن أرادوا الثاني فغير معروف في لغتنا [أن] النطق التمييز^٦، و من حد بلغتنا فيجب أن يوافق حده موضوعات لغتنا و إلا كان مخطئاً.

على أن الحد إنما يذكر فيه ما يبين به^٧ المحدود من غيره، و لا يدخل فيه ما يشارك المحدود فيه غيره^٨، و قد علمنا أن الإنسان لا يبين من البهائم بكونه «حياً مائتاً» فلم أدخلوا^٩ ذلك في الحدود^{١٠}، و قد كان يجب أن يقتصر على «النطق» الذي هو معنى التمييز^{١١}؛ فهو الذي يبين به الإنسان من غيره؟ و هذا يدل على اختلال حدهم و فساده^{١٢}، مع أنهم عند أنفسهم أهل التحقيق، و أرباب التمييز^{١٣} و التحديد!

١. في «د» + «بالحي».

٢. في جميع النسخ سوى «ج»: - «بأنه حي».

٣. في «أ، ب»: «التمييز».

٤. في «أ»: «بالتمييز». و في «ب»: «للتمييز».

٥. في «أ، ب، ط»: - «به».

٦. هذا ما ذهب إليه المتكلمون. راجع: الحدود للنيسابوري، ص ١٢٢؛ الذخيرة، ص ١٥٤. و يبدو

أنهم كانوا يرون عدم صحة ذكر الجنس في الحد، و ضرورة الاقتصار على الفصل.

٧. في «ب»: «أدخل».

٨. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «الحد».

٩. في «أ»: «التمييز».

١٠. في «ب»: «حالهم و فساد».

١١. في «أ»: «التمييز».

[أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان]

والذي يُدَلُّ على صِحِّهِ ما ذَهَبْنَا إليه في الْحَيِّ^١ الْفَعَالِ أُمُورًا:

[الدليل الأول]

منها: أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ لَوْ كَانَ لَيْسَ فِيهَا - عَلَى^٢ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُعَمَّرٌ وَكُلٌّ مِنْ وَاقِفَةٍ - لَكَانَ الْفَاعِلُ يَخْتَرَعُ الْأَفْعَالَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَيَبْتَدِئُهَا^٣؛ لِأَنَّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ قَائِمَةٌ بِالْإِنْسَانِ الْحَيِّ الْفَعَالِ لَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَالْمَعْلُومُ بَطْلَانُ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ حَمْلُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ أَوْ يَتَّقِلُ إِذَا حَمَلَهُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، فَإِذَا اسْتَعَانَ بِالْأُخْرَى تَأْتَى الْمُتَعَذُّرُ وَخَفَّ الْمُسْتَقْتَلُ، وَهَذَا الْحُكْمُ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ [و] لَا يَصِحُّ مَعَ الْقَوْلِ بِالْإِخْتِرَاعِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ [عَلَى هَذَا الْقَوْلِ] قَائِمَةٌ فِي الْحَيِّ الَّذِي أَثْبَتُوهُ^٥ وَإِنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ لِلْقُدْرَةِ^٦. وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْفَرْقُ الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ أَثْبَتَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْيَدَيْنِ قُدْرًا^٧ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَعَّلَ بِإِحْدَى قُدْرَةِ الْيَدَيْنِ^٨ فِي الْأُخْرَى، فَلِهَذَا خَفَّ^٩ عِنْدَ الْاسْتِعَانَةِ^{١٠} مَا تَقَلُّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ قُدْرًا مَا كَانَ اسْتَعْمَلَهَا قَبْلَ الْاسْتِعَانَةِ. وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ

١. فِي «أ»: «حَيٌّ». ٢. فِي «ب»: - «عَلَى».

٣. فِي «أ»: «يَخْتَرَعُ لِلْأَفْعَالِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَيَبْتَدِئُ بِهَا».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ج»: «فَهَذَا».

٥. فِي «ب»: - «و».

٦. فِي «د»: «بِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ». وَفِي الذَّخِيرَةِ: «بِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ».

٧. فِي «أ، د»: «قُدْرَةٌ».

٨. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَعَّلَ بِقُدْرَةِ إِحْدَى الْيَدَيْنِ.

٩. فِي «أ»: «أَخَفَّ».

١٠. أَيَّ عِنْدَ الْاسْتِعَانَةِ بِالْيَدِ الْأُخْرَى.

الْقُدْرَةَ قَائِمَةً فِي الْحَيِّ الَّذِي لَيْسَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَإِنَّمَا^١ يَخْتَرِعُ الْفِعْلَ بِهَا اخْتِرَاعاً فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ^٢ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفْعَلَ - عَلَى هَذَا - فِي يَمِينِهِ بِجَمِيعِ قُدْرِهِ، فَلَا يَخْفُ^٣ عَلَيْهِ مَا يَسْتَقِيلُ^٤ فِي حَمْلِهِ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ فِي الْحَالِينِ وَاحِدَةٌ، وَقد عَلِمَ خِلَافَ ذَلِكَ. فَإِنْ رَامُوا^٥ أَنْ يَذْكُرُوا وَجْهًا فِي خِيفَةِ الْمَحْمُولِ مَعَ الْإِسْتِعَانَةِ، لَمْ يَجِدُوهُ. وَهَذَا الْوَجْهُ يُبْطِلُ أَيْضاً مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَيَّ الْفَعَّالَ»^٦ [مَعْنَى فِي] الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ لَيْسَا بِمَحَالٍّ الْقُدْرَةَ، وَإِنَّمَا تَحُلُّ^٧ الْقُدْرَةُ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْقَلْبِ.

[الدليل الثاني]

وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَرِيضَ الْمُدْنِفَ^٨ قَدْ يَنْتَهِي بِهِ الْمَرَضُ إِلَى تَعَذُّرِ تَحْرِيكِ يَدِهِ^٩ عَلَيْهِ مَعَ احْتِمَالِهِ^{١٠} لِلْحَرَكَةِ، فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ مِنَّا مُخْتَرِعاً لَجَازَ أَنْ يَخْتَرِعَ بِقُدْرِهِ الَّتِي هِيَ قَائِمَةٌ بِهِ الْأَفْعَالُ فِي الْأَعْضَاءِ مَعَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ، وَ الْمَحَلُّ مُحْتَمِلٌ. وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْفَوْا مَعَ الْمَرَضِ كَوْنَهُ قَادِراً؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَعَ تَعَذُّرِ حَرَكَةِ أَطْرَافِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَرَضِ قَدْ يُرِيدُ وَ يَكْرَهُ وَ يَعْتَقِدُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي

١. كذا في جميع النسخ؛ والصواب: «وإنما».

٢. في «ألف»: «فلا يخف».

٣. في جميع النسخ: «يستعمل»؛ والصواب ما أثبتناه.

٤. في «أ»: «داموا». وفي «ب، د، ط»: «يراموا».

٥. في جميع النسخ سوى «أ»: «الفاعل».

٦. كذا، والأنسب: «ليستا».

٧. في «ب»: «يحل».

٨. رجلٌ مُدْنِفٌ: يَراه المرضُ حتَّى أَشْفَى على الموت. لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٧ (دنف).

٩. في «أ»: «يديه».

١٠. كذا، والأنسب: «احتمالها»؛ لرجوع الضمير إلى اليد.

لَمَا صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَهَا، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ الْحَرَكَةَ فِي الْأَطْرَافِ.
وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ أَخْرَجَ الْعَضْوَ مِنْ احْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ
الْمَرِيضِ يُحَرِّكُهَا^١.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَرَضَ إِنَّمَا أَخْرَجَ الْعَضْوَ مِنْ صِحَّةِ ابْتِدَاءِ الْحَرَكَةِ^٢ فِيهِ،
وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ أَنْ يَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ؛ وَغَيْرُ هَذَا الْمَرِيضِ مِنَّا إِنَّمَا يُحَرِّكُ يَدَ
الْمَرِيضِ مِنَّا عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ.

قُلْنَا: هَذَا تَعْلِيلٌ بِالْمُحَالِ؛ لِأَنَّ مَا أَخْرَجَ الْمَحَلَّ مِنْ احْتِمَالٍ مَعْنَى^٣ مِنَ الْمَعَانِي
أَخْرَجَهُ مِنْ احْتِمَالِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. وَبَعْدُ فَإِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدِئَ
وَيَخْتَرَعَ الْحَرَكَةَ فِي أَطْرَافِ الْمَرِيضِ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَرَضَ لَا يُخْرِجُ الْعَضْوَ مِنْ
احْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ مُبْتَدَأَةً وَلَا مُتَوَلِّدَةً^٤.

وَإِنْ كَانَ الْمَرَضُ - عَلَى مَذْهَبِهِمْ - مَا نَفَى الْقُدْرَةَ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي
الْحَيِّ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، فَلَا يُخْرِجُ الْمَحَلَّ مِنْ احْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ وَكَيْفَ يُخْرِجُ
مِنْ ذَلِكَ وَالحَيَاةُ لَا تَحْتَاجُ فِي وُجُودِهَا فِي الْمَحَلِّ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى وُجُودِ
الْمَحَلِّ، وَلَيْسَتْ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى بَنِيَّةٍ^٥ وَأَعْرَاضٍ مَخْصُوصَةٍ؟

[مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان]

وَهَذَا الدَّلِيلُ يُبْطِلُ مَذْهَبَ مُعَمَّرٍ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ بَنِي تَبِيخَتْ وَمَذْهَبَ ابْنِ
الرَّوَنْدِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي أَنَّ الْحَيَّ جُزْءٌ فِي الْقَلْبِ.

١. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «يُحَرِّكُ»؛ لِرَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْعَضْوِ.

٢. أَيَّ اخْتَرَعَهَا.

٣. فِي «أ»: «الْمَعْنَى».

٤. فِي «أ»: «وَلَا مُتَوَلِّدَةً».

٥. فِي «ج»: «إِلَيْهِ بَنِيَّةٌ».

وَمَا يُبْطِلُ مَذْهَبُ^١ ابْنِ الرَّائِدِيِّ وَمَنْ وافَقَهُ مُضَافاً إِلَى مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ مَعْنَى فِي الْقَلْبِ لَمَا صَحَّ ظَهْوُ الْحَرَكَةِ فِي الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِرَاعِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ فَتَحْنُ نَعْلَمُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ نَجِدَ جَذْباً وَدَفْعاً^٢ مِنْ نَاحِيَةِ الْقَلْبِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْيَدَ تَتَحَرَّكُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْرِيَ إِلَيْهَا مِنَ الْقَلْبِ حَرَكَةٌ ضَرُورَةٌ.

وَمَا يُبْطِلُ مَذْهَبُ مُعَمَّرٍ وَمَنْ وافَقَهُ: أَنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ كَوْنَهُ مُرِيداً مِنْ نَاحِيَةِ قَلْبِهِ، فَإِذَا أَدَمَّنَ الْفِكَرَ وَالنَّظَرَ وَجَدَ التَّعَبَ وَالْأَلَمَ فِي جِهَةِ قَلْبِهِ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الْقَلْبَ^٤ مَحَلٌّ لِلْإِرَادَةِ وَالنَّظَرِ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ.

وَمَا يُفْسِدُ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضاً: أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُجَاوِرٍ لِهَذِهِ^٥ الْجُمْلَةِ^٦ وَلَا حَالاً فِيهَا، وَإِنَّمَا يَخْتَرِعُ الْفَعْلَ فِيهَا^٧ إِخْتِرَاعاً، لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْجُمْلِ بِذَلِكَ أَحَقَّ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلِاخْتِصَاصِ بِهِ^٨.

فَبِإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَخْتَصَّ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ^٩ بِصِحَّةِ الْفَعْلِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ؛ لَوْجِهِ^{١٠} مِنَ التَّعَلُّقِ غَيْرِ مَعْلُومٍ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، كَقَوْلِهِمْ:

١. من قوله: «ابن الراوندي» إلى هنا ساقط من «ب».

٢. في «أ»: «يقضي أن اتخذ دفعا». ٣. في «ب»: - «و».

٤. في «ب»: - «أن القلب».

٥. في «أ»: «غير هذه». وفي «ب، د، ط»: «غير لهذه».

٦. أي لجسم زيد مثلاً.

٧. في «ب»: - «فيها».

٨. في «د»: - «به».

٩. في «ب»: «يختص بعض لوجه الأحياء».

١٠. في «أ»: «بوجه».

«إِنَّ الْحَالَ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي الْمَحَلِّ يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ دُونَ بَعْضٍ» وكذلك ما كَانَ بِهِ الْحَيُّ زَيْدًا بَعِيْنَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَمَّ إِلَى حَيٍّ آخَرَ؟

قُلْنَا: إِنَّا لَمَّا حَكَمْنَا بِاخْتِصَاصِ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَوْجَدَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَحَالِّ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَكَذَلِكَ الْجَوَاهِرُ الَّتِي تَخْتَصُّ زَيْدًا لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ بِغَيْرِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. وَقَوْلُهُمْ فِي الْفَاعِلِ فِي هَذَا الْجَسَدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ زِيدَتْ فِي هَذَا^١ الْجَسَدِ أَجْزَاءٌ كَثِيرَةٌ^٢ وَانْضَمَّتْ إِلَيْهِ وَبُنِيَتْ مَعَهُ لَكَانَ ذَلِكَ الْفَاعِلُ يَفْعَلُ فِيهَا عَلَى وَجْهِهِ مَا كَانَ فَاعِلًا فِيمَا كَانَ فِيمَا قَبْلَهَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ^٣ تَعَالَى قَادِرٌ - مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ صَحَّ الْفِعْلُ فِي الْجَمِيعِ - عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَمَا يُؤْمِنُكُمْ مِنْ أَنْ يَبْنِيَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَجْزَاءَ الَّتِي إِذَا زَادَهَا فِي جِسْمِ زَيْدٍ فَعَلَ زَيْدٌ^٤ فِيهَا شَخْصًا آخَرَ^٥، فَفَعَلَ فِيهِ زَيْدٌ^٦ كَمَا يَفْعَلُ فِي الشَّخْصِ الْأَوَّلِ؟ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا^٧ زَيْدٌ وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِالتَّعَلُّقِ بِهَا، وَلَيْسَ لَغَيْرِهِ تَعَلُّقٌ بِهَا؟

وَيُبْطِلُ أَيْضًا هَذَا الْمَذْهَبَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ - مَعَ التَّمَسُّكِ بِهِ - بِخُرُوجِ^٨ الْحَيِّ الْفَاعِلِ الْقَادِرِ مِنْ صِفَاتِهِ وَعَدَمِهِ عِنْدَ ضَرْبِ رَقَبَةٍ^٩ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ قَطْعِ رَأْسِهِ! وَلَيْسَ لِنَقْصِ

١. فِي «أ»: «هذه».

٢. فِي «أ، ط»: «كثيراً».

٣. فِي «أ»: - «إنه».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «د»: «زَيْدًا». وَالظَّاهِرُ زِيَادَةُ كَلِمَةِ: «زَيْد».

٥. فِي «ب»: + «فَفَعَلَ زَيْدًا فِيهَا شَخْصًا آخَرَ».

٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «د»: «زَيْدًا». وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٧. مِنْ قَوْلِهِ: «شَخْصًا آخَرَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ».

٨. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ وَالصَّوَابُ: «فِي خُرُوجِ».

٩. فِي «ب، ط»: «رَقَبَتَهُ».

بِنِيَةِ هَذَا الْجِسْمِ تَأْتِي فِي خُرُوجِ ذَلِكَ الْحَيِّ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ صِفَاتِهِ عِنْدَ ظُهُورِ ضِدِّهَا أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الضِّدِّ، وَأَيُّ وَجِهٍ لَا تَنْفَائِهَا وَوَجُوبِ الْخُرُوجِ عَنْهَا؟

وَمَا رَضُوا بِأَنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْقَادِرَ الْعَالِمَ يَخْرُجُ عَنْ صِفَاتِهِ كُلِّهَا بِقُطْعِ وَسَطِ هَذَا الْجَسَدِ، حَتَّى^١ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ فَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قُطِعَ وَسَطُهُ عُدِمَ ذَلِكَ الْحَيُّ الْمَوْجُودُ وَخَرَجَ عَنِ الْوُجُودِ. وَهَذَا مِمَّا لَا يُعْقَلُ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا يَصِحُّ تَصَوُّرُهُ؛ لِأَنَّا إِذَا أَوْجَبْنَا خُرُوجَ الْحَيِّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا بِنَقْصِ^٢ بِنِيَةِ الْحَيَاةِ فَقَدْ أَحَلْنَا عَلَى أَمْرِ مَفْهُومٍ، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ عَدَمَ الْمَحَلِّ يَوْجِبُ عَدَمَ الْحَالِ فَقَدْ أَشْرْنَا أَيْضًا إِلَى مَعْقُولٍ، وَلَا وَجْهَ يُعْقَلُ لَخُرُوجِ الْحَيِّ مِنْ صِفَاتِهِ وَوُجُودِهِ بِنَقْصِ^٣ هَذَا الْجَسَدِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ لَهُمْ: كَيْفَ خَرَجَ ذَلِكَ الْحَيُّ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى صِفَاتِهِ وَبَطَلَ وَتَلَاشَى بِقُطْعِ الْوَسَطِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بِقُطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَالْحُكْمُ وَاحِدٌ فِيمَا لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَلَا حَالٌ فِيهَا؟

[عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان]

[الدليل الثالث]

وَمِمَّا يَدُلُّ ابْتِدَاءَ عَلَى أَنَّ الْحَيَّ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمَشَاهِدَةُ: أَنَّا نَجِدُ أَحْكَامًا تَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهَا وَمُسْتِنْدَةً إِلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَتَعَدَّاهَا؛

١. فِي «ب»: «وَحَتَّى».

٢. فِي «ب، ط»: «بِنَقْصِ».

٣. فِي «ج»: «بِنَقْصِ». وَفِي «د»: «بِنَقْصِ».

لأنَّ تَعَلُّقَهَا بِغَيْرِهَا مع أَنَّهُ غَيْرُ معلومٍ و التَّجَاوَزَ بِهَا عن الجُمْلَةِ المَعْلُومَةِ يُوَدِّي إلى كُلِّ جِهَالَةٍ، و إلى ^١ أن تَكُونَ الصِّفَاتُ و ما يُسْتَحَقُّ عَلَى المَعَانِي مُتَعَلِّقَةً بِغَيْرِهَا من طَبْعٍ أو غَيْرِهِ؛ و أن يَكُونَ السَّوَادُ لَمْ يَنْفِهِ البَيَاضُ ^٢ الطَّارِئُ عَلَى مَحَلِّهِ بَلْ نَفَاهُ سِوَاهُ ^٣! و كذلك القَوْلُ في اسْتِحْقَاقِ المَدْحِ و الذَّمِّ عَلَى الأَفْعَالِ في تَجْوِيزِ تَعْلِيلِهِ بِغَيْرِ المَعْقُولِ الَّذِي ظَهَرَ حُكْمُهُ.

[الدليل الرابع]

و ممَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي الإِنْسَانِ و بُطْلَانِ مَا عَدَاهُ: أَنَّ الإِدْرَاكَ يَقَعُ بِكُلِّ أَعْضَاءِ هَذِهِ الجُمْلَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الأَعْضَاءِ حَيَاةٌ لَكَانَتْ كَالشَّعْرِ و الظُّفْرِ لَا يَدْرِكُ بِهِمَا؛ و إِذْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَيَاةٍ تَحُلُّ الأَعْضَاءَ. و مُحَالٌ أَنْ تَوْجِبَ هَذِهِ الحَيَاةُ حُكْمَ «الْحَيِّ» لِكُلِّ مَا حَلَّتْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ هَذِهِ الجُمْلَةِ أَحْيَاءً كَثِيرِينَ، فَكَانَتْ لَا تَتَصَرَّفُ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَكُونُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الاختِلَافِ و التَّمَانُعِ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَحْيَاءِ و يَجْرُوا مَجْرَى أَحْيَاءٍ كَثِيرِينَ ضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. و مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الحَيَاةُ تَوْجِبُ الحُكْمَ لِغَيْرِ هَذِهِ الجُمْلَةِ؛ لَفَقْدِ الاختصاصِ و لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ بِذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ. و لَا تَوْجِبُ الحَيَاةُ المَوْجُودَةُ فِي البَعْضِ حُكْمًا لِبَعْضٍ إِذَا فُقِدَ؛ لَفَقْدِ الاختصاصِ ^٤ أَيْضاً. فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُ

١. في الذخيرة: «و إلى تجويز».

٢. في «ب»: + «من».

٣. في «أ، ط»: «نفا سواده». و في «د»: «نفا سوا». و في سائر النسخ: «نفا سواده». و في الذخيرة: «نفا غيرُه». و الأنسب ما أثبتناه.

٤. في الذخيرة: «لبعض آخر» بدل «لبعض إذا فقد».

٥. في «ب»: «يفقد».

٦. من قوله: «و لأنه ليس أحد» إلى هنا ساقط من «ج».

الحَيِّ غيرَ هذه الجُمْلَةِ و لا بعضُها و لا كُلُّ جُزْءٍ منها، فَقَدْ ثَبَّتَ مَذْهَبُنا بِأَنَّ الحَيَّ بهذه الحَيَاةِ الموجودةِ في أَحَدِ الأجزاءِ هو «الجُمْلَةُ» التي هذا الجزءُ بعضُ لها.

[عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان]

و قد بَطَلَ مَذْهَبُ النِّظَامِ بِجَمِيعِ ما ذَكَرناه أو بعضِهِ.

و ممَّا يُبْطِلُهُ: أَنَّ أَحَدَنَا قد يُحَرِّكُ يَدَهُ في جِهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ^١ في الحالِ الواحدة؛ فلو كانَ الحَيُّ شَيْئاً غيرَ هذا الجِسمِ، لَمْ يَصِحَّ ابتداءُ الحركاتِ مع اختلافِها في الأطرافِ.

و أيضاً: فَإِنَّ اليَدَ إِذْ شُلَّتْ لَمْ يَكُنْ قَبْضُها و بَسْطُها عَلَى الحَدِّ الذي كانَ يُمَكِّنُ و هي صَحِيحَةً؛ فَلَوْلا أَنَّ هذه الأَعْضاءَ مِنْ جُمْلَةِ الحَيِّ لَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ، و لو كانَ الحَيُّ مُنْفَصِلاً عَنْها لَمْ يُوَثِّرْ تَغْيِيرُ صِفَاتِها في فِعْلِهِ فيها.

و لَيْسَ يُمَكِّنُ القَوْلُ بِأَنَّها خَرَجَتْ بِالشَّلِّ مِنْ اِحْتِمَالِ الحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحَرِّكُها، و غيرَ هذه الجُمْلَةِ التي اليَدُ السَّلَاءُ مُتَّصِلَةٌ بِها أَيْضاً يُحَرِّكُها؛ فَلَوْ كَانَتْ غيرَ مُحْتَمِلَةٍ لِلحَرَكَةِ لَمْ يَجِبْ.

و بَعْدُ، فَإِنْ أَشَارُوا بـ «الروح»^٢ إِلَى الحَيَاةِ التي نَقُولُ^٣ بِأَنَّها عَرَضٌ، فَالحَيَاةُ^٥ لَا يَصِحُّ فِيها أَنْ تَكُونَ حَيَّةً عَالِمَةً قَادِرَةً. فَإِنْ أَرَادُوا^٦ بِهِ^٧ الْهَوَاءَ الْمُتَرَدِّدَ فِي مَنَافِذِ

١. في جميع النسخ سوى «ب»: «مختلفين».

٢. تقدّم أَنَّ النِّظَامَ ذهب إلى أَنَّ الحَيَّ هو الروح. و في الذخيرة: «أشار».

٣. في الذخيرة: «يقول». و الضمير راجع إلى النِّظَامِ.

٤. في «ب»: «يقول إنها».

٥. في الذخيرة: «عرض بالحياة».

٦. في الذخيرة: «أراد».

٧. أي بالروح.

الجسم، فذلك أيضاً مما لا يصح أن تحلَّ الحياة ولا يدرك الألم واللذة به وهو على صِفَتِهِ؛ وإن لم يزدْ به ذلك فهو غير معقول.

على أن الإدراك يقع بظاهر الجسم، فيجب أن تكون^٢ الحياة في الظاهر موجودة والفعل يقع ابتداءً في الأطراف؛ فلو كان المحرك لها شيئاً مُدْخِلاً لهذا الجسم لكانت الحركة على سبيل الجذب والدفع، ومعلوم ضرورة خلاف ذلك. وبعد، فما^٣ السبب الموجب لتلف هذه الروح المُدْخِلَة عند قطع الوسط والرأس؟ وكيف لم تتلف عند قطع اليد والرجل؟ فعلى مذهب النظام لا وجه لذلك يُعْقَل.

ولكن^٤ ما قدَّمناه وما خصَّصنا به النظام من الكلام يُبْطِل قول من ذهب في الإنسان إلى^٥ أنه جسم رقيق مُنسَب في جميع هذه الجملة؛ لمُضَاهَاة^٦ هذا المذهب لمذهب النظام، وإنما احتسَّس^٧ الذهاب إليه مما يلزم النظام في الفرق بين قطع^٨ الرأس واليدين [بأن]^٩ قال: اليد إذا قُطِعَت تَقْلَصُ الباطن فلم يتلف، فإذا قُطِعَ [الرأس انقطع] الظاهر والباطن [و] تلف. وهذا من قائله ومرتضيه تعليل بالباطل^{١٠}،

١. في «ب»: «يحله».

٢. في جميع النسخ سوى «د»: «يكون». وفيها بإهمال النقط في الأول.

٣. في جميع النسخ سوى «ج»: «وما».

٤. كذا، والأنسب: «و على» بدل «ولكن».

٥. في «ج»: - «إلى».

٦. في «ب»: «في جميع هذه المضاهات». وفي «ط»: «في جميع هذه الجملة المضاهات».

٧. في «ب، ط»: «اخترس».

٨. في «أ»: «القطع».

٩. هكذا في الذخيرة. وهكذا في الموردين التاليين.

١٠. في «ب»: «بالباطن».

و إذا^١ جازَ التَّقْلُصُ في اليَدِ جازَ في الرأسِ و الوسطِ، و إذا جَوَزناه لَمْ نَأْمَنْ^٢ فِيمَنْ قَطَعَ رَأْسُهُ و وسطُهُ أن يَبْقَى حَيًّا.

[مناقشة إشكالات القول المختار]

[الإشكال الأول]

و اعْلَمْ أنَّ الذي قَوَّى الشُّبْهَةَ في الإنسانِ حَتَّى ذَهَبَ القَوْمُ في الخَطِّ إلى كُلِّ مذهبٍ أَنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا أن تَرْجِعَ^٣ الصِّفَةُ الواحدةُ إلى جُمْلَةٍ مِنَ الأجزاءِ، و أن يَنْضَمَّ ما لَيْسَ بِحَيٍّ فَيَصِيرَ حَيًّا.

فالجوابُ^٤ عن هذا: أنَّ كُلَّ ما لا يَدْخُلُ تَحْتَ العِلْمِ الضَّروريِّ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الدَّلِيلِ فَيُنْقَادُ لَهُ كائناً ما كانَ، و لا معنى لِلتَّعَجُّبِ مِمَّا تَسُوْقُ^٥ إِلَيْهِ الأدِلَّةُ، فَإِنَّمَا التَّعَجُّبُ مِنْ قولٍ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ. و «رجوعُ الصِّفَةِ الواحدةِ إلى جُمْلَةٍ أَجزاءٍ مِنْ الجائزِ في العقلِ، الخارجِ عن المُسْتَحِيلِ؛ فإذا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ وَجَبَ إثباتُهُ. و ذلك في الجوازِ كرجوعِ الصِّفَاتِ الكَثيرةِ إِلَى الذاتِ الواحدةِ.

و قد عَلِمْنَا أنَّ الحَيَّ هو هذه الجُمْلَةُ دُونَ بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ الأحكامَ المعقولةَ تَرْجِعُ إِلَى الجُمْلَةِ دُونَ أَجْزَائِهَا - مِنْ مَدْحٍ وَ ذَمٍّ -، و الإنسانُ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ مُدْرِكٌ واحدٌ وَ مُرِيدٌ واحدٌ. و إذا اعتَبَرْنَا ذلكَ وَجَدْنَا الحَيَّ مِنَّا يَفْتَقِرُ إلى معنى يَكُونُ بِهِ حَيًّا، و عَلِمْنَا أنَّ الحَيَاةَ لا تَوْجِبُ لَهُ هذا الحُكْمَ إِلَّا مع غَايَةِ

١. كذا، و الأنسب: «فإذا».

٢. في «أ»: «لمن تأمن». و في «ب، ج، ط»: «لمن نأمن».

٣. في «ب»: «يرجع».

٤. في جميع النسخ سوى «د»: «و الجواب».

٥. في «أ»: «تسوّت».

الاختصاص به^١، فإن استحال حلول الحياة الواحدة في جميع الأجزاء استحال أيضاً أن يكون المحل بها حياً؛ لما تقدّم ذكره، فلم يبق في تعلّق الحياة بالجملة وإيجابها الحال إلا^٢ ما ذهبنا إليه من حلول بعضها وإيجابها الحكم لها^٣، ولما وجدنا الحيّ يخرج من كونه حياً عند نقص^٤ بنية بعض هذا الجسم، علمنا أن الحيّ يفتقر إلى بنية^٥، وأنا لا نقف^٦ على تفصيل ذلك وتحديد^٧.

وليس يمتنع أن يضم^٨ ما ليس بذي صفة إلى ما ليس له تلك الصفة فتحصل^٩ الصفة التي ما كانت لكل واحد منهما. ألا ترى أنه قد يضم ما ليس بمعجز ولا خارق للعادة^{١٠} إلى ما ليس كذلك^{١١} فيصير معجزاً و خارقاً للعادة، وما ليس بمحكم من الأفعال ولا دال على كون فاعله^{١٢} عالماً إلى ما ليس كذلك^{١٣} فيصير^{١٤} بالاجتماع^{١٥} دلالة على العلم، وما ليس بجسم^{١٦} إلى ما ليس بجسم

١. في «أ»: - «به».

٢. في «أ، ب، ط»: - «إلا».

٣. أي أن الحياة تحل في بعض الجملة، ولكنها توجب حكم الحياة للجملة كلها.

٤. في «أ، ب»: «نقص».

٥. في «أ، ب»: «بنية».

٦. في جميع النسخ سوى «د»: «وإنما لا يقف».

٧. في الذخيرة: «وإن لم يوقف على تفصيل ذلك وتحديد».

٨. في «أ»: «يضم».

٩. في «ب»: «فيحصل».

١٠. في «ب»: + «و».

١١. أي: إلى ما ليس بمعجز أيضاً. وفي الذخيرة: «إلى ما هو كذلك».

١٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «كونه» بدل «كون فاعله».

١٣. في الذخيرة: «إلى ما هو كذلك».

١٤. في الذخيرة: «فيصيران».

١٥. في «أ»: «بالاجتماع».

١٦. في «د»: «لجسم».

فَيَصِيرُ جِسْمًا، وَ الْمَحَلُّ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ قَبْلَ^١ وجودِ الحركة؛ فإذا وُجِدَتِ الحركةُ فيه وَ هِيَ أَيْضًا غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ، صَارَ مُتَحَرِّكًا؟

[الإشكال الثاني]

و مِنْ شُبُهِهِمْ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ الْحَيُّ الْقَادِرُ هُوَ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ^٢، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ جَوَازَ دُخُولِ الزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ وَ السَّمَنِ وَ الْهَزَالِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَكَانَ^٣ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ مِنَّا الْيَوْمَ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَادِرُ مِنْ قَبْلُ إِذَا زَادَتْ أَجْزَاؤُهُ أَوْ نَقَصَتْ، وَ لَمَّا صَحَّ أَنْ نَذْمُ^٤ السَّمِينَ عَلَى مَا وَقَعَ فِي حَالِ هُزَالِهِ، وَ الْهَزِيلَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فِي حَالِ سِمَنِهِ.

و الْجَوَابُ عَنْ^٥ هَذِهِ الشُّبُهَةِ - عَلَى رَكَائِهَا - : أَنَّ الْعِلْمَ بِالْحَيِّ الْقَادِرِ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْمُخْتَصِّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ «الْجُمْلَةِ» الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ فِي نَفْسِهَا بِالزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ، وَ تَكُونُ عَلَى حَدٍّ^٦ وَاحِدٍ فِي كَوْنِهَا عَالِمَةً قَادِرَةً مَعَ السَّمَنِ وَ الْهَزَالِ؛ وَ لَيْسَ الْعِلْمُ بِالْحَيِّ الْقَادِرِ^٧ مُتَعَلِّقًا بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الزِّيَادَةُ وَ النِّقْصَانُ، وَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجُمْلَةِ.

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «د»: «مَثَلٌ».

٢. فِي «ب»: «الْمُشَاهِدَةُ».

٣. فِي «أَلْف»: «فَكَانَتْ».

٤. فِي «ب»: «يَذْمُ».

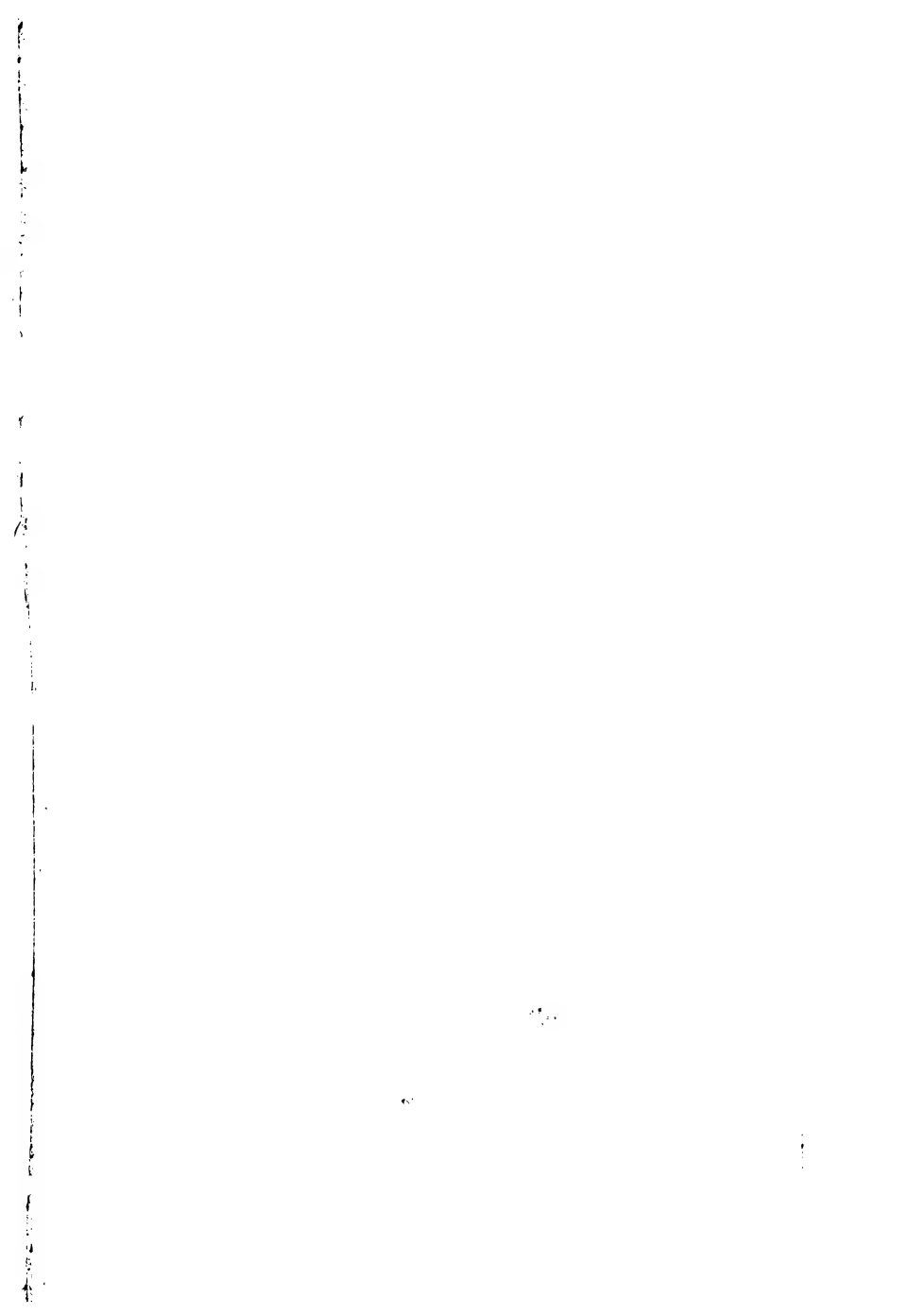
٥. فِي «ج»: «عَلَى».

٦. فِي «أ»: «حَدَّهُ».

٧. مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْمُخْتَصِّ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ب».

(٣٢)

مسألة في بيان حقيقة الحيِّ الفعَّالِ



مقدمة التحقيق

تعرّضت هذه الرسالة إلى مسألة «ماهية الإنسان»، أو «حقيقة الحيّ الفعّال»^١، وهي من المسائل التي كثر البحث و النزاع فيها بين المتكلّمين، حيث اختلفوا حول حقيقة الإنسان، وأنّ حقيقته هل هي عبارة عن النفس المجردة، أو أنّها ليست إلّا هذا الجسم المُشاهد؟ وقد اختار الشريف المرتضى الرأي الأخير، واستدلّ عليه في أكثر من كتاب ورسالة^٢.

نسبة الرسالة

هذه الرسالة من الرسائل الجديدة المنسوبة إليه، والتي لم تطبع من قبل، وهي قديمة نسبياً، فهي منقولة من خطّ السيّد مهنا بن سنان الحسيني (ت ٧٥٤هـ) المعاصر للعلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، والمُجاز من عنده، والذي سأله المسائل المعروفة بـ «المسائل المهتائية»، كما أنّها تطرح رأي الشريف المرتضى القائل بجسمانيّة حقيقة الإنسان، إضافة إلى مناسبة ألفاظها مع ألفاظه و عصره، أو ما قارب ذلك العصر. فهذه شواهد احتمالية على تأييد صحّة نسبة الرسالة إليه، ولكن هناك بعض

١. هذا الاصطلاح من الاصطلاحات المنسوبة في عصرنا، وقد كان معروفاً و متداولاً في عصر المصنّف رحمه الله. وهو اصطلاح عامّ يشمل الإنسان و الملائكة و الجنّ. ولكن عادة ما يُقصد به الإنسان؛ لوقوعه محلاً للبحث و النقاش بين المتكلّمين.

٢. راجع: الذخيرة، ص ١١٤؛ المسائل الطرابلسيات الأولى، المسألة ١٢؛ المسائل النيلية، المسألة ٢١، مسألة في الإنسان.

الغموض يحوم حول هذه الرسالة لا بأس بالإشارة إليه، وهي:

١. ردّه الصريح لرأي الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) الذي كان يذهب إلى القول بتجرّد حقيقة الإنسان^١، حيث قال: «أمّا ما يبطل به مذهب معمر، والأسواري من المعتزلة، و شيوخنا بني نوبخت، و المفيد (رضي الله عنهم)، فهو... إلخ. وهذا بعيد عن أسلوب الشريف المرتضى، فهو لم يعتد على ذكر اسم شيخه المفيد في كتبه و رسائله^٢، حتّى عندما يختلف معه في بعض الآراء، فإنّه لا يشير إلى اختلافه مع المفيد بصراحة، إجلالاً له، فتصريحه هنا بالردّ عليه غريب للغاية على الشريف المرتضى.

٢. وجود اختلاف واضح بين طريقة البحث في هذه الرسالة، و بين بحث حقيقة الإنسان من كتاب الذخيرة؟ سواء في نسبة الأقوال إلى أصحابها، أو في مناقشة تلك الأقوال، أو الاستدلال على النظرية المختارة.

و لهذا ينبغي التعامل مع هذه الرسالة بحذر.

محتوى الرسالة

تحتوي هذه الرسالة على استعراض للآراء المطروحة حول حقيقة الإنسان، و خمسة أدلّة لإثبات نظرية جسمانية الإنسان، و إشكالات على باقي النظريات، و إشارة إلى عدم منافية بعض الآيات القرآنية مع النظرية المختارة، و أنّ السمن و الهزال غير داخلين في حقيقة الإنسان، إضافة إلى بعض النصائح الختامية. هذا، و لم تطبع هذه الرسالة من قبل كما تقدّمت الإشارة إليه، و هي تطبع هنا لأوّل مرّة.

١. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. لم يذكر المصنّف رحمه الله - حسب تتبّعنا - اسم شيخه المفيد في مصنفاته قطّ - و حتّى في قصيدته التي رثى بها أستاذه لم يصرّح فيها باسمه - إلّا في كتاب الفصول المختارة الذي هو تلخيص لكتاب شيخه، فكان من الطبيعي أن يذكر اسمه. فذكر اسمه في هذه الرسالة أمر غريب و غير معتاد.

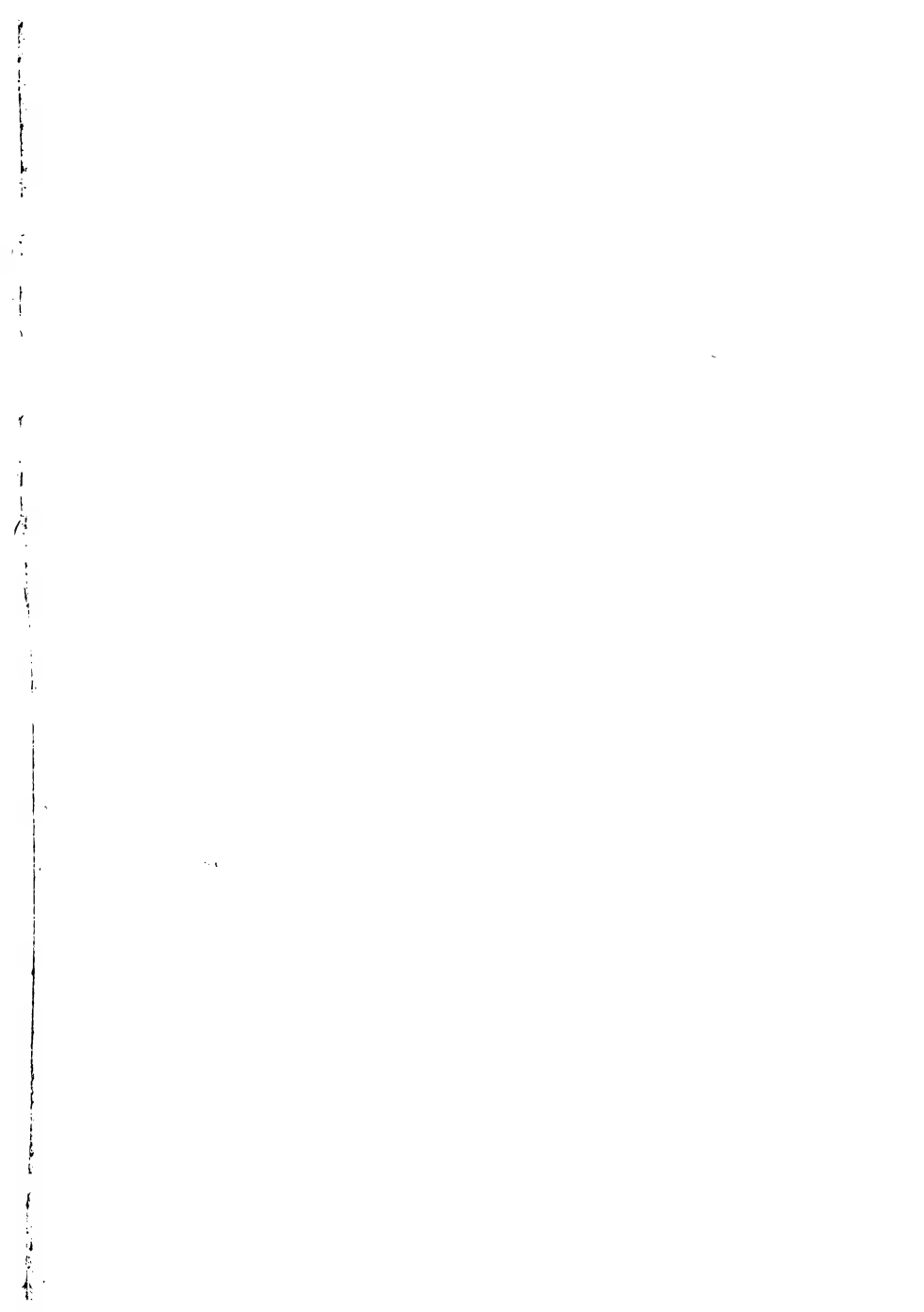
مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠١٨٨/٤؛ نسخها «حيدر بن محمّد بن أحمد الطبراني» هذه المجموعة بين الأعوام (٩٥٨ - ٩٦١ هـ) بخطّ النسّعليق.

و هي تحتوي على خمس رسائل، لا يتعلّق بالشرّيف المرتضى إلاّ الرسالة الرابعة منها، و هي الرسالة التي بين يدينا، و قد فُرج من نسخها في يوم الأربعاء السابع من شهر رمضان المعظّم، سنة ٩٥٨ هـ.

و تشاهد في بداية المجموعة علامة تملّك «عبد العزيز بن الحسن بن عليّ الحانيني (ت ١٠٦٧ هـ)»^١ و «محمّد باقر الفامي / الفاسي». و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي بشيراز، المرقّمة ٨٦٧/٤، تاريخها ١١٢٤ هـ. و قد نالت الرطوبة من صفحاتها، و لذلك تعذّرت قراءة الكثير من كلماتها. و يظهر أنّ كاتب هذه النسخة كان يجيز لنفسه التصرّف فيما ينسخ، فقد حذف ألفاظ التعظيم و الإجلال للشخص الذي كُتبت له هذه الرسالة. و لكن كانت هذه النسخة نافعة في تصحيح عددٍ مهمّ من الأخطاء التي مُنيت به النسخة الأخرى. و رمزنا لها بـ «ب».



مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

ذَهَبَتِ الْفَلَاسِفَةُ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَّالَ هُوَ النَّفْسُ، وَهُوَ مِنَ الْعَالَمِ الْعِلَوِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ وَالْعَدَمُ، وَأَنَّ عَدَمَهُ بَعْدَهُ عَنْ جِهَتِهِ الَّتِي كَانَ يَظْهَرُ فِيهَا فَعْلُهُ، وَرَجُوعُهُ إِلَى عَالَمِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَفْلَاطُونٍ وَأَرْسَاطَالِيْسٍ وَبُقْرَاطَ وَسُقْرَاطَ وَوَجُوهِ الْفَلَاسِفَةِ.

وَذَهَبَتِ الدِّيَّصَانِيَّةُ مِنَ الْمَجُوسِ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَّالَ هُوَ^٢ النُّورُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ مَوَاتٌ.

وَذَهَبَتِ الْمَانَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَّالَ هُوَ النُّورُ وَالظُّلْمَةُ؛ فَالنُّورُ فَاعِلُ الْخَيْرِ،

١. جاء في حاشية «أ»: «نقلًا من خط هذه صورته: نقلًا من خط الإمام العلامة علي بن محمد بن علي التولبي قدّست نفسه الزكية بما صورته: نقلًا من خط السيّد مهنا بن سنان الحسيني رحمه الله تعالى ما هذه صورته ولفظه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مسألة: في بيان حقيقة الحيّ الفعّال وذكر الخلاف فيه، والدلالة على الصحيح في ذلك؛ للسيّد المرتضى علّم الهدى، قدّس الله روحه ونور ضريحه». وفي حاشية «ب»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مسألة: في بيان حقيقة الحيّ الفعّال وذكر الخلاف فيه، والدلالة على الصحيح من ذلك؛ إملاء سيّدنا الشريف المرتضى علّم الهدى ذي المجدّين الموسوي».

٢. في «ب»: - «هو».

و الظلمة فاعل الشر.^١

و ذهب هشام بن الحكم^٢ و النظام^٣ إلى أنه جسم لطيف يختص القلب، و سمّاه هشام «نوراً».

و ذهب ابن الراوندي^٥ إلى أنه جزء في القلب لا يصح عليه القسمة، يخترع الأفعال فيما بعد عنه من أطراف الجملة.

و ذهب ابن الإخشيد^٦ إلى أنه جسم مُنبَت في هذه الجملة جميعاً، يتقلص^٧ من كلّ جارحة متى قُطعت.

١. من قوله: «و ذهبت المانوية» إلى هنا ساقط من «أ».

٢. أبو محمد هشام بن الحكم، مولى كِنْدَة؛ كوفيّ تحوّل إلى بغداد من الكوفة، من أصحاب الإمامين الصادق و الكاظم عليهما السلام. و هو من متكلمي الشيعة و ممّن فتن الكلام في الإمامة، كان حاذقاً بصناعة الكلام، سريع البديهة، و كانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين في الأصول و غيرها. ذكره النجاشي في رجاله و وثّقه بقوله: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر»، و روى الكشي روايات كثيرة في مدحه. كان له أصل، و له كتب كثيرة، منها: كتاب الإمامة، و كتاب الدلالات على حدوث الأشياء، و الردّ على الزنادقة، و كتاب التوحيد، و كتاب التدين. رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥٥ - ٢٥٨، ح ٤٥٧ - ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ رجال البرقي، ص ٣٥ و ٤٨؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٨، الرقم ١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٤. في «ب»: «أَنَّ الحيّ الفعّال» بدل «أَنَّهُ».

٥. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٦. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٧. في «أ»: «يتخلّص».

وَذَهَبَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو^١ إِلَى أَنَّهُ جَسَمٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَعْرَاضٍ مُجْتَمِعَةٍ.
وَذَهَبَ بِشَرُّ بْنُ الْمُعْتَمِرِ^٢ إِلَى أَنَّهُ الْجَسَمُ وَالرُّوحُ الَّتِي هِيَ «الْحَيَاةُ»، إِلَّا أَنَّهُ
يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ حَيَّةٌ لِنَفْسِهَا.
وَذَهَبَ حُسَيْنُ النَّجَّارُ^٣ وَالْأَشْعَرِيُّ^٤ إِلَى أَنَّ الْفَعَّالَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَبْدُ جَمِيعًا؛
فَاللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ خَلَقَ الْفَعْلَ، وَالْعَبْدُ مِنْ^٥ حَيْثُ حَلَّ ذَلِكَ الْفَعْلُ.

١. ضرار بن عمرو المعتزلي، إليه تُنسب الفرقة الضرارية من المعتزلة، كان يقول: يمكن أن يكون جميع من في الأرض ممن يظهر الإسلام كافرين. وقال: الحجّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في الإجماع فقط. وزعم أن الإمامة تصلح في غير قريش. وكان يذهب إلى أن أفعال العباد مخلوقة للباري حقيقة، وأن لله تعالى ماهية لا يعلمها إلا هو، وأن للإنسان حاسة سادسة يرى بها الباري تعالى في الجنة، وأنه لا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل. توفي حدود سنة ٢٣٠هـ. الفرق بين الفرق، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٤؛ الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٦٥، الرقم ٣٩٧؛ طبقات المعتزلة، ص ٧٢.

٢. في «ب» - «بشر».

٣. في «ب» + «الْفُوطِي». وهو بشر بن المعتمر، انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، وتوفي سنة ٢١٠هـ. لسان الميزان، ج ٢، ص ٣٣.

٤. هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجّار، أحد كبار المتكلمين ومن أعيان المعتزلة و أعلامهم، وكان يختلف معهم في مسائل عقائدية. وله أتباع سُموا بالنجارية، مات حدود سنة ٢٣٠هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٩؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٨٨ - ٩٠.

٥. في «أ»: «و ذهب أبو الحسن الأشعري والنجّار».

و «الأشعري» هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري، وهو مؤسس مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة وتلقّى مذهب المعتزلة وتقدّم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: الردّ على المجسّمة، ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة، والمُع في الردّ على أهل الزيغ والبدع. توفي سنة ٣٢٤هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٢٦٣.

٦. في «ب»: «اللّه».

٧. في «أ»: «من».

وَذَهَبَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ^١ إِلَى أَنَّهُ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا عُلُقَةَ^٢ لَهُ بِفَعْلِهِ إِلَّا مَا لِلْجَمَادِ بِمَا يَحُلُّ فِيهِ مِنْ^٣ الْأَعْرَاضِ.

وَذَهَبَ مُعَمَّرٌ^٤ وَالْأَسْوَارِيُّ^٥ وَابْنُ نَوْبَخْتٍ^٦ وَالشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧ الْمُفِيدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى أَنَّهُ ذَاتٌ مِنَ الذَّوَاتِ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ وَلَا عَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ^٨، وَأَنَّهُ غَيْرُ حَالٍّ فِي هَذِهِ^٩ الْجُمْلَةِ وَلَا مُجَاوِرٍ لَهَا، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^{١٠} أَحَدُهُ وَفَعَلَهُ وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ آلَةً لَهُ، يَفْعَلُ بِهَا وَفِيهَا بِالْإِخْتِرَاعِ يَقْدِرُ لَهَا^{١١}.

١. جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ أَبُو مُحَرِّزٍ الرَّاسِي السَّمَرْقَنْدِي. رَأْسُ الْجَهْمِيَّةِ، وَكَانَتْ مَعْتَقَدَاتُهُ مُوَافِقَةً مَعَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى، وَزَادَ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءَ، مِثْلُ: فَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بَعْدَ فِتْرَةٍ مَن تَنَعَّمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَتَأَلَّمَ أَهْلُ النَّارِ، وَأَنَّ الْجَاهِدَ بِاللِّسَانِ لَمْ يَكْفِرْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ - لِأَنَّ الْإِيمَانَ عَقْدَ بِالْقَلْبِ - وَإِنْ تَلَفَّظَ بِالْكَفْرِ. قُتِلَ سَنَةَ ١٢٨ هـ. رَاجِعُ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٦، ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ، ج ١، ص ٨٦ - ٨٨؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٦، ص ٢٦.

٢. فِي «أ»: - «لَا عُلُقَةَ». ٣. فِي «أ»: - «مِنْ».

٤. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الرِّسَالَةِ السَّابِقَةِ: «مَسْأَلَةُ فِي الْإِنْسَانِ».

٥. الْأَسْوَارِيُّ يُطْلَقُ عَلَى جَمَاعَةٍ، أَعْرَفَهُمْ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ عَمْرُو بْنُ فَائِدٍ الْأَسْوَارِيُّ التِّمِيمِيُّ، وَلَعَلَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، وَهُوَ مَعْتَزَلِيٌّ قَدَرِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَخَذَ عَنْ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ، وَلَهُ مَعَهُ مَنَازِرَاتٌ، عَدَّهُ ابْنُ الْمَرْتَضَى مِنَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَاتَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ بَيَسِيرٍ. رَاجِعُ: طَبَقَاتُ الْمَعْتَزَلَةِ، ص ٦٠؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٤، ص ٣٧٢.

٦. وَهُمَا الْعَالِمَانِ الْمُتَكَلِّمَانِ الْإِمَامِيَّانِ النَّوَيْخَتِيَّانِ: أَبُو سَهْلٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَوْبَخْتٍ، وَابْنُ أُخْتِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى.

٧. فِي «أ»: - «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ».

٨. فِي حَاشِيَةِ «ب»: «وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِيُّ فِي التَّجْرِيدِ، وَالشَّيْخُ الْمُفِيدُ...» وَبَاقِي الْكَلِمَاتِ مَطْمُوسَةٌ.

٩. فِي «أ»: - «هَذِهِ». ١٠. فِي «ب»: - «سُبْحَانَهُ».

١١. فِي «ب»: «وَلَهَا» بَدَلَ «بِالْإِخْتِرَاعِ يَقْدِرُ لَهَا». «يَفْعَلُ بِهَا» أَيُّ: يَصْرِفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ. وَجَاءَ فِي

و ذهبت الصوفيّة إلى أنّه جسمٌ لطيفٌ كهَيئَةِ الإنسانِ، يلبسُهُ كالثوبِ على الجسدِ.^١

و الذي أذهبُ إليه أنا: هو^٢ أنّ الحَيَّ الفَعَّالَ^٣ هذه الجُمْلَةُ المُشَاهِدَةُ، التي هي أبعاضٌ مُتغَايِرَةٌ، وَ تَحُلُّهَا^٤ أَعْرَاضٌ مُخْتَلِفَةٌ كالعقلِ و الشهوة و العِلْمِ و القُدْرَةِ و الحَيَاةِ و المَوْتِ، وَ أنّها غيرُ^٥ مُحْتَمِلَةٍ لِلزِيَادَةِ^٦ و النقصانِ. وَ هذا المَذْهَبُ هو الصحيحُ، الذي قَامَتِ عليه الأدِلَّةُ، وَ قَادَتِ^٧ الحُجَجُ إليه.

[أدلة القول المختار]

و الدليلُ على ذلك: أنّ الأمرَ و النهيَ و المدحَ و الذمَّ^٨ قد تَقَرَّرَ في العقولِ قُبْحُ تَوَجُّهِهَا إلى مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ قَادِرٍ صَحِيحِ الآلَاتِ، وَ لَا ذِي عِلْمٍ^٩؛ ضَرُورَةُ قُبْحِ أَمْرِ

«ب» بعد ذلك: «و ذهب بعض المتكلمين إلى أنّه هذه الجملة المشاهدة بأجمعها». و هو غير موجود في «أ». و قد وضعناه في الهامش لأنّه مذهب المصنّف رحمه الله، و سوف يأتي التصريح به بعد قليل و تفصيله و الاستدلال عليه، فلا مبرّر لذكر هذا القول هنا، و يبدو أنّه من تصرّفات الناسخ.

١. من قوله: «و ذهبت الصوفيّة» إلى هنا لم يرد في «أ».
٢. في «ب»: «و الصحيح» بدل «و الذي أذهب إليه أنا: هو».
٣. في «ب»: «أجزاء أصليّة من»، و هو من تصرّفات الناسخ، فإنّ هذا ليس رأي المصنّف رحمه الله، بل رأيه هو المذكور في المتن.
٤. في «ب»: «و محلّها». نعم، ورد في حاشيتها ما أثبتناه.
٥. في «ب»: - «غير»، و هو سهو.
٦. في «أ»: «الزيادة».
٧. في «ب»: «و تأدّت».
٨. في «ب»: - «و المدح و الذم».
٩. في «أ»: «و لهذا نعلم» بدل «الآلات، و لا ذي علم».

الْجَمَادِ وَ نَهْيِهِ وَ مَدْحِهِ وَ ذَمِّهِ، وَ كَذَلِكَ الْمَيِّتُ. فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ مَنْ يُوجِّهُ الْأَمْرَ وَ
النَّهْيَ إِلَيْهِ ^١ حَيًّا قَادِرًا كَامِلًا. وَ قَدْ عَلِمْنَا تَعَلُّقَ التَّكْلِيفِ بِأَبْعَاضِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛
كَالشُّكْرِ لِلَّهِ ^٢ تَعَالَى [عَلَى] نِعَمِهِ وَ لِكُلِّ ^٣ مُنْعِمٍ عَلَى نِعَمَتِهِ - وَ أَنَّهُ هُوَ الْاعْتِرَافُ -
بِالنُّطْقِ بِاللِّسَانِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ ^٤، وَ رَدُّ الْوَدِيعَةِ بِالسَّعْيِ بِالرَّجْلَيْنِ وَ مُنَاوَلَتِهَا
بِالْيَدَيْنِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ، وَ كَذَلِكَ ^٥ قَضَاءُ الدَّيْنِ وَ التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّرَرِ، وَ تَرْكُ
اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْجَوَارِحِ فِي الظُّلْمِ وَ الْكَذِبِ وَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ. فَلَوْ كَانَ
غَيْرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ هُوَ الْفَاعِلُ لَتَعَلَّقَ التَّكْلِيفُ بِهِ، وَ تَعَلَّقَ بِهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَدُلُّ عَلَى
بُطْلَانِ ذَلِكَ. ^٦ وَ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ الْفَاعِلَةُ لَمَا تَعَلَّقَ التَّكْلِيفُ بِكُلِّ جُزْءٍ
مِنْهَا، وَ لَكَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُهَا. وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّهَا هِيَ الْمُكَلَّفَةُ جُمْلَةً وَ
تَفْصِيلًا، وَ أَنَّهَا ^٧ هِيَ الَّتِي يَنَالُهَا ^٨ الْعِقَابُ فِي الْحُدُودِ - كَالْجَلْدِ ^٩ وَ الْقَطْعِ وَ الْقَتْلِ -
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ دُونَ مَا سِوَاهَا.

دَلِيلٌ آخَرُ ثَانٍ ^{١٠}: هُوَ أَنَّ الْحَيَّ مِنَّا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصِّفَةَ وَ ضِدَّهَا، كَمَا أَنَّ الْجَمَادَ

١. فِي «ب»: «إِلَيْهِ الْأَمْرُ وَ النَّهْيُ».

٢. فِي «ب»: «اللَّهُ».

٣. فِي «ب»: «وَ كُلِّ».

٤. فِي «أ»: «- بِالْقَلْبِ».

٥. فِي «أ»: «وَ لِذَلِكَ».

٦. فِي حَاشِيَةِ «ب»: «وَ هَذَا لَا يَنَافِي الْقَوْلَ بِأَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ حَقِيقَةً هُوَ الْجَوْهَرُ الْمَجْرَدُ الْمَتَعَلِّقُ
بِالْبَدَنِ تَعَلُّقُ التَّدْبِيرِ وَ التَّصَرُّفِ، كَمَا لَا يَخْفَى».

٧. فِي «ب»: «وَ إِنَّمَا».

٨. فِي «أ، ب»: «بَدَا لَهَا».

٩. فِي «أ»: «كَالْحَدِّ».

١٠. فِي «أ»: «- ثَانٍ».

يَصِحُّ^١ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَيَسْكُنَ وَتَصِحُّ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَضِدُّهَا، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْجَمَادَ
مَتَى تَحَرَّكَ فَإِنَّمَا هُوَ^٢ لوجودِ الحركةِ فيه؛ وكذلك^٣ نَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ مَتَى صَارَتْ^٤
حَيَّةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ لوجودِ الحياةِ فيها^٥، والحياة^٦ لا تقومُ بنفسِها
كسائرِ الأعراضِ، فلا بُدَّ^٧ مِنْ حاجَتِها إلى محلٍّ تَحُلُّه، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَحَلٌّ لِلأَعْرَاضِ
إِلَّا الْجَوَاهِرُ، فَثَبَّتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَيَاةَ تَحُلُّ الْجَوَاهِرَ وَتُوجِبُ كَوْنَهَا حَيَّةً، كَمَا أَنَّ
الْحَرَكَةَ تَحُلُّ الْمُتَحَرِّكَ وَتُوجِبُ كَوْنَهُ مُتَحَرِّكاً بَعْدَ أَنْ كَانَ سَاكِناً.

دَلِيلٌ آخَرُ ثَالِثٌ^٨؛ وَهُوَ أَنَّ دَوَاعِيَ الْحَاجَةِ وَالْجَهْلِ وَالتَّصَرُّفَ بِحَسَبِهَا، وَدَوَاعِيَ
الْعِلْمِ^٩ وَوُقُوعَ الْفِعْلِ الْحَسَنِ بِحَسَبِهَا^{١٠}، وَهِيَ^{١١} تَخْتَصُّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ دُونَ مَا
سِوَاهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْحَيَّةُ الْفَاعِلَةُ^{١٢}؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةُ^{١٣} أَنَّ الْحَيَّ
الْفَعَّالَ مَنْ وَقَعَتْ أَفْعَالُهُ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ.

١. في «أ»: «يصلح».

٢. في «أ»: - «فإنما هو». و توجد قبلها كلمات مطموسة في «ب».

٣. كذا، والأنسب: «فكذلك».

٤. في «أ»: «كانت».

٥. في «أ»: - «فإنما هو لوجود الحياة فيها».

٦. في «ب»: - «الحياة».

٧. في «ب»: «ولا بد».

٨. في «أ»: - «ثالث».

٩. في «أ»: + «أَنَّ».

١٠. في «أ»: «لأجلها».

١١. في «أ»: - «وهي».

١٢. في «أ»: + «لمجموعها».

١٣. في «أ»: - «ضرورة».

دليل آخر رابع^١: وهو أن الآفات المانعة من الفعل تحصل في هذه الجملة وفي أعضائها، ويتعذر لأجل حصولها ما كان يصح قبل ذلك؛ والمانع من الفعل إنما يصح على الفاعل الذي يصح دخول ذلك عليه. فلو كان الفاعل غير هذه الجملة لكانت الآفات متى وجدت لم تؤثر في انتفاء الفعل، والمعلوم خلاف ذلك^٢.

دليل آخر خامس^٣: وهو أنه لا يصح وجود القدرة إلا في محل فيه حياة، والقدرة آلة لما حلت في صحة الفعل لأجلها. وقد علمنا أن في كل بعض من هذه الجملة قدرة على ما تختص به من التكليف، فيجب أن تكون هذه الحية الفاعلة؛ إذ لو كان الحي الفاعل^٤ غيرها لم يجب ذلك فيه^٥، فكان وجود القدرة في أعضائها الجملة كعدمها في صحة ما يصح بها^٦، وليس الأمر كذلك^٧.

[مناقشة الأقوال الأخرى]

فأما ما يبطل مذهب الفلاسفة: فهو أن العالم العلوي والسفلي مركب من جواهر وأعراض، فإن أشاروا بالنفس إلى جسم أو عرض فقولهم معقول، وهم لا يشيرون إلى ذلك فيما^٨ يعتقدونه، فهو إذن غير معقول.

١. في «أ»: - «رابع».

٢. في «أ»: «خلافه».

٣. في «أ»: - «خامس».

٤. في «ب»: «فيما».

٥. في «أ»: - «الفاعل».

٦. في «أ»: - «فيه».

٧. في «أ»: «فيها».

٨. في «أ»: «الأول» بدل «كذلك».

٩. في «ب»: «فما».

و معنى لفظة «العالم العلوي» إشارة عندنا إلى مَنْ زَكَتْ أفعاله و عَلَّتْ بالطاعاتِ
مَنَازِلُهُ؛ كالملائكة و الأنبياء و الأئمة و المؤمنين.

و أما ما يُبطلُ مذهب الديّصانيّة من ^١المَجوس: فهو أنّ النورَ جسمٌ مؤلّفٌ من
الجواهر، حلّه البياض الكبيرُ الأجزاء، فزادَ بياضُه ^٢فسمّي: «نوراً». و هو جمادٍ، إلّا
أنّ تحلّه حياةٌ و يفعّله الفاعلُ بالآلاتِ ^٣[التي] تحلُّها القُدرة، فحينئذٍ يكونُ حيّاً؛
فأما من حيث كونه نوراً بمجرّده يَجِبُ أن يكونَ حيّاً لأجل ذلك، فليس الأمرُ على
ما ظنّوه. و قد فَعَلَ اللهُ سبحانه من الأحياءِ سوداً؛ ليدلّهم بذلك على أنّ الأبيضَ و
الأسودَ متى شاءَ القديمُ تعالى فَعَلَ أيُّهما أرادَ حيّاً ^٥.

و بمثله يَبطلُ [مذهبُ المانويّة] ^٦.

و أما ما يُبطلُ مذهبَ هشامٍ و النظام: ^٧فهو أنّهما ^٨إن أشارا ^٩بالجسمِ ^{١٠}إلى ما
أشرنا إليه من «الجواهرِ المؤلّفة» فقد وافقونا في المسألة، و إنّما خالفونا في
استناره في القلبِ.

١. في «أ»: - «الديصانيّة من».

٢. في «ب»: «ما فيه» بدل «بياضه».

٣. في «أ»: «كآلات».

٤. في «أ»: «و هذا».

٥. في «أ»: «فعل فيهما أيُّهما أرادَ حيّاً».

٦. هكذا في «ب»، و بدل ما بين المعقوفين كلمات مطموسة. و في «أ»: - «و بمثله يبطل».

٧. في «ب»: «مذهب نظام (كذا) و هشام».

٨. في «أ»: - «أنّهما».

٩. في «ب»: «أشاروا». و في «أ»: «أشار»؛ نعم، استظهر في حاشيتها ما أثبتناه.

١٠. في «ب»: «إلى الجسم».

و الذي يُفسد ذلك: أنَّ الجسمَ يَسْتَحِيلُ عليه الفعلُ الْمُخْتَرَعُ، وإِنَّمَا يَفْعَلُ مُبَاشَرَةً بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ، وَ مُتَوَلِّدًا مِمَّا^١ بَاشَرَهُ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ^٢؛ فَمَنْ^٣ عِنْدَهُمَا فَاعِلُ السَّعْيِ فِي الْقَدَمَيْنِ، وَ الْبَطْشِ فِي الْيَدَيْنِ؟ فَإِنْ قَالَا: «إِنَّ لَهُ آلَاتٍ مُتَشَبِّهَةً فِي الْجِسْمِ جَمِيعَةً^٤» فَقَدْ تَرَكََا مَذْهَبَهُمَا، وَ قَالَا بِمَذْهَبِ ابْنِ الْإِخْشِيدِ.

و بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَا^٥ يَبْطُلُ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِدِيِّ أَيْضًا.

و أَمَّا^٦ مَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ ابْنِ الْإِخْشِيدِ: فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ^٧؛ فَقَوْلُهُ أَنَّ الْفَعَالَ جِسْمٌ مُنْسَابٌ^٨ فِيهَا^٩ كَقَوْلِ مَنْ أَلَزَمَهُ بِأَنَّ الْفَعَالَ جِسْمٌ مُنْسَابٌ فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ، وَ هَذَا يَفْتَحُ أَبْوَابَ الْجَهَالَاتِ وَ يُوْدِّي إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأَجْسَامِ. وَ بِمِثْلِ ذَلِكَ يَبْطُلُ مَذْهَبُ الصُّوْفِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ لَطِيفٌ مُتَلَبِّسٌ لِهَذَا الْمُشَاهِدِ كَهَيْئَةِ الْإِنْسَانِ^{١١}.

و أَمَّا^{١٢} مَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ ضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو: فَهُوَ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا التَّأْلِيفُ، وَ إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَاهِرِ؛ لِأَنَّ^{١٣} الْمُؤَلَّفَ هُوَ الْمُجْتَمِعُ الَّذِي يَصْعُبُ تَفْرِيقُهُ،

١. فِي «أ»: «فِيمَا».

٢. فِي «ب»: - «و مُتَوَلِّدًا مِمَّا بَاشَرَهُ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ».

٣. فِي «ب»: + «تَرَى».

٤. فِي «ب»: «جَمِيعَةً».

٥. فِي «ب»: «مَذْهَب».

٦. فِي «ب»: «فَأَمَّا».

٧. فِي «أ، ب»: «مُنْسَابٌ». وَ هَكَذَا مَا بَعْدَ.

٨. فِي «ب»: + «فَهُوَ».

٩. مِنْ قَوْلِهِ: «و بِمِثْلِ ذَلِكَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ». وَ الْكَلِمَةُ الْأَخِيرَةُ مَطْمُوسَةٌ فِي «ب»، وَ قَدْ

أَضْفَيْنَاهَا مُسْتَفِيدِينَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

١٠. فِي «ب»: «فَأَمَّا».

١١. فِي «أ»: «لَا».

والاجتماع والافتراق أعراض، ولا يصح حلول العَرَض في العَرَض، وإنما يصحُّ حلوله في الجواهر.

و أما ما يبطل مذهب بشر بن المعتز^١: فهو أنَّ الحياة عَرَض، فلو كانت حيةً لنفسها لَوَجِبَ أن تكون موجودةً لنفسها قديمةً^٢، ولاستحال حدوثها وحاجتها إلى فاعل، وقد علمنا أنها في الحدوث كسائر الأعراض؛ لجواز العدم عليها^٣، فيجب أن تكون كسائر^٤ أجناس الأعراض في استحالة كونها محلاً حاملاً لما به تكون حيةً.

فأما ما يبطل مذهب التجارية والأشعرية: فهو أنَّ الله سبحانه خلقنا ولنا أفعال يشقُّ علينا فعلها؛ ليكون ثوابنا في مقابلة مشاقنا. فلو كان هو الخالق لما كلَّفنا فعله من الطاعات، لم نجد مشقتها، وكان وجوده^٥ تلك الأفعال فينا كوجود ألواننا و قدَرنا في أننا لا نجد مشقة عند ذلك، والمعلوم خلافه. فإذاً يجب أن يكون فاعل الطاعات هو المطيع بها، وهو المكلَّف على ما نذهب إليه^٦.

فأما ما يبطل به^٧ مذهب جهم بن صفوان: [هو] أنَّ^٨ الأمر لا بد من تعلُّقه^٩ بمأمور، و

١. في «ب»: + «والقوطني».

٢. في «ب»: «و لو وجب ذلك لوجب قدمها» بدل «قديمة».

٣. في «أ»: - «عليها».

٤. في «ب»: «مثل سائر».

٥. في «أ»: «وجودنا». والصواب ما أثبتناه.

٦. من قوله: «فأما ما يبطل مذهب التجارية» إلى هنا ساقط من «ب».

٧. في «ب»: - «به».

٨. في «أ، ب»: «فإن».

٩. في «ب»: «لا بد له من تعلُّق».

المأمور المنهي^١ هو المُكَلَّف، والقَدِيمُ سُبْحَانَهُ يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُوراً مَنَهياً. وَلَوْ
كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ يُكَلَّفُ^٢ مَا يَنْفَرِدُ^٣ بِفَعْلِهِ لَكَلَّفَ الْمَيِّتَ وَالْجَمَادَى؛ لِأَنَّهُ هُوَ
الْفَاعِلُ فِيهِ الْمَوْتُ وَالْجَمَادِيَّةُ، وَلَأَمَرَهُ وَنَهَاها كَمَا أَمَرَ الْأَحْيَاءَ الْعُقُلَاءَ الْأَصْحَاءَ وَ
نَهَاها، وَ ذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَأَمَّا مَا يَبْطُلُ بِهِ مَذْهَبُ مُعَمِّرٍ وَالْأَسْوَارِيِّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^٤ وَ شُيُوخِنَا بَنِي نَوْبَخْتٍ
وَالْمُفِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الذَّاتَ الَّتِي ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا حَيَّةٌ إِمَّا
أَنْ تَكُونَ مُحَدَّثَةً أَوْ قَدِيمَةً، وَ عِنْدَهُمْ مُحَدَّثَةٌ وَ مَعَ كَوْنِهَا مُحَدَّثَةً يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
مَنْ أَحَدَتْهَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهَا حَيَّةً. وَلَمْ تَكُنْ حَيَّةً لِحُدُوثِهَا^٥؛ لِمُشَارَكَةِ^٦ الْجَمَادَاتِ
وَ جَمِيعِ الْأَعْرَاضِ لَهَا فِي الْحُدُوثِ. فَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا مَيِّزَهَا
بَأَمْرِ زَائِدٍ عَنِ الْمُحَدَّثَاتِ، بِهَ كَانَتْ حَيَّةً [...] لا يَخْتَصُّ بِهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ،
فَلَا عُلُقَةً بَيْنَهُ وَ بَيْنِهَا إِلَّا مَا بَيْنَهُ^٨ وَ بَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا يَفْعَلُهُ الْقَدِيمُ، فَلَيْسَ
تِلْكَ الذَّاتُ بِكَوْنِهَا حَيَّةً لِأَجْلِ مَعَ فَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ الْمَعْقُولِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا،
وَ ذَلِكَ يَفْتَحُ بَابَ الْجَهَالَاتِ؛ فَيَجِبُ بَطْلَانُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَ صِحَّةُ مَذْهَبِنَا الَّذِي
دَلَّلْنَا عَلَيْهِ.

١. فِي «ب»: «وَالْمَنَهِي».

٢. فِي «أ»: «تَكَلَّفَ».

٣. فِي «أ»: «هُوَ بِهِ».

٤. فِي «ب»: «- مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ».

٥. فِي «أ»: «بِحُدُوثِهَا».

٦. فِي «ب»: «لِلْمُشَارَكَةِ».

٧. يَبْدُو أَنَّ هَاهُنَا كَلَاماً قَدْ سَقَطَ مِنَ النُّسخِ؛ ذَكَرَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ أُشِيرَ إِلَيْهِمَا بَعْدَهُ.

٨. فِي «ب»: «بَيْنِهَا».

[جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات]

واعلم، أيها المولى الأجل الذي عظم في الدين محلّه و شرف به أهله، أن كلّ ما ورد من النصوص على أن الله يُجازي^١ الطائعين بعد موتهم من غير تأخير^٢، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^٣ لا يقدح في مذهبنائنا؛ لأنّ الجزاء إنّما يتعلّق بالطاعات، والمستحقّ له هو الطائع؛ وهو الذي نذهب إليه، وقد بيّنه قوله تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ﴾، والمراد بذلك^٤: «يأكلون ويشرّبون»، وذلك من صفات الأجسام؛ لأنّ الأكل والشرب لا يصحّ على من ليس بجسم.

والذي أذهب إليه^٥ في ذلك: أن الله سبحانه أوجب على نفسه في كتابه إيصال الثواب إلى مستحقّه، ودلّ عليه بما نصّه^٦ من الأدلّة العقلية على عدله واستحالة القبيح عليه. فمن أورد عليك خبراً أو أثراً بأنّ الله سبحانه عجل جزاء من أطاعه من جهة مأمونة فصدّقه؛ فإنّ الاستحقاق^٧ قد حصل للمكلف^٨ بالطاعة المفعولة

١. هناك كلمات ساقطة قبل هذه الكلمة في «ب» قد تصل إلى سطر كامل، ولا يمكن معرفة

مقدار الساقط بسبب طمس الكلمات الناشئة من الرطوبة الشديدة.

٢. في «ب»: «تأخّر». ٣. آل عمران (٣): ١٦٩.

٤. في «ب»: «فلا يقدح ذلك في مذهبنا، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا...﴾ إلى

آخر الآية. ٥. في «ب»: «فالمعاد» بدل «و المراد بذلك».

٦. في «ب»: «و الصحيح» بدل «و الذي أذهب إليه».

٧. في «ب»: «ما نصب عليه» بدل «بما نصبه».

٨. في «أ»: «في أن» بدل «بأن».

٩. في «ب»: «عجل جزاء من الثواب لبعض أوليائه... فإنّ الاستحقاق». و بدل النقاط كلمات مطموسة.

١٠. في «أ»: - «للمكلف».

في زمن^١ التكليف عَقِبَ فعلها، وإِنَّمَا أَخْرَهَ^٢ الْقَدِيمَ^٣ سُبْحَانَهُ عن ذلك الوقت زيادةً فيه^٤ لَتَضَاعُفَ^٥ الْمَشَاقُّ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فَأَخْرَهَ^٥ لذلك، و زيادةُ الثوابِ على قَدَرِ زيادةِ الْمَشَقَّةِ. وهذا مذهبنا في الأنبياء^٦ و الأئمة عليهم السلام، و هو مذهبُ مُخَالِفِينَا الْقَائِلِينَ^٧ بعذابِ القبرِ و تنعيمه.

فَتَحَقَّقْ أَيُّهَا الْمَوْلَى - أَدَامَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ - أَنَّ السَّمْنَ^٨ و الْهَزَالَ^٩ حِلْيَةٌ لِلْجِسْمِ^{١٠} و زِينَةٌ^{١١}، لَا مَدْخَلَ لَهُمَا^{١٢} فِي التَّكْلِيفِ، و يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى^{١٣} صَغَرِ الْمَحَاسِنِ^{١٤} و الْآلَاتِ و كِبَرِهَا فِي أَنَّهَا كَذَلِكَ.

[خاتمة:] و اعْلَمْ أَنَّ النَّظَرَ هُوَ الْمَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ^{١٥}، و أَنَّ تَقْلِيدَ^{١٦} الرِّجَالِ هُوَ الْمُهْلِكُ لِلْجُهَالِ؛ فَإِنَّ^{١٧} الْهَوَى فِي الْأَدْيَانِ يُوَدِّي إِلَى الْخِذْلَانِ^{١٨}،

١. في «أ»: «أزمنة».

٢. في «أ»: «أخرها».

٣. في «ب»: - «القديم».

٤. في «أ، ب»: «فأخرها».

٥. في «ب»: - «القائلين».

٦. في «ب»: «فأما السمن» بدل «فَتَحَقَّقْ أَيُّهَا الْمَوْلَى...» إلى هنا.

٧. في «ب»: + «فإنه».

٨. في «أ»: «الاجسم».

٩. في «أ»: «و زينته».

١٠. في «ب»: «و لا مدخل لها».

١١. في «ب»: «و تجري مجرى».

١٢. المحاسن: المواضع الحسنة من البدن. تاج العروس، ج ١٨، ص ١٤٢ (حسن).

١٣. في «أ»: - «بالمدلول».

١٤. في «ب»: + «الكتب و».

١٥. في «ب»: «و أن».

١٦. في «ب»: «الضلال و الجهال» بدل «الخذلان».

و كثير^١ مَن يَتَجَلَّ^٢ النظرَ و يَظُنُّ أَنَّهُ قد ظَفِرَ، فإذا شَيَّعَتْهُ بالسؤالِ بَانَ تَقْصِيرُهُ بِالْجِدَالِ، و سَتَرَ^٣ جَهْلَهُ بالتمويه بالمُحالِ، و التشنيعِ بِذِكْرِ مَن تَقَدَّمَ مِنَ الرِّجَالِ؛ و لَوْ^٤ أَبْصَرَ بَلُّهُ و بَقْلَهُ ما أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَتْلُكَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾^٥ و قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^٦ و أَنَّ مَن تَقَدَّمَ إِنْ كَانَ^٧ أَصَابَ فَلنَفْسِهِ و إِنْ أَخْطَأَ فَعَلَيْهَا، و أَنَّ الْحَقَّ مع الدليلِ لِمَن وَجَدَ لَهُ السَّبِيلَ دُونَ ما سِوَاهُ، لَصَدَّهُ ذَلِكَ^٨ عَنِ اتِّبَاعِ هَوَاهُ، و عَدَلَهُ عَنِ ذِكْرِ مَن سِوَاهُ^٩.

و الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَصَّ الْمَوْلَى الْأَجَلَ بِالْبَحْثِ و النِّظَرِ، و فَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبَشَرِ؛ فَهَذِهِ هِيَ الْمِنَّةُ الْعَظِيمَةُ و الْمَوْهَبَةُ الْجَسِيمَةُ، الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ الْمَوَاهِبِ و أَسْنَى الرِّغَائِبِ؛ لَكُونِهَا تَوْدِي إِلَى أَجَلِ الْمَرَاتِبِ، و تُنْجِي مِنَ الْعَذَابِ الْوَاصِبِ. و هذه^{١٠} مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ الْخَطَرِ جَلِيلَةٌ^{١١} الْقَدْرِ، لَوْ^{١٢} بَسَطْتُ فِيهَا الْكَلَامَ و أَوْرَدْتُهُ عَلَى أَتَمِّ نِظَامٍ^{١٣} لَأَحْتَمَلَتْ بَسْطًا يَطُولُ، و تَفَرَّعَ [عَنْهَا] أَبْوَابٌ و فُصُولٌ^{١٤}،

١. في «أ»: - «و كثير».

٢. انتحل الشيء: ادَّعاه لنفسه و هو لغيره.

٣. في «أ»: «ستر» بدون واو.

٤. في «ب»: «فلو».

٥. سبأ (٣٤): ٤٢.

٦. المدثر (٧٤): ٣٨.

٧. في «أ»: - «كان».

٨. في «ب»: «لمن وجه إليه السبيل يصدّه ذلك» بدل «لمن وجد» إلى هنا.

٩. في «أ»: «و لكان من كان كذلك يحطّ الخطأ، و عليها جنى» بدل «و عدله عن ذكر من سواه».

١٠. من قوله: «و عدله عن ذكر من سواه» إلى هنا ساقط من «ب».

١١. في «ب»: - «الخطر جليلة».

١٢. في «ب»: «و لو».

١٣. في «ب»: «التمام» بدل «أتم نظام».

١٤. في «ب»: «أبواباً و فصولاً».

لكنِّي^١ آثَرْتُ التَّخْفِيفَ، وَأَوْضَحْتُ^٢ مَا لَا غِنَى عَنْهُ فِيهَا^٣؛ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ فِي
الْحُجَّةِ، وَلَا تَنْكِبٍ عَنِ الْمَحْجَّةِ. وَكُلُّ مَا يَأْتِي مِنِّي^٤، مَعَ شُغْلِ قَلْبِي، وَتَقْسِمِ^٥
فِكْرِي وَلُبِّي، فَبِسَعَادَتِهِ وَبَرَكَتِهِ؛ لَا زَالَ لِلدِّينِ عَضْدًا، وَلَأَهْلِهِ كَهْفًا وَسَدًّا، إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى.

تَمَّتْ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ،
وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ^٦.

١. في «أ»: «لكن».

٢. في «ب»: «أوردتُ من ذلك ما لا بدَّ منه، و سطرْتُ» بدل «آثَرْتُ التَّخْفِيفَ، وَأَوْضَحْتُ».

٣. في «ب»: - «فيها».

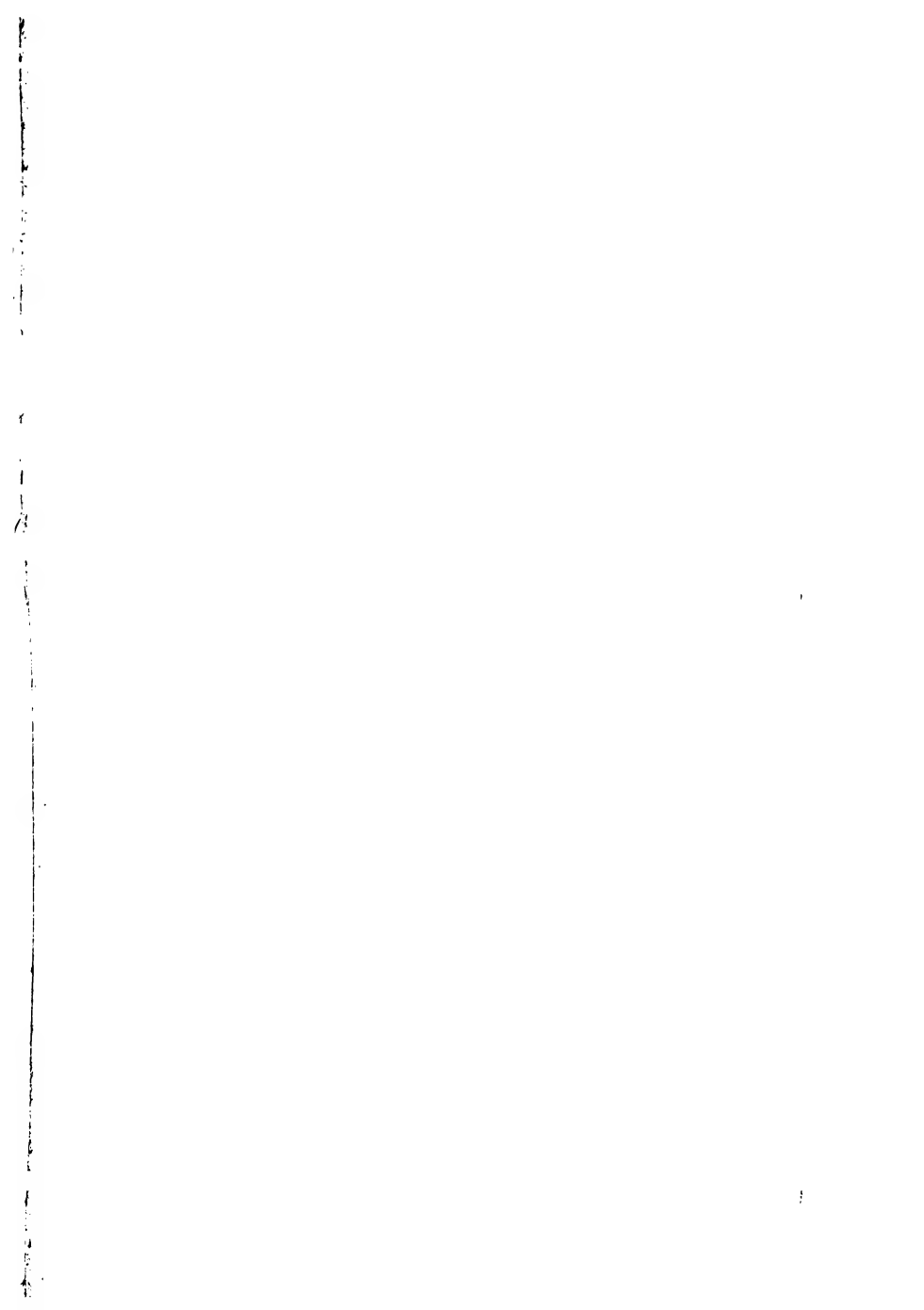
٤. في «ب»: - «وكلُّ ما يأتِي مِنِّي».

٥. في «ب»: «و تقسيم».

٦. في «ب»: «و فيما ذكرتُ كفايةً لمن تدبَّره، وَغِنَى لِمَنْ تَصَوَّرَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى نَاصِرٌ مِنْ نَصْرِهِ، وَ
مُزِيدٌ مِنْ شُكْرِهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. تَمَّتْ
الرسالة» بدل «فبسعادته وبركته...» إلخ هنا.

(٣٣)

مَسْأَلَةُ حَوْلِ قَدَمِ الْعَالَمِ



مقدمة التحقيق

دار نزاع قديم بين الفلاسفة والمتكلمين حول قِدَم العالم و حدوثه، حيث كلفهم الكثير من الوقت و الجهد الفكري، مع الشيء الكثير من التقاذف و تبادل التهم التي وصلت إلى حدّ التكفير^١.

و النزاع بعبارة أخرى: هل أنّ لوجود العالم نقطة انطلاق، منها بدأ و حدث، ثمّ استمرّ في الوجود، أم أنّه لا بداية لوجوده، و أنّه كلّما توغلنا راجعين إلى الوراء وجدنا العالم قائماً موجوداً، فهو قديم بقدّم علّته، و رغم كونه معلولاً، إلّا أنّه غير متأخّر عن علّته، بل هو معها دائماً، فحالها حال حركة المفتاح المعلولة لحركة اليد، فرغم أنّ الأولى معلولة و الثانية علّة لها، إلّا أنّه لا يوجد تقدّم و تأخّر زمنيّ بينهما^٢.

و قد نسب القول بحدوث العالم إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون (ت ٣٤٧ ق.م)، الذي أشار في كتابه طيماوس إلى هذه النظرية^٣، إلّا أنّ البعض ناقش في نسبة هذه النظرية إلى أفلاطون^٤.

ثمّ جاء أرسطو (ت ٣٢٢ ق.م) و أسس لنظرية قِدَم العالم، حيث ذهب إلى أنّ الحركة و الزمان قديمان لا أوّل لهما^٥. و قد حاول الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) نفي نسبة

١. تهافت الفلاسفة، ص ٢٢٥. ٢. شرح الإشارات، ج ٣، ص ١١٢.

٣. جوامع كتاب طيماوس في العلم الطبيعي (في ضمن كتاب: أفلاطون في الإسلام)، ص ٨٩.

٤. تهافت الفلاسفة، ص ٥٣؛ فكرة الألوهية عند أفلاطون، ص ١٩٥ - ٢١٧.

٥. تاريخ الفلسفة اليونانية، ص ١٤٥.

القول بقَدَم العالم إلى أرسطو، فنسب نظرية حدوث العالم إليه، وذلك من خلال الاعتماد على كتاب أنولوجيا^١، الذي اتضح فيما بعد أنه ليس لأرسطو أساساً، بل لأفلاطين (ت ٢٧٠ م)^٢.

و من أقدم النصوص التي حُفِظت لنا منذ عهد اليونان، والتي تحدّثت عن قَدَم العالم، هي رسالة لأبرقلس، حيث حاول إثبات هذه النظرية من خلال طرح تسعة أدلة على ذلك^٣.

وفي العالم الإسلامي، وبعد توغل أفكار فلاسفة اليونان - وخاصة أرسطو - بين المسلمين، عُرف الفلاسفة المسلمون بتبني رأي أرسطو حول قَدَم العالم^٤، على الرغم من أن بعضهم مثل الفيلسوف الكندي (المتوفى حوالي سنة ٢٥٢) رفض تلك النظرية، وآمن بحدوث العالم^٥.

أما المتكلمون فقد تبنوا في المقابل نظرية حدوث العالم، وهي نظرية منقولة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام^٦. وقد حاول المتكلمون منذ البداية الرد على رأي الفلاسفة حول قَدَم العالم وإثبات حدوثه، فلم يخلُ كتاب كلامي عادة من بحث حول حدوث العالم، حتّى لقد ألُفّت رسائل وكتب مستقلة في هذا المجال، نذكر منها:

١. كتاب الدلالة على حَدَث الأجسام، لهشام بن الحكم^٧.

٢. كتاب حدوث الأشياء، لبشر بن المعتمر^٨.

١. الجمع بين رأيي الحكيمين، ص ٥٨.

٢. المصدر السابق، ص ٢٣.

٣. حُجج برقلس في قَدَم العالم (في ضمن كتاب: الأفلاطونية المُحدثة عند العرب)، ص ٣٤.

٤. النجاة (الإلهيات)، ص ٦٠٤ وما بعدها.

٥. رسائل الكندي الفلسفية، ص ٢٠٥ - ٢٠٧؛ وراجع أيضاً: مقدّمة المحقّق، ص ٦٢.

٦. الكافي، ج ١، ص ٧٧.

٧. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٣٣.

٨. الفهرست لابن النديم، ص ١٨٤.

٣. كتاب الدلالة على حَدَث الأشياء، لضرار بن عمرو^١.
 ٤. المسائل في العالم و حدوثه، للفضل بن شاذان^٢.
 ٥. كتاب حَدَث العالم و نقض مسألة أبي عيسى الوراق في قَدَم العالم، لأبي سهل النوبختي^٣.
 ٦. الرد على يحيى بن عدي في اعتراضه دليل الموحّدين في حَدَث الأجسام، للشريف المرتضى^٤.
- إضافة إلى هذه الرسالة التي بين أيدينا، و التي قام الشريف المرتضى فيها بالردّ على أحد أدلّة الفلاسفة على قَدَم العالم.
- و قد تمسّك الفلاسفة لتأييد وجهة نظرهم حول قَدَم العالم بحجج، من أهمّها: أنّ العلة الأولى ثابتة، و يستحيل طروء التغيّر عليها، و حينئذٍ إمّا أن يصدر الفعل منها أبداً و دائماً، و إمّا أن لا يصدر الفعل منها أبداً. أمّا إذا كان فعلها حادثاً و متجدّداً، فيلزم تجدّد إرادتها و حدوثها، و يلزم منه طروء التغيّر على العلة الأولى، و هو محال^٥.
- و دافع المتكلّمون عن وجهة نظرهم حول حدوث العالم بأن قالوا: من الممكن أن تكون هناك إرادة قديمة يكون مُرادها حادثاً، أي يمكن أن تتعلّق الإرادة منذ الأزل بإحداث العالم في وقت محدّد يتحقّق فيما بعد، فمتى حان ذلك الوقت، سوف يوجد العالم بواسطة تلك الإرادة الأزلية، و بذلك سوف لن يلزم طروء التغيّر على الذات الإلهية^٦.

١. المصدر السابق، ص ٢١٥.

٢. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ١٩٨.

٣. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٢.

٤. المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٥. النجاة (الإلهيات)، ص ٦٠٩؛ تهافت الفلاسفة، ص ٥٤.

٦. تهافت الفلاسفة، ص ٥٧؛ تاريخ الفلسفة اليونانية، ص ١٤٥.

و من جهة أخرى، لقد أَدَّى التعمق في نظرية حدوث العالم عند المتكلمين إلى ظهور نظريات غريبة، مثل نظرية «سكون أهل الخُلْدَيْن»، أي أهل الجنة والنار، وهي النظرية التي اشتهر بها أبو الهذيل العلاف المتكلم المعتزلي الشهير (ت ٢٣٥هـ)، فقد أورد عليه أحدهم في بعض المناظرات إشكالاً حول أنه إذا كانت حركات الأجسام متناهية من حيث البداية - باعتبار أن الأجسام حادثة، فحركاتها مثلها - فيجب أن تكون متناهية أيضاً من حيث النهاية، أي يجب أن تكون لحركة الأجسام نهاية، وأن لا تستمر إلى ما لا نهاية، مع أن المتكلمين يؤمنون - بكافي المتدينيين - بأن الناس خالدون إما في الجنة وإما في النار، وأن حركاتهم لا تتوقف أبداً. فعندما واجه أبو الهذيل هذا الإشكال، قال بأن الحركة لها نهاية، وأن أهل الجنة والنار يبقون فترة فيها، ثم ترد عليهم حالة سكون ولا حركة، فيصرون إلى سكون دائم يلتذون به^١. و بذلك أبدع نظرية «سكون أهل الخُلْدَيْن».

و قد رفض المتكلمون الآخرون منذ البداية هذه النظرية^٢، و ردوا عليها بطريقتين: نقضية، و حلية.

أما النقضية، فقالوا: يلزم من هذه النظرية أنه إذا كان ولي الله عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه كأس، وبالأخرى بعض التحف، ثم حضر وقت السكون الدائم، أن يبقى ولي الله أبداً على هيئة المصلوب!^٣

١. التوحيد، المنسوب لأبي رشيد النيشابوري، ص ٢٦٥؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٥١-٥٢.

٢. حتى لقد ألف أبو محمد النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ) كتاباً في هذا المجال سماه: كتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٣. نُسب هذا الإشكال النقضي إلى المتكلم المعتزلي أبي موسى المردار (ت ٢٢٦هـ). راجع: الفرق بين الفرق، ص ١١٣.

كما نُسب نفس الجواب لكن بصياغة أخرى إلى هشام بن الحكم في مناظرة له مع النظام المعتزلي (ت ٢٣١هـ). راجع: رجال الكشي، ج ٢، ص ٥٥٢، الرقم ٤٩٣.

و أمّا الطريقة الحَلِّيّة - وهي التي أشار إليها الشريف المرتضى في نهاية هذه الرسالة - فقد قال المتكلّمون أنّ هناك فرقاً واضحاً بين حدوث الشيء لا إلى بداية، و حدوثه لا إلى نهاية؛ فيمكن أن يحدث الشيء بعد الشيء لا إلى نهاية، بينما لا يمكن حدوث الشيء قبل الشيء لا إلى بداية، فينبغي عدم قياس الحالتين على بعضها البعض. قال القاضي عبد الجبار بهذا الصدد: «وإنّما أورد ذلك أبو الهذيل في مكالمة أصحاب الحركات، فسوّى بين ما مضى و بين ما يستقبل؛ دفعاً لسؤالهم. و الأمر في ذلك في الفرق بينهما ظاهر؛ فإنّ حدوث الشيء بعد الشيء لا إلى غاية و آخر، لا يُخرج الفعل عن كونه فعلاً، و لا القادر عن كونه قادراً، و ليس هكذا ما يحدث لا إلى أوّل»^١.

و طبعاً حاول بعض المعتزلة تبرئة أبي الهذيل من أصل هذه النظرية، فقالوا: إنّهُ إنّما أوردّها للجدل و إفحام الخصم، لا اعتقاداً منه بذلك^٢. و إنّما تعرّضنا لنظرية أبي الهذيل هنا لأنّ الشريف المرتضى قد ألمح إليها في نهاية الرسالة من دون تفصيل، حيث استشهد بجواب المتكلّمين الحَلِّيّ على أبي الهذيل، فكان من الأفضل التعرّض لها هنا بشيء من التوضيح و التفصيل؛ لكي يكون القارئ على بينة من أمره.

هذه الرسالة

لم يخرج الشريف المرتضى عن دائرة المتكلّمين في القول بحدوث العالم، و الدفاع عن هذه النظرية في مختلف كتبه و رسائله، و متى سنحت له الفرصة، كما تقدّمت الإشارة إليه، و كما أشار هو إلى ذلك في نهاية الرسالة.

و قد كان الشريف المرتضى يمثّل مرجعية فكرية و ملجأ علمياً يلجأ إليه الجميع

١. المحيط بالتكليف، ص ١١٦.

٢. انظر: الفرق بين الفرق، ص ١١٣.

حتى العلماء عندما تستعصي عليهم المسائل، و كان المحقق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) قد دخل - و هو في الشام - في مناظرة مع أحد الفلاسفة الذين كانوا يؤمنون بقدّم العالم، فأورد ذلك الفيلسوف استدلالاً لإثبات قدّم العالم، عجز الكراجكي عن الإشكال عليه بصورة مقنعة، فأرسل الاستدلال إلى بغداد، حيث الشريف المرتضى الذي كان قد بلغ قمة رفيعة من النضج العلمي، ما منحه القدرة على الإجابة على مختلف الإشكالات مهما كانت. و لما وصل الكتاب إليه قام بالإجابة عليه، و أرسل الإجابة إلى الكراجكي، فقام الأخير بإثبات الاستدلال (الشبهة) وجواب الشريف المرتضى في بدايات كتابه كنز الفوائد.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لم يذكر الكراجكي اسماً لهذه الرسالة، لكن نقل ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) رسالة للشريف المرتضى سمّاها «جواب الملحدة (الملاحدة) في قدّم العالم»^١، لعلّها تكون هي هذه الرسالة.

ولكن بما أنّه لا توجد قرينة قطعية على التطابق بين هذا الاسم و بين الرسالة التي بأيدينا، لذا كان من الأفضل اختيار عنوان مختلف قليلاً، مثل: «مسألة حول قدّم العالم».

و بما أنّ هذه الرسالة لم تُطبع في ضمن مجموعات رسائل الشريف المرتضى؛ لذلك غفل عنها الكثير من الباحثين. فكان من الضروري القيام باستخراجها من كتاب كنز الفوائد، و تحقيقها بصورة مستقلة؛ كي تنشر و تطبع لأول مرة مع باقي رسائل الشريف المرتضى.

و أمّا نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى فواضحة جداً؛ فإنّ إيراد المحقق

الكراجكي لها في كتابه ونسبته إيّاها إلى الشريف المرتضى يعتبر دليلاً قطعياً على ذلك.

محتوى الرسالة

تقدّم أنّ الرسالة مكوّنة من شبهة أو استدلال على قدّم العالم، وجواب الشريف المرتضى على ذلك، وفيما يلي نقوم باستعراضهما:

أما الشبهة أو الاستدلال، فقد تركّز على إثبات عدم تقدّم الصانع على الصنعة في الأزّل، ومحاولة إثبات أنّ كليهما أزليّان وقيمان، وذلك من خلال ما يلي: إنّ هناك ثلاثة احتمالات في المسألة، اثنان منها باطل، وواحد منها هو الصحيح، وهي: إمّا أن تتقدّم الصنعة على الصانع، أو أن تتأخّر عنه، أو أن يشتركا معاً في الوجود الأزلي القديم.

أما الاحتمال الأوّل، فهو باطل بالإجماع.

وأما الثاني - وهو المهمّ، والذي تركّز عليه اهتمام صاحب الشبهة لأجل إبطاله - فباطل أيضاً؛ لأنّ تقدّم الصانع على الصنعة إمّا أن يكون بزمان محدّد و محصور، أو بزمان غير محدّد وغير محصور.

فإنّ تقدّمها بزمان محدّد، له بداية ونهاية، فهذا يعني أنّ الصانع قد وُجد في بداية هذا الزمن، وأنّ الصنعة وجدت في نهايته، وهو يعني أنّ الصانع حادث؛ لأنّه وجد في بداية زمن محدّد ومحصور، وذلك باطل.

وإن تقدّمها بزمان غير محدّد، بحيث يكون هذا الزمن فاصلاً بين الصانع و الصنعة، أي أن توجد الصنعة في نهايته، وبما أنّه لا نهاية لهذا الزمن، فهذا يعني أنّه سوف لن يتحقّق الزمن الذي توجد فيه الصنعة أبداً، أي أنّ الصنعة سوف لن توجد أبداً، وهو باطل بالوجدان، فإنّ الصنعة قد وُجدت.

وإذا قيل باستحالة وجود زمان غير محدّد و غير متناهي، فمجرّد افتراضه يلزم منه هذا الإشكال.

فبقي الاحتمال الأخير هو الصحيح، و هو أنّ الصانع والصنعة قد وجدا منذ القِدَم. وأجاب الشريف المرتضى على ذلك، ويمكن تقسيم إجابته إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول: قام في هذا القسم بتقديم جواب عامّ عن الشبهة، وطرح رؤيته حول قِدَم العالم، وذلك من خلال ثلاث نقاط:

الأولى: أنّ الصانع - سواء كان قديماً أم حادثاً - يجب أن يتقدّم على الصنعة باعتباره فاعلاً، فإنّ من شأن الفاعل أن يكون قادراً، والقادر لا يؤثّر في الموجود، فإنّ وجود ذلك الموجود يغنيه عن الفاعل، فلا بدّ أن يتقدّم القادر عليه في الوجود.

و في هذه النقطة يختلف الشريف المرتضى مع صاحب الشبهة، حيث ذهب الأخير إلى أنّ الصانع والصنعة موجودان معاً منذ الأزل، ولا تقدّم بينهما. الثانية: أنّ تقدّم الصنعة على الصانع باطل بكلّ تأكيد؛ لاستحالة تقدّم المؤثّر فيه (بالفتح) على المؤثّر (بالكسر).

ولا خلاف في هذه النقطة بين الشريف المرتضى وصاحب الشبهة، فقد تقدّم أنّ الأخير قد أبطل ذلك بالإجماع، سوى أنّه سوف يأتي في القسم الثاني من الجواب أنّ الشريف المرتضى لا يوافق على الاستدلال بالإجماع لإبطال ذلك.

الثالثة: أنّ الصانع القديم يجب أن يتقدّم على الصنعة بزمان غير محدّد و غير محصور؛ لأنّه لو كان متقدّماً عليها بزمان محدّد و محصور، لكان القديم واقعاً في بداية هذا الزمن المحدّد، و هو يساوي حدوثة.

واختلف الشريف المرتضى مع صاحب الشبهة في الجزء الأول من هذه النقطة، و هو وجوب تقدّم الصانع على الصنعة، فإنّ صاحب الشبهة رفض ذلك، لكنّه اتفق معه في الجزء الثاني منها، و هو أنّه لو كان بين الصانع والصنعة زمن محدّد لأدّى إلى

حدوث القديم، و قد تقدّم هذا في كلام صاحب الشبهة.

القسم الثاني: قام الشريف المرتضى في هذا القسم بتفصيل الجواب على الشبهة، و التركيز على وجوه الخلاف بينه و بين صاحب الشبهة، و ذلك من خلال النقاط التالية:

الأولى: أن ما تقدّم من محاولة استدلال صاحب الشبهة على إبطال القول بتقدّم الصنعة على الصانع بالإجماع غير صحيح - على الرغم من أن أصل الفكرة صحيحة -؛ لأنّ حجّة الإجماع مبنية على دخول الإمام المعصوم عليه السلام فيه، و هو يتوقّف على نصب الإمام و على بعثة الرسول صلّى الله عليه و آله، و كلّ هذا مبني على إثبات وجود الصانع القديم تعالى، و قبل ثبوت حدوث الصنعة و العالم لا يثبت وجود الصانع، فلا يكون الإجماع حجّة في بحثنا؛ لأنّ حدوث الصنعة لم يثبت بعد. فلا بدّ من الاستعانة بطرق أخرى، و ذلك إمّا من خلال الاستدلال أو ادعاء الضرورة، لا الإجماع.

الثانية: و هذه هي نقطة الخلاف الرئيسيّة، و هي أنّه تقدّم في كلام صاحب الشبهة أنّه إذا كان بين الصانع و الصنعة زمن غير محدّد و غير محصور، فكما أنّه لا أول لهذا الزمن فإنّه لا آخر له، و هو يلزم عدم حدوث الصنعة أبداً، و هو باطل.

و ركّز الشريف المرتضى في نقاشه على هذه النقطة، فقال: إنّّه لا ملازمة بين عدم التناهي من حيث البداية، و بين عدم التناهي من حيث النهاية، لأنّه يمكن افتراض أن يكون الزمن غير متناهي من حيث البداية - ما يؤمّن لنا قدّم الصانع -، لكنّه يكون متناهيّاً من حيث النهاية، و هو يؤمّن لنا إمكان حدوث الصنعة، فلا يردّ ما تقدّم في كلام صاحب الشبهة من أن الصنعة سوف لن تحدث أبداً.

الثالثة: ما استنتجه صاحب الشبهة في نهاية دليله من أن الصنعة و الصانع موجودان معاً في الأزل و منذ القدّم، باطل في حدّ ذاته؛ لأنّ وصف الصنعة بأنّها قديمة أمر

متناقض؛ فإنَّ فرض أنَّها صنعة يعني أنَّها متأخرة عن صانعها، كما تقدَّم في النقطة الأولى من القسم الأول.

و أضاف الشريف المرتضى: أنَّ افتراض قِدَم الصنعة يساوي في الاستحالة افتراض كون القديم مصنوعاً ومخلوقاً، فإنَّ كلا الفرضين محال، وهما عبارة أخرى عن القول بقِدَم الحادث، و حدوث القديم.

مخطوطات الرسالة

لم نعر على نسخة مستقلة للرسالة؛ ولكن بما أنَّها منقولة في ضمن كتاب كنز الفوائد للمحقِّق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) كما تقدَّم، لذلك اعتمدنا في تحقيقها على نسخ هذا الكتاب، وهي كما يلي:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدَّسة بمشهد، المرقَّمة ٢٢٦؛ نسخها «جعفر بن محمَّد» في شهر رمضان من سنة ٦٧٧هـ بخطِّ النسخ.

و تقع المخطوطة في (٢٥٢) ورقة.^١ و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقَّمة ٢٨٩٩؛ نسخت في القرن ١٣ تقريباً بخطِّ النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها.

و تشاهد في الأوراق الأولى منها فهرس لمحتويات كتاب كنز الفوائد نقلاً عن الفاضل الهندي، و خاتم بيضوي يتعلَّق بمكتبة «ضياء الدين النوري».

و هي تقع في (٢٠٠) ورقة.^٢ و رمزنا لها بـ «ب».

٣. الطبعة الحجرية من منشورات مكتبة المصطفوي - قم، و قد رمزنا لها بـ «ح».

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ١، ص ١٩٠.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٧، ص ٣٣٥.

مَسْأَلَةُ حَوْلِ قِدَمِ الْعَالَمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِقَالَ الْمُحَقِّقُ الْكِرَاجِكِيُّ^١:

قَدْ كُنْتُ اجْتَمَعْتُ فِي.....

١. هل هو الكِرَاجِكِيُّ بفتح الجيم، أو الكِرَاجِكِيُّ بضمها، أو الكِرَاجِكِيُّ بكسرها؟ قال السمعاني: «الكِرَاجِكِيُّ» بفتح الكاف والراء والجيم وفي آخرها كافٌ أخرى، هذه النسبة إلى «كِرَاجِك» وهي قرية على باب واسط؛ هكذا سمعتُ أستاذي أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان لما سألتُه. الأنساب، ج ١١، ص ٥٨. وقال ياقوت الحموي: «كِرَاجِك» بالفتح والجيم المضمومة وآخره كاف؛ قال السمعاني: قرية على باب واسط. معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٤٣. وقال السيد محسن الأمين: و «الكِرَاجِكِيُّ» بفتح الكاف وإهمال الراء وكسر الجيم، نسبة إلى «الكِرَاجِك» عمل الخيم؛ ولهذا وصفه بعض مترجميه بالخيمي. وضبطه بعضهم بضم الجيم نسبة إلى «الكِرَاجِك» قرية على باب واسط؛ ذكرها ياقوت في معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٤٣. ولكن هذا ليس بصحيح. أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٤٠١. وهو أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكِرَاجِكِيُّ؛ من علماء الشيعة في القرن الخامس، وُلِدَ في أواخر القرن الرابع. كان متكلماً فقيهاً محدثاً، أخذ عن الشيخ المفيد والشيخ الشريف المرتضى والشيخ الطوسي؛ وأخذ عنه: عبد الرحمن الخُزَاعِي، وأبو محمد الحبشي، والحسين بن هبة الله الطرابلسي، وابن البراج، وأعظم آخرون. من تصانيفه: التعجب من أغلاط العامة، وكنز الفوائد، ومعدن الجواهر، وغيرها. توفي بصور سنة ٤٤٩هـ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٠٠، الرقم ٣٥٥؛ معدن الجواهر، المقدمة، ص ١١؛ الرسالة العلوية للكِرَاجِكِيِّ، ص ١٩ - ٢٥؛ الفوائد الرجالية لبحر العلوم، ج ٣، ص ٣٠٣؛ بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٥؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٨٧، الرقم ٨٥٧؛ الكنى والألقاب، ج ٣، ص ١٤؛ رياض العلماء، ج ٧، ص ٢٣٧.
٢. في النسخ: «وقد»؛ وإنما حذفنا الواو لكي يكون النص مستأنفاً ومناسباً لبداية رسالة.

الرَّمْلَةُ^١ بِرَجُلٍ عَجَمِيٍّ، يُعَرَفُ بِأَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ^٢، وَكَانَ يَحْفَظُ شُبَهَاءَ

١. «الرملة»: بلدة عظيمة بفلسطين. راجع: معجم البلدان، ج ٣، ص ٦٩.

٢. في «أ»: «سعد البردعي». وفي «ب»: «سعد اليزدعي». وفي «ح»: «سعيد البردعي». ولم نعثر فيما بأيدينا من كتب التراجم على شخص يحمل واحداً من هذه الأسماء الثلاثة، وإنما الموجود في الكتب هو «أبو سعيد البردعي».

وقد وَصَفَهُ الكِراجكي هنا بأنه رَجُلٌ أَعَجَمِيٌّ، لاقاه في الرملة، وأنه كان يتبنَّى آراء الفلاسفة حول قَدَمِ العالم، حتَّى إِنَّ الكِراجكي سوف يصفه بعد قليل بالملحد، وهو وَصَفُ عَادَةً ما يوصف به الفلاسفة. هذا كُلُّ ما قَدَّمَهُ لنا الكِراجكي من معلومات حول هذه الشخصية، وليست بأيدينا شخصية نعرفها تحمل هذا الاسم مع هذه الأوصاف.

أما «أبو سعيد البردعي» شيخ الحنفية المشهور ببغداد، فقد كان فقيهاً و متكلماً معتزلياً، وقد قُتِلَ مع الحاج في فتنة القرامطة سنة ٣١٧هـ أي قبل حياة الكِراجكي (ت ٤٤٩هـ) بعقود. كما أنه لا تنطبق عليه الأوصاف التي ذكرها الكِراجكي لصاحب الشبهة. راجع: الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٢٠٧. وهناك أيضاً شخص آخر يحمل هذا الاسم - أي أبا سعيد البردعي - لكنه كان محدثاً ولم يكن فيلسوفاً. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٣٠٥.

هذا مَنْ عثرنا عليه مَمَّنْ يُسَمَّى بأبي سعيد البردعي، أو البردعي بالبدال المهمة. وهناك شخص آخر يُدعى أبا الحسن البردعي، إلا أنه أيضاً كان متكلماً لا فيلسوفاً، وكان معاصراً لأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، فيكون متقدماً بأكثر من قرن على الكِراجكي. راجع: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٤٦.

نعم هناك شخص يُدعى «أبا منصور البردعي»، ذكره حمزة بن علي الزوزني - أحد أئمة المذهب الدرزي - في الرسالة ١٩ من رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٢٧؛ وقد كتب حمزة هذه الرسالة في سنة ٤١٠هـ (رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٢٥)، حيث تحدّث عن دعوته لأبي منصور البردعي إلى التوحيد، وهو يدلّ على معاصرة البردعي لحمزة، وهو يناسب أيضاً كونه معاصراً للكِراجكي؛ فيُحتمل أن يكون نفس البردعي الذي ذكره الكِراجكي هنا، وبذلك يكون «سعيد» تصحيفاً من «منصور». ثم إن حمزة قد ذكر البردعي أيضاً من دون كنيته في الرسالة ١٦ من رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٠٤. ونحن مَدِينُونَ في الإشارة إلى أبي منصور البردعي المذكور في رسائل الحكمة، للشيخ «عبد الله نعمة» محقّق كتاب كنز الفوائد [ج ١، ص ٤٢، الهامش ١].

في هذا الباب^١، وكُنْتُ كثيراً ما أَكَلَّمُهُ فيها^٢، وَاسْتَظْهَرُ^٣ بآيَاتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، فَأَوَرَدَ عَلَيَّ يَوْماً^٤ شُبْهَةً كَانَتْ أَكْبَرَ مَا^٥ فِي يَدَيْهِ، وَتَكَلَّمْتُ عَلَيْهَا بِكَلَامٍ لَمْ أَقْنَعْ بِهِ فَأَحْكِيهِ.

ثُمَّ كَتَبْتُ كِتَاباً إِلَى بَغْدَادَ إِلَى حَضْرَةِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ الْمُرتَضَى ذِي الْمَجْدَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَذَكَرْتُ الشُّبْهَةَ فِيهِ، فَأَوَرَدَ إِلَيَّ جَوَابَهُ عَنْهَا^٦.
وَأَنَا^٧ أَذْكَرُ الشُّبْهَةَ وَالْجَوَابَ وَمَا وَجَدْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ.

الشُّبْهَةُ:

قَالَ الْمُؤَلِّدُ^٨ مُسْتَدِلًّا عَلَى أَنَّ الصَّانِعَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الصَّنْعَةَ: إِنِّي وَجَدْتُ أَمْرَهُمَا لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الصَّنْعَةُ عَلَيْهِ، أَوْ أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْوُجُودِ سَوَاءً^٩.

-
- « ثُمَّ إِنَّ لِقَب «البرذعي» منسوب إلى «برذعة» - وقد رُويت بالدال المهملة - بلد في أقصى أذربيجان، وهو معرَّب: «برده دار»؛ أي موضع السبي؛ لأنَّ بعض ملوك الفُرس سبى سبياً من وراء إرمينية، وأنزلهم هناك. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٧٩.
١. أي باب حدوث العالم وقدمه. فقد تقدَّم الكلام عن هذا البحث في كلام الكراجكي في كثر الفوائد.
 ٢. في «ح»: - «فيها».
 ٣. في «ب»: «استظهر» بدون واو العطف.
 ٤. في «ب»: «يوماً عليّ» بدل «عليّ يوماً».
 ٥. في النسخ التي بأيدينا: «مماً»، وما أثبتناه أنسب.
 ٦. في «ب»: «منها».
 ٧. في «ح»: «فأنا».
 ٨. في «أ»: «قال أحد الملحده». كذا كتبت، ولعل المقصود: «الملاحدة»، فحذفت الألف وفقاً لأسلوب الكتابة القديم. وفي «ح»: «قال الملحده».
 ٩. في «ح»: - «أن».
 ١٠. جاءت العبارة في «ب» بصورة مضطربة، وذلك كالتالي: «إما أن يتقدم الصنعة عليه، وأن يتأخر عنه، أن يكون في الوجود سواء».

و قَدْ فَسَدَ بَاتِّفَاقٍ تَقَدُّمُهَا عَلَيْهِ.

قال: و يَفْسُدُ أَيْضاً تَقَدُّمُهُ عَلَيْهَا؛ إِذْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ تَقَدَّمَهَا^١ بِمُدَّةٍ مَحْصُورَةٍ و تَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ مُتَنَاهِيَةٍ، أَوْ بِمُدَّةٍ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ و تَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ غَيْرِ مَحْصُورَةٍ.
قال: فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُجُودِ أَمَدٌ مَحْصُورٌ و تَقْدِيرُ زَمَانٍ مَحْدُودٍ، فَهُوَ مُتَنَاهٍ، و لَهُ^٢ أَوَّلٌ و آخِرٌ. فَكَمَا أَنَّ آخِرَهُ حُدُوثُ الصَّنْعَةِ^٣، فَكَذَلِكَ أَوَّلُهُ حُدُوثُ الصَّانِعِ.
و نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ.

قال: و إِنْ تَقَدَّمَهَا بِمُدَّةٍ لَا تُحَدُّ، و تَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ لَا تَتَنَاهَى و تُحْصَرُ، فَلَا آخِرَ لِهَذِهِ الْمُدَّةِ، كَمَا لَا أَوَّلَ لَهَا. و إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا آخِرٌ، فَقَدْ بَطَلَ حُدُوثُ الصَّنْعَةِ.
و إِنْ نَفَيْتُمُ الْأَوْقَاتِ و الْأَزْمَانَ الَّتِي يَصِحُّ^٤ هَذَا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُكُمْ إِنْكَارَ تَقْدِيرِهَا، و فِي التَّقْدِيرِ يَلْزَمُ هَذَا^٥ أَيْضاً^٦.

قال: فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ و الصَّانِعَ قَدِيمَانِ لَمْ يَزَالَا.

الجواب:

قال الشَّريفُ المُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^٧:

أَمَّا الصَّانِعُ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَانِعاً^٨، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِهِ عَلَى صَنْعَتِهِ، سَوَاءً كَانَ

١. في «ح»: «تقدّمه عليها» بدل «تقدّمها».

٢. في «أ»: «فهو متناه، له». و في «ب»: «فهي متناولة». و ما أثبتناه استفدناه من «ح».

٣. يمكن أن تُقرأ «ح»: «فكما أن آخره حدث و الصنعة»، فتكون الواو للمعينة، أي: حدث مع الصنعة.

٤. في «ب»: «يقبح». ٥. في «ب»: «هو».

٦. في «ح»: «هنا» بدل «أيضاً».

٧. في «ب»: «و الجواب: قال الشريف المرتضى رحمه الله». و في «ح»: «و الجواب: قاله الشريف المرتضى رحمه الله».

٨. في «ب»: «صانع»، و هو سهو.

قديماً أو محدثاً؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الفاعِلِ على فِعْلِهِ حُكْمٌ يَجِبُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ فاعِلاً. و يَسْتَوِي فِي هَذَا الْحُكْمِ الفاعِلُ الْقَدِيمُ وَ الفاعِلُ الْمُحَدَّثُ، غَيْرَ أَنَّ الصَّانِعَ الْقَدِيمَ يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَنْعَتُهُ بِمَا إِذَا قَدَّرْنَاهُ أَوْقَاتًا وَ أزمانًا كَانَتْ غَيْرَ مُتْنَاهِيَةٍ وَ لَا مَحْصُورَةٍ وَ لَا يَجِبُ هَذَا فِي الصَّانِعِ الْمُحَدَّثِ؛ بَلْ يَتَقَدَّمُ الصَّانِعُ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ صَنْعَتُهُ بِالزَّمَانِ الْوَاحِدِ، أَوِ الْأَزْمَانِ^١ الْمُتْنَاهِيَةِ الْمَحْصُورَةِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّانِعَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَنْعَتُهُ - وَ يَسْتَوِي فِي هَذَا الْحُكْمِ الْقَدِيمُ وَ الْمُحَدَّثُ -: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا، لَمْ تَكُنْ فِعْلاً لَهُ وَ حَادِثَةً بِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا، وَ الْقَادِرُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَوْجُودِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ يُغْنِي عَنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِهِ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ مُصَاحَبَةِ الْفَاعِلِ لِفِعْلِهِ.

فَأَمَّا تَقَدُّمُ الْفَعْلِ عَلَى فَاعِلِهِ فَأُظْهِرُ فَسَادًا؛ لِأَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي وُجُودِ الْفَعْلِ وَ حُدُوثِهِ كَوْنُ فَاعِلِهِ قَادِرًا، فَكَيْفَ يَتَقَدَّمُ الْمُؤَثِّرُ فِيهِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ؟!

وَأَمَّا تَقَدُّمُ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ تَعَالَى عَلَى صَنْعَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَحْصُورِ الْأَوْقَاتِ. وَ إِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهِ - وَ لَمْ يَجِبْ فِي الصَّانِعِ الْمُحَدَّثِ - لِكَوْنِهِ قَدِيمًا؛ لِأَنَّهُ^٢ لَوْ كَانَ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَ الْمُحَدَّثِ أَوْقَاتٌ مُتْنَاهِيَةٌ، لَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا، وَ دَخَلَ فِي أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَدِيمِ أَنْ لَا يَكُونَ لَوْجُودِهِ أَوَّلٌ وَ لَا ابْتِدَاءٌ^٣، وَ تَنَاهِي مَا بَيْنَهُ [مِنْ] الْأَوْقَاتِ وَ بَيْنَ الْمُحَدَّثِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَوْجُودُهُ أَوَّلٌ وَ ابْتِدَاءٌ^٤.

١. في «أ، ب»: «و الأزمان».

٢. الظاهر أن هذين تعليلاً متتاليين لأمر واحد، سوى أن الأول مجمل، و الثاني مفصل.

٣. في «أ»: - «أن».

٤. في «ح»: «أن لا يكون بوجوده ابتداء» بدل «أن لا يكون لوجوده أول و لا ابتداء».

٥. في النسخ بدل ما بين المعقوفين: «و بين».

٦. في «ح»: «بوجوده».

فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَهُ السُّوَالُ، مِنْ التَّقْسِيمِ، وَ التَّعْوِيلِ - فِي إِفْسَادِ تَقَدُّمِ الصَّنْعَةِ عَلَى الصَّانِعِ - عَلَى الْإِتِّفَاقِ عَلَى^١ ذَلِكَ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ^٢ أَنْ يُعَيَّنَ طَرِيقُ الْعِلْمِ^٣؛ إِمَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، أَوْ اسْتِدْلَالٍ. وَ قَدْ بَيَّنَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ لَا تَتَقَدَّمُ الصَّانِعَ.^٤

فَأَمَّا مَا مَضَى مِنَ السُّوَالِ - مِنْ إلْزَامِ نَفْيِ التَّنَاهِي وَ الْآخِرِ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الصَّانِعِ وَ الصَّنْعَةِ، كَمَا نَفَيْ عَنْهَا الْإِبْتِدَاءُ وَ التَّنَاهِي مِنْ قَبْلِ أَوَّلِهَا - فَغَيْرُ صَحِيحٍ وَ لَا لَازِمٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا مَتَى جَعَلْنَا بَيْنَ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ وَ صَنْعَتِهِ مُدَّةً مُتَنَاهِيَةً الْإِبْتِدَاءِ مَحْصُورَةً، لَحَقَّ الْقَدِيمُ بِالْمُحْدَثِ، وَ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا. وَ إِذَا جَعَلْنَا هَؤُلَاءِ مَحْصُورَةً الْإِنْتِهَاءِ، لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِيهَا^٥، وَ لَا أَذَى إِلَى مَا قَدْ عَلِمْنَا فَسَادَهُ مِنْ كَوْنِ الْقَدِيمِ مُحْدَثًا، وَ لَا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْفَسَادِ؛ فَلَمْ يَلْزَمْ نَفْيُ الْآخِرِ عَنِ الْمُدَّةِ، قِيَاسًا عَلَى نَفْيِ الْأَوَّلِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّ شَيْوخُ أَهْلِ الْعَدَلِ فِي كُتُبِهِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ^٦، وَ قَالُوا:^٧

مِنْ الْمُسْتَحِيلِ إثْبَاتُ فَاعِلٍ لَمْ يَزَلْ فَاعِلًا، وَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ وَ لَا مُسْتَحِيلٍ إثْبَاتُ فَاعِلٍ

١. فِي «ب» + «أَنْ».

٢. هَكَذَا فِي «ح». وَ فِي «أ»: «أَنْ تُبَيَّنَ طَرِيقَةُ الْعِلْمِ». وَ فِي «ب»: «أَنْ يُبَيَّنَ طَرِيقَةُ الْعِلْمِ».

٣. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٤. يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَعَلْنَا الْمُدَّةَ مَحْصُورَةً وَ مُتَنَاهِيَةً مِنْ جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَ أَنْ يَصِيرَ الْقَدِيمُ حَادِثًا؛ لَكِنْ إِذَا جَعَلْنَا الْمُدَّةَ مَحْصُورَةً وَ مُتَنَاهِيَةً مِنْ جِهَةِ الْإِنْتِهَاءِ، لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ. فَلَا يَصَحُّ حِينَئِذٍ إِضَافَةُ كَلِمَةِ «غَيْرِ» إِلَى الْعِبَارَةِ كَمَا تُصْبِحُ كَالتَّالِي: «وَ إِذَا جَعَلْنَا هَؤُلَاءِ مَحْصُورَةً الْإِنْتِهَاءِ» كَمَا تَصَوَّرَ مُحَقِّقُ كِتَابِ كُتْرِ الْفَوَائِدِ [ج ١، ص ٤٤، الْهَامِش ١]؛ لِأَنَّهُ سَيُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَالِ الْعِبَارَةِ.

٥. أَي: لَمْ يَجِبْ أَنْ يَصِيرَ الْقَدِيمُ مُحْدَثًا. وَ سَيَأْتِي تَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الْعِبَارَةِ التَّالِيَةِ مِنَ الْمَتْنِ.

٦. أَي بَيْنَ نَفْيِ التَّنَاهِي مِنْ جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ نَفْيِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِنْتِهَاءِ.

٧. فِي «ب» + «إِنْ».

لا يَزَالُ فاعلاً.

وَبَيَّنُوا: أَنَّ نَفْيَ التَّنَاهِي وَ الْإِبْتِدَاءِ عَنِ الْأَفْعَالِ مِنْ قَبْلِ أَوَّلِهَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ أفعالاً، وَ لَيْسَ نَفْيُ التَّنَاهِي عَنْهَا مِنْ قَبْلِ آخِرِهَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ أفعالاً. وَ ذَكَرُوا: أَنَّ نَعِيمَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَ عِقَابَ أَهْلِ النَّارِ دَائِمَانِ، لَا انْقِطَاعَ لَهُمَا^١ وَ لَا آخِرَ^٢، وَ لَمْ يُوَدَّ^٣ ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ وَ الْفَسَادِ؛ إِلَى^٤ مَا أَذَى إِلَيْهِ نَفْيُ التَّنَاهِي عَنِ الْأَفْعَالِ مِنْ قَبْلِ أَوَّلِهَا.

وَقَالُوا: لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَدْخُلَ دَاخِلُ دَارٍ بَعْدَ دَارٍ أَبَدًا بِغَيْرِ انْقِطَاعٍ، وَ مِنْ الْمُسْتَحِيلِ الْمُنْكَرُ أَنْ يَدْخُلَ دَاراً قَبْلَ دَارٍ أَبَدًا بِلا أَوَّلٍ^٥. وَ قَدْ اسْتَفْصَيْنَا نَحْنُ هَذَا الْكَلَامَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا، وَ ذَكَرْنَاهُ فِي «الْمُلَخَّصِ»^٦ وَ غَيْرِهِ مِنْ أَجْوَدَةِ الْمَسَائِلِ^٧، وَ التَّقْوِصِ عَلَى الْمُخَالَفِينَ^٨.

١. فِي «أ، ح»: «لَهَا».

٢. هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى بَطْلَانِ نَظَرِيَّةِ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ؛ وَ هِيَ نَظَرِيَّةُ: «سَكُونِ أَهْلِ الْخُلْدَيْنِ»، وَ الَّتِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ.

٣. فِي «ب»: «وَلَمْ يَعُدْ».

٤. كَذَا فِي «أ، ب، ح»، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ «إِلَى». ثُمَّ إِنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ تُحْذَفَ «مَا»، وَ يُوَضَّعُ بَدَلًا عَنْهَا: «كَمَا»، فَتَصِيرُ الْعِبَارَةُ كَالتَّالِيَةِ: «وَلَمْ يُوَدَّ ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ وَ الْفَسَادِ كَمَا أَذَى إِلَيْهِ نَفْيُ التَّنَاهِي...».

٥. رَاجِعْ: الْمُحِيطَ بِالتَّكْلِيفِ، ص ١١٦. ٦. الْمُلَخَّصُ، ص ٦٠ - ٦٢.

٧. فِي «ب»: «مَسَائِلُ». وَ لَمْ نَعَثِرْ فِي أَجْوَدَةِ الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ وَ الْمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي أَجَابَ عَنْهَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَلَى بَحْثٍ لَهُ حَوْلَ حَدُوثِ الصَّنْعَةِ وَ قَدَمِ الصَّانِعِ؛ لَكِنْ ذَكَرَ الْبُصْرِيُّ - الَّذِي قَامَ بِفَهْرَسَةِ مَصْنُفَاتِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى فِي حَيَاتِهِ - اسْمَ إِحْدَى الْمَسَائِلِ الْمَفْقُودَةِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، وَ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّاتِ، وَ قَالَ: إِنَّهَا تَحْمِلُ عُنْوَانَ: مَسْأَلَةُ فِي الصَّنْعِ وَ الصَّانِعِ. فَيُحْتَمَلُ قَوِيًّا أَنْ يَكُونَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى قَدْ تَعَرَّضَ إِلَى بَحْثِ حَدُوثِ الصَّنْعَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَفْقُودَةِ.

٨. مِثْلُ نَقْضِهِ عَلَى يَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ النَّصْرَانِيِّ فِي رِسَالَةٍ تَحْتَ عُنْوَانِ: «الْكَلَامُ فِيمَا يَتَنَاهَى وَ مَا لَا

و أمّا ما تَضَمَّنَهُ السُّؤال - مِنْ أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ وَالصَّانِعَ قَدِيمَانِ لَمْ يَزَالَا - فمُنَاقَضَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الوَصْفَ لِلصَّنْعَةِ بِالْقِدَمِ يَنْقُضُ كَوْنَهَا صَنْعَةً^١، كَمَا أَنَّ وَصْفَ الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ مَصْنُوعٌ يَنْقُضُ كَوْنَهُ قَدِيمًا؛ وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْمُحَدَّثَ قَدِيمٌ، وَالْقَدِيمَ مُحَدَّثٌ؟! وَلا خَفَاءَ بِفَسَادِ ذَلِكَ.

[قَالَ الْمُحَقِّقُ الْكَرَاجِكِيُّ:]

هَذَا آخِرُ الْجَوَابِ الْوَارِدِ إِلَيَّ مِنْ حَضْرَةِ الشَّرِيفِ^٢ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ^٣.

«يَتَنَاهَى»، وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ مَفْقُودَةٌ؛ لَكِنْ أَشَارَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى إِلَى بَعْضِ مَحْتَوِيَّاتِهَا فِي الْمُلَخَّصِ، ص ٦٢. كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَقَدِّمَةِ التَّحْقِيقِ أَنَّ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى نِقْضًا آخَرَ عَلَى يَحْيَى بْنِ عَدِيٍّ يَحْمِلُ عُنْوَانُ: «الرَّدُّ عَلَى يَحْيَى فِي اعْتِرَاضِهِ دَلِيلِ الْمُوَحِّدِينَ فِي حَدَثِ الْأَجْسَامِ». رَاجِعْ: رَجَال (فَهْرَسْت) النَّجَاشِي، ص ٢٧٠.

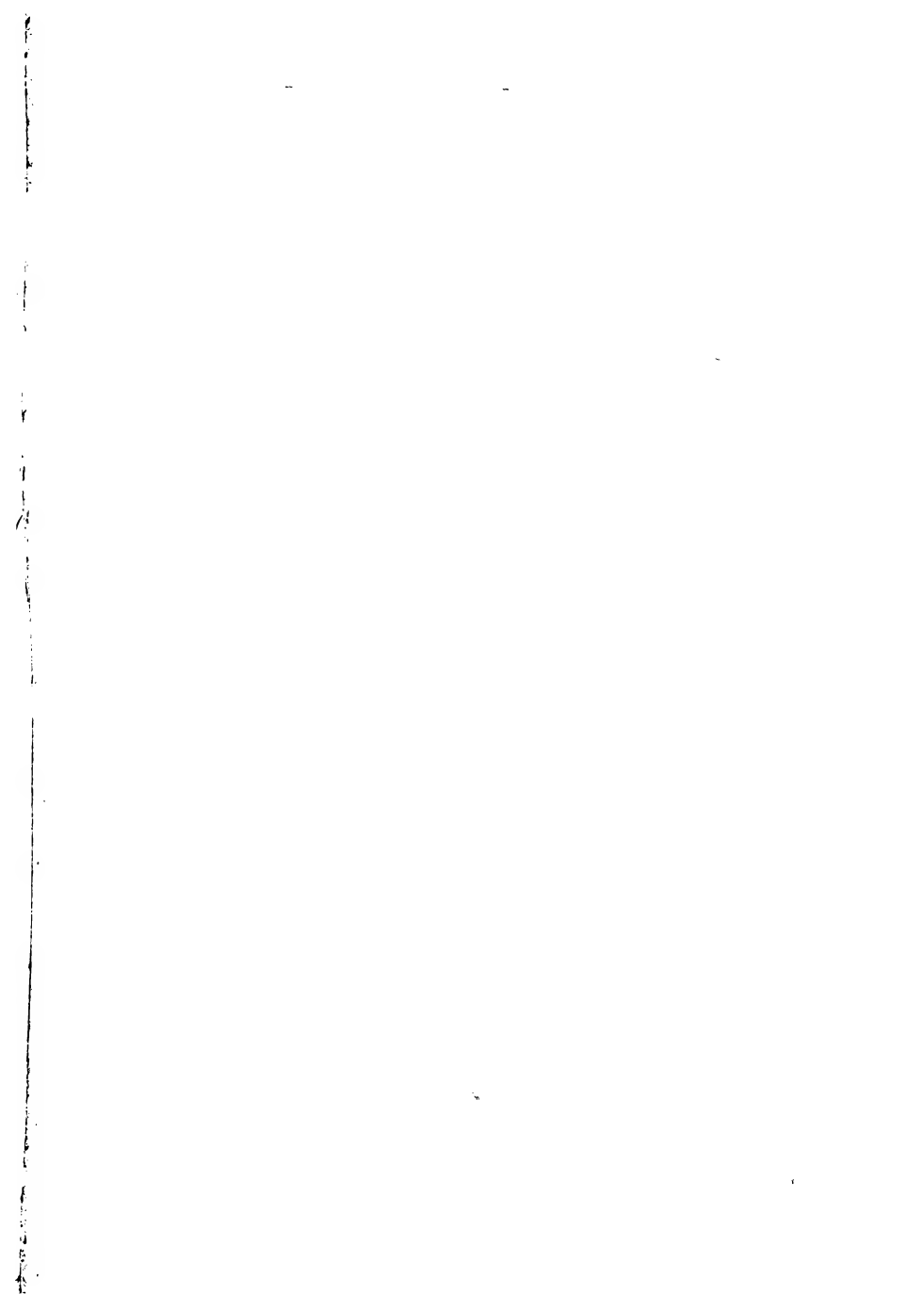
١. فِي «ح»: «لِأَنَّ الْوَصْفَ الْمُنْتَصِفَ بِالْقِدَمِ يَنْقُضُ كَوْنَهُ صِفَةً».

٢. فِي «ح»: «السَّيِّد».

٣. وَقد ذَكَرَ الْكَرَاجِكِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ تَوْضِيحًا مُخْتَصَرًا لِكَلَامِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، لَا بِأَسْ بِإِيرَادِهِ، وَهُوَ: «وَجَمِيعُ مَا تَضَمَّنَهُ [أَيَ جَوَابِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى] مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَأَوَّلِ الْمُحَدَّثَاتِ أَوْقَاتًا لَا أَوَّلَ لَهَا، فَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ «تَقْدِيرُ أَوْقَاتٍ»، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ أَوْقَاتًا فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ أَفْعَالٌ؛ وَقد ثَبَتَ أَنَّ لِلْأَفْعَالِ أَوَّلًا. فَلَوْ قُلْنَا: «إِنَّ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَأَوَّلِ الْأَفْعَالِ أَوْقَاتًا فِي الْحَقِيقَةِ» لَنَاقَضْنَاهُ، وَدَخَلْنَا فِي مَذْهَبِ خَصْمِنَا؛ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْقَوْلِ بِهَذَا». كُنْزُ الْفَوَائِدِ، ج ١، ص ٤٥.

(٣٤)

مسألة في خلق الأفعال



مقدمة التحقيق

يُعتبر البحث عن حقيقة أفعال الإنسان و اختياره أو جبره من أقدم المسائل التي احتدم الصراع حولها بين المتكلمين، و دارت بينهم بحوث كثيرة؛ فقد آمن بعض المتكلمين باختيار الإنسان و حرّيته في أفعاله، بينما أصرّ آخرون على أنّه مجبر في أفعاله، كما هو مجبر و غير مختار بالنسبة إلى لونه و شكله و طوله و قصره.

و قد عُرف أتباع النظرية الأولى بالعدلية و أهل العدل، فيما سُمّي الآخرون بالمجبرة أو أهل التجوير؛ أي الذين يجوّزون الظلم و الجور على الله تعالى، حيث يقولون؛ إنّ تعالى يجبر العبد على المعصية و يخلقها فيه، ثمّ يعاقبه عليها.

و بهذا صار بحث العدل من المسائل الأساسية التي انقسمت الفرق الكلامية على أساسه إلى عدلية و غير عدلية (مجبرة)، و اتّضح أنّ المراد بالعدل في هذا البحث هو اختيار الإنسان؛ لأنّه - كما تقدّم - لو قلنا بالجبر، لاستلزم أن يكون تعالى جائراً و ظالماً؛ تعالى عن ذلك. و على هذا إذا قلنا بالاختيار، صار تعالى عادلاً.

قال أبو حاتم الرازي عند حديثه عن وصف المعتزلة أنفسهم بأنّهم أهل العدل و التوحيد:

و قد لَقَّبَ المعتزلة نفسها بلقب آخر، فقالوا: نحن أهل العدل و التوحيد، يعنون بالتوحيد أنّهم خرجوا من شرط التشبيه... و يعنون بالعدل أنّهم خرجوا من حدّ الإيجاب^١.

فهو هنا يصرّح بأنّ المقصود بالعدل هو نفي الجبر، أي القول بالاختيار.

و قد قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة بالتعرض إلى بحث العدل بصورة مستوفاة، حيث استعرض الأدلة العقلية والنقلية الدالة على العدل، و ناقش الإشكالات التي قد ترد عليه؛ وبذلك تكون هذه الرسالة مثلاً لبحث كامل ومختصر حول العدل، يقوم ببيان نظرية العدالة و ينتصر لها، و هي نافعة جداً لمن يريد أن يطلع على بحث العدل و اختيار الإنسان بصورة سريعة و كاملة، من دون تطويل مُجَلِّ، و لا اختصار مُجَلِّ.

محتوى الرسالة

و في بداية الرسالة، قسّم الشريف المرتضى أفعال الإنسان إلى قسمين:
الأول: أجمع المسلمون على أنه من فعل الله تعالى، مثل ألواننا، و أشكالنا، و طولنا.

و الثاني: مثل قيامنا، و قعودنا، و حركتنا، و سكوننا.
و قد اختلفت الأقوال حول القسم الأخير إلى قولين :
أحدهما: أنّ هذه التصرفات هي من فعل الإنسان لا فعل الله تعالى، على الرغم من أنه تعالى هو الذي أعطى الإنسان القدرة لكي يقوم بهذه الأفعال.
و الآخر: أنه أيضاً من فعل الله تعالى، حاله حال ألواننا و أشكالنا.
و استدللّ الشريف المرتضى على القول الأول بثلاثة أدلة عقلية، و هي:
الأول: أنّ تلك الأفعال تابعة لدواعي الإنسان و صوارفه، فمتى ما أراد وقعت، و متى ما لم يرد لم تقع، و هذا يدلّ على أنها تابعة له، و أنه مختار فيها.

و هذا الدليل قد استعمله المرتضى في موضع آخر من علم الكلام، فقد استدللّ به على اكتسابية المعرفة، فإنّ المعرفة بالله تعالى تابعة لدواعي الإنسان و صوارفه

في تحقيقها وعدمه، وهذا يعني أنّها فعله، وأنّه هو المُكْتَسِبُ لها^١، كما استدَلَّ بنفس الدليل لإثبات مسؤوليّة الإنسان عن أفعاله المتولّدة^٢.

الثاني: أنّ الله تعالى قد أمر العباد بأفعال، ونهاهم عن أخرى، ولولا أنّها من فعلهم لَمَّا صحَّ ذلك.

وهذا الدليل موجود في تراث أهل البيت عليهم السلام، حيث روي عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال في حديث له مع أبي حنيفة النعمان حول فاعل المعصية: «إِنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعَبْدِ، أَوْ مِنْ رَبِّهِ، أَوْ مِنْهُمَا جَمِيعاً. فَإِنْ كَانَتْ مِنَ اللَّهِ، فَهُوَ أَعْدَلُ وَأَنْصَفُ مِنْ أَنْ يَظْلِمَ عَبْدَهُ، وَيَأْخُذَهُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْهُ. وَإِنْ كَانَتْ مِنْهُمْ، فَهُوَ شَرِيكُهُ، وَالْقَوِيُّ أَوْلَى بِإِنْصَافِ عَبْدِهِ الضَّعِيفِ. وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَبْدِ وَحْدَهُ، فَعَلَيْهِ وَقَع الْأَمْرُ، وَإِلَيْهِ تَوَجَّهَ النَّهْيُ...»^٣.

الثالث: أنّ العباد يُحْمَدُونَ على أفعال و يُذَمُّونَ على أخرى، أي أنّهم هم الذين يتحمّلون مسؤوليّة أفعالهم، وهذا يدلّ على اختيارهم فيها.

وهذا الدليل موجود أيضاً في تراث أهل البيت عليهم السلام، حيث روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال في حديث له حول الاختيار مع شيخ كبير بعد مُنْصَرَفِهِ مِنْ صَفَيْنَ، حيث قال ذلك الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مُكْرَهِينَ، وَلَا إِلَيْهِ مُضْطَرِّينَ، وَكَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مَسِيرُنَا وَمُنْقَلَبُنَا وَمُنْصَرَفُنَا؟ فَقَالَ لَهُ: «وَتَظُنُّ أَنَّكَ كَانَ قَضَاءٌ حَتَمًا وَقَدَرًا لَا زَمًّا؟ إِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبُطِلَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالزَّجْرُ مِنَ اللَّهِ، وَسَقَطَ مَعْنَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ تَكُنْ لَائِمَةً

١. الذخيرة، ص ١٦٦.

٢. المصدر، ص ٧٣.

٣. الأمالي للمرّفتي، ص ١٦٦.

للمذنب، ولا مَحْمَدَة للمحسن...»^١. وفي الحقيقة لقد أشار الإمام عليه السلام في كلامه هذا إلى الدليلين الآخرين معاً.

ثم إنَّ دليل الحمد والذمَّ قد استعمله الشريف المرتضى أيضاً لإثبات اكتسابية المعرفة^٢، ومسؤولية الإنسان بالنسبة للأفعال المتولدة^٣، كما تقدم في الدليل الأول.

وبعد ذلك استدَلَّ الشريف المرتضى على بطلان الجبر بأربعة أدلة، وهي:

أولاً: أنَّ في أفعال الإنسان كُفْراً وظلماً، فلو كان الفاعل لها هو الله تعالى، لصَحَّ أن يوصف بأنه كافر وظالم - تعالى الله عن ذلك -؛ لأنَّ اللغة العربيَّة تقتضي أن يوصف فاعل الفعل به ويُستَقَّ منه اسم فاعل، فيوصف فاعل العدل والإحسان بأنه عادل ومحسن، وإذا كان كذلك صَحَّ وصف فاعل الكفر والظلم بأنه كافر وظالم، ولكنَّ إجماع المسلمين يمنع من إطلاق هذه الأوصاف عليه تعالى، فلا يكون تعالى فاعلاً للكفر والظلم.

ثانياً: أجمعت الأمة على أنَّ الله تعالى يثيب المؤمن ويعاقب الكافر، فإذا لم يكن الإيمان والكفر من فعلهما لقبح إثابة وعقاب شخص على فعلٍ فعَلَهُ غيرُهُ.

ثالثاً: لو جاز من الله تعالى فعل جميع القبائح ومنها الكذب لِعَدَمِ قبحها عليه، لجاز أن يصدَّق الكاذب، وبذلك لا تبقى ثقة بالأنبياء عليهم السلام وجميع الأديان.

رابعاً: لو صَحَّ الجبر لما وجبت عبادة الله تعالى على الكافر؛ لأنَّ العبادة نوع من الشكر، ولا يجب على الكافر شكر الله تعالى؛ لأنَّه لم يُنْعِم عليه؛ فإنَّه تعالى قد خلق فيه الكفر الذي يستحقُّ به الخلود في النار، وهو بذلك يستحقُّ أن يسمَّى مُسِيئاً لا مُنْعِماً.

١. الكافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ١.

٢. الذخيرة، ص ١٦٦.

٣. المصدر، ص ٧٣.

و أما خلق الحياة و الشهوات التي تحقّق له بعض الملذّات و المنافع العاجلة، فهذه لا تعدّ نعمة؛ لأنّها إن كانت للاستدراج إلى الكفر، لم تكن نفعاً و لا نعمة. و لو سلّمنا أنّها تعدّ نفعاً فهي لا تساوي الضرر الذي سوف يلحقه بسبب الكفر.

ثمّ استدلّ الشريف المرتضى بأدلة قرآنيّة على الاختيار و بطلان الجبر، حيث دلّت آيات عديدة على أنّ العباد هم الذين يفعلون أفعالهم، مثل قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^١، فهو صريح في نسبة الأفعال إلى العباد.

و قوله: ﴿مَا أَضَاكُ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَضَاكُ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^٢. فهو صريح أيضاً في أنّ السيئة من العبد.

و لا يصحّ ما قد يقال من أنّ الطاعات نوع من الحسنات و هي عند القائل بالاختيار تكون من فعل العبد، بينما قد نسبت في الآية إلى الله تعالى.

لا يصحّ هذا الكلام؛ لأنّه على الرغم من أنّ الطاعة من العبد ولكن يمكن نسبتها إلى الله تعالى؛ لأنّه تعالى قد مكّن العبد من هذه الأفعال، بينما لا تنسب السيئة إليه؛ لأنّه قد نهى و زجر عنها.

و قوله: ﴿وَ إِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلُوْونَ أَلَسِنْتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ مَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^٣، فلو كان ما يلوون به ألسنتهم من خلقه تعالى لما نفاه عن نفسه، و لكان من عنده.

و قوله: ﴿وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٤، و في هذه الآية دلالة على الاختيار من وجهين:

١. السجدة (٣٢): ١٧.

٢. النساء (٤): ٧٩.

٣. آل عمران (٣): ٧٨.

٤. الذاريات (٥١): ٥٦.

أحدهما: إضافة العبادة للعباد تدلّ على أنّها من فعلهم، بينما لو كان الله تعالى قد خلقها فيهم و لم تكن من فعلهم، لنسبها إلى نفسه تعالى، لا إليهم.

و الآخر: أنّ اللام في قوله: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ هي لام الغرض، و هذا يعني أنّ غرضه و هدفه تعالى من خلق العباد أن يعبدوه، فلو كانوا غير مختارين لأفعالهم لما صحّ هذا الهدف. و لا يصحّ أن تكون هذه اللام للعاقبة؛ لأنّها سوف تعني أنّ العبادة ستقع من جميع الجنّ و الإنس، و من الواضح عدم حصول ذلك.

و بعد ذلك طرح إشكالاً على القول بالاختيار و على أنّ أفعال العباد من فعلهم لا من فعل الله تعالى، و هو أنّ هذا مخالف لما أجمع عليه المسلمون من أنّ كلّ ما يقع في هذا الكون إنما يقع بقضاء من الله تعالى.

فأجاب الشريف المرتضى بطرح ثلاثة معاني للقضاء: أحدهما الإعلام و العلم، و الآخر الأمر، و الثالث الحكم و الإلزام. فوفق المعنى الأوّل لا يخرج شيء من قضاء الله تعالى حتّى أفعال العباد؛ لعلمه تعالى بكلّ شيء. ولكن وفق المعنيين الآخرين فسوف تخرج المعاصي و القبائح من قضائه تعالى؛ لأنّه ما أمر بها و لا حَكَمَ.

و في النهاية طرح إشكالاً أخيراً، و هو أنّنا نصف العبد بأنّه فاعل، كما نصف الله تعالى بأنّه فاعل، و هذا يقتضي الشركة و الشّبّه.

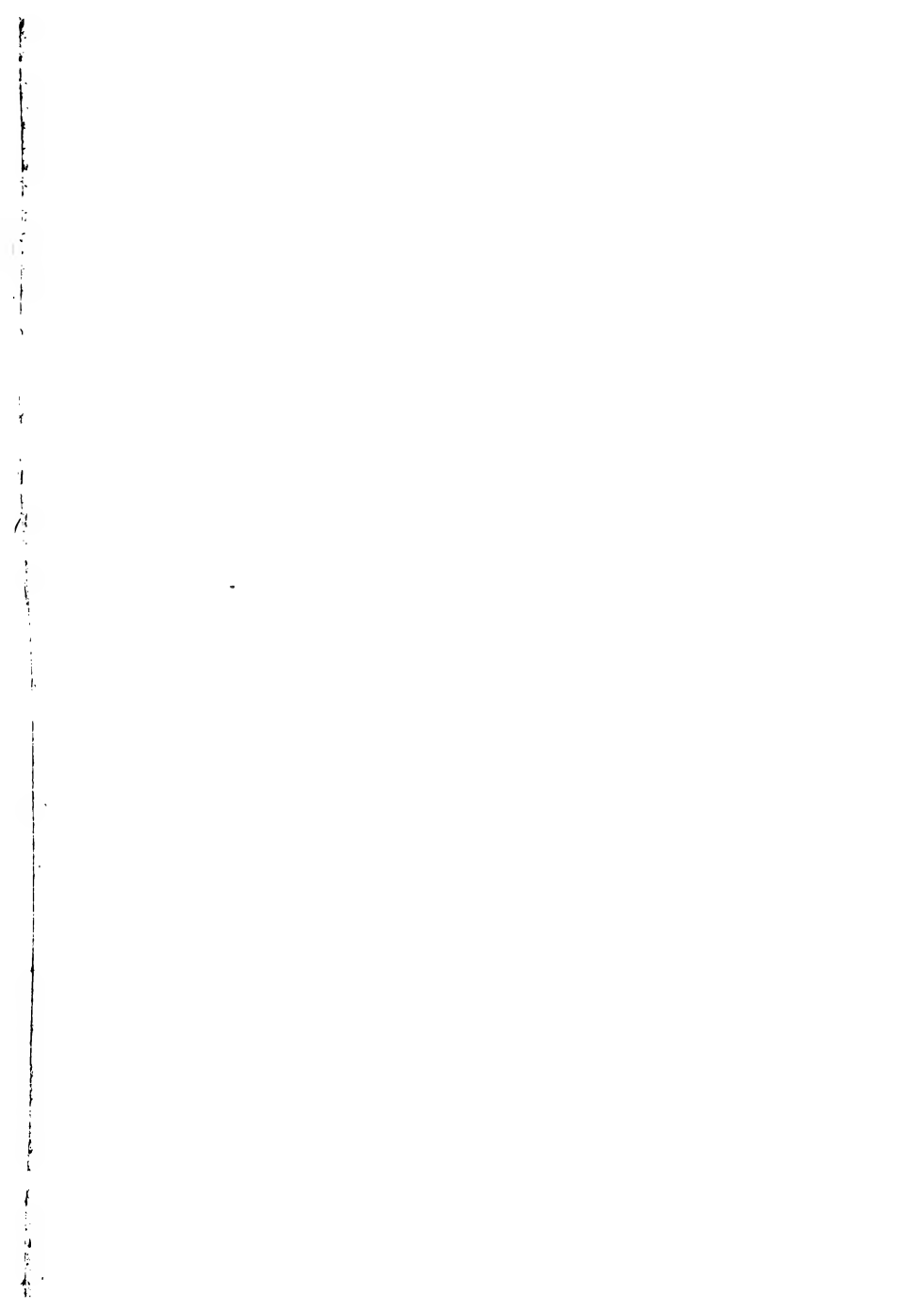
فأجاب بوجود فرق بين فاعليّة العبد و فاعليّة الله تعالى، فالعبد فاعل و قادر بإقدار الله تعالى، بينما الله تعالى قادر و فاعل بنفسه، فلا شبه.

و لقد جاءنا الشريف المرتضى في هذه الرسالة بعرض واضح و كامل لنظرية العدلية، حتّى صار يغني عن الكثير من البحوث.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٤٢٣ - ٤٢٦) من المجموعة، و هي ناقصة من أولها بمقدار ٦ صفحات. و رمزنا لها بـ «ر».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٥ - ١٠٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٣ - ٣١٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٢ - ١٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٩ - ٢٥٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



مسألة في خلق الأفعال

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِعْلَمَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَظْهَرُ^١ فِي أَجْسَامِ الْعِبَادِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى مُنْفَرِدَةً^٢، لَا صَنْعَةَ^٣ لِلْعَبْدِ فِيهِ،
مِثْلُ أَلْوَانِنَا وَهَيْئَاتِنَا، وَطَوْلِنَا وَقِصَرِنَا، وَسِمْنِنَا وَهَزَالِنَا، وَحَرَكَةِ عُرُوقِنَا.
وَالضَرْبُ الْآخَرُ: مِثْلُ قِيَامِنَا وَقُعُودِنَا، وَحَرَكَتِنَا وَسُكُونِنَا، وَأَكْلِنَا وَشُرْبِنَا، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِنَا.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: كُلُّ هَذَا التَّصَرُّفِ فِعْلُ الْعِبَادِ، انْفَرَدُوا
بِهِ، لَا صُنْعَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُقَدِّرُ لَهُمْ عَلَيْهِ.
وَقَالَتِ الْمُجْبِرَةُ: هَذَا الضَرْبُ أَيْضاً مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ
الْأَفْعَالِ الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْعَالَمِ، اللَّهُ تَعَالَى أَوْجَدَهَا وَفَعَّلَهَا، وَلَا فَاعِلَ سِوَاهُ، وَأَنَّهُ لَا
فِعْلَ لِلْعَبْدِ مِنْ طَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ وَلَا خَيْرٍ وَلَا شَرٍّ^٥.

١. في «ب، ج، س، ص»: «يظهر».

٢. كذا، و«الأنسب»: «منفرداً».

٣. في «س، ص» و«المطبوع»: «لا صفة» بدل «منفردة، لا صنعة».

٤. في «س، ص» و«المطبوع»: «المقدور».

٥. راجع: الملل والنحل، ج ١، ص ٦٧ و ٧١.

[أدلة اختيار الإنسان]

[الدليل الأول]

والذي يَدُلُّ على أَنَّ العبادَ يَفْعَلُونَ و يوجِدُونَ - بخلاف^١ ما ذَهَبَ إليه المُجْبِرَةُ -: أَنَا وَجَدْنَا مِنَ الْأَفْعَالِ الظاهرة، فيها ما يَقَعُ^٢ بِحَسَبِ قُصُودِهِمْ^٣ و دَوَائِعِهِمْ و أحوالِهِمْ، و يَرْتَفِعُ بِحَسَبِ صَوَارِفِهِمْ و كَرَاهَتِهِمْ و أحوالِهِمْ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا مَتَى^٤ قَصَدَ إِلَى الْأَكْلِ و أَرَادَهُ^٥ و عَزَمَ عَلَيْهِ، وَقَعَ مِنْهُ إِذَا كَانَ صَحِيحاً غَيْرَ مَمْنُوعٍ، و قد يَقْصِدُ غَيْرُهُ إِلَى الْأَكْلِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ؟ و كَذَلِكَ مَتَى جَاعَ و احتَاجَ إِلَى الطَّعَامِ و حَضَرَهُ^٦ الطَّعَامُ أَكَلَ إِذَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ قَادِراً غَيْرَ مَمْنُوعٍ، و لَا يَجِبُ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ مَتَى جَاعَ غَيْرُهُ. فَلَوْلَا أَنَّهُ مُحْدِثُ^٧ الْأَكْلِ و مُوَجِّدُهُ لَمَّا^٨ تَعَلَّقَ بِقُصْدِهِ و دَائِعِيهِ و حَاجَتِهِ، و يَجْرِي مَجْرَى أَكْلِ غَيْرِهِ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ فاعِلاً لَهُ لَمْ يَقْصِدْ قُصُودَهُ^٩ و حَاجَاتِهِ.

و لَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ - الَّتِي أَشِيرَ إِلَيْهَا - أفعالنا، لَمْ يَجِبْ أَنْ تَقَعَ بِحَسَبِ حَاجَاتِنَا^{١٠} و أحوالنا، و تَقِفَ عَلَى دَوَائِعِنَا، كَمَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي أَلْوَانِنَا و هَيْئَاتِنَا و حَرَكَةِ عُزُوقِنَا.

١. في «س، ص» و المطبوع: «بخلافه». ٢. في «س، ص» و المطبوع: «ما يصح».

٣. في «ب، س، ص» و المطبوع: «تصوّرهم». و في سائر النسخ: «قصورهم» و هو تصحيف مما أثبتناه.

٤. في «ر، س، ص» - «متى». و في المطبوع: «إذا».

٥. في «س» و المطبوع: «و أراد». ٦. في «س» و المطبوع: «و حضر».

٧. في «ر» و المطبوع: «يحدث». ٨. في «س، ص» و المطبوع: «ما».

٩. في «ج»: «قصوره». و في المطبوع: «تصوّره».

١٠. في «ب» و المطبوع: «حاجتنا».

أَلَا تَرَىٰ أَن أَحَدَنَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ هَيْئَةٍ، فَيَجِدُ نَفْسَهُ^١ عَلَىٰ خِلَافِهَا وَيُرِيدُ أَنْ يَكُونَ طَوِيلًا وَهُوَ قَصِيرٌ، وَشَابًا وَهُوَ شَيْخٌ، وَصَحِيحًا وَهُوَ مَرِيضٌ؟
فَلَوْ كَانَ الْقِيَامُ وَالْعُودُ مِثْلَ الطَّوْلِ وَالْقَصْرِ [وَالشَّبَابِ] وَالْهَرَمِ^٢ وَالصَّحَّةِ
وَالْمَرَضِ لَكَانَتْ أَحْكَامُ الْجَمِيعِ وَاحِدَةً فِي الْحَصُولِ بِحَسَبِ دَوَاعِينَا أَوْ خِلَافِ
ذَلِكَ؛ فَلَمَّا اخْتَلَفَ حُكْمُ الْجَمِيعِ عَلِمْنَا اخْتِلَافَ حُكْمِهَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْنَا.

[الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ قَدْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ -
كَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ -، فَلَوْ لَا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ
لَهُمْ وَوَاقِعَةٌ مِنْ جِهَتِهِمْ وَلَيْسَتْ بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَىٰ، لَمَا جَازَأَن يُؤْمَرُوا وَيُنْهَوَا^٣ عَنْ
فِعْلِهِ تَعَالَىٰ وَعَمَّا لَيْسَ بِفِعْلِ لَهُمْ.

[الدليل الثالث]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ ذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَا الْعِبَادَ يُحْمَدُونَ وَيُمدَحُونَ^٤ بَعْضُ
الْأَفْعَالِ الَّتِي تَظْهَرُ مِنْهُمْ، وَيُذَمُّونَ بَعْضُ آخَرَ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُمْ يُمدَحُونَ بِفِعْلِ
الطَّاعَاتِ وَأَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ، وَيُمدَحُونَ^٥ عَلَىٰ الْإِحْسَانِ وَالْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ،
وَيُذَمُّونَ بِالْمَعَاصِي وَالْقَبَائِحِ؟ فَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِمْ لَمَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ مَدْحٌ وَلَا
ذَمٌّ، كَمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يُمدَحُوا وَيُذَمُّوا بِالْوَانِهِمْ وَهَيْئَاتِهِمْ وَخَلْقِهِمْ، وَلَا عَلَىٰ مَا
يَقَعُ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَفْعَالِ.

١. في «س، ص»: «فيجب نفسه». وفي المطبوع: «فيجب» بدل «فيجد نفسه».

٢. في «س» والمطبوع: «الطول والهرم» بدل «الطول والقصر [والشباب] والهرم». وفي «ص»:

«الطوال والهرم» بدلها. ٣. في النسخ: «ينهاهم» بدل «وينهوا».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «و يمدحون».

٥. في «ر، س، ص» والمطبوع: «يُمدحون» بدون الواو.

[أدلة بطلان الجبر]

[الدليل الأول]

دليل آخر: ومما^١ يدلُّ على بطلان قول المُجْبِرَةِ في إضافتهم جميع الأفعال إلى الله تعالى: أن في^٢ أفعال العباد ما هو كفرٌ وظلمٌ وقبيحٌ وكذبٌ؛ فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك، لَوَجِبَ أن يكونَ من حيثَ فَعَلَ الظلمَ ظالماً، و بفعلِ الكذبِ كاذباً، و بفعلِ الكفرِ كافراً^٣، و بفعلِ القبيحِ مُقْبِحاً؛ لأنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ^٤ تَقْتَضِي هذا الاشتقاق للفاعلِ.

ألا ترى أنه تعالى من حيثَ فَعَلَ الْعَدْلَ يُسَمَّى عادلاً، و بفعلِ الْإِحْسَانِ و الْإِنْعَامِ يُسَمَّى^٥ مُحْسِناً و مُنْعِماً؟ و لا وجهَ لتسميته بأنه مُنْعِمٌ و عادلٌ إلا أنه فَعَلَ هذه الأفعالَ، فلو كان فاعلاً لما سواها لَأَشْتَقَّ له منها اسمُ الفاعلِ على ما ذكرناه.

و أَجْمَعَتِ^٦ الْأُمَّةُ على أنه تعالى لا يَسْتَحِقُّ الوصفَ بأنه ظالمٌ و لا كاذبٌ و لا كافراً، و أن مَنْ وَصَفَهُ بِذلك و سَمَّاهُ به كانَ خارجاً عن الدين، و إجماعُ الْمُسْلِمِينَ حُجَّةٌ، فَوَجِبَ^٧ أن يُنْفَى كَوْنُهُ فاعلاً لما يوجبُ هذا الاشتقاق و يَقْتَضِيهِ.

١. في «س، ص» و المطبوع: - «مما».

٢. في «ر، س، ص» و المطبوع: - «في».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «و بفعل الكفر كاذباً» بدل «و بفعل الكذب كاذباً، و بفعل الكفر كافراً».

٤. في المطبوع: - «العربية».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «يستحق».

٦. في «ر، س، ص» و المطبوع: «واجتمعت».

٧. في «س، ص» و المطبوع: - «فوجب».

[الدليل الثاني]

دليل آخر: ومما يدل أيضاً على ذلك - وإن كان معناه داخلاً فيما تقدّم -: أن الأمة مُجمِعة على أن الله تعالى يُثيب المؤمنين ويُعاقب الكافرين، فلولا أن الإيمان والكفر من فعل المؤمنين والكافرين لم يحسن الثواب ولا العقاب^١؛ لأنه قبيح أن يثاب أو يُعاقب أحدٌ بفعل غيره^٢.

ألا ترى أن أخذنا لو فعل في عبده فعلاً من الأفعال، لما حسن أن يُعاقبه عليه و يؤاخذه به، ومن فعل ذلك منا^٣ عدّ ظالماً سفيهاً؟

[الدليل الثالث]

دليل آخر: ويدل على ذلك: أنه تعالى لو فعل الظلم والكذب وسائر القبائح، ولم يكن^٤ ذلك منه قبيحاً على ما يقوله مخالفونا، لم نأمن^٥ أن يقع منه تصديق الكذابين، وإن^٦ لم يكن ذلك منه قبيحاً؛ لأننا لا نأمن^٧ أن يفعل بعض القبائح لما لم نأمن أن يفعل سائرهما؛ وإذا أجزنا منه تعالى البعض جاز الكل. وهذا يبطل الثقة بصدق الأنبياء عليهم السلام، ويقتضي الشك في جميع الشرائع، والخروج من دين الإسلام؛ بل من سائر الأديان.

١. في «ب، س، ص» والمطبوع: «القيح».

٢. «يفعل غيره» أثبتناها من «ر»، ولم ترد في سائر النسخ والمطبوع.

٣. في «س» والمطبوع: «- منا».

٤. في «س» والمطبوع: «لم يكن» بدون واو العطف.

٥. في «س» والمطبوع: «لأنه لا نأمن» بدل «لم نأمن».

٦. الظاهر زيادة: «إن».

٧. في «ج»: «لأننا نأمن». وفي «س» والمطبوع: «لأنه لا نأمن».

[الدليل الرابع]

دليل آخر: ويدل على ما ذكرناه^١: أن القول بأن الله تعالى هو الفاعل للأفعال الظاهرة من العباد يقتضي أنه لا نعمة له تعالى على الكافر، وإذا لم تكن له عليه نعمة لم تجب عبادته على الكافر؛ لأن العبادَةَ كَيْفِيَّةٌ فِي الشُّكْرِ، وَإِنَّمَا^٢ يَجِبُ بِالنِّعَمِ الْعَظِيمَةِ، وَمَنْ لَا نِعْمَةَ لَهُ فَلَا شُكْرَ يَسْتَحِقُّهُ وَلَا عِبَادَةَ.

وإنما قلنا^٣ إنه لا نعمة له على الكافر؛ لأنه خَلَقَ - على مذهبهم - فيه الكُفْرَ الذي يَسْتَحِقُّ به الخُلُودَ فِي النَّارِ وَالْعِقَابَ الدَّائِمَ، فَهُوَ بَأَنْ يَكُونَ مُسِيناً إِلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْعِماً عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ لَهُ عَلَيْهِ نِعْمَةً دُنْيَاوِيَّةً، كَخَلْقِ الْحَيَاةِ فِيهِ وَالشَّهَوَاتِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى ضُرُوبِ اللَّذَاتِ وَالْمَنَافِعِ الْعَاجِلَةِ.

وذلك: أن خلق الحياة والشهوة إذا كان الغرض [فيه] الاستدراج إلى الكفر لم يكن نعمة، وإنما يكون نعمة إذا كان الغرض فيه النفع، ويجري مجرى مَنْ سَمَّنَ عَزَاهُ^٤ وَغَذَاهُ بِضُرُوبِ الْأَطْعَمَةِ الْمُلْدَةِ لِأَكْلِهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُنْعِماً عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَإِنْ ائْتَفَعَ^٥ بِهِ فِي الْعَاجِلِ.

وأيضاً فلو سلم أن ذلك نفع لما عادَلْ ولا قَارَبَ الإِسْتِضْرَاءَ^٦ لِعِقَابِ

١. في المطبوع: «ذكرنا».

٢. في «ج، س، ص» والمطبوع: «فإنما».

٣. في المطبوع: - «قلنا».

٤. «العنز»: الأنثى من المعز. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧ (عنز).

٥. في «س، ص» والمطبوع: «وأن النفع» بدل «وإن انتفع».

٦. استضرى الصيد ونحوه: ختله من حيث لا يعلم. ويقال: استضرى له. المعجم الوسيط،

ص ٥٣٩. ويحتمل أن الصواب: «الاستضرار بعقاب الكفر».

الكُفْرِ^١ والخُلُودِ فِي النيرانِ الْمُضَرِّمَةِ^٢، فَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الشُّكْرِ وَالْحَالِ
هَذِهِ، وَيَكُونُ وجودُهُ كعدمِهِ، وَيَجْرِي مَجْرَى مَنْ نَقَصَ^٣ ثَرَاباً عَنْ ثَوْبٍ غَيْرِهِ
وَابْتَسَمَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَنَ ذَلِكَ بِقَتْلِ أَوْلَادِهِ وَأَحْبَانِهِ وَأَخَذِ أَمْوَالِهِ وَانْتِهَاكِ حُرْمِهِ،
فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ مِنْهُ شُكْراً.

[الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر]

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا الْقُرْآنَ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُ دَالاً عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ يَفْعَلُونَ وَيَعْمَلُونَ، وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا
يُجَازَوْنَ بِثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ عَلَى أَفْعَالِهِمْ، لَا عَلَى أَفْعَالٍ غَيْرِهِمْ فِيهِمْ، فَيَقُولُ تَعَالَى:
﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^٤، وَفِي مَوَاضِعٍ أُخَرَ: ﴿يَصْنَعُونَ﴾^٥، وَ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾^٦
وَ: ﴿يَكْسِبُونَ﴾^٧. فَلَوْ كَانَتِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا لَهُ، بَطَلَتْ هَذِهِ الْإِضَافَاتُ إِلَيْنَا، وَكَانَتْ كَذِباً.
وَيَذَلُّ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ:

[١.] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^٨، وَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ السَّيِّئَةَ مِنَّا، لَا مِنْهُ.
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: فَمِنَ الْحَسَنَاتِ الطَّاعَاتُ^٩، وَهِيَ عِنْدَكُمْ فِعْلُ الْعِبَادِ؛ فَكَيْفَ
أَضَافَهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ؟

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «الاستقراء والعقاب» بَدَلَ «الاستقراء لعقاب الكفر». وَ فِي «ص»:
«الاستقراء والعقاب والكفر» بَدَلَهَا.

٢. «أَضَرَّمُ النَّارَ»: إِذَا أَوْقَدَهَا. النَّهْيَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٨٦ (ضرم).

٣. فِي «ب»: «نَقَصَ». وَ فِي الْمَطْبُوعُ: «نَقَصَ». وَ كِلَاهُمَا مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٤. الْوَاقِعَةُ (٥٦): ٢٤. ٥. الْمَائِدَةُ (٥): ١٤.

٦. الْمَائِدَةُ (٥): ٧٩. ٧. الْبَقَرَةُ (٢): ٧٩.

٨. النِّسَاءُ (٤): ٧٩.

٩. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِي الْحَسَنَاتِ وَ الطَّاعَاتِ» بَدَلَ «فَمِنَ الْحَسَنَاتِ الطَّاعَاتِ».

لأن الطاعة وإن كانت من فعلنا، فقد يصح أن يضيفها الله إليه^١ من حيث التمكين منها^٢، والتعريض^٣ لها، والدعاء إليها، واللفظ^٤ فيها؛ وهذه أمور تُحسن هذه الإضافة. ولا يجوز ذلك في السيئة؛ لأنه تعالى نهى عنها، ومنع من فعلها، وفعل كل شيء يصرف عن فعلها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^٥، فلا يعارض ما ذكرناه؛ لأن المراد بالسيئة هاهنا الأمراض والمصائب والقحط، لأن قريشاً كانت إذا نزل بها خصب وخفض قالوا: «هذا من عند الله»، وإذا نزل بهم شدة ومجاعة قالوا: «هذا شؤم محمد»؛ حاشا له من ذلك! فبين تعالى أن ذلك كله^٦ من الله تعالى.

[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٧، ولو كان^٨ من خلق الله لكان من عنده على أكيد الوجوه.

١. في «س» والمطبوع: - «إليه».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «فيها».

٣. في حاشية «س»: «والتوفيق».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «واللفظ».

٥. النساء (٤): ٧٨.

٦. في المطبوع: - «كله».

٧. آل عمران (٣): ٧٨.

٨. أي ولو كان ما يلوون به ألسنتهم.

[٣]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١، يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ الْعِبَادَةَ إِلَيْهِمْ، فَلَوْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً فِيهِمْ لِأَضَافَهَا إِلَيْهِ تَعَالَى لَا إِلَيْهِمْ.

وَمِنْ الْوَجْهِ الْآخَرِ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنَّ غَرَضَهُ فِي خَلْقِهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هِيَ لَامُ الْغَرَضِ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ: «جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي»، وَ«قَصْدُكَ لِتَنْفَعَنِي» أَيَّ غَرَضِي فِي قَصْدِكَ الْإِكْرَامَ وَالنَّفْعَ.

وَلَيْسَ يَجْرِي هَذَا الْكَلَامُ مَجْرَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾^٢؛ لِأَنَّ تِلْكَ اللَّامَ لَامُ عَاقِبَةٍ، وَجَارِيَةٌ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^٣، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا التَّقَطُّوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ صَدِيقًا سَارًّا، غَيْرَ^٤ أَنَّ الْعَاقِبَةَ لَمَّا كَانَتْ هِيَ الْعَدَاوَةُ أَدْخَلَتْ هَذِهِ اللَّامَ فِيهِ.

وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ^٥
وَقَوْلِهِ: «لِدَوَا^٦ لِلْمَوْتِ، وَابْتِنَا لِلْخَرَابِ»^٧.

١. الذاريات (٥١): ٥٦. ٢. الأعراف (٧): ١٧٩.

٣. القصص (٢٨): ٨.

٤. اضطربت النسخ في هذه العبارة؛ ففي «ب، ج، ص»: «ساداً، غير»، وفي «س»: «سناً»، وفي المطبوع: «سناً، وأخبر». وما أثبتناه هو المناسب للعبارة.

٥. قائله سابق البربري، كما في العقد الفريد، ج ٢، ص ٦٩.

٦. فعل أمر من: وَلَدَ، يَلِدُ، لِدًى.

٧. قطعة من قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة (تحقيق محمد عبده)، ج ٤، ص ٣٣، ح ١٣٢. وتمامه: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا يُنَادِي فِي كُلِّ يَوْمٍ: لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَاجْمَعُوا لِلْفَنَاءِ، وَابْتِنَا لِلْخَرَابِ».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيُعْبَدُونَ﴾ لَامَ عَاقِبَةٍ لَا لَامَ غَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ^١ كَذَلِكَ لَكَانَتِ الْعِبَادَةُ شَامِلَةً لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَوَاقِعَةً مِنْ جَمِيعِهِمْ؛ إِذْ كَانَتِ اللَّامُ مُنْبِتَةً عَنْ عَاقِبَتِهِمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الْجِنِّ وَالْإِنْسِ كَثِيرًا مِّنْ^٢ لَا يَعْبُدُ اللَّهَ، وَيَجْحَدُهُ، وَلَمْ يَقَرِّ بِهِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَامٌ غَرَضٍ.

[تحقيق معنى «القضاء»]

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَ الْمُسْلِمُونَ يَأْتُونَ ذَلِكَ، وَيُطْلِقُونَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْءٌ؟
قُلْنَا: «القضاء» فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ [وَالْعِلْمِ^٣، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَتَتَغَلَّنَّ عُلُوءًا كَبِيرًا﴾^٤، وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِعْلَامَ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ.

فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِّنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَمَا لَا يَخْرُجُ مِنْ مَعْلُومِهِ، وَأَنْتَ إِذَا وَقَفْتَ^٥ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ^٦ مِنْ أَهْلِ الْحَمْدِ وَالسَّلَامَةِ لَمْ يُفْسَرْ^٧ إِلَّا بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِ.

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَانَتْ».

٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «مَمَّنْ».

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعُ: «الْعِلْمُ» بِدُونِ وَاوِ الْعُطْفِ؛ لَكِنْ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مِنْ دُونِهِ.

٤. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٤.

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَصَفَتْ».

٦. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «- ذَلِكَ».

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَقْسَرْ» بِالْقَافِ.

و [الوجه الثاني:] قد يَكُونُ القضاءُ بمعنَى الأمرِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^١. و معلومٌ عندَ جميعِ المُسْلِمِينَ أَنَّ المَعَاصِيَ وَ الكُفْرَ لَيْسَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى [به]؛ بَلْ نَهَى عَنْهُ وَ حَذَّرَ وَ زَجَرَ. وَ أَحَدٌ مِنَ المُسْلِمِينَ لَا يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالمَعَاصِي وَ القَبَائِحِ. وَ لَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا قَضَى بِجميعِ الكائناتِ عَلَى هَذَا الوجهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى مَا أَمَرَ بِجميعِها.

و [الوجه الثالث:] مِنْ وجوهِ القضاءِ: الحُكْمُ وَ الإلْزَامُ، مِنْ قولِهِمْ: «قَضَى القَاضِي^٢ بكذا وَ كذا»، إِذَا أَلْزَمَهُ. وَ معلومٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا حَكَّمَ بِالظلمِ، وَ لَا أَلْزَمَهُ. وَ هَذَا الوجهُ أَيْضاً^٣ غَيْرُ عامٍّ، وَ إِنَّمَا العامُّ^٤ مِنْ وجوهِ القضاءِ هُوَ العِلْمُ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَبْدُ فاعِلاً وَ اللَّهُ تَعَالَى فاعِلاً؟! وَ هَذَا يَقْتَضِي الشَّرْكََةَ!!

قُلْنَا: العَبْدُ وَ إِنْ كَانَ فاعِلاً، فَبإِقْدَارِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ^٥ عَلَى الأفعالِ وَ تَمْكِينُهُ مِنْهَا^٦، وَ فِعْلُهُ تَعَالَى فِيهِ القُدْرُ^٧ وَ الآلاتِ وَ جميعِ ما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الأفعالِ. وَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أفعالهِ بِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ مُقَدِّرٍ^٨ وَ لَا مُمَكِّنٍ، بِلَا تَشَابُهٍ.

١. الإسراء (١٧): ٢٣.

٢. في المطبوع: - «القاضي».

٣. في «س، ص» و المطبوع: - «أيضاً».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «وإنما العام».

٥. في «ص» و حاشية «س»: «من وبرة».

٦. في «س، ص» و المطبوع: - «له».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «منه».

٨. في «ب، ج، ص» و المطبوع: «القدرة». و «القُدْر» جمع «قُدرة»، وَ هُوَ الْأَنْسَبُ؛ بِقَرِينَةِ مَا بَعْدَهُ.

٩. في «س» و المطبوع: «مقدور».

وَلَوْ وَجِبَ بِهَذَا الْقَدْرِ التَّشَابُهُ، لَوَجِبَ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا موجوداً وَحَيّاً وَعَالِماً،
وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، أَنْ يَكُونَ مُشَبَّهاً^١ وَنَظِيراً لَهُ^٢، تَعَالَى اللَّهُ
عَنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِ أَحَدِنَا لِهَذِهِ الصِّفَاتِ،
وَأَنَّهُ يُخَالِفُ كَيْفِيَّةَ اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لَهَا، رَجَعْنَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي كَوْنِ أَحَدِنَا فاعِلاً،
وَمُفَارِقَتِهِ^٣ لَكَوْنِهِ تَعَالَى [فاعِلاً].

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٤.

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «مُتَشَبَّهاً».

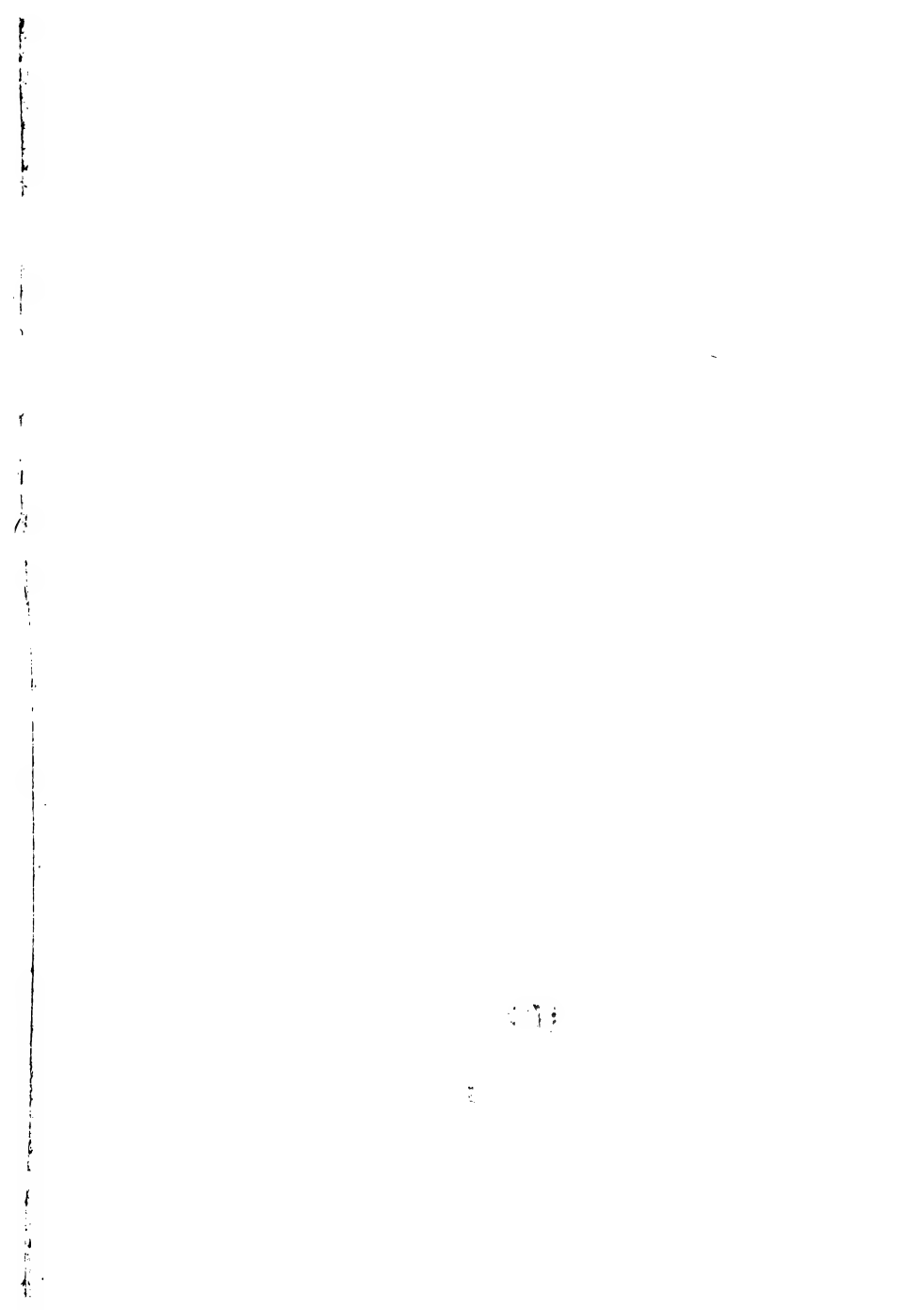
٢. فِي «ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- لَهُ».

٣. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «صِرْفَارِقَتِهِ» بَدَلَ «فاعِلاً، وَمُفَارِقَتِهِ».

٤. فِي «ب»: «+ وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَادَتِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْمُطَهَّرِينَ». وَفِي «ج»: «+ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ».

(٣٥)

نَقْدُ النَّيْسَابُورِيِّ فِي تَقْسِيمِهِ لِلْأَعْرَاضِ



مقدمة التحقيق

عاش الشريف المرتضى في عصر كان يَغصُّ بالعلماء من جميع الفرق و الاختصاصات، فكان هناك المتكلمون والمحدّثون والفقهاء والمفسّرون والفلاسفة والمؤرّخون والشعراء والأدباء وغير ذلك من أصحاب الاختصاص، الذين قد ينتمون إلى فرق وتيارات فكريّة مختلفة. وقد كان الشريف المرتضى على ارتباط بالكثير من هذه الشخصيات المهمّة، إمّا مباشرة من خلال التلمذ والمباحثة، وإمّا بصورة غير مباشرة من خلال الاطّلاع على كتبهم و رسائلهم التي ألّفوها في كافّة الاختصاصات.

و من تلك الفرق التي كان الشريف المرتضى متابعاً لآخر إنتاجها الفكري هي المعتزلة، فقد كان مطلعاً اطلاعاً كاملاً على مؤلّفات علماء هذه الفرقة، وخاصّة إنتاجها الكلامي المعاصر له، فكان يقرأه بدقّة، و يسجّل ملاحظاته عليه، و ربما يدخل في مناقشات مطوّلة معه. و يمكن رصد نماذج من اطّلاع الشريف المرتضى على الإنتاج الفكري للمعتزلة المعاصرين له من خلال ما يلي:

١. نقد كتاب المغني؛ وهو الموسوعة الكلاميّة الكبرى المعروفة بكتاب المغني في التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ). فقد كان المرتضى مواكباً لهذا الإنتاج الفكري الضخم، فقام بدراسته و تلخيص بعض مطالبه^١، كما قام بنقد

أجزاء منه، خاصة الجزء المتعلق بالإمامة والإمامية. فقد ألف الشريف المرتضى موسوعته الخالدة كتاب الشافي في الإمامة، و نقد فيه أهم أبحاث الجزء العشرين من المغني بصورة تفصيلية، وهو الجزء المتعلق بالإمامة، حتى صار يمكن اعتبار الشافي أهم ما كتب حول الإمامة. كما نقد في الشافي شيئاً من بحوث الإجماع من المغني، المبحوث عنها في الجزء السابع عشر من المغني المسمى الشرعيات^١. وقام أيضاً في كتابه الموضح (الصرفة) بنقد القسم المختص بإعجاز القرآن من المغني. إذن لقد كان الشريف المرتضى على اطلاع تام على كتاب المغني.

٢. الأمر بنقد النقد على الشافي؛ بعد أن ألف الشريف المرتضى كتابه الشافي، والذي انتشر بسرعة فائقة، و تداولته الأيدي في فترة زمنية قياسية، قام معاصره المعتزلي الكبير أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) بنقد الشافي والرد عليه، و قد أطلع الشريف المرتضى بطبيعة الحال على هذا الإنتاج المعتزلي الجديد، و الموجه إليه مباشرة، فطلب من تلميذه النابغ العالم أبو يعلى سألر الديلمي (ت ٤٤٨هـ) أن يكتب رداً على هذا الرد^٢.

٣. نقد كلام أبي رشيد النيسابوري حول الأعراض؛ كما كان الشريف المرتضى على علم بإنتاج آخر لمعاصر معتزلي آخر، وهو أبو رشيد النيسابوري (ت ٤٤٠هـ). والذي يبدو أنه كتب رسالة في بيان أنواع الأعراض وأقسامها، فرآها الشريف المرتضى و طالعها، و وجد فيها بعض الخلل و النقص، فقام بالاستدراك عليها، وإتمامها من خلال تأليف هذه الرسالة التي بأيدينا.

إذن لقد كان الشريف المرتضى مواكباً للإنتاج الفكري للمعتزلة، و مطلعاً عليه، فكان يقرأه و ينتقده و يبدي ملاحظاته و إشكالاته و استدراكاته عليه، و ذلك من

١. الشافي، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٧٥.

٢. راجع: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١١ (نقله عن الشيخ البهائي)؛ روضات الجنات، ج ٢، ص ٣٦٠ (كما هو منقول من خط الشهيد الأول).

خلال تأليف رسالة أو كتاب، أو حتى موسوعة - مثل الشافي - إن تطلب الأمر. و قد تجلّى ذلك في الرسالة محلّ البحث، حيث قام الشريف المرتضى بإظهار براعته وعمقه الفكري، وإطلاعه على دقائق علم الكلام في مسألة دقيقة من المسائل الكلاميّة، وهي أنواع الأعراض، فقد كان أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري - و الذي يُعدّ أحد كبار معتزلة البصرة - أدلى بدلوّه في هذا الموضوع، فقام بذكر مجموعة من تقسيمات الأعراض. و أبو رشيد هو من تلامذة القاضي عبد الجبار المعتزلي البارزين، و كان القاضي يخاطبه بالشيخ، و لا يخاطب به أحداً غيره، و اليه انتهت الرئاسة بعد القاضي، و له تصانيف كلاميّة مختلفة، منها: ديوان الأصول، و المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، و النقض على أصحاب الطوائف، و التذكرة، و زيادات الشرح، و قد توفي بالريّ سنة ٤٤٠هـ^١.

محتوى الرسالة

نشير في البداية إلى أنّ المتكلّمين قسّموا الأعراض إلى اثنين و عشرين نوعاً، عشرة منها مقدور لنا، و الاثنى عشر الباقية يختصّ القديم تعالى بالقدرة عليها. أمّا المقدورة لنا فهي: الكون، و الاعتماد، و الألم، و الصوت، و التأليف، و الاعتقاد، و النظر، و الظنّ، و الإرادة، و الكراهة. و الخمسة الأولى منها من أفعال الجوارح، و الأخيرة من أفعال القلوب. و أمّا الباقية الواقعة تحت قدرته تعالى فقط فهي: الحياة، و القدرة، و الشهوة، و النّار، و اللون، و الرطوبة، و اليبوسة، و الحرارة، و البرودة، و الطعم، و الرائحة، و الفناء^٢.

١. طبقات المعتزلة، ص ١١٦؛ و راجع: مقدّمة تحقيق كتاب المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين.

٢. الحدود، ص ٣٣.

ثم إنَّ الشريف المرتضى ذكر في مقدّمة الرسالة أنَّ النيسابوري قد ذكر عند تقسيمه لأنواع الأعراض تقسيمات متعدّدة، ولكنّه غفل عن أمرين: أحدهما: غفل عن إيراد تقسيمات أخرى للأعراض. و الآخر: غفل - عند ذكر بعض تقسيمات الأعراض - عن بعض الأقسام والأمثلة، ولذلك قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة باستدراك ما فات النيسابوريّ من ذلك، فقسّم الرسالة بناء على ذلك إلى قسمين رئيسيين^١:

القسم الأول: بيان تقسيمات أخرى للأعراض: و هي التقسيمات التي غفل النيسابوري عن ذكرها، و هي:

التقسيم الأول: ما يوجب لمن يختصّ به حالاً، و ما لا يوجب حالاً.
و الأول ينقسم إلى قسمين: ما يوجب حالاً للحَيِّ (الجملة)، و ما يوجب حالاً للمحلّ.

و الثاني ينقسم إلى قسمين: ما يوجب لمحله حكماً، و ما لا يوجب حكماً.
فيكون هذا القسم لا يوجب حالاً و لا حكماً.

التقسيم الثاني: ما يصحّ أن يتعلّق بكلّ حيٍّ - من قديم و مُحدّث - و يوجب له حالاً، و ما لا يصحّ أن يتعلّق إلّا بالمُحدّث خاصّة. و لا يوجد عرض يختصّ بالقديم تعالى.
التقسيم الثالث: ما لا يصحّ خلوّ الجواهر من نوعه، و ما يصحّ خلوّها و تعزّيها من أجناسه و أنواعه.

التقسيم الرابع: ما يدلّ على حدوث الأجسام و الجواهر، و ما لا يدلّ على ذلك.
التقسيم الخامس: و هذا التقسيم يقسّم الأعراض إلى ثلاثة أقسام، و هي: ما لا يكون إلّا حسناً و لا قبح فيه، و ما لا يكون إلّا قبيحاً و لا حُسن فيه، و ما يمكن أن يدخل

١. قمنا هنا بذكر تلخيص مطالب هذين القسمين من دون ذكر أمثلة الأقسام أو بعض التفاصيل و التوضيحات؛ لأننا قمنا بتوضيح معظم ما كان غامضاً من مطالب الرسالة في هامشها و ذلك بحسب الطاقة، فراجع.

عليه الحُسن والقبح على البذل.

ثمّ إن القسم الثاني من هذا التقسيم - وهو ما لا يكون إلّا قبيحاً ولا حُسن فيه - ينقسم إلى ما لا يمكن أن يكون حسناً بأيّ وجه من الوجوه، وإلى ما يمكن أن يكون حسناً بوجه من الوجوه.

التقسيم السادس: ما يقبح لوجه يخصّه وآخر يعمّه وغيره، وما لا يقبح إلّا لوجه يعمّه وغيره.

القسم الثاني: بيان أقسام وأمثلة جديدة: قام الشريف المرتضى في هذا القسم من الرسالة ببيان ملاحظاته واستدراكاته على تقسيمات النيسابوري، فذكر أنّه عندما تعرّض إلى بعض التقسيمات، غفل عن ذكر بعض الأقسام المهمّة وبعض الأمثلة، وهذه الملاحظات كما يلي:

أولاً: لمّا ذكر النيسابوري تقسيم الأعراض إلى متماثل ومختلف ومتضادّ، فعندما ذكر أمثلة المتماثل غفل عن ذكر الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، مع أنّها من المتماثلات.

ثانياً: وعندما ذكر أمثلة قسم المتماثل المتضادّ الذي لا يدخله المختلف الذي هو ليس بمتضادّ، غفل عن ذكر الأصوات.

ثالثاً: لمّا ذكر النيسابوري أقسام الأعراض المتعلّقات، غفل عن ذكر ضروب تعلّقها، وهي أنّ المتعلّقات على قسمين: ما يتعلّق بعين واحدة تفصيلاً، وما يتعلّق بما لا يتناهى.

رابعاً: وغفل أيضاً عن تقسيم المتعلّقات إلى ما يتعلّق بمتعلّقه على نحو الجملة والتفصيل، وما لا يتعلّق إلّا على نحو التفصيل.

خامساً: لمّا ذكر النيسابوري كيفيّة توليد الأسباب المولّدة، غفل عن تقسيم هذه الأسباب إلى ما يولّد في الزمن الثاني، وما يولّد في حال حدوثه.

سادساً: لمّا ذكر النيسابوري تقسيم الأعراض المحسوسة إلى ما يكفي في

الإحساس به محلُّ الحياة، وما لا يكفي ذلك فيه بل يحتاج إلى الحاسة للإحساس به، غفل عن ذكر الأرايح.

سابعاً: وغفل أيضاً عن تقسيم الأعراض المحسوسة إلى ما يُدرك بمحلِّ الحياة، و ما يُدرك في محله، و ما يُدرك محله من غير إدراكه.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

يعتبر عمل الشريف المرتضى في هذه الرسالة استدراكاً و تكميلاً لعمل النيسابوري؛ و لذلك سماها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ): «تَمَّةُ أنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري»^١؛ كما سَمَّيت: «المتَّم لأنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري»^٢.

و بما أنَّ ابن شهر آشوب قد ذكر هذه الرسالة كما تقدَّمت الإشارة إلى ذلك آنفاً، و نسبها إلى الشريف المرتضى، فيمكن الاطمئنان إلى صحَّة نسبتها إليه.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠٧ تحت عنوان: «نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض»، و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠٨ تحت عنوان: «الكلام في الأعراض».

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

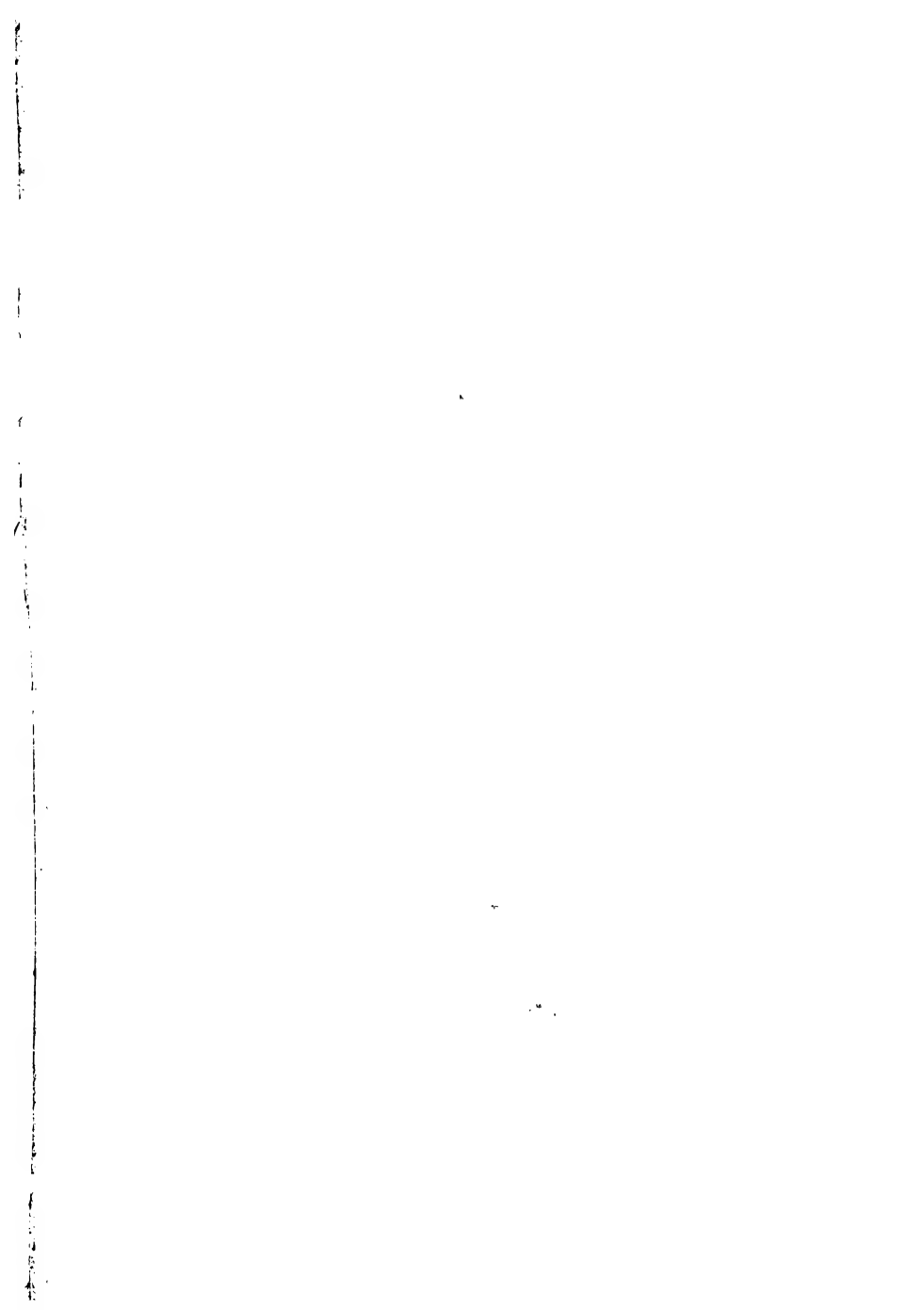
١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٦٣ - ١٦٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

١. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٤.

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٤٠ - ١٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
 ٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٥٥ - ٣٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
 ٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٦ - ٢٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
 ٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٨٤ - ٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
- (ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحات (١٢٨ - ١٣٤) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٤١١ - ٤١٩) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٨١ - ٨٤) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٨٨ - ٩٣) من المجموعة.
٥. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحات (٣٣ - ٣٨) من المجموعة.



[نقدُ النيسابوري في تقسيمه للأعراض]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

تَصَفَّحْتُ الْأَوْرَاقَ الَّتِي عَمَلَهَا «أَبُو رَشِيدٍ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ»^١ فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الْأَعْرَاضِ وَأَقْسَامِهَا وَفُنُونِ أَحْكَامِهَا، فَوَجَدْتُهُ^٢ قَدْ أَخْلَلَ بِأَقْسَامِ^٣ كَانَ يَجِبُ^٤ أَنْ يَذْكُرَهَا، كَمَا ذَكَرَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا. وَأَخْلَلَ أَيْضاً فِي تَقْسِيمَاتِهِ^٥ بِأَقْسَامِ، وَتَمَثِيلَاتِهِ^٦ بِأَشْيَاءَ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهَا.

وَأَنَا^٧ أَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ؛ حَتَّى يَتَكَمَّلَ^٨ بِمَا اسْتَدْرَكَتُهُ، وَبِمَا^٩ تَقَدَّمَ جَمِيعاً مَا

١. أبو رشيد سعيد بن محمد بن الحسن بن حاتم النيسابوري؛ من كبار المعتزلة، من أهل نيسابور، أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وانتهت إليه الرئاسة بعده. وكانت له حلقة في نيسابور، ثم انتقل إلى الري وتوفي بها سنة ٤٤٠ هـ. وروى عن أبي عمرو بن حمدان. له تصانيف منها: مسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، وديوان الأصول، وإعجاز القرآن، وغيرها. راجع: لسان الميزان، ج ٣، ص ٤٢، الرقم ١٦٤، الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٠١.

٢. في المطبوع: «فوجدتها».

٣. في المطبوع: «بأقسام».

٤. أي في خلال تقسيماته.

٥. في «د، ص» والمطبوع: «يجب».

٦. معطوف على: «تقسيماته».

٧. في «م» والمطبوع: «وإني».

٨. في «م» والمطبوع: «تتكامل».

٩. في «م» والمطبوع: «ولما».

تَعَلَّقُ بِهِ الْحَاجَةُ^١ فِي هَذَا الْبَابِ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ مَعُونَتِهِ.

[تقسيمات الأعراض]

[التقسيم الأول]

الأعراض على ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ^٢ يَوْجِبُ لِمَنْ^٣ يَخْتَصُّ بِهِ حَالاً^٤، وَالْآخَرُ لَا يَوْجِبُ حَالاً.

وَمَا يَوْجِبُ حَالاً عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يَوْجِبُ حَالاً لِحَيٍّ^٥، وَالضَرْبُ الْآخَرُ يَوْجِبُ الْحَالَ لِمَحَلٍّ.

فَأَمَّا الَّذِي يَوْجِبُ حَالاً لِحَيٍّ، فَأَنْوَاعُ: الْإِعْتِقَادَاتُ، وَالْإِرَادَاتُ، وَالْكِرَاهَاتُ، وَالظُّنُونُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالحَيَاةُ،^٦ وَالشَّهْوَةُ، وَأُضْدَادُهَا^٧، وَالنَّظَرُ.^٨

١. في «م» - «تتعلق به الحاجة»، وفي مكانها فراغ. وفي المطبوع وُضِعَ بدلها بين معقوفين: «لا بد منه»، وقيل في الهامش: «العبرة منا، وبياض في الأصل».

٢. في «م» - «ضرب». وفي المطبوع بدل هذه الكلمة يوجد بين معقوفين: «ما».

٣. في المطبوع: «أن» بدل «لمن».

٤. أي حالة وصفة مثل صفة القادر والحَيِّ والمريد، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ - وهي عرض - إِذَا حَلَّتْ فِي الْجِسْمِ أَوْجِبَتْ لَهُ حَالَةً وَصِفَةَ الْقَادِرِ، وَهَكَذَا عَرَضُ الْحَيَاةِ وَالْإِرَادَةِ يُوجِبَانِ صِفَةَ الْحَيِّ وَالمريد لما يحلّان فيه.

٥. في «م» والمطبوع: «حَالُ الْحَيِّ» بدل «حَالاً لِحَيٍّ». ويعني بالحَيِّ هنا الجملة؛ أي جملة جسم الحَيِّ الفعال. والجملة هنا في مقابل المحلّ.

٦. لتفصيل الكلام حول إيجاب القدرة والحياة الحال لجملة الحَيِّ لا لمحلّ القدرة والحياة، راجع: المسألة الثانية والثالثة من المسائل السَّالِيَةِ.

٧. أي الثُّفَار.

٨. فالأعراض التي من هذا الضرب تسعة فقط، لا أكثر. راجع: الحدود، ص ٣٣.

فأما^١ ما يوجبُ حالاً لمَحَلَّهُ، فهو أنواعُ الأكوَانِ^٢.
 وأما ما لا يوجبُ [حالاً] لِحَيِّ ولا مَحَلٍّ^٣، فما عدا ما ذَكَرناه^٤.
 وَيَقْسِمُ ما لا يوجبُ حالاً لمَحَلٍّ ولا جُمْلَةً^٥ إلى صَرِيحَيْنِ: فَضَرَبَ يوجبُ
 لمَحَلَّهُ حُكْماً^٦، وَضَرَبَ لا يوجبُ ذَلِكَ.
 والأوَّلُ هو: التَّأْلِيفُ^٧ إذا كَانَ التَّرَاقُؤُ^٨، والاعتماداتُ^٩.
 والثاني - وهو ما لا يوجبُ حالاً ولا حُكْماً -، وهو^{١٠} المُدْرَكَاتُ^{١١}؛ مِنْ
 الأَلْوَانِ، والطُّعُومِ^{١٢}، والأَرَايِحِ^{١٣}، وَالحَرَارَةِ، وَالبُرُودَةِ، وَالأَصْوَاتِ، وَالأَلَامِ.

١. في «م» والمطبوع: «وأما».
٢. فمثال هذا الضرب هو الكون فقط. راجع: الحدود، ص ٣٣؛ المسائل السلارية، المسألة الثانية.
٣. في المطبوع: «ولا لمحَلٍّ».
٤. أي اثنا عشر عرضاً المتبقية من مجموع الاثنين وعشرين عرضاً التي ذكرها المتكلمون. راجع: مقدمة هذه الرسالة.
٥. في «أ، ص» والمطبوع: «ولا حملة». والمراد بالجملة الحي، كما تقدم قبل قليل في الهامش.
٦. مثل عرض الاعتماد كما سوف يأتي، فإنه لا يوجب لمحله حالة وصفة المعتمد، بل يوجب لمحله حكماً وهو مدافعة محله. راجع: الحدود، ص ٣٦.
٧. إن الحكم الذي يوجبه التأليف هو صعوبة التفكيك بين الجسمين، إذا كان التأليف صلابة أو شدة أو كثافة. والمراد بالصلابة هي التأليف الواقع على وجه الالتحاق. راجع: الحدود، ص ٤٣.
٨. في «د، م» والمطبوع: «التزاماً».
٩. في «م» والمطبوع: «والاعتقادات». وهو سهو؛ فقد تقدم قبل قليل أن الاعتقادات توجب حالاً للحي (الجملة).
١٠. في المطبوع: «هو» بدون واو العطف.
١١. أي المحسوسات.
١٢. في «ش»: «و الطعام».
١٣. في «د، ش، ص»: «و الأرياح». وفي «م» والمطبوع: «و الأرياح».

[التقسيم الثاني]

و الأعراض على ضربين:

ضَرَبٌ يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُلِّ حَيٍّ - مِنْ قَدِيمٍ وَمُحَدَّثٍ - وَ يَوْجِبُ لَهُ حَالاً.

و الضرب الآخر: لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ إِلَّا بِالْمُحَدَّثِ خَاصَّةً.

و لَيْسَ فِيهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى، وَ لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ جَنْسِهِ وَ لَا نَوْعِهِ بِالْمُحَدَّثِ.

فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ حَيٍّ - مِنْ قَدِيمٍ أَوْ مُحَدَّثٍ -: فَالْإِرَادَاتُ، وَ الْكَرَاهَاتُ.

و مَا عَدَاهَا مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ^١ لَا يَصِحُّ^٢ أَنْ تَوْجِبَ^٣ حَالاً إِلَّا لِلْمُحَدَّثِ دُونَ الْقَدِيمِ.

[التقسيم الثالث]

و الأعراض على ضربين: ضَرَبٌ لَا يَصِحُّ خُلُوءُ الْجَوَاهِرِ مِنْ نَوْعِهِ، وَ ضَرَبٌ

يَصِحُّ خُلُوءُهَا وَ تَعَرِّيُّهَا مِنْ أَجْنَاسِهِ وَأَنْوَاعِهِ.

فَالأَوَّلُ هُوَ نَوْعُ الْأَكْوَانِ^٥؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا يَصِحُّ^٦ مَعَ وجودِهَا أَنْ تَعَرَّى مِنْ نَوْعِ

الْكُونِ؛ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ مَعَ تَحْيِيزِهِ لِأَبَدٍ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالْجِهَةِ، وَ لَا يَكُونُ فِيهَا^٧ إِلَّا يَكُونُ^٨.

و الضرب الثاني هُوَ مَا عَدَا نَوْعَ الْأَكْوَانِ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ^٩ تَعَرِّيُّ الْجَوَاهِرِ مِنْ كُلِّ مَا

عَدَا الْأَكْوَانِ مِنَ الْمَعَانِي.

١. في المطبوع: «التعلقات». ٢. في «د، ش»: «لا تصح».

٣. في المطبوع: «إذا».

٤. في «أ، م» و المطبوع: «يوجب».

٥. الكون: معنى إذا وجد أوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٦. في «د، ش»: «لا تصح».

٧. أي في جهة.

٨. في «د، ش»: «تكون». و في «م» و المطبوع: «يكون».

٩. في «ش» و المطبوع: «أن».

[التقسيم الرابع]

[و] الأعراض على ضربين: ضَرَبٌ يَدُلُّ على حدوثِ الأجسامِ و الجواهرِ،
و الضربُ الآخرُ لا يَدُلُّ على ذلك.

فالضربُ الأوَّلُ هو الأكوَانُ^١؛ لأنها المُختَصَّةُ، فإنَّ الجواهرَ لا تخلو من نوعها.^٢
و الثاني ما عدا الأكوَانُ؛ لأنه إذا جازَ خلُوُ الجواهرِ منها^٣، لم تدلَّ^٤ على حدوثها،
و إن كانت هذه المعاني^٥ محدثة؛ لتقدُّمِ الجواهرِ لها خاليةً منها.^٦

[التقسيم الخامس]

و الأعراض على ضروبٍ ثلاثة: ضَرَبٌ لا يكونُ إلَّا حسنًا، و^٧ لا قبيحًا^٨ فيه.
و الضربُ الآخرُ لا يكونُ إلَّا قبيحًا، و لا حسنَ فيه.^٩
[و الضربُ الثالثُ قد يكونُ حسنًا، و قد يكونُ قبيحًا].
و الضربُ الأوَّلُ: العُلُومُ^{١٠} و النظرُ، عندَ أبي هاشمٍ^{١١}؛ فإنه يذهبُ إلى أنَّ العلمَ

١. و من أنواعها الحركة و السكون التي لا تخلو منها الأجسام.
٢. كما تقدَّم أنفاً في التقسيم السابق.
٣. أي ممَّا عدا الأكوَان.
٤. في «أ، د، ش»: «لم يدلَّ». و في «م» و المطبوع: «فلم تدلَّ».
٥. أي الأعراض التي هي غير الأكوَان.
٦. فلا تصدق المقدِّمة القائلة: «ما لا يخلو من الحوادث فليس بحداث»، و هي إحدى مقدِّمات دليل حدوث الأجسام. راجع: شرح جمل العلم و العمل، ص ٣٩.
٧. في المطبوع: «أو».
٨. في «أ، د، ص، م»: «لا قبيح».
٩. في «م» و المطبوع: - «و الضرب الآخر لا يكون إلَّا قبيحًا، و لا حسن فيه».
١٠. ليس العلم عرضاً مستقلاً إلى جانب سائر الأعراض، بل هو نوع من أنواع الاعتقاد الذي يُعدُّ من الأعراض؛ فالعلم بهذا اللحاظ عرض أيضاً. راجع: الحدود، ص ٣٢ و ٨٨.
١١. أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليٍّ محمَّد الجبائي، رأس الفرقة البهشيَّة المعروفة من فرق

و النظر لا يكونان إلا حسنَيْن. و عند أبي علي^١: إنه قد يجوز أن يكونا قبيحَيْن؛ بأن يكونا مفسدةً.

و الضرب الثاني: الجهل^٢، و الظلم^٣، و الكذب^٤، و إرادة القبيح، و كراهة الحسن^٥، و الأمر بالقبيح، و النهي عن الحسن، و تكليف ما لا يطاق. و هذا الضرب كثير، و إنما ذكرنا الأصول.

و هذا الضرب على ضربَيْن: أحدهما لا يمكن على حال من الأحوال إلا أن^٦ يكون قبيحاً^٧، و الثاني يمكن على بعض الوجوه أن لا يكون قبيحاً^٨.

﴿المعتزلة، و هو و أبوه من رؤسائهم، و لهما مقالات على مذهب الاعتزال، و من تصانيفه: كتاب الأبواب الصغير، و كتاب الأبواب الكبير، و كتاب الاجتهاد، و كتاب الإنسان، و غيرها. توفي سنة ٣٢١ هـ في بغداد. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦١٨؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٥٦؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٠٣-١١٢؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٥٦٩؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٣٠. ١. أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي.

٢. الجهل داخل تحت عرض الاعتقاد، فهو عبارة عن الاعتقاد الذي إذا كان له متعلق لم يكن معتقده على ما اعتقد. الحدود، ص ٩٠.

٣. الظلم داخل تحت عرض الألم، فهو عبارة عن كل ألم عري من الاستحقاق، و العوض الموفي، و المدافعة، و دفع ما هو أعظم منه. الحدود، ص ٦٠.

٤. أي قول الكذب، فهو داخل تحت عرض الصوت. راجع: الحدود، ص ٤٤ - ٥٠. و هكذا الأمر بالقبيح، و النهي عن الحسن، و تكليف ما لا يطاق.

٥. الإرادة و الكراهة عرضان مستقلان. راجع: الحدود، ص ٣٣.

٦. في «م» و المطبوع: - «أن».

٧. لأنه تعلق بأمر لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يخرج من القبح، مثل الاعتقاد بأن القديم تعالى جسم، فإنه جهل قبيح، و لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يخرج من كونه جهلاً و يصبح اعتقاداً و علماً.

٨. لأنه تعلق بأمر يمكن على بعض الوجوه أن يصبح حسناً، مثل الاعتقاد بأن زيداً في الدار،

فمثال الأول الجهل المتعلق بالله تعالى، كاعتقاد أنه جسم أو محدث.
 ومن أمثله^١: ما تعلق^٢ - من الجهل^٣ - بما لا يجوز تغيير حاله و خروجه عن^٤
 صفته، كاعتقاد أن السواد متحيز^٥، و أن الجوهر له ضد غير من الأجناس.
 و يجوز أن يلحق بهذا الضرب إرادة الجهل الذي ذكرناه أولاً^٦ أو الأمر^٧ به؛ لأنه
 كما لا يجوز تغيير المراد عن قبجه، لا يجوز [تغيير] قبح الإرادة المتعلقة^٨ به.
 ومثال الضرب الثاني - وهو ما^٩ يمكن على بعض الوجوه أن لا يكون قبيحاً -:
 الجهل المتعلق بما يجوز تغيير حاله، و الظلم، و الكذب، و باقي القبايح التي عدناها.
 و إنما قلنا أن الجهل المتعلق بما ذكرناه^{١٠} يجوز أن لا يكون قبيحاً و لا
 جهلاً^{١١}؛ لأنه إذا اعتقد أن زيداً في الدار في حالة مخصوصة، و لم يكن فيها في

«فإن لم يكن فيها كان جهلاً قبيحاً، لكن يمكن لهذا الاعتقاد أن يخرج من كونه جهلاً، و هو ما إذا فرضنا أن زيداً في الدار، فسوف يصبح ذلك الاعتقاد علماً حسناً و يزول الجهل القبيح. فالجهل إن تعلق بما لا يمكن تغييره لم يخرج من كونه قبيحاً، و إلا أمكن خروجه من القبح.

١. في «د، ش، ص»: «أمثلة». و في «م»: «أصله». و في المطبوع: «مسلة».

٢. في «م» و المطبوع: «يعلق».

٣. في «م» و المطبوع: «بالجهل» بدل «من الجهل».

٤. في «م» و المطبوع: «على».

٥. فهذا الاعتقاد جهل لا يمكن أن يتغير؛ لأن السواد يستحيل أن يصير متحيزاً إلا إذا انقلب جوهره، و هو محال.

٦. مثل إرادة الاعتقاد بأنه تعالى جسم، فهذه الإرادة قبيحة و لا يمكن أن يتغير قبحها.

٧. في «أ، ش، ص، م» و المطبوع: «و الأمر».

٨. في «د، ش، ص»: «المعلقة». و في جميع النسخ و المطبوع: «+ لا»، و هو سهو.

٩. في المطبوع: - «ذكرناه».

١٠. فإن الجهل لا يخرج عن كونه قبيحاً إلا بخروجه عن كونه جهلاً و تحوله إلى علم، و إلا فالجهل لا يكون حسناً، فقد تقدم أنه من أمثلة الضرب الذي لا يكون إلا قبيحاً و لا حسن فيه.

تلك الحال، فاعتقاده جهلٌ، إلا أنه كان يُمكن أن لا يكون جهلاً، بأن يكون زيدٌ في الدار في تلك الحال.

و الضرب^١ الذي هو ظلمٌ كان يُمكن أن يكون عدلاً، بأن يقع على خلاف ذلك الوجه، وقد يكون أيضاً من جنسه ما ليس بظلم.

وكذلك الكذب، فيه الوجهان اللذان ذكرناهما معاً.

وأما الضرب الثالث، فهو باقي الأعراض؛ لأن الحسن والقبح يُمكن أن يدخل في الجميع على البذل.

[التقسيم السادس]

وما يقبح من الأعراض^٢ على ضربين: أحدهما يختص بوجه قبح لا يكون لغيره، وإن جاز أن يقبح للوجه الذي يعمه ويعم غيره^٣. والضرب الآخر إنما يقبح لوجه مشاركة^٤ فيه كل القبايح.

فمثال الأول: الألم إذا كان ظلماً، والصوت إذا كان كذباً، وإرادة القبيح، وكراهة الحسن؛ لأن الظلم وجه قبح يختص به، فلا يُشاركه في هذا الوجه سواه. وكذلك الكذب وإرادة القبيح وكراهة الحسن.

وإنما قلنا إنه يجوز مع هذا الاختصاص أن يُشارك باقي القبايح في وجه القبح؛

١. في جميع النسخ المعتمدة والمطبوع: «الضرر». وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لنسخة مكتبة المرعشي برقم ٦٨٦٢.

٢. في المطبوع: «أعراض».

٣. فيجتمع فيه وجهان للقبح: خاص، و عام.

٤. كذا، والأنسب: «تشاركه».

٥. في «م» والمطبوع: - «ظلماً، والصوت إذا كان».

٦. في المطبوع: «ولا».

لأنه يجوز أن يعرض في^١ الظلم أو الكذب أو إرادة القبح أو كراهة الحسن أن يكون مفسدة أو عبثاً، فيقبح لذلك.

و أما^٢ مثال الضرب الثاني - مما يقبح لوجه مشترك - فهو سائر الأعراض؛ لأنه لا شيء منها إلا وقد يجوز أن تعرض فيه المفسدة أو يكون عبثاً، فيقبح لذلك.

واعلم أنه لا يمكن أن تجتمع^٣ وجوه القبح كلها في عرض واحد، حتى يكون عبثاً ظلماً كذباً إرادة لقبح^٤ كراهة لحسن مفسدة عبثاً^٥؛ لتنافي^٦ هذه الوجوه^٧. وأكثر ما يجتمع فيه من وجوه القبح أن يكون العرض مثلاً ظلماً كذباً، ويتفق أن يكون مفسدة و عبثاً. وكذلك القول في الكذب وإرادة القبح وكراهة الحسن إذا اتفق في كل واحد منها المفسدة والعبث^٨. وأما باقي الأعراض، فإنما تجتمع فيها من وجوه القبح المفسدة والعبث^٩، فاعلم ذلك.

١. في «م» والمطبوع: - «في».

٢. في «م» والمطبوع: «فأما».

٣. في «د، ص، م»: «أن يجتمع».

٤. في «ش»: «القبح». وفي المطبوع: «بقبح».

٥. كذا، والظاهر أنه تكرار لقوله: «عبثاً» قبل قليل، فالأنسب حذفه.

٦. في جميع النسخ المعتمدة والمطبوع: «لنا في». وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما جاء في نسخة مكتبة المرعشي برقم ٦٨٦٢.

٧. في المطبوع: «الوجه».

٨. في «م» والمطبوع: «والعيب».

٩. في «ص، م» والمطبوع: - «و أما باقي الأعراض، فإنما تجتمع فيها من وجوه القبح المفسدة والعبث».

[موارد إخلال النيسابوري في تقسيم الأعراض]

فأما ما^١ أُخْلَ بِذِكْرِهِ فِي خِلَالِ تَقْسِيمِهِ:

[أولاً:] فَإِنَّهُ لَمَّا قَسَّمَ الْأَعْرَاضَ فِي^٢ تَمَائِلٍ، وَاخْتِلَافٍ، وَتَضَادٍّ؛ ذَكَرَ فِي قِسْمَةِ الْمُتَمَائِلِ^٣ - الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَضَادٍّ - التَّأْلِيفَ، وَالحَيَاةَ، وَالفَنَاءَ^٤، وَالأَلَمَ؛ وَأَخْلَ بِذِكْرِ الحَرَارَةِ، وَالبُرُودَةِ، وَالرُّطُوبَةِ^٥، وَاليُبُوسَةِ. وَهَذِهِ أَجْنَاسٌ تَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرَهُ، فِي أَنَّهَا مُتَمَائِلَةٌ لَا مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَا مُتَضَادٌّ.

[ثانياً:] وَلَمَّا ذَكَرَ قِسْمَ مَا هُوَ مُتَمَائِلٌ وَمُتَضَادٌّ - وَلَا يَدْخُلُهُ الْمُخْتَلِفُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ^٦ - ذَكَرَ الْأَكْوَانَ، وَ^٧الْأَلْوَانَ، وَالطُّعُومَ، وَالأَرَايِحَ^٨؛ وَأَخْلَ بِذِكْرِ الْأَصْوَاتِ؛ وَهِيَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ مُتَمَائِلَةٌ وَمُتَضَادَّةٌ بِغَيْرِ مُخْتَلِفٍ لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ^٩. فَإِنْ اعْتَذَرَ بِاعْتِدَارِهِ هُوَ: «أَنَّ الْأَصْوَاتَ غَيْرُ مُتَضَادَّةٍ»، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَهَا فِي بَابِ «الْمُتَمَائِلِ وَالْمُخْتَلِفِ» مَعَ الْاعْتِمَادَاتِ، وَالإِرَادَاتِ، وَالكَرَاهَاتِ،

١. فِي «ش»: - «مَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الَّذِي» بِدَلْهَا.

٢. كَذَا، وَالأَنْسَبُ: «إِلَى».

٣. فِي «أ»: «تَقْسِيمَةُ الْمُتَمَائِلِ» بِدَلِ «قِسْمَةِ الْمُتَمَائِلِ». وَفِي «م» وَالمَطْبُوعِ: «قِسْمَةُ التَّمَائِلِ» بِدَلْهَا.

٤. فِي «د» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ، وَكَأَنَّهَا «الْقِيَمَةُ». وَفِي «ش، م» وَالمَطْبُوعِ: «وَالْقِيَمَةُ». وَفِي «ص» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ، وَكَأَنَّهَا «وَالْقِيَامَةُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالرُّطُوبِ».

٦. أَيِ هَذَا الْقِسْمِ يَكُونُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرَبٌ مِنْهُ مُتَمَائِلٌ، وَضَرَبٌ مُتَضَادٌّ لَا يَدْخُلُهُ الْمُخْتَلِفُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ. رَاجِعُ: الْهَدُودُ، ص ٣٤.

٧. فِي «م» وَالمَطْبُوعِ: - «الْأَكْوَانُ وَ».

٨. فِي «د، ش، ص»: «الأَرَايِحَ». وَفِي «م» وَالمَطْبُوعِ: «الأَرِيَّاحَ».

٩. قَوْلُهُ: «لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ» صِفَةُ «مُخْتَلِفٍ».

والشهوة، والنَّفَارِ^١، والنَّظَرُ؛ فلا^٢ هَاهُنَا ذَكَرَهَا وَلَا هُنَاكَ^٣.
فإن^٤ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي الْقَطْعِ بِتَضَادِّ الْمُخْتَلِفِ مِنْهَا، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَ تَوَقُّفَهُ؛
وَأَنَّهَا مَعَ التَّوَقُّفِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي «الْمُخْتَلِفِ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ»
مَعَ الْاعْتِمَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، أَوْ مَعَ^٥ «الَّذِي هِيَ مُخْتَلِفَةٌ»^٦ كَالْأَلْوَانِ وَالْأَكْوَانِ،
وَهَذَا إِخْلَالٌ.
[ثالثاً:] وَلَمَّا ذَكَرَ أَقْسَامَ الْأَعْرَاضِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَكَيْفِيَّاتِ تَعَلُّقِهَا^٧، أَخْلَى بِقِسْمَةِ^٨

١. في «ص، م» والمطبوع: «والبقاء».

٢. في المطبوع: «ولا».

٣. وحاصل التقسيم المذكور هنا هو أنَّ الأعراض على أقسام:

١. متماثل فقط، لا مختلف ولا متضاد، وهو: التأليف، والحياة، والفناء، والألم، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة. فهذه ثمانية أعراض.

٢. مختلف فقط، لا متماثل ولا متضاد، وهو القدرة. راجع: الحدود، ص ٦٩. ولم يذكر المصنّف رحمه الله هذا القسم؛ لعدم تعلّق غرضه به.

٣. متماثل ومختلف، لا متضاد، وهو: الاعتماد، والإرادة، والكراهة، والشهوة، والنَّفَار، والنظر. فهذه ستّة أعراض.

٤. متماثل ومتضاد، ولا يدخله المختلف الذي ليس بمتضاد، وهو: الكون، واللون، والطعم، والرائحة، والصوت. فهذه خمسة أعراض.

٥. متماثل ومختلف ومتضاد، وهو الاعتقاد، والظن. راجع: الحدود، ص ٢٨٨؛ المقدمة: في المدخل إلى صناعة علم الكلام (ضمن الرسائل العشر، ص ٦٨ - ٧٧). ولم يذكر المصنّف رحمه الله هذا القسم أيضاً؛ لعدم تعلّق غرضه به.

٤. كذا، والأنسب: «وإن».

٥. في «م» والمطبوع: «ومع». والأنسب: «في» بدل «مع».

٦. العبارة فيها خلل، ولعل الصواب: «مع المختلف الذي هو متضاد».

٧. في «د، ش»: «وكيفية تعلّقاتها». وفي «م»: «تعلّقه ما» وفي المطبوع: «تعلّقه ذا» بدل «تعلّقها».

٨. في «ص، م» والمطبوع: «+ من».

ضُرُوبٍ تَعْلُقُهَا، كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهَا، وَهِيَ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ^١ بَعَيْنٍ^٢ وَاحِدَةٍ^٣ تَفْصِيلاً، مِنْ غَيْرِ تَجَاوُزٍ لَهُ؛ كَالْإِعْتِقَادِ^٤، وَالظَّنِّ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالنَّظَرِ. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى؛ كَالشَّهْوَةِ، وَالنَّفَارِ، وَالْقُدْرَةِ فِيمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ أَوِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَالِّ وَالْأَوْقَاتِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ^٥ بِالْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ لَهُ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ وَالْمَحَلُّ وَالْوَقْتُ وَاحِدًا.^٦

[رابعاً:] وَأَخْلَ بِقِسْمَةٍ أُخْرَى فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ^٧ بِمُتَعَلِّقِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ؛^٨ وَهُوَ الْإِعْتِقَادَاتُ، وَالْإِرَادَاتُ^٩، وَالْكَرَاهَاتُ^{١٠}. وَالضَّرْبُ الثَّانِي لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ^{١١} التَّفْصِيلِ، وَهُوَ الْقُدْرُ، وَالشَّهَوَاتُ، وَالنَّفَارَاتُ^{١٢}.

١. في «ص، م» والمطبوع: «متعلق».

٢. في «ص، م» والمطبوع: «بغير».

٣. في «ص، م» والمطبوع: «واحد».

٤. في «م» والمطبوع: «كالاعتقادات».

٥. في «د، م» والمطبوع: «يتعلق».

٦. في بداية العبارة خلل، والمراد أَنَّ القدرة إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ وَالْمَحَلُّ وَالْوَقْتُ، وَأَمَّا إِذَا اتَّحَدَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ تَعَلَّقَتْ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ. راجع: الحدود، ص ٧٠.

٧. في «ص، م» والمطبوع: «متعلق».

٨. فمثلاً قد يعتقد العاقل وجوب ردِّ الوديعة على نحو الإجمال وبصورة عامة، وقد يعتقد وجوب ردِّ هذه الوديعة على نحو التفصيل والتعيين. فهنا قد تعلق الاعتقاد بمُتَعَلِّقِهِ عَلَى نَحْوِ الْإِجْمَالِ تَارَةً، وَالتَّفْصِيلِ أُخْرَى. راجع: الحدود، ص ٨٩.

٩. في «م» والمطبوع: «أو الإرادات».

١٠. في «م» والمطبوع: «أو الكراهات».

١١. في «ص، م» والمطبوع: «وسبيل».

١٢. في «أ، د، ص، م» والمطبوع: «و النِّفَار».

[خامساً:] ولما ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ تَوْلِيدِ^١ الأسبابِ المُولَدَةِ - وهي^٢ النظرُ، والاعتمادُ^٣، والكَوْنُ - أَخْلَّ بقسمةٍ في هذه المُولَدَاتِ كَانَ يَجِبُ ذِكْرُهَا، وهي أن يُقَالَ: إِنَّ الأسبابَ المُولَدَةَ^٤ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يُولَدُ^٥ فِي الثَّانِي^٦، وَالضَرْبُ الْآخَرُ يُولَدُ^٧ فِي حَالِهِ^٨. فَمَثَالُ الْأَوَّلِ النَّظَرُ وَالاعتمادُ، وَمَثَالُ الثَّانِي الْأَكْوَانُ.

[سادساً:] وَلَمَّا ذَكَرَ قِسْمَةَ مَا يُدْرِكُ^٩ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَأَنَّ فِيهَا مَا يَكْفِي فِي إِدْرَاكِهِ مَحَلُّ الْحَيَاةِ^{١٠}، وَفِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَنِيَّةٍ زَائِدَةٍ^{١١}، أَخْلَّ - لَمَّا ذَكَرَ أَقْسَامَ مَا لَا يَكْفِي فِي إِدْرَاكِهِ مَحَلُّ الْحَيَاةِ - بِالْأَرَايِيجِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَلْوَانَ وَالطُّعُومَ وَالْأَصْوَاتَ^{١٢}، وَتَرَكَ ذِكْرَ الْأَرَايِيجِ.

[سابعاً:] وَأَخْلَّ أَيْضاً بِقِسْمَةِ - فِي كَيْفِيَّةِ إِدْرَاكِ هَذِهِ الْمُدْرَكَاتِ - وَاجِبِ ذِكْرُهَا؛ هِيَ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْرَاضَ الْمُدْرَكَاتِ عَلَى ضُرُوبٍ: مِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِمَحَلِّهِ^{١٣}،

١. فِي «ص، م» وَالْمَطْبُوعُ: «تَوْلَدَ».

٢. فِي «د، م» وَالْمَطْبُوعُ: «وَعَلَى».

٣. فِي «د، ش»: «وَالْإِعْتِبَارُ».

٤. فِي «م» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُولُودَةُ».

٥. فِي «ص، م» وَالْمَطْبُوعُ: «تَوْلَدَ».

٦. أَي فِي الْوَقْتِ الثَّانِي بَعْدَ وَقْتِ حَدُوثِهِ.

٧. فِي «ص، م» وَالْمَطْبُوعُ: «تَوْلَدَ».

٨. أَي فِي حَالِ حَدُوثِهِ. الْحُدُودُ، ص ٣٩.

٩. أَي مَا يُحَسُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْأَعْرَاضُ الْمُدْرَكَةُ فِي بَدَايَا هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

١٠. وَهِيَ: الْحَرَارَةُ، وَالْبُرُودَةُ، وَالْأَلَمُ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَعْرَاضٍ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٦٨.

١١. أَي تَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ، وَهِيَ الْعَيْنُ وَاللِّهَاءُ وَالصَّمَاخُ وَالْخَيْشُومُ لِأَجْلِ إِدْرَاكِ الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالْأَصْوَاتِ وَالْأَرَايِيجِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَعْرَاضٍ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٦٨.

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَالْأَصْوَاتُ».

١٣. كَذَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ: «بِمَحَلِّ الْحَيَاةِ». رَاجِعُ مَا سَوْفَ يَأْتِي فِي الْهَامِشِ.

ومنها^١ ما يُدْرِكُ في محلّه، ومنها ما يُدْرِكُ محلّه من غير إدراك محلّه^٢ ولا انتقاله إلى حاسة الإدراك. فالأوّل هو الألم، والثاني هو اللون والحرارة والبرودة والأصوات والطعوم والأرييح، والثالث هو الأكوأ^٣.
تَمَّتْ المسألة^٥.

١. في «د»: - «ما يدرك بمحلّه، ومنها».

٢. كذا، والظاهر أنّ الصواب: «من غير إدراكه». راجع ما سوف يأتي في الهامش.

٣. في المطبوع: «الألوان».

٤. كذا، والمحصّل من كتاب الحدود وغيره فيما يتعلّق بهذا التقسيم هو أنّ الأعراض المدرّكة والمحسوسة على أقسام:

١. ما يُدْرِكُ بمحلّ الحياة فيه، وهو الألم. أي يُدْرِكُ بواسطة محلّ الحياة - كاليد والرّجل - ويكون كائناً في محلّ الحياة، فإنّ الألم يكون في اليد أو الرّجل مثلاً.

٢. ما يُدْرِكُ بمحلّ الحياة لا فيه، وهو الحرارة والبرودة. فهما يُدْرِكَانِ ويَحْسَنانِ بواسطة محلّ الحياة، لكنّهما لا يكونان فيه.

٣. ما يُدْرِكُ بالحاسة في محلّه، وهو اللون، والصوت، والطعم، والرائحة.

٤. ما يُدْرِكُ محلّه من غير إدراكه ولا انتقاله إلى الحاسة، وهو الكون.

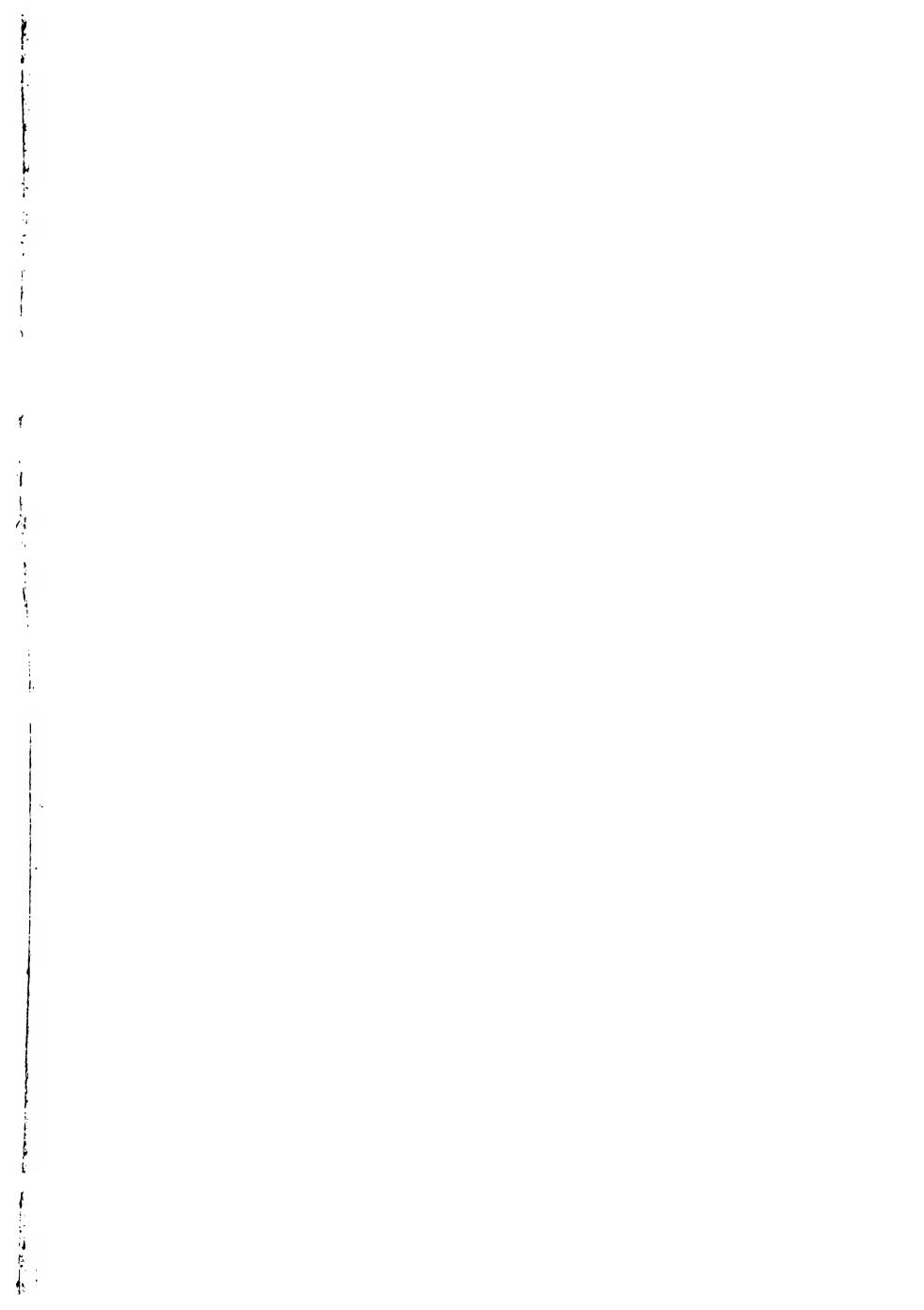
ولأجل توضيح ذلك ننقل هنا كلام المقرئ النيسابوري في خصوص هذا القسم، حيث قال: «و زعم بعضهم أنّ الأكوأ مُدْرِكَةٌ بمحلّ الحياة، واستشهد على ذلك بأنّ أحدنا إذا أخذ جرادَةً في يده، قال: فإنّه يدرك حركاتها كلّما اضطربت و تحرّكت. والصحيح أنّها غير مدرّكة، والحيوان إذا تحرك في يد إنسان فإنّه يُحَسّ بذلك، غير أنّه يُدْرِكُ محلّ الحركة بالتماسّة إلى محلّ حياته؛ لأنّه كلّما اضطرب صار مماسّاً لموضع آخر من يده، فالمرّحس بذلك يدرك المحلّ على ما ذكرت دون الحال وحقيقته». الحدود، ص ٣٦، و راجع: ص ٤٠، و ٥٧ و ٦٨؛ المقدّمة في

المدخل إلى صناعة علم الكلام، ص ٧٣.

٥. في «أ»: «الرسالة». و في المطبوع: - «تَمَّتْ المسألة».

(٣٦)

مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر



مقدمة التحقيق

ظهر خلاف بين المتكلمين حول أنّ الأشياء في عدمها أشياء، أو لا؟ و هل الجوهر في حال عدمه جوهر أيضاً، أو إنّهُ ليس كذلك، وإنّما يصير جوهرًا إذا وُجد؟ فذهب معتزلة البصرة إلى الأوّل، أي إلى أنّ الجوهر جوهر في حال عدمه^١، وإلى هذا ذهب الشريف المرتضى، فيما ذهب معتزلة بغداد إلى الثاني، وقالوا: إنّ الجوهر لا يصير جوهرًا إلّا بعد وجوده، لكن جوّزوا أن يسمّى: «شيئًا» في حال العدم^٢. فيما رفض الشيخ المفيد أن يكون الجوهر جوهرًا أو شيئًا في حال العدم^٣.

و عُرِفَت هذه المسألة الخلافية في تاريخ الكلام باسم «مسألة المعدوم». و تعرّض الشريف المرتضى بالتفصيل إلى رأيه حول هذه المسألة في المسألة الأولى من المسائل السلارية، كما أشار إليه في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى، إضافة إلى الرسالة محلّ البحث؛ فقد سُئِلَ فيها عن هذه المسألة، حيث طرح السائل إشكالين على ما ذهب إليه الشريف المرتضى، وهما:

الأوّل: لو كان الجوهر جوهرًا في حال عدمه، فما الذي فعله الله تعالى؟ إنّهُ في الحقيقة لم يفعل شيئًا بناء على قولكم. قد يقال: إنّهُ أعطى الوجود للجوهر، فحينئذ

١. راجع: المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

٢. المصدر.

٣. راجع: أوائل المقالات، ص ٩٨.

نسأل: هل أنَّ الوجود شيء غير نفس الجوهر أو لا؟ فإن كان شيئاً لزم أن يكون في حال عدمه كذلك؛ لأنكم ترون أنَّ الأشياء في حال عدمها أشياء أيضاً، فيكون الوجود شيئاً في العدم، وهو واضح البطлан للزوم التناقض. وإن لم يكن شيئاً فقد ثبت ما قلناه من أنَّ الفاعل لم يفعل شيئاً.

الثاني: أنَّ رأيكم يؤدي إلى قول المجبرة القائلين بالكسب. ولم يتضح لنا وجه المقارنة بين القولين، ولعلَّ مراده أنَّ أصحاب الكسب يقولون: إنَّ العبد لا يوجد الفعل، وإنَّما الله تعالى يوجد، والعبد يكسبه، فكأنَّ الفعل صار جاهزاً والعبد قام بكسبه فقط، فإذا سئلوا: ما الفرق بين إيجاد الفعل وكسبه، هل هو نفسه أو غيره؟ أجابوا بكلام غير مفهوم: وهكذا القائلون بأنَّ الجوهر جوهر في حال عدمه، فهم يقولون: إنَّ الفاعل لم يجعل الجوهر جوهرًا، وإنَّما الجوهر جوهر بذاته، والفاعل إنَّما أعطاه الوجود، فكأنَّ الجوهر كان جوهرًا جاهزاً بذاته، والفاعل قام بإيجاده فقط من دون أن يضيف عليه شيئاً، فإذا سئلوا: ما الفرق بين الوجود وذات الجوهر، هل هو نفسها أو غيرها؟ أجابوا بكلام غير مفهوم. هذا ما ظهر لنا من الإشكال الثاني، والله العالم.

وقد أجاب الشريف المرتضى جواباً عاماً شاملاً لكلا الإشكالين، وذلك من خلال بيان وجهة نظره حول المسألة، حيث يمكن تلخيص ما قاله من خلال النقاط التالية:

١. الجوهر عبارة عمّا يجب له التحيُّز متى وُجد.

٢. إذا كان كذلك فلا بدَّ أن يكون في حال عدمه على حالٍ، بحيث إذا وُجد وجب له التحيُّز، ولهذا وجب أن يكون في حال عدمه جوهرًا، وصحَّ أن يقال: إنَّه جوهر لذاته.

٣. ثمَّ ذكر على كلامه دليلاً سقط نصفه الأخير من النسخ، وفاده أنَّ المتحيُّز إذا وُجد، إمَّا أن يكون التحيُّز واجباً له، أو لا.

فإن كان واجباً فلا بدَّ أن يكون في حال عدمه على حالٍ بحيث إذا وُجد وجب له

التحيّز لذاته، واستحال أن يكون شيئاً آخر؛ لأنّ تحيّر الجوهر إن لم يكن لذاته بل كان بواسطة الفاعل، لم يجب له التحيّر؛ لأنّ الفاعل مختار في إعطاء التحيّر و عدم إعطائه. وإن لم يكن واجباً، وهذا هو القسم الساقط من النسخة، ولكن يمكن إكماله بصورة حدسية، وذلك من خلال القول: وإن لم يكن واجباً، أمكن أن يوجد الجوهر من دون أن يكون متحيّزاً! وهذا مستحيل؛ لأنّه قد أُخذ في مفهوم و حقيقة الجوهر أنّه يجب له التحيّر إذا وُجد.

إذن الشقّ الأوّل هو الصحيح، ولا بدّ أن يكون الجوهر جوهرّاً في حال عدمه، و هو المطلوب.

حقيقة الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

و الذي يبدو لنا أنّ هذه الرسالة ليست رسالة مستقلة، وإنّما هي تشكل في الحقيقة المسألة الثانية من المسائل الرمليات؛ فإنّ البُصروي (ت ٤٤٣هـ) حفظ لنا أسماء المسائل الرمليات التي فقد معظمها، و ذكر أنّ المسألة الثانية منها هي مسألة في الجوهر، و سمّاها: مسألة في الجوهر، و تسميته جوهرّاً في العدم، و هذا ينطبق على مسألتنا محلّ البحث انطباقاً تامّاً.

أضف إلى ذلك أنّه قد جاء في بداية الرسالة محلّ البحث ما يلي: «المسألة الثانية من المسائل التي وردت على الأجل المرتضى علم الهدى»، و هذا أيضاً ينطبق تماماً على ما ذكره البُصروي، حيث ذكر أنّ المسألة الثانية من الرمليات تبحث عن حقيقة الجوهر، و قد صرّح هنا بأنّ هذه المسألة تشكل المسألة الثانية من مسائل وردت على الشريف المرتضى، و هذا يقوي احتمال أن تكون هذه المسألة إحدى المسائل الرمليات إلى درجة كبيرة.

و إذا صحّ هذا الأمر، أمكن الجزم بصحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ لذكر البُصروي للرمليات، و تصرّحه بعناوينها.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٠ في ضمن أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٣٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة الثانية من المسائل^١ التي وَرَدَتْ عَلَى الْأَجَلِ الْمُرْتَضَى عِلْمَ الْهُدَى -
قَدَسَ اللَّهُ رَوْحَهُ -: إِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ^٢ فِي عَدَمِهِ جَوْهَرًا، فَمَا^٣ الَّذِي فَعَلَ مُحْدِثُهُ؟
و هَلْ صِفَةُ الوجودِ و الإحداثِ «شَيْءٌ» غَيْرُ نَفْسِهِ؟
فَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا، لَزِمَكُمْ أَنْ تَكُونَ^٥ فِي عَدَمِهَا كَذَلِكَ!
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ شَيْئًا^٦، فَقَدْ حَصَلْنَا عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا!!
وَ قَدْ قَالَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ أَمْرَكُمْ فِيهَا يَوُودُ إِلَى قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ: لَزِمَكُمْ
أَنَّ الْجَوْهَرَ لَمْ يَكُنْ «جَوْهَرًا» بِفَاعِلِهِ، وَ لَا صَارَ «شَيْئًا» بِصَانِعِهِ^٧، وَ إِنَّمَا «أَوْجَدَهُ»^٨.
فَإِذَا سَأَلْنَاكُمْ عَنْ إِيجَادِهِ وَ هَلْ هُوَ نَفْسُ الْجَوْهَرِ، أَمْ شَيْءٌ غَيْرُهُ؟ لَمْ نَسْمَعْ فِي ذَلِكَ
إِلَّا مَا ادَّعَتْهُ الْمُجْبِرَةُ فِي الْكَسْبِ.

١. لَقَدْ سَقَطَتِ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، كَمَا سَقَطَتْ بَعْضُ الْمَسَائِلِ التَّالِيَةِ لِلثَّانِيَةِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ هِيَ الْمَسَائِلُ الرِّمَلِيَّاتُ. رَاجِع: مَقْدَمَةُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.
٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْجَوْهَر».
٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «جَوْهَرٌ مِنْهَا» بَدَلَ «جَوْهَرًا فَمَا»، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.
٤. أَيْ غَيْرِ نَفْسِ الْجَوْهَرِ.
٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَكُونَ»، وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٦. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَكُنْ»، وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِضَافِهِ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.
٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَجْهَهُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمُ أَنَّ قَوْلَنَا: «جَوْهَرٌ» عبارةٌ عَمَّا يَجِبُ لَهُ التَّحْيِيزُ إِذَا وُجِدَ؛^١ لِأَنَّ الذَّوَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

منها: مَا يَجِبُ مَتَى وَجَدَ أَنْ يَكُونَ مُتَحْيِيزًا.

ومنها: مَا يَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّحْيِيزُ مَعَ الوجودِ، كَالْأَعْرَاضِ وَالْقَدِيمِ تَعَالَى.

فَعَبَّرْنَا عَنِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِعِبَارَةٍ مُفِيدَةٍ؛ وَهِيَ قَوْلُنَا: «جَوْهَرٌ».

وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ عَدَمِهِ^٢ جَوْهَرًا»؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ عَدَمِهِ عَلَى حَالٍ يَجِبُ لِأَجْلِهَا التَّحْيِيزُ مَتَى وَجَدَ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ وَجَنَسِهِ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُتَحْيِيزُ فِي الوجودِ مِمَّا يَجِبُ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ خِلَافُهَا وَلَا التَّبَدُّلُ^٣ بِهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ فِي حَالِ الْعَدَمِ بِصِفَةٍ يَجِبُ مَعَهَا لَهَا هَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ الوجودِ حَتَّى^٥ يَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ [خِلَافٌ] هَذَا الْحُكْمِ عِنْدَ الوجودِ. وَأَضَفْنَا تِلْكَ الصِّفَةَ إِلَى «النَّفْسِ»؛ لِأَنَّ^٦

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَجَدْتُ»، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَدَهُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النِّسَاخِ.

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُبْتَدَلُ». وَفِي «ص»: «الْمُبْتَدَلُ».

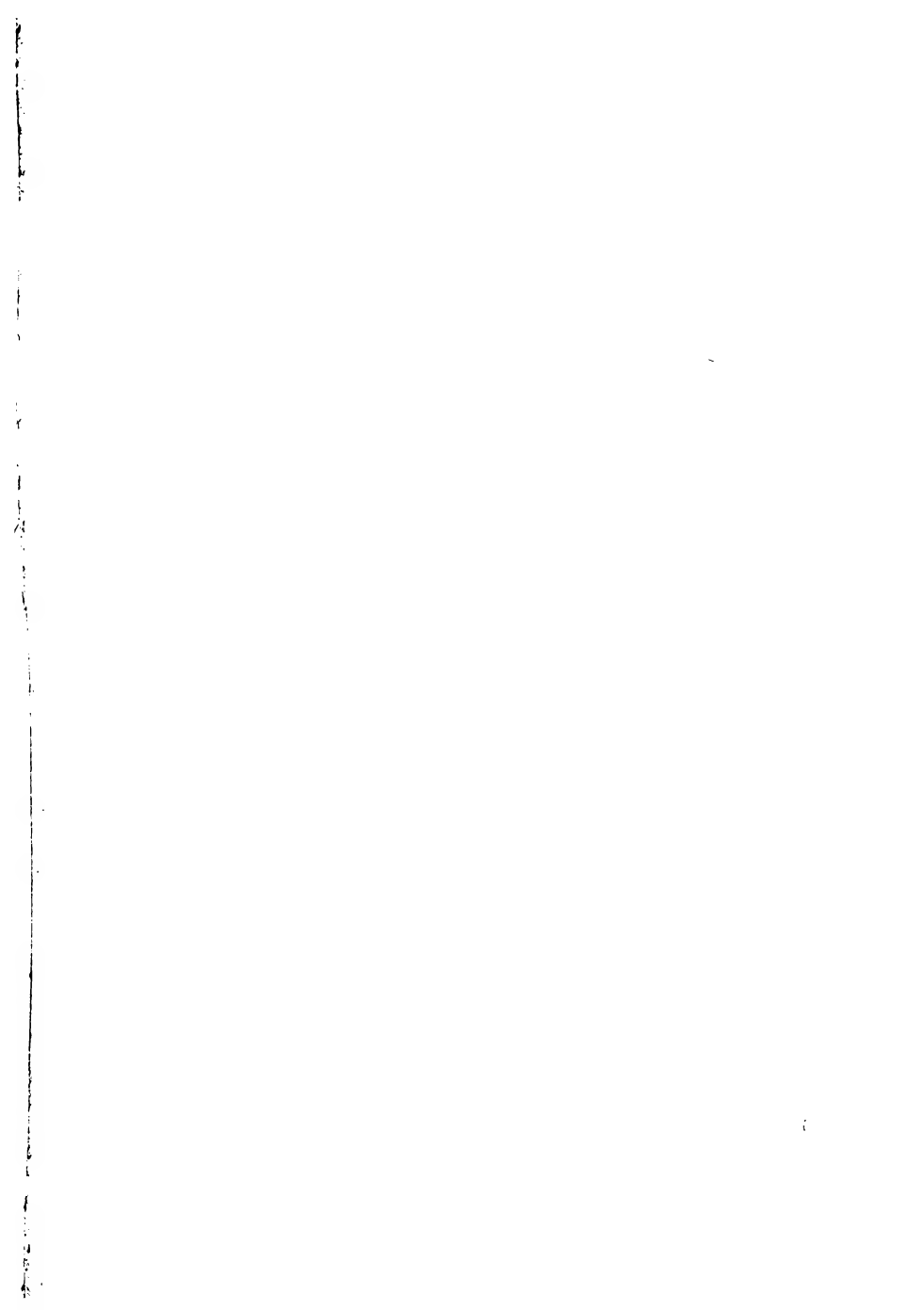
٤. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَنَّ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مِمَّا». وَفِي نَسْخَةٍ بَدَلَ مَذْكُورَةٍ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «حَتَّى».

٦. هَذَا آخِرُ مَا وَرَدَ فِي النَّسَخَتَيْنِ وَالْمَطْبُوعِ، وَالْمَطْلَبُ نَاقِصٌ. وَلَعَلَّهُ يُمْكِنُ إِكْمَالُهُ هَكَذَا: «لَأَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَوْ كَانَتْ بِالْفَاعِلِ لَمَا وَجِبَ حَصُولُهَا عِنْدَ وجودِ الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُخْتَارٌ، فَهُوَ مُخَيَّرُ بَيْنِ أَنْ يَجْعَلَ الْجَوْهَرَ مُتَحْيِيزًا وَأَنْ لَا يَجْعَلَهُ كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الثَّانِي لَزِمَ جَوَازُ أَنْ يَوْجِدَ الْجَوْهَرَ وَلَا يَكُونَ مُتَحْيِيزًا، وَهُوَ مُحَالٌ».

(٣٧)

مسألة في إبطال قول:
«إن الشيء شيء لنفسه»



مقدمة التحقيق

ركّز الشريف المرتضى في هذه المسألة على عدم جواز أن يقال: «الشيء شيء لنفسه»؛ وعلل ذلك بأن الشيء ليس صفة حتّى يتباين به شيء عن شيء، فإن الصفة في عُرف المتكلمين هي: «ما تقع به الإبانة بين معلومين»^١، أي أنّ الصفة تُميّز بين معلومين، و«الشيء» لا يميّز بين الأشياء؛ لأنّه حسب رأي الشريف المرتضى^٢ و من قبله معتزلة البصرة^٣ أنّ المعدوم يسمّى شيئاً، كما أنّ الموجود يسمّى شيئاً، وهكذا سائر الأجناس المختلفة؛ فإنّها كلّها تسمّى أشياء، ولا يمكن أن يقال: هذا شيء، و هذا ليس بشيء؛ وبذلك سوف لن يكون «الشيء» صفة حتّى يُميّز به بين المعلومات، فلا يمكن أن يقال: الشيء - كالمعدوم مثلاً - شيء لنفسه؛ فإنّه ليس هناك أمر ليس شيئاً لنفسه، بل شيء لغيره.

و هذا على خلاف «الوجود»، فإنّه صفة يمكن التمييز بواسطتها بين معلومين، فيقال: هذا موجود، و هذا غير موجود، و لذلك يمكن وصف الموجود بأنّه موجود

١. راجع: الحدود للنيسابوري، ص ٢٢.

٢. تعرّض الشريف المرتضى إلى رأيه حول مسألة المعدوم في المسألة الأولى من المسائل السلارية، كما أشار إليه في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى، إضافة إلى رسالته «كلام في حقيقة الجوهر».

٣. راجع: المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

لنفسه - كما في القديم تعالى - في مقابل الموجود لغيره.

و أمّا «العَرَض» فليس بصفة، وإن كان تعريفه أنّه: «ما لا لبث له كلبث الأجسام»، إلّا أنّ هذا الحكم ليس صفة، حتّى نَميّز به بين معلومين، و نقول هذا العرض عرض لنفسه، و ذاك عرض لغيره.

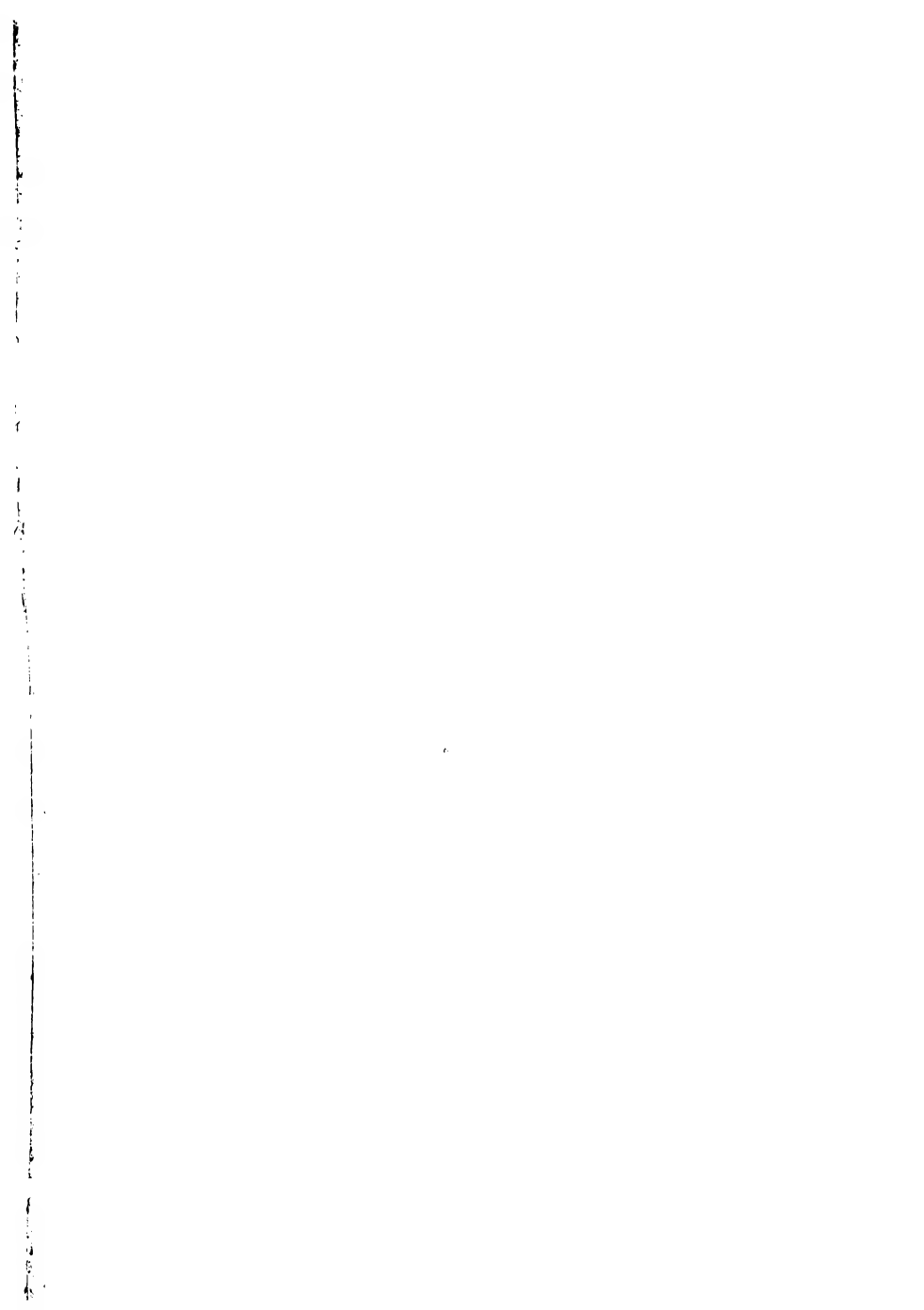
عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد أشير في هذه المسألة إلى رأي من آراء الشريف المرتضى، و هو القول بشيئية الأشياء في العدم، و هو يعتبر شاهداً يدعو إلى الاطمئنان بصحة نسبة الرسالة إليه. هذا، و قد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه»؛ و هو عنوان مناسب. و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠١ تحت عنوان: «وصف الشيء لنفسه»؛ و هو غير واضح كوضوح الأول.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في

- الصفحة (١٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».



[مسألة في إبطال قول:

«إن الشيء شيء لنفسه»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

لا يجوز أن يُقال: «إن الشيء شيء لنفسه»؛ لأن ذكر المعلوم بأنه «شيء» ليس بصفة؛ لاشتراك الموجود والمعدوم والأجناس المختلفة في إجراء هذا الاسم عليها.

فإن قيل: فلم تصفون^١ الموجود بأنه «موجود لنفسه»، وإجراء ذلك في القديم تعالى؟

قيل له: لأن «الموجود»^٢ صفة، فجاز أن يستند إلى النفس.

فإن قيل: فما تقولون في العَرَض؟

قيل: إجراء هذا الاسم على العَرَض^٣ ليس بصفة، وإن كان معنى^٤ قولنا:

١. في «أ، د، ق، ي»: «فلم يصفون». وفي «ش، هـ» والمطبوع: «فلما تصفون».

٢. في المطبوع: «الوجود».

٣. في «هـ»: - «العَرَض». وفي المطبوع: «ما» بدل «العَرَض».

٤. في «هـ» والمطبوع: «غير».

«عَرَضُ» أَنَّهُ الَّذِي لَا لَبَثٌ^١ لَهُ كَلَبَتْ^٢ الْأَجْسَامُ، وَهَذَا حُكْمٌ وَلَيْسَ^٣ بِصِفَةٍ.

١. في «هـ»: «لا البيت». وفي «ي»: «لا تسبت». وفي المطبوع كما في المتن، ولكن بإهمال النقط.

٢. في «هـ»: «لا لكلية». وفي «ي»: «له كليث». وفي المطبوع: «له كلية».

٣. في «أ، ق»: «حكم فليس». وفي «هـ» والمطبوع: «الحكم فليس»، كلاهما بدل «حكم وليس».

فهرس المطالب

- ٥.....الفهرس الإجمالي
- ٧.....ج. الرسائل الكلامية

٢٦. جوابات المسائل السَّالِية

- ٩.....مقدمة التحقيق
- ٩.....السائل
- ١١.....مشايخه
- ١٢.....تلاميذه
- ١٣.....مؤلفاته
- ١٣.....المسائل
- ١٧.....محتوى المسائل
- ٤٦.....طبغات المسائل
- ٤٦.....مخطوطات الرسالة
- ٤٩.....جوابات المسائل السَّالِية
- ٥٢.....المسألة الأولى: في أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٤.....في بيان الدليل على أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٦.....في بيان الدليل على وجوب تحيُّر الجوهر عند وجوده
- ٧١.....إبطال بعض الأدلة التي أقيمت لإثبات أنَّ الجوهر جوهر في حال العدم

- ٧٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٧٩..... المسألة الثانية: في أنَّ القدرة توجب حالاً للجملة، دون المحلّ
- ٨٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٨٩..... المسألة الثالثة: في أنَّ الحياة توجب حالاً للجملة دون المحلّ
- ٩٢..... المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرض بمحلّه
- ٩٧..... المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم
- ٩٨..... في إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضية
- ١٠٣..... استدلالات وبيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم
- ١٠٤..... حكايات ومناظرات وقعت للمصنّف تتعلّق بعدم إصابة المنجمين
- ١١١..... أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم
- ١١٣..... صحة الإخبار عن الكسوفات، وفرقه مع سائر إخبارات المنجمين
- ١١٤..... المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات
- ١١٥..... حقيقة المنامات وفاعلها
- ١١٦..... إبطال القول بصحة جميع المنامات
- ١١٧..... أقسام المنامات
- ١١٨..... في بيان سبب صحة بعض المنامات
- ١١٩..... نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات
- ١٢٠..... في حقيقة منامات الأنبياء:
- ١٢١..... تأويل قوله ﷺ: «من رآني فقد رآني»
- ١٢٣..... في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة
- ١٢٤..... في بيان سبب الإنزال في المنام
- ١٢٥..... المسألة السابعة: في توارد الأدلة
- ١٣٣..... المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكلّ جزء من أجزاء الخبر

٢٧. جوابات المسائل الرازيّة

- ١٣٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٣٩..... نسبتها إلى المؤلف
- ١٤٠..... محتوى الرسالة
- ١٥٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٦١..... جوابات المسائل الرازيّة
- ١٦١..... المسألة الأولى: حرمة الفقّاع عند الإماميّة
- ١٦٩..... المسألة الثانية: علم النبي ﷺ بالكتابة و القراءة
- ١٧٦..... المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة
- ١٧٨..... مناقشة ما استدلّ به على تفضيل الملائكة على الأنبياء
- ١٨٢..... المسألة الرابعة: الدُّرُّ و حقيقته
- ١٨٦..... المسألة الخامسة: البداء و حقيقته
- ١٩٢..... المسألة السادسة: تحقيقٌ حول قوله ﷺ: «نبيّة المؤمن خيرٌ من عمله»
- ١٩٥..... المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟
- ٢٠٢..... المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة
- ٢٠٥..... المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى
- ٢٠٨..... المسألة العاشرة: الوجه في حسن أفعال الله تعالى
- ٢٠٩..... المسألة الحادية عشرة: عدم وجوب خلق الخلق
- ٢١٠..... المسألة الثانية عشرة: حقيقة الروح
- ٢١١..... المسألة الثالثة عشرة: حكم الزاني بذات البعل في تزويجها
- ٢١٢..... المسألة الرابعة عشرة: الإرجاء
- ٢١٤..... المسألة الخامسة عشرة: دخول العبد الجنّة باستحقاقه

(٢٨) جواب المسائل الواردة من طبرستان

٢١٧.....	مقدمة التحقيق
٢١٧.....	نسبتها إلى المؤلف
٢١٨.....	محتوى الرسالة
٢٢٨.....	مخطوطات الرسالة
٢٢٩.....	جواب المسائل الواردة من طبرستان
٢٢٩.....	المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإلهم
٢٣٦.....	المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي والقباح
٢٤١.....	المسألة الثالثة: القول في الإستطاعة
٢٤٤.....	المسألة الرابعة: الوعيد والشفاعة
٢٥١.....	المسألة الخامسة: القرآن محدث غير مخلوق
٢٥٤.....	المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع
٢٥٦.....	المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر
٢٥٨.....	المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشهور
٢٦٢.....	المسألة التاسعة: حكم شرب الفقاع
٢٦٤.....	المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر
٢٦٧.....	المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين
٢٦٨.....	خاتمة

(٢٩) جوابات المسائل النليات

٢٧٣.....	مقدمة التحقيق
٢٧٣.....	نسبة الرسالة و عنوانها
٢٧٦.....	محتوى الرسالة
٢٩٢.....	مخطوطات الرسالة

- جوابات المسائل النيليّات ٢٩٥
- المسألة السادسة: إحداث الحشرات واستحقاقها للعوض ٢٩٥
- المسألة السابعة: ماهيّة الرعد والبرق والغيّم، ووجود جبال البرد ٢٩٧
- المسألة الثامنة: تعقّل عدم كون الفاعل جسمًا ٢٩٨
- المسألة التاسعة: تعقّل من لا مثل له ولا ضدّ ٢٩٩
- المسألة العاشرة: تعقّل فاعلٍ من دون لميس أو اتّصالٍ ٣٠٠
- المسألة الحادية عشر: استحالة كون خالق الأجسام جسمًا أقدره الله على ذلك ٣٠١
- المسألة الثانية عشر: استحالة إقدار الله تعالى جسمًا على اختراع الأجسام ٣٠٢
- المسألة الثالثة عشر: إمكان صدور الخير والشرّ من فاعلٍ واحدٍ ٣٠٣
- المسألة الرابعة عشر: تعقّل كون الخالق لا جسمًا ولا عرضًا ٣٠٤
- المسألة الخامسة عشر: تعقّل حدوث شيءٍ لا من شيءٍ ٣٠٥
- المسألة السادسة عشر: إشكال إحداث الطبائع للعالم ٣٠٦
- المسألة السابعة عشر: إنكار صفات الطبائع ٣٠٨
- المسألة الثامنة عشر: تمثّل جبرئيل في صورة دحية الكلبيّ ٣٠٩
- المسألة التاسعة عشر: معنى «الصفة» في القديم تعالى ٣١٢
- المسألة العشرون: كلام الله تعالى؛ كيف يكون؟ ٣١٤
- المسألة الحادية والعشرون: حول «الكعبة» و«الميثاق» و«العقل» و«الروح» ٣١٥
- المسألة الثانية والعشرون: أوّل ما خلق الله تعالى ٣٢٢
- المسألة الثالثة والعشرون: في «الفراغ» ونهايته وعلم البارئ بها ٣٢٣
- المسألة الرابعة والعشرون: وجود «جابرًا» و«جابرًا سا» وحكم أهلها ٣٢٥
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم الأطفال يوم القيامة ٣٢٦
- المسألة السادسة والعشرون: عقاب من قاتل إمامًا عادلًا ٣٢٧
- المسألة السابعة والعشرون: حكم الملائكة والجنّ بعد انتهاء التكليف ٣٢٨

(٣٠) مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة

٣٣٣	مقدّمة التحقيق
٣٣٤	نسبتها إلى المؤلّف
٣٣٥	مخطوطات الرسالة
٣٣٧	مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة
٣٣٧	فصل في إثبات الصانع و صفاته
٣٣٩	فصل في العدل
٣٣٩	فصل في النّبوة
٣٤١	فصل في الإمامة
٣٤٢	فصل في الوعد و الوعيد
٣٤٣	فصل في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر
٣٤٣	فصل في المعاد

(٣١) مسألة في الإنسان

٣٤٧	مقدّمة التحقيق
٣٤٩	محتوى الرسالة
٣٥٣	مخطوطات الرسالة
٣٥٥	مسألة في الإنسان
٣٥٥	بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٥٧	بيان القول المختار
٣٥٨	مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان
٣٦١	أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٣	مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٦٦	عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان

٣٦٨	عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
٣٧٠	مناقشة إشكالات القول المختار
٣٧٢	الإشكال الثاني

(٣٢) مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال

٣٧٥	مقدمة التحقيق
٣٧٥	نسبة الرسالة
٣٧٦	محتوى الرسالة
٣٧٧	مخطوطات الرسالة
٣٧٩	مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال
٣٨٣	أدلة القول المختار
٣٨٦	مناقشة الأقوال الأخرى
٣٩١	جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات

(٣٣) مسألة حول قدم العالم

٣٩٧	مقدمة التحقيق
٤٠١	هذه الرسالة
٤٠٢	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٠٣	محتوى الرسالة
٤٠٦	مخطوطات الرسالة
٤٠٧	مسألة حول قدم العالم
٤٠٧	قال المحقق الكراچكي:
٤٠٩	الشبهة:
٤١٠	الجواب:

(٣٤) مسألة في خلق الأفعال

٤١٧	مقدمة التحقيق
٤١٨	محتوى الرسالة
٤٢٣	مخطوطات الرسالة
٤٢٥	مسألة في خلق الأفعال
٤٢٦	أدلة اختيار الإنسان
٤٢٦	الدليل الأول
٤٢٧	الدليل الثاني
٤٢٧	الدليل الثالث
٤٢٨	أدلة بطلان الجبر
٤٢٨	الدليل الأول
٤٢٩	الدليل الثاني
٤٢٩	الدليل الثالث
٤٣٠	الدليل الرابع
٤٣١	الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر
٤٣٤	تحقيق معنى «القضاء»

(٣٥) نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٣٩	مقدمة التحقيق
٤٤١	محتوى الرسالة
٤٤٤	عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
٤٤٤	مخطوطات الرسالة
٤٤٧	نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٤٨	تقسيمات الأعراض
٤٤٨	التقسيم الأول
٤٥٠	التقسيم الثاني
٤٥٠	التقسيم الثالث
٤٥١	التقسيم الرابع
٤٥١	التقسيم الخامس
٤٥٤	التقسيم السادس
٤٥٦	موارد إخلال النيسابوري في تقسيم الأعراض

(٣٦) مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

٤٦٣	مقدمة التحقيق
٤٦٥	حقيقة الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٦٦	مخطوطات الرسالة
٤٦٧	مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

(٣٧) مسألة في إبطال قول: «إنَّ الشيء شيء لنفسه»

٤٧١	مقدمة التحقيق
٤٧٢	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٧٢	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	مسألة في إبطال قول: «إنَّ الشيء شيء لنفسه»